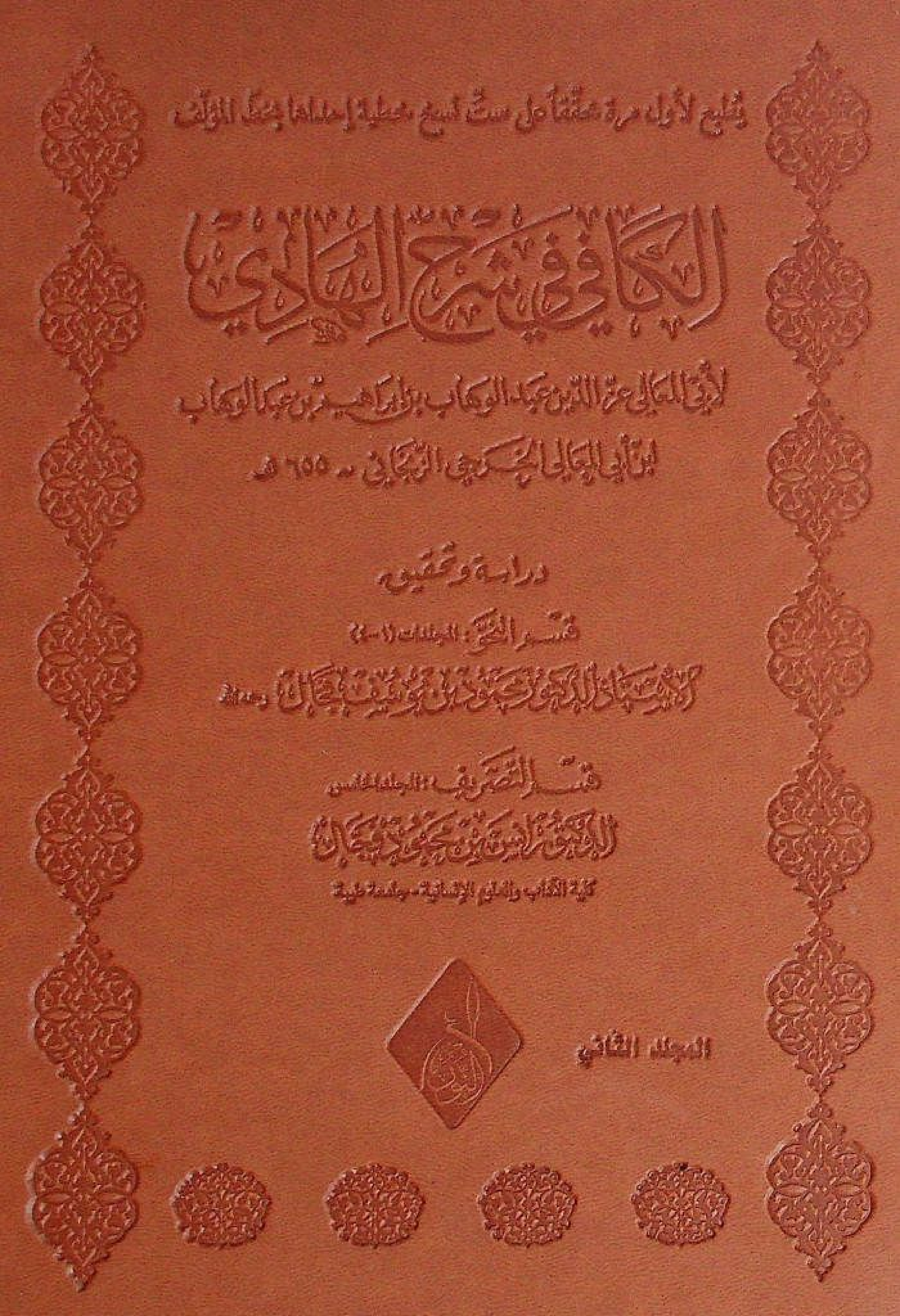

يُطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية إحداها بخط المؤلف
الكافي في شرح الهادي
لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ
دراسة وتحقيق
قسم النحو: المجلدات (١-٤)
الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله
قسم التصريف المجلد الخامس
الدكتور ياسر بن محمود فجال
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة
المجلد الثاني

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)

الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله

المجلد الثاني



٢٠٢٠



« ذكر المنصوبات »

إنما ذكر المنصوبات بعد المرفوعات؛ لاشتراكهما في أنّ العامل الواحد يعمل فيهما نحو: ضرب زيد عمراً، ولأن المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعاً في المعنى، وعلى العكس، نحو: ضارب زيد عمراً، ولأن المنصوب قد يكون هو المرفوع وعلى العكس، كمعمولي كان، وإن، وأخواتهما، وكالحال، وكالتمييز[١]، نحو: طاب زيد نفساً، ولأن المنصوب[٢] قد يقام[٣] مقام المرفوع، نحو: ضُرب زيد، فلم يبقَ بعد ذلك[٤] إلا تأخر المجرورات.

«وهي قسمان [٥] : مفعول، ومشبه بالمفعول»

لم أسمع للنحويين[٦] حدّاً للمفعول[٧] من حيث إنه مفعول، لكنهم حدوه مع التنويع[٨]. ويجب تقديم ذكر المفاعيل على المشبّهة[٩]، وانتصابها كلها، لكونها فضلة يستغني الكلام عنها.

«فالأول المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له ، والمفعول معه»

---

(١) (والتمييز) في: ع.

(٢) (المرفوع) في: ع.

(٣) (قام) في: ع.

(٤) (بعد ذلك) ساقط من: ع.

(٥) (وهي قسمان) ساقط من: ع.

(٦) (من النحويين) في: ع.

(٧) (لمفعول) في: ع.

(٨) (التنوين) في: ع.

(٩) (المشبه) في: ع.

ومنهم من أثبت مفعولاً سادساً[١] وسماه: المفعول منه، ومثله بقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥][٢] ؛ لأن المعنى: من قومه، ويلزم هذا القائل أن يقول في بيت المُتَلَمِّس[٣]:

٣١٦ - آليتَ حبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ   والحبُّ يأكُلُهُ في القَريةِ السُّوسُ[٤]

أن حَبَّ العراق مفعولٌ عليه، لأن التقدير في قول سيبويه: آليت على حبّ العراق، فحذف الجار، ووصل الفعل فنصب، وهذا لا يقوله[٥] أحد. وقيل: إن حَبَّ العراق منصوبٌ بفعل دل عليه (أطعمُه) تقديره: آليت لا أطعم حب العراق[٦].

وأسقط الزجاج[٧] المفعول معه، وقال في قولنا: ما صنعت وأباك: التقدير: ما صنعت ولابست أباك، فهو مفعول به.

وأسقط بعضُهم[٨] المفعول له، وجعل انتصابه كانتصاب المصدر غير[٩] المجانس،

---

(١) نسبه في شرح القطر ٢٧٩ للسيرافي.

(٢) قومه: هو عند الجمهور منصوب بنزع الخافض.

(٣) هو جرير بن عبد العزى - أو عبد المسيح - من بني ضبيعة، من ربيعة، والمتلمس لقبه، شاعر جاهلي، من البحرين، وهو خال طرفة (ت نحو ٥٠ ق هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ١٧٩، والسمط ١: ٢٥٠، والخزانة ٣: ٧٣، والأعلام ٢: ١١١.

(٤) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٥، والعيني ٢: ٥٤٨، والأشموني ٢: ٩٠، والتصريح ١: ٣٧٧، والمغني ١: ١٠٣، ٢٧١، ٦٥٣، ٦٦٦. وضمير الخطاب في آليت عائد إلى عمرو بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس قمح العراق، أي ألا يأتيها، والقمح مبتذل ميسور والبخل به قبيح.

(٥) (يقول) في: ع.

(٦) من (حب العراق منصوب) إلى (لا أطعم حب العراق) عليه رطوبة في: د، وأثبته من: ع.

(٧) انظر شرح القطر ٢٧٩.

(٨) نسبه في شرح القطر ٢٧٩ للكوفيين.

(٩) (عن) في: ع.

فقال في قولنا: قعدت عن الحرب جبناً – أي جبنتُ جبناً[١].

فصارت المفاعيل[٢] في قول الجمهور[٣] خمسة، وفي قولٍ ستة، وفي قول أربعة، ولو أن أحداً[٤] ركّب مذهبه من المذهبين، وأسقط المفعول معه[٥] والمفعول له، لصارت[٦] ثلاثة.

«والثاني: الحال، والتمييز، والمستثنى، واسم إنّ، وخبر كان، وقد ذكرا»

وهناك قسم سادس، لا يكادون يذكرونه معها، وإنما يذكرونه في باب يختص به، وهو المنصوب بعد الصفة[٧] المشبهة باسم[٨] الفاعل، كقولك: زيد الحسنُ وجهاً، إذ لم تنصبه على التمييز.

والفرق بين المفعول والمشبه به/ أن المعنى المفيد للنصب، وهو المفعولية في [١١٩] المفاعيل[٩] هو الأصل، وفيما عداها [١٠] محمول عليها، والمفعول يعمل فيه الفعل الحقيقي، كالمصدر والمفعول به.

والفعل غير الحقيقي وغير الفعل كالظرفين، ولا يعمل فيه الحرف[١١] والمشبه[١٢]

---

(١) (أي جبنت جبنا) ساقط من: ع.

(٢) (فالمفاعيل) في: د. وأثبت الذي في: ع.

(٣) (قولهم) في: ع.

(٤) (ولو أحد) في: ع.

(٥) (المفعول معه) ساقط من: ع.

(٦) (لصار) في: ع.

(٧) (وهو المنصوب بعد الصفة) عليه رطوبة في: د.

(٨) (باسم) من: ع، وساقط من: د.

(٩) (للمفاعيل) في: ع.

(١٠) (عداه) في: ع.

(١١) (الحروف) في: ع.

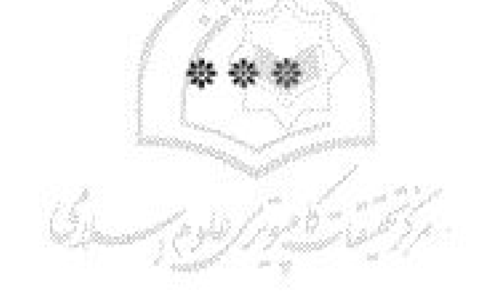
(١٢) (المشبهة) في: ع.

به ينصبه الفعل الحقيقي، كالتمييز والحال[١] والمستثنى إذا كان العامل فيها لفظيًا، وغير الحقيقي كخبر كان، والحرف كاسم إنّ، والمفعول غير المرفوع في المعنى وغير جزئه غالباً، والمشبه به قد يكون هو المرفوع في المعنى كخبر كان، واسم إنّ والحال.

وقد يكون بعضه كالتمييز والاستثناء، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وقام القومُ إلا زيداً. والمفعول يجوز حذفه، والاقتصار على المرفوع، والمشبه به قد لا يجوز حذفه، كخبر كان[٢] واسم إنَّ.

وقوله في المختصر: واسم إن، وخبر كان، أي وأخواتها، وإنما خصهما بالذكر، لأنهما أعم تصرفاً على ما سبق، وأجزنا الإضافة إلى الفعل والحرف في نحو هذا، كما يجيز إدخال حرف الجر عليهما في قولك: إنه مرفوع بكان، ومنصوب بإنّ، ولم يجز دخول الألف واللام عليهما، لأن الألف واللام يحيل[٣] المعنى، ويغيره وينقله من النكرة إلى المعرفة، ولهذا لا يدخل على المضمرات والمبهمات، ولا كذلك الإضافة والجار.

***



(١) (كالحال والتمييز) في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (نحتل) في: ع.

«فصل:

المفعول المطلق: هو المصدر، أعني الحدث»

قُدّم المصدرُ[١] على بقية المفاعيل، لدلالته على لفظ الفعل، ولأنه المفعول الذي أوجده الفاعل.

والمبرد قدم المفعول به لأنه الفارق بين المتعدي من الأفعال، وغير المتعدي فكل ما ينصبه بنصب غيره ولا ينعكس.

والمصدر: كلّ اسمٍ دلّ على حدثٍ فحسب، واحترزنا بقولنا: فحسب، عن مثل الصبوح، فإنه دلّ مع الحدث على زمانٍ خاص، والمراد بالحدث المعنى القائم بالشيء؛ سمي به لأنه حدث بعد أن لم يكن، ويسميه علماء الكلام العَرَض، لكون يعرض، إذ ليس وجوده مستمرًّا.

وزاد ابن جني في الضابط أن قال: وزمان مجهول، وهذا القيد غير محتاج إليه، لأن دلالة المصدر على الزمان المجهول التزامية، لا وضعية أولية، والدلالة الالتزامية لا مدخل لها في مفهوم اللفظ.

ولو أجزنا ذلك لأخذنا[٢] الدلالة على المكان في حد الجسم. وقيل: إنما أتى بهذا القيد ليفصل المصادر من الأفعال؛ لأن النوعين يشتركان في الدلالة على الحدث، وينفصلان بأن زمان الفعل معه محصل، وزمان المصدر مجهول، وقد تكلمنا عليه في أول الكتاب.

وَحَدَثٌ وعَرَضٌ: فَعَل، بمعنى فاعل – كحَسَن ؛ لأن المعنى عارض وحادث[٣]،

---

(١) (المفعول المطلق) في: ع.

(٢) (أخذنا) في: ع.

(٣) (حادث) ساقط من: ع.

والأكثر في فَعَل أن يجيء بمعنى[١] مفعول، كالقبض والهدم والخبط والنقض بمعنى: المقبوض، والمهدوم، والمخبوط، والمنقوض.

وذهب البصريون[٢] إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر؛ لأن المصدر اسم والاسم أولى بالأصالة، ولأن حقّ كل مشتق أن يدل على ما في المشتقّ منه ويزيد عليه، ويكون بعده في الوجود، لأن نسبته إليه كنسبة الصورة إلى المادة، فإنَّ الكرسيّ لما كان مأخوذاً من الخشب، يلزم اشتمال الكرسي على المعاني اللازمة للخشب ضرورة وجوده فيه، وزيادة معنى ليس في الخشب، وإلا لكان إيّاه، وهو في وجوده[٣] بعده، وهاهنا وجدنا الفعل مشتملاً على ما اشتمل عليه المصدر، ويزيد عليه دون العكس، فإن الفعل يدل على الحدث والزمان المعين، والمصدر يدل على الحدث دون الزمان المعين[٤]، فإنه إمّا أن لا يدل على الزمان، وحينئذ يكون دالًا على الحدث فحسب، أو يدل على زمان شائع، والفعل دال على ذلك، وعلى تعيين الزمان، فصار مشتملاً[٥] على ما اشتمل عليه المصدر، ومتأخراً عنه[٦]؛ لأن الواحد قبل الاثنين، والشائع قبل المعين، ولأن الفعل في جميع تصاريفه دال على المصدر، والمصدر لا يدل على الفعل، ولأن المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لجاء على منهاج واحد كما جاء أسماء الفاعلين والمفعولين كذلك، ولم يجئ[٧]، فإنك تقول: ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً، وقعدت قعوداً، وكذبت كذاباً[٨].

---

(١) (بمفعول) في: ع.

(٢) عقد في الإنصاف ١: ٢٣٥ (مسألة في القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو المصدر).

(٣) (الوجود) في: ع.

(٤) جملة مكررة في: ع.

(٥) (مستملاً) عليه رطوبة في: د.

(٦) (ومتأخراً عنه) عليه رطوبة في: د.

(٧) (ولم يجئ) ساقط من: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٠.

وذهب الكوفيون[١] إلى أن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يعتل[٢] باعتلال الفعل، نحو: قام قياماً، ويصح بصحته، نحو: لاَوَذَ لِوَاذاً[٣]، فدلَّ على أنّه فرعه.

[١٢٠] / قلنا الإعلال والتصحيح لا يدل على أن أحدهما مشتق من الآخر، بل ذلك إنما يكون للتشاكل[٤]، فإنهم قد أعلّوا: أقام وأقال، بالحمل على: قام، وقال. وأيضاً فإن المضارع[٥] يعتل باعتلال الماضي، نحو: قام يقوم، ويصح بصحته، نحو: عَوِرَ يعوَر، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر ، بل ذلك ليجري الأفعال على سنن واحد، على أنّا نقول: إنما أُعِلّ الفعل باعتلال المصدر بعين ما ذكرتم[٦]. وقالوا: الفعل عامل في المصدر، ورتبة العامل التقدّم في الرتبة والوجود. قلنا: الفعل إنما عمل في إعرابه، فيلزم تقدم الفعل على إعراب المصدر، وأنه كذلك، إذ لولا العامل لما استحق المصدر إعراباً، ولا يلزم منه أن يكون متقدّماً على وجوده، ولهذا فإن[٧] الأفعال والحروف عاملة في الأسماء بالاتفاق، ولا يلزم تقدمهما عليها.

قالوا: المصدر[٨] يذكر توكيداً للفعل، نحو: قمت قياماً، والمؤكد أولى بالأصالة. قلنا: لا نسلم أنه توكيد يتبع الفعل، إذ يجوز أن تقول: قياماً قمتُ، ولو كان توكيداً لم يتقدم.

وأيضاً فليس في كلام العرب تأكيد مشتق من لفظ المؤكد، وإنما التوكيد إما[٩]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٠.

(٢) (معتل) في: ع.

(٣) لاَوَذَ القوم مُلاوذَةً، أي لاَذ بعضهم ببعض.

(٤) أثبتّها من ع ، و(للمشاكل) في: د .

(٥) (المصادر) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (إن) في: ع.

(٨) (المصدرية) في: ع.

(٩) (إما) ساقط من: ع.

بصريح اللفظ، أو بألفاظ معلومة ليس هذا منها، فـ(قياماً) ها هنا تأكيد للجملة، فكأنهم أرادوا قمتُ قمتُ، فأقاموا المصدر عوضاً من لفظ الفعل لكونه أحسن وأخصر.

و[1] قالوا: لو كان الفعل مشتقًا من المصدر لوجب أن يكون لكلّ فعل مصدرٌ، وليس كذلك، فإنّ ليس وعسى ونعم وبئس وحبذا - أفعال لا مصادر لها.

قلنا: لا نسلم أنه لا مصادر لها، إذ يجوز أنْ تكون[2] مأخوذةً من مصادرَ تُرِك استعمالها، كما استعملوا لفظ الجمع حيث لم يستعملوا الواحد، نحو: عباديد، على أنه معارض بأن المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يكون لكل مصدر فعل، وليس كذلك، فإن: دَفْراً[3]، وأُفَّةً وتُفَّةً[4]، وويحك[5] وويسك[6] وويلك[7] وويبك[8] مصادر لا أفعال لها.

إذا عرفت هذا فعلى قول البصريين يكون المصدر مَفْعَلاً على بابه وهو المكان، إذ الفعل صادراً عنه، فهو موضع لصدره[9].

والمصدر في اللغة ضد المورد، وهو المكان الذي تصدر[10] فيه الإبل عن الماء، قال

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) أي: نتناً كما في الصحاح ٢: ٦٥٨ (دفر).

(٤) يقال: أفّاً له وأُفَّةً، أي قَذَراً. والتنوين للتنكير. وأُفَّةً وتُفَّةً. كما في الصحاح ٤: ١٣٣١ (أفف) وانظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٠.

(٥) ويح: كلمة رحمة كما في الصحاح ١: ٤١٧ (ويح).

(٦) وَيْس: كلمةٌ تستعمل في موضع رأفة واستملاح للصبي كما في القاموس (الوَحْس).

(٧) ويل: كلمة عذاب، كما في الصحاح ٥: ١٨٤٦ (ويل).

(٨) وَيْبٌ: كلمة مثل وَيْلٌ. تقول: وَيبَكَ، ووَيْبَ زيدٍ، كما تقول: ويلَك، معناه ألزمك الله ويلاً. كما في الصحاح ١: ٢٣٦ (ويب).

(٩) (لصدوره) في: ع.

(١٠) (يصدر) في: ع.

تأبط شرًّا[١]:

٣١٧ – وأُخْرَى أُصَادِي النَّفْسَ عَنْها وإنَّها لَمَوْرِدُ حَزْمٍ إنْ فَعَلْتُ ومَصْدَرُ[٢]

وعلى قول الكوفيين، مصدر مَفْعَل بمعنى مفعول، كقول العرب: مَرْكَب فارهٌ، ومَشْرَب عذبٌ، يريدون مركوب فاره، ومشروب عذب، وقال[٣]:

٣١٨ – وَقَدْ عَادَ عَذْبُ الماءِ بَحْراً فزادني على ظمإٍ أن أبْحَرَ المشرَبُ العَذْبُ[٤]

وذلك لأنه لما كان مأخوذاً من الفعل فقد أصدر عن الفعل، فهو مَفْعَل بمعنى مُفْعِلٍ، ورد هذا بأن المفعل وإن جاء بمعنى المفعول لكنه لم يجئ بمعنى المفعل، فكان ينبغي على رأي الكوفيين أن يسمى صادراً، وأجيب بأنه كما سمي المكان الذي يصدر منه مصدراً، كذلك يسمى المكان الذي يصدر إليه مصدراً، فكان صدور الفعل وظهوره لما انتهى إلى هذا صار كأنه صادر إليه سمي مصدراً، والمصدر يسمى المفعول[٥] المطلق، لأنه غيره من المفاعيل قيدت ثلاثة منها بحرف الجر، وهو: المفعول به[٦]، والمفعول فيه[٧]،

---

(١) هو « ثابت بن جابر، أبو زهير، الفَهْمي »، من مضر، من شعراء الجاهلية، من أهل تهامة (ت ٨٠ ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣١٢، والسمط ١: ١٥٨، والخزانة ١: ٦٦، والأعلام ٢: ٨٠.

(٢) انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٨١، والتذكرة السعدية ٦٥. المصاداة: إدارة الرأي في تدبير الشيء والإتيان به على أتقنه.

(٣) أي: نصيب. ديوانه ٦٦ برواية:

وقد عادَ ماء البحر ملحاً فزادني إلى مرضي أن أبْحَرَ المَشْرَب العذبُ

(٤) انظر الإيضاح ٦٢، واشتقاق أسماء الله ٤٣٥، والتشبيهات ٢٣١، ومعجم البلدان ١: ٤٩٩. البحر: الماء الكثير، ملحاً كان أو عذباً.

(٥) (مفعول) في: ع.

(٦) (فيه) مكان (به) في: ع.

(٧) (به) مكان (فيه) في: ع.

والمفعول له، وواحد بمع. والمصدر يقال فيه مفعول[١] من غير تقييد بحرف[٢]، ويسمى المفعول الحقيقي أيضاً، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، ولا كذلك غيره، فإنك إذا قلت: ضربتُ زيداً، فلم تفعل زيداً، وإنما فعلت الضربَ به، ويسميه سيبويه[٣] الحدثَ لما تقدم، والحدثان، وهو في معنى الحدث، إلا أنه بناء مبالغة، كقولهم: تيس عَدَوان[٤]، مبالغة في عادٍ، وقد يكون الحدثان اسماً لما يحدث من أمور الدهر، وذلك لأن المصادر أمور يُحدثها الفاعلون، فهي كائنة بعد أن لم تكن، وربما سماه الفعل أيضاً. والفعل في عرف النحويين يطلق[٥] على ثلاثة أشياء: على النوع الذي هو قسيم الاسم والحرف، كضَرَب وانطلَقَ.

وعلى المعنى الصادر عن الفاعل الذي هو مسمى ضرب وقتل مثلاً، وهذا هو أصله اللغوي، وهُوَ فَعْل بمعنى مفعول، كذَبْح وطحْن وشَرْب/ في معنى: مذبوح، [١٢١] ومطحون، ومشروب.

وعلى المصادر التي هي أسماء تلك المعاني كالقيام والقعود.

«وينتصب بفعله المشتق منه»

المصدر إذا ذكر مع فعله، فإن كان غير فضلة فلا يكون منصوباً على المصدر لأنه يكون[٦] أحد جزأي الجملة، كما تقول: سِير بزيد سير شديد. وفي التنزيل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

---

(١) (مفعول) ساقط من: ع.

(٢) (بحرف) ساقط من: ع.

(٣) الكتاب: ١: ١٥.

(٤) انظر القاموس (عدا) ٤: ٣٦٠.

(٥) (يطلق) ساقط من: ع.

(٦) (يكون حينئذ) في: ع.

وقال ذو الرمّة[١]:

٣١٩ – إذا خطرتْ من ذِكْرِ مَيَّةَ خَطْرَةٌ   على القلب كادَتْ في فؤادِكَ تَجْرَحُ[٢]

وإن كان فضلة – وهو المراد في هذا الفصل – كان منصوباً. كقولك: قعدت قعوداً، وضربتُ ضرباً، لاقتضائه إيَّاه.

وينقسم إلى مبهم ومؤقت، فالمبهم: ما صلح للدلالة على قليل الفعل وكثيره، كقولك: ضربت ضرباً، لأنه يصدق على المرة والمرتين والمرات. والمؤقت: ما دل على مقدار محصُور، وذلك بأن تُدخل[٣] التاء على بنائه، كالضربة والقتلة، و﴿مِأْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

ويعمل الفعل المؤقت[٤]، كما يعمل في المبهم؛ لأن بناء لفظه[٥] المشتق منه موجود في الموضعين.

«ويجيء للتوكيد، وبيان النوع، وعدد المرات[٦]، نحو: ضربتُ ضرباً، وضرباً شديداً، وضربَ زيد، وضربةً وضربتَيْن وَضَرَبَاتٍ»

لا بدّ لكل فضلة جاءت بعد المرفوع من فائدة، وللمصدر ثلاث فوائد:

الأولى: أنْ يكون مؤكداً للفعل، نحو: قمتُ قياماً، وضربتُ ضرباً، فليس في هذا المصدر زيادة على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك به، فإنَّ قولك: ضربت، قد دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كمية أو كيفية، وقولك: ضرباً كذلك،

---

(١) الديوان: ٢: ١١٩٤.

(٢) هو في شرح شواهد الكشاف ٣٠. وتزيين الأسواق ١٩، ومصارع العشاق ٢: ١٨٨. الخَطْرة: الهَبَّة تمرُّ بالقلب.

(٣) (يدخل) في: ع.

(٤) (في المؤقت) في: ع.

(٥) (لفظ) في: ع

(٦) انظر الأشموني ٢: ١١٢.

فصار بمنزلة قولك: جاءني القومُ كلّهم، من أنه لم يكن في قولك: كلهم[١]، زيادة على ما في القوم، فهو بمنزلة ذكر الفعل مرة أخرى، لا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر نكرة، كقولك: ضربتُ ضرباً، وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] و﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] أو معرفة كقولك: قمتُ القيام، وضربتُ الضربَ، وأنشد عبد القاهر:

٣٢٠ – لعمري لقد أحْبَبْتُكِ الحُبَّ كُلَّه ... وزدتـكِ حُبّاً لم يكـنْ قـطُّ يُعْـرَفُ[٢]

الثانية: أن يراد به بيان النوع للفعل، كقولك ضربتُ ضرباً شديداً، وجلستُ جلوساً طويلاً، فبيان النوع وإن حصل بالصفة، لكنها لما جعلت صفة للمصدر علم[٣] أن المراد من جنس المصدر النوع المخصوص، ولا فرق في هذا أيضاً بين أن يكون نكرة كما مثلنا، وبين أن يكون معرفة، كما تقول: قمت القيامَ الذي تعلم، وضربت الضربَ الذي تعرف، وضربت ضربَ زيد، ثم هاهنا إن كان اسمك زيد، فلا حذف، وكأنك[٤] قلت: ضربت[٥] ضربي، أي: ضربي المعروف مني، ويراد به بقاء الشيء على ما كان عليه، كما تقول لمن عادته أن يُحسن إحساناً كثيراً: أحسِنْ إليَّ إحسانك، أي: ذلك الإحسان الذي نعرفه منك لا تغيره، فيكون قد جئت بالمصدر معرفة[٦] بالإضافة إليك. وإن كان زيد غيرك، كان التقدير: ضربت ضرباً، مثل ضرب زيد، فحذفت الموصوف الذي هو[٧] ضرب، وأبقيت الصفة المضافة إلى المصدر التي هي مثل، ثم حذفت الصفة، ووقع الفعل على المصدر الذي كانت الصفة مضافة إليه في اللفظ، والمراد غيره كما وقع فعل السؤال

---

(١) (من أنه لم يكن في قولك كلهم) ساقط من: د.

(٢) البيت في الخصائص ٢: ٤٤٨، والمحتسب ١: ٢٣٨ والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٨٥.

(٣) (أعلم) في: ع.

(٤) (فكأنك) في: ع.

(٥) (ضربت) ساقط من: ع.

(٦) (وتعرفه) في: ع.

(٧) (هو) ساقط من: ع.

على القرية من قوله: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] والمراد أهلها، وإنما احتجنا إلى هذا التقدير لأن من المحال أن يكون الضرب الصادر منك عين[١] الصادر عن غيرك، إذ العرض الواحد لا يقوم بمحلين، ولهذا يصح أن تقول: ضربتُ[٢] كضرب زيد، والشيء لا يشبه بنفسه، وشبه ذلك أبو عليّ[٣] في الاتساع والحذف بقولهم في كنايات الطلاق: أنت واحدة، إذ لا يريد به الاخبار عن الزوجة بأنها واحدة، فإن هذا معلوم بالضرورة، بل مراده إذا[٤] نوى الطلاق أنت ذات تطليقة واحدة، فهاهنا حذفان: حذف المضاف، والمضاف إليه، وإقامة صفة المضاف إليه مقام الاسم المضاف، كما في قولهم: ضربتُ ضربَ زيدٍ، حذفان: لأنه حذف موصوفاً، وصفة مضافة.

الثالثة: عدد المرات، فإنه غير حاصل من الفعل، وذلك يحصل إما بتاء التأنيث في المفرد المحدود، نحو: ضربتُ ضربةً، وقمتُ قومةً، إلا إذا كان في المصدر تاء التأنيث، فإنه يحصل بالوصف[٥] بواحدة، كقولك: دحرجته/ دحرجةً واحدةً، ورحمته رحمة واحدة، [١٢٢] وإما بالتثنية، بأن يثنى المصدر المؤنث بالتاء، نحو: ضربتُ ضربتين، وقمتُ قومتين، وذلك لا يحتمل إلا مرتين[٦]، أو بأن يثنى المصدر عند اختلاف أنواعه، نحو قمتُ قيامين، وقعدتُ قعودين، أي: نوعين منه، وكل نوع منهما[٧] يجوز أن يكون قد وقع مرة أو أكثر. وإما بالجمع، كقولك: ضربتُ ضرباتٍ، فهذه تدل[٨] على مجاوزة[٩]

---

(١) (غير) في: ع.

(٢) (ضربت) ساقط من: ع.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ١٦٨.

(٤) (إذ) في: ع.

(٥) (الوصف) في: ع.

(٦) (الأمرين) في: ع.

(٧) (منها) في: ع.

(٨) (يدل) في: ع.

(٩) (المجاوزة) في: ع.

الاثنين[١]، وعدم الزيادة على العشرة، لأنه جمع قلة، فلم يتبين العدد المقصود، وتمام الفائدة أن تقرن به عدداً وتضيفه إليه فتقول: ضربته ثلاث ضربات، وزرته عشر زَوْرَات.

وكذلك إذا جمعت المصدر لاختلاف أنواعه، فقلت[٢]: ضربتُه ضروباً، أي: أنواعاً منه، وكل نوع يجوز أن يقع مرة أو أكثر، وإنما قيدنا بتثنية المصدر وجمعه بأنه لاختلاف أنواعه، لأن المصدر لا يُثنى ولا يُجمع إلا كذلك، لأنه دال على القليل والكثير، كأسماء الأجناس، مثل: الماء والحجر والتراب، فإنّه يقع على القليل منه والكثير، وفي التنزيل: ﴿فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]. وتوصف[٣] المصادر كما توصف[٤] تلك للحاجة إلى تفصيل أنواعها، وفي التنزيل: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١] ويثنى ويجمع لاختلاف الأنواع، وقرئ: ﴿فالتقى المآن﴾ [القمر: ١٢][٥].

وقال الراجز:

٣٢١ - وبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا[٦]

وجمع المصادر قليل جدًّا، قالوا: عقل وعقول، وعلم وعلوم، وحلم وحلوم وأحلام، ولب وألباب، وشغل وأشغال. فهذه هي الفوائد الثلاث للمصدر، ومنهم من أضاف إليها فائدة رابعة، وهي أن تكون[٧] حالاً، نحو: آتيته عَدْواً، ونظائره وهذا غلط

---

(١) (للاثنين) في: ع.

(٢) (فقد) في: ع.

(٣) (فوصف) في: ع.

(٤) (يوصف) في: ع.

(٥) هي قراءة علي والحسن والجحدري ومحمد بن كعب وقرأ الحسن (المَاوَانِ) وهي لغة طيّئ، وروي عنه (المايان). انظر الشواذ ١٤٧، والقرطبي ١٧: ١٣٢، والبحر ٨: ١٧٧.

(٦) الرجز في المنصف ٢: ١٥١، والمخصص ١٥: ١٠٦، وشرح شواهد الشافية ٤٣٧، واللسان (موه). قالصة: من قَلَصَ الماء في البئر إذا ارتفع، فهو ماء قالص، وقليص، ويقال للماء الذي يُجِمُّ في البئر: أي يكثر ويرتفع.

(٧) (يكون) في: ع.

فإن كلامنا في المصدر الذي أطلق عليه فعله المشتق منه، أو ما هو في معناه، فأما إذا نصبه غير فعله معنى، فقد يكون حالاً كما مثل، وقد يكون مفعولاً به نحو: كرهت طمعاً، ومنهم من أضاف إليها[١] فائدة خامسة، وهي بيان الحالة التي يكون[٢] عليها فاعل المصدر، كالركبة والجلسة والقعدة، وهو غلط، لأن هذه ليست مصادر، بل مصادرها: الركوب والجلوس والقعود.

«وقرنوا بالفعل غير مصدره، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]»

الأصل أن يُقرن بالفعل مصدره الذي بناؤه على نمط بنائه، كقوله: ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، لكن العرب قرنت[٣] بالفعل غير مصدره، اتساعاً في اللغة؛ لئلا يضيق مجال الكلام على الناظم والناثر، وذلك في ثماني مسائل ذكرت في المختصر، منها قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] وكأن الأصل: وتبتّل إليه تَبَتُّلاً، أو وَبَتّل إليه تَبْتِيلاً[٤]، وإنما ساغ ذلك لاتفاقهما في الأصول والمعنى، وهو الانقطاع عن الدنيا إلى الله تعالى. وفيه فائدة لطيفة، إذ المعنى تسديد الله تعالى أفعال الرسول ـ عليه السلام[٥] ـ وقبوله أعماله، فكأنه قال: وتبتل إليه تبتلك تبتيلاً.

ومذهب سيبويه[٦] أنه منصوب بفعله الجاري عليه، كأنه قال: ونبتلك تبتيلاً وحذف لدلالة تبتّل عليه، لأن إجراء المصدر على فعله هو الأصل.

وقال أكثر النحويين: إنه منصوب بتبتل، لاشتراكهما[٧] في التركيب والمعنى،

---

(١) (نحو كرهت طمعا ومنهم من أضاف إليها) مشطوب في: د دون: ع.

(٢) (تكون) في: ع.

(٣) (قرن) في: ع.

(٤) (وكأن الأصل: وتبتل إليه تبتلاً، أو بتل إليه تبتيلاً) ساقط من: ع.

(٥) (عليه السلام) ساقط من: ع.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٧) (لاشتراكها) في: ع.

وهكذا الكلام في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] وفي قراءة ابن مسعود: ﴿وأُنْزِلَ الملائكةُ تَنْزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥][١]، وأنشد سيبويه للقطامي:

٣٢٢ – وخَيرُ الأمر ما استقبَلتَ منهُ ... وليس بأن تَتَبَعَهُ اتِّباعَا[٢]

وقال رؤبة[٣]:

٣٢٣ – ... وقد تَطَوَّيْتُ انطِواءَ الحِضْبِ[٤]

«وحبسته منعاً»

ليس مصدر حبست، ولا هو من تركيبه، لكنهم اعتمدوا على اتفاق المعنى فإنَّ الاعتماد عليه لا على اتفاق اللفظ، إذ لا يجوز أن تقول: وجدت موجدة إذا عنيت بوجدت: استغنيتُ، وإن اتفقا في التركيب؛ لأن الموجدة بمعنى الغضب، فلا يتعدى إليها ما يخالفها في المعنى.

ومذهب سيبويه[٥]: أن (منعاً) منصوب بفعل من لفظه، كأنه قال: منعته منعاً فإن لفظ حبسته لا يشعر بالمنع.

وعند الخليل هو منصوب بحبسته لاتفاقهما في المعنى.

---

(١) هذه القراءة في الكتاب ٢: ٢٤٤، وانظر الشواذ ١٠٤، والبحر ٦: ٤٩٤.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٤٤، والمقتضب ٣: ٢٠٥، والخصائص ٢: ٣٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤١، وشرح ابن يعيش ١: ١١١، وطبقات فحول الشعراء ٢: ٥٣٩، والخزانة: ١: ٣٩٢، والعقد ١: ٦٤، وجمهرة الأمثال ١: ٤١٩. المعنى: خير الأمر ما استقبلت وتدبرت أوله فعرفت إلام تؤول عاقبته، وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعت أواخره. والشاهد: وقوع (اتباع) مصدراً لتتبع، لأن المعنى واحد.

(٣) ديوانه ١٦.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٢٤٤، والمخصص ٨: ١١٠، ١٠: ١٨٢، ١٤: ١٨٧، أمالي ابن الشجري ٢: ١٤١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٢، اللسان (حضب). الحضب الذكر الضخم من الحيات، أو حية دقيقة. والشاهد: أن يكون الانطواء مصدراً لتطوى، لأن المعنى واحد.

(٥) انظر شرح الرضي للكافية ١: ١١٦، وشرح ابن يعيش ١: ١١٢.

واحتج أبو علي لسيبويه بقول المُتَنَخِّل الهذلي[1]:

٣٢٤ - السَّالِكُ الثُّغْـرَةَ اليَقْظَـانَ كالِئُهَـا   مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[2]

نُصب مشيَ الهلوك/ بفعل مضمر، أي: يمشي مشي الهلوك. [١٢٣]

ولا يجوز أن ينتصب بالسالك في قول الخليل، لأنه وَصَفَه باليقظان، فلو نصب مشي الهلوك به لوصف الموصول قبل تمامه، فيصير كقولك: مررتُ بالضاربين الظريفين زيداً، وأنه لا يجوز، وإنما تقول[3]: مررت بالضاربين زيداً الظريفين، وكالئها: نصب على الحال من الضمير في اليقظان.

ومن ذلك: صبرته حبساً، قال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٢٨] أي: احبسها، وإنه ليعجبني حبّاً شديداً، وإني لأبغضه كراهيةً، وإني لأشنأه بغضاً - قال[4]:

٣٢٥- أنـت خليـلُ الـزاد يـا يَزيـدُ
يُعْجِبُـكَ السَّـخُونُ والبَريـدُ
والتَّمْـرُ حُبّـاً مـا لـه مَزيـدُ[5]

وأوردوا منه: قعدتُ جلوساً، وليس قعد وجلس من المترادف كما اعتقدوه، إذ

---

(١) هو مالك بن عويمر، من شعراء هذيل، من مضر، أبو أثيلة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٥٩، والسمط ٢: ٧٢٤، والخزانة ٢: ١٣٧، والأعلام ٦: ١٤١.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ٢: ٣٤، وشرح السكريّ ٣: ١٢٨١، والخصائص ٢: ١٦٧، والعيني ٣: ٥١٦، والهمع ١: ١٨٧، ٢: ١٤٥، والدرر ١: ١٦٠، ٢: ٢٠٣، والأشموني ٢: ٢٩٠، واللسان (خعل) المتنخل يرثي ابنه أُثيلَةَ. ونُسب في تهذيب اللغة لتأبط شراً ١ : ١٦٦ . الثغرة: موضع المخافة، وكالِئُها: حافظها. والـخَيْعَل: ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر، والفضل هو الخيعل ليس تحته إزار ولا سراويل. يقول: إنَّ من شأنه سلوك موضع المخافة متمكناً منها غير هياب كما تمشي المرأة المتبخترة.

(٣) (تقول) ساقط من: ع.

(٤) أي: رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢ .

(٥) الرجز في أمالي ابن الشجري ٢: ١٤١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٢ والعيني ٣: ٤٥، والأشموني ٢: ١١٣.

القعود انتقال عن القيام، والجلوس انتقال عن النوم أو عن الاضطجاع، هكذا أورده الحريري[١] في درة الغوَّاص[٢].

فلا[٣] يجوز أن ينتصب جلوساً بقعد، لاختلاف المعنى والتناقض.

«وضربتُه أيَّ ضربٍ»

(أيَّ) ليس بمصدر، وإنما هو جزء مما يضاف إليه عيناً كان أو معنىً، كقولك أيُّ رجلٍ عندك، وأيُّ قيامٍ قمتَ، وهاهنا قد أضيف إلى المصدر فيكون مصدراً، وهو صفة لمصدر محذوف تقديره: ضربتُه ضرباً أيَّ ضَرْب، استعظاماً للضرب، أي: ضرباً كاملاً بالغاً في هذا المعنى غايته.

ويجوز: أيَّما ضرب، كما قال رؤبة[٤]:

٣٢٦ــ فيها ازْدِهَافٌ أيَّما ازْدِهافِ[٥]

«وأنواعاً من الضرب»

أنواع: جمع نوع، وهو عند المنطقيين: الكلّي المقول في جواب[٦] ما هو، على أشياء

---

(١) هو «القاسم بن علي أبو محمد الحريري البصري»، الأديب. له (المقامات)، (ت ٥١٦ هـ) بالبصرة. انظر نزهة الألباء ٣٧٩، والخزانة ٣: ١١٧، والأعلام ٦: ١٢.

(٢) انظر الدرة ١٩٣.

(٣) (ولا) في: ع.

(٤) ديوانه ١٠٠.

(٥) الرجز في الكتاب ١: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٤٤، واللسان والصحاح (زهف). وهو من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه.

فيها: أي في الأقوال. والازدهاف: الاستخفاف، يعني أنَّ كلامه يستخفّ العقول. والشاهد: نصب «أيَّما على إضمار فعل دلّ عليه (ازدهاف)» الأولى.

(٦) (في جواب) ساقط من: ع.

مختلفة بالعدد لا بالحقيقة[١]، كالإنسان المقول على أفراده، والجنسُ هو الكليُّ المقول في جواب ما هو على أشياء مختلفة بالحقيقة، كالحيوان المقول على[٢] الإنسان والفرس والثور.

وأما في اللغة، فقد قال الجوهريُّ[٣]: الجِنْس: ضربٌ من الشيء، والنوع: أخصّ منه يقال: تنوّع الشيء أنواعاً.

وأخطأ المطرّزي حيث نقل في (المُغْرِب) أن عند المتكلمين النوع أعم، قال: فإنهم يقولون الألوان نوع والسواد جنس[٤] وهذا تقوّل وافتراء.

ثم النوع ليس بمصدر لصدقه على الأعيان، واقتصرتِ العرب في جمع النوع على أنواع، فقليله وكثيره داخلان تحت هذا البناء، فيجوز أن يريد بقوله: ضربت أنواعاً من الضرب أنواعاً قليلة، أو أنواعاً كثيرة، فكأنه قال: ضربته ضرباً منوّعاً أو مختلفاً.

«وأشدَّ الضرب»

أشدّ: أفعل التفضيل- وهو بعض لما يضاف إليه، فإذا قال: ضربتُه أشدَّ الضَّرْب، فقد أضاف أشدّ إلى الضرب، فيكون من الضرب، وهو صفة لمصدر محذوف كأنه قال: ضربته ضرباً أشد الضرب، إذا قلنا: إنّ أفعل التفضيل[٥] المضاف إلى المعرفة نكرة.

وكذلك إذا قلت: ضربته أشد من ضربك، أي: ضرباً أشد من ضربك، وفي التنزيل: ﴿وَعَمَرُوهَآ أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩] أي: عمارة أكثر من عمارتهم، ومنه: ضربته كلّ الضرب، وقمت بعض القيام، لأن كلًّا، اسم لجملة أجزاء الشيء، وبعض: اسم لجزء الشيء.

---

(١) الحقيقة: الجنس.

(٢) من (أفراده والجنس هو) إلى (المقول على) ساقط من: ع.

(٣) في الصحاح ٢: ٩١٢ (جنس).

(٤) انظر المغرب ١- ١٦٤ .

(٥) من (وهو بعض لما يضاف إليه) إلى (أن أفعل التفضيل) ساقط من: ع.

«و(١) ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]»

قال تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ وقال: ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ﴾ [النور: ٢]. فثمانون(٢)، ومائة: عددان ميزّا بالمصدر، فكانا مصدرين، لأن العدد في المعنى على حسب مفسّره، إذ لو أخذ مجرداً من المفسر لم يفد.

«وضربتُه سوطاً»

الفعل إذا كان له آلة يفعل بها كالسوط الذي يُضرب به، والرمح الذي يطعن به، والسهم الذي يرمى به، جاز ذكر الآلة والاكتفاء بها عن المصدر، ويكون إفرادها وتثنيتها وجمعها دوالّ على إفراد المصدر، وتثنيته وجمعه، لأن كل مرة من الفعل مفتقرة في وجودها إلى الآلة، فجرت الآلة مجرى الفعلة، فضربته سوطاً بمنزلة: ضربته ضربةً، وسوطين بمنزلة ضربتين، وثلاثة أسواط بمنزلة ثلاث ضربات.

فإذا قلت: ضربتُه سوطاً، فتقديره عند ابن السراج(٣): ضربته ضربة بسوط على أن الباء للاستعانة، كما تقول: كتبت بالقلم، فحذف ضربة فبقي: ضربتُه بسوط.

وليس(٤) في هذا إشعار بعدد، فلما أريد الإشعار بالعدد حذفت الباء/ [١٢٤] فأنبأ سوط عن العدد، وفي هذا حذف حرف الجر بالاختيار. وفيه قُبح، إذ موضعه الضرورة.

وقيل: التقدير: ضربته ضربة ذات سوط، فحذف المصدر والمضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا أسهل إذْ فيه حذف الموصوف. وهو كثير، كقوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الرحمن: ٥٦] أي: جوارٍ قاصرات الطرف، وفيه حذف المضاف مع أمن اللبس، وهو كثير، والعامل في هذه الخمسة الأفعال المذكورة معها بلا خلاف.

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (عدد فثمانون) في: ع.

(٣) انظر الأصول ١: ٢٠٢.

(٤) (ليس) ساقط من: ع.

«وقعد القرفُصاء»

قال الجوهريُّ[(١)]: القُرْفُصَاء: ضَرْبٌ من القعود، يمدُّ ويقصر، وهو أن يجلس على أَلْيَتَـيْه ويُلْصِقَ فخِذيه ببطنه، ويحتبيَ بيدَيْه يضعها على ساقيه، كما يُـحْتَبَـى بالثوب تكون[(٢)] يداه مكان الثوب.

وقيل[(٣)]: هو أن يجلس على ركبتيه منكباً، ويُلصق بطنه بفخذيه ويتأبَّط كفيَّه، وهو جلسةُ الأعراب، وأنشد:

ولـو نَكَحْـتَ جُرْهُـماً وكلْبَـا
وقَـيْسَ عَـيْلاَنَ الكِـرَامَ الغُلْبَـا
ثـم جَلَسْـتَ القُرْفُصَـا مُنْكَبَّـا
مـا كُنْـتَ إلاّ نَبَطِيّـاً قَلْبَـاً[(٤)]

فإذا قلت: قعد القرفصاء، فقال سيبويه[(٥)]: القرفصاء منصوب بقعد المذكور لأن قعد إذا تعدى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره، فقد تعدى إلى القرفصاء، أي: شمله بجهة العموم، وقال أبو العباس: هو صفة مصدر محذوف فكأنك قلت: قعد القعدة القرفصاء، فحذف الموصوف وأقام[(٦)] الصفة مقامه، كما تقول: سرتُ طويلاً، أي: سيراً طويلاً. وقيل: إنها منصوب بفعل من لفظه، وإن لم يستعمل، كأنك قلت: تقرفص[(٧)]

---

(١) في الصحاح ٣: ١٠٥١ (قرفص).

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) نسبه في الصحاح ٣: ١٠٥١ لأبي المهديّ.

(٤) الرجز في اللسان والصحاح (قرفص).

(٥) انظر الكتاب ١ : ٢٦٦ ، وشرح ابن يعيش ١: ١١٢، وشرح الرضي للكافية ١: ١١٥.

(٦) (أقيم) في: ع.

(٧) (يقرفص) في: ع.

القرفصاء، لأن الأصل أن يعمل في المصدر فعله[١] المشتق منه، ومن هذا الباب: (رجع القهقرى) وهو رجوع إلى وراء منه، قيل للحجر المتدحرج: قهقر، و(اشتمل الصماء)، وهي أن يشتمل بثوبه، فيجلل جسده كله به، ولا يرفع جانبًا يُخرج منه يده.

(وسار الجَمَزَى)، وهو نوع من السير سريع، و (عدا البَشَكَى) وهو ضرب من العدو سريع، وقد جاؤوا بهما صفتين، فقالوا: ناقة بشَكى، وحمار جَمَزَى، والخلاف في هذه الأسماء كما في القرفصاء.

«وينصب بعامل مضمر جوازاً، نحو: خيرَ مقدِمٍ»

العامل على أربعة أقسام:

الأول: المعنى، كعامل المبتدأ والخبر، و[٢] عامل فعل المضارع عند البصريين، وذلك لا يتحقق فيه إظهار، لأن المعاني لا ينطق بها، ولا إضمار إذ[٣] لم يكن ثابتاً فيحذف.

الثاني: الحروف، وحقها أن لا تضمر[٤]، لأنها قليلة وضعيفة حيث لم يتصرف في أنفسها، وقد أضمر منها حرف النداء، وأن الناصبة للفعل، ومن[٥] الجوازم: إنْ، ومن[٦] الجَوارّ: الواو في القسم، ورُبّ والباء.

الثالث: الأسماء، وما جزم منها لم يضمر، وما جرّ بالإضافة أضمر قليلاً، كقولهم: ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك. وما نصب لم يضمر إلا اسم فاعل إذا كان بمعنى الحال، أو[٧] الاستقبال، وأضيف إلى اسم، وعطف على موضعه اسم آخر، كقولك: هذا

---

(١) (فعلى) في: ع.

(٢) (أو) في: ع.

(٣) (والإضمار اذا) في: ع.

(٤) (يضمر) في: ع.

(٥) (من) ساقط من: ع.

(٦) (من) ساقط من: ع.

(٧) واو في: ع.

ضارب زيد الآن وعَمراً غداً، تريد: وضارب عَمراً غداً[١].

الرابع: الأفعال، وهي أقوى العوامل، إذ لا يجد منها شيئاً غير عامل، وقد يتعدى إلى عشر منصوبات، على ما سيأتي في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، وهي متصرفة موضوعة على التصرف، ويجري عليها أسماء الفاعلين والمفعولين، ويشاركها أسماء الزمان والمكان والآلة في اللفظ والمعنى، فأضمرت كثيراً، لكن الإظهار هو الأصل، ويجوز إضمار الفعل الناصب للمصدر جوازاً مستمراً، لأن نصب المصدر يدل على العامل، ولفظه يدل على الفعل المعين.

فإذا قلت: زيد ضرباً، فكأنك قلت: زيد يضرب ضرباً، وإذا قلت: يا عمرو ضرباً زيداً، فكأنك قلت: اِضربْ زيداً، أو زيداً يكون منصوباً بالفعل المحذوف، وقيل بـ(ضرباً) وهو ضعيف، لأن الفعل في نية الثبوت فهو كالظاهر.

ولو قلت: ضربت ضرباً زيداً، كان زيد[٢] منتصباً بضربت لا بضرب. ثم الفعل المحذوف الناصب للمصدر على نوعين، وكلاهما يكون دعاء وغير دعاء.

النوع الأول: ما يجوز إظهاره أيضاً، فمنه قولهم للقادم من سفره[٣]: خيرَ مقدم[٤]، أي: قدمتَ خيرَ مقدم/ وهذا دعاء، وخيراً: فعل التفضيل، فيكون بعضاً لما أضيف إليه، [١٢٥] ومقدم: إمّا مصدر بمعنى القدوم، فيكون خيراً انتصب انتصابَ المصادر، كقول الحماسيّ[٥]:

٣٢٨ - تُقاسِمُهُمْ أسْيَافُنَا شَرَّ قِسْمَةٍ فَفِينَا غَواشِيهَا وفيهم صُدُورُها[٦]

---

(١) (غد) في: ع.

(٢) (زيدا) في: ع.

(٣) (سفر) في: ع.

(٤) انظر شرح الرضي للكافية ١: ١١٦.

(٥) هو جعفر بن عُلْبَةَ الحارثي.

(٦) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٥٠ . الغَوَاشي: القوائم، وتكون الأغمادَ أيضا. والصُدور أراد بها=

وإما بمعنى زمان القدوم، فيكون انتصاب خير على أنه ظرف زمان، كما تقول: زرتك أطيب الأيام.

«ومواعيدَ عرقوب»

هذا مَثَلٌ يقال لمن يَعِدُ ولا يفي[1]، والتقدير: وعدتَ مواعيدَ عرقوب، أي: مواعيد مثل مواعيد عرقوب[2]، كما قلنا في: ضربته ضرب زيد، ومواعيد: ليس جمع ميعاد؛ لأن الميعاد زمان الوعد أو مكانه، وليس المعنى عليه، فهو جمع موعد أو موعدة. وكان القياس مواعد لغير ياء، فيكون قد مطل الكسرة فتولد الياء، أو جمع موعود بمعنى الوعد، إذا أجزنا مجيء المصدر على مفعول، وعرقوب: هذا رجل من العمالقة، قصده بعضُ إخوانه يستنجد به، فقال له: إذا طلع نخلي، فلما أطلع[3] قال: إذا[4] أبلح، فلما أبلح قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب[5] فلما أرطب[6] قال: إذا صار تمراً، فلما صار تمراً، أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً فضربتْ به العربُ الـمَثَلَ في الـخُلْف، فقالوا: أخلف من عُرقوب.

أنشد الجوهريُّ[7]:

٣٢٩ – وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ منك سَجِيَّةً ... مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيَتْرَبِ[8]

و(يترب) بالتاء ذات النقطتين من أعلاها، وهو موضع قريب من اليمامة.

=المضاربَ، والمعنى: قاسَمْناهم سيوفَنَا ففينا مقابِضُها وفيهم مضاربُها. (ففيهم غواشينا) في: ع.

(١) انظر مجمع الأمثال ٢: ٣١١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٣.

(٢) (أي مواعيد مثل مواعيد عرقوب) ساقط من: ع.

(٣) (طلع) في: ع.

(٤) (إذا) ساقط من: ع.

(٥) (رطب) في: ع.

(٦) (رطب) في: ع.

(٧) في الصحاح ١: ١٨٠ (عرقب) ونسبه للأشجعي وهو ابن عبيد الأشجعي.

(٨) انظر الكتاب ١: ١٣٧، والخصائص ٢: ٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢: ٣١١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٣، والهمع ٢: ٩٢، والدرر ٢: ١٢٢، والخزانة ١: ٢٧.

«وغَضَبَ الخيلِ على اللُّجُمِ[١]»

أي: غضبت غضبَ الخيل، أي: غضبت غضباً لا يضر المغضوب عليه، كما أنَّ اللجم لا يضرُّها غضبُ الخيل، لأنها كلما غضبت اللجام من الحنق ضعفت[٢] أسنانها ولا يضر اللجام شيء، ويجوز إظهار الفعل فيها كلها، فتقول: قدمتَ خيرَ مقدم، ووعدتَ مواعيدَ كما في البيت الذي أنشدناه، وغضبت غضبَ الخيل[٣].

ومن العرب من يرفع هذا كله على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي قدومك خيرُ مقدم، وعِدَاتُك مواعيدُ عرقوب، وغضبك غضبُ الخيل على اللجم[٤].

قال سيبويه[٥]: فإذا نصبت أضمرتَ في نفسك غير ما أظهرت، وإذا رفعت فالذي أضمرت في نفسك هو الذي أظهرت، ومعنى هذا الكلام أنك إذا نصبت أضمرت فعلاً، والفعل غير الاسم، وإذا رفعت أضمرت مبتدأ، والخبر هو المبتدأ في المعنى.

«ومنه: أوَ فَرَقاً خيراً من حُبّ[٦]»

أمر الحجاجُ[٧] رجلاً أن[٨] يعمل له عملاً فعمله، وأجاد، فقال: أكل هذا حُبّاً، فقال: أوَ فرقاً خيراً من حُبّ، أو افترق فرقاً، معناه: أني إن خفتك كان أنبل لك وأجلّ.

ويجوز إظهار فعله أيضاً، ولو رفع لجاز، كأنه قال: أو أمري فرق خير من حب.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٣٧، ومجمع الأمثال ٢: ٥٦، وشرح ابن يعيش ١: ١١٣، والمفصل ٣٢.

(٢) (ضعف) في: ع.

(٣) (على اللجم) في: ع.

(٤) من (ومن العرب) إلى (على اللجم) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٣٧.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٣.

(٧) هو « الحجاج بن يوسف الثقفي »، أبو محمد، قائد داهية، سفّاك، خطيب. ولد ونشأ في الطائف (مات بواسط ٩٥ هـ). انظر تهذيب التهذيب ٢: ٢١٠، والأعلام ٢: ١٧٥.

(٨) (رجلان) في: ع.

وقدره الزمخشري[١] بقوله: أوَ أفرقك، أي: أخافك، ولعله ينقل[٢] أنه متعد.

وقال الجوهري[٣]: يقال: فَرِقْتُ منك، ولا تقل: فرقتك.

وذكر بعض الأدباء في قول الشاعر:

٣٣٠ – ولم أَهَب الأَمْلاكَ حين تَوَعَّدُوا لأَفْـرَقَ فُـرَّاطَ الرِّجـالِ البَرازِعَـا

إنه عدى أفرق، لأنه في معنى أهاب.

«ووجوباً سماعاً نحو: سقياً ورعياً»

النوع الثاني: ما لا يجوز إظهار فعله، وهو على قسمين:

الأول: أن يكون فعله مستعملاً في الكلام لكنه ترك إظهاره لسدّ غيره في اللفظ مسدّه، واعتماد سيبويه[٤] في وجوب إضمار العامل على استعمال العرب. فمن ذلك قولهم: سَقياً ورعياً، تقديره: سقاك الله سقياً، ورعاك رعياً، فخزلوا الفعل أي: قطعوه من اللفظ. وهذه عبارة سيبويه: وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، ويُقال: سقياً لك، ورعياً لك، وهذه اللام تسمى لام التبيين[٥]؛ لأنها بينت المدعو له بـ (سقياً ورعياً)، وهي مع المجرور بها بمنزلة الكاف في سقاك ورعاك.

أنشد صاحب الكشاف للنابغة[٦]:

٣٣١ – نُبِّئْتُ نُعْماً علـى الهِجْـرَانِ عَاتِبَـةً سَـقْياً ورَعْيـاً لِـذاكَ العَاتـب الـزَّارِي[٧]

---

(١) كما في المفصل ٣٢.

(٢) (وينقل) في: ع.

(٣) في الصحاح (فرق) ٤: ١٥٤١ والفَرَق: الخوف، وقد فَرِق بالكسر.

(٤) الكتاب ١: ١٥٧.

(٥) انظر المغني ١: ٢٤٣ (اللام المفردة).

(٦) الكشاف ١: ١١٠ عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾.

(٧) ديوان النابغة الذبياني ٢٣٤ برواية (أُنبِئْتُ) شواهد الكشاف ٤: ٣٩٢.

واللام تتعلق بفعل محذوف[١]/ كأنه قال: أعني لك، أو[٢] أقول لك كقوله[٣]: [١٢٦] ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: وقالت: أقول لك: هيت لك.

ولا يجوز أن يكون صلةً للفعل الناصب للمصدر؛ لأنك لا تقول سقيت لك، ويستعمل (سقياً) وحده، قال أبو القمقام الأسدي[٤]:

٣٣٢ – سَقياً لِظِلِّكَ بالعَشِيِّ وبالضُّحَى   وَلِبَرْدِ مائكَ والمِيَاهُ حَمِيمُ[٥]

ولم نرَ (رعياً) استعمل[٦] إلا مع (سقياً).

ولم يُجز سيبويه نقلهما عن المصدرية لعدم الاستعمال.

وأجاز المبرد[٧] السقي لك والرعي لك[٨] قياساً على سائر المصادر، والدعاء بـ(سقياً[٩] ورعياً) يجوز أن يكون دعاء بالحياة، لأن معنى الحياة[١٠] على الطعام والشراب، وإذا ظفرتِ الإبل بالسقي والرعي أخصبت[١١] أبدانُها واستمرت حياتها.



(١) (بفعل محذوف) ساقط من: ع.

(٢) واو في: ع.

(٣) (تعالى) في: ع.

(٤) ورد ذكره في معجم الشعراء ٥١٣ مع الشعراء المجهولين والأعراب المغمورين الذين لهم أخبار وأشعار. وورد في إنباه الرواة ٤: ١١٥ أبو القمقام الفقعسي روى عنه الكسائي النحوي.

(٥) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٣٧٧، والتذكرة السعدية ٤٧٤ الظل يكون بالغداة، والفَيْء بالعشيِّ، فكان عليه أن يقول: سقياً لظلّك بالغَداةِ، ولفَيْئِكَ بالعشيِّ، إلا أنه سَمّى الفيْء ظِلاً لتشابُهِهما في منظر العين والغناء.

(٦) (استعمل) ساقط من: ع.

(٧) انظر المقتضب ٣: ٢٢١.

(٨) (لك) ساقط من: ع.

(٩)(وسقيا) في: ع.

(١٠) (لأن معنى الحياة) ساقط من: ع.

(١١) (أخصب) في: ع.

«وجَدْعاً وعَقراً»

أي: جدعه الله جدعاً، وعقره عقراً، والـجَدْع: قطع الأنف، والعَقْر: قطع الرجل، ومنه قولهم: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ، إذا صَوَّتَ[١]. وأصله أنّ رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجليه فرفعها وصرخ من شدة الألم، فجرى مثلاً في كل من رفع صوته.

«وبُعْداً وسُحْقاً»

بسكون الحاء وضمها، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١][٢] والتقدير: بعدَ بعداً وسحق سحقًا، والظاهر أن البعد ضد القرب، لأنهم قرنوا به سحقاً، وهو أبلغ البعد[٣]، ومكان سحيق، أي: بعيد، وفعله بعُد بضم العين، وقيل: هو بمعنى بعُد وهو الهلاك، و[٤] فعله: بعِد بكسر العين، قال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].

«وحمداً وشكراً لا كفراً»

أي: أحمدك حمداً، وأشكرك شكراً، ولا أكفرك كفراً، والكفر هاهنا: جحود النعمة، بمعنى الكفران، لأنه قرنه بضده وهو الشكر، ومنه: جوعاً ونوعاً، أي: جاع جُوعاً، ونوعٌ[٥] إتباع لجوع، وقيل: هو العطش والنائع العطشان[٦]، والنياع جمع. ومنه: جوعاً

---

(١) انظر الصحاح (عقر) ٢: ٧٥٤.

(٢) قرأ الكسائي بالضم، انظر الكشاف ٤: ١٣٧، والإتحاف ٤٢٠.

(٣) (من البعد) في: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (نوعا) في: ع.

(٦) انظر الصحاح (نوع) ٣: ١٢٩٤.

جوساً، وهو إتْبَاعٌ[١]، وجوعاً وجُوداً، وجُودٌ[٢] هو الجوع أيضاً[٣]. أو من الجُؤاد وهو العطش[٤].

ومنه: خيبةً، أي: خاب خيبة، وهو دعاء عليه، ويرفع، أي: له خيبة.

قال أبو زُبَيْد الطائي[٥]:

٣٣٣- أقَامَ وأقْوَى ذاتَ يَوْم فخيبةٌ   لأوَّلِ مَن يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ[٦]

ومنه: بؤساً، أي: بئس بؤساً، والبؤس[٧]: خشونة العيش.

«وعجباً»

أي: عجبتُ عجباً، فإن قلت: عجباً لك. فاللام[٨]: إمّا صفة لمصدر، أي: عجباً كائناً لك، أو صلة الفعل الناصب للمصدر، أي عجبت لك، كما[٩] قال حُمَيْد بن ثور[١٠]:

---

(١) هكذا في القاموس (الجوس) وقال شارحه: قوله: وجوساً إتباع، الصحيح أن الجوس هو الجوع في لغة هذيل، يقال: جوساً له وبوساً ففي كلام المصنف نظر. اهـ.

(٢) (جود) ساقط من: ع.

(٣) انظر القاموس (الجيّد).

(٤) (الجُواد كغُراب: العطش، أو شِدَّتُهُ، والجَوْدَةُ: العَطْشَةُ، جِيدَ يُجادُ فهو مَجُودٌ عَطِشَ) القاموس (الجيّد).

(٥) ديوانه: ٦١.

(٦) البيت في الكتاب ١: ١٥٧، والمخصص ١٢: ١٨٤، وشرح ابن يعيش ١: ١١٤، والهمع ١: ١٨٨، والدرر ١: ١٦٢، واللسان (يسر). يصف أسداً. أقوى: نفِد ما عنده من زاد. يقول: من لقي هذا الأسد في تلك الحال فالخيبة له والشر.

(٧) الثلاثة بواو دون همز في: د، ع، وبالهمز في كتب اللغة.

(٨) (فاللام) ساقط من: ع.

(٩) (كما) ساقط من: ع.

(١٠) الديوان: ٢٧. يصف حمامة، وتفغر: تفتح.

٣٣٤ - عَجِبْتُ لَهَا أَنَّى يكُونُ غِنَاؤُهَا   فَصِيحاً ولم تَفْغَر بِمَنْطِقِهَا فَما[١]

أو للبيان.

ومنهم من يرفعه ويقول: عجب لك، قال[٢]:

٣٣٥ - عَجَبٌ لتلكَ قَضِيَّةً وإقَامَتِي   فيكم على تلك القضية أعجبُ[٣]

وهو قبيح لأنه نكرة، والأجود أن يجعل خبر مبتدأ، أي: أمري عجب.

وحكى عند[٤] سيبويه[٥] أنه سمع من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له: كيف أصبحتَ، فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، بالرفع. كأنه قال: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه.

فإن قلت: العجب لك، فالرفع أجود، لأنك عرَّفته. والنصب جائز.

«ومنه: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]»

والتقدير: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل، وقدّم المصدر وأضافه إلى المفعول.

---

(١) انظر البيت في سرّ الفصاحة ٣٠، واللسان ٥: ٥٩ (فغر).

(٢) قائله زرافة الباهلي، أو هُنَيّ بن أحمر الكِنَاني، أو ضمرة بن ضمرة، أو عامر بن جوين، أو منقذ بن مرة، أو عمرو بن الغوث، أو رؤبة.

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٦١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٤، والخزانة ١: ٢٤١، والعيني ٢: ٣٤٠، والهمع ١: ١٩١، والدرر ١: ١٦٤، والأشموني ١: ٢٠٦، والتصريح ٢: ١٠٩. قال الشنتمري: «كان هذا الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له عليه، يقال له: جندب. وقبله:

وإذا تكون كريهة أُدعى لها   وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

فعجب من ذلك ومن صبره عليه»، وقضية: منصوب على التمييز.

وصدر البيت أثبته من: ع. والموجود في: د (وطائره لأنّه .....) وعليه رطوبة ولم أعثر عليه. (منكم) في: ع (وأعجب) في: ع.

(٤) (عند) في: د، ولا توجد في: ع والأزهرية.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٦١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٤.

«و: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]»

والتقدير: فإمّا تمنّون منّاً، وإما تفدون فداءً، ولك أن تقدر: وإما تفادون فداء، لأن فداء فِعَالٌ، وفِعال[1]: يكون مصدراً لفاعلت[2]، نحو: قاتلته قتالاً.

«ولأفعلنّ ذلك رغماً وهواناً[3]»

تقول[4] ذلك لمن نهاك عن فعل شيء[5]، والتقدير: وترغم[6] رغماً، وتهون هواناً، يقال: رغم أنفه، من بابَي فتح وعلم رغماً، بحركات الراء، وأرغم[7] الله أنفه، أي: ألصقه بالرغام، وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذلّ والعجز عن الانتصاف، والانقياد على كره، يقال: رغم فلان إذا لم يقدر على الانتصاف[8] ويجوز أن يكون التقدير: وأُرْغِمُكَ رغماً، وأُهينُكَ هَوَاناً، إما على حدّ قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] أو يكون هو تفسيراً[9] للمعنى، لا تقديراً للإعراب.

«وأفْعَلُ ذلك، و[10] كرامةً ومسرةً»

تقوله[11] لمن يطلب منك فعل شيء[12]، والتقدير: أكرمك كرامة، على حد: أنبتكم

---

(١) (وفعال) ساقط من: ع.

(٢) (لفاعلته) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٤.

(٤) (يقول) في: ع.

(٥) (الشيء) في: ع.

(٦) (يرغم) في: ع.

(٧) (رغم) في: ع.

(٨) انظر الصحاح (رغم) ٥: ١٩٣٤.

(٩) (تفسير) في: ع.

(١٠) لا واو في: ع.

(١١) (تقول) في: ع.

(١٢) (الشيء) في: ع.

نباتاً، أو تكرُمُ كَرَامةً، وأسرّك مسرّة.

[١٢٧] «ولا أفعلُ ذلك، ولا كيداً ولا همًّا»/

تقوله[١] إذا ألزمتَ بفعل شيء، والتقدير: لا أكيده، كيداً ولا أهم به همًّا، والكيد هاهنا الإرادة، وفي التنزيل: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]، أي: أردنا، وقال:

٣٣٦ – كَادَتْ وكِدْتُ وتلك خيرُ إرادَةٍ لَوْ عَادَ من عصر الشبيبة ما مضى[٢]

وقيل: الكيد ها هنا من أفعال المقاربة، وأهمّ من الهمّة، لا من الهَمّ الذي هو الحزن.

«وَنَعَمْ ونُعْمَةَ عَيْنٍ»

نُعْمَةَ[٣] عينٍ، بضم النون: قُرّتُها، ويقال: نُعْمَ عَيْنٍ، ونَعَامَ عَيْنٍ، بفتح النون وكسرها، ونَعَامَةُ عينٍ، ونُعْمَى عينٍ[٤]، كلُّها بمعنى[٥]، وهي مصادر أضيفت إلى المفعول، والتقدير: نعمَ وأنعمَ عينُك، يقال: نَعِمْتُ عَيْنَه، وأنْعَمْتُ عَيْنَه بمعنى واحد.

نقل الأزهري[٦] عن اللِّحيانيّ[٧]: نَعِمَا من الله عَيْناً، ونَعِمَ اللهُ بِكَ عَيْنًا، وأنعَم اللهُ

---

(١) (تقوله) ساقط من: ع.

(٢) البيت في تفسير الطبري، سورة طه: ١٥، والصحاح (كود) ١: ٥٣٠. برواية (من لهو الصبابة) ونسب إنشاده للأخفش (لو) ساقط من: ع.

(٣) (نعم) في: ع.

(٤) (نعمى عين) ساقط من: ع.

(٥) انظر الصحاح (نعم) ٥: ٢٠٤٤.

(٦) هو «محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي»، أبو منصور، أحد الأئمة في اللغة والأدب، نسبته إلى جده الأزهر، وله (تهذيب اللغة) (ت ٣٧٠ هـ) في هراة بخراسان. انظر الوفيات ١: ٥٠١، والأعلام ٦: ٢٠٢.

(٧) هو عليّ بن حازم – وقيل: عليّ بن المبارك – أبو الحسن، من بني لِحيان بن هذيل بن مدركة. من كبار علماء اللغة، له (النوادر) أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعنه القاسم بن سلام. انظر مقدمة التهذيب: ٢١، ونزهة الألباء ١٧٦، وإنباه الرواة ٢: ٢٥٥، وبغية الوعاة: ٢: ١٨٥.

بك عينًا[١]. وعن الكسائي والفراء: نزلوا من لا بنعمهم، بحركات العين، وبنعِمِهم، وأنشد الزجاج:

٣٣٧ - نَعِـمَ اللهُ بالرسـالةِ والمُرْسَـل والمُرسِـل والرسـالة عَيْنَـا[٢]

أو يكون معناه نَعِمَتْ عينُك نُعمةً، أي: رأت ما يكون نعيماً لها، وهذا الكلام تقوله لمن قال لك: أتزُورُنا؟ مثلاً. ومنه: إنما أنت سَيْرا سَيْرا، وما أنت إلا قَتْلاً قتلاً، تقوله[٣] لمن يكثر منه[٤] هذا الفعل. ويجوز نصب الاسمين، والتقدير: تسير سيراً، وتقتل قتلاً، والتكرير عوض من الفعل. ويجوز رفعهما كأنك جعلت المخاطب مخلوقاً من السير، والقتل على المبالغة، أو[٥] بمعنى السائر والقاتل، كما يقال: رجل عدل، وكما قالت الخنساء[٦]:

٣٣٨ - تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتّى إذَا ادَّكَـرَتْ فإنَّمـا هـيَ إقبـالٌ وإدْبـارُ[٧]

---

(١) انظر تهذيب اللغة (نعم) ٣: ١٠ والمعنى: أقرّ الله عينك بمن تحبه. انظر الصحاح (نعم) ٤: ٢٠٤٢.

(٢) البيت في مجالس ثعلب ٢: ٣٧٠ واللسان ١٦: ٦٠ عن ثعلب، وفعلت وأفعلت للزجاج ٨٩ برواية:
نِعَمَ اللهُ بالرسولِ الذي أرْ سِلَ والـمُرْسِلِ الرسالةَ عَيْنَا

(٣) (يقوله) في: ع.

(٤) (منه) ساقط من: ع.

(٥) واو في: ع.

(٦) الديوان: ٤٨، وهي «تُماضِر بنت عمرو بن الشَّريد، الرياحية السُّلَمية»، من بني سُليم من قيس عيلان، من مضر، أشعر شواعر العرب على الإطلاق، من أهل نجد، أدركت الجاهلية والإسلام وأسلمت، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يستنشدها ويعجبه شعرها، وهو يقول: هيه يا خنساء (ت ٢٤ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٢٣، والخزانة ١: ٢٠٨، والأعلام ٢: ٦٩.

(٧) البيت في الكتاب ١: ١٦٩، والمقتضب ٣: ٢٣٠، ٤: ٣٠٥، مجالس العلماء ٣٤٠ والخصائص ٢: ٢٠٣، ٣: ١٨٩، والمنصف ١: ١٩٧، والمحتسب ٢: ٤٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٧١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٥، والخزانة ١: ٢٠٧، ٢٤٠، ادّكرت: تذكرت. تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها الذكر حنت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة، فضربتها مثلاً لفقدها أخاها صخرًا. الشاهد: جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعاً.

ويجوز رفع الأول على أنه خبر المبتدأ، ونصب الثاني به كأنه قال: إنما أنت تسير سيراً، وما أنت إلا أن تقتل قتلاً.

ولا يجوز العكس، لأن المنصوب ينصبه المرفوع، وما في صلة المصدر لا يتقدم عليه. ومنه: ما أنت إلا سير البريد. وإلا ضرب الناس، وإلا شرب الإبل. والتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً مثل سير البريد، وإلا تضرب ضرباً مثل ضرب الناس، وإلا تشرب شرباً مثل شرب الإبل، فحذف الفعل والمصادر الموصوفة، ومثل[١] المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، وسيْر وشرْب: مصدران مضافان إلى الفاعل. وضرْب يجوز أنْ يكون كذلك، أي: تضرب مثل أن تضرب الناس، أي: ضربك وحدك يعادل ضربهم.

ويجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول، أي: تضرب الناس ضرباً، وحينئذ يجوز تنوينه، ونصب الناس.

ومنه: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى[٢]، وإذا له دقٌّ دقَّك بالمنحاز حبّ القِلْقِل[٣].

فصوت حمار منصوبٌ، إمّا بصوت الأول، أو بفعل محذوف، كأنك قلت: بصوت صوت حمار[٤]، أو تجعل صوتاً الأول مبتدأ وله خبره، وصوتَ حمار: منصوب على الحال من الضمير المستكن في حرف الجر، والاستقرار[٥] المقدر هو العامل في الحال.

---

(١) (مثل) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٧٧ وشرح ابن يعيش ١: ١١٥.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٧٩ وشرح ابن يعيش ١: ١١٥، والمنحاز: المدق، والقِلْقِل بالكسر وقافين: حب أسود، والعامة تقول: فُلفُل بالضم والفاء وهو تصحيف.

(٤) (بصوت صوت حمار) أثبته من: ع حيث أصابته الرطوبة في: د.

(٥) (استقرار) في: ع.

فإن[1] قلت: له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء[2]. فالأجود في الثاني الرفع؛ لأنك لم ترد الإخبار عن علم حادث، وإنما أخبرت عن علم موجود مستقر[3].

ويجوز النصب على أنه يعلم علم الفقهاء، فإن قلت: صوته صوتُ حمار، فالرفع لا غير، لأنه خبر مبتدأ، وأما: صراخَ الثكلى، فينتصب إما بصراخ الأول، أو بفعل محذوف، ولا ينتصب على الحال، لأنه معرفة. وهكذا دقك، والقِلقِل بقافين مكسورتين[4]: نبت، وأنشد سيبويه في مثل قولك[5]: له صوتٌ صوتَ حمار:

٣٣٩- لها عند إسْنَادِ الكَليم وهَدْيِهِ ... وَرنَّةِ مَنْ يَبْكِي إذَا كَانَ باكِيَا

هَديرٌ هَديرَ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رأسَهُ ... يَذُبُّ بروقَيْهِ الكِلابَ الضَّوارِيَا[6]

فإن قلت: له رأسٌ رأسُ الكلب[7]، فلم يكن فيه إلا الرفع، لأن رأسًا جوهر.

«وله عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً[8] هو توكيد لنفسه»

من المصادر ما يجيء توكيداً لجملة مذكورة، فإن كانت تلك الجملة مساوية له ، أي

(١) (العامل في الحال فإن) أثبته من: ع حيث أصابته الرطوبة في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٨٢.

(٣) (مستقر) ساقط من: ع.

(٤) (بكسر القافين) في: ع.

(٥) (له) ساقط من: ع.

(٦) قائلها: النابغة الجعدي. انظر ديوانه: ١٨٠، والكتاب ١: ١٧٨، والرواية فيها (لها بَعْدَ... وهَدْئِهِ...) وصف طعنة جائفة تهدر عند خروج دمها وفوره.

الكليم: المجروح. وإسناده: إقعاده معتمداً بظهره على شيء يمسكه لضعفه. وهدوؤه: سكونه ونومه. الرنة: رفع الصوت بالبكاء. الروق: القرن. الضواري: التي ضريت على الصيد واعتادته.

(٧) انظر الكتاب ١: ١٨٣.

(٨) انظر الكتاب ١: ١٩٠.

تكون هي إياه في المعنى، قيل: هذا المصدر توكيد[١] لنفسه، وإن كانت[٢] غير مساوية في المعنى بأن يفيد المصدر معنى زائداً على ما أفادته، قيل: المصدر توكيد لغيره. فمثال الذي يكون توكيداً لنفسه قولك[٣]: لك عليّ ألف درهم عرفاً، ويقال: اعترافاً، وكلاهما بمعنى واحد، فقولك: له عليّ ألف درهم، في معنى أعترف، فإنه اعتراف حقًّا كان أو باطلاً، ففهم معنى قولك اعترافاً من الكلام قبل ذكره، فصار بمنزلة قولك: أعترف اعترافاً/ ومنه قول الأحوص[٤] أنشده سيبويه: [١٢٨]

٣٤٠- أصبحت أمنحُكَ الصُّدودَ وإنني قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ[٥]

فإن قوله: وإنّني إليك مع الصدود لأميل، في معنى القسم لاشتراكهما في التوكيد.

«ومنه: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨][٦] ونظائره»

صبغة الله بمعنى الفطرة والخلق، كأنه قال: صبغ الله صبغةً، لأن قبله ما لا يدل على ذلك من الأمر بالإسلام. واتباع ملة إبراهيم[٧]، والأمر بالتوحيد والإخلاص. وقيل: التقدير اتبعوا صبغةَ الله، أي: دين الله.

وقال صاحب الكشاف[٨]: هو مصدر مؤكد منتصب عن قوله[٩]: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا

---

(١) (تأكيداً) في: ع.

(٢) (كان) في: ع.

(٣) (قوله) في: ع.

(٤) هو «عبد الله بن محمد، الأنصاريّ»، من بني ضبيعة، شاعر هجاء (ت ١٠٥ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٥١٨، والخزانة ١: ٢٣٢، والأعلام ٤: ٢٥٧.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٩٠، وشرح ابن يعيش ١: ١١٦، والخزانة ١: ٢٤٧، ٤: ١٥ الديوان ١٥٣.
ويُروى: (إني لأَمْنَحُكَ...).

(٦) انظر الكتاب ١: ١٩١، وشرح ابن يعيش ١: ١١٦.

(٧) (على نبينا وعليه السلام) في: ع.

(٨) كما في الكشاف ١: ٣١٥.

(٩) (تعالى) في: ع.

﴿بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهي فِعلة من صَبَغ كالجِلسة من جَلَس، وهي الحالة التي يقع[1] عليها الصبغ، والمعنى تطهير الله، لأن الإيمان يطهّر النفوس، والأصل: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم[2] في ماء أصفر يسمونه المعمودية[3]، ويقولون هو تطهير لهم، وإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقًّا. فأمر الله تعالى المسلمين بأن يقولوا لهم: قولوا[4] آمنا بالله، وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، ويقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغته ولم يصبغ صبغتكم، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريق المشاكلة، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اِغرس كما يغرس فلاناً، تريد رجلاً يصطنع الكرام[5]، ومنه قوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] لأنه لما قال: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] كأنه قال: صَنع.

ومنه: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ [النساء: ١٢٢] فإن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۞ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [لقمان: ٨-٩] عدة[6]، فهو بمنزلة قوله وعد، وحقًّا أيضاً مصدر مؤكد، أو حال من وعد الله.

ومنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، لأنه قال: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠] كأنه قال: فطَرَ.

(تنبيه)[7]:

المصادر في قوله: صبغةَ الله، وصنعَ الله[8]، ووعدَ الله، وفطرةَ الله مضافًا إلى الفاعلين،

---

(١) (تقع) في: ع.

(٢) (أولادهم) في: ع.

(٣) (العمودية) في: ع.

(٤) (لهم قولوا) ساقط من: ع.

(٥) (الكرم) في: ع.

(٦) (عدة) ساقط من: ع.

(٧) (ومنه) مكان (تنبيه) في: ع.

(٨) (صنع وصبغة) مكان (صبغة الله وصنع) في: ع.

والتقدير: صَنَعَ الله صنعاً، فحُذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل، وكذلك غيرها[١].

ومنه: الله أكبر حقًّا، ونظائره، لأنه في معنى أحقّق وأثبت.

ومنه: «الله أكبرُ دعوةُ الحق[٢]» ؛ لأن الله أكبر في معنى أدعو.

ومنه: يا زيد نداء حقًّا، وليتك عندنا تمنّياً.

«وهذا عبد الله حقًّا، وهو توكيد لغيره»

قولك: هذا عبد الله، يجوز أن يكون صادراً عن يقين، ويجوز أن يكون صادراً عن شك[٣]،

فإذا قلت: حقًّا، مكنت في نفس المخاطب أن هذا الخبر لا ريب فيه، والتقدير: أحق حقاً، وفي التنزيل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ[٤] هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤، ٧٤] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١].

وكذلك إذا قلت: هذا عبد الله قولَ الحق، التقدير: أقول قولَ الحق، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤] أي: ذلك الموصوف بهذه الصفات هو عيسى بن مريم.

ويُقرأ: (قال الحق)[٥]، والقال والقيل بمعنى القول[٦]، وهذا القول لا قولك، أي: لا أقول قولك.

---

(١) (غيرها) في: ع.

(٢) أورده الهيثميُّ في مجمع الزوائد ١: ٣٣٥، كان رسول الله ﷺ في مسيرٍ فسمع قائلاً يقول: الله أكبرُ الله أكبرُ. فقال النبي ﷺ: «دعوةُ الحقِّ». ثم قال: رواه الطبراني في الكبير. والحديث من شواهد سيبويه ١: ٣٨٠-٣٨٢ (ط هارون).

(٣) (شكر) في: ع.

(٤) (فأولئك) في: د، ع وهو خطأ.

(٥) هذه قراءة ابن مسعود. انظر الكشاف ٢: ٥٠٩.

(٦) القال والقيلُ: اسمان لا مصدران. انظر إصلاح المنطق ٨٩.

«ويجوز: هذا حقًّا عبدالله»

لأنه مؤكد، فإعراضه بين خبري الجملة كإعراض اليمين، نحو: زيد والله قائم.

«ومنعوا: حقًّا هذا عبدالله[١]»

وعللوه بوجهين: أحدهما أن (حقًّا) انتصب بفعل تفسره الجملة، وهي لم تذكر بعد، وهذا يبطل بقولنا: زيداً ضربته.

والثاني: أنه مؤكد، والمؤكِّد لا يتقدم على المؤكَّد، وفيه نظر، فإن هذا ليس مؤكداً تابعاً على حدّ: قام زيد نفسُه، وإنما هو مصدر مؤكد لكلام، ومثله يُقدّم، كقولنا[٢]: ضرباً ضربت.

/ «وقولهم: أجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كذا[٣]، لهمزة الاستفهام» [١٢٩]

لما منعوا: حقًّا هذا عبد الله، أوردوا على أنفسهم قولهم: أجِدَّك لا تفعل[٤] كذا، وهو في معنى التقرير، كأنه قال: ألا[٥] تفعل كذا جدك، أي: تجد جدك من الجد الذي هو[٦] نقيض الهزل، ثم قدم المصدر. وأجابوا: بأنه إنما قدم المصدر لهمزة الاستفهام، إذ الاستفهام بالفعل أولى، وأكثر ما يجيء هذا مع النفي، قال الأعشى[٧]:

٣٤١- أجِدَّكَ لم تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرْقُدَهَا مَعْ رُقَادِهَا[٨]

---

(١) من قوله (لأنه مؤكد) إلى (هذا عبد الله) ساقط من: ع.

(٢) (كقولك) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٨٩ وشرح ابن يعيش ١: ١١٦.

(٤) (يفعل) في: د.

(٥) (لا) في: ع.

(٦) (هو) ساقط من: ع.

(٧) ديوانه: ٦٩.

(٨) البيت في الكامل: ٣: ٨٦٢ ومقاييس اللغة ١: ٤٠٧.

وقد يجيء مع الإثبات، كقول الأعشى[١]:

٣٤٢- أجِدّكَ وَدَّعْتَ الصِّبَى والوَلاَئِدا … وأصبَحْتَ بعد الجَوْرِ فيهنّ قاصِدا[٢]

أو لا يجيء إلا مضافاً، ليُعلم مَنْ صاحب الجد، وحق الاسم الذي يضاف إليه جد، أن يناسب فاعل الفعل الذي بعدهما في التكلم والخطاب والغيبة، تقول:

أجدّي أكرمتك، و[٣] وأجدك لم تفعل، وأجده لم يزرنا، لأنك إذا قلت أجِدَّك ودعت الصبَى، فمعناه: أوَدَّعْتَ الصبَى تجد جدك في التوديع. فلو قلت: أجدك ودّع زيدٌ الصبَى. لم يكن للكلام معنى، إذ يصير التقدير، أوَدَّعَ زيدٌ الصبَى تجد جدَّك فيه، وفيه تنافر وتناف، إذ لا علقة بين المؤكِّد والمؤكَّد، ولذلك عيب على البُحْتُري[٤] قوله:

٣٤٣- أجِدّك ما تَنفَكّ تَسْري لزينَبا … خيالٌ إذا آب الظَّلامُ تأوّبا[٥]

فجعل السُّرى للخيال، وأضاف جدًّا إلى ضمير المخاطب.

قال صاحب الإصلاح[٦]: كلُّ موضع جاء فيه (أجِدَّك) فإنه بالكسر، وكل موضع جاء فيه (وجَدّك) فإنه بالفتح.

---

(١) ديوانه: ٦٥.

(٢) البيت في الخزانة ١: ٢٦٣ ع والمعنى: أجادٌّ أنت فيما تزعم من توديع الشباب والنساء، وهل ملت حقاً إلى القصد بعد الإسراف؟

(٣) (أو) في: ع.

(٤) هو « الوليد بن عبيد الطائي، أبو عبادة » ، شاعر كبير، يقال لشعره: (سلاسل الذهب) (ت ٢٨٤ هـ).
انظر تاريخ بغداد ١٣: ٤٤٦، والأعلام ٩: ١٤١.

(٥) البيت في المثل السائر ٢: ٣٢٢.

(٦) هو « يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت »، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء والشيباني والأثرم وابن الأعرابي، وأخذ عنه السكري وأبو عكرمة الضبي، له (إصلاح المنطق) و(الألفاظ) قال المبرد: ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن منه (أي الإصلاح) (ت: ٢٤٤ هـ) انظر نزهة الألباء ١٧٨، وأنباه الرواة: ٤: ٥٠، بغية الوعاة ٢: ٣٤٩، والأعلام ٩: ٢٥٥.

«ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ[(١)]»

من المصادر ما يجيء مثنى والمراد منه التكثير، لا حقيقة التثنية، كما تقول: جاءني القوم رجلاً رجلاً، فلا يحتاج إلى أكثر من تكريرها مرة واحدة، وإنما جعلت التثنية علماً لذلك، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.

فمن ذلك (لبّيكَ) ويقول المجيب لمن يناديه، وهو عند سيبويه[(٢)] مصدر مبني[(٣)] مضاف إلى المفعول لم يستعمل له مفرد، وأما لبّ لبّ فصوت، وليس بواحد لبيك، واشتقاقه من ألبّ بالمكان، إذا أقام به، ومعناه: إلباباً[(٤)] بعد إلباب ، أي: إقامة على طاعتك[(٥)] بعد إقامة.

وعن يونس[(٦)]: أنه اسم مفرد مقصور، وأصله لبّب، على فعلل، لأنه أكثر من فعل، فقلبت الباء التي هي لام ياءً، هرباً من التضعيف، ثم ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار لبّا، فلمّا أضيف إلى الكاف قلبت ألفه ياء، كما في عليك، وإليك، ولديك.

ووجه الشبه أنَّ (لبيك) ملازم للإضافة غير منصرف، كما أن عليك وإليك ولديك

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٨.

(٢) الكتاب ١: ١٧٥.

(٣) (مبنى) ساقط من: ع.

(٤) (البا) في: ع.

(٥) (إطاعتك) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٧٦ وشرح ابن يعيش ١: ١١٩. ويونس هو ابن حبيب الضبي. بالولاء، أبو عبد الرحمن النحوي، أخذ عن أبي عمرو، وسمع من العرب، وعنه سيبويه والكسائي والفراء. قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة، أملأ كل يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة: هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه (ت ١٨٣ هـ) . انظر نزهة الألباء ٤٩، وإنباه الرواة ٤: ٦٨، وبغية الوعاة ٢: ٣٦٥، والأعلام ٩: ٣٤٤.

ملازمة للإضافة، ولا تكون[١] إلا منصوبة الموضع[٢].

فالياء[٣] في (لبيك) بدل من الألف التي هي منقلبة عن لام الكلمة. وأجيب بأنه لو كان كما زعم لأقرت ألفه إذا أضيف إلى المظهر، وليس كذلك، أنشد سيبويه:

٣٤٤- دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[٤]

والتقدير: فلبى يَدَي مسور، فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، فثبوت الياء على كل حال دليل أنها للتثنية، ويصرف الفعل من لفظه، فيقال: لَبَّيْتُ فلاناً أُلَبِّيه تلبيةً، وأصله: لبّبت، فقلبت الباء الثانية ياءً كراهة التضعيف. كما قالوا: تظنّيت في تظننت.

ومنه: (سعديك) وقد استعمل له مفرد، وهو مصدر وضع موضع إسعاد، فكأنه قال: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهو مضاف إلى المفعول، ولا يستعمل إلا معطوفاً على لبيك، وفي الحديث: «إن أهل الجنة يقولون لبيك ربنا، وسعديك والخير كله بيديك»[٥].

ومنه: (حَذاريك)[٦]، بفتح الحاء، والتقدير: احذر حذراً بعد حذر، وهو مضاف إلى الفاعل، واستعمل مفرداً، وقال[٧]:

٣٤٥- حَذَارِ من أرواحنا حَذَارِ[٨]

---

(١) (فلا يكون) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ١١٩.

(٣) (والياء) في: ع.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٧٦ وأوضح المسالك ٣: ١٢٣، وقيل هو لأعرابي من بني أسد، وهو في الخزانة ١: ٢٦٨. يقول: دعوت مسوراً لرفع نائبة عني فأجابني وكفاني مؤونتها، وكأنه سأله في دية.

(٥) رواه مسلم في صحيحه (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها)، وانظر شرح النووي ١٧: ١٦٨.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٧٥.

(٧) هو أبو النجم.

(٨) هو في الكتاب ٢: ٣٧، والمقتضب ٣: ٣٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٠، ومجالس ثعلب ٢: ٥٨٣، =والإنصاف ٢: ٥٣٩ والشذور ٩٠، واللسان (حذر)، أي احذروا من رماحنا عند اللقاء.

ومنه: (حنانيك)، وهو مصدر وضع موضع تحنُّن، أي: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، قال طرفة[1]:

٣٤٦ – أبا مُنْذرٍ أفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[2]

وقد استُعمل له مفرد، وفي التنزيل: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، أي[3]: ورحمة، وقال[4]:

٣٤٧ – فقالت حنانٌ ما أتَى بِكَ هاهنا أذُو نَسَبٍ أمْ أنتَ بالحيِّ عَارِفُ[5]

ومنه: (دواليك) أي: إدالة بعد إدالة. يقال: دالَ يدولُ دَولة بفتح الدال إذا كان له غلبة في الدنيا والسلطان. ودال يدول دُولة، إذا كان له غلبة في المال[6]، وأدلته جعلته دائلاً، أي: غالباً، ولم يستعمل له مفرد، وكأنه تثنية دوال، كما أن حواليك تثنية حوال، ودوال وقع موقع مداولة، وهي المناوبة، قال سحيم[7]:

---

(١) ديوانه: ١٧٢.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٧٤، والمقتضب ٣: ٢٢٤، شرح ابن يعيش ١: ١١٨، والهمع ١: ١٩٠ واللسان (حنن). أبو منذر: كنية عمرو بن هند، يخاطبه حين أمر بقتله، وذكر قتله لمن قتل من قومه، تحريضاً لهم على المطالبة بثأره.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) هو المنذر بن درهم الكلبي.

(٥) البيت في الكتاب ١: ١٦١، ١٧٥، والمقتضب ٣: ٢٢٥، وشرح ابن يعيش ١: ١١٨، والخزانة ١: ٢٧٧، والعيني ١: ٣٥٩، والهمع ١: ١٨٩، والدرر ١: ١٦٣، والأشموني ١: ٢٢١.
الحنان: الرحمة. سألته عن علة مجيئه، أله قرابة بها أم له معرفة بحيها؟ قالت ذلك حين فاجأها فأنكرته أو تظاهرت بإنكاره.
حنان: خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل. (فقال) في: ع.

(٦) انظر إصلاح المنطق ١١٥.

(٧) ديوانه: ١٦، وهو عَبْد بني الحسحاس، شاعر، رقيق الشعر، كان عبداً نوبيًّا أعجمي الأصل، اشتراه بنو الحسحاس (وهم بطن من بني أسد) وهو مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ولا يعرف له صحبة (ت نحو ٤٠ هـ) انظر السمط ٢: ٧٢١، والخزانة ١: ٢٧٢، والأعلام ٣: ١٢٤.

٣٤٨ - إذا شُقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالبُرْدِ بُرْقُـعٌ دَوَالَيْـكَ حَتّـى كُلُّنَـا غـيرُ لابـس[1]

فإنهم كانوا/ يزعمون أنه إذا اجتمع الرجل والمرأة فَشَقَّ كلُّ واحدٍ منهما ثوبَ [١٣٠] صاحبه وقعتِ الألفة[2] بينهما.

ومنه: (ضربًا هذاذيك)، أي: هذًّا بعد هذٍّ، والهذّ القطع، ولم يُستعمل له مفرد، قال رؤبة[3]:

٣٤٩- ضَرْبـاً هَـذَاذَيْكَ وطَعْنَـا

«وسبحانَ الله»

معناه: براءة الله من السوء وتنزيهاً له، والتقدير: أسبّح الله تسبيحاً، فسبحان عَلَم للتسبيح، وهو مضافٌ إلى المفعول، والدليل على علميته عدم صرفه، وذلك للتعريف والألف والنون، قال الأعشى[5]:

٣٥٠- أقُـولُ لَمَّـا جَـاءَنِي فَخْـرُهُ سُـبحانَ مـن علقمـةَ الفـاخِرِ[6]

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٧٥ وروايته: (.. بالبرد مثله.. حتى ليس للبُرْدِ لابِسُ) ورواية المصنف موافقة للديوان. والبيت أيضًا في الخصائص ٣: ٤٥، وأمالي الزجاجي ١٣١، والمخصص ١٣: ٢٣٢، ونهاية الأرب ٣: ١٢٦، والهمع ١: ١٧٩، والدرر ١: ٢، ١٦.

(٢) (الألف) في: ع.

(٣) لم أجده في ديوانه، ونسبه في الخزانة للعجاج يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي، وهو في ديوانه ٩٢.

(٤) الرجز في الكتاب ١: ١٧٥، والمحتسب ٢: ٢٧٩، ومجالس ثعلب ١٣٠، وأمالي الزجاجي ١٣٢، وشرح ابن يعيش ١: ١١٩، والعيني ٣: ٣٩٩، والخزانة ٣: ٣٩٩، والهمع ١: ١٨٩، والدرر ١: ١٦٢، والمخصص ٦: ٨٨، ١٠٣، ١٣: ٢٣٣، واللسان (هذر). الوخض: الطعن الجائف، يعني: ضرب الأعناق وطعن الأجواف.

(٥) ديوانه: ١٤٣.

(٦) البيت في الكتاب ١: ١٦٣، والمقتضب ٣: ١٨، ومجالس العلماء ٢٦١، والخصائص ٢: ١٩٧، ٤٣٥، ٣: ٤٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٧، ٢: ٢٥٠، وشرح ابن يعيش ١: ٣٧، ١٢٠، والخزانة ٢: ٤١، ٣: ٢٥١، والهمع ١: ١٩٠، ٢: ٥٢، والدرر ١: ٦٤، ٢: ٦٥، والمرتجل ٢٩١.

وقد يجيء في الشعر منوّناً، قال أمية بن أبي الصلت[١]:

٣٥١ - سُبحانَهُ ثم سُبْحاناً نَعُوذُ بِهِ ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ وَالجُمُدُ[٢]

ثم قيل: إذا نُوّن فهو نكرة، وقيل: هو[٣] معرفة نوّن ضرورة.

«ومعاذَ الله»

ومعاذة الله، ومعاذ وجه الله، ومعاذة وجه الله[٤]، ومعاذ الإله، وفي التنزيل: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣] والتقدير: أعوذ بالله معاذاً. ومن أبيات الحماسة[٥]:

٣٥٢ - مَعَاذَ الإلَهِ أن تَكُونَ كَظَبْيَةٍ ... ولا دُمْيَةٍ ولا عَقِيلَةِ رَبْرَبِ[٦]

«وَعَمَرَكَ اللهَ[٧]»

والمعنى: أقول - لما جاءني فخر علقمة بن علاثة العامري على عامر بن الطفيل -: «سبحان من علقمة الفاخر»، سبحان منه: تعجب، أي سبحان الله منه.

(١) وينسب أيضاً لورقة بن نوفل، ولزيد بن عمرو بن نفيل، وهو بشعر أمية أشبه معنىً وأسلوباً.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٦٤، والمقتضب ٣: ٢١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٨، ٢: ٢٥٠، وشرح ابن يعيش ١: ٣٧، ١٢٠، ٤: ٣٦ والخزانة ٢: ٣٧، ٣: ٢٤٧، والهمع ١: ١٩٠، والدرر ١: ١٦٣، والمخصص ٤: ٨٦، والقرطبي ٩: ٤٢، والبحر ٥: ٢٢٥، واللسان والتاج (سبح) الجودي: جبل بالموصل، وقيل: بالجزيرة، والجُمُد: جبل تلقاء أسنُمة. (سبحانه) ساقط من: ع.

(٣) (هو) ساقط من: ع.

(٤) (ومعاذة وجه الله) ساقط من: ع.

(٥) قائله: البَعيثُ بن حُرَيْث.

(٦) انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٧٨، وشرح التبريزي للحماسة ١: ١٩٥، والخزانة ١: ٣٥٠. والمعنى: أستعيذُ بالله، أو أعوذ به معاذاً، كأنه أنِفَ وصار بَرِماً بصديقته أن تكون في الحُسْنِ بحيث تشبَّهُ بالظَّبي أو الظَّبيَةِ، أو بالصورة المنقوشةِ، أو بكريمةٍ من بَقَرِ الوَحشِ، إذ كانت هذه الأشياء عنده دونها، وقاصِرَة عن رُتْبَتِها. والعقيلة: الكريمة من النساء والدُّرّ وكلّ شيء. والرَّبْرَبُ: القطيع من البقر.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٠.

فمن نصب اسم الله فهما مفعولًا فعلٍ محذوف، والتقدير: أسأل الله تعميرك[١]، أو عمرك: منصوب[٢] بفعل محذوف، واللهَ: منصوب بعمرك الواقع موقع تعميرك، كما وقع نباتاً موقع إنبات، أي: أسأل تعميرك الله[٣]، أي: اعترافك له بالبقاء.

ومن[٤] رفع اسم الله، فعمرك: منصوب أسألك، على حذف حرف الجر، والله: مرفوع بالمصدر، أي: أسأل بأن يعمرك الله. وعمرك الله يستعمل بعده القسم والاستفهام والأمر والنهي، نحو: عمرك الله ليفعلن، وهل قمت، وافعل، ولا تفعل، قال:

٣٥٣ - عمـرَكِ اللهَ سـاعةً حَـدِّثِينَا ودَعِينَا مـن ذكـر مـا يُؤذينـا[٥]

وقال عمر بن أبي ربيعة:

٣٥٤ - أيُّهـا المـنكح الثُّرَيَّـا سُـهَيْلاً عَمْـرَكَ اللهَ، كيـفَ يَلْتَقِيَـانِ[٦]

«وقِعْدَكَ اللهَ[٧]»

قال أبو سعيد: معناه تثبيتك الله، أي: أسألك بوصفك إيّاه بالثبوت، مأخوذ من قاعدة البناء، وهي أصله. وقيل: هو من القعود الذي هو ضد القيام، لثبوته وعدم الحركة معه، ويقال أيضاً: قعيدك الله، ويستعمل بعده[٨] القسمُ، وسمى سيبويه[٩] هذه المصادر الأربعة: سبحانَ الله، ومعاذَ الله، وعمرَكَ الله، وقعدَكَ الله، مصادر غير متصرفة، أي لا

---

(١) (تعمرك) في: ع.

(٢) (منصوب) ساقط من: ع.

(٣) (الله تعميرك) في: ع.

(٤) نسبه ابن يعيش ١: ١٢٠ للأخفش.

(٥) البيت في المحتسب ١: ١٠٠، واللسان (عمر) ويروى (من قول من).

(٦) البيت في الكامل ٢: ٥٩٨، والصحاح (عمر) ٢: ٧٥٦.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٠.

(٨) (بعد هذه) في: ع.

(٩) الكتاب ١: ١٦٢.

تُنقَل[١] عن المصدرية فلا تستعمل[٢] مرفوعة ولا مجرورة، والمثنيات نحو: لبيك وأخواته أيضاً غير متصرفة.

«ويلَ زيد، ويحَ عمرو»

القسم الثاني من المصادر المنصوبة أن لا يكون فعله مستعملاً أصلاً، وذلك: ويل، وويح، وويس، وويب[٣]، فإنها مصادر لم يبن منها فعل، وقالوا في تفسيرها: ويل: شتم، وويح: ترحّم[٤]، وويس وويب: كنايتان من ويل، فإن ويلاً ظاهرةُ المعنى فجعلوا تغيير[٥] لامها كنايةً كما قالوا: قاتعه الله[٦]، كناية عن[٧] قاتله الله.

وقال بعض[٨] المفسرين: إن (ويلا) في قوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] وادٍ في جهنم، كما قال صاحب الكشاف[٩] في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، إن (غيًّا)[١٠] وادٍ في جنهم، وهذه المصادر الأربعة إذا أفردت رفعت على الابتداء، ويكون الجار والمجرور خبرَه، كقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] ويجوز النصب، قال جرير[١١]:

---

(١) (ينقل) في: ع.

(٢) (يستعمل) في: ع.

(٣) (ويت) في: ع.

(٤) (رحم) في: ع.

(٥) (لغير) في: ع.

(٦) في القاموس (القتع) ٣: ٦٥ (المُقَاتَعَة: المُقَاتَلَةُ) وانظر شرح ابن يعيش ١: ١٢١.

(٧) (أي) مكان (كناية عن) في: ع

(٨) هو ابن عباس. انظر القرطبي ٢٠: ٢٥٠، ومعاني الفراء ٣: ٢٤٥.

(٩) انظر الكشاف ٢: ٥١٥.

(١٠) (إن غيا) ساقط من: ع.

(١١) يهجو التيم تيم عدي، انظر الديوان ٢: ٥٩٦ برواية (فيا خِزْيَ تيم من سرابيلها).

٣٥٥ - كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً فِي جُلودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ من سَرَابيلها الخُضْر(١)

فالرفع إخبار عن شيء ثابت عندك، والنصب سعي في إثباته وترج له، وقولهم معناها مرفوعاً لمعناها منصوباً تقريب، و(٢) إذا أضيفت فالنصب لا غير، كقولك: ويلَ زيدٍ، إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يجعل خبراً، وهذه المصادر الأربعة لم يشتق(٣) منها فعل لاعتلال عينها وفائها، لما يلزم من النقل في تصريف فعله لو استعمل، فأجروها مُجرى المصادر المدعو بها، وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولك: (سقياً لك)، إذ بها يتبين من تدعو(٤) له، ولا يجوز أن تقول(٥): سَقْيَك، قياساً على وَيْحَك، إذ العرب لم تستعمله هكذا.

ثم إذا قلت: ويل عمرو، فانتصابه بفعل محذوف ليس(٦) من لفظه، كأنك قلت: ألزمه الله ويلاً. هكذا قدّره النحويون. وهذا يخرجه عن المصدرية.

والتحقيق فيه أن تقدر الفعل المأخوذ من نظير هذه المصادر تقريباً، فيقدر في (ويح زيد): أترحّم له ترحماً، وفي (ويل زيد): قبّحه قبحاً، وهكذا الكلام في (عمرك الله)، و(قعدك الله)، ونظائرهما.

/ ويقال: ويل زيد، وويله، وفي التنزيل: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: [١٣١]

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٦٧، والمقتضب ٣: ٢٢٠، وشرح ابن يعيش ١: ١٢١ الخضرة: السواد هاهنا. السرابيل: جمع سربال، وهو القميص. جعل لهم سرابيل سوداء من اللؤم على طريق المثل، لأنهم يقولون للكريم النقي العرض: هو طاهر الثوب أبيض السربال.

(٢) (فإذا) في: ع.

(٣) (يستق) في: د، ع.

(٤) (يدعو) في: ع.

(٥) (يقال) في: ع.

(٦)(وليس) في: ع.

٢٨](١)، ويقال(٢): ويلي عليك، وويلي منك، أي: ما يلحقني من المكروه بسببك، قال الأعشى(٣):

٣٥٦ – قالتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيْلي عَلَيْكَ وَوَيْلي مِنْكَ يا رَجُلُ(٤)

ويقال: له الويل، وله الويلة، وله الويلات، دعاء عليه.

ويقال: ويبك وويب غيرك، إما على إعظام المخاطب حيث لم يجعل الشتم له، وإما على زيادة غير، ويقال: تبّاً لفلان أي: هلاكاً، بالنصب، فإذا عطفت عليه ويحًا نصبت للتشاكل، فقلت: تبًّا له وويحاً، وإذا عطفته(٥) على ويح رفعت، فقلت: ويحٌ لزيد وتبٌّ.

ويجوز أن تجمع(٦) بين المفرد والمضاف، تقول: ويلٌ لزيد وويح عمرو، وويل زيد وويح لعمرو.

وتقول: له الويل ويلاً كيلاً، وويلاً طويلاً، وويلاً عولاً وويلة(٧) وعولة أي: غلبة، ومنه عيل صبره، وله الويلُ ويلُ كيل، بالرفع على البدل، وانتصابه ويلاً في قوله: له الويل ويلاً كيلاً، إما بفعل مقدر، وهو ألزمه الله على ما سبق أمر على أنه حال من الضمير المستكن في له، وهو العامل فيه لا من ويل، لأنه مبتدأ فلا(٨) يعمل في الحال.

---

(١) (يا ويلتى) في: ع.

(٢) (ويقال ويل عليك ويقال) في: ع.

(٣) ديوانه ٥٧.

(٤) انظر المحتسب ٢: ٢١٣ وجمل الزجاجي ١٦٣.

(٥) (عطفه) في: ع.

(٦) (يجمع) في: ع.

(٧) لا واو في: ع.

(٨) (ولا) في: ع.

ومنه: (دَفْراً)، أي: نتناً، تكنى[١] الدنيا أمّ دَفْر، لأنها تأتي[٢] بكل قبيحة، وكان عمر -رضي الله عنه- يقول: وا دفراه.

ويقال: دفر دافر، كما يقال: موت مائت، وهذا لم يستعمل منه فعل.

ومنه: (بَهْراً)، في معنى عجباً، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

٣٥٧- ثم قالُوا تُحِبُّها، قلتُ بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَا والتُّرَاب[٣]

وقد يقال: بَهْراً لفلان، إذا دعا عليه بسوء، كأنه قال: تعْساً له، لم يذكره غير سيبويه[٤]، وقول الزمخشري[٥]: إن (بهراً) من المصادر التي لا أفعال لها، لعله يريد بهذا المعنى، وقد ذكرها[٦] في شرح الخطبة أنهم يقولون: بهره إذا غلبه.

(تنبيه):

ما ذكرنا من المصادر مع الفعل والفاعل يجوز إيقاعها بعد المرفوع وقبل الفعل وبينهما، تقول: ضرب زيد ضرباً، وضرباً ضرب زيد، وضَرَبَ ضَرْباً زيدٌ، وما كان منصوباً بفعل محذوف[٧] وهو خبر يجوز دخول ألف الاستفهام عليه، كقوله[٨]:

٣٥٨- أطرباً وأنت قِنَّسْرِيُّ[٩]

---

(١) (يكنى) في: ع.

(٢) (يأتي) في: ع.

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٥٧، والخصائص ٢: ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ١: ١٢١، والمغني ١: ٧، والدرر ١: ١٦٢.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢١.

(٥) انظر المفصل ٣٣.

(٦) (ذكر) في: ع.

(٧) (منصوب) في: ع.

(٨) هو العجاج، ديوانه ٣١٠.

(٩) الرجز في الكتاب ١: ١٧٠، ٤٨٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٢، والمخصص ١: ٤٥، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٣، والخزانة ٤: ٥١١، والهمع ١: ١٩٢، والدرر ١: ١٦٥، والأشموني ٤: ٢٠٣، واللسان=

وما كان منصوبًا بفعل يراد به الدعاء، كـ (سقياً ورعياً)، أو منصوباً بفعل أمر، كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، لم يجز دخول ألف الاستفهام عليه[١]، لأنها لا تدخل[٢] على الدعاء، ولا على الأمر.

«وقد استعملوا غير المصدر استعماله، فقالوا: تُرباً وجندلاً وفاها لِفِيك»

استعملوا أسماءً غير مصادر استعمالَ المصادر، وذلك على نوعين[٣]:

الأول: أسماء جواهر، والمراد بها[٤] الأجسام المتشخصة، فقالوا: ترباً وجندلاً، و[٥] فاها لفيك، هذه هي التي ذكرها سيبويه[٦].

أمّا (ترباً) و(جندلاً) – وهو الحجر – فالتقدير: ألزمه الله ترباً وجندلاً. قال سيبويه: كأنه قال: تربت ترباً، وجندلت جندلاً، وهذا الذي تقتضيه[٧] الصناعة.

ومنهم من يرفعها، قال:

٣٥٩ – لقد أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ ... فَتُرْبٌ لأفْوَاهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ[٨]

=(قنسر) وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٦٨٢ . القنسري: الشيخ الكبير المسن.

(١) (عليه) ساقط من: ع.

(٢) (يدخل) في: ع.

(٣) (ضربين) في: ع.

(٤) (به) في: ع.

(٥) (وقالوا فاها) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٥٩.

(٧) يقتضيه.

(٨) البيت في الكتاب ١: ١٥٨، المقتضب ٣: ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٢، والهمع ١: ١٩٤، والدرر ١: ١٦٦. ألّب الواشون: جمّعوا إلى جمعهم متعاونين على إفساد ما بينه وبين من يحب فخيبهم الله. الترب والجندل: كناية عن الخيبة، لأنّ من ظفر من حاجته بها لم يحظ بطائل، وكأنها ألقموا الترب والجندل، وهي الحجارة، واحدتها جندلة.

وأمّا (فاها لفيك)، فالضمير في (فاها) للداهية، لقوله:

٣٦٠- وداهيــةٍ مــن دواهــي المنـو ... نِ يَحْسَـبُهَا النــاسُ لا فَــا لَهَــا[١]

والتقدير: ألزمه الله فاها لفيك. ومعناها: الخيبة لك.

والأولى أن تقدر فعلاً قريباً من لفظ الداهية، فتقول معناه[٢] دهاك الله، قال[٣]:

٣٦١- فقلـتُ لـه: فَاهَـا لِفِيـكَ فإنّهـا ... قَلُوصُ امرئٍ قارِيكَ مـا أنـت حـاذِرُه[٤]

وخص بالدعاء الفم[٥]، لأن أكثر المتالف التي تعرض للإنسان من قبل فِيهِ، إما بطعامه وإما بكلامه، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وإن كانت جميع الجوارح تعصي، لأن أكثر الأعمال البدنية يتولاها الإنسان باليدين، ومن ذلك قول الحطيئة[٦]:

٣٦٢- أغِرْبـالاً إذا اسْـتُودِعْتَ سِرًّا ... وكانونــاً عــلى المُتَحَــدِّثِينا[٧]

كنّى بالغربال عن النمام، تشبيهًا بالغربال المعروف بالكانون عن الثقيل، فكأنه قال: أنميمة وثقلا، والتقدير: أتَنِمّينَ نميمة وتثقُلينَ ثقلاً. ومنه قوله الآخر:

---

(١) تقدم برقم (٣٠٤).

(٢) (معناها) في: ع.

(٣) هو سحيم بن الأعرف، أبو سدرة الهجمي.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٥٩، والنوادر ١٩٠، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٢، والخزانة ١: ٢٧٩، والسمط ٥٣٩، واللسان والصحاح (فوه). فاها لفيك: أي فم الداهية لفيك. القَلوص: الناقة الفتية. قاريك: من القرى، هو طعام الضيف، أي: لا قرى عندي إلا السيف وما تكره.

(٥) (للفم) في: ع.

(٦) هو « جَرْوَل بن أوْسٍ، أبو مُليكة »، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجّاء عنيفًا، لم يكد يَسْلَمُ من لسانه أحدٌ (ت ٤٥ هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٣٢٢، والسمط ١: ٨٠، والخزانة ١: ٤١١، والأعلام ٢: ١١٠.

(٧) البيت في المسلسل ٥٧، والعقد ١: ٦٧، والصحاح (كنن) ٦: ٢١٨٩. والدرّة الفاخرة ١: ١٠٥، الغربال الذي لا يكتم سرًّا، والكانون: الثقيل من الناس.

٣٦٣ -/ عفاريتاً علَيّ وأكلَ مالي وجبناً عن رجالٍ آخرينَ [١٣٢]

العفاريت: جمع عفريت، وهو المارد من الجن، كنى به عن التمرد فنصبه على المصدر، لأنه عطف عليه مصدراً، كأنه قال: أتتمردون عليّ تَمَرّداً، وتأكلون[١] مالي أكلاً، أضاف المصدر إلى المفعول، والتحقيق، كأنه قال أتتعفرتون عليّ.

وقد يحذف المصدر المضاف إلى الجثة، فتنصب[٢] الجثة انتصاب المصادر كقوله[٣]:

٣٦٤- حتّى إذا اصطَفُّوا لنا جداراً[٤]

يريد: اصطفاف جدار.

وكقوله[٥]:

٣٦٥- ولم تُضَع ما بيننا لحمَ

أراد إضاعة لحم الوضم.

«وهنيئاً مريئاً»

---

(١) (يأكلون) في: ع.

(٢) (فينتصب) في: ع.

(٣) هو العجاج من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج. ديوانه ٤١٤.

(٤) الرجز في الخصائص ٣: ٣٢٢، والمحتسب ٢: ١٢١. يذكر إيقاع الحجاج بالخوارج، قوله: اصطفوا، أي الخوارج، يريد: أنهم برزوا له في الموقعة. وجواب الشرط في قوله بعد:

أورد حذّا تسبق الأبصارا يسبقن بالموت القنا الحرارا

وهو يريد بالحذّ سهاماً خفيفة، والحرار: جمع الحرّى، وصفها بذلك لحرارة الطعن بها.

(٥) هو العجاج، من رجز له يخاطب فيه مروان بن الحكم. ديوانه ٢٧٨ برواية:

(ولم يكن جارُكُمُ لَحمَ الوَضَم).

(٦) والرجز في الخصائص ٣: ٣٢٢، ٣٢٣ برواية (ولم يضع جارُكُم لحمَ الوَضَمْ) (يُضِعْ) في: ع. يقال للشيء الذي لا يُمْنَعُ: لحمٌ على وَضَم.

الوضم: خِوانُ الجزّار. وكل ما وَقَيْتَ به اللحمَ من الأرض فهو وضم له.

النوع الثاني: الصفات، فمنه قوله: هنيئاً مريئاً. وهما أسماء فاعلين من هنأه الطعام ومرأه، وهو[١] دعاء، فكأنك قلت: يَهْنَؤُك، ويمرَؤُك، ولهذا قد يوضع الفعل موضعه، قال الأخطل[٢]:

٣٦٦ - إلى إمامٍ تُغَادينا فَوَاضِلُهُ أظْفَرَهُ اللهُ فلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ[٣]

فقوله: فلْيَهْنِئ له الظفرُ، بمنزلة هنيئًا له الظفر. وفي التنزيل: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

ولا يجوز أن ينتصب هنيئاً بـ(كلوه)، لأنه جَرى مَجرى الفعل في الدعاء، والفعل لا يدخل على الفعل. وقيل: إنه حال من كلوه.

وإذا قلت هنيئًا لك الطعام، فتقديره عندهم: ثبت هنيئاً لك الطعام، فالطعام فاعل الفعل المحذوف، وهنيئًا منصوب به.

«وعائذاً بك[٤]»

عائذ، في معنى عياذ[٥]، كأنه قال: أعوذ عياذاً بك.

قال عبد الله بن الحارث السَّهْمِيّ[٦]:

---

(١) (هو) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه ١٠١ برواية (إلى امْرِئ لا تُعَرِّينَا نَوَافِلُهُ).

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٦٠، والمقتضب ٤: ٣١٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٣. واللسان (هنأ) يعنى بالإمام: عبد الملك بن مروان. تغادينا: تباكرنا غدوة. والفواضل: العطايا والأيادي الجميلة. أظفره الله، أراد أظفره بقيس بن عيلان، وكانوا من أتباع ابن الزبير، ويقال: هنأ له الأمر يهنؤ ويَهنِئ، أي: كان هنيئًا بلا تعب ولا مشقة. الشاهد (فليهنئ)، إذ تصريحه بالفعل يدل على أن معنى هنيئاً هو ليهنئ، فوضع المصدر موضع الفعل.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٧١.

(٥) (عياذا) في: ع.

(٦) القرشي، شاعر، قتل باليمامة، وقيل بالطائف (ت ١١ هـ) انظر الأعلام ٤: ٢٠٥.

٣٦٧- أَلْحِقْ عَذَابَكَ بالقوم الذينَ طَغَوْا وعائـذاً بـكَ أن يَغْلُـوا فَيُطْغُـوني[١]

ومنه: أقائماً وقد قعد الناس، قائماً في معنى قيام، والتقدير: أيقوم قيامًا، كما أنشد ابن جني[٢]:

٣٦٨- قـمْ قـائماً قـمْ قـائماً لقيـت عبـداً نـائماً[٣]

يريد قُم قيامًا، والواو في قوله: وقد قعد الناس، واو الحال، والعامل فيه الفعل المحذوف، أو المصدر في قول مَنْ نصب زيداً من[٤] قولنا: ضرباً زيداً، بالمصدر. وهو استفهام على سبيل الإنكار، ومثله: أقاعداً وقد سار الركب. وقال الفرزدق[٥]:

٣٦٩- ألم تَـرَني عاهَـدْتُ رَبِّي وإنّنـي لَبَـيْنَ رِتـاج قـائِماً وَمَقَـام

على حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارِجـاً مـن فِيَّ زورُ كَـلام[٦]

أي: ولا خروجاً، أي: ولا يخرج خروجاً.

وإنّما جعلنا هذه الصفات مصادر، ولم نجعلها أحوالاً، لأن ناصب المصدر فعل

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٧١، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٤٧٥، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٣، واللسان (عور) برواية (يغلوا) من الغلو. يعني بالذين طغوا المشركين، والمعنى: أعوذ بك يا رب أن يعلوا المسلمين ويظهروا عليهم فيطغوني وإياهم.

(٢) انظر الخصائص ٣: ١٠٣ وهو من قول امرأة من العرب.

(٣) الرجز في العيني ٣: ١٤٨، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٤، ٣٤٧، والهمع ٢: ١٢٥، والدرر ٢: ١٦٠.

(٤) (في) في: ع.

(٥) الديوان ٢: ٢١٢.

(٦) البيتان في الكتاب ١: ١٧٣، والمقتضب ٣: ٢٦٩، ٤: ٣١٣، المحتسب ١: ٥٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٩، ٦: ٥٠، والمغني ٢: ٤٥٢، والخزانة ١: ١٠٨، ٢: ٢٧٠، شرح شواهد الشافية ٧٢.

الرتاج: الباب العظيم، يعني باب البيت ومقام إبراهيم - عليه السلام - ويروى أن الفرزدق حج فعاهد الله بين الباب والمقام ألا يهجو أحداً، وأن يقيد نفسه حتى يجمع القرآن حفظاً، فلما قدم البصرة قيد نفسه وحلف ألا يطلق قيده، عنه حتى يجمع القرآن.

متعيّن، وهو الفعل[١] المشتق من لفظه، فيفهم ذلك من لفظه.

وأما الحال فيجوز أن ينتصب بأفعال كثيرة، فإنّ (قائماً) مثلاً، إذا كان حالاً يجوز أن يعمل فيه تتكلم وتسكت وغيرهما، فلا يكون على الناصب دليل حتى لو كان عليه دليل جعلناه حالًا، كما إذا رأيت رجلاً يتحدث بحديث فقلت: صادقاً، جعلناه حالًا، والتقدير: قلت صادقاً.

وأجاز الكوفيون إعمال الفعل وإن لم يدل عليه دليل، وحكوا: ﴿ونحن[٢] عصبةً﴾ [يوسف: ٨] بالنصب، أي يوجد عصبة. ورووا: (إنما العامِريُّ عَمَّتَه)[٣] ، أي يتعهد عَمَّتَه، وهو بعيد، وربما قيل ذلك عند قرينة تدل عليه.

«وأضمر في نحو: زيد أظنه منطلق»

لما[٤] كان الفعل مشتقًا من المصدر، جرى ذكره دالًا عليه، فيجوز إضمار المصدر والإشارة إليه، فمن إضماره قولهم: زيد أظنه منطلق، وفيه وجوه:

الأول: أن تجعل[٥] زيداً مبتدأ، ومنطلق خبره، والهاء ليس ضمير زيد، لأن أظن لم يستوف المفعولين، فهو ضمير الظن، كأنك قلت: أظن ظني.

والثاني: أن تجعل[٦] زيداً مبتدأ، والهاء له، وتنصب[٧] منطلقاً على أنه مفعول ثانٍ لظننت، وأظنه خبر المبتدأ.

---

(١) (الفعل) ساقط من: ع.

(٢) النصب رواية النَّزَّال بن سَبْرة عن عليّ – رضي الله عنه – وقيل: معناه ونحن نجتمع عصبة. وعن ابن الأنباري: هذا كما تقول العرب: إنما العامري عمتَه. انظر الكشاف ٢: ٣٠٥.

(٣) انظر الهمع ١: ١٠٠، والكشاف ٢: ٢٤٤ آية (١٢)، والبحر ٥: ٢٨٣، وروح المعاني ١٢: ١٩٠.

(٤) (إذا) في: ع.

(٥) (يجعل) في: ع.

(٦) (يجعل) في: ع.

(٧) (ينصب) في: ع.

والثالث: أن تنصب[١] زيداً بفعل مضمر يفسره الظاهر، والهاء له، وتنصب[٢] منطلقاً على أنه مفعول ثانٍ، ويحذف ثاني مفعولي الفعل[٣] المقدر، لأن المفسر يدل عليه، وإن شئت جعلت الهاء ضمير المصدر، ونصبت زيداً بأظن هذا.

«ومَنْ كَذَبَ كان شرًا له[٤]»

من إضمار المصدر أيضاً قول العرب: (مَنْ كَذَبَ كان شرًا له[٥]، ومن صدق كان خيراً له)، أي: كان الكذب، وكان الصدق، فأضمروهما[٦] لدلالة الفعل[٧]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠][٨] / والمراد البخل. [١٣٣]

ومنه: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠] أي: فما يزيدهم التخويف، ومثله كثير.

وأما الإشارة إلى المصدر فهي جارية مجرى الإضمار، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي: إنّ[٩] ذلك الصبر.

وقوله: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، أي: فإنّ ذلك الصبر، أو فإن ذلك الاتقاء، أو فإن المجموع، أو فإن[١٠] المذكور.

---

(١) (ينصب) في: ع.

(٢) (ينصب) في: ع.

(٣) (فعل) في: ع.

(٤) (له) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٩٥.

(٦) (الكذوب وكان الصدوق فأضمروها) في: ع.

(٧) (الفعل عليه) في: ع.

(٨) (ولا تحسبن) في: ع.

(٩) (إنّ) ساقط من ع.

(١٠) (فان) ساقط من: ع.

وأما قوله -عليه السلام-: «اللهمَّ متّعنا بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا»[١]، فالهاء عائدة، إما إلى الأسماع والأبصار، لأنه مذكور وجمع، أو إلى المصدر الذي دل عليه (متعنا) وهو: التمتع أو المتاع[٢]، فكأنه قال: واجعل التمتع الوارث منا.

***



(١) رواه الترمذي في سننه (أبواب الدعوات) ٥: ١٩٠، وانظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٤.

(٢) (أو المتاع) ساقط من: ع.

«فصل:

المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل[١]»

موضع (به) من الإعراب الرفع بالمفعول، كأنه قال الذي يفعل به، كذلك (فيه، وله، ومعه) في قوله: المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، ويريدُ بفعلِ الفاعلِ المصدرَ، فإنك إذا قلت: ضربت زيداً، كان معناه أوقعت الضربَ به. والمراد بالفاعل هو الذي لفظ به، فإن المفعول في باب ما لم يسمّ فاعله، قد وقع عليه فعلُ الفاعل، ولا يسمى مفعولاً به، إذ المراد بالمفعول به ما ينتصب بوقوع فعل الفاعل عليه. ولما كان حال الفعل مع المفعول به يخالف حاله مع سائر المفاعيل، فإنّه تارة يغير ذاته، نحو: طحنتُ البرَّ، وتارة يغيّر صفته، نحو: أحميتُ الماءَ، وتارة لا يغيّر شيئاً، نحو: ذكرتُ زيداً، وحاله مع سائر المفاعيل[٢]حال المؤثر الذي لا يؤثر جيء هاهنا بـ(على) التي للاستعلاء بسبب التأثير.

«وهو الفارق بين المتعدي وغيره»

جميع الأفعال تتعدى إلى المصدر والظرفين، وأما المفعول به فلا يصل إليه إلا ما كان متعديًا، وكل ما نصب المفعول به نصب غيره من المفاعيل، ولا ينعكس، فللمفعول به فضل على سائر المفاعيل بهذا، وبأنه يكون[٣] واحدًا إلى ثلاثة، وغيره لا يكون إلا واحداً، فإن جيء باثنين منها فعلى التبعية، وبأنه لا يتأول بغيره من المفاعيل، وغيره يتأول به، ألا ترى[٤] أن المصدر يُنصب في بعض[٥] المواضع على تأويل المفعول به. أنشد ابن أسد[٦]:

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٤، وشرح الرضي للكافية ١: ١٢٧، والهمع ١: ١٦٥.

(٢) من (فإنه تارة يغير) إلى (سائر المفاعيل) ساقط من: ع.

(٣) (يكون) ساقط من: ع.

(٤) (ترى) ساقط من: ع.

(٥) (بعض) ساقط من: ع.

(٦) انظر الإفصاح ٦٩، وهو الحسن بن أسَد الفارقيّ، أبو نصر، النحوي اللغوي الشاعر الأديب، له=

٣٧٠ – بكى، ويَحِقُّ للمدْنفِ البكاءَ إذا ما سار من يهوى عِشَاءَ(١)

فالظاهر أن بكاء مصدر، وأجاز أن يكون مفعولاً به، كما قال آخر:

٣٧١ – بكيت إلى أن غاض دمعي أحبّتي فقد صرتُ أبكي الآن فَقْدَ بكائي(٢)

وينصب الظرفان متأولين به، كقولك: يوم الجمعة انطلقته، وأمامك جلسته. وقوله: وهو الفارق بين المتعدي وغيره، الفرق في المعاني، والتفريق في الأعيان، يُقال: فَرَقتُ بين الحكمين، مخففًا. وفرّقت بين الشخصين(٣)، مشدّداً. وتركيب(٤) المتعدي يدل على التجاوز، يقال: عداك الذم، أي: جاوزك، وعدا طوره(٥) أي: جاوزه، وعَدَتْ عوادٍ، أي: صرفت صوارف، وعدِّ عن كذا، أي: اتركه وجاوزه، وبهذا المعنى سُمِّي الفعل متعديًا، لأنه جاوز الفاعل إلى محل غيره، ويقتضي محلًا غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمَنْ فعلت؟ فيقال: بفلان، وإلا فهو لازم، ألا ترى أنَّ الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، ويصح أن يقال: فعلت الضربَ والقتلَ بزيدٍ، ولا كذلك الذهاب والقعود.

والنحويون إذا أطلقوا لفظ المتعدي، أرادوا به الناصب للمفعول به، فإن لم يريدوا ذلك قيدوه، فقالوا: متعدٍ بحرف جر، ومتعدٍ إلى المصدر، ومتعدٍ إلى الظرف.

=(شرح اللمع) لابن جني، (والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب) ولقد نقل شرح الكتاب للسيرافي بخطه، ونسبته إلى مَيّافارِقين، (ت ٤٨٧ هـ) شنقاً. انظر إنباه الرواة ١: ٢٩٤، وبغية الوعاة ١: ٥٠٠، والأعلام ٢: ١٩٨.

(١) نصب (البكاءَ) من وجهين: أحدهما أن ينصبه على المصدر كأنه قال: بكى البكاء ويحق للدنف. وفي (يحق) ضمير فاعل من (البكاء) ويحق ذلك للمدنف.

والوجه الثاني: أن يكون مفعولاً به، كأنه أراد: بكى البكاءَ، أي: على البكاء، لفقده وعدمه.

(٢) انظر الإفصاح: ٧٠.

(٣) (الشيئين) في: ع.

(٤) (تركب) في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٦٢.

«وناصبه الفعل[١]»

أصح الأقوال أن ناصب المفعول به هو الفعل، وقد ينصبه[٢] الاسم المشبّه به، وذلك لأنا نقول: الفعل متعد، ويفسر المتعدي بأنه ينصب المفعول به، ولأن الفعل إذا غير صيغته للبناء للمفعول رفع، وإذا لم يغير نصب، فدلّ على أن المرجع إليه ولأن الفعل يدل على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، وعلى المكان والمفعول به والعلة بمعناه[٣]، فنسبة العمل إليه أولى.

وقيل: إن ناصبه الفاعل، لأنه يقتضيه، وهو أقوى/ لأنه موجِد للفعل، قلنا: لا [١٣٤] نسلم أنه يقتضيه، وإنها يقتضيه الفعل فحسب، ولكن الفاعل لما أوجد، المقتضى صار مقتضيًا على التبعية. ثم الفاعل قد لا يصح منه العمل كالمضمر والعلم[٤]، نحو: ضربت زيدًا، وضرب زيدٌ عمرًا.

وقيل: ناصبه الفعل والفاعل، لاقتضائهما إياه، وقد أجبنا عنه.

وقيل: ناصبه الخلاف، إذ الفاعل محدِثٌ للفعل، والمفعول محل له، ولم يعكس[٥] لما سبق في باب الفاعل، والخلاف أمر معقول، ونسبة العمل إلى العامل اللفظي أولى.

«فإن كان الفعل غير متعدٍّ، عدّيته في الثلاثي المجرّد بالتضعيف والهمزة، كقولك: فرّحت زيداً وأجلسته، وبحرف الجر في الكل، نحو: ذهبت بزيد وانطلقت به»

الفعل غير[٦] المتعدي: هو الذي لا يقتضى المفعول به، وإن شئت[٧] قلت: هو

---

(١) عقد في الإنصاف ١: ٧٨ (مسألة في القول في عامل النصب في المفعول)، وانظر شرح الرضي للكافية ١: ١٢٨.

(٢) (ينصب) في: ع.

(٣) (لمعناه) في: ع.

(٤) (والعلم) ساقط من: ع.

(٥) (تعكس) في: ع.

(٦) (غير) ساقط من: ع.

(٧) (شئت) ساقط من: ع.

الذي يستبد الفاعل بإيجاده، وقد يمكن الفاعل من الفعل غيره، فجاؤوا في اللفظ بأسباب إذا ولي واحد منها الفعل، كنسبة[١] ذلك المعنى، وتلك الأسباب في أكثر الأحوال ثلاثة[٢]، وهي الهمزة، وتضعيف العين، وسماه الزمخشري[٣]: تثقيلَ الحشو والمعنى واحد؛

لأن حشو الثلاثي عينه وحرف الجر، وإنما خصوه بهذه الثلاثة؛ لأن أفعل وفعل، في الغالب موضعان للتعدية على ما سيأتي في موضعه. وحروف الجر إنما جيء بها تُعَدّي معاني الأفعال إلى الأسماء.

أما الهمزة وتضعيف العين فلهما ثلاث خصائص ليست[٤] لحرف الجر: إنهما يمازجان لفظ الفعل، ويغيران بنيته. تقول[٥] في ذهبت: أذهبت، وفي فَرِحت: فرّحت زيداً، وإنهما[٦] ينصبان الاسم نصباً صريحاً، وفي التنزيل: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وإنهما لا يكونان إلا في الثلاثي المجرد، إذ فيما عداه ثقل الفعل بكثرة الحروف، ثم الفرق بين أفعلتُه وفعّلتُهُ على ما ذكره عبد القاهر: أن (أفعلته) يكون لإيقاع الفعل دفعة واحدة، و(فعّلته) يكون لإيقاعه[٧] شيئاً فشيئاً.

فإذا قلت: (أخرجتُ المتاعَ)، جاز أن يكون قد أخرجته مرة واحدة، وإذا قلت: (خرّجت المتاعَ)، فإن الفعل يكون قد حصل شيئاً فشيئاً، كأنّ المتاع جُزّئ في الخروج، وتقول: نزّلته، أي: حملته على ذلك، وجعلتهُ يفعلهُ.

وتعدية الفعل بالهمزة أكثر من تعديته بالتضعيف؛ لأن الهمزة زيدت أوّلاً كثيراً فلم

---

(١) (نسبة) في: ع.

(٢) (ثلاث) في: ع.

(٣) انظر المفصل ٢٥٧.

(٤) (ليس) في: ع.

(٥) (فتقول) في: ع.

(٦) (وإنما) في: ع.

(٧) (لإيقاع الفعل) مكان (يكون لإيقاعه) في: ع.

يستثقل، والزيادة اللاحقة في أول الفعل أكثر من الزيادة في موضع الفاء والعين واللام، والاستقراء يصدقه.

وأما حرف الجر، فإن كان زائدًا، كقولك: قرأت بالسورة، فلا تعدي الفعل، إذ لو أسقطته وجدت الفعل مسلطاً على الاسم، وإن لم يكن زائداً عُدِّي الفعل إلى الاسم على حسب معناه الذي وضع له، كقولك: (سرت من البصرةِ إلى الكوفة)، فـ(من) عدّت سرتُ إلى البصرة، على معنى ابتداء الغاية، و(إلى) عدته إلى الكوفة، على معنى انتهاء الغاية، فللحرف بالاسم اتصال لفظي، لأنه داخل عليه[١]، واتصال معنوي، لأنه صار مشتملاً على معنى الحرف، وله بالفعل اتصال معنوي إذ لولاه لم يصل إلى الاسم، وحرف الجر يعدّي[٢] جميع الأفعال، نحو: مررت بزيد، وانطلقت إلى عمرو، وكـ(عسبت بخالد)، أي مشيت به مشياً سريعاً.

ولا يجوز حذف حرف الجر المعدي لأنه كالجزء من الاسم ومن الفعل على ما ذكرنا؛ ولأنه عامل ضعيف جدًّا، لأنه حرف، ومنه ما يكون على حرف واحد، ولا يفصل بينه وبين معموله، ولا يتقدم معموله عليه، ولأنه لو حذف الحرف المعدي[٣] لم يدر أي حرف هو، وقد أجازوا للشاعر حذفه إذا عرف موضعه، وهو يريده ، قال جرير[٤]:

٣٧٢- تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حرامُ[٥]

---

(١) (عليه) ساقط من: ع.

(٢) (يعدى) في: ع.

(٣) من (كالجزء من الاسم) إلى (لو حذف الحرف المعدي) ساقط من: ع.

(٤) ديوانه ١: ٢٧٨ برواية (أتمضون الرسومَ ولا تُحَيَّى...) ويروى (مَرَرْتُم بالدّيَارِ ولَمْ تَعوجُوا...) وهذه الرواية صوّبها المبرد في الكامل ١: ٣٤ ولا شاهد فيها على حذف الجار حينئذ.

(٥) البيت في المقرب ١: ١١٥، والكامل ١: ٣٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٧، ٩: ١٠٣، والمغني ١: ١٠٧، والعيني ٢: ٥٦٠، والهمع ٢: ٨٣، والدرر ٢: ١٠٧ والخزانة ٣: ٦٧١، ورغبة الآمل ١: ١٤١. ولم تعوجوا: من العوج وهو عطفك رأس البعير بالزمام، والمعنى لم تميلوا إلينا.

أراد: تمرون بالديار. وقال خالد بن زهير الهذلي(١):

٣٧٣- فإن التي فينا زَعَمْتَ ومثْلَهَا لَفِيكَ ولكنّي أراكَ تَجُوزُهَا

أراد تجوز عنها، أي: تعدل، وموضع الجار والمجرور نصب بأنه مفعول، ولذلك يجوز في المعطوف عليه الجر، وهو الأجود، والنصب على موضع الجار والمجرور بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعد بنفسه، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، وإن شئت وعمراً(٢)،ويكون التقدير: وجزت عمراً، قال رؤبة(٣):

٣٧٤- يَذْهَبْنَ في غورٍ ونجداً ناجداً(٤)

كأنه قال: ويدخلن نجداً. ثم قال/ جمهور النحويين: أذهبتُه، وذهبتُ به واحد. [١٣٥] وقال المبرد: معنى (أذهبته) : نحيته عن مكانه، وأسرته(٥) عنه، ومعنى (ذهبت به): فعلت

(١) البيت في ديوان الهذليين ١: ١٥٧، وشرح السكري ١: ٢١٢. تجور: تحيد.

(٢) وفي الكتاب ١: ٤٨ : ولو قلت: مررتُ بعمروٍ وزيداً، لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فِعْلٌ والمجرورُ في موضعِ مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه أتيتُ ونحوُها، تحمل الاسمُ إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى. كما قال جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بني بَدْرٍ لقومهم أو مِثْلَ أُسْرةِ مَنْظور بن سَيَّارِ

ومثله قول العجاج:

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراً

كأنه قال: ويَسلكن غوراً غائراً، لأنّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يسلُكن.

(٣) ملحقات ديوانه ١٩٠ برواية:

يهوين في نجد وغوراً غائراً فَوَاسِقاً عن قَصْدِها جَوَائِرا

يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائِرا

(٤) انظر الكتاب ١: ٤٩، والخصائص ٢: ٤٣٢، والشذور ٣٣٢، والأساس (فسق) الرجز في وصف ظعائن. الغور: ما انخفض من الأرض. النجد: ما ارتفع منها.

(٥) (أسريته) في: ع.

به ذلك[١] وصحبته، وهو باطل بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

ثم هذه الأشياء كما تُعدي غير المتعدي إلى مفعول، تزيد في تعدية ما كان متعديًا منها مفعولًا آخر، فتقول: أحفرتُ زيداً بئراً، أي: حملته على حفرها، وأعلمت زيداً عمراً قائماً، كان (علمت) متعدياً إلى مفعولين، فصار متعدياً إلى ثلاثة. وذهب بعضهم إلى أن سين (استفعل)، وألف (فاعل) أيضًا معديان، نحو: استخرجته وسايرته، وليس كذلك بل هما صيغتان صار بهما الفعل مقتضياً للمفعول، فإنك تقول: استفهمت زيداً، وضاربَ زيد عمراً، فلا يكسبانه مفعولاً آخر، فإنّ فهم وضرب متعديان إلى مفعول، ولو كانتا للتعدية[٢] لكسباه.

ولا يجوز أن يجمع بين معديين، فلا تقول: أذهبتُ بزيد، لأن أحدهما يغني عن الآخر.

(تنبيه):

قد يكون في الفعل لغتان، تعديته بنفسه، وبحرف الجر. وقد جاء ذلك في خمسة أفعال: (شكرت) و(نصحت) و(كِلت) و(وزنت) و(عددت). تقول: شكرت زيداً وشكرت لزيد، وفي التنزيل: ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢] وفي الحديث: «لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يشكرُ الناسَ»[٣]، قال أبو البقاء: من قال: شكرت زيداً، لم يعتقد حذف اللام، ومَنْ قال: شكرت له، لم يعتقد زيادتها بل هما لغتان[٤].

«وإن كان متعدياً فهو على أربعة أقسام: الأول أن ينصب مفعولًا، كـ(ضربت زيدًا)»

---

(١) (فعملت ذلك به) في: ع.

(٢) (للمفعول) في: ع.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الأدب - باب في شكر المعروف) (٤٨١١). وانظر المقاصد الحسنة ٤٢٨.

(٤) انظر الصحاح (شكر) ٢: ٧٠٢، والمقتضب ٤: ٣٣٨.

المتعدي إلى مفعول واحد، قد يكون متعدياً بالوضع، وذلك في كل فعل وضع على اقتضاء المفعول، ولم يكن فيه زيادة، نحو: ضربت زيداً، ودحرجت الحجر. وقد يحذف حرف الجر من الفعل[١] المتعدي، فيصير في الظاهر من هذا الباب، كما روي: مررت زيدًا، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٣][٢] والمراد: أنعم بها على قوم.

وقد يكون متعدياً بغير الوضع، بل بإلحاق الزيادة، نحو: أذهبته وفرّحته، فإنّه موضوع على عدم التعدية.

والفعل قد يكون علاجاً[٣]، وهو ما يفتقر في إيجاده إلى إعمال جارحة ظاهرة، نحو: ضربته، وقتلته، وقد يكون غير علاج، وهو ما لا يفتقر إلى ذلك، بل تدل[٤] الشمائل والأحوال على وجوده، نحو: علمتُه، وظننتهُ، وفهمتُه، وهويتُه، وذكرتُه، إذا كان ذكر القلب. وأما ذكر اللسان فهو علاج، كالقول، لأن القائل يعمل بتحريك لسانه، وأفعال الحواس الخمس[٥] كلّها متعدية، لأنها وضعت على الإدراك، نحو: أبصرته وسمعته، ولمسته، وشممته، وذقته، وكل واحد منها[٦] يقتضي مفعولًا تقتضيه تلك الحاسة، فيقتضي البصر مبصرًا، والسمع مسموعًا، واللمس ملموسًا، والشم مشمومًا، والذوق مذوقًا، فتقول: أبصرت زيدًا، فلو قلت: أبصرت الحديث لم يجز[٧]؛ لأن ذلك يدرك بحاسة السمع لا بحاسة البصر، وقولهم: ذقت العسل، المراد طعمه.

---

(١) (الفعل) ساقط من: ع.

(٢) (يكن) في: ع وهو خطأ.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٦٢.

(٤) (يدل) في: ع.

(٥) (الخمس) ساقط من: ع.

(٦) (منهما) في: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٧٢.

وذهب أبو علي[١] إلى[٢] أن (سمعت) خاصّة تتعدى إلى مفعولين، ولا يكون الثاني إلا مما يُسمع، كقولك: سمعت زيداً يقول ذلك، ولو قلت: سمعت زيدًا يضرب[٣] لم يجز، لأن الضرب ليس مما يسمع، فإن اقتصرت على أحد المفعولين لم يكن إلا مما يسمع، نحو: سمعت[٤] الحديث والكلام، وفيه نظر، لأن الثاني من قولنا[٥]: سمعت زيدًا يقول، جملة، والجمل لا تقع[٦] مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: كان وظننت وأخواتها، و(سمعت) ليس منها، بل الحق أنه مما يتعدى إلى مفعول واحد أيضاً، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع، فإن عديته إلى غير مسموع، فلا بد من قرينة بعده، من حال أو غيره يدل على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: سمعت زيداً يقول، فزيداً[٧] مفعول على تقدير حذف المضاف، أي: قول زيد. و(يقول) في موضع الحال، وبه علم أن المراد قوله، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢] فيقوله[٨] تدعون على[٩] أن المراد يسمعون دعاكم[١٠].

[١٣٦]

«والثاني: أن ينصب مفعولين يجوز ترك أحدهما، كقولك: أعطيت زيداً درهماً، وكسوت/ عمراً ثوباً»

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٧٠.

(٢) (إلى) ساقط من: ع.

(٣) (ضربا) مكان (زيدا يضرب) في: ع.

(٤) (نحو سمعت) ساقط من: ع.

(٥) (قولنا) ساقط من: ع.

(٦) (الجملة لا يقع) في: ع.

(٧) (فزيد) في: ع.

(٨) (فيقول) في: ع.

(٩) (على) ساقط من: ع.

(١٠) (دعائكم) في: ع.

الثاني: أن ينصب مفعولين[١] ثانيهما غير الأول، وذلك إما بأن[٢] يتعدى إلى مفعولين بالوضع، نحو: أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عمراً ثوباً، وسقيت بكراً ماء، فالأكمل أن يأتي بالمفعولين. ويجوز أن يتركهما مقتصراً على ذكر الفاعل؛ لحصول الفائدة بذلك، وهو الإخبار بوجود الإعطاء والكسوة[٣] و[٤] السقي منك، وفي التنزيل: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]، و﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥].

ويجوز أن تأتي[٥] بأحدهما دون الآخر، والأول منهما هو الفاعل في المعنى ألا ترى أن زيدًا عاطٍ، وعمرًا مكتسٍ، وبكراً شارب.

وإما بأن يكون الفعل متعديًا إلى مفعول[٦]، فتعديه بالهمزة فيصير ذا مفعولين، نحو: أطعمته تمراً، وأحفرته بئراً، أي: مكنته من تأثير الفعل بالثاني، وإما أن يكون متعدياً إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر[٧] بحرف الجر، فيحذف حرف الجر اتساعًا، فينصبه[٨] الفعل، ويصير في الظاهر ذا مفعولين، وذلك جاء في: اختار واستغفر، وأمر. تقول: اخترت الرجال زيداً، ومن الرجال زيداً، واستغفرتُ[٩] اللهَ ذنبي، ومن ذنبي، وأمرت زيدًا الخير وبالخير[١٠]، وفي التنزيل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] والأصل: من قومه، ولا يجوز أن يكون (سبعين) بدلاً من (قومه)، إذ لو كان بدلاً لما قدم

---

(١) (المفعولين) في: ع.

(٢) (أن) في: ع.

(٣) (والكسوة) في: ع.

(٤) (أو) في: ع.

(٥) (يأتى) في: ع.

(٦) (مفعولين) في: ع.

(٧) (أخرى) في: ع.

(٨) (فنصبه) في: ع.

(٩) (استغفر) في: ع.

(١٠) (من الخير) في: ع.

في قولك: اخترت زيدًا الرجال، وأنشد سيبويه للفرزدق[١]:

٣٧٥ - ومنَّا الذي اختِيرَ الرجالُ سماحةً ... وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزّعازِعُ[٢]

وأنشد أيضاً:

٣٧٦ - أستغفر اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ... ربَّ العبادِ إليه القولُ والعملُ[٣]

وأنشد أيضًا لعمرو بن معدي كرب[٤]:

٣٧٧ - أمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بهِ ... فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[٥]

فجمع الاستعمالين.

واعلم أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فنصب زيد بأعطيت على الأصح، على ما سبق. ومذهبنا أن درهماً أيضاً منتصب بأعطيت، إذ لا فائدة للتعدية إلا أَخْذُ مفعولٍ آخرَ، ولأن العامل اقتضاهما، لأن أعطيت: آخذاً ومأخوذاً.

وقال الكوفيون: إنه منصوب بفعل محذوف دل عليه أعطيت، كأنه قال: أعطيت

---

(١) ديوانه ١: ٤١٨.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٨، والمقتضب ٤: ٣٣٠، ومجالس العلماء ١٩٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٦، ٣٦٤، وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٣، ٨: ٥٠، ٥١، والهمع ١: ١٦٢، والدرر ١: ١٤٣.
(ومنا) في: د، ع. أراد من الرجال، فحذف الجار وعدّى الفعل، الزعازع: الرياح الشديدة، واحدتها زعزع، وذلك زمن الشتاء ووقت الجدب.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٧، والمقتضب ٢: ٣٢١، ٤٣١، والخصائص ٣: ٢٤٧، وشرح ابن يعيش ٧: ٦٣، ٨: ٥١، والشذور ٣٧١، والخزانة ١: ٤٨٦، والأشموني ٢: ١٩٤، والعيني ٣: ٢٢٦. أراد من ذنب.

(٤) ديوانه: ٤٧.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٧، والمقتضب ٢: ٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١، والمحتسب ١: ٥١، ٢٧٢، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٥، ٢: ٢٤٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٤، ٨: ٥٠، والمغني ١: ٣٥٠، والشذور ٣٦٩، والخزانة ١: ١٦٤، والهمع ٢: ٨٢، والدرر ٢: ١٠٦ . النشب: المال الثابت كالضِياع ونحوها. أراد بالخير.

زيداً فأخذ درهمًا، وهو فاسد، إذ يجوز أن يقال: أعطيت زيداً درهماً فلم يأخذه[1]، فلو كان كما زعموا لكان متناقضاً.

ويجوز تقديم المفعولين على الفعل، وإيقاع أحدهما قبل الفاعل، والآخر بعده، وإيقاع أحدهما قبل الفعل، والآخر بعد الفعل والفاعل، واتفاقهما بين الفعل والفاعل[2]، والتمثيل ظاهر.

ويجوز: أعطيت درهماً زيداً، إذ لا لبس، ولو قلت: أعطيت زيداً خالداً فالمقدم هو الآخذ، والمؤخر المأخوذ، ولا يجوز عكس الترتيب لِلَّبس، إذ الثاني يصح أن يكون آخذًا كالأول.

«الثالث: أن ينصب مفعولين، لا[3] يجوز ترك أحدهما، وذلك سبعة أفعال، تسمى أفعال القلوب، وأفعال الشك واليقين، وهي: (ظننت)، و(حسبت) للشك، وقد يكونان لليقين. و(خلت) للشك، و(علمت) و(رأيت) و(وجدت) لليقين، و(زعمت) للقول عن اعتقاد، تقول: ظننت زيدًا قائمـًا»

هذه أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور: عِلمٌ أو ظَنٌّ أو شَكٌّ.

فالعِلْمُ : هو القطع على الشيء بنفي أو إيجاب، إما بالضرورة، كالمدرك بالحواس الخمس، كعلمنا بحرارة النار، وحلاوة العسل. وكالوجدانيات كالعلم بالألم واللذة.

وإما ببديهة العقل، كعلمنا بأن الواحد نصف الاثنين، وإما بدليل لا معارض له كالمتواترات[4]، مثل علمنا بوجود مكة، وإن لم نشاهد. وكالمجربات مثل علمنا بأن

---

(١) (يأخذ) في: ع.

(٢) (واتفاقهما بين الفعل والفاعل) ساقط من: ع.

(٣) (ولا) في: ع.

(٤) (كالمتواتر) في: ع.

السَّقَمونيا[١] مسهل، وغير ذلك.

فإن وجد معارض من دليل آخر، وتردد النظر بينهما على سواء[٢]، فهو شك[٣]، وإن ترجح/ أحدهما فالراجح الظن، والمرجوح الوهم، وهذه الأفعال المذكورة[٤] دالة على هذه الأمور. [١٣٧]

والنحويون لم يفرقوا بين الظن والشك، بدليل أنهم قالوا (ظننت) للشك، ومرادهم الظن، وهو المراد من لفظ المختصر.

إذا عرفت هذا، فظننت ظنٌّ وشكٌّ. وفي التنزيل: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] و﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، وقد يستعمل لليقين، وفي التنزيل: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

وهذا ثناء عليهم، فوجب أن يكون لليقين، وقال: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣][٥] أي: أيقنوا لأن ذلك الحين ليس حين[٦] شك.

وقال دُرَيْد بن الصِّمَّة[٧]:

---

(١) (السَّقَمونيا) : نَباتٌ يُستَخرَجُ من تَجاوِيفِهِ رُطوبةٌ دَبِقَةٌ، وتُجَفَّفُ، وتُدْعَى باسْمِ نَباتِها أيضاً، مُضادَّتُها للمَعِدَةِ والأَحْشاءِ أكثَرُ من جميعِ المُسْهِلاتِ. انظر القاموس المحيط (سقم) .

(٢) (السواء) في: ع.

(٣) (الشك) في: ع.

(٤) (المذكورات) في: ع.

(٥) (فرأى) في: ع.

(٦) (الحين) في: ع.

(٧) يرثي أخاه عبد الله. وهو جشمي بكري، من هوازن، من المعمرين في الجاهلية كان سيد بني جشم وفارسهم، أدرك الإسلام ولم يُسلم، وقتل يوم حنين، والصمة لقب أبيه معاوية بن الحارث (ت ٨ هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٤٩، والخزانة ٤: ٤٤٦، والأعلام ٣: ١٦.

٣٧٨ – فقلتُ لهم ظُنُّوا بـألْفَيْ مُـدَجَّج　　سَرَاتُهُم　في　الفارِسيِّ　المُسَرَّدِ[١]

والمدجّج ـ بكسر الجيم وفتحها ـ : الكامل السلاح، والمراد اعلموه وتيقنوه؛ لأنه أخرجه مخرج الوعيد[٢]، ولا يحصل ذلك إلا مع اليقين، و(حسبت) للشك، وفي التنزيل: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨] وفيه: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. وقد يكون لليقين، قال لبيد[٣]:

٣٧٩ – حسبت التُّقى والحمدَ خيرَ تجارةٍ　　رباحـاً إذا مـا أصـبح المـرءُ ثـاقلاً[٤]

وقال الكميت بن زيد:

٣٨٠ – بــأيِّ كتــاب أمْ بأيّــةِ سُــنَّةٍ　　تَـرَى حُـبَّهُمْ عـاراً علـيَّ وتحْسِـبُ[٥]

واليقين في هذا ظاهر، لأنه يخاطب عدو آل النبي[٦]، وهو يجزم[٧] بأن[٨] محبّتهم عارٌ، وفي مضارعها لغتان: (يحسَب) بفتح السين وهو الأصل في كل ما كان ماضيه على فَعِل بالكسر، و(يحسِب) بالكسر.

---

(١) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨١٢، والمحتسب ٢: ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٨١، واللسان (ظنن). سراتهم: رؤساؤهم وخيارهم. الفارسي المُسرّد: الدورع. والمسرد: الذي تتابع الحلق في نسجه منها. وضمير (لهم) لقومه بني جشم. وظنوا بألفي مدجج: أيقنوا أن عدة أعدائنا ألفا فارس.

(٢) (فلا) في: ع.

(٣) ديوانه ١١٦، برواية (رأيت التقى..).

(٤) انظر الهمع ١: ١٤٩، والدرر ١: ١٣٢، والأشموني ٢: ٢١، والعيني ٢: ٣٨٤. ثاقلًا: ميتًا.

(٥) انظر المحتسب ١: ١٧٣، والمقرب ١: ١١٦، والخزانة ٤: ٥، والعيني ٢: ٤١٣، والهمع ١: ١٥٢، والدرر ١: ١٣٤.

(٦) (عليهم السلام) في: ع.

(٧) (يجزم) عليه رطوبة في: د.

(٨) (أن) في: ع.

وقد قرأتِ القرّاءُ باللغتين[١]، والكسر هو لغة النبيّ[٢]. و(خلت)[٣] للشك لا غير. وأما قول أبي ذؤيب الهذلي[٤]:

٣٨١ - فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بعَيْش نَاصِب وإخَالُ أنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[٥]

أوقع بعدها (أنَّ) الثقيلة لرجحان طرف الثبوت، ولا يجوز أن يجعلها بمعنى أعلم، لأن ذلك إخراج لها عن بابها، والاشتراك أيضًا على خلاف الأصل، ويقال خال يخال، وألفها منقلبة عن ياء، لأنهم قالوا في مصدره (خيلًا)، وهو من باب عَلِمَ، ومن هذا الأصل صرف الخيال والتخيل.

و(علمت): بمعنى معرفة الشيء على صفة، و(رأيت): بمعنى علمت، نحو: رأيت الله غالباً[٦]، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[٧]، أي: ألم تعلم، وهو كثير.

وقد يجيء للشك كقوله[٨]: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]. و(وجدت): بمعنى علمت، نحو: وجدت زيداً ذا الحفاظ.

وأما (زعمت) فقال عبد القاهر: إنها قول مع علم، قال أبو ذؤيب:

---

(١) اختلف في (يحسب) المضارع حيث أتى نحو: يحسبهم ولا تحسبن وهو يحسبون يحسبه، أيحسب. فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر بفتح السين على الأصل كعَلِمَ يعلَم، وهو لغة تميم. والباقون بالكسر لغة أهل الحجاز. انظر الإتحاف ١٦٥.

(٢) (صلى الله عليه وآله) في: ع.

(٣) (دخلت) في: ع.

(٤) في رثاء أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون.

(٥) هو في ديوان الهذليين ١: ٢، وشرح السكري ١: ٨، والمنصف ١: ٣٢٢، والمغني ١: ٢٥٥، وشرح اختيارات المفضل ٤: ١٦٨٨، والهمع ١: ١٥٣، والدرر ١: ١٣٦ . غبرت: بقيت. وناصب: أي ذي نصب، وهو الجهد والتعب. ومستتبع: مستلحق. المعنى: أنا مذهوب بي وصائر إلى ما صاروا إليه.

(٦) (عالما) في: ع.

(٧) الحج: ٦٣، فاطر: ٢٧، الزمر: ٢١.

(٨) (تعالى) في: ع.

٣٨٢- فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فيكُمُ ... فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ(١)

وقيل: هو قول في غير صحة.

وعن أبي سعيد: أنه قول مقرون باعتقاد، والاعتقاد قد يكون حقًّا وقد يكون باطلًا، وأكثر ما يستعمل في الباطل(٢).

وفي التنزيل: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧] و﴿أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤](٣).

وعنه - عليه السلام - : «زعموا مطية الكذب» رواه صاحب الكشاف(٤).

ومصدره (زَعْم) بحركات الزاي.

وقرئ: ﴿فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦](٥) بالفتح والضم.

فهذه الأفعال تسمى أفعالَ القلوب، لأنها كذلك، وليست بعلاج، وأفعال الشك واليقين، فإن بعضها للشك وبعضها لليقين، وقدم الشك، لأن الشك غالب(٦) عليها.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٦١، وديوان الهذليين ١: ١٣١، وشرح السكري ١: ٩٠ والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٩٥، والمغني ٢: ٤٦٤، والعيني ٢: ٣٨٨، والهمع ١: ١٤٨. تَزْعُمِيني: تظنيني. شريت: اشتريت. أجهل: أي أستعمل الجهل بحبي إياك. شريت الحلم بالجهل، أي: استبدلت بالجهل حلمًا. يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب.

(٢) انظر حاشية الصبان ٢ : ٣٠ .

(٣) (شركاكم) في: د.

(٤) الكشاف ٤: ١١٤، وانظر فتح الباري في (كتاب الأدب - باب ما جاء في زعموا) ١٠ : ٥٥١ ، والمقاصد الحسنة ١٤٩.

(٥) قرأ الكسائي وحده بضم الزاي، وهي لغة بني سعد، وقرأ الباقون بفتح الزاي، وهو لغة أهل الحجاز، وهما مصدران، وقيل: الفتح في المصدر، والضم في الاسم. انظر السبعة ٢٧٠، والبحر ٤: ٢٢٧ ، والإتحاف ٢١٧.

(٦) (غالب) ساقط من: ع.

و(ظننت) التي هي أعم تصرفًا منها للشك، والمفعول الثاني من مفعولها هو الأول في المعنى، فإذا قلت: حسبت زيداً أخاك، فزيد هو الأخ، وذلك لأنها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، إذ لو أسقطها وفاعلها لعاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، ولذلك لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، إذ لو[١] قلت: ظننت زيداً لم يعلم القصة، ولو قلت: ظننت[٢] قائماً، لم يعلم صاحب القصة، وموضع الاعتماد هو المفعول الثاني، فإنك إذا قلت: ظننت زيداً منطلقًا، فالظن واقع على انطلاق زيد، لا على زيد، فإن زيدًا كان معلوماً عند المخاطب قبل هذا الزمان[٣] كما كانت الفائدة في الجملة الابتدائية في الخبر، لا في المبتدأ، لكن للظن أيضاً تعلق بزيد، فإنه صاحب القصة المشكوك ، فيها إذ لم[٤] [يشك][٥]/ في مطلق الانطلاق، بل في انطلاق [١٣٨] زيد ، كما كانت الفائدة في الجملة الابتدائية في الخبر والاسم، إلا بالمبتدأ، ولهذا وجب أن ينصبهما جميعًا، لأن الفعل إذا اشتغل بفاعل ورفعه فجميع ما يتعلق به بعده يكون[٦] منصوباً لأنه يصير فضلة.

ومذهب البصريين أن المفعول الثاني أيضًا منتصب بها.

وقال الكوفيون: هو منصوب على الحال، وهو باطل بعدم جواز تركه، وبوقوعه معرفة نحو: ظننت زيداً أخاك، وبوقوعه جملة مع عدم جواز الإتيان بالواو، نحو: ظننت زيدًا[٧] أبوه منطلق، ولو كان حالًا لحسن[٨] الإتيان بالواو. ومنع بعض النحويين من

---

(١) (لو) ساقط من: ع.

(٢) (ظننت) ساقط من: ع.

(٣) (الكلام) في: ع.

(٤) (اذ لم) ساقط من: ع.

(٥) كلمة غير واضحة بسبب الرطوبة في: د. وأثبتُّها من نسخة الأزهرية .

(٦) من (بل في انطلاق) إلى (يكون) ساقط من: ع.

(٧) (زيد) في: ع.

(٨) (يحسن) في: ع.

الاقتصار على الفاعل مع هذه الأفعال، وطرح المفعولين كليهما، لأنه لا فائدة فيه، إذ قد علم أن العاقل لا يخلو من علم أو ظن، والأصح الذي عليه أكثر النحويين الجواز، إذ يعلم المخاطب بقولك: ظننت أنه ليس عندك يقين ، وبقولك: علمتُ أنه ليس عندك شك، وهذه فائدة، وفي التنزيل: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] أتى بالمصدر المؤكد الذي هو بمنزلة التكرير.

وفي المثل: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[١]. ففي يخل ضمير فاعل، ولم يجئ بالمفعولين، فعلى هذا تقول: ظننت ظنًّا، وظننت يومَ الجمعة، وظننت خلفك، وقالوا: ظننت ذاك[٢]، فذاك: إشارة إلى المصدر لدلالة الفعل عليه[٣]، وتقول: ظننت به، إذا جعلته موضع ظنك، كما تقول: نزلت به، فإن جعلت الباء زائدة كان الضمير مفعولًا أولًا، ولم يكن بدّ من ذكر المفعول الثاني، وقالوا: في قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أن التقدير: إنْ نحن[٤] إلا نظن[٥] ظنًّا، وإلا لم يكن فيه فائدة، إذ لا يجوز: ما ضربت إلا ضرباً؛ إذ قد علم أن لا مصدر لذلك الفعل إلا هذا المصدر، فإن وصف المصدر جازت المسألة، تقول: ما ضربت إلا ضرباً شديداً.

وقال الزمخشري: هو لإثبات الظن ونفي ما سواه.

واعلم أن ما يتصرف من[٦] هذه الأفعال من المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر يعمل عملها، فتقول: أظُنُّ زيداً قائماً، وخَل عمراً كريماً، وزيد ظانٌّ أباك مقيماً، ومتى عِلْمُكَ خالداً ذا مال، ولم أذكر اسم المفعول لأنه لا ينصب مفعولين.

---

(١) يقال: خِلْتُ إخَال، المعنى: مَنْ يَسْمَعْ أخبارَ الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه عليهم. انظر جمهرة الأمثال ٢: ٢٦٣، ومجمع الأمثال ٢: ٣٠٠، وأسرار العربية ١٥٩ وشرح ابن يعيش ٧: ٨٣.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٨٣.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (نحن) ساقط من: ع.

(٥) (نظن إلا يظن) في: ع.

(٦) (من) ساقط من: ع.

(تنبيه):

الأفعال السبعة التي تتعدى[1] إلى ثلاثة مفعولين، وهي: (أعلمتُ)، و(أريتُ)[2]، و(أَنبَأْتُ)، وَ(نَبَّأْتُ)، و(أخبرت)[3]، و(خبّرت)، و(حَدَّثْتُ)، إذا لم يسم فاعلهن تعدّى إلى مفعولين، كقولك: أُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، وكان حال المفعولين فيها كحالها في باب ظننت، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما فتصير[4] هذه الأفعال أربعةَ عشرَ، ومنهم من ألحق بها (سمّيت) و(لقّبت) و(كنيت) و(توهّمت) و(دريت) و(قلت)، و(جعلت)، فيصير أحداً وعشرين.

والظاهر أن الثلاثة الأُول منها من باب: أمرتك الخير[5] وبالخير، يقال: سمّيته زيداً وبزيد، ولقَّبْته بطة وببطة، وكنيته[6] أبا عمرو وبأبي عمرو، وإن[7] (توهمت) و(دريت) من باب (ظننت) لاتفاقهما في المعنى، وأما (قلت) فسنتكلم عليه بعد هذا.

و[8] أما (جعلت) فلا خفاء في كونها منها في أحد أقسامها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] أوقع الضمير[9] الذي يسمى الفصل[10] بين مفعوليها، وهذا إنما يكون بين المبتدأ الخبر، نحو: زيد هو القائم، أو ما أصله المبتدأ

---

(١) (يتعدى) في: ع.

(٢) (رأيت) في: ع.

(٣) (اخترت) في: ع.

(٤) (فيصير) في: ع.

(٥) (أخرتك الخبر) في: ع.

(٦) (كنيت) في: ع.

(٧) (ان) ساقط من: ع

(٨) لا واو في: ع.

(٩) (ضمير) في: ع.

(١٠) (الفعل) في: ع.

والخبر، كقولك: كان زيد هو القائم، وكذلك قول النابغة[1]:

٣٨٣ – وذو التاج من غسانَ ينظر جاهداً ليجعلَ فينا جدَّنا هو أسفلا

«ويقع موقع المفعول الثاني كل ما كان خبراً للمبتدأ»

لما كان المفعول الأول هاهنا مبتدأ في الأصل فلا يكون إلا اسمًا، والمفعول الثاني هو خبر المبتدأ، فكل ما كان خبراً للمبتدأ كان مفعولاً ثانياً هاهنا، تقول: ظننت زيداً قائماً، وظننت زيداً أخاك، وظننت زيدًا أبوه قائم، وظننت زيدٌ قام غلامُه، وظننت زيداً يركب، وظننت زيداً إن تكرمْه يكرمْك، ولم يستقبحوا (ظننت[2] زيداً قام غلامه).

واستقبحوا (كان زيد قائم[3] غلامُه)، لأن الغرض من (كان) مجرد المضي، وذلك حاصل مِن (قام)، وليس الغرض من (ظننت) مجرد المضي، بل تصير[4] مضمون الجملة في ما يظنه.

ولا بد للجملة من عائد كما في خبر المبتدأ، فلا يجوز (ظننت زيداً قام عمرو)، ويجوز (ظننت السمنَ منوانِ بدرهم)، على حذف (منه)، وإن جعلت ثم منوان بدلاً من السمن، قلت: ظننت السمن منوين بدرهم، وتقول: ظننت زيداً خلفك، وحسبت عمرًا في الدار.

ولا يجوز (ظننت زيداً يوم الجمعة)، ويجوز (ظننتُ الليلةَ الهلال)، وحكم التقديم والتأخير من[5] المفعولين/ كحكمها في باب الابتداء، فإذا قلت: ظننت زيداً قائماً، جاز [١٣٩] تقديم الثاني على الأول، ولا يجوز ذلك في قولك: ظننت زيداً أخاك؛ للبس، وتقول: الذي يأتيني فله درهم، فإن أدخلت عليه ظننت وأخواته لم يجز دخول الفاء بلا خلاف، إلا إذا

---

(١) النابغة الجعدي كما في شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي. د. سلطاني والبيت في ٢: ١٥٨.

(٢) (ظننت) ساقط من: ع.

(٣) (قام) في: ع.

(٤) (يصير) في: ع.

(٥) (من) ساقط من: ع.

توسطت، وألغيتها، فيجوز حينئذ.

«فإن توسطت هذه الأفعال بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء، وإن تأخرت عنهما فالإلغاء أحسن، ويجب الإعمال مع التقدم»

من خصائص هذه الأفعال الإلغاء: وهو إبطال عملها لفظاً وتقديراً. وردّ الاسمين إلى باب المبتدأ والخبر، فلا يكون للاسمين موضع من الإعراب. ولهذه الأفعال مع المبتدأ والخبر ثلاث مراتب، لأنها ناصبة لهما، وهما اسمان منفصلان فيجوز تقدمها عليهما، وتوسطها بينهما، وتأخيرها عنهما، كما ذكرنا في أعطيت[1] بخلاف (كان) وأخواتها، فإنها رافعة لأحدهما، وتقديم المرفوع على الرافع غير جائز.

المرتبة الأولى: التقديم، كقولك: ظننت زيدًا قائمًا، ويجب الإعمال لأن تقديمها دليل العناية بها، إذا وقعت في أقوى[2] مواضعها، والإلغاء دليل عدم العناية بها فيتدافعان.

وأما قول كعب بن زهير[3]:

٣٨٤ - أرجو وآمـلُ أن تـدنو مودّتُهـا ... ومـا إخـالُ لـدينا منـكِ تنويـلُ[4]

فلا يحمل رفع (تنويلُ) على ضرورة الشعر، إذ ليس للشاعر أن يغير الإعراب إلا إذا حاول به من القياس وجهًا صحيحاً يراعي به أصلاً من أصول العربية، وإنما أراد[5]: وما إخاله، والهاء ضمير الشأن، وهو المفعول الأول، حذفه للضرورة والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني.

---

(١) (باب أعطيت) في: ع.

(٢) (أقوى) ساقط من: ع.

(٣) ديوانه: ١٤.

(٤) البيت في الخزانة ٤: ٧، والعيني ٢: ٤١٢، والهمع ١: ٥٣، ١٥٣، والدرر ١: ٣١، ١٣٦، والأشموني ٢: ٢٩.

(٥) (أرادوا) في: ع.

(تنبيه):

إذا اتصلت (ظننت) متقدمة بضمير المصدر، كقولك: ظننته زيداً قائماً[١] والهاء للظن، أو بضمير الظرفين كقولك: أمامَك ظننتُه زيدًا قائمًا، واليوم ظننته زيدًا قائمًا[٢]، إذا اتسعت في الظرفين، ونصبته نصب المفعول به، لم يكن في الاسمين إلا النصب فإن تعديها إلى هذه الأشياء يزيدها قوة على ما إذا لم تتعد إليها، فكان إعمالها أقوى وأولى.

الثانية[٣]: أن يتوسط بين المفعولين، كقولك: زيدًا ظننتُ قائمًا، جاز الإعمال كما مثلنا، لكونه فعلاً حقيقيًا، وقد تقدم على أحد معموليه، والإلغاء نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، لأن الفعل ضعيف بتقديم أحد معموليه عليه، إذ الفعل يضعف إذا تقدم معمولُه عليه بإبعاده عن الصدر، ولهذا قد يقوى بحرف الجر، نحو: لزيد ضربت، ولا يجوز: ضربت لزيد، والإعمال أولى؛ لأنه استصحاب للأصل، وقيل: هما متساويان.

ثم إذا ألغيت كان الفعلُ في تقدير ظرفٍ متعلق بالخبر، كأنك قلت: زيدٌ قائم في ظني، وإذا أعملت كان الفعل في حكم الأفعال المؤثرة، نحو: ضربت وأعطيت، قال الشاعر[٤] في الإلغاء:

٣٨٥ – أبالأرَاجِيز يا ابْنَ اللُّؤْم توعِدُني وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[٥]

اللؤم: مبتدأ، والخور: معطوف عليه، وفي الأراجيز: خبر مقدم، هكذا ينشدون هذا البيت، والصواب: والفَشَلُ، لأن قبله:

---

(١) (قائمان) في: ع.

(٢) من (والهاء للظن) إلى (زيدا قائما) ساقط من: ع.

(٣) (المرتبة الثانية) في: ع.

(٤) هو اللعين المنقري يهجو رؤبة، وقيل: العجاج.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٦١، وهو في شرح ابن يعيش ٧: ٨٤، ٨٥، والخزانة ١: ١٢٥، والعيني ٢: ٤٠٤، والتصريح ١: ٢٥٣، والهمع ١: ١٥٣، والدرر ١: ١٣٥. يريد أتوعدني بأراجيزك وأنت لا تحسن الشعر والتصرف في أنواعه، وفي أراجيزك صفاتك.

٣٨٦- إِنِّي أَنَا ابنُ جَلاَ إِنْ كنتَ تعرِفُنِي   يا رُؤْبَ والصخرةُ الصمّاءُ والجبلُ[١]

وقال ذو الرمة[٢]:

٣٨٧- دعاني الهوَى من حُبِّ مَيَّةَ، والهوى   - أُرَى - غالبٌ مني الفؤادَ المُتَيَّما

فالهوى: مبتدأ، وغالبٌ: خبره، وقد ألغي مع أنه ليس فيه ضرورة.

الثالثة: أن يتأخر عن المفعولين، فيجوز الإلغاء نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، والإعمال نحو: زيداً قائماً ظننتُ[٣]، والإلغاء أحسن بلا خلاف لكثرة الضعف بالتأخير عن المفعولين.

وإنما اختص الإلغاء بهذه الأفعال السبعة دون غيرها، حتى لو قلت: أعلمَ زيدٌ عمراً قائماً، لم يجز إلغاؤه، وذلك لما تقدم من ضعف هذه الأفعال، لكونها غيرَ مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تهجس[٤] في النفس من يقين أو شك، من غير تأثير فيما[٥] تعلق به، وإنما عملتْ لأن فاعلها قد تعلق علمُه أو ظنُّه بمعلومٍ أو مظنون، كما أن قولك، ذكرتُ زيداً، يتعدى إلى زيد، لاختصاص الذكر به وإن لم يؤثر فيه.

---

(١) انظر الخزانة ١: ١٢٤، والعيني ٢: ٤٠٤.

(٢) ديوانه ٣: ١٥٨٧.

(٣) (والإعمال نحو: زيداً قائماً ظننت) ساقط من: ع.

(٤) (يهجس) في: ع.

(٥) (تأثيرها) في: ع.

«وتعلق عن العمل في قولك: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعلمت ما زيدٌ ذاهبٌ، وعلمت مَنْ أبوك[١]»

من خصائص هذه الأفعال أيضًا التعليق، وهو إبطال/ عمل العامل لفظاً لا [١٤٠] تقديراً، فالاسمان معه في موضع نصب؛ إذ لست[٢] بقادر على العمل [فحالهما][٣] كحال الاسم المبني نحو: من قبل، [ومن بعد][٤]، ومررت بك، فيحكم على موضعهما بالإعراب، بخلاف الإلغاء فإنك قادر على العمل فيه.

وقال بعض المتأخرين[٥] – مع تسليم تفسيري التعليق والإلغاء بما ذكرنا -: إنَّ التعليق ضرب من الإلغاء، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقًا[٦]، وهو غلط. والصواب: أنهما متباينان وهو ظاهر.

ثم قال: ولما كان التعليق نوعاً من الإلغاء، لم يجز أن تعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه[٧]، وهي هذه الأفعال، والمبني على الفاسد فاسد.

والتعليق يكون مع ثلاثة أشياء:

أحدها: لام الابتداء كقولك: علمتُ لزيدٌ قائمٌ.

---

(١) على هامش (ع): المراد بالتعليق إزالة التعلق، أي تزيل تعلق علمت ونحوه بمفعوليه لفظاً حتى كأنه لم يدخل عليها، فيكون باب التفعيل للسلب، نحو: (جلدت البعير). كذا ذكر في شرح المفصل في موضع. وفي موضع آخر: ذكر أن معنى التعليق في اللغة هو نوط الشيء بالشيء إذا تعدى بالياء نحو علق الشيء بالشيء، وإزالة الوصلة عنها إذا تعدى تعين، والغرض هاهنا أن هذه الأفعال تعلق عن معمولاتها، إذ هي قبل طروّ هذه الأشياء كانت متعلقة بها، وبعد طروّها سارت متعلقة عنها. اهـ.

(٢) (لست) في ع.

(٣) (فيهما) في د. (فحالهما معه) في الأزهرية، وما أثبته من ع.

(٤) (من بعد) زيادة في ع.

(٥) على هامش (د، ع): هو الشيخ أبو البقاء ابن يعيش النحوي الحلبي، رحمه الله.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٨٦.

(٧) انظر شرح ابن يعيش: ٧: ٨٦.

الثاني: ما النافية كقولك: علمت ما زيدٌ ذاهبٌ، ولو قلت: علمتُ ما يقوم زيد، لم يكن تعليقًا، لأن التعليق إنما يكون في موضع لو سقط فيه الحرف لتناول الفعل المفعولين فعمل فيهما، وهاهنا ليس كذلك، وهكذا الكلام في قول الحماسي[١]:

٣٨٨ - ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ عَشِيَّةٌ ... مَا بَعْدَها خَوْفٌ عَلَيَّ ولا نَدَم[٢]

الثالث: الاستفهام سواء كان مع الهمزة أو أسماء الاستفهام، كقولك: علمت أزيدٌ أفضلُ أم عمرو، وعلمت[٣] مَنْ أبوك؛ لأن أسماء الاستفهام مقدرة بالهمزة، فكأنك قلت: علمت[٤] أزيدٌ أبوك أم عمرو، قال تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢][٥]، وإنما عَلَّقَتْ هذه الأشياء العامل، لأن لها صدر الكلام فلو أعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن[٦] أن يكون لها صدر الكلام مع كون هذه الأفعال ضعيفة، وإنما عمل فيها الجار، نحو: إلى[٧] أيِّهم ذهبتَ؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد[٨]، وإذا علقها بالاستفهام جاز أن يوقع بعده الفعل والفاعل، كقولك: علمت متى تذهب، كأنك قلت: علمت أغدًا[٩] تذهب أم بعد غد، وفي التنزيل: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] كأنه قال: أمنقلب[١٠] سوء ينقلبون[١١] أم منقلب صدق، وأيّ: منصوب

---

(١) هو عامر بن حوْط، من بني عامر.

(٢) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٦٧٦. يعني بالعشية آخر النهار من يوم موته.

(٣) على هامش (د): فلو قلت: علمت زيدًا أبو من هو، فالتعليق جائز لأن الفاعل لم يحل بعينه وهو معموله الأول، ويكون (أبو من) مبتدأ وهو خبره، والجملة في موضع نصب مفعول ثان.

(٤) (علمت) ساقط من: ع.

(٥) (لما لبثوا أمدا) في: ع.

(٦) (عن) ساقط من: ع.

(٧) (إلى) ساقط من: ع.

(٨) (شيء واحد) في: ع.

(٩) (أغد) في: ع.

(١٠) (منقلب) في: ع.

(١١) (ينقلبون) ساقط من: ع.

بـ(ينقلبون) لا بـ (يعلم).

ولا يجوز ذلك في التعليق باللام وما النافية، لأنها لا يحولان الكلام عن الخبر، والاستفهامُ يُحوّله.

فرع:

ما ذكرنا من الإلغاء والتعليق جاز فيما تصرّف من هذه الأفعال، وفي مصادرها، تقول: زيد يظن قائم، ومعنى إلغاء المصدر: إبطال عمله لا إبطال إعرابه، فتقول: (متى ظنك زيدٌ ذاهب) ، فزيد: مبتدأ، وذاهب: خبره، ومتى: ظرف للذهاب، وظنك: منصوب بفعل مضمر ملغى، كأنك قلت: متى زيد[1] يظن ظنك ذاهب، وهذا تمثيل رديء لأنه قبيح أن تؤكد الفعل الملغَى.

ولو قلت: متى ظنك زيدًا ذاهبًا، فالمصدر مبتدأ، والظرف خبره؛ لأن ظروف الزمان تقع[2] أخبارًا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمال فعله، وقالوا في تمثيل إلغاء المصدر وسطًا: زيد ظني مقيمٌ، وهو فاسد؛ لأن معنى الإلغاء: أن يكون في موضع لو أعمل فيه لجاز، والمصدر لا يعمل إلا متقدمًا، كقولك: سرَّني ظنُّك عمرًا ذاهبًا، ولا يجوز: سرنّي عمراً ظنك منطلقاً، وتقول في التعليق: أعجبني علمك لزيدٌ ذاهب، وسرّني علمي مَنْ أبوك، فيكون الاسمان في موضع نصب بالمصدر، كما كانا في موضع نصب بالفعل.

«وتقول: ظننتُني قائماً، وحسبتَك منطلقًا، وزيدٌ رآه[3] عظيماً، فيكون الضميرَان لشيء واحد»

الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى فعل ضمير المتصل إلى ضميره المنصوب[4] المتصل، فلا يقال: (ضربتُني)، فيكون الضميران للمتكلم، ولا

(١) (زيد) ساقط من: ع.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) (يراه) في: ع.

(٤) (المنصوب) ساقط من: ع.

(أكرمتَك)، فيكون الضميران للمخاطب، ولا يجوز ذلك في الغائب، لأن الغالب[1] من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم.

فإذا[2] أوقعوه بأنفسهم أتوا بلفظ المظهر مضاف إلى ضميره، أو[3] مضمر منفصل[4] ليؤذن في الظاهر بأنه[5] غيره، فتقول: ضربتُ نفسي، وأكرمتَ نفسَك، وإياي ضربتُ، وما ضربني إلا أنا، وما أكرمتَ إلا إياك.

وفي التنزيل: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] لأن النفس كغيره، ألا ترى أن الإنسان يخاطب نفسه فيقول: يا نفسي لم تفعلين؟ كما يخاطب الأجنبي، فكأن قوله: ضربتُ نفسي، بمنزلة: ضربتُ غلامي، وكذلك الضمير المنفصل مغاير للضمير المتصل/ فاختلفت جهتا[6] الفاعل والمفعول، وأما أفعال القلب التي هي ظننت وأخواتها، فإنه يجوز ذلك فيها، ويحسن فيتعدى ضمير الفاعل منها إلى ضمير [١٤١] المفعول الأول دون الثاني، فتقول: أظننتني قائماً، وحسبتك غنيًّا، وزيد رآه[7] عظيماً.

وفي التنزيل: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ۞ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: ٦-٧] ففي (رآه) ضمير يعود على الإنسان، والهاء له لما ذكرنا أن تأثير هذه الأفعال في المفعول الثاني والأول معروف عند المخاطب، فصار ذكره كاللغو فهو كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني، بخلاف: ضربتُ زيداً، فإنه مفعول مقصود في نفسه.

وبخلاف قولنا: أعطيتُ زيداً درهماً، فإنَّ كلّ واحد من المفعولين مقصور في نفسه،

---

(١) (الغائب) في: ع.

(٢) (وإذا) في: ع.

(٣) واو في: ع.

(٤) (متصل) في: ع.

(٥) (أنه) في: ع.

(٦) (فأخلفا جهة) في: ع.

(٧) (يراه) في: ع.

ولهذا يجوز الاقتصار عليه، وما تصرف في هذه الأفعال فهو بمنزلتها في ذلك، تقول في الأمر: ظنك قائمًا، وفي المصدر: زيد سرّني ظنّه قائماً.

وقد أجرت العرب[١]: (عدمتُني) و(فقدتُني) مجرى هذه الأفعال، لأن هذا كلام مقلوب على التوسيع، فإنَّ معناه على التحقيق: عدمني غيري، وفقدني غيري، لأن من المحال أن يعدم الإنسان نفسه، لأن الفاعل حقه[٢] أن يكون موجودًا حين إيقاعه الفعل بالمفعول، ومن الممتنع أن يكون الإنسان موجوداً عند عدمه، قال جِرَان العَوْد[٣]:

٣٨٩- لَقَدْ كـان لي في ضَرَّتَـيْنِ عـدِمْتُني وعَـمَّا أُلاقِـي مـنهما مُتَزَحْـزَحُ[٤]

«وقالوا: متى تقول زيداً قائماً، فأجروه مجرى الظن، وبنو سليم يجرون باب القول مجراه»

الأصل فيما صرف من القول أن تُحكى بعده الجمل، وهو فعل متعدٍّ إلى ما يتكلم به من الجمل، لكن العرب تخرجه إلى باب ظننت على ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يراعوا[٥] فيه خمسةَ أمور: أن يكون فعلاً مضارعاً للمخاطب في الاستفهام من غير فصل بينه وبين أداة الاستفهام، بغير الظرف، أو ما يكون معمولًا للقول، كقولك: متى تقول زيداً قائماً، والمراد تظن واستعير له القول؛ لأن القول[٦] تُحكى بعده الجمل، والظن يتعلق به مضمون الجملة فقد أشبهه، وإنما اختص الاستفهام بالخطاب، لأنك لا[٧] تسأل الإنسان عن ظن غيره، فلا يجوز أن تقول لبكر: متى يقول عمرو: زيداً

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٨٨.

(٢) (حقه) ساقط من: ع.

(٣) هو «عامر بن الحارث النميري» ، شاعر وصاف، أدرك الإسلام. انظر الشعر والشعراء ٢: ٧١٨، والعيني ١: ٤٩٢، والأعلام ٤: ١٦.

(٤) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٣٩، وشرح ابن يعيش ٧: ٨٨.

(٥) (يراعى) في: ع.

(٦) (لأن القول) ساقط من ع.

(٧) (لا) ساقط من: ع.

قائماً، ولم يعللوا ما في الشروط[1] وإنما اعتمدوا فيه على الاستعمال، وأجازوا: آ اليوم[2] تقول زيداً منطلقاً، لأن اليوم مفعول تقول، وحقه أن يقع بعده، فكأنك قلت: أتقول اليوم زيداً منطلقاً، فالاستفهام باشر الفعل، ولم يجيزوا: آ أنت[3] تقول زيداً منطلقاً، لأن (أنت) مبتدأ، و(تقول) خبره، فقد وقع المبتدأ في موضعه، فالاستفهام لم يباشر الفعل، قال الراجز[4]:

٣٩٠- متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يُدنِينَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِما[5]

وقال الكميت:

٣٩١- أجُهَّالاً تَقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مَتَجاهِلِينَا[6]

وقال عمر بن أبي ربيعة:

٣٩٢- أما الرحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا[7]

---

(١) (الشرط) في: ع.

(٢) (اليوم) في: ع.

(٣) (أنت) في: ع.

(٤) هو: هدبة بن خشرم العذري (قال الراجز) ساقط من: ع.

(٥) الرجز في المقرب ١: ٢٩٥، وجمل الزجاجي ٣١٥، والشذور ٣٧٩، والعيني ٢: ٤٢٧، والشعر والشعراء ٢: ٦٩١، والهمع ١: ١٥٧، والدرر ١: ١٣٩ والأشموني ٢: ٣٦.
القلص: جمع قلوص، وهي الشابة من النوق، وهي بمنزلة الجارية من النساء. الرواسما: جمع راسمة من الرسيم، وهو نوع من سير الأبل.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٦٣، والمقتضب ٢: ٢٤٩، وشرح ابن يعيش ٧: ٧٨، والخزانة ١: ٤٢٣، ٤: ٢٣، والشذور ٣٨١، والعيني ٢: ٤٢٩، والهمع ١: ١٥٧، والدرر ١: ١٤٠، والأشموني ٢: ٣٧.
أراد ببني لؤي جمهور قريش، لأن أكثرهم ينتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر، وهو أبو قريش كلها. يفخر على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول: أتظن قريشًا جاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم وآثروهم على المصريين مع فضلهم عليهم.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٦٣، والمقتضب ٢: ٢٤٩، وشرح ابن يعيش ٧: ٧٨، والخزانة ١: ٤٢٣. دون بعد=

الثاني: أن منهم من يُلْغِي الاستفهام، ويَلْزَمُ منه إلغاء الفصل[١] لأنه تابع له، ويعتبر الفعل المضارع والخطاب فيقولون: تقول زيداً قائماً.

الثالث: وهو لغة بني سُلَيْم، أنهم يجرون باب القول أجمع مجرى الظن من غير اشتراط شيء، فيقولون: قلت زيداً منطلقاً، وقلْ عمراً ذاهباً، كما تقول: ظننت زيداً منطلقًا، وظُنَّ عمراً ذاهباً، وعلى هذا الوجه يجوز أن يُبنى القولُ[٢] للمفعول[٣]، فتقول: متى يقال زيد قائمًا، ويقال زيد منطلقاً؟ ولا يجوز ذلك على الوجهين السابقين لبطلان الخطاب.

«قد يكون ظننتُ بمعنى: اتهَمْتُ، وعلمت بمعنى: عرفت، ورأيت بمعنى: أبصرت، ووجدت الضالة بمعنى: أصبتها، فيتعدى إلى مفعول واحدٍ، ووجدت بمعنى: حزنت وغضبت وغنيتُ، فلا يتعدى»

قد ذكرنا[٤] معاني هذه الأفعال إذا كانت من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وحينئذ يكون من أفعال الشكّ واليقين على ما سبق.

وقد يكون لها معان أخر، وحينئذ لا تكون من هذا الباب، أما (ظننت)،/ فيجيء [١٤٢] بمعنى: اتَّهمت، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: ظننت زيدًا، أي: اتّهمْتهُ، أي: اتخذته مكان تَوَهُّمِي[٥] قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] [٦] فيمن قرأه بالظاء، أي: مُتَّهَم، فعيل بمعنى مفعول، أي[٧]: هو صادق في الأخبار.

=غد: معناه غدًا. ولم يُرد داراً بعينها، إنما أراد موضعاً يجمعه ومن يحب.

(١) (الفعل) في: ع.

(٢) (القول) ساقط من: ع.

(٣) (مفعول) في: ع.

(٤) (ذكر) في: ع.

(٥) (توهم) في: ع.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) بالظاء وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (بضنين) بالضاد. انظر السبعة ٦٧٣، الإتحاف ٤٣٤.

(٧) (أي ما) في: ع.

ورووا بالضاد، فهو بمعنى البخيل، فعيل بمعنى فاعل.

وقال بعض الهذليين[١]:

٣٩٣ - فَوالله ما أدري وإنّي لصادق ... إلَى أيِّ مَنْ يَظْنُنُنِي أتَعَذَّرُ[٢]

أي يَتَّهِمُنِي.

و(علمتُ) تجيء بمعنى المعرفة المجردة، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: علمتُ زيداً، أي عرفته، قال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] و﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١] و﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] وهو كثير في القرآن.

و(رأيت) بمعنى أبصرت، وفي التنزيل: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٩٨] ومنه[٣]: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] عدّاه بالهمز[٤] إلى مفعولين، أي: بصّرنا، وبمعنى أصبْتُ[٥] رئتَه، كما تقول: كَبَدتُه، أي أصَبْتُ كبدَهُ، وبمعنى النظر والفكر، تقول: فلان يرى[٦] رأيَ أبي حنيفة، كما تقول: يقول بقوله، وهذا أيضاً يتعدى إلى مفعول واحد.

و(وجدت) بمعنى صادفت، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: وجدت الضالة، أي: أصبتها، ومصدره الوجدان، وبمعنى الحزن، ومصدره الوجد، وبمعنى استغنيت ومصدره[٧] الوجد، بحركات الواو، والجدة، وبمعنى الغضب، تقول: وجدت عليه،أي: غضبت عليه، وفلان موجود عليه، أي: مغضوب عليه، ومصدره: الموجدة والوجدان.

---

(١) هو طارق من خزاعة.

(٢) البيت في شرح السكري ٢: ٨٦٢. أتعذر: أعتذر.

(٣) (منه) ساقط من: ع.

(٤) (بالهمزة) في: ع.

(٥) كذا في ع ، و(أصيبت) في: د.

(٦) (رأى) في: ع.

(٧) (ومصدره) ساقط من: ع.

وهذه الثلاثة غير متعدية.

«الرابع: أن يَنصبَ إلى ثلاثة مفعولين، وذلك سبعة أفعال: أعلمت وأرأيت وأنبأت ونبأت وأخبرت وحدثت، تقول: أعلمت زيداً عمراً قائماً»

إنما قال: ثَلاثة مفعولين، فنون ثلاثة لأن أسماء العدد من ثلاثةٍ إلى عشرة لا تضاف إلى الصفات، وإنما تضاف إلى الأسماء، تقول: جاءني ثلاثةٌ قرشيون، ومررت بعشرةٍ ظريفين، على الإتباع، ومررت بثلاثةِ رجال وخمسِ نسوة، على الإضافة وسيأتي ذلك في العدد.

والتعدي إلى ثلاثة مفعولين هو غاية تعدي الفعل، وذلك من قبيل النقل، لا من جهة العقل.

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على ثلاثة أقسام:

الأول: فعلان منقولان من باب ظننت بالهمزة، وهما علمتُ ورأيتُ، تقول: علمتُ زيدًا قائماً، ورأيت بكراً ذا مال، نقلاً بالهمزة فصارا ذوي ثلاثة، تقول: أعلم الله زيداً عمراً الخير[1] الناس، وأرى الله أباك بكراً ذا مال.

وأجاز أبو الحسن[2] نقل الخمس البواقي، نحو[3]: أظننتُ وأحسبتُ وأخلت وأوجدت، وأزعمتُ، لأنهن أفعال متعدية ثلاثية مجردة، فجاز نقلهن بالهمز طلبًا لزيادة المفاعيل قياسًا على علمتُ ورأيتُ.

ومنع المازني ذلك[4]، لأن الفعل المتعدي إلى ثلاثة في غاية القلة، ولهذا لم يجئ منه فعل مجرد من الزيادة، فلا يقاس على ما ورد غيره وهذا هو الأظهر.

---

(١) (خير) في: ع.

(٢) الفعلان: أعلم وأرى منقولان من علم ورأى وهو المسموع، فبعضهم يقف عنده، ولا يتجاوزه إلى غيره، وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائرا أخواتهما. انظر شرح ابن يعيش ٧: ٦٦.

(٣) (تقول) في: ع.

(٤) (وذلك) في: ع.

الثاني: خمسة أفعال شُبهت بأعلم وأرَى تشبيهاً معنويًّا، فعدّيت[1] تعديتَها إلى ثلاثة، وهي: أنبأْتُ، ونَبَّأتُ، وأخبرتُ، وخَبَّرْتُ، وحدثتُ. والأصل في هذه الأفعال أن تتعدى إلى مفعول بنفسها، وإلى آخر بحرف الجر، تقول: أنبأت زيداً عن عمرو.

وفي التنزيل: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]. ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] وقوله: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم: ٣] إما على حذف حرف الجر، أي: من أنبأك بهذا، أو يكون هذا إشارة إلى المصدر، كأنه قال: من أنبأك هذا الإنباء، لكنها شُبهت بأعلمت، من حيث إنَّ الإنباء والإخبار إعلام فأجرت مجراه.

ونحن لم نجد في[2] أشعار العرب فعلاً[3] من هذه السبعة مسمى الفاعل مُعَدّى إلى ثلاثة وإنما وجدناها مبنية للمفعول به[4] متعدية إلى مفعولين[5] أنشد سيبويه للفرزدق[6]:

٣٩٤ – نُبِّئْتُ عَبْدَ الله بالجَوِّ أصْبَحَتْ ... كِرَاماً مواليها لَئِيماً صميمُها[7]

وقال عنترة[8]:

٣٩٥ – نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي ... والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ[9]

---

(١) (فعدت) في: ع.

(٢) (من) في: ع.

(٣) (فعلا) ساقط من: ع.

(٤) (به) ساقط من: ع.

(٥) (المفعولين) في: ع.

(٦) لم أجده في ديوانه.

(٧) انظر الكتاب ١: ١٨، والعيني ٢: ٥٢٢، والأشموني ٢: ٧٠، والتصريح ١: ٣٥٥ أراد بعبد الله القبيلة، وهم عبد الله بن دارم. والجو: اسم موضع. والصميم: الخالص نسبه.

(٨) ديوانه: ٢١٤، وهو من معلقته.

(٩) البيت في شرح النحاس للقصائد التسع ٢: ٥٢٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٥٥، والخزانة ١: ١٦٣.

ومن أبيات الحماسة(١):

٣٩٦ – وإنَّ التـي حُـدِّثْتُها في نفوسـنا وأعْنَاقِنَـا مــن الإبــاء كــما هِيَــا(٢)

الثالث: ولم يذكره في المختصر، فعل يتعدى إلى مفعولين، وإلى الظرف المتسع فيه، كقولك: أعطيت زيداً درهماً اليوم، وسنحكم ذلك في الظرف إن شاء الله/ وأجاز عبد [١٤٣] القاهر: استَعطيت زيداً عمراً درهماً، وجعله متعدياً إلى ثلاثةِ مفعولين، الثاني غير الأول والثالث غير الثاني، فلا(٣) يبعد أن يجوز: أكسيت زيداً عمراً ثوباً، أي: جعلت زيدًا يكسو عمراً ثوباً، لكنهم لم يذكروه.

«ويجوز الاقتصار على الأوّل دون الثاني»

المفعول الأوّل هاهنا يجوز الاقتصار عليه؛ لأنه فاعل في الأصل، فإنَّ أصل قولك: أعلمت زيداً عمراً قائماً، علم زيدٌ عمراً قائمًا.

وظاهر كلام سيبويه يُشعر بأنه لا يجوز الاقتصار على الأول، وهو محمول على القبح، لا عدم الجواز، وأما المفعول(٤) الثاني، فلا يجوز الاقتصار عليه، لأنه المفعول الأول من باب علمت، وذلك لا يقتصر عليه، وكذلك المفعول الثالث، وكل(٥) ما يقع مفعولاً ثانياً في باب علمت يقع مفعولاً ثالثاً هاهنا، والتمثيل بيّن.

ويجوز تقديم المفعول الأول على الفعل، نحو: زيداً أعلمت عمراً قائماً، ولا يجوز

---

(١) قائله: جزء بن كليب الفقعسي.

(٢) انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٤٣.

يقول: إنّ النخوة التي أُبلِغْتَهَا باقية في نفوسنا. وقوله: (في نفوسنا) في موضع المفعول الثالث لحدِّثتها، وقوله: (كما هيا) في موضع خبر (إنّ) و(ما) زائدة، أراد كَهِيَ، أي: باقية بحالها، ويجوز أن يكون هي مبتدأ، وكما: في موضع الخبر.

(٣) (ولا) في: ع.

(٤) (المعمول) في: ع.

(٥) (فكل) في: ع.

تقديم عمرو على زيد، لاختلاط المعاني إذ يصير المعنى: أن عمراً أعلم بأن زيداً قائم، فإن أمنت اللبس جاز التقديم، كقولك: أعلمت زيداً السيف قاطعاً، فيجوز أعلمت السيفَ زيداً قاطعاً، إذ قد علم أن السيف لا يعلم بشيء.

(تنبيه):

الفعل المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلة ما لا يتعدى في أنه يتعدى إلى المفاعيل الأربعة، والمشبهة بالمفعول كما يتعدى إليها[1] اللازم، فالمتعدي إلى ثلاثة إذا استوفى مفاعيله، وتعدى إلى المفاعيل الأربعة[2]، وضم إليه الحال والتمييز والمستثنى، صار له عشرة أسماء منصوبات، وذلك هو النهاية في التعدي، ولهذا حكموا على الفعل بالثقل في باب ما لا ينصرف، لأنه يقتضي هذه الأشياء كلها، والاسم لا يقتضي ذلك، وكان خفيفًا بالنسبة إلى الفعل.

«وأضمروا الفعل إضماراً جائزاً، في قولهم: أكلَّ هذا بُخْلاً»

ناصب المفعول به على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب إظهاره، وهو كل فعل لا دليل عليه من لفظ، ولا حال مشاهدة، فلا يجوز أن تقول: زيداً وأنت تقصد أكرِم أو أخرِج من[3] غير أن يدلّ عليه دليل، لأن المقصود من الخطاب الإفهام، وإذا وقع على هذا الوجه كان تكليف علم الغيب[4].

الثاني: ما يجب إضماره، وهو كل فعل دلّ عليه دليل من لفظٍ أو حال، وأقيم غيره مُقامه من عطف أو تكرير[5] لفظ.

الثالث: ما يجوز إظهارُه وإضمارُه، وهو كل فعل دلّ عليه دليل، وليس في اللفظ ما

---

(١) (إليه) في: ع.

(٢) (الأربعة) ساقط من: ع.

(٣) (من) ساقط من: ع.

(٤) انظر الخصائص ١: ١٠٥.

(٥) (تكرر) في: ع.

يسد مسده، فالإظهار هو الأصل، وفيه ضربٌ من التوكيد، والإضمار جائز من حيث إن المقصود من الألفاظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى لم يحتج إلى لفظ آخر، فممّا يجوز إظهار الفعل وإضماره قولهم لمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء: أكلَّ هذا بُخْلاً[١]، تقديره: أتفعل كلَّ هذا بُخلاً[٢].

أنشد المبرد[٣]:

٣٩٧ – شكوتُ فقالَتْ كلَّ هذا تَبَرُّماً ... بحُبِّي أراحَ اللهُ قَلْبَكَ مِنْ حُبِّي

وانتصاب (بُخلاً) على أنه مفعول له، أي: للبخل، ويجوز أنْ يكون مصدراً في موضع الحال. أي: أتفعله باخلاً.

«ومكةَ وربِّ الكعبة[٤]»

تقوله[٥] إذا رأيتَ رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج معدًّا أهبة الرحيل، والتقدير: تريد مكة، ولو أضمرت أراد مكة، جاز كأنك أخبرت من يعتقد أن فيه لبساً.

«والهلالَ واللهِ[٦]»

تقول للمستهلّين، أي: رأوا[٧] الهلال، لأنّ ما هم فيه من الاستهلال دليل عليه، يقال: أُهِلَّ الهلالُ، واسْتُهِلَّ، إذا رفعوا أصواتهم عند رؤيته.

«والقرطاسَ واللهِ[٨]»

---

(١) انظر المفصل ٣٤، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٢) (تقديره أتفعل كلَّ هذا بخلاً) ساقط من: ع.

(٣) الكامل ١: ٢٤٥، ورغبة الآمل ٣: ١٥٠.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٥) (تقول) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٦.

(٧) (رأى) في: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٦ والمقتضب ٢: ٣١٨.

تقول لمسدِّد السهمِ، والتقدير: تصيبُ القرطاسَ، كأنك لما شاهدت أمارة التسديد حدست الإصابة، وكذلك لو سمعت وقع السهم في القرطاس، فقلت: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاس، والأقسام الواطئة أعقاب المفعولات توكيداً للجمل المحذوفة.

«وزيداً، لمن أخذَ يضربُ القومَ[١]»

أو رأيتَه متهيئاً له، مثل أن يُشيل سوطاً أو[٢] يشهر سيفاً، والتقدير: اضرب زيداً، لأن ملابسته دليل عليه.

«أو قال: اضرب شرَّ الناس[٣]»

فيقول له: زيداً، أي: اضربْ زيداً، تعني أنه من شر الناس لأنه توعده دليل عنه/ [١٤٤] ويجوز[٤] أن تريد اتركْ زيداً، فإنه ليس داخلاً تحت من تقبلت ضربه.

«أو مَنْ ضربتَ؟»

أي: إذا قال لك: مَنْ ضربت؟ فقلت: زيداً، والتقدير: ضربت زيداً، فحذفت[٥] الفعل لدلالة السؤال عليه، قال الأعشى[٦]:

٣٩٨ - قَالَـتْ أُمَامَـةُ مَـنْ مَـدَ خْـ ـتَ فقلتُ: مُسْروقَ بنَ وائِلْ

«وحديثَك، لمن قطعه[٧]»

والتقدير: أتمم حديثَك، أو هاتِ حديثَك، لأن إقبالك عليه، وإصغاك إلى

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٢) واو في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٤) (فيجوز) في: ع.

(٥) (فحذف) في: ع.

(٦) ديوانه: ٣٣٩.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ١:.١٢٥.

كلامه دليل عليه.

ومنه قولك لمن وضع يده على شيء تكرهه: يَدَكَ، أي نَحِّ يدك[١]، وكذلك إذا رفع يده عن شيء وأنت تحب وضعه إيّاها عليه، فتقول له: يَدَكَ، تريد[٢] ضع يدَكَ.

«وخيراً وما سرّ وخيراً لنا، وشراً لعدونا لرائي الرّؤيا[٣]»

تقوله على سبيل التفاؤل، يريد رأيت خيراً، وكونه رائياً[٤] حاكياً له دليل الفعل.

«وأهلَ ذاك وأهلَهُ لمن ذكرَ رجلاً[٥]»

أي: بخير أو شرّ، تريد ذكرت أهلَ ذاك وأهلَه، إذ كونه ذاكراً دليل الفعل وذاك: إشارة إلى ما صدر عنه من القول أو من الذكر، وكذلك الضمير في أهله يعود إلى ذلك.

ومنه ما روى سيبويه[٦] عن العرب: اللهُمَّ ضَبُعاً وذِئْباً، يريدون: اجْمَعْ فيها، أي: في غنمٍ هناك ضبعاً وذئباً، وهو دعاء على الغنم لأنها يفسدانها[٧].

وقال المبرد[٨]: هو[٩] للدعاء للغنم، لأنها إذا اجتمعا اقتتلا واختصما، فأفلتت الغنم، وفي هذا تكلّف وتعسّف.

---

(١) (أي نحّ يدك) ساقط من: ع.

(٢) (أي) مكان (تريد) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٤) (وكونه رائيا) ساقط من: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٦) الكتاب ١: ١٢٩ وفيه: أنه من أمثالهم.

(٧) (يفسدانه) في: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٦.

(٩) (وهو) في: ع.

ومنه ما سمع أبو الخطاب[١] – وهو من مشايخ سيبويه – من يقال له[٢]: لِمَ أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصبيانَ بأَبي. وتقديره: لُمِ الصبيانَ[٣]، والباء في بأبي للاستعطاف.

ومنه ما روى سيبويه[٤] أنه قيل لبعضهم: أما بمكانِ كذا وَجْذٌ؟ – بالجيم والذال المعجمة – وهو نُقرة في الجبل، يُمْسِكُ الماءَ. فقال: بَلَى، وِجَاذاً أي: أَعْرِفُ به وجاذاً، فأضمر العامل[٥].

ولو بنى إعراب الجواب على إعراب السؤال لقال[٦]: وجاذٌ بالرفع[٧].

«وفي المثل: أَمْرَ مُبْكِياتِك لا أمرَ مضحِكاتِك[٨]»

قاله رجل لبنته، وكانت لها بنات عمّ يشرن عليها بما فيه صلاحها، فيشقّ عليها، وبنات خالٍ يشرن عليها بما فيه فسادها فيسهل عليها، والتقدير: أطيعي أمرَ مبكياتك، ويروى: أمرُ مبكياتك، بالرفع على تقدير:[٩] أمرُ مبكياتك أولى[١٠].

«والكلابَ على البقر[١١]»

---

(١) هو « عبد الحميد بن عبد المجيد »، مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب (الأخفش الكبير) النحوي، لقي الأعراب وأخذ عنهم، أخذ عنه يونس، وأبو عبيده، وسيبويه (ت ١٧٧ هـ) انظر نزهة الألباء ٢٣، وإنباه الرواة ٢: ١٥٧، وبغية الوعاة ٢: ٧٤، والأعلام ٤: ٥٩.

(٢) (له) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٢٩.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٢٩.

(٥) (فأضمر العامل) ساقط من: ع.

(٦) (فقال) في: ع.

(٧) (بالرفع لجاز) في: ع.

(٨) انظر الكتاب ١: ١٢٩ وجمهرة الأمثال ١: ٨٢، ومجمع الأمثال ١: ٣٠.

(٩) (تقدير الأمر أمر) في: ع.

(١٠) (أولى) ساقط من: ع.

(١١) انظر الكتاب ١: ١٢٩، ومقاييس اللغة ٥: ١٧٥، وجمهرة الأمثال ٢: ١٦٩.

أي: دعِ الكلابَ على البقر، يقال ذلك لمن دخل بين قوم بعضُهم أكفاء بعض في الشرّ، ويروى: الكرابَ على البقر، وهو شَقُّ الأرض.

ويروى: الظباء على البقر، لأنها مخالطتها ومجانستها في التوحش.

«لدلالة الحال»

أي: على ناصب جميع ما ذكر من المفاعيل.

«و ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ بإضمار: نتبع، لدلالة ﴿كُونُوا۟ هُودًا﴾ عليه»

في التنزيل: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥] والتقدير: بل نتبع ملةَ إبراهيم، لأن قولهم[١]: كونوا هوداً أو نصارى، معناه: اتبعوا ملة اليهود[٢] والنصارى.

وقيل: التقدير: بل نكون ملة إبراهيم، لدلالة كونوا[٣]، أي أهل ملّته، كقول عدي بن حاتم[٤]: أنّى من دين. أي: من أهل دين.

وقُرِئ: ﴿ملةُ إبراهيم﴾ [البقرة: ١٣٥] [٥] بالرفع، أي: ملّته ملّتنا، أو أمرنا ملته، أو نحن ملته، بمعنى أهلُ ملته.

وحنيفاً: حال من المضاف إليه، كقولك: رأيت[٦] وجه هند قائمة، ومنه

---

(١) (قولهم) ساقط من: ع.

(٢) (أو) في: ع.

(٣) (كونوا عليه) في: ع.

(٤) الطائي، أبو وهب وأبو طريف، صحابي، كان رئيس طيِّئ في الجاهلية والإسلام (ت ٦٨ هـ). انظر الخزانة ١: ١٣٩، ورغبة الآمل ٦: ١٣٥، والأعلام ٥: ٨.

(٥) هذه قراءة ابن هرمز الأعرج، وابن أبي عَبْلة. وقرأ الجمهور بنصب (ملة). انظر المحرر الوجيز ١: ٤٢٩، والقرطبي ٢: ١٣٩، والبحر ١: ٤٠٦.

(٦) (رأيت) ساقط من: ع.

قول الشاعر[١]:

٣٩٩ - لَنْ تَرَاهَا - ولَوْ تَأَمَّلْتَ - إلاَّ   ولَهَا في مَفَارِقِ الرأس طيبَا[٢]

فـ(طيبا) عند سيبويه منصوب على المعنى، لأن قوله: لن تراها، نفي للرؤية، فلما أدخل (إلا) أثبت ما نفاه، فدل على أن ثمة رؤية مثبته، وردَّ المبرد هذا، وقال الحمل على المعنى حملٌ على التأويل، وذلك لا يصح إلا بعد تمام الكلام، ولهذا عدّ سيبويه: (إنك وزيد ذاهبان) من الغلط، حيث حمل على المعنى قبل مضي الجملة، وهاهنا لم يتم الكلام؛ لأنه لم يذكر ما لها في مفارق الرأس.

ثم قيل: إنه عنده[٣] منصوب بفعل مقدر، دلّ عليه الظاهر، فالتقدير[٤]: وإلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طِيباً، وفيه نظر.

ومنه قول القُطامِيّ:

٤٠٠ - فَكَرَّتْ تَبْتَغِيه فَوَافَقَتْه   على دَمِهِ ومَصْرَعِه السِّبَاعا[٥]

هذا[٦] منصوب على المعنى، لأنه لما قال: (وافقته) علم أنها[٧] صادفت السباع معه فكأنه قال: صادفت السباع على دمه ومصرعه.

---

(١) هو « عبيد الله بن قيس الرقيات » . انظر ملحقات ديوانه: ١٧٦ .

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٤٤، والمقتضب ٣: ٢٨٤، والخصائص ٢: ٤٢٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٥، والإفصاح ٨٩، ٢٧٤، والمغني ٢: ٦٧٢. المفارق: جمع مفرِق، وهو حيث ينفرق الشعر. والمعنى إلا ورأيت لها طيباً.

(٣) (عنده) ساقط من: ع.

(٤) (والتقدير) في: ع.

(٥) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٤٣، والخصائص ٢: ٤٢٦، والنوادر ٢٠٤. كَرَّتْ: رجعت. تبتغيه: تطلبه وتتلمسه. ومصرعه: موضع هلاكه. الشاعر وصف بقرة فقدت ولدها فجعلت تطلبه فوافقت السباع عليه.

(٦) (هذا أيضاً) في: ع.

(٧) (أنه) في: ع.

ومنه قول الشاعر[١]:

٤٠١ - وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ   وَجَنَّاتٍ وَعَيْناً سَلْسَبِيلاً[٢]

/ هذا أيضا منصوب على المعنى، لأنه لما قال: وجدنا الصالحين لهم جزاء دلّ على أن [١٤٥] الوجدان مشتمل على الجنات، فكأنه قال: ووجدنا لهم جنات وعيناً سلسبيلاً[٣].

وعلى هذا يجوز أن تقول: رأيت زيداً له مال وحسباً، لأنك لما قلت: رأيت زيدًا له مال، كانت الرؤية مشتملة على الحسب، فكأنك قلت: ورأيت له حسباً.

ومنه قول أوس[٤]:

٤٠٢ - حتى إذا الكَلَّابُ قالَ لها   كاليوم مَطلوباً ولا طَلَباً[٥]

والقوافي منصوبة، وبعده:

٤٠٣ - ذكر القِتَالَ لها فراجعه   في نفسِهِ ونفوسَها نَدَبَا[٦]

والتقدير: لَمْ أرَ مطلوباً وطلباً كمطلوبٍ وطلبٍ رأيتهما اليوم، وطلب: جمع طالب، كخادم وخدم، فحذف رأيتهما، فصار في التقدير: لَمْ أر مطلوباً وطلباً كمطلوب اليوم وطلبه، ثم حذف[٧] المطلوب والطلب المضافان، فصار: لَمْ أرَ مطلوباً وطلباً كاليوم، ثم حذف (لَمْ أرَ) وقدم (كاليوم) فصار: كاليوم مطلوباً ولا طلباً.

---

(١) هو «عبد العزيز الكلابيّ». توفي في عهد معاوية.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٤٦، والمقتضب ٣: ٢٨٤. السلسبيل: السلس العذب.

(٣) من (هذا أيضا منصوب) إلى (وعينا سلسبيلا) ساقط من: ع.

(٤) هو «أوس بن حَجَر، التميمي، أبو شُريح» من كبار شعراء تميم في الجاهلية (ت نحو ٢ ق. هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢٠٢، والسمط ١: ٣٩٠، والخزانة ٢: ٢٣٥، والأعلام ١: ٣٧٤.

(٥) البيت في ديوانه: ٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦١، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٥.

(٦) الديوان: ٣ برواية (.. فراجعها عن نفسه..).

(٧) (حذفت) في: ع.

وهكذا الكلام في قولهم: كاليوم رجلاً[(١)]، والدليل على إضمار الفعل ظهورُه في قول هند لسائقها: لَم أرَ كالليلة قِفا وافٍ.

ومنه قول الشاعر[(٢)]:

٤٠٤ – إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ولو تَعَزَّيْتُ عَنْهَا، أُمَّ عَمَّارِ[(٣)]

فلما قال: هيّجني، دلّ على أنه[(٤)] يتذكّر، كأنه[(٥)] قال: وذكّرني أم عمار.

ومنه قول عمرو بن قَميئة[(٦)]، أنشده سيبويه:

٤٠٥ – تذكَّرتْ أرضاً بها أهْلُها أخْوالَها فيها وأعْمامَها[(٧)]

لما[(٨)] تذكرت أرضاً[(٩)] بها أهلها، اشتمل التذكر على الأخوال والأعمام، فكأنه قال: ذكرت أخوالها وأعمامها.

ومنه قول الراجز[(١٠)]، أنشد سيبويه:

---

(١) أي: لم أرَ كاليوم رجلًا. انظر أمالي ابن الشجري ١: ٣٦١.

(٢) هو «النابغة الذبياني» من قصيدة عدها القرشي في جمهرة أشعار العرب ٥٢ – ٥٦ من المعلقات.

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٤٤، والخصائص ٢: ٤٢٥، ٤٢٨، الديوان ٢٣٥. الوُرْق: جمع أورق وورقاء. والورقة: سواد وبياض كدخان الرمث. (تغريت) في ع.

(٤) (عليه) مكان (على أنه) في: ع.

(٥) (يتذكر كأنه) ساقط من: ع.

(٦) ديوانه: ١٨٤.

(٧) انظر الكتاب ١: ١٤٤، والخصائص ٢: ٤٢٧، والمحتسب ١: ١١٦، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٦، والخزانة ٢: ٢٤٨.

(٨) (لما قال) في: ع.

(٩) (أرضاً) ساقط من: ع.

(١٠) قيل: هو «عبد بني عبس»، أو «أبو حيان الفقعسي»، أو «الدبيري»، أو «العجاج»، أو «مساور العبسي».

٤٠٦ – قد سالمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا　　الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وذاتَ قَرْنَيْنِ ضموزاً ضِرْزِمَا[1]

يصف رجلاً بخشونة القدمين، وأن الحيات قد سالمت قدميه، فلا تؤثر فيهما، والحياتُ: مرتفع بسالمَ، والقدم منصوب به.

وقضية الإعراب، أن ترفع الأفعوان، لأنه بدل من الحيّات، لكنه نصبه حملاً على المعنى، لأن الحيات إذا سالمت القدم فقد سالمها القدم، فكأنه قال: سالمت القدم الأفعوان[2].

وروى الفراء: (الحيّاتِ) بالنصب، وجعل (القدما) مثنى ساقط النون، لضرورة الشعر كما قال[3]:

٤٠٧ – كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا　　قادِمَتَا أو قَلَمَا مُحَرَّفَا[4]

يريد قادمتان أو قلمان[5] محرفان، فعلى هذا نصب الأفعوان على البدل.

وروى أصحابنا هذا البيت: قادمة أو قَلَمًا مُحَرَّفا.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٤٥، والمقتضب ٢: ٢٣٨، والخصائص ٢: ٤٣٠، والمغني ٢: ٧٨١ والمنصف ٣: ٦٩، والمخصص ١٦: ١٠٦، والعيني ٤: ٨٠، والهمع ١: ١٦٥، والدرر ١: ١٤٤، والأشموني ٣: ٦٧، واللسان (شجعم، ضرزم) . الأفعوان: الذكر من الأفاعي. الشجاع: ضرب منه، الشجعم: الطويل. ذات قرنين: ضرب من الحيات لها شبه قرنين. الضموز: الساكنة المطرقة لا تصفر لشدة خبثها، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثباً. والضِرْزِم كزبرج: المسنة، وذلك أخبث لها وأسرع لسمّها. وهذا الرجز من رجز طويل في وصف الإبل وراعيها. وهذه الأشطار الثلاثة في وصف الراعي.

(٢) (والأفعوان) في: ع.

(٣) هو: محمد بن ذؤيب العُمَانِيّ، في وصف فرس. وقيل هو أبو نخيلة.

(٤) الرجز في الخصائص ٢: ٤٣٠، والكامل ٣: ٨٦٧، والسمط ٨٧٦، والعقد ٥: ٣٦٧، والمغني ١: ٢١١، والهمع ١: ١٣٤، والدرر ١: ١١٢ والأشموني ١: ٢٧٠. تشوف: تطلع. القادمة: إحدى قوادم الطير وهي مقدّم ريشه في كل جناح عشرة.

(٥) (قلما) في: ع.

(تنبيه):

أكثر ما يرد الإضمار في الأمر والنهي، لأنهما لا يكونان[١] إلا للحاضر وللحضور، من التأثير بالأدلة المشاهدة ما ليس للغيبة، ومجيئه في الخبر قليل، ولذلك[٢] كثرت أسماء الأفعال في الأمر دون الخبر.

آخر:

ذكر ابن جني في الخصائص أنَّ جميع الأفعال النواصب المضمرة لا يجوز توكيدها بالمصادر، فلا تقول: أفعلا كلّ هذا بخلاً، ولا إرادة مكة، ولا إبصاراً[٣] الهلال، ولا غير ذلك. وعلل بأن المجيء بالمصدر للتوكيد، وترك الفعل للاختصار، وفي ذلك مناقضة.

«وواجباً في قولك: إيّاكَ والأسَدَ[٤]»

إياك: منصوب بفعل مضمر تقديره: إياكَ نَحِّ، أو باعد، والأسدَ: معطوف على إيّاك.

وقول الزمخشري[٥]: اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسدَ أنْ يهلكك[٦]، تفسير للمعنى لا تقديرٌ للإعراب.

ولا بد من الواو، لأن (الأسد) غير (إياك) فلا بد من العاطف، أو من حرف الجرّ، نحو: إيَّاكَ من الأسد، وحَذْفُ حرف الجر لا يقدم عليه إلا بسماعٍ من العرب، وربما جاء في الشعر بغير واو.

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (وكذلك) في: ع.

(٣) (وللإبصار) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٥.

(٥) انظر المفصل ٤٨.

(٦) (يهلك) في: ع.

وأنشد سيبويه:

٤٠٨ - فإيّاكَ إيّاكَ المراءَ فإنَّه إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ[1]

كرّر (إيّاك) توكيداً[2]، والمراء هو الجدال بدل من إياك.

وقيل: التقدير: إيّاك باعِد من المراء، فأسقط الجار ونصب.

وسيبويه: نصب (المراءَ) بفعلٍ غير الفعل الذي نصب (إيّاك)، كأنه لما قال: إياك إياك اكتفى، ثم قال: اتق المراء، أو جانب المراء.

فإن قلت: العطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى، كما تقول: ضربت زيداً وعمراً، فلو عطفت (الأسد) على (إياك)، يلزم أن يكون المخاطب مأموراً لمباعدة نفسه على سبيل التحذير، كما هو مأمور بمباعدة الأسد على سبيل التحذير، فيكون المخاطب مُحَذَّراً مُخوّفاً[3]، وأنه ليس كذلك.

قلت: القرب والبعد أمران[4] إضافيّان، فإذا تباعد من الأسد فقد تباعد عنه/ [١٤٦] فاشتركا في البعد، واختلافُ المعنيين لا يمنع من عامل فيهما، فإن (أعطيت) يتعدّى إلى زيد ودرهم تعدّياً واحداً، مع أن زيداً آخذ، ودرهماً مأخوذ، فهاهنا المخاطب حذر خائف، والأسد محذور مخوف.

ومن أبيات الحماسة[5]:

---

(١) قائله الفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم. والبيت في الكتاب ١: ١٤١، والمقتضب ٣: ٢١٣، والخصائص ٣: ١٠٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٥، والعيني ٤: ١١٣، ٣٠٨، والخزانة ١: ٤٦٥، والأشموني ٣: ٨٠، ١٨٩. المراء: المجادلة، والمخالفة في الكلام والملاجّة فيه. (إياك إيّاك) في: ع.

(٢) (كرر إياك توكيدا) ساقط من: ع.

(٣) (متخوفا) مكان (محذرا مخوفا) في: ع.

(٤) (أمران) ساقط من: ع.

(٥) البيت لمضرّس بن ربعي. وقيل: لطفيل الغنويّ.

٤٠٩ - فإيَّاكَ والأمرَ الـذي إن تَوَسَّعَتْ مَـوَارِدُهُ ضَـاقَتْ عَلَيْـكَ المَصَـادِرُ[١]

وتقول: إيّاك وأن تضرب زيداً، ويجوز: إيَّاك أن تضرب، بطرح الواو، ويكون (أن تضرب) بدلاً من (إياك) كما تقول: اترك الأمير أن يَسُبَّهُ[٢]، أو يكون التقدير: إياك من أن تضرب زيداً، فحذف حرف الجر، ووصل الفعل إلى الاسم لما تقدم أنَّ حذف حرف الجر مع (أنَّ) الثقيلةِ، وأن الخفيفة جائزٌ.

«وإيّايَ والشرَّ[٣]»

لا يخاطبُ المتكلمُ بهذا نفسَه، وإنّما يخاطب إنساناً غيره، بقوله[٤]: إياي باعد عن الشر، وفسره الزمخشري بقوله: نحّني عن الشر ونحّ الشرّ عني، ولا يجوز رفع الشرّ، لأنه لا يستقيم في المعنى أن يعطفه على المضمر المرفوع في الفعل المقدر، إذ لا يصح أن يأمر الشرَّ بأن يباعد نفسه.

وأما قوله: إيّاكَ أنت وعبدَ المسيح أن تقربا قِبلة المسجد، فيجوز في (عبد المسيح)[٥]: الرفع والنصب، ولو لم يقل (أنت) لتعيّن النصب. ومنه: «إيّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ»[٦]، فهو

---

(١) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٥٢ وشرح شواهد الشافية ٤٨٦ والإنصاف ١: ٢١٥ وشرح ابن يعيش ٨: ١١٨. المعنى: تأمّل كل ما تُلابسه، واعرِفْ أواخرَه، وإن اشْتَبَهَتْ، كما تَعرفُ أوائلَه وإن تَبَيَّنَتْ. (إيّاك) في: ع.

(٢) (تسبه) في: ع.

(٣) انظر المفصل: ٤٩.

(٤) (يقول) في: ع.

(٥) من (أن تقربا) إلى (المسيح) ساقط من: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٣٨ وشرح ابن يعيش ٢: ٢٦. وهو منسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد ورد بهذا اللفظ الذي أورده النحاة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٣٢٨): «... إيَّايَ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحَجَرِ، وَلْيُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالنَّبْلُ». وجاء منسوبًا إلى عمر رضي الله عنه- في «المصنف» لعبد الرزاق في (كتاب المناسك - باب صيد المعراض) (٤ : ٤٧٧) بلفظ: «ولا يَحذفن أحدكم الأرنبَ بعصاة أو بحجر». انظر السير الحثيث ١ : ٢٠٨.

في التقدير كالمسألتين، كأنه قال: إيَّايَ باعدوا(١)، وأن يحذف أحدكم الأرنب، ويجوز أن تقدر: إياي باعد، فتوجه الخطاب تارة إلى واحد، وتارة إلى جمع، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١](٢) ، وفسره الزمخشريُّ(٣) بقوله: نحّني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونحّ حذفها عن مشاهدتي. والحذفُ: الرميُ بالعصا.

«وماز رأسَك والسيفَ(٤)»

أسر الكدام بن ثعلبة المازني بجيرَ بنَ عبد الله بن سلمة القشيري(٥)، فأكبّ عليه ليأخذه، فجاءه قعنب اليربوعي، فأهوى بجيراً (٦) بالسيف، فقال الكدام: مازِ رأسَك والسيفَ، تقديره: رأسك باعد والسيف. وحقيقته: اتقِ رأسَك أن يصيبه السيف، واتق السيف أن يصيب رأسَك. وقيل: السيف: مفعول معه، أي: اتق رأسك مع السيف، والتحقيق ما ذكرناه، وهكذا الكلام في قولهم: رأسَك والحائطَ، وقوله: مازِ أراد: يا مازن، فرخّم على تسمية القبيلة أو بعضها، باسم الأب، كما قال بعض الأعراب:

٤١٠ - فإن تكسُني يا ربِّ خفاً وفروة ... أُصلِّ صلاة دائماً وأصومُ

أترزق أولاد العلوج وقد طغوا ... وتترك شيخاً والداه تميمُ(٧)

سمى الوالدين تميماً، لأنهما من تميم(٨).

ويجوز أن يريد يا مازنيّ، فرخم بحذف ياء النسب، ثم رخمه ثانياً كما حكى يا معاو

---

(١) (باعد) في: ع.

(٢) (فطلقوهن) في: ع.

(٣) انظر المفصل: ٤٩.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٤٨ والمفصل: ٤٩ وشرح ابن يعيش ٢: ٢٦.

(٥) كان رئيسًا شاعرًا، انظر المؤتلف والمختلف ٧٦.

(٦) (بجير) في: ع.

(٧) البيتان في أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي.

(٨) (لأنهما من تميم) ساقط من: ع.

على ما سيأتي.

وقال الميداني[١]: مازِ: فعل أمر، وهو مقلوب مائز، فلما صارت الياء طرفاً عرضت للحذف، فقال: مازِ، بحذفها، والمعنى ظاهر.

«وشأنَك والحجَّ[٢]»

الشأن: القصد، يقال: شَأَنْتُ شَأْنَهُ، أي: قصدت قصده، ويقال ﴿حِجَّ﴾ و﴿حَجَّ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد قرئ بهما[٣]، والتقدير: الزم شأنك، والزمِ الحجَّ، أو الواو بمعنى: مع، أي: الزم شأنك مع الحج.

«وامرأً ونفسَه[٤]»

أي: دع امرأً، وانتصاب نفس كالحج.

«وَعَذِيرَكَ من فلان[٥]»

العذير: إما مصدر من العذر، وهو غريب، لأن المصادر على (فعيل) إنما جاءت في الأصوات، كالشهيق والنهيق، أو في أسماء السير، كالزميل والدليف وليس العذير بواحد من النوعين.

---

(١) هو أحمد بن محمد، المَيْداني النيسابوري، أبو الفضل، الأديب النحوي اللغوي أخذ عن الواحدي. له (مجمع الأمثال) و(الهادي للشادي) في النحو، و(شرح المفضليات) (ت ٥١٨ هـ) انظر نزهة الألباء ٣٦٠، وإنباه الرواة ١: ١٢١ وبغية الوعاة ١: ٣٥٦، والأعلام ١: ٢٠٨.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٣٨ وشرح ابن يعيش ٢: ٢٦.

(٣) (حج البيت) قرأ حفص وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر وخلف بكسر الحاء وهي لغة نجد، وافقهم الأعمش، وعن الحسن كسره كيف أتى، والباقون: بالفتح لغة أهل العالية والحجاز وأسد. انظر الإتحاف ١٧٨.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

أو بمعنى العاذر، كقدير في معنى[١] قادر، والمختار الأول، وهو مذهب سيبويه[٢]، لأنه وُضع موضع الفعل، وذلك مطّرد في المصادر نحو[٣] رويدك وحذرك، ولا يطّرد ذلك في اسم الفاعل على أنهم قالوا: وجب القلب وجيبًا[٤]، أي: اضطرب ، فجاؤوا بالمصدر على (فعيل) من غير ما ذكرتم، والتقدير: احذر عذرك أو عاذرك، على التقديرين، ولا يجوز إظهار العامل، لأنه وضع موضع الفعل، فلو أظهرت العامل لأدخلت الفعل على الفعل، تقوله لمن جنى جناية، واحتملت فيه، قال[٥] عمرُو بن معدِي كَرِب[٦]:

٤١١ - أريـد حَيَاتَـه ويُريـدُ قَـتْلِي   عَـذِيرَكَ مـن خَليلِـكَ مِـنْ مُـرادِ[٧]

وقال آخر[٨]:

٤١٢ - عَـذِيرَ الحَـيِّ مِـنْ عَـدْوَا   نَ كـانوا حيَّـةَ الأرض[٩]

ويقال[١٠]: عذيرك، بالرفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور. وقال أبو

---

(١) (بمعنى) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٣) (وذلك نحو) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٥) (قول) في: ع.

(٦) ديوانه: ٩٦ يقوله لأبيٍّ المرادي، أو لقيس بن مكشوح المرادي.

(٧) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٣٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٦، والكامل ٣: ٩٢٨ والهمع ١: ١٦٩، والدرر ١: ١٤٥، والخزانة ٤: ٢٨٠ يروى حباءه. والحباء: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، والحباء أيضًا: النصرة والاختصاص بالتكريم. عذيرك: أي هات عذرك (خليل) في: ع.

(٨) هو: ذو الأَصْبَع العَدْوانيّ.

(٩) انظر الكتاب ١: ١٣٩، والشعر والشعراء ٢: ٧٠٨، والعيني ٤: ٢٦٥، والخزانة ٢: ٤٠٨ واللسان (حيا). ذكر تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان، وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم وعزتهم، وبعد أن كانوا يُخشون ويهابون كما يُحذر الحية المنكرة، يقال: فلان حية الوادي، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته.

(١٠) (قولوا) في: ع.

سعيد: تقول العرب عذيري من فلان، على معنيين: أحدهما: من يعرِف أنه له عذراً فما[1] يصنع بي وإن لم يذكره. والثاني: من يذكر عذره فيما يصنعه بي.

[١٤٧] «/ ومن أنت زيداً[2]؟»

مَن: مبتدأ، وأنت: خبره، وهو استفهام على طريق الإنكار، والتقدير: مَنْ أنت تذكر زيدًا، وتذكر في موضع الحال، أي: ذاكراً[3] زيداً.

والعامل فيه ما في الكلام من معنى الاستفهام، وهذا يقال لمن عاب زيداً وليس بموضع للعيب، ويسمى بزيد، وعند زيد خصال من شجاعةٍ وجودٍ وعلمٍ، لا يقوم المتسمى بشيء منها، وهذا كالمثل عندهم. حتى إنهم يقولونه لمن ذكر غير زيد أو يسمى بغير زيد، ويجوز أن يقال: من أنت عمراً، إذا ذكرت عمراً، وكذلك غيره من الأسماء، والأول أكثر في كلامهم وبعض العرب يقول: مَنْ أنت زيدٌ ؟، بالرفع على أنّه خبر مصدر محذوف، كأنه قال: مَن أنت كلامك زيد، والتحقيق: من أنت كلامك كلام زيد، أو ذكرك ذكر زيد، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقاماً توسعاً، والنصب أجود، لأنه أقل إضماراً، لأنك لا تضمر إلا فعلاً، وفي الرفع تُضمر مبتدأ، وتحذف مضافاً.

«وانتَهِ أمْراً قاصِداً[4]»

أمراً: منصوب بفعل محذوف، لأنه لما قال له[5]: (انتهِ) عُلِم أنه حمل على فعل يخالف ما نُهِيَ عنه إذ النهي عن الشيء أمرٌ بضده، فكأنه قال: ائت أمراً قاصداً، وقاصداً: إما صفة للأمر، أي: مستقيماً، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩] أي: استقامتها، أو منصوب على الحال من الضمير المستكن في الفعل المقدر.

---

(١) (عذر فيما) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٣)(ذكرا) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٤٣، والمفصل ٤٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٥) (له) ساقط من: ع.

وقيل: يجوز هاهنا إظهار[١] العامل إذ[٢] لم يكثر استعماله كثرة الأول.

«و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١][٣]»

أي: ائتوا خيرًا لكم.

وقال الكسائي[٤]: التقدير: انتهوا يكن خيراً لكم، أي: يكن الانتهاء خيراً لكم. وأبطله الفراء[٥]: بأنه لو كان كما زعم لجاز: انصرنا أخانا، أي: تكن أخانا، وأنه لا يجوز، ولا تحذف (كان) في كل موضع.

وقال: (خيراً) صفة لمصدر محذوف، دلّ عليه الفعل، كأنه قال: انتهوا انتهاءً خيراً لكم.

«وحسبك خيراً لك، ووراءك أوسعَ لك[٦]»

لما قال حسبك، أي اكتف، فكأنه قال: وائت أمراً خيراً لك، ولما قال: وراءك، أي: انظر خلفك، أو ارجع وراءك، أو اترك هذا المكان الذي هو خلفك، فكأنه قال: ائت مكاناً أوسع لك، وهذه العوامل لا تظهر لأن المخاطب علم أنه مأمور بأمر غير ما هو فيه.

ومن أبيات الكتاب[٧]:

٤١٣- فَواعِدِيـه سَرْحَتَـيْ مالِـكٍ ... أوِ الرُّبَـا بينهما أسْـهَلاَ[٨]

---

(١) (إضمار) في: ع.

(٢) (إذا) في: ع.

(٣) وانظر الكتاب ١: ١٤٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٥) انظر معاني الفراء ١: ٢٩٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٨.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٤٣، والمفصل: ٤٩.

(٧) ونُسب في الكتاب لعمر بن أبي ربيعة.

(٨) البيت في الكتاب ١: ١٤٣، والمحتسب ١: ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٤، والخزانة ١: ٢٨٠ يحكي عمر أنَّ صاحبته قالت لأمتها: واعديه الليلة أن يقصد السرحتين أو الربى التي بينهما.=

أي: ائتي مكاناً[١] أسهل.

«وأهلَكَ والليلَ[٢]»

المعنى بادر أهلك قبل الليل، فإن النهار يكشف لك الطرق فتهدى إليهم فتدركهم، وإذا فجئك[٣] الليل عسر عليك إدراكهم، والتقدير: الحَقْ أهلَكَ، وبادر الليل، فهو من عطف جملة على جملة.

ويجوز أن يكون التقدير: بادر أهلك والليل، فيكون عطف مفرد على مفرد، لأن المبادرة مسابقتك الشيء إلى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل إلى أهله فيكون عندهم قبل الليل، ومعناه تحذيره أن يدرك الليل، كتحذيره من الأسد.

«هذا ولا زَعَماتِكَ[٤]»

هذا: مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: هذا الحقُّ، وزعمات: جمع زعمة وهي المرة من الزعم، ونصبه بفعل محذوف تقديره: ولا أتوهّم زعماتك، كأنه قد زعم خلاف ما ظهر بعده، ولا يجوز إظهار العامل؛ لأن هذا مَثَلٌ، والأمثال لا تغير، وظهور العامل ضربٌ من التغيير، قال ذو الرمة[٥]:

٤١٤ – لقد خَطَّ رُوميٌّ ولا زَعَماتِهِ ... لِعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مفاصِلُه[٦]

=والمواعدة: مفاعلة من الوعد. وسرحتي مالك: شجرتان لمالك. والسرحة واحدة السرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك له. والرُّبا: جمع ربوة بتثليث الراء وهو المكان المرتفع.

(١) (ايتي مكانا) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٣٨.

(٣) (فإذا يجيئك) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٤١، والمفصل ٤٩.

(٥) ديوانه ٢: ١٢٦٩.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٤١، إعراب الزجاجي ١١، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٧، وشرح ديوان جرير ١: ١٩٢، والأساس واللسان (زعم، طبق) والتاج (زعم). المعنى: أن رومي بن وائل خطّ سجلاً قضى فيه لابن=

«وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ[(١)]»

أي: ائت كل شيء، ولا ترتكب شتيمة حر.

ومنهم من يرفع (كل شيء)، كأنه قال: كل شيءٍ[(٢)] أمم[(٣)]، أي: يسير، ولا تشتمن الحر، والمراد بالحرّ إما ضدّ العبدِ لشرفه، وإمّا الكريم.

ومنه: إن[(٤)] تأتني فأهل الليل وأهل النهار، أي: فأنت تأتي أهل الليل وأهل النهار، أي: تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار.

«وكلَيْهما وتَمْراً[(٥)]»

أشرفَ جندلة اليشكري على عمرو بن حُمْرَان[(٦)] بن الأقرع الجَعْدِي، وبين يديه زُبْد وسَنَام[(٧)] وتمر[(٨)]، فقال له عمرو: من أيها تحب أن أطعمك، يعني الزبد والسَّنام، فقال جندلة: كليهما وتمراً، أي: أحب، أو أطعمني، أو[(٩)] أعطني كليهما وتمراً.

=طرثوث قبل فصل الخصومة، ورومي عامل المهاجر استعدى عليه ذو الرمة، وعتبة: خصم ذي الرمة، ولا زعم أنه لم يضع الحق في موضعه. وهذا معنى لم تُطَبِّقْ مفاصله.

(١) انظر الكتاب: ١: ٢٨١، والمفصل ٤٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٧.

(٢) (كأنه قال كل شيء) ساقط من: ع.

(٣) (أهم) في: ع.

(٤) (فإن) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٤٢، والمفصل ٤٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٧ وجمهرة الأمثال ٢: ٤٧، ومجمع الأمثال ٢: ١٥١ وفيه قصة المَثَل.

(٦) (على بن عمرو الأقرع الجعدي) في: ع.

(٧) السنام: واحد أسنِمَةِ الإبل.

(٨) (وتمرا) في: ع.

(٩) (أن) في: ع.

ويروى (كلاهما وتمراً[1]) أي: لي[2] كلاهما وزدني تمراً، أو يكون على لغة مَنْ قال: رأيت كلاهما.

«ومرحباً وأهلاً وسهلاً[3]»

/ مَرْحَب: مَفْعَل من الرَّحب وهو السعة، كأنّه قال: أتيتَ مرحباً لا مضيقاً[4]، أهلاً لا أجانب، سهلاً لا حزناً، فحذف الفعل، لدلالة الحال عليه. أنشد الزمخشري في القسطاس: [١٤٨]

٤١٥ – فَلَمَّا أتَانِي والسَّمَاءُ تَبُلُّهُ ... فقلتُ لَهُ: أهلاً وسهلاً وَمَرْحباً[5]

ومن أبيات الحماسة:

٤١٦ – ولما رأيت الشيبَ حَلَّ بياضُه ... بمفرق رأسي قلتُ للشَّيب: مرحباً[6]

وجعل صاحب الدرة (مرحباً) مصدراً، لأن المصادر تجيء على مَفْعل كالمقتل، فكأنه قال: رَحُبَتْ بلادُك مرحباً، وقد ذكره سيبويه في المفعول به، وهو الصواب؛ لأن المزور إذا قال للزائر: (مرحباً وأهلاً) لا يريد رحبتْ بلادك، وإنما يريد أصبت رُحباً وسَعَةً وأنساً عندنا، إذ الإنسان يأنس[7] بأهله.

وأما قول أبي الجراح العُقَيْلي[8]:

---

(١) (وتمرا) ساقط من: ع.

(٢) (لي) ساقط من: ع.

(٣) انظر المفصل ٤٩.

(٤) (متضيقا) في: ع.

(٥) البيت في أمالي المرتضى ٢: ١٦٩، والقسطاس المستقيم: ٨٥.

(٦) قائله «يحيى بن زياد» والبيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١١٧.

(٧) (بائس) في: ع.

(٨) هو جَزْو بن قَطَن، وهو أحد الذين شهدوا مع الكسائي على سيبويه، وقال عنه ابن النديم: أنه كان حكمًا من الحكام اللغويين في مجالس الولاة. انظر الفهرست ٧٦ وإنباه الرواة ٤: ١١٤، ١١٧.

٤١٧ - كريم علـى جنب الخِوان وزَوْرِهِ   يُحَيَّـا بـأهلاً مرحبـاً ثـم يُجْلَـسُ[١]

فإنه أدخل الباء ولم يعملها؛ لأن أهلاً ومرحباً في التقدير منصوبان[٢] لفعل مضمر، ولذلك جاء في التنزيل: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [ص: ٥٩] فلمْ يُبْنَ مع لا إذِ التقدير: لا صادفوا مرحباً.

وقال النابغة[٣]:

٤١٨ - لا مَرْحَبـاً بغَـدٍ ولا أهْـلاً بـهِ   إنْ كَـانَ تَفْرِيـقُ الأَحِبَّـةِ في غَـدِ

ومن العرب من رفعها، فيقول[٤]: مرحبٌ وأهلٌ وسهلٌ، كأنه قال[٥]: شأنك مرحبٌ، والذين تلقاك[٦] هم أهل، والذي تطَؤه من الأماكن سهلٌ، ومعناه مرفوعاً كمعناه منصوباً، فإنه على التقديرين دعاءٌ، كقولنا: سلامٌ عليك، وسلاماً عليك.

أنشد سيبويه:

٤١٩ - وبالسَّـهب مَيْمُـونُ النَّقِيبَـةِ قولُـهُ   لِمُلْتَمِس الحَاجَـاتِ: أهـلٌ وَمَرْحَـبُ[٧]

وأنشد أيضاً:

٤٢٠ - إذا جئتُ بَوَّابـاً لـه قـال: مَرْحَبـاً   ألا مَرْحَـبٌ واديـكَ غـير مُضَـيَّقِ[٨]

---

(١) الخُوان: الذي يؤكل عليه. الصحاح (خون).

(٢) (منصوبان) ساقط من: ع.

(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٣٠.

(٤) (فتقول) في: ع.

(٥) (كأنك قلت) في: ع.

(٦) (يلقاك) في: ع.

(٧) قائله: طُفَيْلُ الغَنَوِيّ. انظر الكتاب ١: ١٤٩، والمقتضب ٣: ٢١٩، والمنصف ٣: ٧٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٩، والهمع ١: ١٦٩، والدرر ١: ١٤٥. السَّهب: سبحة بين الحمتين والمضياعة، تبيض بها النعام، والميمون: المبارك، والنقيبة: الطبيعة. يرثي رجلاً دفن بهذا الموضع.

(٨) قائله: أبو الأسود. انظر الكتاب ١: ١٤٩، والمقتضب ٣: ٢١٩. المضيق: مكان الضيق.

وقال الكميت:

٤٢١- خَفَفْتُ لهم منّي جناحَيْ مودةٍ إلى كنفٍ عِطْفَاهُ أهلٌ ومرحبُ[١]

(تنبيه):

إذا قال الإنسان لغيره: مرحباً وأهلاً وسهلاً[٢]، فإنه يقول: وأهلاً بك. ومعناه: إنك لو جئتني لكنت ممن يقال له عندي هذا القول، وقد يقول الإنسان ابتداءً للقادم[٣] عليه: أهلاً بك، أي: لقيتَ بك أهلاً، أي: بنفسِكَ لا يلقى ذلك غيرُك، كما يقال: رأيت بعيني، أي: لا مرية في رؤيتي.

«ومنه: الأسدَ الأسدَ[٤]»

الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، والطريقَ الطريقَ وأخاكَ أخاك، إذا حذروه من الأسد؛ لئلا يفترسه، ومن الجدار المتداعي؛ لئلا يسقط عليه، ومن الصبي؛ كيلا يطؤه[٥]، أو لئلا تطؤه[٦] دابته، وإذا أمروه بتخلية الطريق وملازمة الأخ، والتقدير: اتقِ الأسدَ[٧] أن يصادفك، والجدارَ أن ينالك، وجانب الصبي والطريق، والزم أخاك.

فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم، ودلالة الحال، ولأن أحدَ اللفظين بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما في تكرير المصدر، نحو: الحذَرَ الحذَرَ، والنجاءَ النجاءَ[٨].

---

(١) انظر الهاشميات ١٦ تصحيح الشنقيطي. الكنف: الظل. عطفاه: جانباه. المرحب: المتسع. (خفت) في: ع.

(٢) (أهلا وسهلا ومرحبا) في: ع.

(٣) (للقائم) في: ع.

(٤) انظر المفصل ٤٩.

(٥) (تطأه) في: ع.

(٦) (تطئه) هكذا في: د، وساقط من: ع.

(٧) (الأسد من) في: ع.

(٨) (النجا النجا) في: ع.

فلو أظهر الفعل لدخل فعل على فعل، والأول أولى بأن يجعل بدلاً من الفعل، لأن الفعل لو ظهر لكان متقدّماً على الاسم.

قال مسكين الدارمي[١]:

٤٢٢ – أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا له   كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ[٢]

وقس على هذا: اللهَ اللهَ في[٣] أمري، والليلَ الليلَ، أي: اتقِ اللهَ، وبادرِ الليلَ، فإن جئت باسم واحد كقولك: الأسدَ والجدارَ والصبيَّ، جاز إظهار الفعل إذ[٤] لم يأت له ببدل. قال جرير[٥]:

٤٢٣ – خَلِّ الطريقَ لمن يَبْني المَنَارَ بِهِ   وابرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القَدَرُ[٦]

(تنبيه):

الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل، إن كان[٧] فيها مما يجوز إظهاره كان الاسم خالياً من الضمير، وإن كان مما لا يجوز إظهاره كان في الاسم ضمير كان به مشابهًا بالفعل

---

(١) هو ربيعة بن عامر بن أُنَيف، من بني دارم، و(مسكين) لقب. شاعر عراقي شجاع (ت ٨٩ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٥٤٤، والسمط ١: ١٨٦، والخزانة ١: ٤٦٧، والأعلام ٣: ٤١ والبيت في ديوانه: ٢٩، وقيل: قائله إبراهيم بن هرمة، ملحقات ديوانه ٢٦٣.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٢٩، والخصائص ٢: ٤٨٠، والاقتضاب ٦٥، والعقد ٢: ٣٠٤ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٥٢، والشذور ٢٢٢، والهمع ١: ١٧٠، ٢: ١٢٥ والدرر ١: ١٤٦، ٢: ١٥٨، والأشموني ٣: ١٩٢ والهيجا: الحرب، يمد ويقصر.

(٣) (في) ساقط من: ع.

(٤) (إذا) في: ع.

(٥) ديوانه ١: ٢١١ من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٣٠، والعيني ٤: ٣٠٧، والأشموني ٣: ٣٩١. والمنار: جمع منارة، وهي أعلام الطريق، وبرزة: أم عمر بن لجأ، أو إحدى جداته.

(٧) (إنْ كان) ساقط من: ع.

لنيابته[١] عنه، وتحمله[٢] الضمير الذي كان فيه، حتى قال أبو الحسن[٣]: في سقياً ورعياً: ضميران لكونهما في معنى سقاك الله ورعاك[٤]، ولكن الاسم مع ذلك مفرد معرب، مُبْقى على ما كان عليه من الإعراب، بخلاف صه ومه ونظائرهما[٥]، فإنهما[٦] تُجْرَى[٧] مُجْرَى الجمل، لاستقلالها بما فيها من الضمير.

«وينتصب بمفسَّرٍ من لفظ الظاهر، أو من معناه، نحو: زيد ضربتُه، وعمراً مررت به وبكراً جلست عنده، وخالداً ضربت غلامَه، أي: ضربت، وجاوزت، ولابست، وأهنت»

اعلم أنك إذا قلت مثلا:/ زيداً ضربتُه. [١٤٩]

فذهب البصريون: إلى أن (زيداً) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره: ضربت زيداً ضربته، ولا تبرزه استغناء عنه بتفسيره، إذ وقوعه على ضميره كوقوعه على زيد لأنه هو في المعنى، ولهذا لا يجوز إظهار الناصب لقيام الظاهر مقامه.

وذهب الكوفيون[٨]: إلى أن (زيداً) منصوب بالفعل الظاهر، لأنه نصب المضمر، والمضمر هو زيد، كما تقول: ضربت أخاك زيداً، فينصب أخاك وزيداً بـ(ضربت) لأنه هو في المعنى.

والجواب: أنه نصب كليهما استقلالاً، فيكون (ضربت) قد نصب مفعولين، وهو

---

(١) (كنيابته) في: ع.

(٢) (تحمل) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣٠.

(٤) (ورعاك الله) في: ع.

(٥) (نظائرها) في: ع.

(٦)(فإنه) في: ع.

(٧) (يجرى) في: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣٠.

غير متعد إلى مفعولين[١]، وإن نصب زيداً[٢] على أنه بدل فلا يجوز، لأن البدل لا يقدم، وغير ذلك محال. وقال سيبويه: لو كان (زيد) منصوباً بالفعل الظاهر لجاز أن تقول: زيداً مررت به[٣]، لأن الفعل الظاهر إنما يتناول المضمر بالباء، فلو نصبت[٤] (زيداً) لكان متعدياً بنفسه وبحرف الجر، ولما جاز أن تقول: زيد أكلت طعامَه، لأن (زيداً) لا يجوز أن يكون بدلاً من طعامه لتقدمه، ولا مفسر له، لأن أحدهما غير[٥] الآخر، و[٦] لأنه حينئذ يكون الأكل واقعاً على زيد، وهو محال.

واعلم[٧] أنه لا بد للاسم المنصوب في هذا الباب من فعل ينصبه غير الظاهر الواقع على ضميره، فذلك الفعل بحسب القسمة العقلية أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الفعل المحذوف موافقاً للظاهر في اللفظ والمعنى، كقولك: زيداً ضربته، والخبزَ أكلته، والماءَ شربته، فالتقدير: ضربت زيداً ضربته، وأكلت الخبز أكلته، وشربت الماء شربته، وهذا أجود الأقسام، لدلالة الظاهر على المحذوف لفظاً ومعنى، ولمثل قولك: زيداً ضربته، سبعُ صور:

ضربت زيداً، ولا يجوز هاهنا إلا النصب، ويجوز: لقيت زيدٌ، على المعنى لأن مَنْ لقيته فقد لقيك، فالتاء مرفوع بفعله، وزيد: مرفوع بفعل دلّ عليه الكلام.

وهكذا يجوز: ضارب زيد عمراً، ولم يجز نصبهما على المعنى، لأنه يبقى الفعل بلا فاعل.

---

(١) (وهو غير متعد إلى مفعولين) ساقط من: ع.

(٢) (زيد) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣١.

(٤) (نصب) في د، ع.

(٥) (عن) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (فإذا بنت) مكان (واعلم) في: د وعليها رطوبة.

وأما قول الشاعر[١]:

٤٢٤- أفاطِمَ لو شَهِدْتِ ببطنِ خَبْتٍ وقد لاقَى الهِزَبْرُ أخاكِ بِشْرَا[٢]

فالمعروف رفع الهزبر، وأما مَنْ نصب[٣] فيكون انتصابه بـ(لاقى) وأخاك منصوب بـ(شهدت)، وفي (لاقى) ضمير لا يعود إلى أخاك، كأنه قال: لو شهدت ببطن خبت أخاك وقد لاقى الهزبر.

وزيداً ضربتُ، ويكتسب الفعل بتقدم المفعول عليه ضعفاً. قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ألحق به حرف الجر، ولولا التقدم لم يجز، وزيد ضربت، رَفْعُهُ[٤] على الابتداء حين قدموه، لضعف الفعل، وحذف العائد من الخبر، لأنه في حكم المنطوق به، قال[٥]:

٤٢٥ - قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أصنعِ[٦]

وهو ضعيف، إذ يمكن نصبه بالفعل، كما قال تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وضربته زيداً، يُنصب (زيداً)؛ لأنه بدل من الهاء، فلا يجوز تقدمه، ولا موضع لضربته من الإعراب، وقد وقع في موضعه، وضربته زيدٌ، زيد: مبتدأ، وضربته: خبر

---

(١) هو بشر بن عوانة الأسديّ، وهو اسم اخترعه بديع الزمان الهَمَذَانيُّ. انظر شرح مقامات الهمذاني ٤٦٢.

(٢) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ١٩٢.

(٣) (نصبه) في: ع.

(٤) (رفعوه) في: ع.

(٥) هو أبو النجم العجلي.

(٦) الرجز في الكتاب ١: ٤٤، ٦٤، ٦٩، والمقتضب ٤: ٢٥٢، أمالي ابن الشجري ١: ٨، ٩٧، ٣٢٦، والخصائص ١: ٢٩٢، ٣: ٦١، والمحتسب ١: ٢١١، والمغني: ١: ٢٢٠، ٢: ٥٥٢، ٦٧٦، ٧٠٤، والهمع: ١: ٩٧، والدرر ١: ٧٣، والخزانة ١: ١٧٣، ٤٤٥.
أم الخيار: زوجته. ويعني بالذنب الشيب والصلع والشيخوخة.

مقدم، وزيد ضربته، زيد: مبتدأ، وضربته: خبره[١]، وزيداً ضربته، وقد شرحناه.

الثاني[٢]: أن يوافق الفعل الظاهر في المعنى، ويخالفه في اللفظ، كقولك: عمراً مررت به، وزيداً سرت إليه، فالظاهر ينصب المفعول بحرف الجر، فلا يمكن أن تقدر ناصباً بنفسه، فتقدر فعلاً يتعدى بنفسه[٣] يكون في معنى[٤] ظاهر، ليكون الظاهر دالًّا عليه بالملازمة، والتقدير: جاوزت عمراً، أو[٥] جعلت على طريقي عمراً، وقصدت زيداً، وكقولك: مالك ذهبت به، تقديره: أخذت مالك، وكقولك خالداً جلست عنده، تقديره[٦]: لابست خالداً جلست عنده.

الثالث: ما يخالف الظاهر في اللفظ والمعنى، فيلزم أن يكون الظاهر في اللفظ والمعنى، فيلزم أنْ يكون الظاهر دالًّا على المحذوف بطريق الالتزام، وإلا لم يجز حذفُه، وذلك كقولك: بكراً ضربتُ غلامَه، وزيداً مدحتُ أخاه والتقدير: أهنت بكراً، وسررت زيداً، لأنك إذا ضربت غلام بكر فقد أهنته وإذا مدحت أخا زيد فقد سررته، وأجازوا: زيداً أخاه ضربته، فينصب (أخاه) بفعل يفسره ضربته، و(زيداً) بفعل يفسره ذلك الفعل المحذوف، فكأنك قلت: أهنت زيداً ضربت أخاه ضربته، فالمحذوف فسّر المحذوف، وهو غريب، وتقول على هذا: زيدًا أخاه رأسه ضربته، والتقدير كما ذكرنا، ورأسه بدل من أخيه، ويجوز أن يكون (ضربت) واقعاً على ضمير رأس، وينصب الأسماء، لأنك إذا ضربت رأسَ أخي زيد فقد ضربت أخا زيد، وإذا ضربت أخا زيد فقد أهنت زيداً، فضربتُه هاهنا قد فسّر ثلاثة أفعال: ناصبٌ (رأسَه)، وناصبٌ (أخاه)، وناصب (زيداً).

الرابع: أن يتفق الفعلان المفسِّر والمفسَّر في اللفظ، ويختلفا في المعنى: فإن لم يكن بين

---

(١) من (وضربته زيد) إلى (وضربته خبره) ساقط من: ع.

(٢) على هامش (ع): إذا اشتغل بالضمير مع واسطة من حروف الجر.

(٣) (فتقدر فعلاً يتعدى بنفسه) ساقط من: ع.

(٤) (المعنى) في: ع.

(٥) واو في: ع.

(٦) (وتقديره) في: ع.

الظاهر والمحذوف ملازمة، كقولك: العبد جرحته/ إذا جعلت جرحت بمعنى كسبت[١٥٠] من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] ونصب العبد بجرحت من الجراح، فهذا ممتنع، إذ الفعل الظاهر لا يدل على المضمر لا بالمطابقة ولا بالتضمين ولا بالملازمة، وإن كان بينهما ملازمة صحَّ حينئذ، ولم يحضرني مثالُه.

(تنبيه):

لا بد من أن يكون في الكلام فعل أو صفة مشبهة به، فلو قلت: زيدٌ ما أنت مثله لم يجز نصب زيد، لأن الكلام عار من الفعل، وما في معناه، ولا فرق في الفعل الناصب بين أن يكون حقيقيًّا أو غير حقيقيّ، فتقول: زيداً كنت أخاه، وعمراً لست مثلَه، كأنك قلت: ناسبت زيداً، وخالفت عمراً، وهذا دليل على أن ليس فعل لأنها فسّرت الفعل الناصب الملفوظ به بالظاهر.

ألا ترى أنك إذا حذفت الهاء من قولك: زيداً ضربته، وعمراً مررتُ به، لصح أن تقول: زيداً ضربت وبعمرٍ مررت، فعلى هذا لو كان ناصب الضمير حرفًا كقولك: زيد أنه قائم، لم يجز نصب الاسم، لأنك لو حذفت الهاء منه لم يصح أن ينصب فتقول: زيداً أن قائم، لأن منصوب إن وأخواتها لا يتقدم عليها، وكذلك لا يجوز: زيداً حذاره، لأنك لو حذفت الهاء لم يجز أن تقول: زيداً حذارِ، لأنّ أسماء الأفعال لا يتقدمها منصوبها.

«والرفع في بعضها أجود منه في بعض على عكس الترتيب المذكور»

الرفع في قولك: زيدٌ ضربتُه، أجود من النصب، لأنك إذا رفعته كان على الابتداء والخبر، واستغنى عن التقدير، ولو نصبت احتجت إلى تقدير فعل، والرفع في قولك: عمرو مررت به، وبكر جلست عنده.

أجود منه في قولك: زيدٌ ضربته، لأنك إذا نصبت زيداً في قولك: زيداً ضربتُه، لم يحتج إلا إلى[1] إضمار فعل دلّ عليه الظاهر بلفظه ومعناه، و[2] في قولك: عمراً مررت به،

(١) (إلى) ساقط من: ع.

(٢) لا واو في: ع.

وبكراً جلست عنده، يحتاج إلى فعل دل عليه الظاهر بمعناه لا لفظه فكان الأول أسهل وأظهر، والرفع في قولك: خالداً ضربتُ غلامه، أجود منه في قولك: عمراً مررتُ به، لأنك إذا قلت: عمراً مررت به، تقدر[1] فعلاً يوافق الظاهر في المعنى، وإن خالفه في اللفظ.

وفي قولك: خالداً ضربت غلامه، يحتاج إلى تقدير فعل يخالف الظاهر لفظاً ومعنى، لكنه يلازمه في الذهن، والدلالة الالتزامية أضعف الدلالات، فبان بما ذكرنا تفضيل بعض الصور على بعض في الرفع[2]، وإن اشتركتْ كلها في تفضيل الرفع على النصب مع أن النصب أيضًا عربي كثير[3].

«وقوله: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] تقديره: وإيايَ ارهبوا، وأما ثمود فهدينا»

المقصود من الإتيان بهذين المثالين أنك إذا نصبت الاسم وقدرت الناصب فالغالب أن تقدره قبل المنصوب، فإنه الأصل، وقد لا يمكن تقديره قبله، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠].

فلو قدرت قبله لقلت: وارهبوني، فصار الضمير المنفصل متصلًا فيتغير نظم الكلام، وكان الشيخ يقدر الفاء في الفعل المقدر، فيقول[4]: التقدير: وإيّاي فارهبوا فارهبون، وقد ذكرناه[5] في (فصل المبتدأ) وكما إذا وقع بعد (أمّا) التي لتفصيل ما أجمله

---

(١) (فقدر) في: ع.

(٢) على هامش (ع): فالرفع في قولك: زيد مررت به، أقوى منه في قولك: زيد ضربت أخاه، والرفع في قولك: زيد ضربت أخاه، أقوى منه في قولك: زيد ضربته.

(٣) من بداية ص/ ٥٠/ جاءت الرطوبة على الكثير منه.

(٤) (فتقول) في: ع.

(٥) (ذكرنا) في: ع.

المدّعي، كقولك: أمَّا زيد فأكرمتُه، فهاهنا المختار الرفع؛ لأن[١] (أما) حرف من حروف الابتداء يقطع ما بعدها عما قبلها، فجرى لذلك مَجرى قولك: مبتدئا زيد أكرمته.

أنشد سيبويه لـ«بِشْر بن أبي خَازِم الأسديّ»:

٤٢٦ - فَأمَّـا تَمِـيمٌ تَمِـيمُ بـنُ مُـرّ　　فألْفَـاهُم القـومُ رَوْبَـى نِيَامَـا[٢]

واستشهد سيبويه[٣] بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

وأما في قراءة من نصب[٤] (ثمود)، فالتقدير: فأما ثمود فهدينا فهديناهم، لأن تقدير الفعل الناصب إلى جانب (أمّا) غير ممكن، لأن (أمّا) في تأويل كلمة الشرط وفعله، ولا يدخل فعل على فعل، ولهذا قال سيبويه: (أمّا) في تقدير: مهما يكن[٥] من شيء.

«ويجب النصب إذا وقع بعد حرف الشرط أو التخصيص، نحو: إن زيداً زرته أكرمك، وهلا خالدًا أكرمته»

إذا وقع الاسم بعد حرف الشرط، كقولك: إن زيداً زرته أكرمك، ولو عمراً جئته لأحسن إليك، يجب النصب، لأنَّ (إنْ) و(لو) لا[٦] يدخلان/ على غير[٧] الفعل. [١٥١]

---

(١) (لأنه) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٢، والمحتسب ١: ١٨٩، ومجالس العلماء ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٨، واللسان (روب). الروبى: الذين استثقلوا نومًا، والواحد روبان، وقيل: واحدهم رائب.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٢.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٧: ٤٩١: (وقرأ الجمهور بالرفع - أي برفع ثمود - ممنوع من الصرف، وابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب معروفاً، وهي قراءة ابن وثاب والأعمش في (ثمود) بالتنوين في جميع القرآن إلا قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾ لأنه في الصحف بغير ألف. وقرئ (ثمود) بالنصب ممنوعًا من الصرف. والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش (ثمودًا) منونة منصوبة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين).
انظر معاني الفراء: ٣: ١٤، والشواذ ١٣٣، والإتحاف ٣٨١.

(٥) (يكن) في: ع.

(٦) (لا) ساقط من: ع.

(٧) (على غير) ساقط من: ع.

قال نَمِر بن تَوْلَبَ[١] أنشده سيبويه:

٤٢٧ – لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكتُه ... وإذَا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعِي[٢]

وقال جرير[٣]:

٤٢٨ – لو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبيْرُ بحَبْلِهِ ... أدّى الجِوارَ إلى بني العَوَّام[٤]

وأجاز الصيمري في التبصرة[٥]: أن يرتفع الاسم بعد حرف الشرط، فتقول: إن زيدٌ زرته لأكرمك، لا على الابتداء، بل مبنيًا على فعل كأنه يقول[٦] زيد زيد. وهذا نظر للمعنى.

وأما الذي يوجبه حكم اللفظ فأن يقع بعد حرف الشرط فعلٌ من جنس الظاهر، وهو في المثال المذكور مسمى الفاعل، حتى لو كان الظاهر غير مسمى الفاعل، لكان الاسم مرفوعاً بفعل غير مسمى الفاعل، كقولك: إن زيد ضُرِبَ غضبت له، على تقدير: إن ضُرب زيد.

ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء. وأجازه أبو الحسن، ولا تبعد فيه إجازة النصب، لأن الفعل المذكور لا بد له من فاعل فكأنك قلت: إن ضرب عمرو زيداً ضرب غضبت له،

---

(١) هو من عُكْل، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم، وكان المعمرين (ت نحو ١٤هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٠٩، والسمط ١: ٢٨٥، والخزانة ١: ١٥٦، والأعلام ٩: ٢٢.

(٢) انظر ديوانه: ٧٢ والكتاب ١: ٦٧، والمقتضب ٢: ٧٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢، ٣٤٦، وشرح ابن يعيش ١: ٢٢، ٢: ٣٨، والمغني ١: ١٧٩، ٢: ٤٥٠، والعيني ٢: ٥٣٥، والأشموني ٢: ٧٥، والخزانة ١: ١٥٢، ٤٥٠، ٣: ٦٤٢، ٤: ٤١٠. المنفس: النفيس من المال.

(٣) ديوانه: ٢: ٩٩٢.

(٤) انظر المقتضب ٣: ٧٨، والمغني ١: ٢٩٦، والهمع ٢: ٦٦، والدرر ١: ٨١ قاله جرير في تعيير الفرزدق إذ لم يوقر حكومة عبد الله بن الزبير حين حكم للنوار على زوجها الفرزدق.

(٥) انظر التبصرة ٢: ٤١٨.

(٦) (ان) في: ع.

فإنهم أجازوا: أضرب[١] زيدٌ عمراً، ورفعوا (عمراً) بفعل محذوف دلَّ عليه ضُرِبَ، كأنه قال: ضربه عمرو، ومن هذا تبين أن قولنا: يجب النصب، لا نعني به النصب على التعيين، وإنما المراد منه أنه يجب إعرابه بما يقتضيه الفعل إذا قدر قبله رفعاً كان أو نصباً.

ولا يجوز رفعه على الابتداء، وأما أسماء الشرط فيقبح هذا بعدها، كقولك: مَنْ زيداً أكرمه أكرمته، تجعل في (أكرم) ضميراً يعود على مَنْ، والهاء عائدة على زيد، كأنك قلت: من أكرم زيداً أكرمه أكرمته، وإنما يقبح؛ لأن أسماء الشرط ليس لها تصرف (إن)، فإنك تقول: إن زيداً زرت أكرمك، فيفصل بين الحرف والفعل.

ولا يجوز: من أخاه أكرمت أحبك.

وأما حروف التحضيض، وهي: هلاّ، وألا، ولولا، ولوما، فتقول: هلّا زيداً زرته، فيجب النصب؛ لأن التحضيض مختص بالفعل بمنزلة الشرط، ويجوز الرفع على رأي الصيمري. وتقول: هلّا زيد ضرب، على ما تقدم، وإذا قلت: هلا زيدًا أنا ضاربه، وجب النصب لتوقع الفعل بعد (هلا) مع أن في الصورة قبحًا.

وكذلك في قولك: إن زيداً أنت زائره أكرمك، إذ ليس في الكلام فعل[٢]، مع أن التحضيض والشرط مختصان بالفعل، وحروف التحضيض يجوز حذف الفعل بعدها إذا دل عليه الدليل، يقول القائل: تعلمتُ النحو، فيقول: هلا خيراً منه، تريد: هلا تعلمت خيراً منه، ويجوز الرفع يريد: هلا[٣] كان خير منه، ولا يجوز ذلك مع إنِ الشرطية، لأن حروف التحضيض مركبة، فقام طول اللفظ فيها مقام الفعل المحذوف.

«والرفع في مثل: زيد هل رأيته؟»

إذا وقع أداة الاستفهام بعد الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره، كقولك: زيد هل

---

(١) (ضرب) في: ع.

(٢) (فعل) ساقط من: ع.

(٣) (هل) في: ع.

رأيته، وعمرو متى لقيته، وبكر كم مرة لقيته؟ وجب الرفع على الابتداء، لأن ما بعد الاستفهام لا يفسر الفعل الذي قبله، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، ولأن الفعل لو سلط على الاسم لم ينصبه، فإنه لا يجوز: زيداً هل رأيت، وعمراً متى لقيت؟ لأنَّ ما بعد (هل) لا يعمل فيما قبلها.

«وعمرو ما ضربتُه»

إذا وقع الفعل المفسَّر بعد (ما) النافية، كقولك: عمرو ما ضربته، وجب الرفع لأن (ما) أمُّ حروف النفي، ولا[١] يعمل ما بعدها فيما قبلها، فصارت بمنزلة أدوات الاستفهام، ولأنه لا يجوز: زيداً ما ضربت، لأنه نقيض: لقد ضربت[٢]، وأنت لا تقول: زيداً لقد ضربت، لأن ما في حيز لام القسم لا يقدم عليها، لأنها[٣] بمنزلة (إن)، وأنت لا تقول: زيداً[٤] إنك[٥] ضاربٌ، وكذلك[٦] إذا قلت: زيد ما أضربه، وجب الرفع أيضًا إذ لا يجوز: زيدًا ما أضرب، إما قياساً على الماضي، أو لأنه نقيض لأضربنَّ.

«وأبكرٌ ضرب نفسه؟»

وجب الرفع أيضاً، لأنك لو نصبت لكان التقدير: أبكراً ضرب؟ ويكون الضمير في ضرب عائداً على بكر، وقد بينّا في باب ظننت أن فعل الشيء لا يتعدى إلى نفسه، وكذلك إذا قلت: أزيد إياه ضرب؟ ولو قلت: أزيد ضربه[٧]؟، امتنعَ رفعتَ أو نصبتَ؛ لأن في الرفع تعدية فعل زيد إلى ضميره، وفي النصب ذلك، ونصب زيد بفعله العامل في ضميره.

---

(١) (فلا) في: ع.

(٢) (قد ضرب) في: ع.

(٣) (لأنه) في: ع.

(٤) (زيدا) ساقط من: ع.

(٥) (ان) في: ع.

(٦) (فكذا) في: ع.

(٧) (ضرب) في: ع.

«وأبشرٌ ذهب به؟»

/ ليس فيه إلا الرفع، لأن الباء[١] والضمير في موضع رفع بأنه مفعول لم يُسم فاعله، [١٥٢] فالذي[٢] اتصل به ضمير بشر مرفوع، فيجب رفع بشر، كما يجب رفعه في قولك: أبشر قام أخوه؟ لأن كنايته، قد اتصلت بمرفوع وهو الأخ، وارتفاع بشر في قولك: أبشر ذهب به، إما على الابتداء، أو على أنه فاعل فعل محذوف. فإن أسندت الفعل إلى مصدره[٣] أو قلت: أبشر ذهب به إليك، وأقمتَ (إليك) مقام الفاعل، كان الجار والمجرور في موضع نصب، فيجوز نصب بشر، ونصبه يكون هو المختار، لأنّ ضميره في محل نصب.

«وخالد حين تقصده يكرمك»

إذا أضفت إلى الفعل الذي يفسر الناصب ظرفاً كما في المثال المذكور، وجب الرفع، لأنك لا تقول: خالداً، حين تقصد[٤] يكرمك، لأن (تقصد) قد أضيف إليه (حين) فلا ينصب المضاف إليه ما قبل المضاف، لأن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فكذا معموله لأن المعمول لا يقع حيث لا يقع العامل، وإذا لم يتقدمه لا يعمل فيه، و(إذ) بهذه المنزلة، فتقول، زيد إذ زرته أكرمك.

ولا يجوز النصب لأنك لا تقول: زيداً إذ زرت[٥] أكرمك، لأن (زرت) قد أضيف إليه إذ، فلا ينصب[٦] ما قبله، وأنّ المصدرية الناصبة[٧] كذلك، فيجب الرفع في قولك: زيد أنْ تكرمَهُ خير له، لأن (أن) لا يتقدم عليها ما في حَيِّزها، و(كي) الناصبة حكمها

---

(١) (الياء) ساقط من: ع.

(٢) (والذي) في: ع.

(٣) (المصدر) في: ع.

(٤) (تقصده) في: ع.

(٥) (زرته) في: ع.

(٦) (ينصب ما ينصب) في: ع.

(٧) (الناصب) في: ع.

حكم (أنْ) الناصبة[١]، فلا[٢] تقول زيدًا كي أعطيه زرته، لأنها إن كانت ناصبة فهي بمنزلة (أن) المصدرية، وإن كانت حرف جر لم يجز تقديم ما في حيز حرف الجر عليه.

«ويختار النصب في مثل: قام زيد، ومحمد أكرمته»

العطف على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يعطف الكلام على جملة اسمية، كقولك: زيد قائم، وعمرو أجلسته، فيختار فيه الرفع لتصير[٣] الجملة الثانية اسمية كالأولى[٤]، طلباً للتشاكل، لأن العرب تختار[٥] مطابقة الألفاظ، ما لم تفسد[٦] عليهم المعاني.

والنصب أيضًا جائز لكنه يؤثر[٧] في الكلام[٨] تنافرًا[٩]، لاختلاف الجملتين[١٠]، لأن التقدير حينئذ: زيد قائم، وأجلست عمرًا أجلسته. وكذلك إذا أدخلت[١١] (إنّ) و(ما) النافية على الجملة الأولى، كان المختار أيضًا الرفع.

الثاني: أن تعطف الكلام على جملة فعلية، سواء كان ذلك الفعل المعطوف عليه لازماً أو متعدياً، كقولك: قام زيد ومحمداً أكرمته، وضربت زيداً وعمراً شتمته، فيُختار فيه النصب، ليكون عطف فعل على فعل طلباً للمشاكلة.

---

(١) (الناصب) في: ع.

(٢) (ولا) في: ع.

(٣) (يصير) في: ع.

(٤) (كالأول) في: ع.

(٥) (يختاروا) في: ع.

(٦) (يفسد) في: ع.

(٧) (تؤثر) في: ع.

(٨) (في الكلام) ساقط من: ع.

(٩) (تنافر) في: ع.

(١٠) (والجملتين) في: ع.

(١١) (دخلت) في: ع.

وفي التنزيل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: ٣١] أضمر يعذب أو يهين، وكذلك الأفعال الناقصة كقولك: كان زيد قائمًا، وعمرًا أجلسته، لوجود الفعل.

أنشد سيبويه في اختيار النصب قولَ ربيعة بن ضَبُع الفَزَارِي:

٤٢٩ – أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أملكُ رأسَ البَعيرِ إنْ نَفَرَا

والذئبَ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرَا[١]

تقديره: وأخشى الذئب أخشاه.

الثالث: ما يتجاذبه ظرفان، كقولك: زيد لقيتُ إيّاه، وعمرو مررت به، فإن عطفت عمراً على الجملة الكبرى، وهي جملة اسمية فيختار الرفع، وإن عطفت على الجملة الصغرى، وهي الواقعة خبرًا عن المبتدأ، فيختار النصب لأنها فعلية، ولكن حينئذ يجب أن يأتي بعائد في الجملة المعطوفة، فتقول: وعمراً مررتُ به إليه، لأنه معطوف على خبر المبتدأ، فيكون حالاً محله، وكما يجب في تلك فكذلك في[٢] هذه، ألا ترى أنه لا يجوز: زيد شتمت أخاه وضربت عمراً، على أن يكون (ضربت) معطوفاً على شتمت، لأنه ليس في الجملة الثانية عائد.

وسيبويه – رحمه الله[٣] – إنما أهمل ذكر العائد هاهنا لظهوره، وإذا رفعت لم يفتقر إلى عائد، لأنه عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة، هذا كله إذا رفعت زيداً في قولك:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٦، والنوادر ١٥٩، وشرح ابن يعيش ٧: ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٨، والعيني ٣: ٣٩٧، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦٠ وَصَفَ انتهاء شبيبته وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح، وأنه لا يملك رأس البعير إن نفر من شيء، وإذا خلا بالذئب خَشِيَه على نفسه، ولا يحتمل العواصف وبردها وأذى المطر لذلك.

(٢) (في) ساقط من: ع.

(٣) (رحمه الله) ساقط من: ع.

زيدٌ لقيت إياه[١]، فإن نصبته كان المختار النصب على التقديرين.

«وأزيداً ضربته؟»

إنما كان المختار النصب، لأن الاستفهام بالفعل أولى فإن[٢] الشك إنما وقع في وقوع الضرب بزيد لا في زيد، وفي التنزيل: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤] وكذلك إذا قلت: أزيدًا ضربته أم عمرا[٣]؟، لأن للمعطوف حكمَ المعطوف عليه، وتقول/ : أزيداً [١٥٣] أنت محبوس عليه؟ وأزيداً أنت مكابر عليه[٤]؟ (أنت) في الموضعين مبتدأ، ومكابر ومحبوس: خبران، وفيهما: ضمير، وعليه: في موضع نصب، وتقدير الناصب في الأول ينتظر زيداً، لأنه إذا حبس عليه فهو ينتظره، وفي الثاني أتسلب زيداً أنت مكابر عليه. لأنّه إذا كوبر عليه فقد سلبه، وكذا إذا قلت: أزيداً أنت مدفوع عنه؟ والتقدير: أتمنع زيداً، لأنه إذا وقع عنه فقد منعه، وتقول: أزيداً سميت به؟ فكأنك قلت: أسميت زيداً سميت به، أو ألابست[٥] زيداً سميت به، والهاء في (به) ليست عائدة إلى مسمى زيد، بل إلى لفظ زيد، لأن التسمية بالأسماء لا بالمعاني، فجرى هذا مجرى قولك: زيد رفعته، لأنَّ الرفع يتناول الألفاظ لا المعاني، بخلاف قولك: زيد ضربته، فإن الضرب يقع على المعنى لا على اللفظ، وتقول: أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟ فإن جعلت ضمير الفاعل في (يحبه) لرجل، والهاء لزيد، جاز نصب زيد، لأن ضميره منصوب، ولو عكست لم يجز نصب زيد؛ لأن ضميره ليس بمنصوب، والتمثيل هاهنا بما يفصل بين الضميرين أحسن، كقولك: أهنداً ضَرَبَتْ رجلاً يُحبها؟ وأهندٌ[٦] ضربت رجلاً تُحِبُّه؟ وإذا قلت: هل زيداً ضربته؟ وأين زيداً ضربته؟ وجب النصب، لأنه ليس لهذه الأدوات تصرف الهمزة، لأن الهمزة يجوز وقوع

---

(١) (لقيت زيد إياه) في: ع.

(٢) (لأن) في: ع.

(٣) (عمرو) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣٤.

(٥) (أو لابست) في: ع.

(٦) (أهندا) في: ع.

المبتدأ والخبر بعدها، وإن[١] كان الخبر فعلاً وسائر كلم الاستفهام متى قدر معهن على الفعل لم يعدل إلى الاسم.

«وما زيداً ضربتَه»

المختار النصب، لأن النفي بالفعل أولى، لأنك تنفي الفعل لا[٢] الاسم وتقول: لا زيداً زرته ولا عمراً أكرمته، وأما قول جرير[٣]:

٤٣٠ - فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ[٤]

فقد قال سيبويه: حسباً وجدًّا: منصوبان بفعل محذوف، كأنه قال: فلا لابست حسباً وجدًّا معطوف عليه.

وقال يونس[٥]: أراد فلا حسب مبنياً مع (لا)، فنّونه ضرورة.

«وإذا زيداً ضربته شتمك»

إنما حكم باختيار النصب هاهنا دون وجوبه، نظراً إلى قول سيبويه حيث أجاز أن يقع بعد إذا الظرفية المبتدأ، بشرط أن يكون خبره فعلًا على ما تقدم في باب الفاعل، فحينئذ يكون النصب مختاراً، وزيداً يكون مبنياً على فعل يفسره الظاهر، كأنك قلت: إذا ضربت زيداً ضربته شتمك.

وأما على رأي الجمهور حيث أوجبوا أن يكون بعد (إذا) جملة فعلية لما فيها من

---

(١) (فإن) في: ع.

(٢) (لا) ساقط من: ع.

(٣) ديوانه ١: ٣٣٢.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٧٣، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٩، ٢: ٣٦ والخزانة ١: ٤٤٧ يخاطب عمر بن لجأ التيمي، من تيم عدي، يقول: لم تكسب لهم حسبًا يفخرون به، ولا لك جدٌّ شريف تعتزّ به إذا ازدحم الناس للمفاخر. أي: ليس لك قديم ولا حديث. وقيل: الجد هنا: الحظ، أي ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣٦.

معنى المجازاة التي هي بالفعل أولى، فيجب هاهنا النصب، ولو حذفت الضمير وقلت[١]: إذا زيداً ضربت شتمك، لم يجز، لما فيه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه.

وأما (إذا) [٢] التي تقع[٣] جواب الشرط كقوله[٤]: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] والتي للمفاجأة، كقولك، خرجت فإذا زيد قائم، فالمختار بعدها الرفعُ، لأنهما يصرفان الكلام إلى الابتداء، فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وظاهر كلام الزمخشري[٥] إجازة النصب بعد (إذا) التي للمفاجأة، لأنه قال حين ذكر اختيار النصب: فإن عرض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء[٦] ومثل بأما وإذا، و(أما) يجوز بعدها النصب على ما ذكرنا، فكذا بعد (إذا)، وأما (إذ) فإذا قلت: أتيتك إذ زيداً زرته، فالرفع قبيح لا لأنَّ[٧] (إذ) لا يضاف إلى الجملة الاسمية، لأنها يضاف إليها، كما قال:

٤٣١- بلادٌ بها كُنَّا وكنَّا نحبُّها ... إذِ النَّاس ناسٌ والبلادُ بلادُ[٨]

بل لأنه قبيح أن يضاف (إذ) إلى جملة ابتدائية خبرها فعل ماض.

«واجلس حيث زيداً تراه»

إنما كان المختار النصب، وإن كان حيث يضاف إلى الجملتين، لأنها شبهت بالظروف الزمان[٩] في الإضافة إلى الجملة، والأصل في ظروف الزمان أن يضاف إلى

---

(١) (فقلت) في: ع.

(٢) (إذ) في: ع.

(٣) (يقع) في: ع.

(٤) (كقوله تعالى) في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٣٣.

(٦) من (فتقول: خرجت) إلى (الكلام على الابتداء) ساقط من: ع.

(٧) (لأنه) في: ع.

(٨) البيت في الخصائص ٣: ٣٣٧.

(٩) (للزمان) في: ع.

الفعل، فالجيد في (حيث) أن يضاف إلى الفعل، وفيها معنى المجازاة، فتنصب الاسم بعدها، ليكون قد أوقعت بعدها الفعل، وإذا رفعت فقد أوقعت بعدها الاسم.

«وزيداً أكْرِمْه، وعمراً لا تشتمْه، وبكراً غفَر اللهُ له»

إذا كان الواقع على ضمير الاسم الذي شغل عنه الفعل أمراً، إما بالصيغة كقولك: زيداً أكرمْه، وعمراً سِرْ إليه، وبكراً اشتم أباه.

وقول حاتم الطائي[1]:

٤٣٢ -/ فنفسَكَ أكْرِمْها، فإنَّكَ إنْ تَهُنْ عليكَ، فلَنْ تَلْقَى لها الدَّهْرَ مُكْرِما [١٥٤]

وقول الآخر[2]:

٤٣٣ - اللهَ فاتَّقِهِ، وأَوْفِ بنَذْرِهِ وإذا حَلَفْتَ ممارياً فَتَحَلَّل[3]

وأما باللام، كقولك: زيدا ليضربه، وبشر ليقتل أباه محمدًا، ونهيًا كقولك: عمرًا لا تشتمه، وزيدًا لا تكرم أباه، أو دعاء له أو عليه، كقولك: بكراً غفر الله له، وعمراً أمرّ الله عيشه، وأباك يرحمه الله، والكافر يخزيه الله، و[4] اللهم زيداً اغفر له، ويا رب زيداً لا ترحمْه، فالمختار في هذا كله النصب، لأن الأمر والنهي والدعاء إنما يكنّ[5] بالأفعال، فإذا قلت: زيدًا أكرمْه، بنصب (زيداً) بفعل محذوف[6]، كأنك قد ابتدأت كلامك في الأمر بالفعل، والتقدير: أكرم زيداً أكرمْه.

---

(١) ديوانه: ٢٢٥ والنوادر ١١٠.

(٢) هو: عبدُ قيس بن خُفَافٍ، وقيل: قيس بن خفاف.

(٣) انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٥٥٦.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (تكن) في: ع.

(٦) (ينصب زيداً بفعل محذوف) في: ع.

قال أبو الأسود الدؤلي[١]:

٤٣٤ - أميرانِ كَانَ آخَيَانِي كِلاَهُمَا فكلًّا جزاه اللهُ عَنِّي بِما فَعَلْ[٢]

هكذا أنشَدناه الشيخ[٣] بالواو.

فإن قلت: لِمَ لَمْ[٤] تُعَلِّل[٥] اختيار النصب في البيت بأن قبله فعلاً[٦]؟ قلت: لأن الكلامَ الأول خبر، والثاني دعاء، ولا يعطف أحدهما على الآخر بالواو[٧] فلا[٨] تقول: قام زيد: وغفر الله له، بل يأتِي في مثل ذلك بالفاء، كما قال تعالى[٩]: ﴿أَنتَ مَوْلَـٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فلو أنشدنا البيت بالفاء على ما هو المشهور فيه، جاز أن يكون اختيار النصب لما ذُكِرَ وأجازوا: زيدٌ أضْربه، بالرفع على قبح، إما على حذف القول، المعنى: زيدٌ أقول لك اضْربه، أو بالحمل على المعنى، كأنه قال: زيدٌ أوجب عليك ضربه.

وضعّف عبد القاهر هذا، وقال: في الانقياد لهذه التقديرات رفع للحقائق، ودخول

---

(١) هو « ظالم بن عمرو، الدؤلي الكناني »، واضع علم النحو، وأول من ضبط المصحف بالشكل (ت ٦٩ هـ) بالبصرة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٢٩، وطبقات النحويين ٢١٠، وإنباه الرواة ١: ١٣، وبغية الوعاة ٢: ٢٢، والأعلام ٣: ٣٤٠.

(٢) انظر الكتاب ١: ٧١، وشرح ابن يعيش ٢: ٣٧، ٣٨. ذكر أميرين من أمراء قريش آخياه وأحسنا إليه، فدعا لهما بحسن الجزاء.

(أخييانى) في: ع، (كلاهما) ساقط من: ع.

(٣) (الشيخ به) في: ع.

(٤) (لم) ساقط من: ع.

(٥) (تفعل) في: ع.

(٦) (فعل) في: ع.

(٧) (بالواو ألا ترى) في: ع.

(٨) (فلا) ساقط من: ع.

(٩) (تعالى) ساقط من: ع.

(أمّا) على ذلك كله لا يغير اختيار النصب، تقول: أمّا زيداً فأكْرِمْه، وأمّا عمراً فلا تشتمْه، وأمّا أخاك فرَحِمَه الله، وأمّا زيداً فارحمْه يارب، إلا أن الفعل الناصب هاهنا يكون بعد الفاء، فالتقدير: أمّا زيداً فأكرم أكرمه، وكذلك غيرها، وتقول: أما زيداً فسقياً له[١]، وأما عمراً فجدعاً له، والتقدير: أما زيداً فسقى الله سقياً، فحذفْتَ الفعل لقيام المصدر مقامه، ثم جئت باللام للتبيين.

«والرفع في مثل: في أيُّهُمْ لَقيْته»

الرفع هاهنا هو المختار، ليكون الكلام على الابتداء والخبر، ويستغنى عن التقدير، ولو نصبت احتجت إلى تقدير فعل، وقد ذكرنا هذا في قولك: زيد ضربته.

«وزيد لا أراه، وعمرو لم أضربْه، وأخوك لن أزورَه»

الأصل في هذه الأمثلة أن يجب فيها الرفع، إلحاقاً لهذه الحروف بما[٢] النافية، نحو[٣]: زيد ما ضربته، لاشتراكها معها في النفي الذي يستحق صدر الكلام لكن أجيز في هذه الحروف النصب على أنَّ ما بعدها يعمل فيما قبلها، فالناصب بعدها يفسر الناصب قبلها، حملاً لها على نقيضها، فكلما جاز النصب في نقيضها جاز فيها فـ(لا أفعل) نقيض (أفعل غداً)، فكما جاز: زيدًا أرى[٤] غدًا، أو أراه، جاز: زيدًا لا أرى ولا أراه، و(لم أفعل)، نقيض (ما فعلت)، فكما جاز: عمراً ضربت وضربته، جاز: عمرًا لم أضربْ ولم أضربْه، و(لن أفعلَ)، نقيض (سوف أفعل)، فكما جاز: أخاك سوف أزور، وسوف أزوره، جاز: أخاك[٥] لن أزور، ولن أزوره، فبان بما ذكرنا قوة الرفع، إذ هو مقتضى القياس في هذه الحروف، والنصب بالحمل على مشابهة النقيض، وهو ضعيف.

---

(١) (له) ساقط من: ع.

(٢) (بما) ساقط: من: ع.

(٣) (بنحو) في: ع.

(٤) (أراى) في: ع.

(٥) (أخوك) في: ع.

«ويحذف المفعول به مراداً، نحو: من زرت زيد، وغير مراد، نحو: فلان يعطى»

جميع المنصوبات يجوز حذفها سوى خبر (كان)، واسم (إن)، فالمفعول به إن لم يذكر، كان البيان ناقصاً، والكلام تاماً، فلو قلت: (ضربت) فقد أخبرت بأنه وجد منك ضَرْبٌ، في زمانٍ ماض، وهذا معنى يجوز أن يجهله السامعُ، وكذلك لو قلت: (مررت) وحذفت الجار والمجرور، وإن ذكر كان البيان تامًّا، وكلما زدت في الكلام منصوبًا ازداد البيان، وقلما يستقصي مقتضيات الفعل في المخاطبات، إما لكون السامع لا يتعلق له باستقصائها غرض، وإما لكونها معمولة عنده.

والمفعول به في الحذف على نوعين:

الأول: أن يحذف وهو مراد، وذلك إمّا في الصلة إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل وعلى حذفه دليل، كقولك:/ مَنْ زرت زيد، والذي أكرمت بكر، وفي التنزيل: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١][1] ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣][2]، ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] وهو كثير. [١٥٥]

وقد جاء إثباته كقوله: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأمّا في الصفة، فكقولك: الناس رجلان: رجل أكرمتُ ورجل أهنتُ، وأمّا من خبر المبتدأ نحو: عمرو أكرمتُ. وقد ذكرناه.

وأمّا لكونه بيناً كقولك: أصغيت إليك، أي: أذني، وأغضيت عليك، أي: جفني[3].

الثاني: أن يجعل بعد الحذف نسياً منسيًّا، كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به[4]، وذلك إمّا بأن لا يكون له مفعول معين،

---

(١) (هذا) في: ع.

(٢) (ومنهم) في: ع.

(٣) (أي جفني) ساقط من: ع.

(٤) (به) ساقط من: ع.

كقولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فالمقصود إثبات المعنى للفاعل من غير التعرض للمفعول[١]، فكأنك قلت: صار بحيث يكون منه الإعطاء والمنع والوصل والقطع، قال: مروان نبع، وسعيد خروع، مروان يعطي، وسعيد يمنع، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أي: هل يستوى مَنْ له علم ومَنْ لا علم له من غير أن يَنُصَّ[٢] على معلوم معين.

وكذلك قوله ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤] إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨] فهاهنا لو عديت الفعل لانتقص المقصود، ألا ترى أنك لو قلت: فلان يعطي الدنانير، واختص الإعطاء بالدنانير ولم يعم، وأمّا بأن يكون له مفعول معين، لكن يحذف لكون المراد بيان حال الفاعل، وإن ذلك دأبه، لا بيان المفعول، كقول طفيل[٣]:

٤٣٥ - همُ خلطونا بـالنفوس وألجؤوا ... إلى حُجُـراتٍ أدْفَـأَتْ وأظَلَّـتِ[٤]

أراد ألجؤونا وأدفأتنا وأظلتنا فحذف كأنه قد أبهم أمره ولم يقصد شيئًا[٥] يقع عليه، كما يقال: قد ملّ فلان، يراد على أن يجعل الملال من صفته، فلو أضفت[٦] إلى مفعول معين لبطل هذا الغرض، وغَلَبَه[٧] قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] إلى قوله ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ [القصص: ٢٤].

فحذف المفعول من أربعة مواضع، إذ لو أضاف الذود إلى الغنم مثلاً لتوهم أن

---

(١) من (وذاك إما بأن) إلى (من غير التعرض للمفعول) ساقط من: ع.

(٢) (نص) في: ع.

(٣) أي: الغنوي لبني جعفر بن كلاب.

(٤) انظر مجالس ثعلب ٢: ٤٦١، والأغاني ١٤: ٩٣، وزهر الآداب ١: ٣٣، واللسان ١١: ٧٢، ونهاية الأرب ٧: ٧٦، ومعاهد التنصيص ١: ٢٣٣، والعمدة ٢: ١٤١ (يغلطونا) في: ع.

(٥) (شياء) في: ع.

(٦) (أضاف) في: ع.

(٧) (وعليه) في: ع.

الإنكار إنّما جاء من ذود الغنم، لا من مطلق الذود، كما تقول: ما لك تمنع أخاك؟ فإنّ الإنكار من منع الأخ لا من مطلق المنع، فكأنك تخلّ بالمقصود.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢][1] لو[2] قيد العلم بشيء لكان مخصوصًا به، فجاء به[3] مطلقًا فكأنه قال: فلا[4] تجعلوا لله أنداداً، والعلم منكم مستمر ولكم حاصل.

***



(١)(ولا) في: د، ع وهو خطأ.

(٢)(فلو) في: ع.

(٣)(فجاء به) ساقط من: ع.

(٤)(ولا) في: ع.

«فصل:

المفعول فيه: كل اسم زمان أو مكان يراد فيه [١] معنى (في) مع حذفها، ويسمى ظرفًا»

الظرف في اللغة: ما كان وعاء للشيء، وتسمى[٢] الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يجعل[٣] فيها.

وقيل للأزمنة والأمكنة: ظروف، لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها[٤]. والكوفيون: يسمونها المحالّ والأوعية.

وحدّه في النحو ما ذكرناه، وإنما لزم أن يكون اسمًا؛ لأنه مفعول، والمفعول لا يكون إلا اسماً، وإنما لزم أن يكون زمانًا أو مكاناً؛ لأنهما عامّان للأشياء، من الأعيان والأحداث، ولأن الفعل يدل عليهما بالتضمين، وعلى المكان بالالتزام.

فإن قلت: فإنا نقول: سرت يومَ الجمعة، وجلست مكاناً حسناً، وخلفَ زيد، والفعل لا يدل على هذه الأسماء المخصوصة، مع أنها ظروف بالاتفاق. قلت: إنما جعلت هذه الأسماء ظروفاً لاشتمالها على الزمان والمكان العامَّيْنِ، ونحن إذا جعلنا كلًّا وبعضاً ومثلاً وغيراً وأفعل التفضيل وأسماء العدد وأسماء الكسور إذا[٥] أضفيت إلى الأزمنة ونصبت، كقولك: آتيك كل شهر، وسرت بعض اليوم، وآتيك مثل غد، وما نمت غير البارحة، وصمت أفضل الشهر، ومكثت عندك عشرين يوماً ونصف الشهر، ظروف زمان من حيث إن (كلًّا) اسم لجملة أجزاء الشيء، و(بعضاً) اسم لجزء شائع، و(غيراً)

---

(١) (فيه) ساقط من: ع.

(٢) (يسمى) في: ع.

(٣) (تجعل) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤١.

(٥) (ان) في: ع.

نعني به الزمان المغاير، ومثل الشيء نظيره، وأسماء الكسور أجزاء[1] لما أضيفت إليه، وأفعل التفضيل بعض لما يضاف إليه، وأسماء العدد إذا ميزت بالمعدود، فهي هو في المعنى، فلأن تجعل هذه الأسماء ظروفًا، لكون الزمان والمكان جزأهما كان أولى.

[١٥٦] / وشذّ قولُهم: جُهْد رأيي أنكَ ذاهب و: أحقًّا أنك ذاهب، جعلوهما ظرفين لدخول (في) عليهما.

ومن أبيات الحماسة:

٤٣٦ - أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ ... وأَنَّكِ لا خَلٌّ هَوَاكِ ولا خَمْرُ[2]

مع أنهما لا يدلان على الظرف، وجعلوا سواء ظرفًا مع أن (في) أيضًا لا تدخل عليه، وأما قول الخنساء[3]:

٤٣٧ - أَنُصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ ... رِجَالِي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيولِ[4]

فدرج السيول ظرف[5] مكان، لأن الدرج الطريق.

قال الجوهري[6]: درج الضبُّ: طريقُه، وتقول: رجعتُ أدْرَاجِي، أي: في الطريق

---

(١) (اسما) في: ع.

(٢) قائله: عائذ بن المنذر، أو فائد بن المنذر. والبيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٢٦٧، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ١٣٣، والمغني ١: ٥٦، والعيني ٣: ٨١، والخزانة ١: ١٩٣. المغرم: الذي قد لزمه الحب. والهائم: المتحير. والمعنى: أنَّ حبها ملتبس عليه فلا هو صدّ يوقع اليأس ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

(٣) لم أجده في ديوان الخنساء، ونسب لابن هرمة وهو في ديوانه ١٨١.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٠٦، ٢٠٧، ومجاز القرآن ١: ١٠٧، والخزانة ١: ٢٠٣، واللسان (درج). يقوله باكياً على قومه لكثرة من فقده منهم. والنُّصب، بالضم: المنصوب كما ضبط في الخزانة. وفي اللسان: (جعلته نُصب عيني بالضم، ولا تَقل نَصْب عيني) يقول: أهم نصب للمنية، أي الموت، تدور عليهم ولا تتخطاهم. تعتريهم: تغشاهم. درج السيول: الموضع الذي ينحدر فيه السيل إلى آخره حتى يستقر، والمعنى كأنهم كانوا في ممر السيل فاجترفهم.

(٥) (ظرفا) في: ع.

(٦) في الصحاح (درج) ١: ٣١٣.

الذي جئت منه، والتقدير: في أدراجي أو على أدراجي، وأمّا المصادر التي جعلت أحيانًا فستتكلم عليها في موضعها.

و[١] قوله يراد فيه معنى (في) لأنَّ (في) هو الحرف المختص بالظرفية، ولا يعتبر الظرف بغيره، كما لا يعتبر المفعول له إلا باللام، والتمييز إلا بـ (من)، والمفعول معه إلا بـ(مع)، ولهذا كنوا عنه جاؤوا بـ (في) غالباً، كقولك: اليوم سرت فيه، وهذا احتراز من اسم الزمان أوالمكان المنصوب الذي لا يراد فيه معنى (في) كقولك: اشتريت الدار، وعمرت المسجد، وهدمت السوق، واستأجرت الدكان، فإنَّ هذه كلَّها مفعول[٢] بها و[٣] كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ١٢٣] فهذا أيضًا مفعول به.

وكقول الأعشى[٤]:

٤٣٨ – أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمُسَهَّدَا[٥]

قيل: إن (ليلة) [٦] منصوبة على المصدر، تقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، فحذف المصدر وأقيم الظرف مُقامه.

ثم إن كان الظرف متصرفًا جاز إظهار (في) معه، كقولك: سرت اليوم، وفي اليوم، ولا فرق بينهما في المعنى.

وعند الكوفيين (في) يدل على التبعيض فإذا قلت: سرت اليوم، فيكون قد سرته أجمع، وإذا قلت: في اليوم الخميس، فيكون قد سرت بعضه، وهو فاسد، لأنَّ (في) إذا كانت مقدرة كانت في حكم الظاهر.

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (مفعولا) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) ديوانه: ١٣٥.

(٥) الأرق: الذي يشتكي وجعًا في عينيه. السليم: الذي لدغته الحية أو العقرب.

(٦) (الليلة) في: ع.

وإذا قلنا: الماء في الكوز، جاز أن يكون الماء ملءَ الكوز، وجاز أن يكون أقلَّ.

وقوله: مع حذفها توكيد[١]؛ لأن معنى الحرف إنما يراد مع حذفه، فإنه إذا كان ثابتاً فيدل تصريحه على معناه، فلا يسوغ أن يقال: إنه يراد معناه. فإن قلت: فإذا كان حرف الجر مقدرًا في الظرف، فهلا بُني الظرف؟ قلت: قد أجاب بعضهم عنه، بأن حق الاسم المتضمن[٢] معنى الحرف أن لا يظهر معه الحرف، ألا ترى أن (أين) و(كيف) متضمنان معنى الهمزة، ولا يظهر معها[٣]، و(في) يظهر مع الظرف، فلهذا لم يبن، وهذا فاسد، فإن (أمس) بني لتضمنه لام التعريف، ويجوز ظهورها معه.

وفي التنزيل: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] بل الجواب أن يقال: إنما يبنى[٤] الاسم المتضمن معنى الحرف، إذا كان مستغنياً في أصل وضعه عن الحرف، متضمنًا معناه، للاختصار، وأما الظروف، فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه، وإنما أجيز حذفه، للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدي إليه الفعل به يوجب بناءه، لوجب أن يبنى المفعول له، والمفعول به إذا حذف حرف الجر في الشعر، وأيضًا فالظروف كثيرة، فلو بنيت لكثر البناء في الأسماء وإنه خلاف الأصل.

«أما[٥] الزمان فكل أسمائه تكون[٦] ظروفاً، فالمعرفة نحو: سرت شوّالاً، وقمت الآن، والنكرة نحو: خرجت يوماً، والمبهم نحو: انتظرتك زماناً، والمؤقت نحو: سهرت ليلة»

إنما قدم ظرف الزمان في الذكر لأن جميع أسماء الزمان تكون[٧] ظروفاً، فإنه بمنزلة

---

(١) (توكيدا) في: ع.

(٢) (التضمن) في: ع.

(٣) (معها) في: ع.

(٤) (بنى) في: ع.

(٥) لا (واو) في: ع.

(٦) (يكون) في: ع.

(٧) (يكون) في: ع.

المصدر لدلالة الفعل عليها بالوضع، لكنه في المصدر لا تتعدى إلا إلى الذي اشتق هو منه، أو ما كان في معناه عامًّا كان أو خاصًّا، قليلاً كان أو كثيراً، أو في الزمان إلى جميع أنواعه المعرفة والنكرة، والمبهم والمؤقت.

فالمعرفة: ما خَصَّ واحداً بعينه نحو: سرت شوالًا، وقدمت الخميس، قال الشاعر:

٤٣٩ - ها إنَّ ذا ظالمُ الدَّيانِ مُتكِئاً ... على أسرَّته يُسقى الكوانينا

أراد في الكوانين، جمع كانون، وهو الشهر المعروف.

والنكرة[١]: ما شاع في أمته، نحو: سرت شهراً، وخرجت يوماً، والمبهم: ما لم يكن له مقدار مخصوص كليل[٢]، ونهار، ووقت، وحين، وزمان.

قال جرير[٣]:

٤٤٠ - مات الفرزدق بعدما جَدَّعْتُه ... ليت الفرزدق كان عاش زماناً

والمؤقت: ما دل على مقدار محصور[٤] كيوم، وليلة، وشهر، وسنة، وعام؛ لأن[٥] لهذه[٦] مقادير لا يتجاوزها/ وكذلك[٧] هو من المكان كفرسخ وبريد وميل؛ لأنها في [١٥٧] التوقيت كاليوم، والليلة.

ومثّل الزمخشري[٨] المؤقت من المكان بالسوق، والدار، وهو فاسد، لأنه إنما تمثل المفعول فيه، وليس السوق والدار كذلك، إذ الفعل لا يتعدى إليهما إلا بحرف الجر

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤١.

(٢) (مخصوص كليل) عليه خط في: د.

(٣) ديوانه ٢: ٦٣٥، ١٠٢٣ برواية (قليلا).

(٤) (مخصوص) في: ع.

(٥) (لأن) ساقط من: ع.

(٦) (فهذه) في: ع.

(٧) (لذلك) في: ع.

(٨) انظر المفصل ٥٥.

على ما سيأتي.

ولنذكر معاني الألفاظ المذكورة في المختصر، وبعض ما لم يذكر مما يحتاج إليه.

أما **الزمان** فهو **والدهر** بمعنى واحد. قال ابن جني: هو مرورُ الليلِ والنهار، وهو فاسدٌ، لأنّ الليلَ والنهارَ زمانٌ مخصوصٌ. فقد عرّف الشيءَ بما لا يعرف الدهر معرفته، ويلزم أن يكون الليل والنهار زمانًا، لأنّ مرورهما صفة قائمة بهما، والصفة غير الموصوف، وقد يقال: إنّه عبارة عن الليالي والأيام، وينشدون قول أبي ذؤيب:

٤٤١ - هَلِ الدَّهْرُ إلا لَيْلَةٌ ونَهارُها وإلاّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها[١]

وأنشد الجوهريُّ[٢]:

٤٤٢ - ألم تَرَ أن الدهرَ يومٌ وليلةٌ وأنَّ الفتى يسعى لَغارَيْهِ دائِبَا

وقيل: **الزمان**: مقدار حركة الفلك الأعظم، ولا تعلق للنحوي بذلك. ويقال: زمن وزمان وأزمِنة وأزمُن، وشوال هو الشهر المعروف، والجمع شوّالات وشواويل، واليوم عبارة عن مقدار مدّة انبساطِ الشمسِ على وجهِ الأرضِ.

في الشرع: من أوّلِ الصبحِ إلى غروبِ الشمسِ، والعربُ تسمّي به الوقائع، ومنه أيام العرب، فالليل[٣] مقابل اليوم على الاصطلاحين، والليلة واحدته، والحين: الدهر، يقع على قليل الوقت وكثيره، كالزمان، وجمعه: أحيان. قال النابغة[٤]:

٤٤٣ - تَنَاذَرَها الرَّاقُونَ منْ سُوءِ سُمِّها تُطَلِّقُهُ حيناً وحيناً تُرَاجِعُ

---

(١) انظر ديوان الهذليين ١: ٢١، وشرح السكري ١: ٧٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٤١ والعيني ٣: ١١٥، والأشموني ٢: ١٥١، والصحاح (غور) ٢: ٧٧٤، وغيارها: غيوبها، غارت تغور غياراً. أي هل الدهر إلا ليلةٌ تذهب، ويوم يجيء؟

(٢) في الصحاح (غور) ٢: ٧٧٤.

(٣) (والليل) في: ع.

(٤) أي الذبياني، الديوان ٤٧ برواية (تُرَاسِلُهُمْ عَضراً وعَضراً تراجع) و(تطلقه حيناً تراجع) في: ع.

وقد يوقع على ستة أشهر، وفي التنزيل: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ﴾ [إبراهيم: ٢٥] [١] وعلى أربعين سنة[٢]، وفي التنزيل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وإدخال (من) التبعيضية على الدّهر لا لأنّ الدهرَ أكثرُ منه، بل لأنّ الدهرَ أعمّ، يقع على القليل والكثير.

والشهر: مقدار حلول القمر منازله الثماني والعشرين التي ذكرها الله ـ تعالى ـ في قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩].

وقيل: قد يجيء بمعنى الهلال؛ لأنه يكون في أول الشهر. قال ذو الرمة[٣]:

٤٤٤ - فأصبحَ أجْلى الطَّرْفِ ما يَسْتَزِيدُهُ ... يَرَى الشَّهْرَ قبلَ الناس وهو نحيلُ[٤]

والسنة: مقدار قطع الشمس البروج الاثني عشر.

وأما في عرف الشرع، فالسنة: كل يوم إلى مثله من القابل بالشهور الهلالية.

والعام: مذ أول المحرم إلى آخر ذى الحجة، هكذا فرّق بينهما أبو منصور بن الجواليقى[٥] في «تهذيب أدب الكاتب».

وأما (**الآن**) : فمن ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع به كلام المتكلم، وهو الفاصل بين ما مضى وبين ما هو آت، وهو مبنى على الفتح[٦].

---

(١) (بإذن ربها) في: ع.

(٢) (وعلى أربعين سنة) ساقط من: ع.

(٣) انظر ملحق ديوانه ١٩٠٠.

(٤) هو في شروح السقط ١٤٨١، والفائق ١: ٦٨٢، والمعرب ٢٠٧، والتاج واللسان (شهر).

(٥) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسين البغدادي المعروف بابن الجواليقي أبو منصور، أديب لغوي، مشارك في بعض العلوم له (المُعَرّب) (ت ٥٤٠ هـ) في بغداد. انظر الأعلام ٨: ٢٩٣ ومعجم المؤلفين ١٣: ٥٤.

(٦) انظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٩.

قال المبرد[١]: وهو اختيار الزمخشري إنه إنما بني لأنّ حق الأسماء أن تقع منكورة، ثم يدخل[٢] عليها ما يعرفها من الإضافة أو الألف واللام، فخالفتها هذه، لأنها وقعت في أول أمرها معرفة، ولزمت موضعًا واحداً، فألحقها ذلك الحرف، إذ الحرف لازم لموضعه، غير زائل عنه.

وقال الفراء[٣]: أصله آن: فعل ماض من آن الشيء يئين إذا أتى وقتُه[٤]، يقال: آن لك أن تفعلَ كذا، فلما أدخل عليه الألف واللام ترك ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث: «نهى عن قيلَ وقالَ»[٥] بالفتح، وهو فاسدٌ، لأنّ الفعل يحتاج إلى الفاعل، ولا يدخله الألف واللام.

وقال الزجاج[٦]: تعريفه بالإشارة، وبنيَ لأن الألف واللام فيه لغير عهد مقدم، لأنك تقول: الآن فعلت، ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، فقد خرج على زمانه[٧] وهذا[٨] فاسد، لأنه لو كان اسم الإشارة لم يدخله الألف واللام[٩]، وكثير من الأسماء فيها الألف واللام لغير عهد، ولم يُبنَ نحو: أيها الرجل، ونظرت إلى هذا، وقيل: بُني لأنه معرفة وتعريفه ليس باللام الظاهرة[١٠]، لأن لام التعريف يجوز إسقاطه وهذه لازمة، فلا تقول: افعل آن ذلك فهذه زائدة، على حد زيادتها في الذي، وليس بمضمر، لأنّ المضمرات

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٠٣.

(٢) (تدخل) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٠٣.

(٤) (وفيه) في: ع.

(٥) انظر صحيح البخاري ٨: ١٢٤، والفائق ٢: ١٨٧.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٠٣.

(٧) (عن وقته) في: ع.

(٨) (وهو) في: ع.

(٩) (وهو) في: ع.

(١٠) (الظاهر) في: ع.

محصورة، وليس هو فيها، وليس بعَلَم، لأن العَلَم يقع على شيء بعينه، و(الآن) يقع على كل وقت حاضر، وليس من أسماء الإشارة[١] لأن اللام لا يدخل عليها، وليس بمضاف، إذ ليس هاهنا مضاف إليه، فتعين أن تكون معرفة باللام المقدرة فيه، كما قلنا في (أمس).

وقيل: إن تعريفه باللام الظاهرة، ولزومها لكونه لم يستعمل إلا معرفة، بخلاف الرجل والغلام، فإنهما يستعملان نكرتين، وبني لإبهامه/ و[٢] وقوعه على كل حاضر من [١٥٨] الأزمنة، فإذا انقضى لم يقع عليه، ولزمه حرف التعريف، فجرى مجرى الذي والتي، والبناء على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة للخفة، ولتوافقَ[٣] حركتُه[٤] البنائيةُ حركتَه التي يستحقها.

«وقد أقيم المصدرُ حيناً نحو: كان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وخلافَةَ فلانٍ، وصلاةَ العصر[٥]، ومنه: وإدبار النجوم»

جُعلت المصادر أحياناً، لأنّ المصادر مقتضية كالأزمان[٦]، وتدلّ[٧] الأفعال عليها بالوضع كما تدلّ على الأزمان، ولأنهم قد نصبوا الظرف نصبَ المصدر، وأنشد ابن جني:

٣٣٥ - بطعنة مستبسل ثائر ... يردّ الكتيبة نصف النهار[٨]

أراد يرد الكتيبة ردّ نصف النهار، فعكسوا هاهنا، ولأن إضافة الزمان إليها تؤذن

---

(١) (الاشارات) في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (ليوافق) في: ع.

(٤) (حركة) في: ع.

(٥) هذه الأمثلة في الكتاب ١: ١١٤.

(٦) (لازما للأزمان) في: ع.

(٧) (يدل) في: ع.

(٨) قائله: سبرة بن عمرو الفقعسي. وهو في الخصائص ٣: ٣٢٢، والمحتسب ٢: ١٢٢، والنوادر ١٥٥.

بوقوعها فيه، كقولك: هذا يوم القيام[1]، وهذه ليلة السير، فإذا قلت: كان ذلك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وهو مَغِيبه، يقال: خفق النجم، أي: غاب، وأخفق: تولى للمغيب، وخلافة فلان، وصلاة العصر، إمّا على حذف مضاف، هو[2] الزمان، وإقامة هذا مقامه، أي: زمان كذا، وإمّا على تسمية أحيان هذه الأشياء بأسمائها[3]، لملابستها إياها، وكذا إذا قيل: سير عليه ترويحتين[4]، والترويحة (تفعيلة) من أراح المال، إذا ردّه إلى المراح، ولا يكون إلا بعد الزوال، وانتظر به نحر الجزورين.

قال سيبويه[5]: وليس هذا بأبعد من قولهم: وُلِدَ له ستّون عاماً، إذ التقدير: وُلد له الأولاد في ستين عاماً فحُذِفَ الأولاد والجارُّ وأوقع الفعل على الستين[6].

والذي تقتضيه[7] الصيغة أن يكون التقدير: ولد له أولاد ستين عاماً على أن يجعل الأولاد للستين توسعاً، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ۞ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٨-٤٩] فهو مصدر أدبر، وهو معطوف على موضع قوله: ﴿من الليل﴾ وأما قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ[8] فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ فقرئ[9] بفتح الهمزة[10] وهو جمع دبر، وهو آخر الشيء،

---

(١) (القتال) في: ع.

(٢) (وهو) في: ع.

(٣) (باسما) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١١٧.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٠٨، ١١٤.

(٦) (ستين) في: ع.

(٧) (يقتضيه) في: ع.

(٨) (وأما قوله ومن الليل) ساقط من: ع.

(٩) (وقرئ) في: ع.

(١٠) قرأ بفتح همزة (أدبار) سالم بن أبي الجعد، ومحمد بن السَّمَيْقَع، والمنهال بن عمرو، ويعقوب، انظر القرطبي ١٧: ٨٠، والبحر ٨: ١٥٣، والإتحاف ٤٠١.

وهو ظرف أيضًا؛ لأنه أضيف إلى المصدر[١] الذي يجوز أن يجعل حينًا[٢]، ولأنك تقول: دبر كل صلاة، كما تقول[٣]: جئتك صلاة العصر.

وقرئ بكسر الهمزة[٤]، فيكون كقوله: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ وعطفه كعطفه، فقراءة من كسر الهمزة[٥] أدخل (في) الظرفية من قراءة من فتح، ولذلك يقلّ ظهور (في) مع المفتوحة، ويكثر في المكسورة، وكلّ اسم لا تعلق له بالفعل لا يجوز جعله حيناً، كثوب وحجر وزيد وعمرو.

ومن المصادر التي استعملت ظرفًا (ريث) فإنه في الأصل مصدر راث علينا. أي: أبطأ، ثم جعل بمعنى الحين والساعة، فأضيف إلى الفعل. قال همام السلولي:

٤٤٦ - لا يمسك الخير إلا ريث يرسله[٦]

وقال الراعي:

٤٤٧ - فقلت ما أنا ممن لا توافقني ... وما ثواي إلا ريث أرتحلُ[٧]

ويزاد معه ما يقول: وقفت عنده إلا ريثما قال ذلك. قال معن[٨]:

---

(١) (الصلاة) في: ع.

(٢) (حين) في: ع.

(٣) (دبر كل صلاة كما تقول) ساقط من: ع.

(٤) قرأ بكسر الهمزة السبعةُ.

(٥) (الهمزة) ساقط من: ع.

(٦) في اللسان (ريث) وتهذيب اللغة (صعب) ٢: ٥١، لا يُصْعِب الأمر إلا ريث يَرْكبه. و(لا يمسك الخمر...) في: ع.

(٧) البيت في العيني ٢: ٣٣٧ ومعنى البيت: من لا يوافقني فليس مني، ولا أنا منه وليس ثوائي عنده إلا قدر ما أرتحل عنه. وعلى هامش (د): قبله:

قالت سليمى أتثوي اليوم أم تَغِل ... وما ينسيك بعض الحاجة الكسل

(٨) هو مَعْن بن أوس المزني، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، فضّله معاوية على شعراء الإسلام، وهو صاحب لامية العجم التي أولها:

٤٤٨ – قلبت لـه ظهـر المجنّ فلـم أدم عـــلى ذاك إلا ريـــثما أتحـــوّلُ[1]

وأكثر ما يستعمل مستثنى في كلامٍ منفي وحق (ما) أن تكتب موصولة لضعفها بالزيادة.

ويجوز أن يترك (ريث) على الأصل ويكون (ما) فيه مصدرية فتُفصل.

«ثم ما كان جواب (كم) كان العمل فيه كله، إلا إذا قصدت المبالغة، وما كان جواب (متى) كان العمل في بعضه، ولزم التعيين»

الأفعال الواقعة في الأزمنة قسمان:

أحدهما: ما يستغرق الزمان المذكور معه ويعمه، وذلك إما بأن يكون[2] ذلك الزمان عبارة عن مجموع الأوقات الداخلة تحته، ويمكن استغراق ذلك الفعل إيّاها، كقولك: سرتُ شهراً، وأقمتُ سنةً. إذ لو خصصنا الفعل ببعض أوقاته، لم يكن في ذكره فائدة، إذ قد علم أن كل فعل لا بد أن يقع في شهر ما، أو سنة ما، وأما إن أضيف إلى الزمان ما يوجب الاستغراق، كقولك: سرت جميع اليوم، وأقمت ساعات أمس، وأجلس عندك كل غد. وإمّا بأن لا يمكن وقوع ذلك الفعل في بعضه، كقولك: صمت اليوم، فإن الصوم الشرعيّ لا يمكن وقوعه في بعض اليوم.

الثاني: ما لا يستغرق الزمان المذكور معه، وذلك إما بأن يمكن الاستغراق، ولكن المتكلم لم يقصده، كقولك: سرت اليوم أو نمت البارحة، إذا قصد وقوعه في بعض، أو بأن يمتنع الاستغراق، كقولك: قدمت اليوم، لأن القدوم لا يقع في جميع اليوم، ولهذا لا يجوز قدمت شهراً، لأن الاستغراق محال، ووقوعه في بعضه لا فائدة في الإخبار عنه.

إذا عرفت هذا فاعلم أن (كم) سؤال عن العدد، فبأيّ عدد أجيب كان الحكم متناولاً

لعمـــرُكَ مـــا أدري وإنـــي لأوجـــلُ عـــلى أينـــا تعـــدو المنيـــةُ أوّلُ

(ت ٦٤ هـ) في المدينة. انظر السمط ٢: ٧٣٣، ورغبة الآمل ٥: ١٩٠، ٦: ٩٧ والأعلام ٨: ١٩٢.

(١) البيت في العيني ٣: ٤٤٠، والخزانة ٣: ٥٠٦، والمعنى: إلا قدر التحول.

(٢) (يكون) ساقط من: ع.

جميعه، فإذا قيل: كم رجلاً ضربتَ؟ فقلت: عشرين، كان الضرب/ عامًّا للعشرين. [١٦٠]

وإذا[١] قيل: كَمْ سرت؟ فقلت: عشرين يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو سنة أو شعبان، لم يجز أن يخلو يوم من السير، وكان الاستمرار محمولاً على ما يعتاده الناس في أسفارهم.

وقوله: إلا إذا قصدت المبالغة، كما إذا قيل لك: كم سرت؟ فقلت: الليل والنهار، وقصدت الجنسين[٢]، فالحمل على الحقيقة، وهو استغراق ساعات كلِّ ليل ونهار محال، فليحمل[٣] على المبالغة.

قال أبو علي[٤]: ويجوز تعريف جواب (كم) لأن التعريف ليس يخرجه عن أن يكون عدداً.

وأما (متى) فالمقصود منها التعيين في الزمان، فإذا قيل: متى سرتَ؟ فقلت: شعبان أو الصيف أو الشتاء، أو يومًا خرج فيه زيد جاء.

ولا يجوز أن يجاب بالنكرة الصريحة بأن تقول[٥]: وقتًا أو زمانًا أو حينًا، لأنه قد علم أنه لا يفعل الفعل إلا في زمان. وذكر سيبويه[٦] أن القائل إذا قال: متى سرتَ؟ قلت: شهر المحرم، وإذا قال[٧]: كم سرتَ؟ قلت: المحرم، فقيل: لا فرق، ويجوز وضع كل واحد منهما مكان الآخر.

وقال أبو سعيد: اعتماد سيبويه في ذلك على استعمال العرب فإنهم يجيبون هكذا.

---

(١) (فاذا) في: ع.

(٢) (للجنسين) في: ع.

(٣) (فيحمل) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٧٩.

(٥) (يقول) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ١١٠، ١١١.

(٧) (قلت) في: ع.

«وأما المكان، فالظرف منه: ما كان مجهول القدر والصورة، كأسماء الجهات الست التي لا بد لكل متحيز منها، وهي: خَلف وأمام ويمنة ويسرة وفوق وتحت، وكذلك لدى وعند[١] ومع ودون، وما كان معلوم القدر، مجهول الصورة، كالفرسخ والميل[٢] والبريد، تقول: سرتُ خلفك، وعدوت فرسخًا[٣]»

المكان فَعال من التمكين[٤]، فالميم فيه أصلية بإزاء السين في سَحاب، ولا يجوز أن يكون مَفعلاً من الكون، كالمقال من القول، كما اختاره الجوهري، لأنهم قالوا في[٥] جمعه: أمكن وأمكنة، وأفعل وأفعله وأفاعل، إنما هي لجمع ما الفاء أوله، ولأنهم قالوا: تمكّن، ولو كان من الكون لقالوا: تكوّن كتقوّل، من القول، وأما تَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ فقليل، من قبيل الغلط لا يقاس عليه.

قال ابن جني: في حدّه: المكان ما استقر فيه أو تصرف عليه. ومعنى قوله: (ما استقرّ فيه)، كقوله: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] أي: ساكناً. وقوله: تصرف عليه، أي: تحرك عليه[٦]، لأنّ التصرف هو الأخذ في جهات مختلفة، كتصريف الرياح، فكأنه قال: المكان ما وجد فيه سكون أو حركة، وقالوا: السكون هو الحصول في حيز أكثر من زمان واحد، والحركة انتقال من حيز إلى حيز فأفضى إلى الدَّور.

وعند الحكماء: المكان[٧] هو السطح الحاوي الماسُّ للسطح الظاهر من الجسم

---

(١) (عند ولدى) في: ع.

(٢) (كالميل والفرسخ) في: ع.

(٣) (غدوت فرسا) في: ع.

(٤) (التمكن) في: ع.

(٥) (في) ساقط من: ع.

(٦) من (ومعنى قوله) إلى (أي تحرك عليه) ساقط من: ع.

(٧) (المكان) ساقط من: ع.

المحويّ، ولا حاجة بالنحوي إلى معرفة حقيقة المكان.

واعلم أنه ليس كل مكان يكون[١] ظرفاً، كما كانت أسماء الزمان كلها ظروفاً، وذلك لأن الأمكنة أجسام ثابتة، فهي بعيدة من الأفعال والأزمان، والأفعال أحداث منقضية ومتجددة، والفعل يدل على الزمان بالتضمّن، وعلى المكان بالالتزام فالأول أقوى. فالمكان ثلاثة[٢] أقسام:

الأول: ما كان مجهول القدر، مجهول الصورة، وهي الجهات الست، التي لا بد لكل متحيز منها، وهي: خلف وأمام وفي معناهما[٣] وراء وقدام ويمنة ويسرة، وفي معناهما يمين وشمال وشأمة وفوق وتحت، فهذه مجهولات الأقدار[٤]، لأنه ليس لها مقدار معلوم من المساحة، ومجهولات الصور، لأنه إذا لم يكن لها نهاية تقف عندها فصورتها غير معلومة، فهذه تكون[٥] ظرفًا تقول: سرت خلفك، وجلست أمامك.

ومن كلام العرب: صبحناهم فغدوا شأمة[٦] ومنازلهم يميناً وشمالاً. وقال ذو الرمة:

٤٤٩ - فقلت: اجعلي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّها ... يميناً ومَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ[٧]

ويجيء (وراء) في معنى أمام، وفي التنزيل ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦][٨] وإنما صارت هذه الأسماء ظروفًا، لأنها أشبهت أسماء الزمان من حيث إنها مستغرِقَة، فإن

---

(١) (يكون) ساقط من: ع.

(٢) (ثلاث) في: ع.

(٣) (معناها) في: ع.

(٤) (القدر) في: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) مجمع الأمثال للميداني ١ : ٤٠٢ .

(٧) البيت في ديوانه ٣: ١٧٤٣، والأزمنة والأمكنة ٢: ٣٢٧، وشروح السقط ٥٣٩ وشرح ابن يعيش ٨: ٤٠. والمعنى: أخبرها أنه يريد مسيرها ما بين منحدر النجم للمغيب وبين الفرقدين. والفرقدان: نجمان.

(٨) (ومن) في: ع وهو خطأ.

خلف زيد يتناول/ ما يقابل ظهره إلى ما لا نهاية له، فإنك إذا قلت: جلست خلف زيد، [١٦٠] وكان بينكما بلاد بعيدة، جاز ذلك من حيث اللغة، وإن كان المفهوم في المخاطبات أن يكون قريباً منه، وكذلك سائر الحركات[١]، كما أن الزمان الماضي يتناول قبيل زمانك إلى زمان خلق الله الدنيا.

وأيضاً فهذه الجهات لا يلزمها أسماؤها، إذ خلف زيد، يجوز أن ينقلب أماماً له[٢] إذا[٣] ولاه وجهه، كما أن الزمان المستقبل يصير حالاً، ثم يصير ماضياً، فجرت مَجرى الأزمنة في أنّ الفعل يتعدّى إليها بغير حرف، وفائدة دخول الحرف في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾ [الحجرات: ٤] جَعْل الظرف مبتدأ لغاية النداء. ويجوز أن تقول[٤]: جلست خلفك أمامَ زيد، ويكون الثاني بدلاً من الأول، إذ المكان الواحد جاز أن يكون خلفاً لك وأماماً لزيد.

الثاني: ما كان معلوم القدر، مجهول الصورة، كالفرسخ والميل والبريد، فهذه معلومات الأقدار، فإن الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع[٥] والميل ثلث فرسخ، والبريد أربعة فراسخ، ومجهولات الصور[٦] فإنه لا يختص بمساحتها موضعٌ فأشبهت الجهات الست، حيث لم تلزم[٧] موضعاً.

فإذا قلت: سرت فرسخاً أو عَدَوْت بريداً، وجب أن يكون السير، قد شمل جملة الفرسخ، والعَدْوَ قد عمّ جميع البريد، وإلا لم يكن في الإخبار فائدة، إذ قد علم أن السير لا ينفك من أن يقع في فرسخ أو ميل أو بريد.

---

(١) (الجهات) في: ع.

(٢) (له) ساقط من: ع.

(٣) (اذ) في: ع.

(٤) (يقول) في: ع.

(٥) (ذراع) ساقط من: ع.

(٦) (الصورة) في: ع.

(٧) (يلزم) في: ع.

وأما (الطريق)، فقيل: إنه ليس بظرف، لأنه اسم لمكان معروف، وهو ما يطَؤُه المارّة في الأسواق وغيرها، فلا يقع على كل موضع. وقيل: هو ظرف كالفرسخ؛ لأنه فعيل بمعنى مفعول، وكل مكان يصلح أن يكون مطروقاً[1] فهو طريق، لأنك إذا وقعت في مجاز[2] إنسان في أي مكان كان يقال لك: تنَحَّ من[3] الطريق، فتقول على الأول: جلست على الطريق، وعلى الثاني: جلست الطريق.

قال ساعدة بن جُؤَيَّة[4]:

٤٥٠ - لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ[5]

والأول حمله على حذف[6] (في) للضرورة[7]، وقوله: وكذلك لدى وعند ومع ودون.

أمّا[8] (لدى) فمن ظروف الأمكنة بمعنى عندك، مبني على السكون، والذي أوجب بناؤه إبهامه، لوقوعه على كل جهة من الجهات الست، وليس في ظروف الأمكنة

---

(١) (مظروفاً) في: ع.

(٢) (مجاري) في: ع.

(٣) (عن) في: ع.

(٤) ديوان الهذليين ١: ١٩٠، وشرح السكري ٣: ١١٢٠.

(٥) البيت في الكتاب ١: ١٦، ١٠٩، والخصائص ٣: ٣١٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢، ٢: ٢٤٨، والمغني ١: ٣، ٢: ٥٧٩، ٦٣٧، والعيني ٢: ٥٤٤، والهمع ١: ٢٠٠، ٢: ٨١، والدرر ١: ١٦٩، ٢: ١٠٥، والأشموني ٢: ٩١، ٩٧ وشرح البغدادي لأبيات المغني ١: ٩ والخزانة ١: ٤٧٤ ورواية الديوان (لذ) أي تلتذ الكف بهزه. وهو في صفة رمح. واللدن: الناعم اللين. والعَسَلان: سير سريع في اضطراب، وضمير (فيه) عائد إلى اللدن، أو الهز.

(٦) (حذفه) في: ع.

(٧) (الضرورة) في: ع.

(٨) (وأما) في: ع.

أشد إبهامًا من لدى وعند، ولذلك بنيت للظرفية، ولم تتمكن[1] تمكن غيرها، ولا يتجاوزون بـ (لدى) حضرة الشيء بخلاف (عند) فإنهم توسعوا فيها، وفيها لغات: لدى ولدن، وفي التنزيل: ﴿لَّدَيْنَا﴾ و﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾[2] وَلَدن، بفتحتين، ولُدْن ولَدِن، بضم اللام وفتحها مع سكون الدال وكسر النون، و(لَدُ) بحذف النون للخفّة، ولَدْ، ولُدْ بفتح اللام وضمّها مع سكون الدال، فمن أثبت النون ساكنة فلأنه الأصل.

ومن قال: لَدُ، حذف النون وهو يريدها، وأبقى ضمّة الدال.

ومن قال: لُدْنِ ولَدْنِ بناها على الكسر، على أصل التقاء الساكنين.

ومن قال: لَدْ ولُدْ، بناها على السكون وحذف النون غير مريد لها.

وحكم (لدن) أن تجرّ بها على الإضافة كسائر الظروف. وفي التنزيل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ وتقول: سرت من لدن زيد إلى عمرو، وأرضُك من لدن قَراح بني فلان إلى البستان.

وجلست من لدن صلاة العصر إلى صلاة المغرب، فيقع بين الجثتين والمكانين والزمانين.

وأما قول الشاعر أنشده سيبويه:

٤٥١- مُذْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائِها[3]

فالشَّول: جُثَّة، وهي النوق التي جفّ ضرعها، وارتفع لبنها، وأتى عليها[4] من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والإتلاء: مصدر أتلت الناقة، فهي متلية إذا كان لها ولد يتلوها، وهو في الظاهر مخالف لما ذكرنا، لكن التقدير: مذ لد أن شالت شولًا، والفاء في

---

(١) (يتمكن) في: ع انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٠٠.

(٢) النساء: ٤٠، الكهف: ٢.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠١، ٨: ٣٥، والمغني ١: ٤٧١ والعيني ٢: ٥١، والهمع ١: ١٢٢، والدرر ١: ٩١، والأشموني ١: ١٩٤، وهو في نعت إبل.

(٤) (عليه) في: ع.

قوله: فإلى إتلائها، زائدة، لأنّك لا تعطف بعض تقضي الفعل على بعض، لا تقول: سرتُ من البصرة فإلى الكوفة.

وأكثر العرب ينصب بها غدوةً خاصة.

قال ذو الرمة[1]:

٤٥٢ - لَدُنْ غُدْوَةً إذا امتدَّتِ الضُّحى وحثَّ القطينَ الشَّحْشَحانُ المكلَّفُ[2]

شبهوا نونَ (لَدُن) بالتنوين، و(غدوة) بالمميّز، نحو: عندي راقُودٌ خلاً[3]، وذلك لكثرة استعمال (غدوة) في كلامهم، ولذا نوّنوه مع أنه معرفة، لئلّا يتوهّم أنّه مجرور، ولا يقاس عليه غيره. وشبه بعضهم (غدوةٌ) بالفاعل فرفعها، فقال: لدن غدوة، كما قالوا[4]: قام زيد، ومنهم من يخفض بها على القياس، فيقول: لدن غدوة، واختصاص النصب بغدوة لا علّة له.

[١٦١] / وأما (عِنْد) بحركات العين، والكسر أفصحها، فمن ظروف المكان، يراد بها الحضور، يقال: زيد عندي، والرأي، كقولك: عند الشافعي كذا، والملك كقولك: عندي دراهم. قال أبو سعيد: (عند) يستعمل لما كان[5] حضرك أو غاب عنك، يجوز أن تقول-

---

(١) الديوان ٣: ١٥٦٥.

(٢) انظر البيان والتبيين ٢: ٢٧٤، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٢ واللسان (شحح، لدن) والأساس (شحح).
غدوة: بالأوجه الثلاثة: الرفع بتقدير: كانت غدوةٌ، والنصب بتقدير: كان الوقت غدوةً، والجر بتقدير الإضافة. والقطين: الخدم، وهو جمع قاطن. الشحشحان: القوي، وقيل: هو كلّ ماضٍ في كلام أو سير. ومكلَّفٌ: قد كُلِّف ذاك، يعني: الحاديَ.

(٣) الراقود: إناء من آنية الشراب. أعجمي معرب. وهو دَنٌّ كهيئة إرْدِبَّة - وهي الآجرة الكبيرة - يطلى بالقار رقيقاً. وجمعه: الرواقيد. انظر المعرب ٢٠٨، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٢.

(٤) (قال) في: ع.

(٥) (لمكان) في: ع.

وأنت ببغداد[١] : عندي مال وهو بخراسان، و(لدن) لا يستعمل إلا لما[٢] حضرك، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] فمعناه في محل قربته فإن الله تعالى لا يضاف إليه جهة ولا مكان.

ولا تجر إلا بمِن قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] لأنها من أقوى حروف الجر، لأنها لابتداء الغاية، وكل فعل له ابتداء، وربما عاق عائق عن الانتهاء وتقول: كنت في دار زيد وعند عمرو، فتنصب لا غير، ولا تعطفه على المجرور.

وأما (مع) فتفيد المصاحبة، تقول: جاء زيد مع عمرو، أي: أنه صاحبه في حال مجيئه، بخلاف الواو فإنها لا تدل على اصطحابهما[٣]، بل لا تدل إلا على صدور الفعل منهما، فإذا أرادوا اقترانهما في الفعل قالوا: جاء زيد وعمرو معًا، والدليل على اسمية (مع) دخول التنوين. قال امرؤ القيس:

٤٥٣ - تقولُ وقد مالَ الغَبيطُ بنا معاً عَقَرْتَ بعيري يا امرأ القَيْسِ فانْزِلِ[٤]

وحكى: جئت من معه، وهو قليل، و(لدى، وعند، ومع) جهات مبهمة، وإبهامها أشدُّ من إبهام (خلف)، فإن خَلْفاً جهة معينة، وهذه جهات عامة[٥]، وتستعمل (مع) في غير الأمكنة، تقول: أنا معك، أي: في نصرتك وعونك، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى﴾ [الشعراء: ٦٢] وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] محمول على مصاحبة العلم. وقولهم: جئنا معًا، قيل: إنه اسم على حرفين وفتحته إعرابية، كقولك: أرقنا دماً، وقيل: إنه

---

(١) (ببغداد) في: ع.

(٢) (بها) في: ع.

(٣) (الاصطحاب) في: ع.

(٤) البيت في معلقته انظر شرح النحاس للقصائد التسع ١: ١١٧ وديوانه ١١ والكامل ١: ٢٣٧. والغبيط: قتب الهودج، وخص البعير لأنهم كانوا يحملون النساء في الهوادج على الذكور من الإبل من أجل أنها أقوى وأصبر، وقد يقال للناقة بعير.

(٥) (معينة) في: ع.

اسم مقصور كعصا وفتحته بنائية، وألف (مع) محذوفة لالتقاء الساكنين، والظاهر أنه منتصب على أنه حال، أي: جئنا متصاحبين.

وقيل: إنه مصدر، والمعنى: اصطحبنا اصطحابًا، ويجوز إسكان (مع) في ضرورة الشعر. قال جرير:

٤٥٤ - فَرِيشِي مِنكُمُ وهَوايَ معْكم وإن كانت زيارتُكم لِماما[1]

وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي[2]:

٤٥٥ - إذا صَعْبُها جاشَ مَعْ ذِلِّها تَمُدُّ بلِهْزِمَتَيْها الوَتِينَا[3]

وقيل: إنه إذا أُسْكِنَ[4] حرفُ جر، لأنه لو حُرِّك كان منصوبًا، والمنصوب لا يُسكَّن في الضرورة عند سيبويه، وهو فاسد، لأنه لو كان حرفاً لجاز إسكانه في غير الشعر ولم يَرِدْ[5]، ولأن حرف الجر الذي على حرفين لا يكون إلا ساكناً، ومتى ولي ياء المتكلم وآخره صحيح وقي بالنون من الكسر[6] نحو: منّي وعنّي، ولم يقولوا: معني بل معي. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [الشعراء: ٦٢].

وأما (دون) فهو لما قَصُرَ الشيء عن[7] مكانه، كقولك: زيدٌ دونك، ولما حال بينك وبين غيرك عالياً كان أو سافلاً، وقد يستعار في المرتبة، وقد استعمل متصرفًا. أنشد

---

(١) هو في الديوان ١: ٢٢٥، ودرة الغواص ٣٦.

(٢) شاعر إسلامي مخضرم، وقيل: إنه من شعراء الدولة الأموية. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٦٧، والخزانة ١: ٤٢١.

(٣) البيت في شرح السكري ٢: ٥١٦. ولِهْزِمَتَيْه: ناتئتان تحت الأذُنَيْنِ، الوتين: عِرْقٌ في الظَّهْرِ. والذِّل بالكسر: اللين.

(٤) (سكن) في: ع.

(٥) (ترد) في: ع.

(٦) (الكسرة) في: ع.

(٧) (في) في: ع.

سيبويه لذي الرمة:

٤٥٦ – وغبراءَ يَحمي دونُها ما وراءَها ولا يَختَطيها الدَّهرَ إلا المُخَاطِرُ(١)

وقد يُقلع عنه معنى المكان فيعبر به عن الشيء الرديء. أنشد الجوهري:

٤٥٧ – إذا ما عَلاَ المَرءُ رامَ العُلاَ وَيَقْنَع بالدونِ من كان دُونا(٢)

«وما كان معلوم الصورة لم يكن ظرفاً، ويجب المجيء بحرف الجر، كقولك: سِرْتُ إلى مكة، وقعدتُ في الدار»

القسم الثالث من أقسام المكان: ما كان معلوم الصورة، ويمكن عِلْمُ قدره بالمساحة، وذلك إما أسماء شائعة، كسوق ودار وبلدة وغرفة ومسجد.

وإمّا أسماء أعلام لأماكن، كمكة ودمشق ومصر وبغداد والبصرة وعمان، فلا تكون(٣) ظروفاً، لأنَّ هذه أماكن مخصوصة، ينفصل بعضها من بعض بصور وخلق، إذ كل مكان لا يسمى دارًا أو سوقاً، فكما(٤) لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسي، كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم في الاختصاص، فكما لا تقول: قمت زيداً، لا تقول: قعدت السوق.

وقول ابن جني: وليس في الفعل دليل عليها، فيه نظر، لأن الفعل لا دليل له على

---

(١) البيت في ديوانه ٢: ١٠٢٥، وشرح التبريزي للحماسة ١: ١٩٢، وشرح المضنون ١٠٢، وشرح الأنباري للقصائد السبع ٥٦٦. وغبراء: أرض. معنى يحمي دونها ما وراءها: ما دونها من الفلوات يَجعلُ ما وراءَها حمى فلا يقرب. ويختطيها: من الخطو، أي: لا يتخطّاها إلا المخاطر بنفسه. ولم أعثر على البيت في الكتاب لسيبويه. ولا في فهارسه.

(٢) انظر الصحاح (دون) ٥: ٢١١٥، وشرح المضنون ١٠٢.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (وكما) في: ع.

المكان، ظرفاً كان أو لم يكن، بل يجب هاهنا أن تأتي[(١)] بحرف جر فتقول: سرت إلى السوق، وقعدت في الدار. وفي التنزيل: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

[١٦٢]

وقد يحذف حرف الجر في ضرورة الشعر/ قال عامر بن الطفيل[(٢)]:

٤٥٨ - فَلَأَبْغِيَنَّكُم قَنَاً وعُوارِضاً ... ولَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ[(٣)]

والمعنى: فلأبغينكم بقناً وعوارض، هما موضعان.

«وما بعد (دخلتُ) في قولك: دَخلتُ البيتَ، على حذف الجار عند سيبويه[(٤)]»

إذا قلت: دخلت البيت، فمذهب سيبويه أنه على حذف حرف الجر، تقديره: دخلت في البيت، أو إلى البيت.

واحتج أبو علي لسيبويه على أنه لازم، لأنك تنقله بالهمزة وبحرف الجر، نحو: أدخلته، ودخلت به[(٥)].

وفي التنزيل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ [الإنسان: ٣١][(٦)] ولأنه في معنى ولجتُ،

---

(١) (يأتي) في: ع.

(٢) هو من بني عامر بن صعصعة، أبو علي، أحد فتاك العرب وشعرائهم، جاهلي أدرك الاسلام ولم يسلم، وهو ابن عم لبيد الشاعر، فارس قيس، وكان أعور عقيما لا يولد له (ت ١١ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٣٤، والخزانة ١: ٤٧٣، والأعلام ٤: ٢٠.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٨٢، ١٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٨، والإيضاح العضدي ١٨٢، والخزانة ١: ٤٧٠. ولأبغينكم: لأطلبنكم. وقنا: جبل في ديار بني ذبيان، وعوارض: جبل لبني أسد. واللابة: الحرة ذات الحجارة السود. وضرغد: حرة، أو جبل بعينه. لأقبلن الخيل: لأوردنها. يتوعد أعداءه بتتبعهم والإيقاع بهم حيث حلّوا من منيع المواضع.
والشاهد نصب (قنا وعوارض) بحذف الخافض للضرورة ؛ لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف، فهما بمنزلة ذهبت الشام في الشذوذ.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٦، ٢٠٦.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٤.

(٦) (من) في: ع، وهو خطأ.

و[١] نقيض خرجت، وكلاهما لازم، ومصدرهُ دُخُول، و(فعول) غالب على مصادر الأفعال اللازمة.

وفي هذا الاحتجاج نظر؛ لأنك تنقل[٢] الفعل المتعدي، كقولك: أحفرتُ زيداً بئراً، والفعل قد يكون متعدياً في معنى فعل لازم، نحو: كلمته وقلت له، والحمل على النقيض قليل، و(فُعول) قد جاء مصدراً للفعل المتعدي، نحو: علوتُه عُلُوًّا، وسلوته سُلُوًّا وشكرتُه شكوراً[٣]، وكفَرته كفوراً.

وقال أبو العباس[٤]: هو من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر، نحو: نصحتُ زيداً، ونصحت لزيد، لأنه يصحبه حرف الجر، تقول: دخلتُ في هذه الدار، بالاتفاق، وقد ينفك عنه، وفي التنزيل: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩] و﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧][٥]. ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

لأنه لو كان على تقدير حذف حرف الجر، لاختص مكانًا واحداً، كما أن (ذهبت) لما كان لازماً بالاتفاق، وتعدى على تقدير حذف الحرف اختص بالشام واليمن، فقالوا: ذهبت الشام، وذهبت اليمن، تشبيها لهما[٦] بالأسماء الشائعة، إذ يطلق المكان على الكل، فلما كان (دخلت) شائعاً في جميع الأمكنة دل على أن تعديه ليس بتقدير حرف الجر.

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (تنفك) في: ع.

(٣) (شكرا).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٤.

(٥) (ليدخلن) في: ع.

(٦) (لهما) ساقط من: ع.

«وشذَّ: هو منّي مَزْجَرَ الكلب، ومناطَ الثّريا، ومقعدَ القابِلَة، ومعقِدَ الإزار»

قد اسْتَعْمَلَتِ[١] العربُ أسماء مخصوصة استعمال[٢] الظرف، قالوا: هو مني مزجر الكلب[٣]، يقصدون به البعد والاحتقار[٤] ومَزْجَر[٥] (مَفعَل) من الزجر، أي: منزلته عندي منزلة الكلب، وهو في المكان الذي أزجره فيه.

وهو مناط الثريا[٦]، يقصدون به بعده، والمناط (مَفعَل) من ناطَ ينوطُ إذا علّقَ، والثريا: كواكب معروفة.

أنشد سيبويه:

٤٥٩ – فإنّ بني حَرْب كما قد عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّتْ نُجومُها[٧]

وهو مني مقعدَ القابلة[٨]، وذلك إذا ألصق به من بين يديه، لأن القابلة تدنو من المشارفة، للوضع دنواً شديداً.

وهو مني مَعْقِدَ الإزار[٩]، يريدون[١٠] به القرب، والمراد بالإزار، هو الإزار المعروف أو المرأة أي: إن قربه مني كقرب إزاري من جسدي، أو كقرب المرأة مني.

---

(١) (استعمل) في: ع.

(٢) (مخصوصا لاستعمال) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٠٥.

(٤) (الاختصار) في: ع.

(٥) (من جر) هكذا كل مرة في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٢٠٥.

(٧) قائله: الأحوص، وقيل: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. وهو في الكتاب ١: ٢٠٦ والمقتضب ٤: ٣٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٥٤. أراد بيني حرب آل أبي سفيان بن حرب، يقول هم في ارتفاع منزلتهم وعلو مرتبتهم كالثريا إذا صارت على قمة الرأس. وقد أسهب ابن الشجري في إعراب البيت فارجع إليه.

(٨) انظر الكتاب ١: ٢٠٥.

(٩) انظر الكتاب ١: ٢٠٦.

(١٠) (يريد) في: ع.

وهذه الكلمات لا يُقاس عليها غيرها[١]، فلا يقال: هو مني مربط الفرس[٢]، أو مَحْبِس[٣] الدابة؛ لأن الشاذ لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع.

(تنبيه):

من الظروف (بين) إذا أضيف إلى الزمان كان ظرف زمان. تقول آتيك بين الظهر والعصر، وإن أضيف إلى المكان كان ظرف مكان، تقول: داري بين دارك والمسجد، وحقها أن تضاف إلى أكثر من واحد.

وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣][٤] و﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾[٥] وإن أضيف إلى الواحد وجب أن يعطف عليه[٦] بالواو، لأن الواو للجمع، تقول: المال بين زيد وعمرو، ولو قلت: المال بين زيد وبين عمرو، فهو قبيح، لأنك أضفت بينا[٧] إلى واحد بخلاف قولهم: هو بيني وبينك، فإن بينا فيه مضاف إلى مضمر مجرور، وذلك لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار، وقد جاء تكريره مع المظهر.

قال ذو الرمة:

٤٦٠ - بَرّاقةُ الجيدِ واللَبّاتِ واضِحَـةٌ كأنّها ظَبْيَةٌ أفْضَى بها لَبَبُ
بينَ النهارِ وبينَ الليل من عَقِدٍ على جوانِبِهِ الأسْبَاطِ والهَدَبُ[٨]

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٨٢.

(٢) (القوس) في: ع.

(٣) (مجلس) في: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) آل عمران: ٢٣، والنحل ١٢٤، والنور: ٤٨، ٥١.

(٦) (عليه) ساقط من: ع.

(٧) (بينا) ساقط من: ع.

(٨) انظر الديوان ١: ٢٦، ٢٧، ٣: ١٩٢٩، ١٩٣٠، ونظام الغريب ١٦، والمخصص ٢: ٢٠، والصحاح واللسان والتاج (لبب، سبط) البراقة: التي تبرق من بياضها. واللبات: مدار أسفل العنق إلى أعالي= =الصدر. واضحة: بيضاء. أفضى: صير. بها: أي بهذه الظبية. واللبب: ما استَرَقَّ من الرمل، وقيل: اسم

وأما قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] يقرأ بفتح النون وضمها، فمن فتح فإمّا أن يكون قد نصبها نظرًا إلى أنها ظرف، فأعطى للظرف حكمه، وإن كان فاعلًا أو يكون فتحة النون بنائية، لإضافته إلى غير ممكن[1]/ ومن رفع فالبين بمعنى الوصل، ١٦٣ ويقال بينهم بين بعيد، وبون بعيد، ويستعملون البين للبعد، ولا يضيفونه.

أنشد ابن الأعرابي:

٤٦١ - جرى أمس ظبيٌ بالفراق وبشرت ... بـه اليـوم غِربـان لهـنَّ نَعيـقُ

فيا فَرحةَ المحبور بالبَين غُدْوَةً ... ويا شوق من كان الفراق يشوق

وتكف (بين) عن الإضافة بما والألف، فتقع[2] بعدها الجملتان، وتارة يتلقى بإذ، وتارة لا يتلقى[3] بها، تقول: بينما قام زيد قعد عمرو، وإذ قعد عمرو، وبينما زيد قائم سار أخوك، وإذا سار أخوك، وكذلك بينا، وقال عمر بن أبي ربيعة:

٤٦٢ - بينما ينعتنني أبصرتني ... دونَ قَيْد الميل يَعْدُو بي الأغَر[4]

وقال آخر:

٤٦٣ - بينـا نحـنُ نرقبُـه أتانـا ... مُعَلِّـقَ وَفْضـةٍ وزِنـادَ راعِـي[5]

مكان في أول الدهناء. قوله (بين النهار والليل) يريد أنها رَعتْ نهارها فلما انقضى النهار صارت ممتلئة الجلد براقة قد صقلها الرعي. والسبط: نبتٌ. الهَدَب: هدبُ الأرطي. والبيت الأول ساقط من: ع.

(١) (المتمكن) في: ع.

(٢) (فيقع) في ع.

(٣) (وتارة لا يتلقى) ساقط من: ع.

(٤) الديوان ١٤٣، فرس أغر: أي: في جبهته بياض.

(٥) قائله نصيب وهو في ديوانه ١٠٤، وقيل: رجل من قيس عيلان. وهو في الكتاب ١: ١: ٨٧، والمحتسب ٢: ٧٨، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٧، ٦: ١١ والمغني ٢: ٤٢٢ والهمع ١: ٢١١، والدرر ١: ١٧٨. والوفضة: الكنانة توضع فيها السهام، والزناد: ما تقدح به النار.

وقال آخر[١] في التلقي بإذ وإذا[٢]:

٤٦٤ – فاسْتَقْدِرِ اللهَ خيراً وارْضَيَنَّ به فبينما العُسْر إذ دارَتْ مَيَاسِيرُ[٣]

وقال آخر في التلقي بإذا[٤]:

٤٦٥ – وبينما المَرْءُ في الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إذا هو الرَّمس تعفوه الأعاصيرُ[٥]

ويروى: إذا صار في الرمس.

وقال الحريري في درة الغواص[٦]: بينما يُتلقى بإذ، وإذا تارة، ولا يتلقى أخرى، وأمّا (بينا) فلا يتلقى بإذ وإذا أصلاً.

وقال النحويون[٧]: إذا قلت: بينما زيد قائم أقبل عمرو، فـ (بين) عبارة عن الزمان، كأنك قلت: بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو، وإذا قلت: بينما زيد قائم إذ أقبل عمرو، فبينما: في موضع رفع بالابتداء، وإذ: خبره، ويجوز أن يراد بها[٨] نفس الوقت.

وقيل: إنّ إذا وإذ في جواب بينما زائدتان، وهو بعيد؛ لأن الأسماء بعيدة من الزيادة.

---

(١) هو عثمان بن لبيد العذري، أو عثير بن لبيد.

(٢) (في التلقي بإذ وإذا) ساقط من: ع.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ١٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٧، ٢٠٩، والمغني ١: ٨٨، والشذور ١٢٦. استقدر الله خيرًا، أي: سَلْ أن يقدر لك الخير.

(٤) (وقال آخر في التلقي بإذا) من: ع وغير موجودة في: د.

(٥) نسب في اللسان (دهر) إلى عثير بن لبيد العذري، أو لحويث بن جبلة العذري ونسب في التاج (دهر) إلى ابن عيينة المهلبي. وهو في سرّ الصناعة ٢٥٧ وأمالي القالي ٢: ١٧٧، ورصف المباني ٣١٨. والعقد ٣: ١٩٢، والدرة ٨٦. والرمس: تراب القبر.

(٦) انظر الدرة ٨٤ – ٨٦.

(٧) انظر الدرة ٨٤.

(٨) (به) في: ع.

وأما قول أبي ذؤيب الهذلي[١]:

٤٦٦ – بَيْنَا تعانقُه الكماة وَروْغِهِ ... يومًا أتيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ[٢]

فيروى تعانقه بالجر والرفع، فمن جرّ فالألف إما أن يكون قد بنيت عليها الكلمة، وأضيف بعد الألف، كما أضيفت قبله، أو نشأت من مطل الفتحة.

ومن رفع فهو مبتدأ والخبر محذوف، ومن ظروف المكان (حلة الغور)، قال سيبويه[٣]: زيدٌ حلَّةَ الغَور، أي قَصْدَه.

وأنشد:

٤٦٧ – سَرَى بعد ما غاب الثريا وبعدما ... كأنَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ[٤]

ومنها : زيد وزن الجبل، أي: ناحية منه، وزيد زنة الجبل، أي: حذاءه وأسفل.

وفي التنزيل: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٢] وزيد جهة البيت، ونحو البيت بمعنى، وقبل الجبل ودبر الجبل أمام الجبل ووراء الجبل، ويقال: قُبُل النهار ودُبرَ النهار، فيكون زمانين.

---

(١) يرثي أولاده. انظر ديوان الهذليين ١: ١٨، وشرح السكري ١: ٣٧.

(٢) وهو في الخصائص ٣: ١٢٢، وشرح التبريزي للحماسة ٤: ١٤٦، والدرة ٣٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١٧٨٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٨٧، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٤: ١٧٢١، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٤، ٩٩، والمغني ١: ٤١١، والهمع ١: ٢١١، والدرر ١: ١٧٩، والخزانة ٣: ١٨٣ روغه: أن يحيد عن ضرباتهم. والسلفع: الجسور السليط.

يذكر شجاعًا يدل بقوّته وعلمه بفنّ الحرب، فهو يعتنق قرنه حيناً، ويروغ من ضربه حينًا آخر، وبينما هو في المعمعة ومنازلة أقرانه جاءه من لا يأبه له فصرعه، وذلك جريء سليط ما كان ليحسب له حسابًا. وقد ساق هذا مثلًا لأن الدهر لا ينجو عليه أحد.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٠٢.

(٤) انظر الكتاب ١: ٢٠١، والأزمنة والأمكنة ١: ٣٠٦. يصف طارقاً سرى ليلاً بعد أن غارت الثريّا في أول الليل، وذلك في استقبال زمن القيظ. وشَبَّهَ الثريّا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل. والغور: مصدره غار، أي: غاب.

وكذلك قبل وبعد إذا أضيفا إلى الجثث[١] كانا ظرفي مكان، كقولك: داري قبل دارك وبعد المسجد.

وإن أضيفا[٢] إلى الأزمنة، أو إلى المصادر، كانا ظرفي زمان، تقول: آتيك قبل يوم الجمعة، وبعد يوم السبت، وجئت قبل ركوب الأمير، وبعد طلوع الشمس.

وتُجاه بضم التاء وكسرها، ووُجاه بضم الواو وكسرها، وحيال في معنى تجاه وقريب، يقال: أنا قريبًا منك[٣]، وقربًا منك، وهما في الأصل مصدران.

وفي التنزيل: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١] فجعلا ظرفين، ولم يجعلا إلا ظرفي مكان.

ومن مسائل الكتاب[٤]: إن قريباً منك زيداً، فهذا كقولك: إن عندك زيداً. وقبالَه وتِلقَاء وهما[٥] في معنى تجاه، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧].

ويكون تِلقاءُ في معنى لقاء، أنشد أبو سعيد للراعي[٦]:

٤٦٨ – أَمَّلْتُ خَيْرَكَ أن تدنو مواعِدُه ... فاليومَ قَصَّرَ عن تِلْقَائكَ الأمَلُ[٧]

أي: عن لقائك.

ويجوز أيضًا أن يحمل على الجهة.

---

(١) (أضيفتا إلى الجثة) في: ع.

(٢) (أضيفتا) في: ع.

(٣) (منك قريبا) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٢٠٣ للاستئناس.

(٥) (وهو) في: ع.

(٦) (الراعي) في: ع وقيل: قائله ابن أحمر.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ٢٤٥ والبيان والتبيين ١: ١٨٠.

وإزاء وحِذاء وحذَة: بمعنى واحد، يقال: آزَيْتُه، أي: حاذَيْته، فهما متآزيان، أي: متحاذيان، والعامة تقول: متوازيان. وحول يقال: أنا حولَه وحَوْلَيْه وحَوَالَه[1] وَحَوَالَيْهِ وأحواله، قال:

٤٦٩ - وحولِ من بني عمي رجالٌ ... مراجيح تهشُّ إلى الطعان[2]

وفي الحديث: «اللهم حوالينا لا علينا»[3]، وقال امرؤ القيس:

٤٧٠ - فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إنَّك فاضِحِي ... ألستَ تَرَى السُّمَّارَ ويحك أحْوالي[4]

وصَدَد وصقَب، بمعنى: قرب، يقال: صاقَبه، أي: قاربه. وفي الحديث: «الجار أحق بصقَبه»[5] أي: بقربه.

«ويضمر عامله عند الدليل، كقولك: يوم الجمعة، لمن قال: متى سرت؟»

لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكمَ المفعول به، فينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية عليه، كما إذا كان جواباً بأن يقال لك: متى سرت؟ فتقول: أمسِ، والتقدير: سرتُ أمسِ، لأن السير هو المسؤول عنه، أو يقال: كم سرت؟ فتقول: عشرين يوماً، أو عشرين فوسخاً. وأين جلست. فتقول: خلف زيد.

وإذا وقع بعد (متى) فعل ماض كان الجواب ماضياً، وإن وقع مضارعاً كان مضارعاً. ويجوز إظهار هذه الأفعال في الجواب للتوكيد.

وفي التنزيل: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]/ و﴿قَالَ قَآئِلٌ [١٦٤]

---

(١) (وحواله) ساقط من: ع.

(٢) يقال: راجَحْتُه فَرَجَحْته، أي: كنت أرزنَ منه، وقوم مَرَاجِيح في الحلم. انظر الصحاح (رجح) ١: ٣٦٤.

(٣) رواه مسلم في صحيحه (كتاب صلاة الاستسقاء) وانظر شرح النووي ٦: ١٩٤، ورواه ابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء) ١: ٤٠٤.

(٤) هو في الديوان: ٣١ والهمع ١: ٢٠١، والدرر ١: ١٧٠. سباك الله: أي باعدك الله وفضحك، وأصله من السباء، وقيل: المعنى أذْهَبَ الله عقلك.

(٥) رواه البخاري في صحيحه (كتاب الحيل - باب احتيال العامل لِيُهْدَى له).

مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ [الكهف: ١٩].

«واليومَ سِرتُ فيه»

إذا أشغلت[1] الفعل عن الظرف جرى في الرفع والنصب من جهة الاختيار واللزوم[2] مجرى المفعول به، تقول: اليوم سرت فيه، فتنصبه بفعل مضمر يدل عليه: سرت فيه، ويجوز[3] رفع (اليوم) على ما تقدم في المفعول به.

«وحينئذ الآن»

يقال ذلك لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه، أي: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن. وهذا الكلام يقصد به الالتفات إلى ما هو فيه، لا إلى ماض. و(كان) فيه تامة وهي عاملة في حينئذ، واسمع عامل في الآن، ولا تكون[4] (كان) عاملة فيها، لأن الفعل الواحد لا يكون له[5] ظرفا زمانٍ إلا على سبيل البدل.

«وأسَائِرُ اليَوْم وقَد زَالَ الظُّهرُ»

فسائر: مشتق من السؤر، بمعنى البقية، وهو مضاف إلى اليوم، وما دلّ على الخبر إذا أضيف إلى شيء كان منه، فسائر اليوم من اليوم، فكأنه قال: أتقيَهُ[6] اليومُ، وتقديره: أتسير سائر اليوم، فلا تحسبن أنّ سائراً فاعلٌ من السير، فإن المسألة تفسد، وهذا مَثَلٌ يضرب لمن يرجو نجاح طلبته، وتبيّن له اليأس منها[7].

---

(١) (اشتغلت) في: ع.

(٢) (اللزوم والاختيار) في: ع.

(٣) (فيجوز) في: ع.

(٤) (يكون) في ع.

(٥) (له) ساقط من: ع.

(٦) (أبقيته) في: ع.

(٧) انظر جمهرة الأمثال ١: ٩٦.

«وتقول: اليوم سرته، على التوسّع»

الظروف غير المتصرفة لا يجوز أن ينزع منها معنى (في) إذ لو نزع منها معنى (في)[١] لخرجت عن الظرفية، كقولك: جلست عندك. وأما الظروف المتصرفة، كيوم وليلة وخلف وأمام، فلك أن تتسع[٢] فيه، وحقيقة ذلك أن تنصبه، من غير أن تقدر فيه معنى (في) فيجري مَجرى المفعول به، لتساويها في أنَّ (في) غير مقدرة فيها، فإذا قلت: سرتُ اليوم، وقعدت[٣] خلفك، كان منصوباً انتصاب (زيد) في قولنا: ضربت زيدًا. ويجرى سرت وقعدت مجرى ضربت، وهو مجاز؛ لأن السير لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في (زيد) ولا يخرج بذلك عن معنى الظرفية، ولذلك يتعدى[٤] إليه الفعل اللازم والمنتهي، نحو: قام زيد اليوم، وضربت زيداً الساعة، ولا يظهر الفرق في الاسم الظاهر، لأن (في) محذوفة مع الظرف لفظاً، ومع المفعول به لفظاً وحكماً، وإنما يظهر ذلك مع الضمير، لأنك إن أضمرته وهو ظرف قلت: اليوم سرت فيه، وأيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟ والتقدير: سرت اليوم، وأينطلق زيد يوم الجمعة، فالمجيء بفي في المضمر دليل على أنك كنيت عنه، وهو ظرف، فإن كنيت عنه على الاتساع، قلت: اليوم سرته، وأيوم الجمعة ينطلقه زيد؟ ويجوز في اليوم ويوم، الرفع والنصب، على ما تقدم في المفعول به، وتقول على الظرفية: الذي سرت فيه يوم الجمعة، وعلى الاتساع: الذي سرته يوم الجمعة.

أنشد سيبويه:

٤٧١ – ويوم شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً قليل سِوَى الطعن النِّهالِ نوافلُهْ[٥]

---

(١) (إذ لو نزع منها معنى في) ساقط من: ع.

(٢) (يتسع) في: ع.

(٣) (جلست) في: ع.

(٤) (لا يتعدى) في: ع.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٩٠، والكامل ١: ٣٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٦ وفي الكامل (ويوما)، شهدناه: أي شهدنا فيه، وسليم وعامر: قبيلان من قيس بن عيلان. النهال: الرماح العطاش تروى بالدماء. وهي جمع نَهَل، ونَهَل جمع ناهل. والنوافل: الغنائم، وهي مرفوعة بقليلًا. المعنى: لا ينال في ذلك اليوم إلا=

وأنشد أبو سعيد:

٤٧٢- قَــدْ بَكَّـــرَتْ بَاكَرَهَـــا سُـــلامُ
بكَبْـــدٍ خالَطَهَـــا سَـــــنَامُ
في سَـــاعَةٍ يُـــحَبُّهَا الطَّعَـــامُ[1]

ولولا الاتساع لقال: شهدنا فيه، ونحب فيها، ويضاف إليه، وذلك دليل على أنه نزع منه تقدير (في) وإلا لكانت[2] حاجزة بين المضاف والمضاف إليه، فكانت[3] مانعة من الإضافة[4]، كما لو كانت موجودة.

قالوا: يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار[5]، والأصل: يا سارقاً الليلة، فأضاف سارقاً إلى الليلة، بعد جعلها مفعولاً بها على السعة.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤][6] جعله مفعولاً به، وقوله تعالى[7]: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] أصله: بل يمكر[8] في الليل والنهار، وأنشد سيبويه:

=طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك.

(١) الرجز في الكامل ١: ٣٤ برواية: قد صبّحتْ صَبّحَها السلام. ويريد في ساعة يُحب فيها الطعامُ (السلام) في: ع.

(٢) (لكانت) ساقط من: ع.

(٣) (وكانت) في: ع.

(٤) (المضاف إليه) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٠، والخزانة ١: ٤٨٥.

والشاهد: جعل الليلة مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع. وسَرَقَ من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، يقال: سَرَقَ مالاً كما يقال سَرَقَ منه مالاً. وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٥٥.

(٦) قرأ أبو حنيفة: (ملك يومَ الدين) بلفظ الفعل ونصب اليوم. انظر الكشاف ١: ٥٦ (مالك) في: ع.

(٧) (تعالى) ساقط من: ع.

(٨) (مكر) في: ع.

٤٧٣ – وكرّارِ خَلْفِ المُحْجَرينَ جَوَادَهُ إذا لم يُحَامِ دونَ أنْثَى حَلِيلُهَا[١]

وأمّا قول النمر بن تولب[٢]:

٤٧٤ – فيوم علينا ويوم لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرْ

فإنه رفع على إرادة الهاء، قال: فيومٌ نساؤه ويومٌ نُسره، كما قالوا: زيد ضربتُ، والتقدير: زيد ضربته، ولولا إرادة الهاء لنصب. واعلم أنك إذا اتسعت في الظرف فإن كان الفعل غير متعدّ صار متعدياً إلى مفعول، نحو: سرت اليوم، وإن[٣] كان متعدياً إلى مفعول صار متعدياً إلى مفعولين، نحو: حفر زيد بيراً اليوم، وإن كان متعدياً إلى مفعولين، فمن النحويين مَنْ أبَى الاتساع/ في ظرفه، لأنه يصير حينئذ[٤] متعدياً إلى ثلاثة[٥]، [١٦٥] وقليل، ومنهم[٦] من جوزه.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة، فلا يجوز الاتساع في ظرفه بلا خلاف على المشهور؛ لأنه يصير متعدياً إلى أربعة، ولا نظير له. وحكى ابن السراج جوازه عن قوم، فتقول: أعلمتُ زيداً عمراً ذا مالٍ اليومَ، وهو قليل ضعيف.

---

(١) قائله الأخطل. ديوانه: ٢٤٥ برواية:

وكَرَّارُ خَلْفَ المُرْهَقِينَ جَوَادَهُ حِفَاظاً إذا لم يَحْمِ أُنْثَى حَلِيلُهَا

من قصيدة في مدح همام بن مطرف التغلبي. وهو في الكتاب ١: ٩٠ والخزانة ٣: ٤٧٤. المحجر: المُلجأ إلى الضيق. الجواد: الفرس الكريم. لم يحام: لم يدافع. المعنى: إذا فرّ الرجال عن نسائهم وأسلموهن للعدوّ، قاتل عن هؤلاء القوم وحماهم. ينعت همامًا بالشجاعة والإقدام.

(٢) انظر شعره ٥٧، والعقد ٣: ١٢٠.

(٣) (فإن) في: ع.

(٤) (حينئذ يصير) في: ع.

(٥) (متعدياً الى مفعولين الى ثلاثة) في: ع.

(٦) (ومنهم هوم) في: ع.

«وإذا اقتطع المضاف إليه عن الجهات الست، وما في معناها، ونوى بُنِيَتْ على[1] الضم، وسُمِّيت غايات كقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[2]»

قبلُ وبعدُ وفوق وتحت وأمام[3] ووراء وخلف وقدام وأسفل ودون وعلى. إذا أفردت ونوي فيها ما يضاف إليه بنيت على الضم، قال[4] تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾، أما بناؤها فلأنها[5] كبعض الكلمة، وأما تحريكها فلأنها ذات تمكن قبل البناء.

ولا يجوز أن يعلّل تحريكها بالتقاء الساكنين، لأنهم قالوا: أسفلُ ومن علُ، وابدأ بهذا أولُ[6]، فبنوها على الحركة مع أن قبل الآخر متحرك.

وأمّا الضمُّ فإمّا على أنه عوض من المحذوف، لأنها أقوى الحركات، وإما لأنَّ الضمة ليست إعراباً لها، والفتحة والكسرة قد تكونان إعرابين لها، كقولك: جئت قبلك، ومن قبلك، فجيء في البناء بحركة لا تكون[7] إعراباً.

ثم إذ بُنِيت سميت غايات، لأنها لما حذف منها ما يضاف إليه صار حدّ اللفظ ينتهي عندها، وغاية كل شيء ما ينتهي عنده، وحينئذ لا يكون خبر مبتدأ، ولا صلة موصول، ولا صفة موصوف، لأنها غير مفيدة، فإنَّ فائدتها بما[8] يضاف إليه، وقد حذف[9]، ولأنَّ الظرف إذا وقع في هذه المواضع يتعلق بمحذوف، فلو أوقعوا هذه المبنيات في هذه المواضع، لجمعوا عليها بين حذف ما يتعلق به وبين حذف ما يضاف اليه،

---

(١) (علم) في: ع.

(٢) الروم: ٤.

(٣) (وأمام) ساقط من: ع.

(٤) (قال الله) في: ع.

(٥) (لأنها) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٨٨.

(٧) (لا يكون) في: ع.

(٨) (لما) في: ع.

(٩) (وقد حذف ما يتعلق به) في: ع.

وذلك إجحاف.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠]، فالأولى[١] أن تجعل (ما) زائدة، إذ لو كانت مصدرية لكان التقدير: ومن قبل تفريطكم في يوسف، فتصير[٢] الغاية خبراً لمبتدأ، وأنه لا يجوز.

والأكثر في (خلف) الإعرابُ، وقد جاءت مبنية قال:

٤٧٥ – من خَلْفُ تَطمحُ عنه عينُ ناظره ... والنّصرُ يَقْدُمه قُدَّامُ قُدَّامُ

وأنشد المبرد:

٤٧٦ – لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافِرٍ ... لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ[٣]

وتقول: أتيتُه مِنْ علُ، ومِن علِ، ومن عَلَا، ومن عالٍ، ومن مُعَالٍ، ومن عَلْوِ، بحركات الواو.

وكذلك حكمُ[٤] أول وحَسْب وليس غير، هذا كله إذا نوي ما يضاف إليه، فإن لم يُنوَ ذلك أعربت، كقولك: جئت قبلاً، قال:

٤٧٧ – وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بالمَاءِ الفُرَاتِ[٥]

وقرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤][٦] كما تقول: من قديمٍ

---

(١) (فالأول) في: ع.

(٢) (فيكون) في: ع.

(٣) قائله رجل من بني تميم. وهو في الكامل ١: ٥٥، والعيني ٣: ٤٣٧، والهمع ١: ٢١٠، والدرر ١: ١٧٧ تعلة بن مسافر: اسم رجل، يشن: يصب.

(٤) (حكم) ساقط من: ع.

(٥) قائله عبد الله بن يعرب، أو يزيد بن الصعق. وهو في شرح ابن يعيش ٤: ٨٨، والشذور ١٠٤، والتصريح ٢: ٥٠ والهمع ١: ٢١٠، والدرر ١: ١٧٦، والأشموني ٢: ٢٦٩، ٢٧٠.

(٦) قرأ الجمهور ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾ بضمهما، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي: ﴿من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ بالكسر والتنوين فيهما. انظر التبيان للعكبري ٢: ١٠٣٦، والقرطبي ١٤: ٦، والبحر ٧: ١٦٢.

ومن حديثٍ.

وقال العباس بن الأحنف[١]:

٤٧٨ – هواها هوى لا يسكنُ القلبَ غيرُه　　فليس له قبلٌ وليس له بَعْدٌ[٢]

أي: ليس له ابتداء، وليس له انتهاء.

وقرأ عاصم[٣] الجحدري[٤]: ﴿ لله الأمرُ مِن قَبلِ ومن بعدِ ﴾ بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف[٥]، وتقديره وجوده.

«وكلا الظرفين ينقسم إلى المتصرف، وهو ما يعتقب عليه العوامل، كيوم وفرسخ، وإلى غير المتصرف، وهو ما لزم الظرفية، كذات ليلة وسحر يومك، وعند وسواء، وطويلاً من قولك: سير عليه طويلاً»

النحويون: يريدون بالمتصرف في الفعل ما اختلف صِيَغُه[٦]، لاختلاف الأزمنة، وغير المتصرف ضده، ويريدون بالمتصرف في الاسم ما اعتقبت عليه العوامل، وبغير المتصرف ضده، وهو ما لزم نوعاً من الإعراب، وذلك يجيء في المصادر والظروف فإن فيها[٧] ما يلزم النصب.

إذا عرفت هذا فكل واحد من الظرفين ينقسم إلى المتصرف وغير المتصرف، وقد

---

(١) هو من بني حنيفة، أبو الفضل، شاعر غزل رقيق (ت ١٩٢ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٨٢٧، والأعلام ٤: ٣٢.

(٢) ديوانه ٩٨.

(٣) (عاصم) ساقط من: ع.

(٤) هو عاصم بن أبي الصباح، الجحدري البصري، أخذ عن سليمان بن قَتّة، ونصر بن عاصم، والحسن ويحيى بن يعمر، وعنه عيسى بن عمر (ت ١٢٨ هـ) انظر غاية النهاية ١: ٣٤٩.

(٥) (المضاف اليه) في: ع.

(٦) (ما اختلف صيغته) في: ع.

(٧) (فإنَّ ما فيها) في: ع.

يقال: إلى المتمكن وغير المتمكن، فالمتمكن ما جاز أن يعتقب عليه العوامل، وقيل: ما جاز أن ينقل عن[١] الظرفية، وذلك مثل: يوم وليلة/ وشهر وسنة وخلف وأمام ويمين [١٦٦] وشمال، تقول: سرت اليوم، وقعدت خلفك، فتجعلها ظرفاً، وسرت في اليوم، ومضى اليوم، واليوم مبارك، والليلة طيبة، وخلفك طيب، وأمامك واسع، ومنازلهم يمين وشمال، فتخرجها[٢] عن الظرفية، وتصرفها[٣] بوجوه الإعراب ولهذا سمي متمكنًا.

وفي التنزيل: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] و﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] و﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧] و﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٠] وقال الراجز[٤]:

٤٧٩ – اليوم يوم بارد سمومه ... من جزع اليوم فلا تلومه[٥]

وقال لبيد:

٤٨٠ – فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ ... مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا[٦]

الضمير في (غدت) يعود على البقرة، وكلا الفرجين: مبتدأ، وتحسب أنه مولى المخافة: خبرُه، وأعاد الضمير في (أنه) إلى (كلا) حملاً على اللفظ، وخلفُها وأمامُها: بدل من (كلا) بدل بعض من كل[٧].

---

(١) (إلى) في: ع.

(٢) (فتخرجها) في: ع.

(٣) (وتصرفها) في: ع.

(٤) (الرجز) في: ع.

(٥) هو في شرح التبريزي للحماسة ١: ١٩٥.

(٦) البيت من معلقته، انظر شرح النحاس للقصائد التسع ١: ٤٠٨ وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٥٦٥. والفرج: الواسع من الأرض. يريد هي تحسب أن خلفها مخافة وأمامها كذلك. مولى: معناه أولى بالمخافة، ويروى (فعدت) على أنه فعلت من العدو. (وغدت) في: ع.

(٧) (الكل) في: ع.

وأجاز البصريون: زيد خلفك، بالرفع، تجعله[١] نفس خلفه، لأن خلفه ما يقابل ظهره، فإذا كان زيد مقابل ظهره كان خلفه، وقال حسان:

٤٨١ – فسرنا وما تلقى لنا من كَتيبةٍ　　يدَ الدَّهْرِ إلا [جبرئيلُ] أمامُها[٢]

يَدَ الدهر، أي: أبداً، تقول: لا أفعله يد الدهر.

ومنع[٣] الكوفيون ذلك، واحتجوا بأن خلفه شيء لا نهاية له، وزيد متناه، فيتنافيان.

وأجابوا عن بيت حسان بأن جبريل كان[٤] عظيم الجثة، يملأ أمام الكتيبة أجمع، فلذلك[٥] جعله أمامها.

وأما غير المتمكن، وهو ما لزم النصب على الظرفية، وذلك يؤخذ عن العرب سماعاً، وذلك في أسماء الزمان على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تضيف (ذا وذاتا) اللَّذين بمعنى صاحب إلى الزمان، تقول: سرنا ذا صباح، وذات يوم، ولقيته ذات ليلة، لأنهما ليسا في الأصل زمانين، ولكنهما لما أضيفا إلى الزمان صارا زمانًا، فصارا دخيلين فيه، فلم يتصرّفا تصرف الأسماء المتمكنة، وقد جاء في لغة خَثْعَم[٦] متصرفاً، وسيأتي في المجرورات.

فإن قلت: فأنتم تقولون[٧]: سير عليه مقدمُ الحاج، وخفوقُ النجم، وخلافة فلان،

---

(١) (فجعله) في: ع.

(٢) ديوانه ٣٩٦ برواية (نصرنا فما) ونسب لكعب بن مالك. وهو في الخزانة ١: ١٩٩، وشرح بانت سعاد ١٢٩ (طبع أوربا). (جبريل) في د، وأثبتُّها على رواية: (جبرئيل) لئلا ينكسر الوزن.

(٣) (ومنعوا) في: ع.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

(٥) (فكذلك) في: ع.

(٦) (خثيم) في: ع.

(٧) (تقول) في: ع.

فيرفعونها مع أنها مصادر استعيرت للزمان. قلت: الفرق أن هذه المصادر إنّما استعيرت للزمان على تقدير حذف المضاف، كأنك[١] قلت: وقت خفوق النجم، ثم حذف المضاف، وهو مراد، ولهذا يجوز إظهاره معه، فتصرفت تصرف المضاف المحذوف، ولا كذلك ذات ليلة، فإنه جعل نفس الزمان، ولهذا لا يجوز لقيته وقت ذات ليلة.

الثاني: كلمات عامة تخَصَّصُ بأحد محاملها على التعيين وذلك ضُحًى وضُحَيّ وهو تصغير ضُحًى وعُشَيَّة وعَتَمة[٢] ومساء وعَشِيّ وعشاء وليل ونهار.

فإذا قلت: أتيتك ضحى أو ضُحَيّاً، وأنت تعني ضحى يومك أو عتمة وأنت تعني عتمة ليلتك، أو ليلاً وأنت تعني ليل ليلتك، أو نهاراً وأنت تعني نهار يومك، وكذلك إذا أردت بهذه الأوقات من يوم معين غير يومك، فتلزم[٣] الظرفية لخروجها عن أصلها بالتخصيص، والتغيرُ يُؤنِس بالتغير.

وكذلك (سحرُ) إذا[٤] جعلته من يومك أو من يوم معين لم ينصرف ولم يتصرف، فإن صغرته صرفته ولم تصرفه، تقول: قدمت اليوم سُحَيْرًا.

وعلل النحويون عدم صرف (سحر) بالتعريف والعدل، أما التعريف فلأنه أريد به وقت[٥] معين، وأما العدل فإنَّ أصله أن يستعمل بالألف واللام، فيقال: السحر، فعدل عن الألف واللام.

---

(١) (فكأنك) في: ع.

(٢) (عتيمة) في: ع.

(٣) (فيلزم) في: ع.

(٤) (إن) في: ع.

(٥) (وقت) ساقط من: ع.

وكان شيخنا أبو العباس أحمد بن الخباز[١] – رحمه الله[٢] – يقدح في هذا التعليل، ويقول: المانع من الصرف التعريف العلمي، فالألف واللام المرادة إنْ كانت لا تفيد تعريفاً فهي زائدة ولا معنى لإرادة الزائد، وإن كانت معرفة فقد عرف الاسم من جهتين: العلمية والألف واللام، وقالوا: لا يتوالى على الاسم الواحد تعريفان.

وكان يعلل بأن[٣] فيه التعريف، لأنه أريد به وقت معين، والتأنيث حملاً له على المدة والساعة، كما أنشد سيبويه:

٤٨٢ – سَتَعْلَمُ أيُّنَا خيرٌ قديماً وأعظمها بِبَطْنِ حِرَاءَ نارا[٤]

فلم يصرف (حراء)؛ لأنه عنى البقعة، ولا ينقض هذا التعليل بصرفهم سُحَيْراً في قولك: جئت اليوم سُحَيْراً، لأن الحمل على المعنى غيرُ لازم، بل هو إلى اختيار المتكلم، فيجوز[٥] أن يكون الحمل عليه قد خص بالتكبير، وسيأتي لهذا تتمة في ما لا ينصرف، هذا كله إذا عنيت بهذه الأوقات من يوم معين، أما إذا أردت بها من يوم أو ليلة شائع غير معين، أو أدخلت عليها الألف واللام سواء قصدت بها تعريف الجنس أو العهد، جاز نقلها عن الظرفية، وفي التنزيل ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤] و﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور، شمس الدين ابن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير، له (النهاية في النحو) و(شرح ألفية ابن معط) (ت ٦٣٧ هـ).

انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٩، ونكت الهميان ٩٦، وبغية الوعاة ١: ٣٠٤، والأعلام ١: ١١٤.

(٢) (رحمة الله عليه) في: ع.

(٣) (أن) في: ع.

(٤) قائله «جرير»، ولم يرد في ديوانه، وهو في الكتاب ٢: ٢٤ والمقتضب ٣: ٣٥٩ يفخر بتقديم مجده، وكرم قومه الذين يوقدون النار العظيمة في حراء لإطعام المساكين. وحراء: جبل بقرب مكة. ورواه الجوهري:

ألسنا أكرمَ الثقلين طُرًّا وأعظمَهم ببطن حِراء نارا

(٥) (ويجوز) في: ع.

[القمر: ٣٤][1]، وقال الراجز:

٤٨٣ – مِـن لَـدُ مـا ظُهْـرٍ إلى سُـحَيْرِ[2]

وقال أمية بن أبي الصلت:

٤٨٤ – خليـلٌ لا يُغَيِّـرُهُ صبـاحٌ عـن الخُلُـقِ الكـريم ولا مسـاءُ[3]

و[4] أما (غدوة) و(بكرة) فإن لم تجعلهما معيّنين صَرفْتَهُما وصَرَّفْتَهما. وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾ [القمر: ٣٨].

وإن جعلتهما معينتين صرفتهما ولم تصرفهما للتعريف والتأنيث، تقول: جئتُ اليوم غُدوة، وقدمت أمس بُكرةَ.

ومن مسائل الكتاب[5]: صِيدَ عليه يومُ الجمعة غُدوةُ، هكذا غير منصرف مرفوعًا على أنه بدل من يوم الجمعة، واستعمال (غدوة) علمًا أكثر من استعمال (بكرة).

وشذّت قراءةُ ابن عامر[6]: ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾[7]، وكذا قول طرفة:

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) ويروى: مِنْ لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيرِ. وهو في الهمع ١: ٢١٥، والدرر ١: ١٨٤، والأشموني ٢: ٢٦٢. ونُسب لرجل من طيّئ.

(٣) انظر ديوانه ١٥٢، وطبقات فحول الشعراء ٢٢٢، وشرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٧٨٢، ونهاية الأرب ٥: ٣٧.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١١٤.

(٦) هو عبد الله بن عامر، أبو عمران، اليحصبي، الشامي، أحد القراء السبعة، (ت ١١٨ هـ) في دمشق. انظر غاية النهاية ١: ٤٢٣، ولطائف الإشارات ١: ٩٥، والأعلام ٤: ٢٢٨.

(٧) الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨، قرأ السبعة (بالغَداة) بألف إلا ابن عامر، وقرأ ابن عامر، وأبو عبد الرحمن، ومالك بن دينار، والحسن، ونصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردي بالغُدوة – بالواو وضم الغين. ولا يلتفت لمن طعن بهذه القراءة المتواترة. انظر السبعة ٢٥٨، وحجة القراءات ٢٥١، وشرح الرضي للكافية ١: ١٨٩، والقرطبي ١٠: ٣٩١، والبحر ٤: ١٣٦.

٤٨٥ - كَأَنَّ حُدُوجَ المَالِكِيَّةِ غُدْوَةً ... خَلاَيَا سَفِينٍ بالنَّواصِفِ مِنْ دَدِ[١]

وأما (بُكَر) فلازم للظروفية والتنكير، تقول: سرنا بُكراً، ومن أبيات العروض:

٤٨٦ - ارتحلوا بكرة فانطلقوا بكرا ... في زُمَر منهم يتبعها زُمَر[٢]

الثالث: ما كان صفة للحين، كقولك: سير عليه طويلاً وقليلاً وكثيراً وقديماً وحديثاً، فهذه في الأصل صفات، من طال وقلّ وكثر وقدم وحدث، يقال: ثوب طويل، ومتاع قليل، ومال كثير، وذكر قديم، وشرف حديث، فجعلت صفات لازمة، فكأنك قلت: سير عليه زماناً طويلاً، فحذفت[٣] الموصوف وأقمت الصفة مقامه.

وحينئذ لا تنفك عن الظرفية، لما فيه من الجمع بين حذف الموصوف، ونقل الصفة عن الظرفية، وذلك إجحاف، هذا هو المنقول، وفيه نظر، إذ قد[٤] يجوز أن تكون[٥] هذه صفات لمصادر محذوفة، فإن[٦] ذكرت الموصوف أو وصفت الصفة، جاز نقله عن الظرفية بلا خلاف، فتقول: سير عليه زمان طويل، وسير عليه طويل من النهار؛ لأن الصفة قريبة من الأسماء.

وإذا قلت: سير عليه مليًّا، جاز نقله عن الظرفية، لأن مليًّا ليس بصفة بل هو نفس الزمان، قال تعالى: ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦] أي: زماناً طويلاً.

---

(١) البيت من معلقته. انظر ديوانه: ٧، والخصائص ١: ٧٠، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٢١١، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ١٣٥، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٢. الحُدوج: جمع حِدْج، وهو مَرْكَبٌ من مراكب النساء. المالكية: نسبة لقوم يقال لهم بنو مالك بن سعد بين قيس. الخلايا: السفن الكبار، واحدها خلية. والنواصف: مواضع من الأودية واسعة الواحدة ناصفة. من دد: مكان تُرسَى فيه السفن.

(٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ٥٣٥، تح: نعيم زرزور. وفيه: (ارتحلوا غدوة ...)

(٣) (فحذف) في: ع.

(٤) (قد) ساقط من: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) (وان) في: ع.

(تنبيه):

قسم بعض المتأخرين أسماء الزمان أربعة[١] أقسام:

- متصرف[٢] منصرف، كيوم وليلة.

- غير[٣] متصرف ولا منصرف، كسحر إذا جعلته من يوم معين.

- متصرف غير منصرف، كغدوة وبكرة، إذا جعلتهما من يوم معين.

- منصرف غير متصرف، كضحى ومساء، إذا جعلتهما من يومك وليلتك.

وأما ظرف المكان فغير المتصرف[٤] منها (عند) وقد شرحناه. وخلع المتنبي عنها معنى الظرفية، وقصد لفظها المجرد فرفعها فقال:

٤٨٧ - وَيْمنَعُنِي مِمَّن سِوَى ابن مُحَمَّدٍ　　أيادٍ له عندي يَضِيقُ بها عِنْدُ[٥]

وهذا لا يعدّ لحناً، إذ قد يفعل ذلك بالحروف.

ومنها (سوى) مقصوراً بكسر السين وضمها، وممدوداً بفتح السين، وكذا بكسرها، حكاه أبو علي في الحجة[٦]، وهي من ظروف المكان. يظهر الإعراب في الممدود ويقدر[٧] في المقصور، والدليل على ظرفيتها وقوعها صلة (الذي)، يقول: الذي[٨] سواك زيد، والصلة لا

---

(١) (أربعة) ساقط من: ع.

(٢) (ومنصرف) في: ع.

(٣) (وغير) في: ع.

(٤) (المنصرف) في: ع.

(٥) انظر شرح الواحدي لديوان المتنبي ٢٩٩. (عندُ) اسمٌ مبهم لا يُستعمل إلا ظرفاً فجعله اسماً خاصاً للمكان، كأنه قال يضيق بها المكان.

(٦) انظر الحجّة للقرّاء السبعة ١ : ٢٤٨ .

(٧) (تقدر) في: ع.

(٨) (يقول الذي) ساقط من: ع.

تقع[١] إلا جملة، أو ما هو في معنى الجملة، وهو الظرف، وحرف الجر، إذ لا تقول: الذي غيرك زيد، وإنما تقول: الذي هو غيرك زيد، ولأن العامل يتخطّاها[٢] إلى ما قبلها، كقوله:

٤٨٨ – ... إنَّ سِـــوَاءَها دُهْمــــاً وَجُونــــاً[٣]

وهذا لا يكون إلا في الظروف، وحروف الجر، و(سوى) ليس بحرف جر بالاتفاق فيكون ظرفاً، وهي عند البصريين من الظروف[٤] غير المتصرفة، والمعوّل فيه على السماع.

وذهب الكوفيون إلى جواز إخراجها عن الظرفية، واستدلوا بمجيء ذلك في الشعر أنشد سيبويه:

٤٨٩ – ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ من كان منهم ... إذَا جلســوا مِنَّــا ولا مــن سِــوَائِنَا[٥]

وقال العباس بن مرداس[٦]:

٤٩٠ – أكُـرُّ عــلى الكَتِيبَــةِ لا أُبــالي ... أحَتْفــي كــان فيهــا أمْ ســواها[٧]

---

(١) (لا يقع) في: ع.

(٢) (يتخطها) في: ع.

(٣) قائله: لبيد، الديوان ٢٠٠، وصدره (وابْذُلْ سَوَامَ المال إِنَّ...) وانظر الإنصاف ١: ٢٩٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٤، ٨٣ ٠ والدهم: جمع الأدهم، وهو الذي لونه السواد، والجُون: جمع جَون وهو الأسود، وهو أيضاً الأبيض، ويقال: كل بعير جون من بعيد، وكل لون سواد مشرب حمرة فهو جون.

(٤) (ظروف) في: ع.

(٥) قائله: المرَّار بن سَلاَمَة العِجليّ، وقيل رجل من الأنصار.

انظر الكتاب ١: ١٣، ٢٠٣، والمقتضب ٤: ٣٥٠، والإنصاف ٢٩٤، والخزانة ٢: ٦٠، والعيني ٣: ١٢٦، والأشموني ٢: ١٥٨، واللسان (سوا) يصف نادي قومهم بالتوقير والتعظيم، فيقول: لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا، وكذلك من كان من غير قومنا، لا يفعلون ذلك إجلالًا لنا وتعظيمًا.

(٦) هو من بني سليم، أبو الهيثم، شاعر فارسي، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم (ت نحو ١٨ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٠٠ والسمط ١: ٣٢، والخزانة ١: ٧٣.

(٧) هو في الإنصاف ١: ٢٩٦، ٢: ٤٧٢ برواية (أفيها كان حتفي أمْ سواها) أكر: أرجع. يريد أنه يقدم ولا يفر، والكتيبة: الجماعة من الجيش، والحتف: الموت والهلاك.

وفيه شاهد آخر لهم: وهو أنه عطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار؛ إذ التقدير: أحَتْفي كان فيها أم في سواها.

وحمل البصريون أمثال ذلك على الضرورة، وأما[١] قول أبي ذؤيب الهذلي:

٤٩١ - فَلَمْ يَبْقَ منها سِوَى هَامِدٍ وسُفْعُ الخدودِ معاً والنُّؤيُّ[٢]

فسِوَى هاهنا فاعل (لم يبق) و[٣] أما سُفْع الخدود والنُّؤيُّ فمرفوعان لأن القوافي مرفوعة، ولا يجوز أن يكونا معطوفين على (سوى)، لفساد المعنى، لأن غرضه بقاء السُفع والنُّؤي، فهو على حد قولنا: ما جاءني غير زيد/ وعمرٌو، بالرفع على معنى: ما جاءني إلا زيد وعمرو، على ما سيأتي في الاستثناء. [١٦٨]

***



(١) (فأما) في: ع.

(٢) هو في ديوان الهذليين ١: ٦٦، وشرح السكري ١: ١٠٠، والعيني ١: ٣٩٨. هامد: الرّماد. سُفع: جمع سفعاء، وهي التي تغير لونها وهي الأثافي. الأثافي: الحجارة توضع عليها القدر، الواحد أثفية. النوى: الحفيرة تحفر حول البيت لتمنع عنه ماء المطر. (والنُّئِيُّ) في: ع وهي موافقة لما في شرح السكري.

(٣) (فأما) في: ع.

«فصل:

المفعول له: هو[١] علة الإقدام على الفعل[٢]»

اللام في قوله: (له) في موضع رفع[٣] بالمفعول، والهاء عائدة إلى اللام التي في المفعول كما تقدم.

ومن توهّم أنّ في المفعول ضميرًا يعود على اللام فقد أخطأ، لأن التقدير حينئذ يصير[٤]: الذي يفعل لأجل نفسه، فيكون الشيء علة نفسه، وهو محال.

وقوله: هو علة الإقدام على الفعل، أحسن من قولهم: هو[٥] علة الفعل؛ لأنك إذا قلت: قعدت عن الحرب جبناً، فليس الجبن على الحقيقة علة لقعودك من حيث هو هو، وإنما هو علة لإيجادك القعود، ففرق بين الحدث وبين إيجاده، وتسميةُ المفعول له (علّة) مأخوذة من علّة البدن، لأنها توجب بحصولها أموراً مستحدثة، وهذا أولى من تسميته (غرضًا)، كما سماه أبو علي[٦]؛ لأن الغرض هو المقصود، والمفعول له قد يكون صفة حساسة. كقولك: قعدت عن الحرب جبناً، والعاقل لا يقصده.

«وينتصب إذا كان مصدراً من غير معنى الفعل وفعلاً لفاعله ومقارنه في الوجود»

للمفعول له شروط:

الأول: أنْ يكون مصدراً، إذ التعليل بالجواهر لا يعقل له معنى، إذ ليست هي[٧]

---

(١) (هو) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٥٢.

(٣) (الرفع) في: ع.

(٤) (يصير من) في: ع.

(٥) (هو) ساقط من: ع.

(٦) انظر الإيضاح العضدي ١٩٧.

(٧) (هي) ساقط من: ع.

بأغراض. ولهذا قال الفقهاء: الأحكام لا تتعلق بالذوات[١] بل بالصفات، وقد أوضحه النبي – عليه السلام – بقوله[٢]: «إنّما حرم من[٣] الميتة أكلُها»[٤] ولأن الجواهر مستمرة الوجود، فلا يصح تعليل الأمور[٥] الحادثة بها.

قال ابن الخشاب[٦]: وينبغي أن يكون من أفعال القلوب، كالظن والعلم[٧] والخوف والمحبة والشهوة، ليكون باعثاً على الفعل، بخلاف الأفعال العلاجية، كالضرب والقتل، فإنها ليست ببواعث من جهة النفس.

الثاني: أن يكون من غير معنى الفعل، إذ لو تلاقيا لكان الشيء علة لنفسه وهو محال.

وقال ابن جني[٨]: أن يكون من غير لفظ الفعل، وهو باطل بقولنا: حبسته[٩] منعاً، فإنه لا يجوز أن يجعل[١٠] منعاً: مفعولًا له، وإن خالفه في اللفظ، لاتفاقهما في المعنى.

الثالث: أن يكون فعلاً لفاعله، أي: لفاعل الفعل، ومعنى هذا: أن يكون المصدر الذي هو مفعول له والفعل الذي هو عامل فيه فعلين لفاعل واحد، فإنَّ القعود والجبن في قولك: قعدت عن الحرب جبناً، من فعل المتكلم، وذلك لأن الباعث للإنسان على فعل لا

---

(١) (بل لذات) في: ع.

(٢) (بقوله) ساقط من: ع.

(٣) (عن) في: ع.

(٤) متفق عليه.

(٥) (أمور) في: ع.

(٦) هو عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب، أبو محمد، النحوي البغدادي، له (المرتجل في شرح الجمل للزجاجي) (ت ٥٦٧ هـ) انظر إنباه الرواة ٢: ٩٩ وبغية الوعاة ٢: ٢٩، والأعلام ٤: ١٩١.

(٧) (والعلم) ساقط من: ع.

(٨) انظر اللمع ٥٨ قوله أن يكون، أي: العامل.

(٩) (حبست) في: ع.

(١٠) (يكون) في: ع.

يكون إلا معنى قائماً به، إذ لو[١] جبن زيد لم يقعد عمرو[٢] عن الحرب.

وأما قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] فخوفاً وطمعًا[٣] ليس من فعل الله تعالى، فلا يكون مفعولًا له.

قال الزمخشري: تقديره إرادة خوف وطمع، فيكون مفعولًا له، على إقامته مقام المضاف. ويجوز أن يكونا حالين، أي: خائفين طامعين.

الرابع: أن يكونا مقترنين في الوجود، لأن المفعول له علة، والعلة تستلزم المعلول وتكون موجودة[٤] عند وجود المعلول، فالجبن والقعود عن الحرب ليس بينهما فاصل زماني، وإن كان بينهما ترتب عقلي، فإن[٥] فُقِدَ شرط من هذه الشروط وجب المجيء باللام المفيدة للتعليل كقولك: جئتك للسمن، وجئتك لإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لقدوم زيد أمس[٦]، فإذا اجتمعت هذه الشرائط جاز نصبه، لجريه مجرى المصدر، إذ الفعل يدل عليه، فإنك إذا قلت: قعدت عن الحرب، فهم منه الجبن، فكأنك قلت: جبنت.

هذا معنى كلام عبد القاهر، واستهوى ذلك بعض النحويين، إلى أن قال: هو[٧] مصدر، ففقد المفعول له من الكلام، وهو فاسد، إذ لو كان مصدراً لم يصح أن تقول: قعدت عن الحرب للجبن، إذ المصدر لا يظهر معه اللام.

«وإلا فاللام»

---

(١) (لو) ساقط من: ع.

(٢) (عمرا) في: ع.

(٣) (فخوفا وطمعا) ساقط من: ع.

(٤) (يكون موجودا) في: ع.

(٥) (فإن) أضفتها ليصح المعنى، وليست في: د، ولا في: ع وانظر شرح ابن يعيش ٢: ٥٣-٥٤.

(٦) من (فقد شرط) إلى (لقدوم زيد أمس) ساقط من: ع.

(٧) (إنه) في: ع.

يعني إنْ فقد شرط من هذه الشروط وجب المجيء باللام المفيدة للتعليل[١] كقولك: جئتك لإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لقدوم زيد أمس، ومثّل الزمخشري[٢] المفعول له بقوله: فعلت ذلك أجْلَ كذا، وهو مصدر لأنه يقال: أجل عليهم شراً يأجُله أجلاً إذا جناه، فإذا قال: فعلت ذلك أجل زيد، فإن كان المصدر مضافاً إلى الفاعل تخلف الشرط الثالث، لأن الفاعل زيد وهو غير المتكلم، وإن كان الفاعل هو المتكلم ففي المعنى تقلقل واضطراب، ومثل هذا لا يكاد يجيء، إلا بحرف الجر ولم يرد إلا مضافاً، يقال: فعلت ذلك من أجلك وأجلاك[٣] بفتح الهمزة وكسرها فيهما، ومن جللك ومن جلالك، ومن جراك/ ومن جرّائك بالتشديد والتخفيف، وفي التنزيل[٤] : ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا﴾ [١٦٩] [المائدة: ٣٢]. وأما قول الحماسي:

٤٩٢ – وَبَيْضَاءَ من نَسْجِ ابْنِ داوُدَ نَثْرَةٍ ... تَخَيَّرْتُهَا يَومَ اللِّقَاءِ المَلَابِسَا[٥]

فقالوا: الأصل فيه ليوم اللقاء، لا في يوم اللقاء، لأنهم كانوا يعدون السلاح قبل أيام الحروب، فحذف حرف الجر، ووصل الفعلَ إلى الاسم، فسموه مفعولًا له، نظراً إلى المعنى، وإلا فالشرائط منتفية، إذ ليس مصدراً ويلزم منه انتفاء بقية الشروط.

«ويكون معرفةً ونكرةً»

لصحة[٦] المعنى مع كل واحد من النوعين، إذ يصح التعليل بالمعين، كما يصح بالمبهم،

---

(١) (للتعاليل) في: ع.

(٢) انظر المفصل ٦٠ وشرح ابن يعيش ٢: ٥٢.

(٣) (وإجلالك) في: ع.

(٤) (التخفيف) في مكان (التنزيل) في: ع.

(٥) قائله: حُسَيْلُ بن سَجيح، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٦٩، قوله: وبيضاءَ من نسج داوُدَ، فإنه عَنَى به دِرْعاً، والمراد تَعدادُ عُدَّتِهِ واحداً واحداً. أي: أرهبتُهُمْ بدِرْعٍ نقيّةِ اللّون من الصَّدأ داوُدِيَّةٍ واسِعةٍ، اخترتُها من الملابس يوم اللقاء.

(٦) (كصحة) في: ع.

ومنع الجرمي[١] من وقوعه معرفة كالحال والسماعُ يبطله، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهذا معرفة بالإضافة إلى ذي اللام، وقال: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فابتغاءَ: معرفة بالإضافة إلى المضاف إلى العلم، وتثبيتًا: نكرة. وقال حاتم[٢]:

٤٩٣ – وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريم ادِّخارَهُ   وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيم تكرُّمَا[٣]

فادّخاره: معرفة، وتكرُّما: نكرة.

وقال العجاج، وهو من أبيات الكتاب:

٤٩٤ – يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ   مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبور[٤]

مخافة: نكرة، وزعل المحبور: معرفة، وكذلك الهول، ويجوز أن يكون الهول معطوفًا على كل عاقر، أي: يركب الهول كما قال[٥]:

٤٩٥ – يركب الهول وحيداً ولا   يصحبه إلا اليماني الأفلّ

---

(١) (ومنع الجرمي) ساقط من: ع، وانظر شرح ابن يعيش ٢: ٥٤.

(٢) الديوان ٢٣٨، برواية (اصطناعه) في مكان (ادخاره).

(٣) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٨٤، ٤٦٥، والمقتضب ٢: ٣٤٨، والنوادر ١١٠ وشرح ابن يعيش ٢: ٥٤ والخزانة ١: ٤٩١، والعيني ٣: ٧٥ والأشموني ٢: ١٨٩. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة. ادّخاره: أي إبقاء عليه. يقال: ادّخره جعله ذخرًا له.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٤، والخزانة ١: ٤٨٨، والرجز في صفة ثور وحشي شبه به بعيره. العاقر من الرمال: العقيم من الرمل الذي لا ينبت. والجمهور: المتراكب المجتمع. والوحش إذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر الكلاب عليها. والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور. أراد: زعلًا كزعل المحبور. والهول: الفزع الذي يهوله. والتهول: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره. والهُبور: جمع هبر، وهو ما اطمأنّ من الأرض وحوله مرتفع.

(٥) (قال) ساقط من: ع.

«وعلامته: وقوعه جواب لِمَ، كقولك: فعلت كذا مخافةَ الشر، وضربته تأديباً له[١]»

إنما كان جواب (لِمَ) لأن لِمَ سؤال عن العلة. وهذا كما قالوا: الحال يقع جواب (كيف)، والمكان يقع جواب (أين)، لأن كيف سؤال عن الحال، وأين سؤال عن المكان، فإذا قلت: فعلت كذا، فيصح أن يقال: لِمَ فعلته؟ فتقول: مخافة الشر. وإذا قلت: ضربته فيصح أن يقال: لِمَ ضربته؟ فتقول: تأديباً له.

وينبغي أن يكون التقدير طلب تأديب، لأنّ التأديب لا يكون إلا بعد الضرب فلا يكون علّة له.

وقوله (لِمَ) هي لام الجر دخلت على (ما) الاستفهامية فسقطت ألفها. وسيأتي ذلك في موضعه ، فإن وقفت عليها، فالأجود (لِمَهْ) بالهاء، ويجوز لِمْ[٢] بالإسكان، وقد أجرى الشاعر الوصل مُجرى الوقف، فأسكنها للضرورة، وقال:

٤٩٦ - يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني ... لهموم طارقاتٍ وذِكَرْ[٣]

وإنما أتى بالمثالين ليريك صورتَي المعرفة والنكرة[٤].

«ويجوز تقديمه على الفاعل والفعل»

يعنى أنه يجرى مجرى ما تقدّم من المفاعيل في جواز التقديم، تقول: زارك خوف شرّك زيد، وخوف شرّك زارك زيد، فتقدّمه، لأن العامل متصرف.

***

---

(١) (له) ساقط من: ع.

(٢) (لِمْ) ساقط من: ع.

(٣) البيت في الإنصاف ٢١١، ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٨٨، والمغني ١: ٣٣٠، وشرح شواهد الشافية ٢٤٤ والخزانة ٣: ١٩٧، والهمع ٢: ٢١١، والدرر ٢: ٢٣٧.
الطروق: المجيء ليلاً. وذكر: جمع ذكرى، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذكرة بمعنى ذكرى.

(٤) (الفاعل والفعل) في: ع.

«فصل:

المفعول معه: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع[١]»

(الواو) لها في الكلام مواضع: منها العطف، وهي في العطف لا تفيد إلا الاشتراك في أصل الفعل.

فإذا قلت: قام زيد وعمرو، دلّ ذلك على قيامهما فحسب، لا على قيامهما مصطحبين أو مفترقين، فإذا خصصتها بمعنى (مع) الذي هو الاصطحاب[٢] فقط كما تقول: زيد مع غلامه، أي: يصاحبه، سميت الواو بمعنى مع، وسمي المنصوب بعدها مفعولاً معه، وهي مع ذلك عاطفة، فإنّ تخصيص الحرف بأحد مواضعه لا يخرجه عن كونه موضوعاً لذلك المعنى العام، ألا ترى أن الواو في قولك: اختصم زيد وعمرو، عاطفة مع أنها دالّة على نوع من الفعل الواقع عنهما في زمان واحد من غير انفصال أحدهما عن الآخر.

وقال ابن جني[٣] في حدّه: هو كلّ ما فعلت معه فعلًا، وفيه نظر؛ لأن (ما) لغير ذوي العقول، والمفعول معه يعمّ ذوي العقول وغيرهم، فإن جعل (ما) هاهنا مرادفة لشيء فكأنه قال: وهو على كل شيء فعلت معه فعلاً، فيبطل بالمعطوف في قولنا: قام زيد وعمرو معاً، فإن عمراً لا يسمّى مفعولاً معه مع وجود الحدّ المذكور فيه[٤].

«ولا ينصبه إلا الفعل، إمّا ظاهرًا كقولك: قمت وزيداً، أي معه، وإمّا مقدراً، كقولك: مالك وزيدًا؟ وما شأنك وعمرًا؟ أي: ما تصنع؟ ويجب فيها النصب»

/ المفعول معه منصوب، لأنه فضلة جاء[٥] بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع، فكان [١٧٠]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٨.

(٢) (الاصحاب) في: ع.

(٣) انظر اللمع ٦٠.

(٤) (به) في: ع.

(٥) (جاء فضله) في: ع.

حقه النصب كسائر المفاعيل. وفي ناصبه أربعة أقوال:

الأول: قول سيبويه[١]، وهو أنه انتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، لا فرق عنده بين أن يكون الفعل لازمًا أو متعديًا، كما انتصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيدًا، بالفعل الذي قبله بواسطة (إلا)، ولهذا لا يجوز حذف الواو منه، كما لا يجوز حذف (إلا) في الاستثناء.

قال عبد القاهر[٢]: إذا قلت: ذهبت وزيداً، فالواو شبيهة بالباء في قولنا: ذهبت بزيد، لكونها حرف معنى منفصل عن الفعل، متصل بالاسم، تعدّى بالفعل إلى الاسم، وشبيهة بالهمزة في قولك[٣]: أذهبت زيدًا، لظهور نصب الاسم بعدها.

قال ابن جني: وكان قضية هذه (الواو) أنْ تجر الاسم الذي بعدها، لأن الحروف المعدية للأفعال إلى الأسماء جارّة، لكن الواو عاطفة، وحروف العطف لا تعمل فيما بعدها لدخولها على الأسماء والأفعال[٤] وهكذا الكلام في (إلا) لدخولها على القبيلين.

الثاني: وهو قول أبي الحسن[٥]، وهو[٦] أنه ينتصب انتصاب الظرف، إذ الأصل: قمت مع زيد، فنُحِّيَتْ (مع) وجيء بالواو في موضعها، وضمنت معناها، ونقل النصب الذي كان في (مع) إلى ما بعد الواو وذلك لأن ما بعد الواو لا يجوز أن يرفع، إذ لم يقصد العطف، ولا أن تجر، لأن (مع) قد زالت، و(الواو) لا تجر فتعين النصب.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٥٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٩ قال الرضي: اعلم أنَّ مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعلُ أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع). انظر شرح الرضي للكافية ١: ١٩٥.

(٢) قال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو. انظر شرح الرضي للكافية ١: ١٩٥.

(٣) (قولنا) في: ع.

(٤) (الأفعال والأسماء) في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٩، وشرح الدماميني للتسهيل (مبحث المفعول معه) وشرح الرضي للكافية ١: ١٩٥.

(٦) (وهو) ساقط من: ع.

ولا يجوز أن يكون بالفعل، إذ ليس لنا فعل يتعدى بحرف يظهر النصب بعده، فتعيّن ما ذكرنا.

قال أبو عبيدة[١]: ليست الواو موصلة للفعل إلى زيد، وإنما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها، وهو ضعيف، لأنّ (مع) ظرف، وزيداً ليس بظرف، فلا يكون النصب فيه نصب مع.

الثالث: قول أبي إسحاق الزجاج[٢]، أن التقدير: قمت ولابست زيداً، إذ لا تعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو، فعلى هذا يكون من باب المفعول به ويسقط المفعول معه من الكلام، وهو ضعيف. فإنّ إضمار العامل على خلاف الأصل فلا يعدل إليه ما وجد عنه مندوحة. وحجته منقوضة بقولك: ضربت زيداً وعمراً، فإن (ضربت) نصب عمراً بتوسط الواو.

الرابع[٣]: قول الكوفيين[٤]، وهو أنه نصب على الخلاف، فإذا قلت: استوى الماء والخشبةَ، فالخشبة[٥] لم تشارك[٦] الماء في الاستواء؛ إذ لم تكن[٧] معوجة فتستوي[٨]، ولم ينصب الماء، وإن خالفها أيضًا لأنه يبقى الفعل بلا فاعل، ولأنه وجد معه عامل لفظي قوي فلا يمكن إهداره لعامل معنوي ضعيف، بخلاف الخشبة، وهو منقوض بالعطف

---

(١) هو مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيمي – بالولاء – البصري، أبو عبيدة، النحوي. أخذ عن يونس وأبي عمرو، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأثْرَم وعمر بن شبة (ت ٢٠٩ هـ) انظر نزهة الألباء ١٠٤، وإنباه الرواة ٣: ٢٧٦، وبغية الوعاة ٢: ٢٩٤، والأعلام ٨: ١٩١ والإنصاف ١: ٢٤٨.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٩، وشرح الرضي للكافية ١: ١٩٥.

(٣) من (قول أبي إسحاق) إلى (الرابع) ساقط من: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٤٩ وشرح الرضي للكافية ١: ١٩٥ والإنصاف ١: ٢٤٨.

(٥) (فالخشبة) ساقط من: ع.

(٦) (يشارك) في: ع.

(٧) (يكن) في: ع.

(٨) (فيستوي) في: ع.

الذي يخالف[١] فيه الثاني الأول، كقولنا: قام زيد لا عمرو.

وعلى كلّ قول لا بد من الواو، قالوا: ولا بد وأنْ يكون قبلها فعل، إما لازم أو منتهٍ في التعدي نحو: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيلَ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعَها[٢].

فلا يجوز أن تقول: زيدٌ في الدار وعمراً، بنصب (عمرو) على أنه مفعول معه، لأن حق المفعول أن يعمل فيه الفعل، ولأن (الواو) معدية، والتعدي يكون للأفعال لا للمعاني، قالوا[٣]: ولم يشذ منه إلا الظروف[٤]، كقولنا: المال لزيدٍ عندك شهراً، فإنّ رائحة الفعل تعمل فيها لأنّها من ضروريات الفعل، بخلاف المفعول معه.

ويبطل ما ذكروه بإلا، فإنهم أجازوا: القوم فيها إلا زيدًا، وإن اعتمدوا على استعمال العرب فيبطله قولهم: مالك وزيداً، نصبوه ولا فعل، لكنهم اعتمدوا فيه على وجود الاستفهام الذي هو بالفعل أولى.

إذا عرفت هذا فلا بد أن يتضمن الكلام فعلاً، إما ظاهرًا كقولك: قمت وزيداً، ولا يجوز فيه إلا النصب، لأن الرفع يكون عطفاً على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد، ولا وجه للجر، وأجازوا أن يعمل فيه (كان) وأخواتها.

ومن كلامهم: كنت وزيداً كالأخوين[٥]، وما زِلْتُ وزيداً حتى فَعَلَ[٦] ومن أبيات الكتاب:

---

(١) (يخالفه) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٥٠.

(٣)(وقالوا) في: ع.

(٤) (الظرف) في: ع.

(٥) انظر شرح الدماميني للتسهيل (مبحث المفعول معه).

(٦) انظر الكتاب ١: ١٥٠.

٤٩٧ - فكُونُوا أنتُمُ وبني أبيكم مكان الكُلْيَتَيْن مِنَ الطِّحَالِ[1]

ولو قال: وبنو أبيكم بالعطف جاز لتوكيد المضمر.

وأما[2] مضمرًا، كقولهم[3]: ما لك وزيداً، فـ(ما) فيه استفهامية، موضعها رفع بالابتداء، ولك: خبرها، وزيداً: منصوب على أنه مفعول معه، كأنّه قال: ما تصنع وزيداً، وما تلابس وزيداً.

والغرض منه السؤال عن المعنى الجامع بين المخاطب وزيد، على سبيل الإنكار.

قال مسكين الدارمي[4]:

٤٩٨ - فما لَكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرجَالِ[5]

ولا يجوز جر (زيد) عند البصريين، لأنه ليس لك أن تعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار، ويجوز عند الكوفيين، فإن جئت بمضمر وأردت جرَّه وجبت اللام / عند الفريقين، تقول: ما لي ولك، ولا تقول: ما لي وك؛ لأن حرف العطف ليس بجار، وإن أردت نصبه على أنه مفعول معه جئت بالمضمر المنفصل، فتقول: ما لي وإياك، لأن معناه: ما أصنع معك.

(١) انظر الكتاب ١: ١٥٠، المرتجل ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٨، ٥٠ ومجالس ثعلب ١٠٣ والعيني ٣: ١٠٢، والهمع ١: ٢٢١ يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب، وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض.

(٢) (وأما) ساقط من: ع.

(٣) (وأما قولهم) في: ع.

(٤) الديوان: ٦٦.

(٥) البيت في الكتاب ١: ١٥٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٨، ٥٠ والخزانة ١: ٥٠٠، والأشموني ٢: ١٢٦، ورغبة الآمل ٣: ٢٣٢. التلدد: الذهاب والمجيء حيرة. غصت: تملأت، وأصل الغصص الاختناق بالطعام. المعنى: ما لك تقيم بنجد وتتردّد فيها مع جدبها، وتترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها.

وهكذا الكلام في قولنا: ما شَأْنُكَ وعمراً[١]، إلا أنّ هاهنا مصدر فعل متعد، وهو الشأن، إذ معناه القصد، يقال: شانت شانه، أي: قصدت قصده، فيجوز أن يكون الكاف في موضع رفع بأنه فاعل، فإنَّ المصدر قد يتعدى إلى الضمير.

قال أبو ذؤيب الهذلي:

٤٩٩ – فَشَأْنُكَهَا إنِّي قليل وإنَّني ... إذَا ما تَحَالَى مِثْلُهَا لا أَطُورُها[٢]

ويكون (عمراً) مفعولاً معه، والعامل فيه شأنك، ويجري هذا المجرى قولهم: حسبُكَ وزيداً درهم، وقَطْكَ وعمراً ثوبان، وكَفْيُك وبكرًا صاع تمر[٣]؛ لأنها[٤] بمعنى كَفاك. قال:

٥٠٠ – إذا كانتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العصا ... فحسبُكَ والضحَّاكُ سيفٌ مهنَّدُ[٥]

وأجاز[٦] الأخفش في (الضحاك) الرفع، على أنه يكون قد قام مقام مضاف محذوف، تقديره: فحسبك وحسب الضحاك، والجر بالعطف على المضمر المجرور.

ومن هذا تبيّن ضعفُ قول ابن جني في اللُّمع[٧]: إن قولك: مررتُ بك وزيد، لحنٌ، وقس على هذا[٨]: حسبك وزيداً، ونظائره.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٥٥.

(٢) هو في ديوان الهذليين ١: ١٥٥ برواية (إني أمين) وفي شرح السكري ١: ٢٠٩، والشعر والشعراء ٢: ٦٥٦، واللسان ١٨: ٢١٠. وأمين: أي: لا أغدر. وتَحَالَى: أي: حلا في صدري. ولا أطورها: لا أقربها.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٥٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٥١.

(٤) (لأنه) في: ع.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٢: ٤٨، ٥١، والمغني ٢: ٦٢٢. كانت: فعل تام، الهيجاء: الحرب. انشقت العصا: تفرقت الجماعة.

(٦) (قال) في: ع.

(٧) انظر اللمع ٩٧.

(٨) (ذلك) في: ع.

«وتقول: قام زيد وعمرو، وما لزيد وعمرو؟ وما أنت وعبد الله؟ والعطف فيها أجود من النصب»

إذا كان الاسم الأول ظاهراً فالعطف أحسنُ، لأنه مستغن عن التقدير، والنصب مفتقر إلى التقدير، فتقول: قام زيد وعمرو، بالرفع، وما لزيد وعمرو؟ بالجر وما شأن زيد وأخيه يشتمه؟ وما شأن قيس والبر يسرقه[1]؟

و(يشتمه) حال إمّا لزيد، والهاء للأخ، وإمّا للأخ والهاء لزيد، والعامل في الحال ما في الكلام من معنى الاستفهام، و(يسرقه) حال من قيس، والهاء للبر لا غير.

أنشد سيبويه:

٥٠١ – وأنت امرؤٌ من أهل نَجْدٍ وأهلُها ... شآم وما النَجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ! [2]

وقال آخر:

٥٠٢ – وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قيس ... فما القَيْسِيُّ بعدَك والفِخَارُ [3]

فرفع، وهو كثير، والدليل على قوة العطف: أنهم يجيزون الإتيان بها مع الثاني، فيجعلونه خبر مبتدأ، قال:

٥٠٣ – تكلِّفُني سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاكَ السَّوِيقُ [4]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٥١.

(٢) قائله: جميل، الديوان: ٤٨، برواية (وأهلنا. تهام) وانظر الكتاب ١: ١٥١، والكامل ١: ٢٨٧، والخزانة ١: ٥٠١، والعيني ٤: ٤٠٨، واللسان (غور) المتغور: الذي نزل الغور، وهو غور تهامة. يقال لها تهامة والغور اسمان لمسمى واحد.

(٣) هو في الكتاب ١: ١٥١، وشرح ابن يعيش ٢: ٥١، ٥٢. يرثي رجلاً من سادات قيس. والفِخار بكسر الفاء: مصدر فاخرة مفاخرة وفخاراً والفَخار بفتح الفاء مولد، كما في التكملة.

(٤) قائله: زياد الأعجم، وقيل: غيره. وهو من شواهد الكتاب ١: ١٥٢. والسويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير، يشرب في الأكثر ممزوجًا بالماء ونحوه، وعنى بسويق الكرم هنا الخمر، يقوله محتقرًا=

وقال بعده[١]:

٥٠٤ – فما عرفته جرم وهو حلّ ولا غالت به إذ قام سوق

فلما أنزل التحريم فيها إذا الجرميٌّ منها لا يفيق[٢]

ويجوز النصب على ضعف، قال:

٥٠٥ – أتوعِدُني بقَوْمِكَ يا ابنَ حَجْل أشاباتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بما جَمَّعْتَ من حَضَن وعمروٍ وما حَضَنٌ وعمرٌو والجِيَادَا[٣]

وإذا قلت: ما أنت وعبد الله؟ فما: استفهامية على الإنكار، مبتدأ جاز الابتداء بها مع المضمر للعموم، وأنت: خبرها، وعبد الله: معطوف عليه، والوجه الرفع.

قال المخبل السعدي[٤]:

٥٠٦ – يا زِبْرقانُ أخا بَني خَلَفٍ ما أنت وَيْبَ أبيكَ والفَخْرُ[٥]

=لقبيلة جرم منكراً عليهم شرب الخمر. والبيتان بعده، ذكرهما الأعلم. وانظر الشعر والشعراء ١: ٤٣٣، والكامل ١: ٢٨٧، وجمل الزجاجي ٣٠٨. واللسان (سوق).

(١) (وقال بعده) ساقط من: ع.

(٢) (وما) (ولا غالي بها) و(إذا الجرمي عنها) في: ع.

(٣) البيتان في الكتاب ١: ١٥٣، والمحتسب ١: ٢١٥، ٢: ١٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٦٦.

الأشابات: الأخلاط من الناس، جمع أشابه. والعباد هنا بمعنى العبيد، حضن: بطن من بني القيد، الجياد: جمع الجواد من الخيل. (شابات) في: ع.

(٤) هو ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، أبو زيد، من بني أنف الناقة، من تميم، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، هاجر إلى البصرة وعمّر طويلاً، ومات في خلافة عمر أو عثمان، رضي الله عنهما. انظر الشعر والشعراء ١: ٤٢٠، والسمط ١: ٤١٨، والخزانة ٢: ٥٣٥، والأعلام ٣: ٤٢.

(٥) البيت في الكتاب ١: ١٥١ وشرح ابن يعيش ١: ١٢١، ٢: ٥١، والخزانة ٢: ٥٣٥ والهمع ٢: ٤٢، والدرر ٢: ١٩٦ يهجو ابن عمه الأعلى: الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس. ويب أبيك: تحقير له وتصغير.

وقولهم: كيف أنت وقصعةٌ من ثريد[١]؟ كقولهم: ما أنت وعبدُ الله؟ في قوة الرفع، و(كيف) إنكار أو استعلام، وينصبه قوم من العرب، فيقولون: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعةً من ثريد؟ وهو قليل، وقدره سيبويه[٢] بأن الأصل: ما كنت وعبد الله؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟

وجاز الحذف بعد (ما) و(كيف)؛ لأن (كنت) و(تكون) يقعان بعد ما وكيف كثيرًا، فجاز حذفها للعلم بها.

قال أسامة الهذلي[٣]:

٥٠٧ - فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابطِ[٤]

وأما تمثيل سيبويه بقوله: (كنت) بعد (ما) و(تكون) بعد (كيف) فاتفاق في التمثيل. ويجوز وضع كل واحد منهما موضع الآخر.

وأما قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه[٥]، والرجال وأعرادُها، فليس فيه غير الرفع، وإن كان الواو فيه بمعنى (مع) لأنه ليس قبله فعل، ولا ما يستدعي الفعل، أي: يطلبه كالاستفهام.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٥٠، ١٥٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٥١ (الثريد) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٥٣.

(٣) هو أسامة بن حبيب، أبو سهم، من بنى عمرو بن الحرث بن تميم من هذيل. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٦٦، والسمط ١: ٨١.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٥٣، ديوان الهذليين ٢: ١٩٥، والمرتجل ١٨٣، وشرح السكري ٣: ١٢٨٩، ١٥١٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٥١، ٥٢، والعيني ٣: ٩٣، والهمع ١: ٢٢١، والدرر ١: ١٩٠، والأشموني ٢: ١٣٧. الضابط: البعير العظيم

(٥) انظر الكتاب ١: ١٥٠.

«ما لا يسوغ عطفه لا يكون مفعولاً معه، فلا تقول: تكلم زيد والحجر[(١)]»

قد بيّنّا أن الواو هاهنا عاطفة، فكل مالا يسوغ عطفه يكون مفعولاً معه، فكما لا تقول: تكلم زيد والحجر، لأن العطف يقتضي الاشتراك في الحكم، والحجر لا يتكلم، فكذلك لا تقول: تكلّم زيد والحجر، ولا مات زيد والشمس، لأنّ الشمس لا تموت. هكذا ذكره ابنُ بابشاذ في شرح الجمل، ورواه ابن جني عن الأخفش، إلا أنه روى عنه أنه مثّل المفعول معه/ بقولك: جلست والساريةَ. وهذا يناقض ما حكاه، لأن السارية [١٧٢] لا يصح منها الجلوس.

«لا يجوز تقديمه على الفاعل»

كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، لأن الفاعل كالمعطوف، والمفعول معه كالمعطوف عليه[(٢)]، فلا يجوز: استوى والخشبة الماء، كما لا يجوز: قام وعمروٌ زيد، وفي هذا التعليل نظر؛ لأن ابن السراج أجاز تقديم المعطوف المرفوع والمنصوب على المعطوف عليه، فأجاز: قام وعمرٌو زيدٌ، وضربت عمرًا زيدًا.

---

(١) وفي شرح الدماميني للتسهيل (مبحث المفعول معه): « وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه - خلافاً لابن جني والأخفش والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الضائع وابن عصفور، ونقل ابن الباذش الإجماع عليه، فلا يجوز على هذا: جلس زيد والسارية، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية. وكذا لا يجوز عند هؤلاء: ضحك زيد وطلوع الشمس، مراعاة لأصل الواو في العطف. قال المصنف يعني ابن مالك - : أنكر ابن خروف قول ابن جني، وهو بالإنكار خليق، بدليل: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيلَ.

وكان وإيّاها كَحَرَّان [لَمْ يُفِق   عن الماءِ إذ لاقاهُ حتى تقدَّدا]

يصف رجلًا مات معانق امرأة لقيها بعد فراق. وبدليل: أنت أعلم ومالك، أي: مع مالك كيف تديره، ومالك: معطوف في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، لأن المال لا يخبر عنه بأعلم. وقد تؤوّلت هذه المُثُل كلها.. ».

(٢) (والمفعول معه كالمعطوف عليه) ساقط من: ع.

وحكي عن ابن جني أنه أجاز في بعض كتبه[١] تقديمَ المفعول معه على الفاعل.

«لا على الفعل»

فلا تقول: والخشبَةَ استوى الماء. كما لا يجوز وعمرو قام زيد، بالاتفاق، لأن حرف العطف لا يقع إلا بعد العامل.

(تنبيه):

المختار - وهو رأي الشيخ أبي علي[٢] - أن المفعول معه مقيس، لأنه مفعول تعدى إليه الفعل بحرف، فجاز قياسه كالظرف والمفعول له والمستثنى، وذهب بعضهم: إلى أنه مقصور على السماع؛ لما فيه من نقل الواو العاطفة عن موضوعه[٣] مع أنه قليل، فإنّ القرآن العزيز مع كثرة منصوباته لم يجئ فيه مفعول معه ثبت.

قال أبو علي[٤]: ومما يؤول[٥] على هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١][٦] وهذه الآية تُقرأ برفع (شركاؤكم) بالعطف على الواو في (أجمعوا)، والفَصلُ بالمفعول قد قام مَقَامَ التوكيد، كما تقول: قمت اليومَ وزيدٌ.

ويقرأ بالنصب على وجوه:

الأول: أن يكون مفعولاً معه، أي: مع شركائكم، إذ العطف ممتنع، لأن المعطوف ينبغي أن يقع حيث يقع المعطوف عليه، وأنت لا تقول: أجمعت الشركاء، وإنما تقول:

---

(١) انظر الخصائص ٢: ٣٨٣ والهمع ١: ٢٢٠ وشرح الدماميني للتسهيل (باب المفعول معه).

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١٩٥.

(٣) (موضعه) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٩٤.

(٥) (تؤول) في: ع.

(٦) قرأ أبو عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وسلام، ويعقوب الحضرمي - فيما روى عنه - ﴿وشركاؤكم﴾ بالرفع. وقرأ العامة بالنصب. انظر المشكل ١: ٣٨٦، والقرطبي ٨: ٣٦٢، والبحر ٥: ١٧٩.

أجمعت الأمر، وجمعت الشركاء، فالإجماع[١] للمعاني، والجمع للأعيان[٢].

الثاني: أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: وأجمعوا شركاءكم، لأن إجماع الأمر لا يكون إلا عند جمع[٣] المجمعين[٤]، فله إشعار بالجمع، كما قال[٥]:

٥٠٨ - يا ليتَ زوْجَكِ في الوغى مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحاً[٦]

أي: وحاملاً رمحاً؛ لأنّ تقلّد السّيف من أمارات الحرب، فله إشعار بحمل الرمح. وقال آخر[٧]:

٥٠٩ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[٨]

يريد: وسقيْتُها؛ لأن ذكر العلف دال على السقي.

الثالث: أن يكون معطوفاً على (أمركم) على لغة هذيل؛ فإنهم يقولون: أجمعت

---

(١) قال الكسائي: يقال أجْمَعْتُ الأمرَ وعلى الأمر، إذا عزمت عليه، والأمر مُجْمَعٌ. انظر الصحاح (جمع) ٣: ١١٩٩.

(٢) والجَمْعُ: مصدر قولك جَمَعْتُ الشيء. انظر الصحاح ٣: ١١٩٨.

(٣) (جمع) ساقط من: ع.

(٤) (المجتمعين) في: ع.

(٥) القائل «عبد الله بن الزبعرى».

(٦) البيت في الكامل ٢٨٩، ٣٢٤، ٦٥٦، والمقتضب ٢: ٥١، والخصائص ٢: ٤٣١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٢١، والإنصاف ٦١٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٠ والهمع ٢: ٥١، والدرر ٢: ٦٤، والأشموني ٢: ١٧٢.

(٧) هو ذو الرمة. انظر ملحق ديوانه ٣: ١٨٦٢.

(٨) البيت في المقتضب ٤: ٢٢٣، والخصائص ٢: ٤٣١، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٢١، والإنصاف ٦١٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٨، والمغني ١: ٧٠٣ والعيني ٣: ١٠١، ٤: ١٨١، والتصريح ١: ٢٤٦، والهمع ٢: ١٣٠، والدرر ٢: ١٦٩ والأشموني ٢: ١٤٠، واللسان (قلد).

القوم[1]، في معنى: جمعتهم، فقال أبو ذؤيب[2]:

٥١٠ – فَكَأَنَّها بالجِزْع جِزْعُ نُبائِعٍ ... وأُلاتِ ذِي العَرْجاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ[3]

والنهب عين، وأما قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] فـ (مَنْ) يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير في (استقم)، والفصل بحرف الجر قد سد مسد التوكيد، ويجوز أن يكون مفعولاً معه.

❊ ❊ ❊



(١) (الأمر) في مكان (القوم) في: ع.

(٢) انظر ديوان الهذليين ١: ٦، وشرح السكري ١: ١٧ برواية (بالجزع بين ينابع).

(٣) البيت في المخصص ١٦: ٤٥، والاقتضاب ١٨٨، والمرصع ١٦٠ والقرطبي ١١: ٢٢٠، والتاج واللسان (بيع، وجمع، ونبع). الجِزع: منعطف الوادي. وقال أبو عبيد: اللائق به فتح الجيم. وينابع – ويقال نبايع– وادٍ في بلاد هذيل. وذو العرجاء: أكمة أو هضبة. وأولاتها: قطع حولها من الأرض، شبه الأتن المطرودة في هذه المواضع بإبل انتهبت وضم بعضها إلى بعض.

«فصل:

الحال: كل اسم مُشْتَقٍّ نكرَة جاء بعد الجُملة، لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما حين وقوع الفعل، كقولك: جاء زيد راكباً، وسألتك مُعطياً، ولقيته فارِعًا مُفْرِعاً»

للحال معنيان: لغوي وصناعي.

فاللغوي: وسط متن الفرس[١]، والحَمْأَةُ[٢]، والعَجَلَةُ التي يُدَرّج[٣] الصبي للمشي عليها، والأمر من الأمور، يقال: سألته عن حاله، أي: عن شأنه، وتغير حاله، أي: شأنه.

ويقال: حال وحالة، ولم يستعمل النحويون إلا الحال[٤] وهو يذكر ويؤنث، وتصغيره حُوَيْل وحُوَيْلة على اللغتين، وألفها عن واو، لأنه من التحول والتحويل، لتغيرها[٥]، ومنه: الحول، لتقلبه.

وأما الصناعي، فله معنيان:

أحدهما: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وفعله، فيقولون: فِعْل الحال وزمان الحال.

و[٦] الثاني: الاسم المنصوب الذي يشتمل عليه هذا الفصل، فتقول: يجب أن يكون

---

(١) في الصحاح (حول) ٤: ١٦٨٠، وحالُ متن الفرس: وسطُ ظهره موضع اللِبْدِ.

(٢) في الصحاح (حمأ) ١: ٤٥، الحمأ، والحَمأة: الطين الأسود وفي الصحاح (حول) ٤: ١٦٨٠: والحالُ: الطين الأسود. والحال: الدرّاجة التي يدرجُ عليها الصبّي إذا مشى، وهي كالعَجَلَة الصغيرة.

(٣) (تدرج) في: ع.

(٤) في حاشية يس على التصريح ١: ٤٤٠ (الحال: بالتذكير، ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث، وفي لفظها كذلك، لكن الراجح في اللفظ التذكير، وفي المعنى التأنيث).

(٥) انظر التصريح ١: ٤٤٠.

(٦) لا واو في: ع.

اسماً، لأنّه فضلةٌ شبيهة بالمفعول، وأن يكون مشتقًّا؛ لأنَّ الغرض منها بيان هيئة الشيء عند/ صدور الفعل منه، أو عند وقوع الفعل عليه، ولهذا سمّي حالاً، وذلك لا يحصل إلا [١٧٣] بالأسماء المشتقة من المصادر، لأنها تشتمل على المعاني والأشياء الملتبسة بها، ألا ترى أن ضارباً ومضروباً كل واحد منهما يدل على شيء ذي ضرب، وإن اختلفت جهتا الالتباس، وليس شيء من المشبهة بالمفعول يجب أن يكون مشتقًّا إلا الحال، وليس كل مشتق يقع حالاً، فإن الصفات الدالة على معان مستمرة الوجود كالأسود والأبيض لا تقع[1] أحوالاً فلا تقول: ركب زيد أسود، إذ السواد لازم له في كل حال، فلا فائدة في ذكره.

ويجوز وقوع أفعل التفضيل حالاً، كقولك: جاء في زيد أحسن من عمرو، لأنه يجوز أن يكون فضلة عمراً في الحسن مختصًّا بحال مجيئه. ويجب أن يكون نكرة لأن فيه[2] شبهاً من التمييز؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد، احتمل مجيئه أن يكون على ضروب شتى، وصفات مختلفة، فإذا قلت: راكباً، فقد أزلتَ الإبهام الذي كان فيه، كما إذا قلت[3]: امتلأ الإناء[4] ماءً، فقد بيّن بالمفسر ما امتلأ منه الإناء، والمميز نكرة، فلذلك[5] كان الحال نكرة، ولأن تعريف صاحبها واجب. لما سيأتي. فلو كانت معرفة لتعيّن الإتباع، فيزول معنى الحال الذي هو بيان هيئته، عند ملابسة الفعل، وفي الوصف لا يلزم ذلك، فإنك إذا قلت: جاءني زيد الراكب، لا يلزم أن يكون راكباً حال مجيئه، لأنك لم تذكر[6] الراكب لبيان هيئته عند المجيء، وإنما ذكرته لتعينه بإزالة الشركة عنه.

وقوله: بعد الجملة، أي: بعد تمام الجملة؛ لأن هذا مفعول، وحق المفعول التأخير[7]

---

(١) (لا يقع) في: ع.

(٢) (فيها) في: ع.

(٣) (قلت) ساقط من: ع.

(٤) (الإناء منه) في: ع.

(٥) (فكذلك) في: ع.

(٦) (يذكر) في: ع.

(٧) (التأخر) في: ع.

عن الفعل والفاعل، فإن قدم فعلى التوسع على ما نبين في مواضع جواز التقديم وعدم جوازه.

وقوله: حين وقوع الفعل، أي: حين وقوع الفعل من الفاعل، أو حين وقوعه بالمفعول، فإذا قلت: جاء زيد راكبًا، وجب أن يكون راكباً في حال المجيء لا حالة الإخبار، فإنك تقول: جاء زيد أمسِ راكباً، ولا يلزم منه[١] ركوبه حال الإخبار.

ثم إذا قلت: لقيتك راكباً، فراكبًا: حال إما من التاء، أو من الكاف، ولا يطلق هذا إلا في موضع يكون المعنى مفهوماً.

فلو قلت: ضربتُ زيداً قائماً، فلا يجوز أن تجعل (قائماً) حالاً[٢] من التاء للبس.

وقول الزمخشري[٣]: تجعله حالاً من أيهما شئت، فيه تسمح، بل لا يجوز ذلك إلا أن يكون هناك قرينة، إمّا لفظية، كقولك: لقيت هنداً ضاحكةً، إذا كانت التاء لمذكر أو حاليةً، كقولك: سألتك معطياً، فإن قرينة السؤال دلّت على أنّ الحالَ من الكاف لا من التاء، أو يكون السامعُ عالماً بصاحب الحال، فإن لم يكن كذلك فلا تجعله حالاً من التاء إلا إذا كانت إلى جانبه، كقولك: ضربت قائماً زيداً، فإن كان إلى جانب الهاء، فتجعله حالاً منه، كقوله[٤]:

٥١١ - وَالله لـــو لاقَيْتَـــــهُ خاليـــاً لآبَ سَـــيْفَانا مَـــعَ الغالِـــب

لئلا يقع الكلام في اللبس.

ويجوز أن تأتي بالحال[٥] عن كليهما، إما على الجمع، كقولك: لقيتك راكبين،

---

(١) (فيه) في: ع.

(٢) (حالا) ساقط من: ع.

(٣) انظر المفصل ٦١، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٦.

(٤) هو «الحارث بن همّام الشَّيْبَاني» انظر شرح التبريزي للحماسة ١: ٧٥.

(٥) (الحال) في: ع.

قال عنتره[١]:

٥١٢ - ولئن لَقيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أيِّي وأيُّكَ فارِسُ الأجْرافِ[٢]

وهذا من مواضع الفرق بين الصفة والحال، فإن الحال وقع عن الاسمين المختلفي الإعراب، ولا يجوز ذلك في الصفة، فلا تقول: لقي زيد عمراً الراكبان أو الراكبين، وعلّته ظاهرة.

وإمّا على التفريق، فهاهنا إن كانا مظهرين أو أحدهما مظهراً، وجب أن تُولي كل واحدٍ منهما حالة دفعاً للبس، فتقول: لقي زيد راكباً عمراً ماشياً، ولقيت راكباً أخاك ماشياً.

إلا أن يكون في أحد الحالين ما ينفصل به عن صاحبه، فيجوز[٣] تجاوزهما كقولك: لقي زيد هنداً ماشية راكبًا، ولقي زيدٌ ماشية هندًا راكباً، ولقي الزيدان عمراً ماشياً راكبين.

وإن[٤] كانا مضمرين، فلا بد من تجاوز الحالين، كقولك: لقيته فارعاً مُفرِعاً، ولقيته مصعداً منحدرًا، ومعناهما واحد[٥]، يقال: فَرَعْتُ الجَبَلَ، من باب منَع، إذا علوته، وأفْرَعْتُ في الجبل، إذا انحدرتُ. ففارِعًا: حال من الهاء، ومُفْرِعاً من التاء، إذ لو جعلناها مرتبة على ترتيبها[٦] لفصلنا بين الهاء وحالها بحال الفاعل وبين التاء وحالها

---

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) هو في العيني ٣: ٤٢٢، وشرح ابن مالك للتسهيل ١: ٢٤٩، والأشموني ٢: ٢٦١ والصبان ١: ١٦٧، ٣: ٦٢، والتصريح ٢: ٤٤، ١٣٨، والدرر ٢: ٦٢ والرواية (فارس الأحزاب).

(٣) (ويجوز) في: ع.

(٤) (ولو) في: ع.

(٥) قال رجل من العرب: لقيت فلاناً فارعاً مُفْرِعاً. يقول: أحدنا مُصْعِدٌ والآخر منحدرٌ. انظر الصحاح (فرع) ٣: ١٢٥٧.

(٦) (ترتيبها) في: ع.

بالمفعول فيكثر الفصل.

وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلا[١] منه الفصل بين التاء وحالها بالهاء وحالها فكان أولى.

ورأيت بعض المتأخرين جعل فارعاً حالاً من التاء، ومِفرعاً من الهاء، وهو ضعيف.

فإذا اجتمعت هذه الأمور، وجب نصبُها تشبيهًا بالمفعول/ من حيث إنها فضلة [١٧٤] جاءت بعد استغناء الفعل بفاعله.

وأما قولهم: (ضربي زيداً قائماً) فقد تكلّمنا عليه في فصل المبتدأ، وشبّهها أبو عليّ[٢] بظرف الزمان من حيث كانت مفعولاً فيها، فإن معنى: خرج عمرو مسرعاً، أنه خرج في حال الإسراع، كما أنك إذا قلت: قمت اليوم، معناه: في اليوم.

وفي هذا التشبيه نظر؛ لأن الحال الصناعي ليس هو الإسراع، بل الحال هو مسرعًا، وأنت لا تقول: خرج عمرو في مسرع، فالواو لهذا الشبه عمل فيها[٣] المعاني كما عملت[٤] في الظرف، فتقول: زيد في الدار قائمًا، كما تقول: زيد في الدار شهراً والعامل فيهما ما في الجار[٥] من معنى الفعل.

«وعلامته[٦] وقوعه جوابَ كيف»

لأن (كيف) سؤال عن الأحوال، فإذا قال: جاء زيد، فقلت: كيف؟ فيكون الجواب راكباً، وهذا مما يسوغ مجيء حالين فصاعداً، لأن (كيف) سؤال عن الصفة، ولم يمنعوا من ذكر صفتين وأكثر.

---

(١) (إلا) ساقط من: ع.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١٩٩.

(٣) (فيه) في: ع.

(٤) (قلت) في: ع.

(٥) (الجار والمجرور) في: ع.

(٦) (وعلامة) في: ع.

فإذا قلت: كيف زيد؟ فقال: فقيه شاعر كاتب أديب، جاز، فينبغي أن يجوز أيضًا: جاء زيد راكباً ضاحكاً، لأن الفعل الواحد يجوز أن يصحبه في الزمان الواحد صفات كثيرة، مطابقة الوجود، وهذا هو المختار عندي.

ومنع بعض النحويين من اجتماع حالين محتجًا: بأن الحال شبيهة بالمفعول فكما أن الفعل إذا استوفى مفعوله لم يكن له مفعول آخر، فكذلك إذا أخذ الحال لم يكن له حال أخرى. وهذا ضعيف؛ لأن الفعل إذا استوفى مفعوله لا يقتضي مفعولاً آخر، فالإتيان بمفعول آخر ينافي مقتضاه، ولا كذلك هاهنا، فإن الفعل لا ينافي وجود أحوال كثيرة على ما بيّنا. ومن لم يجوز وقوع حالين فيجعل (ضاحكاً) في الصورة المذكورة حالاً من المضمر في راكب، فلك أن تجمع بين أحوال كثيرة على هذا التقدير، فتقول: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً متكلّمًا مسرعًا، فتجعل[1] كلّ واحد حالاً من ضمير الحال الذي قبله، وفي التنزيل: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۙ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] فقوله: لا تؤمنون، حال من الكاف، والميم في (لكم[2])، وقوله: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾، حال من ضمير (تؤمنون) وقوله: وقد أخذ ميثاقكم[3]، حال إمّا[4] من الكاف والميم في (يدعوكم) وإمّا من الواو في (لتؤمنوا) ويجوز أن تسبك من الحالين حالاً واحدة، فتقول: هذا الطعام حلواً حامضاً[5]، كأنك قلت: هذا الطعام مزًّا[6]، كما تسبك من الخبرين خبراً واحداً، فتقول: هذا الطعامُ حلوٌ حامضٌ.

«وإذا عمل فيها الفعل واسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة، جاز تقديمها عليه وعلى صاحبها غير مجرور، كقولك: راكباً جاء زيد، وجاء راكباً زيد»

---

(١) (فيجعل) في: ع.

(٢) (ما لكم) في: ع.

(٣) (وقد أخذ ميثاقكم إنْ كنتم مؤمنين) في: ع.

(٤) (إما) ساقط من: ع.

(٥) انظر شرح الرضي للكافية ١: ٢٠٠.

(٦) (مز) في: ع.

لا بدّ للحال من عاملٍ لأنّها معربة، فاختلافها لا يكون إلا بعامل، وحقُّ العامل التقديم، لأنه المؤثر[١] فله القوة والفضل، وحقُّ المعمول أن يكون متأخراً لأنه محلٌّ لتأثير العامل فيه، وداخل تحت حكمه، وقد يعكس للتوسع في الكلام.

ثم العامل في الحال: إن كان فعلاً، فإن كان غير متصرف وهو حبذا ونعم وبئس وفعل التعجب، فتقول: حبذا زيد قائماً، وحبذا قائماً زيد، فلا يجوز تقديمه عليه، لأنه لم يتصرّف في نفسه، فلم يتصرّف في معموله، وكذلك تقول: نعم الرجل قائماً زيد، وبئس الغلام شاتماً عمرو، لأنّك تخصّص المدح والذم بهذه الحالة.

و(ليس وعسى) لا[٢] يعملان فيه، وإن كان متصرفاً، فكان وأخواتها لا تعمل في الحال عند البصريين، لأن المرفوع بها ليس بفاعل، والمنصرف بها ليس بمفعول. وتعمل عند الكوفيين فحينئذ يجوز تقديمها على العامل، لأنه متصرف، وأما غيرها فتعمل في الحال[٣] ، متعدّيًا كان ، كضرب، أو غير متعدٍ ، كجلس، ماضياً كان أو مضارعاً أو أمرًا، كقولك: جاء زيدٌ راكباً، ويسير عمرو مسرعاً، ويا محمد أقدمْ عَجِلاً.

ويجوز تقديم الحال على الفعل، تقول: جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيد، وضاحكاً يركب زيد، ومسرعاً دحرج الحجر.

قال سُويد بن أبي[٤] كاهل اليَشْكُرِي[٥]:

٥١٣- مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لَمْ يَرَنِي ... فإذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعْ[٦]

---

(١) (مؤثر) في: ع.

(٢) لا (لا) في: ع.

(٣) من (عند البصريين) إلى (فتعمل في الحال) ساقط من: ع.

(٤) هو أبو سَعْد، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والاسلام، وهو من المعمرين، أشهرُ شعرِه عينيةٌ كانت تسمى في الجاهلية «اليتيمة» لما اشتملت عليه من الأمثال (ت بعد ٦٠ هـ).

(٥) انظر الشعر والشعراء ١: ٤٢١، والسمط ١: ٣١٣ والخزانة ٢: ٤٥٧، والأعلام ٣: ٢١٤.

(٦) البيت في الشعر والشعراء ١: ٤٢١، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٩٠٢ والخزانة ٢: ٥٤٧.=

ومن كلامهم: شتّى تعودُ الحَلْبَةُ[١].

وأجاز البصريون[٢] تقديمه على الفاعل، كقولك: جاء راكبًا زيد، لأن العامل متصرّف، والحال شبيهة بالمفعول، فصار كقولك: ضرب عمراً زيد.

ومنعه الكوفيُّون لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر[٣] / لأنك إذا قلت: جاء [١٧٥] زيدٌ راكباً، ففي (راكباً) ضمير يعود إلى زيد، ولهذا يرفع به الظاهر، فتقول: جاءني زيد راكباً أبوه، فلو قدمت راكبًا على زيد لقدَّمتَ المضمر على الظاهر، وقد تقدم الجواب عنه في خبر المبتدأ، وإنهم محجوجون[٤] بإجازتهم: ضرب غلامه زيد، مع أن تقديم الحال قد جاء، قال الفرزدق:

٥١٤ - مُسْتَقْبِلِين رياحَ الشَّام تَضْرِبُنَا　　　بحاصِـب كَنَـديفِ القُطْـن مَنْثُـورِ[٥]

وكذلك الحكم إذا كان العامل فيه اسم الفاعل أو اسم المفعول وكانا للحال أو الاستقبال أو الصفة المشبهة باسم الفاعل، كقولك: زيد ذاهب أبوه مسرعاً، وزيد

=ومزبد: من أزبد، وأصل الخطر في الناس: تحريك اليدين في المشي والاختيال بها، وانقمع: دخل بعضه في بعض. وعلى هامش (د): قبله أنشده المفضل:

رب مـن أنضـجتُ غيظـاً قلبَـه　　　قـد تمنـى لِـيَ موتـاً لم يطـعْ

وتـراني كالشـجا في حلقـه　　　عسـراً مخرجـه مـا ينتـزعْ

مزبـداً يخـطِرُ مـا لم يَـرَنِي　　　فـإذا أسْـمَعْتُهُ صـوتي انْقَمَـعْ

(١) مَثَلٌ يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق، وذلك أنهم يُورِدُونَ إبلَهم وهم مجتمعون، فإذا صَدَرُوا تفرّقوا، واشتغل كلُّ واحد منهم بحَلْبِ ناقته، ثم يؤوب الأول فالأول. وشَتّى: حال مقدم، أي يؤوب الحلبة متفرقين، وشتى: فَعْلَى من شتَّ يشت إذا تفرّق. انظر مجمع الأمثال ١: ٣٥٨، والإنصاف ١: ٢٥١.

(٢) انظر شرح الرضي للكافية ١: ٢٠٦.

(٣) (المظهر) في: ع.

(٤) (محتجون) في: ع.

(٥) البيت في طبقات فحول الشعراء ١: ١١٧ برواية (شمال الشام...) وفي تفسير الطبري ١٥: ٨٤، ٢٠: ٩٦ (بولاق) والخزانة ١: ١١٥. والحاصب: ما تناثر من دقاق البرد والثلج.

مضروبة جاريته باكية، ومررت برجل حسن غلامه ضاحكاً.

فيجوز[١] أن تقدّم مسرعاً على ذاهب وعلى أبوه، وباكيةً على مضروبة، وعلى جاريته، وضاحكاً على حسن، وعلى غلامه. وإذا كان اسم الفاعل أو المفعول بمعنى الفعل الماضي فلم ينصبوا على جواز إعماله في الحال، ولا على عدم الجواز، لكنهم اختلفوا في اسم الفاعل إذا كان للماضي في إعماله في الظرف، فلا يبعد أن يكون الحكم في الحال كذلك، لمشابهته الظرف على ما تقدم. هذا إذا كان اسم الفاعل او اسم المفعول أو الصفة المشبهة ليست صلات، فإن كانت صلات للألف واللام ونصبن الحال، كقولك: سرّني الذاهِبُ مُسرعاً، والمضروب جاريته باكية، وزيد الحسن ثغره مبتسمًا أخوك.

فلا يجوز تقديم الحال عليهن، لأنه يكون تقديم بعض الصلة على الموصول وإذا دخل على الفعل ألف الاستفهام، أو (ما) النافية، لم يقدم الحال عليهما، لأن لهما صدر الكلام، ويجوز إيقاعها بعدهما، تقول: أمسرعًا ذهب زيد؟ وما ضاحكاً يذهب عمرو.

هذا كله إذا كان الحال للفاعل، فإن كان الحال للمفعول، فالمفعول إن كان منصوباً صريحاً كقولك: ضربت زيداً قائماً، والحال لزيد.

فمنع ابن السراج[٢] تقديمها على زيد، فتقول: ضربت قائماً زيداً، لئلا يظن أنَّ الحال للفاعل.

وإن كان الفعل متعدّياً بحرف الجر، كقولك: مررت بزيد راكباً، والحال لزيد.

والكوفيون ينصبونه تارة على أنه خبر (مررت) يجعلونها[٣] بمنزلة (كان)، وهذا لا يعرفه البصريون، وتارة ينصبونها على القطع، وهو الذي يسميه البصريون حالاً.

---

(١) (ويجوز) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٥٩.

(٣) (يجعلونه) في: ع.

واختلف النحويون في تقديمها على صاحبها. فمنهم من جوّزه، فتقول: مررت راكباً بزيد، لأن بزيد في موضع نصب بالفعل، ولهذا يجوز نصب المعطوف عليه، فلمّا لم يظهر فيه النصب جرى مجرى المبني الذي لا يظهر فيه الإعراب، وذلك يجوز تقديم حاله عليه كقولك: رأيت قائمةً حذامِ.

وفي التنزيل: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] فـ (كافةً) : حال من الناس، وقد قدمه عليه.

ومن أبيات الحماسة:

٥١٥ - إذا المَـرْءُ أعْيَتْـهُ المُـرُوَءةُ ناشِـئاً فَمَطْلَبُهـا كَهْـلاً عَلَيْـهِ شـديدُ[١]

أراد فمطلبها شديدٌ عليه كهلاً، فـ (كهلًا): حال من الهاء، وقد قدّمه عليه، والصحيح عدم الجواز لأن تقديمه على المجرور وحده غير ممكن، لأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة، وتقديمه على الجار والمجرور[٢] أيضاً باطل، لأنَّ العامل في الاسم ظاهرًا هو الجار، وهو غير متصرف، وهذا الذي أشار إليه في المختصر بقوله:[٣] غير مجرور، وهو حال من صاحبها، أي يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا لم يكن مجروراً، وأما (كافة) فتجعله حالاً من الكاف إذ[٤] التأنيث فيه للمبالغة كعلّامة ونسّابة.

وأمّا البيت فـ(مطلبها) مقدّر بأن والفعل[٥] ، و(كهلًا): حال من فاعل المصدر،

---

(١) قائله: المعلوط السعدي القريعي، أو سويد بن خذاق، أو المعلوط بن بدل أو المخبل السعدي. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٤٨، وعيون الأخبار ١: ٢٤٧، ٣: ١٨٩، والأشموني ٢: ١٧٨، والخزانة ١: ٥٣٦.

البيت بعثٌ وتحضيض على النهوض في طلب المعالي في ابتداء النشء، فإن ماطَلَ انتظاراً لأحوالٍ تجتمع له، فاكتهلَ ولمّا تساعدْه تلك الاحوال، فإنه يتعذّر عليه طلبها.

(٢) (بمنزلة كلمة واحدة وتقديمه على الجار والمجرور) ساقط من: ع.

(٣) (لقوله) في: ع.

(٤) (عن الكاف إذا) في: ع.

(٥) لا واو في: ع.

كأنه قال: فإن يطلبها (كهلًا) كما تقول: مقتلك ظالماً حرام، أي: أن تَقْتُلَ ظالماً حرام، و[١] أنت تجعل (ظالماً) حالاً من فاعل يقتل.

«وإذا عمل فيه المصدر أو اسم الفعل أو الإشارة أو التنبيه أو الظرف لم تقدم عليه كقولك: هذا زيدٌ واقفاً، والمال عندنا كثيراً»

من[٢] عوامل الحال: ما لا يجوز تقديم الحال عليه وهو عشرة أشياء:

الأول: المصدر، تقول: سَرَّنِي انطلاقُك سريعاً، فسريعاً: حال من الكاف، أو من الياء، أو من الانطلاق، وأعجبني ضرب زيد ضاحكاً.

ويجوز إيقاع الحال بين المصدر وفاعله، وبين المصدر ومفعوله إذا كان مفردًا كقولك: أعجبني ضربٌ ضاحكاً زيدٌ / وإنما لم يجز تقديم الحال عليه لأن المصدر مقدر [١٧٦] بأن والفعل، فقولك: أعجبني ضربٌ زيد ضاحكاً، كقولك: أعجبني أن يضرب زيد، وما في حيز أن المصدرية لا يتقدم عليها؛ لأنه يكون تقديمًا لبعض الصلة على الموصول، ولهذا لا يجوز تقديم الحال في قولك: سرني أنْ ذهبت مسرعاً، ويعجبني أن يجلسَ محدّثاً.

الثاني: اسم الفعل، كقولك: عليك زيداً منطلقاً، فمنطلقًا: حال إمّا من زيد، أو من الضمير المستكن في عليك.

ولا يجوز تقديمه عليه، لأن أسماء الفعل لا تتصرف تصرف الأفعال. والكوفيون يجيزون: زيداً عليك، فيجوز على مذهبهم: منطلقًا عليك زيد، فتقدمه[٣] كالمفعول.

الثالث: الظرف الزماني والمكاني[٤]، ويشترط في نصبه الحال أن يكون تامًّا، أي:

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (ومن) في: ع.

(٣) (فتقدم) في: ع.

(٤) انظر شرح الرضي للكافية ١: ٢٠٥.

يجوز وقوعه خبراً، ويتم به الكلام، وقد سبق ذلك في المبتدأ وذلك كقولك:

المال عندك كثيرًا.

الرابع: حرف الجر، وهو كالظرف في التمام والنقصان، تقول: زيد في الدار مقيماً، والإكرام لك واجباً، وفي التنزيل: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً﴾ [الأعراف: ٣٢] فالنصب على الحال، والرفع على الخبر. أنشد سيبويه للراعي:

٥١٦ – إنَّ لكم أَصْلَ البلادِ وفَرْعَهَا ... والخيرُ فيكمْ ثابتاً مَبْذُولاً[١]

والعامل في الحال في الظرف وحرف الجر هو الاستقرار المقدر.

وقيل: ليس هو العامل في الحال، لأنه إمّا فعل أو اسم الفاعل، فلو كان هو العامل لجاز: زيد قائمًا خلفك، ولم يُجزه إلا أبو الحسن فدل على أن المعاملة مع الظرف وحرف الجر وأن المقدر لما لم يظهر صار نسيًا منسيًّا.

وأجاز أبو الحسن[٢] تقديم الحال على الظرف وحرف الجر بشرط وقوعه بين المبتدأ والخبر، كقولك: زيد قائماً في الدار؛ لأنّ الحال توسط بين جزأين، أولهما محتاج إلى ثانيهما، ويطلبه طلبًا واجبًا، فلا يعتد[٣] بوقوعه فاصلًا، ولم يجز: قائمًا زيد في الدار، ولا قائمًا في الدار زيد.

وأنشد الفرزدق[٤]:

٥١٧ – أَبَنُو كُلَيْبٍ في الفخار كدام ... أمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعاً كَعِقَالِ

وسيبويه حمله على الضرورة.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٢٦٣، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم. أصل البلاد وفرعها، أي جميع البلاد كبيرها وصغيرها.

(٢) انظر شرح الرضي للكافية ١: ٢٠٤.

(٣) (يفيد) في: ع.

(٤) الديوان ٢: ١٦٢ برواية: (أبنو كليب مثل آل مجاشِعٍ)، مدعدعاً: زاجراً للغنم، أو داعياً بأولاد المعزى.

فإن قلت: الظرف إذا عمل فيه معنى الفعل جاز تقديمه عليه كقولك: كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ، فهلا أجزتم: قائماً في الدارِ زيدٌ، إذ الحال شبَّهه بالظرف.

فقد أجاب عنه أبو عليّ بأن الحال مفعول به صحيح صريح[١]، إذ يصح أن تقول: ضربت قائماً، والظرف لا يقع مفعولاً به إلا على الاتساع، والمفعول به الصريح إنّما يعمل فيه الفعل المحض لا[٢] المعاني[٣]، إلا أنه لمشابهة الحال الظرف أجزنا عمل الحال فيه، فلا يجيزه مع التأخير لضعفه، فإنّ الفعل يضعف بالتأخير على ما سبق فلأن يضعف به المعنى أولى.

الخامس: (كأنّ)، تقول: كأنك مقاتلاً الأسد، والعامل في الحال[٤] ما في كأنّ من[٥] التشبيه[٦]، أي: أشبهك في حال القتال، قال امرؤ القيس:

٥١٨ – كَأنَّ قلوبَ الطَيْرِ رَطْباً ويَابساً ... لدى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[٧]

السادس: (ليت)، تقول: ليتك راكباً عندنا أي: أتمنّاك في حال ركوبك أن تكون عندنا.

السابع: (لعلّ)، تقول: لعلك مسرعاً تنطلق إلينا، أي: أترجاكَ في هذه الحال.

---

(١) (صريح) ساقط من: ع.

(٢) (لا) ساقط من: ع.

(٣) (للمعاني) في: ع.

(٤) (في الحال) في: ع.

(٥) (من) ساقط من: ع.

(٦) (للتشبيه) في: ع.

(٧) البيت في الديوان ٣٨، والمنصف ٢: ١١٧، والمغني ١: ٢٤٠، ٢: ٤٣٨، ٤٩٠. ومعاهد التنصيص ١: ١٦١، وطبقات فحول الشعراء ١: ٨١، والعيني ٣: ٢١٦، وهو في صفة العُقاب، تصطاد الطير وتحمله إلى وكرها فتأكله وتدع القلوب لا تأكلها، فلا يزال بعضُها طريًا غضًا كالعُنّاب – وهو ثمر أحمر غض ذو ماء كثير – وبعضها قد جفّ وتقبض حتى كان كالحشف البالي – وهو التمر لم يكد يظهر له نوى، فإذا تقادم صلب وتجعد. والبالي: القديم الفاسد.

ويجوز أن تجعله حالًا من الضمير في (ينطلق) فيكون هو العامل فيه.

الثامن: (ها)، كقولك: ها أنت زيد قائمًا، كأنك قلت: أنبه عليك في حال قيامك.

التاسع: (ذا) وهو اسم إشارة، كقولك: هذا زيد واقفاً، فلك في (واقفاً) الرفع والنصب، فالرفع بأن تجعله خبر زيد، والجملة خبر (هذا)، ولما كان زيد هو هذا أغنى عن العائد، وإمّا بأن تجعل[1] زيداً[2] وواقفاً خبرين عن (هذا)، أو تجعل (هذا زيد) مبتدأ وخبرًا، و(واقف) بدل منه، والنصب على أنه حال، والعامل فيه إمّا اسم الإشارة، كأنك قلت: أشير إليه قائمًا أو ها أو هذا، لأن الكلمتين صارتا كالكلمة الواحدة، فلا تقول على التقادير: قائمًا هذا زيد، ويجوز: ها قائماً ذا زيد، على الأول فحسب، لكنه قبيح للفصل بين هذا وذا. ويجوز: هذا قائماً زيد، بالاتفاق، لأنك لم تقدمه على العامل.

أنشد أبو سعيد:

٥١٩ - أتَـرضَى بأنّـا لَمْ تَجِـفَّ دماؤُنـا　　وهــذا عَرُوسـا باليمامـة خالــدُ[3]

وإذا دخلت عوامل المبتدأ والخبر على قولك: هذا زيد قائماً، بقي العمل على ما كان عليه. وفي التنزيل ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

العاشر: الاستفهام، كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما لك واقفاً؟ قالوا: التقدير: ما تصنع قائمًا؟

ويجوز أن تجعل[4] العامل في الحال / شأنك، لأنه في معنى قصدك على ما تقدم، [١٧٧] ولك لما فيه من معنى الاستقرار، وكأن للمخاطب شأنًا يعرفه المتكلم، فيسأله عن شأنه في هذه الحالة.

---

(١) (تجعله) في: ع.

(٢) (زيدا) ساقط من: ع.

(٣) انظر شرح السيرافي ١: ٤ (نسخة البغدادي)، وأصول ابن السراج ١: ١٨٢، وتثقيف اللسان ١٠٣، وتقويم اللسان ١٥٧، ولحن العامة للزبيدي ٢٥.

(٤) (تجعله) في: ع.

وقد يكون منه إنكار لقيامه فيسأله عن السبب الذي أدّى إليه فكأنه قال: لِـمَ وقفت؟ ويجوز أن يحمل قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٩] على هذا كأنه أنكر إعراضهم فوبّخهم عن السبب الذي أداهم إلى الإعراض فأخرجه مخرج الاستفهام.

«وشذّ مجيئها مصدراً، نحو: قتلته صبراً، وأخذت عنه سمعاً، أي: مصبوراً وسامعاً»

قد ذكرنا أن الأصل أن تكون الحال مشتقة، وإذا جاءت غير مشتقة فهي على قسمين:

الأول: المصدر، والذي جوّز وقوع المصدر حالاً الاتساع في الكلام، وأن المصدر أصل الصفة المشتقة، ففي وقوعه حالًا مبالغة، لما[1] سيتضح، ولأن الحال صفة والصفة تقع مصدراً، كقوله: قمْ قائماً، ونظائره، فأوقعوا المصدر موقع الصفة مقاصة بين النوعين. وإذا وقع المصدر حالاً، فإما أن يكون في تأويل المفعول، كقولك: قتلته صبراً، أي: مصبوراً. أي: محبوساً، وهو أن يحبس حتى يقتل، أو بمعنى الفاعل، كقولك: أخذت عنه سمعاً، أي: سامعاً، وأتيته ركضاً، وعَدْواً، أي: راكضاً وعادياً. ومنه قول ذي الرُّمَّة:

٥٢٠ – تلكَ الفتاةُ التي عُلِّقْتُهَا عَرَضاً   إنَّ الكريمَ وذَا الإسلام يُخْتَلَبُ[2]

عرَضاً: منتصب على الحال من ضمير المؤنث، أراد: علقتها معترضة لي، وأنت مخيّر في جعله بمعنى من أيها شئت، كقولك: لقيته كفاحاً، وكلمته مشافهة، ولقيته فجاءة، والتقدير: مكافحاً[3] ومشافهاً وفاجئاً. وإن شئت مكافحاً ومشافهاً ومفجوءاً.

---

(١) (بها) في: ع.

(٢) انظر ديوانه ١: ٣٧، والكشاف ١: ١٧١ عند قوله تعالى: ﴿يخادعون الله والذين آمنوا﴾ وشواهد الكشاف ٤: ٣٢٥، والصحاح (علق) علقتها: أحببتها، عرضًا: من غير قصد، يختلب: يخدع.

(٣) (كافحا) في: ع.

قال أبو سعيد: إذا قلت: أتانا زيد مشياً[١].

فقال البصريون: التقدير أتانا يمشي مشياً، فحذف يمشي، وأقيم مشياً مقامه، فعلى هذا يكون (مشياً) منتصباً على أنه مصدر حقيقي، والفعل المحذوف هو الحال، فلا يكون في الكلام مبالغة لأن (مشياً) دال على (يمشي) الذي وضع موضع (ماشيًا)، وكما لا مبالغة في (ماشياً) لا مبالغة في (يمشي).

وقال الكوفيون: ليس هاهنا فعل مقدر، وإنما وضع (مشى) موضع (ماشي)، على سبيل المبالغة، لأنه إذا قال: جاء زيد مشيًا، فكأن زيداً[٢] قد خلق من المشي، فيكون كالوصف بالمصدر.

وإذا قلت: نساء زور، كأنهن[٣] مخلوقات من الزور، وهو الزيارة. وهذا مذهب يسلكه الشعراء للمبالغة، كما قال أبو عطاء السندي[٤]:

٥٢١ – أما أبـوكَ فعـينُ الجـودِ تعرفُـه   وأنـت أشـبهُ خلـقِ الله بـالجودِ[٥]

وذهب سيبويه[٦] إلى أن إيقاع المصدر موقع الحال يقتصر فيه على المسموع. وهذا بخلاف الصفة بالمصدر، كقولك: (رجلٌ عدلٌ)، فإنا نقيسه ولا يقتصر فيه على السماع.

والفرق أنّ الصفة لا تلزم إعرابًا واحدًا، بل تختلف على حسب اختلاف حال

---

(١) (مشيا فالتقدير: أتانا ماشيا) في: ع.

(٢) (زيد) في: ع.

(٣) (فكأنهن) في: ع.

(٤) قيل: اسمه مرزوق، وقيل: أفلح بن يَسَار السندي، أبو عطاء، شاعر فحل، قوي البديهة، كان عبداً أسود من موالي بني أسد، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان من شيعة بني أمية، وهجا بني هاشم (ت بعد ١٨٠ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٦٦، والسمط ١: ٦٠٢، والخزانة ٤: ١٧٠ والأعلام ١: ٣٤٢.

(٥) البيت في العيني ١: ٥٦١.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٨٠، ١٨٦ – ١٨٨، ١٩٦، ٢٢٦، ٢٧٥ (وقوع المصدر حالاً سماعًا).

الموصوف، فيبقى المصدر متصرّفاً كما كان، وإذا جعلناه حالاً فقد منعناه التصرف، ونصبناه بغير فعله، مع أن حقه أن ينتصب بفعله المشتق منه، ولا كذلك إذا جعلناه مفعولًا به فإن تصرفه باقٍ إذِ المفعول به قد رفع بإقامته مقام الفاعل.

وأجاز المبرد[١] وقوعَ المصدر حالاً إذا كان للفعل دلالة عليه، بأن يكون داخلاً في حقيقته، أو أحد أنواعه، أو مصاحباً له غالباً، فيجوز: أتانا زيد سرعة ورجلة، أي: سريعاً وراجلاً، وقتل زيد قصاصًا، ولا يجوز أتيته ضحكاً، إذ لا دلالة للإتيان على الضحك.

وقولهم: تبسمت وميض البرق، فقد دلّ تبسمت على أنه ومض أي: لمع، وقيل: التقدير: تبسمت تبسمٌ وميض البرق، فيكون مصدراً على حد قولنا: ضربته[٢] ضرب زيد.

«وعيناً نحو: هذا بُسْراً أطْيَبُ منه رُطَباً[٣]. ويجوز رفعها ونصبها والمغايرة بينهما»

القسم الثاني: أن تقع عيناً، كالبُسْر والرُّطَب في المثال المذكور، والأصل في الحال الصفة لأنها الدالة على الهيئة المراد بيانها، والمصدر بعدها في المرتبة لاشتراكهما / في [١٧٨] الحروف الأصلية، والأسماء بعيدة عنها[٤]، لكن الأسماء التي أوقعوها أحوالًا بينها وبين المصادر مقاربة، فإنّ كون المشار إليه بسراً ورطباً حادثاً جارٍ مجرى الأحداث، وهو منجز بالتأويل إلى[٥] المشتق كأنك قلت: هذا مُبْسِراً أطيب منه مُرْطِبًا، وتقدير الناصب

---

(١) انظر المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٣٦، ٤: ٣١٢ – ٣١٣ وشرح ابن يعيش ٢: ٥٩.

(٢) (ضربت) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٩٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٠.

(٤) (عنها) في: ع.

(٥) (أو) في: ع.

فيه على حد قولنا: ضربي زيداً قائماً. و[١] يجوز في هذه المسألة[٢] أربعة أوجه:

الأول: رفع الاسمين بأن تكون[٣] قد أشرت إلى بُسْرٍ حاضرٍ، وقلت: بأن رطباً من الأرطاب أطيب منه، وأطيب[٤] مبتدأ لأنه قد تخصص بما وُصِل به، ورطب: خبره، ويجوز العكس، وموضع الجملة رفع، لأنه صفة بسر.

الثاني: أن ينصبهما على الحال، وقد ذكرنا: أن العامل[٥] فيهما كما في قولنا: ضربي زيداً قائماً، وهو كان المضاف إليها[٦] أحد الظرفين إذا أو[٧] إذ، ويختلف المعنى هاهنا باختلاف التقدير، فإمّا أن تقدر إذا[٨] في الموضعين، فكأنك قلت: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً، فيكون قد أشرت إليه وهو بلح، لأنّ إذا هذا للمستقبل، فيلزم أن يكون إبساره وإرطابه مترقبين.

وأمّا أن تقدر إذ[٩] فيهما[١٠] فتكون[١١] الإشارة إليه، وهو تمر، فيكون إبساره وإرطابه قد مضيا، لأن (إذ) لِمَا مضى، وإما أن تقدر (إذ) في الأول، و(إذا) في الثاني،

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (المسألة) ساقط من: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (وأطيب منه) في: ع.

(٥) (الحال) في: ع.

(٦) (إليهما) في: ع.

(٧) (واو) في: ع.

(٨) (إذا) ساقط من: ع.

(٩) (إذا) في: ع.

(١٠) (في الأول وإذ في الثاني) في مكان (فيهما) في: ع.

(١١) (فيكون) في: ع.

فتكون[١] الإشارة إلى حالة له[٢] بين إبساره وإرطابه، وهو الذي يسمى (المُنَصِّف)، ليس ببسر محض ولا رطب محض، وإمّا أن تقدر (إذا) في الأول، و(إذ) في الثاني وهو باطل، لأنه يقتضي أن يكون الإرطاب متقدماً على الإبسار وهو محال، لأن النخلة تُطْلِع ثم تُبلح ثم[٣] تُزهى ثم تُبسر ثم تُرْطِب ثم تُتْمِر.

والعامل في الظرفين أفعلُ التفضيل، وهو (أطيب) لأنه بُني للمبالغة، وهو متعلق بشيئين فاضل ومفضول، فلِمَا فيه من زيادة المصدر عمل في الظرفين.

ونظير هذه المسألة في وقوع أفعل[٤] التفضيل عاملاً في الظرفين قولُك: (مررتُ برجلٍ أخْبَثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون)[٥]، وهي من مسائل الكتاب،[٦] فأخبثَ الأول: حال من الضمير الذي في أخبث الثاني، والثاني: مجرور على أنه صفة لرجل، والثالث: حال من الكاف في منك، والمعنى: أنه مرّ برجل يفضلك في الخبث البالغ إذا كنت أخبثَ شيء، فلو جئت باسم متصرف تبيّن فيه الإعراب، كقولك: مررتُ برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ.

الثالث: أن ترفع البُسْر وتنصب الرطب، بأن يكون قد أشرت إلى بسر حاضر، وأخبرت بأنه أطيب من نفسه إذا أرطب، ويجب تقدير (إذا) مع الرطب، لأن الإرطاب بعد الإبسار.

الرابع: أن تنصب البسر، وترفع الرطب، بأن يكون قد أشرت إليه، وهو إما بلح، والتقدير: هذا إذا يكون بسراً أطيب منه الرطب، وإما تمر، والتقدير: هذا إذا كان

---

(١) (فيكون) في: ع.

(٢) (له) ساقط من: ع.

(٣) (تبلح ثم) ساقط من: ع.

(٤) (أفضل) في: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٩٩.

بسراً أطيب منه رطب، وإما رطب، والتقدير: هذا الرطب إذا كان بسراً أطيب منه رطب، يريد أن الرطب بفضله زمان إبساره.

ونظير هذه المسألة قولُك: هذا صبيًّا أحسن منه شيخاً، ولو قلت: هذا بسراً[1] أطيب منه عنب، فيجوز في (بسر) الرفع والنصب على ما ذكرنا، ولا[2] يجوز في (عنب) إلا الرفع، إذ لو نصب لكان التقدير: هذا بُسْراً أطيب منه إذا كان عنباً أو إذ كان عنباً، وهو محال لأن البسر لا يتحول عنباً.

«ومنه»

أي: من وقوع الحال اسم عين.

«قولهم[3]: كلمته فاه إلى فِيّ[4]»

فعند الكوفيين انتصاب (فاه) باسم فاعل محذوف، وهو الحال، فكأنه قال: كلمته عاجلاً فاه إلى فيّ.

وعند البصريين: فاه إلى فيّ، هو الحال من غير تقدير ناصب، كأنه قال: كلمته مشافهاً إن جعلته من الفاعل، أو مشافهاً إنْ جعلته من المفعول، ولا يبعد أن تجعله[5] حالاً منهما[6]، أي: مشافهين، فالحال عندهم هاهنا قد وقع معرفة، واسم عين، ففيه شذوذ من وجهين.

ويروى: كلمته فوه إلى فيّ، وسنشرحه عند ذكر وقوع الجملة حالاً.

---

(١) (بسرا) في: ع.

(٢) (ولا) في: ع.

(٣) (قولهم) من المتن في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦، والمفصل ٦٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٠.

(٥) (يجعله) في: ع.

(٦) (منها) في: ع.

«وبايعته يداً بيد[١]»

ومعناه: متعاقدين، وهذا الذي يسميه الفقهاء الصفقة،/ لأنهم كانوا إذا تبايعوا [١٧٩] يضع أحدُ الرجلين يده في يد صاحبه.

ولعله سمي عقداً، وسمي البائع والمشتري متعاقدين، نظراً إلى هذا المعنى. ومنه قولهم: تبيّنتُ له حسابه باباً باباً، كأنه قال: مبوباً، ويجب تكرير باب هاهنا إنْ قصدت الحال، لأن المراد عموم الحساب بالبيان، كما تقول: تصدقت بمالي درهماً درهماً، ولو أفردت لم يحصل العموم.

فإن قلت: بينت له حسابه باباً منه، وقصدت البدل جاز[٢]. ومنه قولهم: لك الشاء شاة بدرهم، ولك الشاءُ شاةً ودرهماً. فيجوز[٣] رفع شاة ودرهم، على أنه بدل من الشاء، والواو بمعنى الباء، لأن المعنى على المعاوضة[٤]، ألا ترى أنه يقال: بعت الثوب بدرهم، فالمعنى: لك الشاء كل شاة منها بدرهم. ويجوز نصبها، أي لك الشاء مُسَعَّرَةً.

والعامل في الحال هو العامل في الجار، ومنه: بعت الشاء شاة ودرهماً[٥] أي: مُسَعَّرَة، ولا يبعد جواز رفعه لا سيّما إذا أتيت بالباء.

«ومعرفةً في: أرسلَها العراك[٦]»

قد ذكرنا أن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وقد جاءت أسماء معارف وقعت أحوالًا.

فمنها قولهم: أرسلَها العِراك. إذا أوردها جميعاً الماء، والضمير للإبل.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٩٥، والمفصل ٦٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٢.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٢.

(٣) (ويجوز) في: ع.

(٤) (المعارضة) في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦١.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٨٧.

قال لبيد:

٥٢٢ - فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[١]

قال أبو علي[٢]: أرسلها تعترك العراك، فالعراك: منتصب بتعترك، وتعترك: جملة في موضع الحال، وتقديره: معتركة، أي: مجتمعة.

وإنّما جاز ذلك لأن المصدر المنصوب يدل على ناصبه، وهو الفعل لمشاركته إياه في لفظه، فجاز أن يقع موقعه، ولولا ذلك لم يجز، ولهذا لم يجيزوا: مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرٍو قبيح، لأن (هو) وإن كان ضمير مروري، لكنه لا دلالة للفظه[٣] على الفعل، فلا يجوز أن يعمل في الجار والمجرور، وكذلك لا تقول: السير جاء زيد إياه، كما تقول: جاء زيد سيراً، لأن إياه لا يدل بلفظه على السير.

«ومررت به وحده[٤]»

قال يونس: وحده ظرف، والعامل فيه مررت، أو محذوف هو الحال فيكون الظرف في موضع الحال، فعلى هذا يجوز أن تقول: زيد وحده، كما[٥] تقول: زيد خلفك.

وقيل: هو مصدر محذوف الزوائد، واقع موقع إيجاده، كأنك قلت: أوجدته إيجادًا، أي

---

(١) هو في الكتاب ١: ١٨٧، والمقتضب ٣: ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٤ والإنصاف ٨٢٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٢، ٤: ٥٥، والعيني ٣: ٢١٩، والخزانة ١: ٥٢٤، والهمع ١: ٢٣٩، والتصريح ١: ٣٧٣، والديوان ١٠٢. ويروى فأوردها الدخال: أي دخول القوي بين ضعيفين، أو الضعيفين بين قويين، فينغص ذلك على الأتن الشرب لعدم تمكنها منه. والشاعر يصف عيراً يسوق أتنه نحو الماء.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٠.

(٣) (للفظ) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩ والمفصل ٦٣ وشرح ابن يعيش ٢: ٦٣.

(٥) (تقول زيد وحده كما) ساقط من: ع.

أفردته بالمرور، فيكون كالعِراك في قولهم: أرسلَها العِراك، وتقديره مفرداً[١] بمروري، أي: لم أقصد غيره إن جعلته حالاً من التاء، أو مررت به مفرداً إن جعلته حالاً من التاء، أو مررت به مفرداً إن جعلته من الهاء، أي: لا أحد عنده، أو أنه مفرد بمرورك به، فإن كان ظرفاً فهو من الظروف التي لا تتصرف[٢]، كسَحَر، وإن كان مصدراً فهو من المصادر التي لا تتصرّف[٣] كسبحان، وقد جرته العرب بثلاثة أسماء، قالوا: هو نسيجُ وحدِه، ويقصدون به المدح، أي[٤]: لا مثل له، وأصله في الثوب الذي لم ينسج على منوالهأوهو جُحَيْشُ وحدِهِ، وعُيَيْرُ وحدِهِ، ويقصدون بها الذمّ، وهما تصغير جَحش وعَيْر، وهو الحمار الوحشي.

وحكى الجوهريُّ: رُجَيْل وَحْدِه[٥].، ووحد[٦]: لا يصغر ولا يجمع، وإنّما يضاف إلى المضمر مفرده ومثناه ومجموعه ومذكره ومؤنثه، تقول: مررت بزيد وحدَه وبالزيدين وحدِهما، وبالزيدون وحدهم، وبهند وحدها، وبالهندين وحدهما وبالهندات وحدِهن.

«وفعلتَه جُهْدَكَ وطاقَتَكَ[٧]»

والأصل: فعلتَه مجتهداً مطيقاً، فأقيم مقامهما تَجْتَهد. وتُطيق، فأقيم مقامهما جهدك وطاقتك لدلالة المصدر المنصوب على ناصبه كما تقدم، والجُهد بضم الجيم لا غير، وهو: الطاقة، وأما بالفتح فهو[٨]: المشتقة، وقد يضم أيضاً.

---

(١) (مفردا) ساقط من: ع.

(٢) (يتصرف) في: ع.

(٣) (يتصرف) في: ع.

(٤) (أي) ساقط من: ع.

(٥) انظر الصحاح (وحد) ١: ٥٤٥.

(٦) (وحده ووحد) ساقط من: ع.

(٧) انظر المفصل ٦٣ وشرح ابن يعيش ٢: ٦٣.

(٨) (وهو) في: ع.

والطاقة: مصدر لا يستعمل فيه إلا بالزيادة كالطاعة والجابة، يقال: أطاق وأطاع وأجاب.

وفي التنزيل: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]، وفي المثل: أَسَاءَ سَمْعاً فَأَسَاءَ جَابَةً[١].

ومن ذلك: رجع عوده على بدئه، يروى برفع عوده، إما على أنه فاعل (رجع) أو بدل من ضمير فاعل فيه / أو مبتدأ، و(على بدئه) خبره، وفي (رجع) ضمير فاعل. [١٨٠] ويروى بنصبه إما على الحال كأنه قيل: رجع عائداً على بدئه، ثم أقيم (يعود) مقام (عائد)، ثم (عوده) مقام (يعود)، أو هو منصوب لأنه مفعول (رجع)، لأن (رجع) يستعمل لازماً، كقوله تعالى: ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٣٩] ومصدره رجوع.

ومتعدياً، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٣] [٢] ومصدره رجع.

ومنه: جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ، ومررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ[٣]. الجماءُ: فعلاء من الجموم، وهي الكثرة، والغفير من الغَفْر، وهو الستر، والمعنى: جاؤوا كثيرين.

ثم قيل: إنه اسم صريح لم يخرج إلى غير بابه، واقع حالاً معرفة. وعند سيبويه: هو اسم أقيم مقام المصدر، وهو الجموم والغفر. والتقدير: جامّين غافرين، أي: كثيرين ساترين.

وقال يونس: هو صفة معرفة باللام وهو حال. وألزمه سيبويه أن تقول: مررت به القائم.

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١: ٤٩٤، ومجمع الأمثال ١: ٣٣٠، والدرة ٤٢، والجابة: هنا: هي الاسم، والمصدر الإجابة. وهذا المثل يضرب لمن يخطئ سمعًا فيسيء الإجابة.

(٢) (وإن) في د، ع، وهو خطأ.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٨٨، ٢٦٢، ٢٧٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٣.

وقول سيبويه هو المتعين، لأنا وجدنا المصدر المعرفة حالاً على ما تقدم.

ولم نجد الصفة المعرفة حالاً، وأكثر ما جاء هذا فضلة كما مثلنا، وقد جاء خبر مبتدأ وهو قليل، قال:

٥٢٣ – صَـغِيرِهم وشَـيْخُهُمْ سـواء هُـم[1] الجَـمَّاءُ في اللّـوم الغفـيرُ

ومنه: جاؤوا قضهم بقضيضهم[2]، من القض، وهو الكسر، يقال: قضقض الأسد العظام، وأسد قضقاض، والمعنى: جاؤوا مجتمعين لم يتخلف منهم أحد، فقد جاؤوا بشوكتهم وقوتهم كلما مروا بشيء كسروه.

والأكثر نصب (قضهم) كما ذكرنا. قال الشماخ[3]:

٥٢٤ – أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضِهَا تُمَسِّـحُ حَـوْلِي بـالبَقِيع سِـبَالَهَا[4]

ومن العرب من يجعله[5] تابعاً، فتقول: جاؤوا قضُّهم بقضيضهم، بالرفع، ورأيت قضَّهم بقضيضهم، بالنصب، ومررت بهم قضِّهم بقضيضهم، بالجر، كما يقال: جاؤوا كلُّهم، ورأيتهم[6] كلَّهم، ومررت بهم كلِّهم[7] فهذه جميع الأحوال التي جاءت

---

(١) (هو) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٣.

(٣) هو معقل بن ضرار الغطفاني، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، له صحبة، (الشماخ) لقبه (ت: ٢٢ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣١٥، والسمط ١: ٥٨، والخزانة ١: ٥٢٦، والأعلام ٣: ٢٥٢.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٩٠، والكتاب ١: ١٨٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٣، ومجمع الأمثال ١: ١٤٢، واللسان (قضض). وسليم: قبيلة امرأته، وكان قد أضرّ بها وكسر يدها فشكاه قومها إلى عثمان بن عفان – رضي الله عنه – فأنكر ما ادعوا، فأمر كثير بن الصلت أن يستحلفه على منبر الرسول، ففعل وسجل ذلك في شعره، وفي الديوان: (وجاءت سليم) وعند الشنتمري: (أتتني تميم). والسبال: جمع سبلة، وهي مقدم اللحية، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا لحاهم، ولا سيما عند التهديد والوعيد. والبقيع: موضع بالمدينة.

(٥) (جعله) في: ع.

(٦) (رأيت) في: ع.

(٧) (بكلهم) في مكان (بهم كلهم) في: ع.

معرفة، ولا يجوز القياس عليها بالاتفاق.

وذهب الزمخشري[١] إلى أنها موضوعة موضع النكرة، كما تلفظ بالشيء وحقيقته غير مرادة، نحو قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، وما أبالي أقمت أم قعدت. فسّر العِراكَ بمعتركة، ووحدَه بـ (منفرداً) ، وجهدكَ بمجتهد، وقضهم بقضيضهم بقاطبة، كما تقول: جاء القوم قاطبةً، أي: مجتمعين.

ويجوز أن يكون من القطب، وهو المزج، لأنهم إذا اجتمعوا في المجيء امتزجوا[٢].

و[٣] قال أبو سعيد: قاطبة: ليست باسم فاعل، وإنما هي مصدر في موضع الحال، كقوله: أتيته ركضاً، لأنها لزمت النصب ولم تتصرف، وليس هذا من شأن الصفات بل من شأن المصادر، كسبحان الله، ولهذا خُطّئ الحريريّ في قوله: واسْتَعَنْتُ بِقَاطِبَةِ الكُتّابِ[٤]. فإنه صرفها ونقلها عن موضعها. ومثلها: طُـرًّا وكافة، فلا يقال: طُـرًّا لقوم، ولا كافة الناس. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] وقولهم: كافة الخلق، كلام مولد.

---

(١) انظر المفصل ٦٣.

(٢) (امتزجوه) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) انظر مقامات الحريري (المقامة السادسة المراغيّة) ٥٤، وقد كتب ابن الخشاب البغدادي رسالةً في الاعتراض على الحريري في مقاماته. فقال معترضاً على الحريري في قوله هذا: استعماله قاطبة مضافة إلى ما بعدها وتعريفها به وإدخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو، وأنه كان مقصراً جدًّا لأن العلماء بالعربية لا يختلفون في أن قاطبة لا تستعمل إلا منصوبة على الحال غير مقتصر على موضع واحد.. ثم قال: قال سيبويه في الكتاب في باب ترجمته (هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام) فذكر فيه الجماء الغفير، ثم قال: وهذا جعل كقولهم: مررت بهم قاطبةً، ومررت بهم طُـرًّا، إلا أن هذا نكرة، ولا تدخله الألف واللام، ثم قال في الباب: فصار طراً وقاطبةً بمنزلة سبحانَ في بابه، لأنه لا ينصرف كما أنَّ طراً وقاطبة لا ينصرفان، وهما في موضع المصدر ولا يكونان معرفة.

«ولا بد من تعريف صاحبها»

لأنها لو كان نكرة لكان كون الحال صفة متعيناً[١]، كقولك: جاءني رجل راكب، لأن المعنى في الرفع والنصب واحد، إذ كلّ واحد منهما يدل على اتصافه بالركوب حال المجيء، بخلاف صفة المعرفة وحالها، وفي الرفع موافقة في الإعراب[٢]، وكان معينًا، ويجوز النصب على قبح.

«وشذ: لك مائةٌ بيضًا»

هذه من مسائل الكتاب[٣] ولم يجعل بيضاً تمييزاً لأنه يكون[٤] فيه شذوذان: تنوين مائة، ونصب ما بعدها، وشأنها الإضافة إلى ما بعدها، وورود مميز المائة مجموعاً، وشأنه الإفراد، بخلاف قولك: لك ثلاثة أثواباً.

وقول الربيع بن ضبع الفزاري:

٥٢٥ - إذا عـاشَ الفَتَـى مِـائَتَيْنِ عامـاً   فقـد ذَهَـبَ اللـذاذَةُ والفَتَـاءُ

فإنا جعلنا أثواباً وعاماً تمييزاً، لأن فيه شذوذاً واحداً، وهو نصب المميز بعد ثلاثة ومائتين، وشأنه الإضافة.

وفي جعْلنا بيضاً حالاً شذوذ واحد، وهو وقوع صاحب الحال نكرة / ويقوي [١٨١] أنه حال اشتقاقه، إذ المميز يكون جامداً لا[٥] مشتقاً، ولهذا استقبحوا: له عشرون جيداً،

---

(١) (متعيناً) ساقط من: ع.

(٢) (للإعراب) في مكان (في الإعراب) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٩٢.

(٤) ونسبه بعضهم لـ« يزيد بن ضبة »، والبيت في الكتاب ١: ١٠٦، ٢٩٣، والمقتضب ٢: ١٦٩، ومجالس العلماء ٣٣٢، وشرح ابن يعيش ٦: ٢١، والعقد ٣: ٥٥، والأمالي ٣: ٢١٥، والاقتضاب ٣٦٩، والأشموني ٤: ٦٧ والهمع ١: ٢٥٣، والدرر ١: ٢١٠، والعيني ٤: ٤٨١، والخزانة ٣: ٣٠٦ واللسان (قنا) ويروى (فقد ذهب التخيّل) ويروى (المسرة) ويروى (المروءة) ويروى (أودى المسرة) والفتاء: الشباب.

(٥) لا (لا) في: ع.

لأن جيداً حينئذ يكون صفة لموصوف محذوف مجهول، يحتمل أن يكون ثوباً أو غلاماً أو درهماً أو ديناراً أو غير ذلك.

ثم كلام النحويين يفضي بأن بيضاً حال من مائة، لأنه يريدونه ناقضاً لوقوع صاحب الحال معرفة، وهذا النقض لا يصح، إلا إذا كانت (مائة) صاحبة الحال، لأنه ليس في الكلام اسم نكرة غيرها، وهو ضعيف، لأن مائة مبتدأ، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فيكون الابتداء عاملًا في الحال، وهو بعيد، لأن شأنه الرفع لا النصب[١]، ونحن لم نجعل أن عامله في الحال مع شبهها بالفعل، لكونها قريبة بالابتداء، فالابتداء أولى أن لا يعمل، ووجه تصحيح المسألة إما على رأي أبي الحسن، فبأن[٢] يرفع مائة بالجار، فيكون العامل في صاحب الحال لفظيًّا. وإما على رأي سيبويه، فيجعل مائة: مبتدأ، ولك: خبره، وفيه ضمير يعود على مائة، وبيضًا: حال من ذلك الضمير، وإنما أضفناه إلى المائة نظراً إلى المعنى، لأن ذلك الضمير عائد عليها، فيكون هو إيّاها والعامل في الحال هو الاستقرار المقدر مع الجار.

ويكون وجه إيراد المسألة هاهنا أن الأولى[٣] رفع (بيض) على الصفة، ولو كان الوارد عن العرب: أعطيتك مائة بيضًا، لم يكن بيضًا إلا صفة لمائة.

«وفي الدار راكباً رجل، لتقديم[٤] الصفة»

هذا ليس معطوفًا على قوله: لك[٥] مائة بيضاً، لأنه ليس داخلاً في الشذوذ، فإنه مطرد في القياس والاستعمال، فإنك إذا قلت: جاءني راكبٌ رجل أو في الدار راكبٌ

---

(١) (النصب والرفع) في: ع.

(٢) (فإن) في: ع.

(٣) (الأول) في: ع.

(٤) (بتقديم) في: ع.

(٥) (لك) ساقط من: ع.

رجل، برفع (راكب) فإن جعلته صفة مقدمة لم يجز لتقديمه، و[1] إن جعلته فاعلاً ومبتدأ، فهو فاسد؛ لأن الصفات لا تحل محلَّ الأسماء؛ ولهذا استقبحوا: مررت بقائم، وشربت باردًا، فعدلوا إلى نصبه فصار الفاعل والمبتدأ اسمًا صريحًا، وهو رجل، وهذا يسميه النحويون: أحسنَ القبيحين، لأن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، والكلام في صاحب الحال في قولهم: في الدار راكباً رجل، على ما تقدم في قولهم: لك مائة بيضاً، وفي الحديث: جاء على فرس سابقاً[2]، فسابقًا: حال من ضمير الفاعل الذي في جاء، لأنه إذا سبق المركوب سبق الراكب.

فلو قلت: في الدار راكباً رجلٌ، كان أحسنَ، لأنك وصفت النكرة فقَلّ عمومُها، فقربت من المعرفة.

أنشد سيبويه لذي الرمة:

٥٢٦ – وتَحْتَ العَوَالي والظبَا مُسْتَظِلَّةً ظِبـاءٌ أعارَتْها العُيـونَ الجـآذِرُ[3]

وأنشد أيضًا:

٥٢٧ – وبالجِسْـم منِّـى بَيِّنـاً لـو عَلِمْتِـهِ شُحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[4]

والمراد ظباء مستظلة، وشحوب بيّن، فقدم ونصب.

وقال[5]:

---

(١) (فإن) في: ع.

(٢) أخرجه الحافظ الدمياطي في كتاب فضل الخيل (٧٨) وانظر تخريج أحاديث الرضي ١١٣. واستشهد بالحديث العكبري في علل البناء والإعراب ١: ٢٨٧ والرضي في شرح الكافية ١: ٢٠٤.

(٣) انظر الديوان ٢: ١٠٢٤، والكتاب ١: ٢٧٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٤، والأساس (حور) ويروى (وتحت العوالي في القَنَا مستظِلّةً) كما في: ع. يصف نسوة سُبين، فصرن تحت عوالي الرماح. والعرب تشبه النساء بالظِّباء في طول الأعناق. والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(٤) انظر البيت في الكتاب ١: ٢٧٦، والعيني ٣: ١٤٧، والأشموني ٢: ٥٧.

(٥) هو (كثيّر عزة) وانظر البيت في شرح ابن يعيش ٢: ٦٢، ٦٤، والخزانة ١: ٥٣١ والتصريح ١: ٤٥٢.

٥٢٨ - لِعــزَّة مُوحشــاً طَلــلٌ قــديم　　　　عفــاه كُــلُّ أســحم مُسْــتَدِيمُ

وقال[1]:

٥٢٩ - لِعَــزَّةَ موحِشــاً طَلَــلُ　　　　يَلُــوح كَأَنَّــهُ خِلَــلُ

وقوله: لتقديم[2] الصفة، أشار به إلى قول النحويين: إذا تقدمت صفة النكرة عليها نصبت على الحال، وفيه نظر؛ لأن راكبًا في قولك: في الدار راكبًا رجل، ليس صفة، إذ تقديم الصفة لا يجوز، فإذا كلامهم مؤول على تقديم ما يصلح أن يكون صفة لو أخر، وهكذا يؤول قوله: لتقديم الصفة.

وقد تخلّص الزمخشري[3] من هذا فقال:

وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه، وهذا يؤذن بإثباته الحال قبل التقديم، فيكون قولنا: في الدار راكباً رجل، مغيراً عن قولنا: في الدار رجل راكباً، وهذا أحسن.

«وهي في الأمر العام مُنتقلة، وقد تجيء مؤكدة، نحو: زيد أبوك عطوفاً، ودعوت الله سميعاً»

أقسام الحال أربعة[4]:

الطلل: ما شخص من آثار الديار، وعفاه: درسه وغيّره، والأسحم: الأسود والمراد هنا السحاب، والمستديم: صفة كل وهو السحاب الممطر مطر الديمة، والديمة مطر أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل.

(١) هو (كثير عزة) وانظر البيت في الكتاب ١: ٢٧٦، ومجالس العلماء ١٧٤، والخصائص ٢: ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٦، والمغني ١: ٩٠، ٢: ٤٨٨ و ٧٣٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٠، والشذور ٢٤، ٢٥٣، والعيني ٣: ١٨٣، والأشموني ٢: ١٧٤، الخِلل: جمع خِلة - بكسر الخاء فيهما - وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف.

(٢) (بتقديم) في: ع.

(٣) انظر المفصل ٦٣.

(٤) (أربعة أقسام) في: ع.

الأول: المقدّرة، وهي أن تكون[1] غير موجودة حين وقوع الفعل كمسألة الكتاب[2] وهي: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً، فحين مرورك لم يكن الرجل صائداً بالصقر، ومذهب الكلام مقدر الصيدَ به لأنه إنما أعد الصقر / ليصطاد به، [١٨٢] فإعداده تهيُّؤ وتقدير الصيد.

الثاني: المؤطئة، وهي أن تجيء بالموصوف مع الصفة، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢].

سميت موطئة إما لأن الموصوف حَسَّنَ المجيء بالصفة، والصفة لا تكون مستقلة، ألا ترى أن قولك: مررت برجل قائم، أحسن من قولك: مررت بقائم، وإما[3] لأن الموصوف الذي نصب على الحال غير مشتق، فلما وصف بالمشتق حسن وقوعه حالاً، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، فهذا: في الآية مبتدأ، وكتاب: خبره، ومصدق: صفته، ولساناً: حال من كتاب، لأنه قد وصف فقرب من المعرفة، والعامل في الحال الإشارة، أو التنبيه، أو كلاهما، ويجوز أن يكون (لساناً) حالاً من الضمير في مصدق، لأن الأصح أن الضمير العائد على النكرة معرفة، فيكون العامل في الحال (مصدقاً).

الثالث: المنتقلة، وهي أن تكون[4] صفة غير لازمة في وجوده، لاَ عَادةً ولا وَصفاً، كقولك: جاءني زيد مسرعاً، وأقبل عمرو ضاحكاً، فإنهما قد يفارقان صاحبَهما لا كالفردية للثلاثة، والسواد للغراب، فإنهما لازمان لماهيتهما، ولا كالطول لزيد، والسواد لعمر، فإنهما إذا صحباهما لزماهما، فلا فائدة في ذكر هذه الأشياء هيئاتٌ للمجيء.

الرابع: المؤكدة وهي أن تكون صفة لازمة لصاحب الحال، حتى لو أمسك عنهما

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٤١.

(٣) (أو) في مكان (وإما) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

لفهمت من فحوى الكلام، وإنما تذكر لتحقيق مضمون الجملة في نفس السامع، ونفي الشك فيه من قبله، وأكثر ما تجيء هذه الحال بعد الجملة من المبتدأ والخبر، كقولك: زيد أبوك عطوفًا، فعطوفًا: حال حققت الأبوة.

ومنه: هو زيد معروفًا، وأنا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد[١]، وعبد الله: صفة لا عَلَم، وإلا لم يكن لمجيء التوكيد معنى، وأنا زيد بطلاً شجاعًا وكريمًا جواداً، ففيه تحقيق لما اشتهر هو به، وفي التنزيل: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١] فإنَّ كونه مصدقاً للتوراة والإنجيل يحقق أنه الحق من عند الله، قال ابن دارة[٢]:

٥٣٠- أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبي ... وهلْ بدَارَةَ يا لَلنَّاس من عارِ[٣]

ولا يجوز: زيد أبوك منطلقاً، وعمرو أخوك قائمًا، لأن منطلقاً لا يحقق أبوته، والقيام لا يحقق أخوته، اللهم[٤] إلا أن يريد بالأب المتبنِّي أو المشفق، وبالأخ الصديق أو المرافق، فتصح المسألة لجواز اختصاصهما بحالتي الانطلاق والقيام وتكون الحال منتقلة لا مؤكدة.

والعامل في الحال المؤكدة عند جمهور النحويين فعلٌ دلَّ عليه معنى الكلام، فكأنه

---

(١) أخرجه أحمد في كتاب الزهد وابن سعد في الطبقات الكبرى والهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٩. بلفظ: «إنما أنا عبدٌ آكلُ كما يأكل العبد» وهو من شواهد المقتضب ٤: ٣١١، وتعليق الفرائد ٦: ٢٤٢.

(٢) هو سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي والغطفاني، المعروف بابن دارة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. نسبته إلى أمه (داره) وهو من بني أسد وكان هجاء وبسبب ذلك قتله (زميل بن أمّ دينار الفزاري) (ت نحو ٣٠ هـ) في المدينة. انظر الخزانة ١: ٢٩١، ٥٥٧، والأعلام ٣: ١١٦. (ابن دارة) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٥٧، والخصائص ٢: ٢٦٨، ٣: ٦٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٨٥، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٠٦، والخزانة ١: ١: ٢٩١، ٥٥٧، والشذور ٢٤٧، والعينى ٣: ١٨٦. والبيت من قصيدة يهجو بها بني فزارة.

(٤) (اللهم) ساقط من: ع.

قال: أحقه عطوفاً، فيكون الكلام جملتين، فعلى هذا لا يتقدم الحال على الجملة، لأن الجملة مفسرة للعامل، فتكون متقدمة عليه، فلو قدمت الحال عليها لزم الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، ولا يمكن جعله حالاً من (زيد) أو من (أبوك)، لأنهما مبتدأ وخبر، والابتداء لا يعمل في الحال.

وعند الزجاج: العامل في الحال خبر المبتدأ كائنًا ما كان، لأنه تأوله[١] بالمشتق كأنه قال: زيد والدك عطوفاً، وإذا قال: أنا زيد شجاعاً، فكأنه قال: أنا مسمى بهذا الاسم شجاعًا، وكأن هذا ميل منه إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جامدًا يتحمل الضمير، وعلى هذا فينبغي أن لا يجوز: زيد عطوفاً أبوك، لأنّ العامل بعيد من مذهب الفعل، ولهذا قال أبو سعيد: إن بيتَ بيتَ في قولهم: جاري بيت بيت، منصوب[٢] على الحال تقديره: هو جاري ملاصقاً[٣] ولم يجز بيت بيت جاري؛ لأن جاري هو العامل في الحال.

وليس له قوة التصرف، فإن قلت: هو مجاوري بيتَ بيتَ، جاز التقديم. وقد تجيء[٤] الحال المؤكدة بعد الفعل والفاعل، كقولك: دعوت الله سميعاً، وسألته المغفرة قديراً، لأن سميعاً يحقق كونه أهلاً للدعاء. وقديراً يحقق كونه أهلاً للمسألة وفي التنزيل: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥] و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] فحيًّا مؤكد[٥] كونه مبعوثاً.

---

(١) (تؤوله) في: ع.

(٢) (منصوبا) في: ع وهو خطأ.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١١٧.

(٤) (يجيء) في: ع.

(٥) (مؤكد) ساقط من: ع.

«ويقع جملة خبرية»

الأصل في الحال أن تكون[1] مفردة، لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول مفرد، لأنها إذا كانت مفردة كانت اسمًا وهو الأصل، وكانت مشتقة وهو الأصل فيها وتبيين[2] الإعراب فيها / ولم يفتقر إلى رابط، و[3] لا يقع بينها وبين صاحبها حاجزٌ، ولا كذلك، إذا كانت جملة، وشرطها أن تكون[4] خبرية، تحتمل الصدق والكذب كما يكون في خبر المبتدأ، وصلة الموصول، وصفة الموصوف.

«ولا بد في الاسمية من الواو والضمير والأحسن جمعها»

الجملة الحالية في موضع نصب لأنها حلّت محل مفرد منصوب، فإذا كانت اسمية فقد أوجب الزمخشري[5] المجيء بالواو، كقولك: أتيتك وزيد قائم، لأن الجملة منقطعة عن الكلام الأول فجيء بالواو رابطة بينهما، كما جيء بالفاء في جواب الشرط كقولك: إن تأتِنا فأنت مكرم، وخص[6] الواو هاهنا لأنها للجمع المحض، والحال في الحقيقة صفة، والصفة توجد في الموصوف لا قبله ولا بعده، ولا كذلك غيرها من الحروف.

وعد قولهم: كلَّمته فوه إلى فيّ[7]، من قبيل الشذوذ، والذي حسنه مجيء الضمير، لأن الضمائر تربط[8] الجملة بما قبلها إذا كانت أخباراً وصفات وصلات، وفيه نظر، إذ

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (وتبين) في: ع.

(٣) (فلا) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) انظر المفصل ٦٤.

(٦) (تخص) في: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٦.

(٨) (يرتبط) في: ع.

الواو ليست بلازمة، بل اللازم إمّا الواو أو ضمير صاحب الحال.

وعده قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، من قبيل الشذوذ إن كان من جهة القياس، فليس بصحيح وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب، لأن استعمال الواو في هذا المكان أكثر، لأنها أدل[١] على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها. كقولك: لقيتك والجيش قادم[٢]، وزرتنا والشتاء خارج. قال امرؤ القيس[٣]:

٥٣١ – وقد أغْتَدِي والطيرُ في وُكُنَاتِها بمنجردٍ قَيْدِ الأوَابدِ هَيْكَلِ[٤]

والتقدير الإعرابي: لقيتُك قادماً الجيشُ في زمان لقيتك فيه، وقد أغتدي مستقرة في وكناتها الطيرُ وقت اغتد، أي: وهذه الواو تسمى واوَ الحال، وليست بعاطفة، لأنها مع الجملة التي بعدها واقعة موقع مفرد، ولا كذلك العاطفة، ولأنه يجيء بعدها ما لا يجوز عطفه على ما قبلها، كقولك: قم وأبوك ضاحك[٥]، وسِرْ وزادك حاضر، ولأنك تقول: قدم وماله كثير زيد[٦]، تريد قدم زيد وماله كثير، فلو كانت عاطفة لجئت بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه.

وسيبويه يقدر الواو الحالية بإذ، لأنَّ (إذ) ظرف زمان ومعمولة لما قبلها، والحال

---

(١) (دال) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٨.

(٣) الديوان: ١٩.

(٤) هو من معلقته في وصف فرس. انظر الخصائص ٢: ٢٢٠، والمحتسب ١: ١٦٨ و ٢: ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٦، ٣: ٥١، ٩: ٩٥، والمغني ٢: ٥١٨، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ١٦٣.
أغتدي: أخرج غدوة. وُكُناتها: المواضع التي تأوي إليها الطيور وواحدها وُكنة. والمنجرِد: الفرس القصير الشعر، الأوابد: الوحش. والهيكل: الضخم. وقيد الأوابد: أي: ذي قيد، والمعنى: أن هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابدَ، فيصير بمنزلة القيد.

(٥) (صاحبك) في: ع.

(٦) (زيد) ساقط من: ع.

تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، وواو الحال مع ما[١] بعدها معمولة لما قبلها. ويجوز أن تجيء بالضمير من غير واو كقولك: كلمته فوه إلى فيّ. قال الشاعر يصف غواصًا:

٥٣٢ - نَصَفَ النهارَ الماءُ غامِرُهُ ورفيقُهُ بالغيب لا يَدْرِي[٢]

والأحسن أن يجمع بين الواو والضمير كقولك: لقيت زيداً وفرسه سابقَه. فلو قلت: كلمته إلى فيَّ فوه، فلم تجعله من باب وقوع الجملة حالاً إذ يمكن أن يرفع فوه[٣] بالجار والمجرور، فيرجع الكلام إلى وقوع المفرد حالاً، وكذلك قولهم: لقيته عليه جبّةُ وَشْي[٤]، والتقدير: كلمته كائناً إلى فيّ فوه، ولقيته مستقرة عليه جبة وَشْي، فيصير كقولك: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سَرْجُها. وهي من مسائل الكتاب[٥].

قال عبد الله بن مُسْلِم الهذلي[٦]:

٥٣٣ - فإنَّ التي مَرَّتْ عَلَيْها نِقَابُها لَدَى مَسْجِدِ الأحْزاب هَاجَتْ بَلائِيَا[٧]

ولو قلت: لقيته وعليه جبة وَشْي، فجبة وشي: مبتدأ، وعليه: خبره، فيرجع

---

(١) (ما) ساقط من: ع.

(٢) قائله «المسيب بن علس» وهو في أمالي ابن الشجري ٢: ١٩٠ وشرح ابن يعيش ٢: ٦٥، والمغني ٢: ٥٥٩، ٧٠٧، والأشموني ٢: ١٩٢ والهمع ١: ٢٤٦، والخزانة ١: ٥٤٢. وعلى هامش (ع): قال الجوهري: نَصَفَ النهارُ وانتصفَ بمعنًى، ومنه قول الـمُسَيَّبِ بن عَلَس يصف غائصاً: نَصَفَ النهارُ... البيتَ. أي غامر الغائص، وهو أيضاً جملة اسمية وقعت حالاً بلا واو ورفيقه أي: رفيق الغائص بالغيب لا يدري. والمشهور أنه يصف غواصًا غاص الماء من الغداة إلى أن انتصف النهار والماء غامره بحيث لا يبدو والسخاوي نسب هذا البيت إلى الأعشى. شرح مفتاح.

(٣) (فوه) ساقط من: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٥.

(٥) انظر الكتاب ١: ٢٦٣.

(٦) هو عبد الله بن مُسْلِم بن جُنْدَب الهذلي. انظر شرح السكري ٢: ٩١٠، ورغبة الآمل ٧: ٢١٤.

(٧) انظر البيت في شرح السكري ٢: ٩١٢ (كأن) في: ع.

الكلام إلى حكم الجملة، لأن دخول الواو على الحال المفردة غير جائز.

(فرع):

إذا أجزنا وقوع حالين فيجوز أن[(١)] يجمع بينهما وأحدهما مفرد والآخر جملة، كقولك: لقيتك راكباً[(٢)] والجيش قادم، فالجملة تكون حالاً من التاء ومن الكاف، والعامل لقيت أو من ضمير راكب وهو العامل فيها.

«وفي الفعلية المثبتة إن كان فعلها ماضياً من قد أو الواو والأحسن الجمع وقد مضمرة في قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]»

إذا كانت الحال جملة فعلية لم يكن فعلها أمراً، لأنه لا يدخله صدق ولا كذب، فبقي[(٣)] أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً مثبتاً فلا بد أن تجيء معها إما بالواو[(٤)] وكقولك: جئت وأسرعت في المجيء، وفي التنزيل: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] وإما بقد كقولك: جاء زيد قد ضرب عمراً، وبهما كقولك: جاء زيد قد ضرب عمراً، وبهما كقولك: تكلّمت وقد عَجِلْتُ، وقال الحماسي:

٥٣٤ - ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ... وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[(٥)]

ولا خلاف في جواز هذه الصور الثلاث.

فإن جاء بغير (قد) حيث لا واو.

---

(١) (أن) ساقط من: ع.

(٢) (راكبا) في: ع.

(٣) (يبقى) في: ع.

(٤) (الواو) في: ع.

(٥) قائله: أبو عَطَاءِ السِّنْدِيُّ «أفلح بن يسار» وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٥٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٧، والمغني ٢: ٤٧٦. يعني بالخَطِّيِّ: رمح نفسه. الخطر: التحرك. وفي هذا تنبيه على قلة مبالاته بالحرب. المَورد: المَنْهَلُ، وقد عدّ الناهل في الأضداد، لوقوعه على الريّان والعَطْشَان.

فذهب البصريون[1] إلى عدم جوازه؛ لأن الماضي من حيث هو ماض منقطع الوجود في الكلية فهو مناف/ للحال المتصف بالثبوت فلا بد من (قد) لتقربه من الحال [١٨٤] فإن القريب إلى[2] الشيء في حكم الشيء[3] وإن لم يكن إيّاه، ولهذا أطلق الآن الذي هو اسم لزمان الحال على الماضي القريب من الحال، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦] وإعمالُ الفعل في اسم من أسماء الزمان دليلٌ على تطابق مدلول الفعل ومدلول الزمان، ولهذا لا يجوز: قام غداً ويقوم أمسِ، لعدم التطابق.

وذهب الكوفيون إلى جوازه، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] فحصرت صدورهم: حال من الضمير الذي في (جاءوكم).

وبقول الفِنْد الزِّماني:

٥٣٥- وطَعْـن كَفَـم الـزِقِّ ... غـذا والـزِقُّ مـلآنُ[4]

وبقول أبي الصخر الهذلي:

٥٣٦ - وإني لَتعروني لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ ... كما انتفض العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[5]

فبلّله القطر: حال من العصفور.

وبالقياس على الفعل المضارع فإنه يقع حالاً، وليس معه (قد) كقولك: جاء زيد

---

(١) انظر الإنصاف ١: ٢٥٢.

(٢) (من) في: ع.

(٣) (ذلك الشيء) في: ع.

(٤) انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٧ والأمالي ١: ٢٦٠. أي وبطعنٍ في اتّساعه وخروج الدم منه كفم الزّق إذا سال بما فيه وهو مملوء. وغَذَا يَغْذُو غَذْوًا، إذا سال. وغَذَاهُ يَغْذُوه غَذْواً. والاسم الغِذاء.

(٥) انظر البيت في شرح السكري ٢: ٩٥٧، والإنصاف ١: ٢٥٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٧، والشذور ٢٢٩، والعيني ٣: ٦٧، ٢٧٨، والأشموني ٢: ١٢٤، ٢١٥ والهمع ١: ١٩٤، والدرر ١: ١٦٦، والخزانة ١: ٥٥٢.

يضحك، أي: ضاحكاً.

والجواب: أن (قد) مقدرة في جميع هذه المواضع، فإنَّ الشيء إذا عرف موضعه جاز حذفه، ولهذا حذفوا الجار في قولهم: اللهِ لأفعَلَنَّ، وجروا به للعلم بموضعه.

ويجوز أن يكون (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) صفة لموصوف محذوف، وذلك الموصوف حال كأنه قال: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، وفيه قبح، لحذف الموصوف مع أنه قُرئ: ﴿ أو جاءُوكم حَصِرَةً صُدُورُهم ﴾ [النساء: ٩٠][1] فالحال مفرد لا جملة. وأما القياس على المضارع فالفرق أن المضارع مصوغ للحال، فلا يحتاج إلى (قد) ولأن (قد) لو أدخلت[2] على المضارع لصار فيه معنى التقليل، وهنا خلاف معناه في الماضي.

«وإن كان مضارعاً فلا واو نحو: جاء زيد يضحك»

ويجيء زيدٌ يسرع، واجلس تُحَدِّثُنا، بالرفع أي: محدّثاً لنا. وفي التنزيل: ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ [القصص: ٢٥].

وقال الحطيئة:

٥٣٧ – متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ[3]

وإنما لم يجز الإتيان بالواو؛ لأن المضارع الموجَب مجرد مما يغيّر معناه، فصار كاسم الفاعل، كما لا يجوز: جاء زيد وضاحكاً، لا يجوز: جاء زيد ويضحك.

---

(١) قرأ الجمهور (حَصِرت) بسكون التاء فعلاً ماضياً، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب (حَصِرَةً) على (نبقة) وكذا قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص. انظر القرطبي ٥: ٣٠٩، والبحر ٣: ٣١٧.

(٢) (دخل) في: ع.

(٣) انظر البيت في ديوانه ٥١، والكتاب ١: ٤٤٥، مجالس ثعلب ٣٩٩ والمقتضب ٢: ٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٦، ٤: ١٤٨، ٧: ٤٥، ٥٣، والشذور ٦٤، والعيني ٤: ٤٣٩. يمدح الحطيئة قيس بن شماس. تعشو إلى النار، تأتيها ظلامًا في العشاء ترجو عندها خيرًا. خير نار، أي نارًا معدة للضيف الطارق.

وأما[١] قولهم: قمت وأصُكّ عينَه، فإن أصك: خبر مبتدأ محذوف، أي: قمت وأنا أصُكُّ عينَه، أو تجعل الواو زائدة على رأي الكوفيين.

«وفي المنفية الأمران»

يعني[٢] إذا كانت الجملة الفعلية الواقعة حالاً منفية جاز حذف الواو وإثباتها، مضارعاً كان أو ماضيًا، تقول: جاء زيد ما يفوه ببنت شفة، وجلس عمرو ولم يتكلم، وجاء زيد ما ضرب عمراً، وجلس عمرو وما تكلم.

وفي التنزيل في الحذف: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ [فاطر: ٣٥] فقوله: (لَا يَمَسُّنَا) في موضع نصب على الحال من ضمير المفعول في (أَحَلَّنَا).

وقال الشاعر[٣]:

٥٣٨ – يَرَى دَرَجَاتِ المَجْدِ لا يَسْتَطِيعُها ... وَيَقْعُدُ وَسْطَ القَوْمِ لا يَتَكَلَّمُ

وفي الإثبات: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه: ٨٩][٤]، ومن كلام لبيد لابنته: «فقد رأيتني وما أعيا بجواب شاعر»[٥].

فوجه الحذف مراعاة الأصل[٦] الذي هو الإيجاب، فإن النفي طارئ، وموجب المضارع لا واو فيه، فكذلك منفيه، وقيس منفي الماضي على منفي المضارع لاشتراكهما

(١) (وإنما) في: ع.

(٢) (يعنى) ساقط من: ع.

(٣) هو: مالك بن حزيم الهمداني. انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٧١، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ٩٧.

(٤) طه: ٨٩ (يرون ألا) ساقط من: ع، وهو خطأ.

(٥) انظر خزانة الأدب ٢: ٢٤٩ (هارون).

(٦) (للأصل) في: ع.

في أنّ كلّ واحد منها جملة فعلية منفية[١]، ووجه الإثبات أن الحال في التقدير ليس هو الفعل، بل غير مضاف إلى اسم الفاعل، فمعنى قولك: جلس زيد ولم يتكلم: جلس غير متكلم، كما قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

فلمّا لم يكن الفعل نفسه هو الحال جرت الجملة من الفعل والفاعل مجرى الجملة من المبتدأ والخبر، وتلك يؤتى[٢] معها بالواو.

(تنبيه):

الجملة الاسمية إذا دخلت عليها (إنَّ) المكسورة أو (كأنّ) أو (ما) النافية عاملة وهاملة جاز أن تقع حالاً، كقولك: جاء زيد وإنه ليسرع، وقاتل زيد وكأنه أسد، أي: مشبهًا للسبع، ولا يقع حالاً إذا دخلت عليها (أنَّ) المفتوحة، لأنها معمول ما قبلها فهي وما بعدها في حكم مفرد[٣]، وكذلك إذا دخل (لكنَّ) لأنها للاستدراك، فالكلام معها يحتاج إلى كلام آخر، وحق الحال أن لا يحتاج إلى جملة غير الجملة التي صاحب الحال فيها، وكذلك إذا دخلت (ليت، ولعل) لأن الكلام معها ليس بخبر. وإذا دخلت عليها (كان، وظننت) وأخواتها[٤] رجع الكلام إلى الجملة الفعلية[٥].

وليس كلّ فعلٍ يقعُ حالاً، فإنّ فعلَ التعجب/ لا يقع حالاً[٦]، فإنه لا يجيء إلا خبراً لِـ(مَا)، فإذا قلت: جاء زيد وما أحسنَ مشيَه! فالحال هو الجملة الاسمية كما تقول: جاء زيد وأبوه قد ركب، و(عسى) ينبغي أن لا تقع حالاً، لأن الكلام معها [١٨٥]

(١) من (لاشتراكهما) إلى (فعلية منفية) ساقط من: ع.

(٢) (تؤتى) في: ع.

(٣) (المفرد) في: ع.

(٤) (وأخواتها) في: ع.

(٥) (جملة فعلية) في: ع.

(٦) (فإن فعل التعجب لا يقع حالا) ساقط من: ع.

طمع ورجاء، فهي بمنزلة (لعل)، ونعم وبئس: يقعان حالاً، كقولك: جاء زيد، ونعم الرجل غلامه. وقدم عمرو وبئس المركوب دابته، كأنك قلت: ممدوحاً غلامه، ومذمومةً دابته[١]. وكذلك حبذا، تقول: جاء زيد وحبذا رجلاً أبوه.

وكذلك (ليس)، لأن معناها[٢] النفي، فهي أحد قسمي الخبر، تقول: جاء زيد وليس يسرع.

«وأضمروا عاملها في قولهم للمرء[٣]: تحلّ راشداً مهدياً، ومصاحباً مُعانًا[٤]»

كأنك قلت: ارتحلتُ راشداً أو[٥] ارتحلْ راشداً، فأضمرت الفاعل لدلالة الحال عليه، فإنّا قد ذكرنا في باب المفعول به أن العامل يجوز إضماره إذا قام عليه دليل، ويجوز رفعه كأنك قلت: أنت راشد مهدي ومصاحب معان.

«وللقادم»

أي: من سفر الحج.

«مأجوراً مبروراً[٦]»

أي: قدمت، وتقول: إذا شممت طيباً: المسكَ طِيبًا. أي أشمّ المسك طيّباً[٧]. وإذا رأيت رجلًا قد دنا من أمر قلت: متعرضاً لعنن لم يعنه، تريد دنا منه متعرضاً.

والعنن: الأمر. وإذا سمعت رجلاً يتحدّث بحديثٍ قلت له: صادقاً، أي: قلت ذلك صادقاً.

---

(١) (كأنك قلت ممدوحا غلامه، ومذمومة دابته) ساقط من: ع.

(٢) (معناه) في: ع.

(٣) (لكم) في مكان (للمرء) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٨.

(٥) (فارتحل) في مكان (أو ارتحل) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٨.

(٧) (أي أشم المسك طيبا) ساقط من: ع.

«ومنه: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ أي نجمع»

ومنه، أي: من ذلك ما جاء في الأجوبة، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣-٤].

التقدير: بلى نجمعها قادرين[١]، لأن المحسبة إنما وقعت من الإنسان[٢] على نفي جمع العظام. وبلى: إيجاب بعد النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب.

وقال الفراء[٣]: التقدير: فليحسبنا قادرين؛ لدلالة أيحسب عليه، وهو ضعيف، لأن (بلى) حينئذ لم تثبت ما نفي. وقيل التقدير: بلى نقدر[٤]. وهو ضعيف ؛ لأنه عدول عن مجيء الجواب على نمط السؤال، ولأنه يصير التقدير: بلى نقدر قادرين، كقولك: قمت قائماً، ووقوع ذلك حالاً بعيد. ومنه قولك: (راكباً) لمن قال: كيف جاء زيد؟ والتقدير: جاء راكباً؛ لأن السؤال دلَّ عليه.

ويجوز (راكبٌ) بالرفع أي: هو راكب، ولو قُرئ: ﴿بلى قادرون﴾ لجاز[٥]، والتقدير: بلى[٦] نحن[٧] قادرون، لكن ليس في قوة الأول؛ لأن شأنه أن يكون جوابًا لما ذكر السائل.

---

(١) (التقدير بلى نجمعها قادرين) ساقط من: ع.

(٢) (الاتساع) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٩، وقال الفراء في معاني القرآن ٣: ٢٠٨: «وقوله: (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك..».

(٤) (بلى نقدر بلى) في: ع.

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣: ٢٠٨: (ولو كانت رفعاً على الاستئناف، كأنه قال: بلى نحن قادرون على أكثر من ذا – كان صوابًا).

(٦) (لجاز والتقدير بلى) ساقط من: ع.

(٧) (أي نحن) في: ع.

«وأخذته بدرهم فصاعداً[١]»

وأخذته[٢] بدرهم فزائداً، والتقدير: ذهب الثمن صاعداً، وذهب الثمن زائداً، فقد عطفت فعلاً على فعل، والهاء في أخذته لمتاع جرى ذكره، أو متاع مشاهد اشتُرِيَ في صفقات[٣] مختلفة، فكان أوّل أثمانه درهماً وارتقى بعد ذلك في الزيادة، أو لتفاوته في الجَوْدَة والرداءة مع تساوي المقدار، وإما لاختلافه في القلة والكثرة.

ولا يجوز جرّ (صاعد)[٤] ولا (زائدٍ)، لأنك لو جررته لجعلته من جملة الثمن، والثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ولا بثم، لأنهما[٥] للترتيب، ويوجبان التفرق وإنما حق الثمن أنْ يعطف بالواو، لأنه يبذل دفعة واحدة، والواو للجمع المطلق.

«وأتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟![٦]»

هما في الأصل نسبتان إلى تميم وقيس، وتميم ليس من قيس، ولا قيس من تميم؛ لأن المراد من قيس قيس بن غيلان، وإنما تقوله لمن يتلوّن، ولا يثبت على صورة واحدة، وأنت توبّخه على ذلك، والتقدير: أتتحوّل وأتتخلّق بأخلاق تميم مرة، وبأخلاق قيس أخرى؟! ويجوز رفع تميمي وقيسي، أي: أنت كذلك.

«وإن جلست عندنا فمحدّثاً، وإن زرناك[٧] فمكرماً لنا»

والتقدير: فأنت تجلس عندنا محدّثا، وفنحن[٨] نزورك مكرماً لنا، والدليل[٩] على

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٨.

(٢) (أي وأخذته) في: ع.

(٣) (صفات) في: ع.

(٤) (صاعدا) في: ع.

(٥) (لأنها) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٩.

(٧) (زرنا) في: ع.

(٨) (ونحن) في: ع.

(٩) (والتقدير) في: ع.

جواز مثل[١] هذا الحذف قول ابن همام:

٥٣٩ - ولـو جئـتم برَمْلَـةَ أو بهنْـدٍ لبايَعْـنَا أمـيرَةَ مُؤْمِنينَـا[٢]

وكـلُّ النَّـاس نحـن مبـايعوهم وإن شـئتُم فعمكـم السـمينا

أراد: وإن[٣] شئتم فنحن نبايع عمَّكم السمين، فحذف الجملة من المبتدأ أو الخبر، لأن قوله: فنحن[٤] مبايعوهم دلّ عليه.

***



(١) (مثل) ساقط من: ع.

(٢) انظر اللسان والصحاح (أمر)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ١٥٩.

(٣) (أرادوا أن) في: ع.

(٤) (نحن) في: ع.

[١١٨٦/ب]

«فصل:

التمييز والتبيين والتفسير، رفع الإبهام من الجملة أو المفرد باسم نكرة يحتمله»

هذه الثلاثة في الأصل مصادر، فالتمييز: مصدر ميزت بين الشيئين أو الأشياء أي: عَزَلْتَ بعضَه عن بعض، وجميع تصاريفه يدل على هذا المعنى.

ومنه التميز، وهو تفرق الأجزاء وانفراد بعضها عن بعض وفي التنزيل: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨][١].

ومنه الامتياز، وفي التنزيل: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: اعتزلوا المؤمنين.

وأما التبيين: فتصاريفه تدل على الكشف، منه: بَانَ الشيءُ، أي[٢]: اتضح وأبَانَ فهو بين[٣] ومُبين، وأبنته وبين وَبيّنْتُه وتبين وَتَبيَّنْتُهُ واستبان واستبنته.

والتفسير أيضًا من الكشف، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

والذي يجري في عبارات النحويين كثيرًا (التمييز).

واختلفت العبارات في تفسيره.

قال أبو علي[٤]: جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهًا فتبيّنه[٥] بأحدها. فإنك إذا قلت: له عشرون، فعشرون: محتملة للأشياء المعدودة، فإذا قلت: ثوباً فقد بيّنت عشرين بأحد ما يحتمله، وهذا منقوض بالحال، فإنك إذا قلت: جاء زيد، احتمل المجيء أن يكون على

---

(١) (تميّز) ساقط من: ع وهو خطأ.

(٢) (إذا) في: ع.

(٣) (مبين) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٣.

(٥) (فتبينته) في: ع.

ضروب شتّى، وهيئات مختلفة، فإذا قلت: راكباً أو ماشياً فقد بينت بالحال الإبهام الذي كان في المجيء.

وقال ابن جني[١]: التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، وهو قريب، لأنك إذا قلت: له عشرون، احتمل كل جنس يصلح أن يدخل عليه العدد، فإذا قلت: درهماً، فقد خلصت هذا الجنس من سائر الأجناس.

وقال الزمخشري[٢]: هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته.

اعلم بهذا أنّ التمييز قسمان:

منه ما يكون في الجملة، ومنه ما يكون في المفرد، وهذا مما يفارق به الحال، لأنّ الحال لا يرفع الإبهام من الفرد، و (في) من قوله: (في جملة) حال من الإبهام، أي: كائنًا في جملة أو مفرد، والهاء في (محتملاته) عائدة إلى (الإبهام) أي: محتملات الإبهام، ولو قال: محتملاتها، ليعود الضمير إلى الجملة والمفرد كان أولى؛ وذلك لأنّ التمييز في المفرد لنفس المفرد، فـ(ديناراً) من قولك: له عشرون ديناراً، إنما فسّر العشرين[٣] على ما بينّا، والإبهام في الجملة إنما جاء من التأليف، لا من المفردات، فإنك إذا قلت: طاب زيد نفساً، فـ(نفساً) لم يفسّر طاب ولا زيداً، وإنما فسّر المضمون الناشئ من اجتماعهما ، وهي النسبة الحاصلة بين الفعل والفاعل، وذلك أنَّ المراد من إسناد الطيب إلى زيد إسناده إلى شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك، فـ (نفساً) رفع هذا الإبهام.

ولفظ المختصر مأخوذ من لفظ الزمخشري.

والهاء في (يحتمله) عائدة إلى الإبهام، وزدنا فيه (أن يكون ذلك المميز اسماً منكوراً) وإنما وجب أن يكون اسماً لأنه يشبه المفعول، ولأنه إمّا فاعل في المعنى أو مفعول، أو

---

(١) انظر اللمع ٦٤.

(٢) انظر المفصل ٦٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٠.

(٣) (العشرون) في: ع.

معرض لدخول (من) عليه، وذلك لا يصحّ إلا في الاسم وإنما وجب أن يكون نكرة عند البصريين، لأن رفع الإبهام حاصل بالنكرة، وهي أخف من المعرفة.

وأجاز الكوفيون[1] وقوعه معرفة، واحتجوا بقوله: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وبقول الشاعر[2]:

٥٤٠ - .... وطبتَ النفسَ..........

وسيجيب عنه. وشبه المميز بالمفعول، أمّا مميز الجملة فلمجيئه فضلة بعد تمام الجملة، فنفساً في قولنا: طاب زيد نفساً، أشبه عمراً في قولنا: ضرب زيد عمراً، فإن كل واحد منهما جاء بعد أخذ الفعل فاعلَه، واستقلاله بنفسه، فالشبه بينهما معنوي حقيقي، والعامل فيهما الفعل الذي هو الأصل في العمل[3].

وأمّا مميز المفرد فشبهه بالمفعول لفظي محض، فرطل زيتاً كـ (ضارب زيداً)[4]، من حيث إنّ رطلاً مفرد منوّن، وقفيزان بُرّاً مثنى، تثبت[5] نونه كـ (ضاربان زيداً) و(عشرون درهماً)، جمع يثبت نونه كـ (ضاربون زيداً)، وملء[6] الإناء عسلاً، فملء مضاف إلى ما بعده، كضرب في قولنا: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، فانتصبت[7] هذه

---

(١) (الكوفيين) في: ع.

(٢) هو: راشد بن شهاب «جاهلي» وتمام البيت:

رأيتُك لمّا أنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ ... وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عمرو

انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٣٢٥، والأشموني ١: ١٨٢، والتصريح ١: ٤٧٣، والعيني ١: ٥٠٢، ٣: ٢٢٥، والهمع ١: ٨٠، ٢٥٢، والدرر ١: ٥٣، ٢٠٩ والمعنى: لما عرفت وجوهنا فَرَرت، وطابت نفسُك عن حميمِكَ الذي قتلناه.

(٣) (في العمل) ساقط من: ع.

(٤) (زينا) في: ع.

(٥) (تثبت) في: ع.

(٦) (وملأ) في: ع.

(٧) (فانتصب) في: ع.

المميزات بعد هذه الأسماء، كانتصاب المفعول بعد هذه الصفات للشبه اللفظي.

«فالجملة نحو: طاب زيد نفساً، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]»

لما كان التمييز قسمين:

أحدهما: ما ينتصب بعد تمام الكلام.

والآخر: ما ينتصب بعد تمام الاسم، وجب البدء بما ينتصب بعد تمام الكلام، فإنه أقوى لقوة عامله.

وكذلك عَمِلَ أبو علي والزمخشري[١]، وأساء/ ابن جني حيث عكس.

واعلم أن مميّز الجملة يعمل فيه الفعل الذي رفع الفاعل، وقول النحويين: انتصب على التمييز، تقريبٌ منهم على المتعلّم، ومميز الجملة إما أن يكون فاعلاً في الأصل، أو مفعولاً، فنقل الفعل عنهما، وصيّرا مبينين لما جعل فاعلاً ومفعولاً. فمن الأول قولهم: طاب زيد نفساً، يريدون: طابت نفسُ زيد، كما قال:

٥٤١ – ولكنَّ نفسي لم تَطِبْ عن عشرتي وطابَتْ له نفسي بأبناءِ قَحطانِ[٢]

فهو في الأصل فاعل، يقال: طبتَ نفساً بكذا، إذا جُدتَ به، وطبتُ نفساً عن كذا إذا تركتَه، وفي التنزيل: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥].

والأصل: تتساقط عليك رطبُها الجنيُّ، فنقل الفعل عن الرطب، وجعل[٣] الفاعل غيره، وصار هو مميزاً، وفيه: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣][٤] أي: وضاق[٥] بهم ذرعه، يقال: ضقتُ بالأمر ذرعاً، إذا لم تطقه

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٣، والمفصل ٦٥.

(٢) البيت في الكامل ١: ٤٣٦ نسبه لرجل من بني أَسَدِ بن خُزَيْمَة.

(٣) (ويجعل) في: ع.

(٤) (ذرعا) ساقط من: ع.

(٥) (وضاقت) في: ع.

ولم تقوَ عليه، وأصلُ الذَّرْع بسطُ اليد، فكأنك تريد: مددت يدي إليه فلم تنله.

قال الجوهري[١]: وربَّما قالوا: ضقتُ ذِرَاعاً. وأنشد لحميد بن ثور يصف ذئبًا:

٥٤٢ - وإنْ باتَ وَحْشاً لَيْلَةً لم يضِقْ بها ذِرَاعاً ولم يصبح لها وهو خَاشِعُ[٢]

وقال القطامي:

٥٤٣ - إذَا التَّيَّازُ ذو العَضَلاتِ قلنا إليكَ إليكَ ضَاقَ بها ذِراعا[٣]

والأصل ضاق ذرعُه كما قال بشر[٤]:

٥٤٤ - وضاقت أذْرُعُ المثرين عنها سما أوسٌ إليها فاحتواها

وقال الأعشى:

٥٤٥ - أقولُ لها حين جَدَّ الرحيـ ـلُ: أبْرَحْتِ رَبّاً وأبْرَحْتِ جَارَا[٥]

الضمير في (لها) للناقة، ولهذا كسر تاء الخطاب، والمعنى: أبرح ربُّك و[٦] أبْرَحَ جارُك، أي: أتى بالبَرْح، وهو الأمر العَجَب الذي يخفى سببُه، والمرادُ بالربِّ الممدوحُ، وهو قيس

---

(١) انظر الصحاح (ذرع) ٣: ١٢١٠.

(٢) انظر الديوان ١٠٤، والشعر والشعراء ١: ٣٩١، والعيني ١: ٥٦٣، واللسان ٨: ٢٦٣.

(٣) انظر الديوان ٤٠ ومعاني القرآن ١: ٢٥٦، جامع البيان (النساء: ٤٠) ٦: ٣٨٦ ط الوزارة، واللسان (تيز) التَّيَّاز: الرجل القوي.

(٤) هو بشر بن أبي حازم، انظر البيت في منهاج البلغاء للقرطاجني ١٩٣.

(٥) هو في ديوانه ٤٩ برواية:

تقُولُ ابنَتِي حين جَدَّ الرَّحِيـ ـلُ: أبرَحْتَ ربًّا وأبرَحْتَ جَارا

وانظر الكتاب ١: ٢٩٩، والنوادر ٥٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٠، والخزانة ١: ٥٧٥، والتصريح ١: ٤٧٩ والجمهرة ١: ١٦.

(٦) لا واو في: ع.

بن معدي كرب الكندي[١]، وكانوا يسمون الممدوح ربًا، لأن الربَّ هو مالك الشيء.
وأما قول العباس بن مرداس أنشده سيبويه:

٥٤٦ - وُمَّــرة يَحْميهــمْ إذا مــا تَبــدَّدُوا ... ويَطْعَــنُهُمْ شَــزْراً فأَبــرَحْتَ فارســاً[٢]

فقد قيل: إنه تمييز؛ لصحّة دخول (من) عليه، ولا يبعد أنْ يكون حالاً، أي: جئت بالبرح في حال فروسيتك، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] والأصل: وفجرنا عيونَ الأرض، كما قال[٣]: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١] ولو جئت فيه بتاء المطاوعة، فقلت: تفجّرت الأرضُ عيوناً، لكان المميّز فاعلاً في المعنى كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٧٤] وأما قوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فقيل: إنه تمييز؛ لأنه يصح أن يقال: اشتعل شيبُ رأسي، كما يقال: طاب نفسُ زيد. وقيل: إنه من باب حبسته منعاً، لأن اشتعل الرأسُ، وشاب الرأسُ بمعنى واحد، لأن المرادَ من الاشتعال الشيبُ.

وقيل: إنه مصدر في موضع الحال، أي: اشتعل الرأس شائباً. وهذا على رأي المبرد حسن؛لأنه يجيز وقوع المصدر حالاً في كلّ ما دلَّ عليه الفعل، واشتعل[٤] الرأسُ يدلّ على الشيب، لأنه ملزومه، والصحيح أنه منصوب على أنه مفعول له، فكأنه قال: واشتعل الرأس للشيب، فإن جعلته مصدراً أو حالاً أو مفعولاً له جاز تقديمه على اشتعل، وإن جعلته تمييزاً لم يجز تقديمه عليه عند سيبويه[٥].

---

(١) هو من قحطان جاهلي، يمان، يلقب بالأشج، ويكنى أبا حجية وأبا الأشعث، (ت نحو ٢٠ ق. هـ) انظر الخزانة ١: ٥٤٥، ورغبة الآمل ٤: ٧٠، والأعلام ٦: ٦٠.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٩٩، والمقتضب ٢: ١٥١، والأصمعيات ٢٠٦، والهمع ٢: ٩٠، والدرر ٢: ١١٩. ويروى (وقرة). أبرحت: جئت بأمر مفرط معجب.

(٣) (قال تعالى) في: ع.

(٤) (واشتعال) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٠٥.

ومما يتمثّل به النحويون في مميز الجملة قولهم[١]: تفقّأ الكبشُ شحمًا، أي: تفتّح. وتصبّب بدنُ عمرو عرقًا، وامتلأ الإناءُ ماءً، وفي هذا الثالث إشكالٌ، لأنّ مميّز الجملة إما فاعل أو مفعول، بحيث لو جعل إلى جانب الفعل وعمل فيه جاز، والماء هاهنا ليس فاعلاً في المعنى، إذ لا يجوز أن يقال: امتلأ ماءُ الإناء، وإنما يقال: امتلأ الإناء، ولا مفعولاً، لأن (امتلأ) لا يتعدّى، وإنما هو مطاوع مَلَأَ، وَمَلَأَ يتعدّى إلى مفعول واحد، يقال: ملأ الماء الإناء.

قال الشيخ ابنُ الخباز: الأصل أنْ يقال: امتلأ الإناءُ من ماء، لأنّ امتلأ مطاوع ملأ، وذلك يتعدّى إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، و[٢] من أبيات الحماسة:

٥٤٧ -/ إذا ما مَلَأْتُ العَيْنَ منها مَلأْتُها   من الدَّمْع حتى أنزف الدّمعَ أجْمعا[٣]   [١٨٨]

فإذا قالوا: ملأتُ الإناء ماءً، لزمهم أن ينصبوه على التميز، وإذا قالوا: امتلأ الإناء ماءً، فالأصل: من ماء، فإذا جعل تمييزاً فالأولى أن يحمل على أنه مميز جملة، جرى مجرى مميز المفرد، فإن (من) لا تدخل على مميز الجملة، كما إذا قلنا: زيد حسنٌ وجهاً، وعمرو طيب عرضاً، فهما من مميّز[٤] المفرد، وإن كانا فاعلين في الأصل.

«و(نفساً) في الأصل فاعل، وتقدّمه على زيد لا على الفعل عند سيبويه، و(عيونًا) في الأصل مفعول[٥]»

إذا كان عاملُ مميّز الجملة فعلًا متصرفاً جاز تقديمه على الفاعل بالاتفاق، إذ الأفعال غير الحقيقة يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، نحو: كان قائماً زيدٌ، فهذا أولى[٦]، قال الثقفي[٧]:

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٠.

(٢) (وهو) في: ع.

(٣) انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٢٨٦.

(٤) (مميز الجملة المفرد) في: ع.

(٥) (مفعولا) في: ع.

(٦) (أول) في: ع.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الثَّقَفِيُّ النميري، شاعر غزل من شعراء العصر الأموي، كان كثير التشبيب=

٥٤٨ - تَضَوَّعَ مِسْكاً بطنُ نَعْمانَ إذ مَشَتْ   بــه زينــبٌ في نِسْــوَةٍ عَطِــرَاتِ[١]

ومذهب سيبويه[٢] أنه لا يجوز تقديمه على العامل، فلا تقول: نفساً طاب زيدٌ، كما لا يجوز ذلك في مميّز المفرد بالاتفاق[٣]. فلا تقول: سمناً منوان، ولا درهماً عشرون، ولأنه في الأصل فاعل، فإنَّ الأصل: طابت[٤] نفسُ زيد، والفاعل لا يقدّم على الفعل، بخلاف قولنا: راكباً جاء زيد، فإن راكباً[٥] هو المرفوع، لأنه في الحقيقة مرفوع، إذ لا يستقيم أن يقال: جاء راكب زيد، وأجاز المازني والمبرد والكوفيون[٦] تقديمه على العامل[٧]؛ لأن العامل قوي[٨]، بخلاف مميّز المفرد، فإنّ عامله ضعيف.

وأنشدوا:

٥٤٩ - أتَهْجُرُ سَلْمَى للفِراقِ حَبيبَها   ومـا كـانَ نَفْسـاً بـالفراقِ تَطِيـبُ[٩]

ونحن نحملُ البيت إمّا على الضرورة، أو نجعل في كان ضميراً يعود على الحبيب، و(نفساً) : خبر كان، وتطيب: صفة لنفس، أي: وما كان حبيبها نفساً طيبة بفراقها، على

=بزينب أخت الحجاج (ت نحو ٩٠ هـ) في الطائف. انظر رغبة الآمل ٥: ٢٣- ٢٥، ١٨٣، ٢١٣، و ٦: ٧٤، والأعلام ٧: ٨٩.

(١) انظر البيت في الكامل ٢: ٤٤٦، ٥٨٧، وإصلاح المنطق ٢٥٨.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٠٥.

(٣) (بالاتفاق) ساقط من: ع.

(٤) (طابت) ساقط من: ع.

(٥) (جاء زيد فإن راكبا) ساقط من: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٤.

(٧) (العوامل) في: ع.

(٨) (أقوى) في: ع.

(٩) قائله: المخبل السعدي: انظر البيت في الخصائص ٢: ٣٨٤، والمقتضب ٣: ٣٧ والإنصاف ٨٢٨، والمرتجل ١٥٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٣، ٧٤، والعيني ٣: ٢٤٥ والأشموني ٢: ٢٠١، والهمع ١: ٢٥٢، والدرر ١: ٢٠٨.

أنه قد روي: وما كان نفسي بالفراق تطيب، واعلم أنَّ تعليلَ البصريين عدم جواز تقديم نفس على العامل بأنه فاعل يدلُّ على جواز تقديم (عيونًا) في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] على العامل، لأنه مفعول، وتقديم المفعول على العامل جائز.

«وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ على حذف الجار»

(نفسه) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] عند الكوفيين تمييز، وعندنا المراد[١] سفه في[٢] نفسه، فحذف الجار للعلم بموضعه.

ويجوز أنْ يكون (سَفِهَ) ضمِّنَ معنى جَهِلَ فتعدّى؛ لأن الفعل غير المتعدي إذا ضُمِّن معنى الفعل المتعدي جرى مَجراه في التعدّي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وهو تمييز عند الكوفيين، وقيل: إنها بدل، وقيل: إنها بدل من (كم)، لأنَّ كم منصوبة بأهلكنا، وهي في المعنى من القرى، لأنها ميزت بالقرية، فيكون (معيشتَها) بدل اشتمال، أو يكون معيشتها ظرفاً، أي: بطرت أيام معيشتها، أو ضُمّن (بَطِرَت) معنى أحبّت، من بطر الشيء أحبه.

وعلى ما ذكرنا في الآيتين قس قولَ العرب: رشدتَ أمرك، وغبنتَ رأيك، وبطِرَت عيشك، وألمتَ بطنك، وسفهتَ نفسك.

«وطبت النفسَ، ضرورة»

أنشد أبو سعيد:

٥٥٠ – رأيتــك لمــا أنْ عرفــت جــلادَنا   رضيت وطبت النفس يا بكرُ عن عَمرِو[٣]

وهو عندنا محمول إما على ضرورة الشعر، أو على حذف الجارّ، أو على زيادة اللام،

---

(١) (والمراد عندنا) في: ع.

(٢) (من) في: ع.

(٣) تقدم البيت برقم (٥٤٠).

كما في قوله(١):

٥٥١ - فإنّي وقفتُ اليومَ والأمس قَبْلَهُ ... ببَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فيمن روى بكسر السين(٢)

(تنبيه):

إذا منعنا وقوع التمييز معرفة لم يجز: زيد أحسن الناس وجهًا، وأملحه، لأنّك إن جعلت الهاءَ وهي ضمير الوجه مجرورةً فقد أضفت أفعل التفضيل وجعلت زيداً من الوجه، وإن جعلتها مميزة فقد أوقعت التمييز معرفة.

وقد جاء في مجمع الأمثال في بعض كلام: ولا أحسن روضاً ولا أنضره(٣). وهو بعيد، والذي حسّنه بعضُ النحويين أنّ الضمير عائد إلى النكرة، فهو قريب من النكرة.

[١٨٩] «والمفرد عدد(٤) وممسوح ومكيل وموزون ومقياس، كقولك: عندي(٥)/ عشرون درهماً وجريب نخلاً، وقفيزان بُراً، ومنوان سمناً، وزقّ عسلاً، ومنه: مِلْء(٦) الإناء عسلاً، وما في السماء قدر راحة سحاباً»

المفرد المحتاج إلى التمييز خمسة أقسام:

الأول: العدد، والمنصوب منه مميز أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، وفي التنزيل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] و﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] و﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] و﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]

---

(١) هو نصيب، انظر البيت في الخصائص ١: ٣٩٤، ٣: ٥٧، والمحتسب ٢: ١٩٠ والإنصاف ٣٢٠، والشذور ١٠١، والهمع ١: ٢٠٩، والدرر ١: ١٧٥، واللسان (أمس)، وديوان نصيب ٦٢.

(٢) (بالكسر) في مكان (بكسر السين) في: ع.

(٣) (ولا نضرة) في: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (عندي) مكررة في: د.

(٦) (ملأ) في: ع.

و﴿ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤] و﴿تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [ص: ٢٣] وإنما نصبوه لأن هذه الأعداد تضاف إلى الملاك، نحو: هذه الأثواب ثلاثُوا[١] زيدٍ، وهذه الدراهم أربعُوا[٢] رجلٍ، إذا كان مالكاً للثلاثين والأربعين، فجعلوا المميز منصوباً، والإضافة للمالك، لكونها تفيد الملك، والإضافة إلى المالك محضة لا يجوز انفصالها، ولا يقع منصوباً حال[٣].

الثاني: الممسوح يقال: مسحت الجسم أمسحه مساحة، قال أبو بكر الكرجي الحاسب[٤]: المساحة: تقدير المبسوطات بسطح مربع مجعول[٥] مقداراً معلوماً يقدّر به، والمساحة للسطوح، كالوزن للموزونات، والكيل للمكيلات، والذَّرْع للأشياء الطويلة، وذلك كقولك: له[٦] جريبٌ نخلاً وقفيزٌ حنطة، والجريب: ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة من ستين في ستين[٧]، كلُّ ذراعٍ ذراعٌ وثلثٌ بذراعِ اليد، فيكون ذلك ستة آلاف وأربعمائة ذراع بذراع اليد، والقفيز: عُشُر الجريب.

الثالث: المكيل: وهو مقدار يتعامل به، تقول: عندي قفيزان بُرًّا، والقفيز: مائة وعشرون رطلاً، وكذلك: له كر شعيراً[٨].

الرابع: الموزون، كقولك: له منوان سمناً، والمنا: مائة وثمانون مثقالاً، وهو رطلان

---

(١) (ثلاثون) في: ع.

(٢) (أربعون) في: ع.

(٣) (حال) ساقط من: ع.

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن الحاسب الكرجي أو الكرخي، يعد من أشهر علماء الرياضيات في بغداد. ت٤١٠هـ. ذُكر في ترجمة فخر الملك في وفيات الأعيان ٥: ١٢٥، وشذرات الذهب ٣: ١٨٦ والأعلام ٦: ٨٣.

(٥) (يجعل) في: ع.

(٦) (له) ساقط من: ع.

(٧) (الستين) في: ع.

(٨) (شعير) في: ع.

ويقال: مَنّ، وجمعه: أمنان، وعن الأصمعي أنّ المَنَا أعجمي معرب[١]، وكذلك إذا قلت: عندي مثقال ذهباً، ودرهم فضة، وأوقية عسلاً.

الخامس: المقياس، وهو مِفعال، من قِستُ الشيء بالشيء أقيُسه قيْساً، والمقاييس غير متعينة، وغير مصطلح عليها في أبواب المعاملات، وإنما هذا شيء يقصده بعض الناس، فإذا قلت: عندي زقّ عسلاً، فالزقّ ليس مقداراً متعارفاً يتعامل به، وإنما أنت جاذبت جميع أجزاء الزق، فشغلتها به، ولهذا يختلف الزقاق بالضيق والسعة، ولو كانت مما يتعامل به لاستمرت على وتيرة واحدة، ولم يختلف. ومنه - أي: ومن المقياس- : مِلْءُ[٢] الإناء عسلاً ، مِلْء بكسر الميم، هو مقدار الشيء المالئ، وبفتحها المصدر، ومنه: ما في السماء قدر راحة سحاباً، ولا يخفى الإبهام في جميع ما ذكرنا قبل الإتيان بالمميز، لا فرق في ذلك بين المفرد والمثنى والمجموع؛ لأن الإبهام شامل لها كلها، ودخول عوامل المبتدأ والخبر لا يغير حكم التمييز، تقول: إنَّ لي مثله رجلاً، و[٣] كان لي مثله رجلاً، وظن زيد لي مثله رجلاً، وإذا قلت: ما لزيد كعمرو عبداً، لزم أن تكون[٤] الكاف اسماً موضعها الرفع، إمّا بالابتداء أو بحرف الجرّ في قول أبي الحسن، لأنّك إنْ جعلتها حرف جر خلا الكلام عن المرفوع، ومن مميز المفرد ما يقع بعد أفعل التفضيل نحو: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف: ٣٤] و﴿لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا ﴾ [الكهف: ٣٦] و﴿هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا﴾ [الكهف: ٤٤] و﴿خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ أَمَلٗا ﴾ [الكهف: ٤٦].

وعدّه الزمخشري[٥] من مميّز الجملة حيث ذكر في أمثلة مميّز الجملة: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا ﴾ [فصلت: ٣٣] و﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴾ [النساء: ٨٧] وفيه نظر؛ لأنّ الإبهام فيه لم

---

(١) وفي تهذيب اللغة ١٥: ٥٢٩. المَنَا - بفتح الميم مقصور -: الذي يوزن به يكتب بالألف، ويثنى، فيقال: منوان.

(٢) (ملأ) في: ع.

(٣) (فكان) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) انظر المفصل ٦٥.

ينشأ من النسبة الحاصلة بين المبتدأ والخبر كما نشأ ذلك من النسبة بين الفعل والفاعل في قولك: طاب زيدٌ، وإنما نشأ من أفعل التفضيل؛ لأنه مبني للمفاضلة التي تحمل وجوهًا كثيرة، ولا خلاف في أنّ أفعل التفضيل مفرد، فيُنَزَّل منزلة عشرين.

«ويلزمُ مميَّزَ العددِ الإفرادُ»

لأنّ العدد قد[1] دلّ على الكمية، ولم يبقَ حاجة إلا إلى بيان نوع ذلك المبلغ، وكان ذلك مما يحصل بالواحد، وهو أخفّ فلا حاجة إلى غيره، وذلك المفرد جمع في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ، ويجوزُ في غير العدد وقوعه جمعاً.

ومن مسائل الكتاب: لي ملء الدار أمثاله، وتقول: له ملء[2] الوعاء أمتعةً. وقُرِئ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] [3] بنصب (أمثالها) على التمييز. وهو شاذ.

«ومميز جميعها»

أي جميع أقسام المفرد.

«صحة دخول (من) عليه»

قال أبو علي[4]: جميع ما يفسر من المقادير والأعداد، مما تدخل عليه، نحو قولك: ما في السماء قدرُ راحةٍ من السحاب، ولي عشرون من الدراهمِ/ ، ولله درُّه من الرجالِ. لأن [١٩٠] (عشرون) مثلًا يحتمل أجناساً متفقة المقدار، مختلفة الحقيقة، فيجيء بـ(مِن) التي هي للتبيين،

---

(١) (وقد) في: ع.

(٢) (ملأ) في مكان (له ملء) في: ع.

(٣) قرأ الأعمش بتنوين (عشر) ونصب (أمثالها) وقرأ الحسن، وابن جبير، وعيسى بن عمر، والأعمش، ويعقوب. والقزاز عن عبد الوارث برفع (عشرٌ) مع التنوين، ورفع (أمثالها) وقرأ الباقون (عشر) بغير تنوين (أمثالِها) بالخفض على الإضافة. انظر معاني الفراء ١: ٣٦٦، والشواذ ٤١، والكشاف ٢: ٦٤، والقرطبي ٧: ١٥٠، والبحر ٤: ٢٦٠.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢١٤.

فعدلوا عن المجرور إلى المنصوب، وعن المعرفة إلى النكرة، وعن المجموع إلى المفرد، للتخفيف. ولا خلاف في جواز قولنا: له عشرون من الدراهم، ويدلّ عليه قول الشاعر:

٥٥٢ – رأيْنَ خليسًا بعدَ أحْوَى تلعَّبتْ بفَوْدَيْــهِ سـبعونَ الســنينَ الكَوامِــلُ[١]

قال أبو علي: جرّ السنين بمِن[٢] مضمرة، كأنه قال: سبعون من السنين الكوامل، وقس على هذا سائر الأقسام، وهذا الحكمُ - أعني: صحة دخول (من) عليه- مختصٌّ بمميّز المفرد، فلا يصحّ دخولها على مميّز الجملة، لأنّه إما فاعل في المعنى أو مفعول، ولا يصحّ دخول (من) على واحد منهما، وكذلك لا يصحّ دخولها على مميّز أفعل التفضيل. نصّ عليه ابنُ السّرّاج[٣]. وهو معتضد بأنه فاعل في المعنى، وقد تبيّن من هذا أن قول ابن جني في اللمع[٤]: ولا بد في جميع التمييز من معنى (من) خطأ.

واعلم أنك إذا قلت: عندي زُق عسلًا، فالمراد بالزقّ نفس العسل، أي عندي زق مملوّ عسلاً، وإن قلت: عندي زُق عسل، بالإضافة، فإن عنيت بالزق المقدر به من العسل فالتقدير: زق من عسل، وإن عنيت به المصنوع من الجلود فالتقدير: زق لعسل، أي: زق متهيّئ لأن يوضع فيه العسل، وليس فيه إخبار بوجود[٥] العسل أو عدمه، فعلى هذا يجوز أنْ تقول[٦]: عندي زق عسل سمناً، فكأنك قلت: عندي[٧] مقدار زق صالح لأن يوضع فيه العسل من السمن، وعلى الأول لا يجوز؛ لأنّ المضاف إليه قد بين المضاف، فلا يستقيم أن يبيّنه آخر، فيصير كقولك: له عشرون درهماً ديناراً.

---

(١) قائله «أبو حَيَّة النُّميريّ». انظر أمالي ابن الشجري ١: ٣٦٤ (تقلبت) في: ع (بفرديه) في: ع.

(٢) (بمن مقدرة مضمرة) في: ع.

(٣) انظر الأصول ١: ٢٢٨.

(٤) انظر اللمع ٦٥.

(٥) (لوجود) في: ع.

(٦) (يقول) في: ع.

(٧) (له) في مكان (عندي) في: ع.

«وشرط المفرد الناصب المميز أن يتمّ بتنوين أو نون تثنية، وليسا بلازمين، أو نون جمع أو إضافة، وهما لازمان»

إنّما وجب تمام المفرد الناصب للمميّز، لأنّه إذا لم يتمّ جَرَّ ما بعده، فلم يكن إلى نصبه سبيل.

قال الإمام عبد القاهر – رحمه الله –: ومعنى تمامه أنْ يمنع عن الإضافة[1] وذلك بأربعة أشياء:

الأول: التنوين، وهو إمّا ثابت كقولك: هذه رطل زيتاً، وزق عسلاً، وإمّا مقدّر وذلك في الأعداد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، لامتناع التنوين فيه بالتركيب، وأقرب نظير له قولهم: هؤلاء حواجُّ بيتَ الله، بنصب بيت، لأنّ التنوين امتنع منه لعدم الصرف.

الثاني: نون التثنية كقولك: منوان سمنًا، ومكوكان دقيقًا، لأن نون التثنية تمنع من الإضافة كالتنوين في المفرد. وقوله: وليسا بلازمين، يعني يجوز إزالتهما إذ يجوز أنْ تقول: هذا رطل زيتٍ، وله منوا سمنٍ، بالإضافة، والإضافة هاهنا حقيقيّة بمعنى مِن، لأنها مُعَرِّفة، إذ يوصف[2] المضاف فيها بالمعرفة تقول: هذا رطل الزيت الجيد، وَمَنَا السمن الصحيح الوزن، والفرق بين قولنا: رطل زيتاً ورطل زيتٍ، على ما ذكرناه في قولنا: زق عسلاً، وزق عسلٍ.

الثالث: نون الجمع، وذلك في أسماء الأعداد من عشرين إلى تسعين، تقول: عشرون غلاماً، وثلاثون جارية، لأنّ نون الجمع تمنع الإضافة كنون التثنية، فلا تقول: عشر وغلام، ولا ثلاثو جارية، بالإضافة، فرقاً بين المالك والمميز على ما تقدم، فإن قلت: فنحن نقول في أسماء الفاعلين: هم طيبون أعراضًا، وكثيرون مالاً، وكريمون أحساباً،

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص٥ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٦٩١.

(٢) (توصف) في: ع.

فتنصب هذه الأسماء على التمييز لما في الصفات من الإبهام، ولا خلاف في جواز الإضافة، فتقول: هم طيبو أعراق، وكثيرو مال، وكريمو أحساب، قلت: إذا أضفنا لم نجعل المنصوبات مميزات، لأنها فاعلة في المعنى، وإضافة الصفة الجارية على الموصوف إلى الموصوف، قبيح، بل تجعلها مشبهات بالمفعول به، فتضيف العامل إليها، كما أضفنا ضارباً إلى زيد.

الرابع: الإضافة، كقولك: له ملء[١] الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلُها زبداً، فقد امتنع بالإضافة من أن يضاف ثانياً.

/ «ومن مميّز المفرد قولهم: ويحه رجلًا، ولله درُّه فارساً، وحسبك به ناصراً[٢]» [١٩١]

ويح: كلمة ترحّم، والضمير فيه لرجل جرى ذكره نحو: زيد، ودرُّه: مرفوع بالابتداء عند سيبويه[٣]، وبالظرف عند أبي الحسن، ولله دره! كلام معناه التعجب.

والعرب إذا أعظموا الشيء غاية الإعظام، أضافوه إلى الله تعالى، إيذانًا بأن هذا الشيء لا يَقدر على إيجاده إلا الله[٤]، وبأن هذا جدير بأن يستعجب منه، لأنه صادر عن فاعل قادر، مصدر للأشياء العجيبة. والدَّرُّ: في الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ درًّا، ويسمى اللبن: درًّا، وقيل: أريد بالدرِّ هاهنا الخير، فإنهم كانوا يعتقدون أنَّ اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه من غالب أقواتهم، وكانوا يسقونه الخيل، ويقرونه الضيفان.

وأكثر ما يتمثل به النحويون إضافة (درّ) إلى ضمير الغائب، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب، وإلى ضمير المتكلم.

قال المُرَقِّش الأكبر:

---

(١) (ملأ) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٣.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٩٩، والمقتضب ٢: ١٥١، ٣: ٣٥، ٦٧.

(٤) (الله تعالى) في: ع.

٥٥٣ – يـا رَاكبـاً إمّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ أَنَـسَ بـنَ سـعدٍ إنْ لَقيـتَ وحَـرْمَلاَ

لله دَرُّكُـمَا ودَرُّ أبيكُـمَا إنْ أفْلَـتَ العُفَـلِيُّ حتّـى تُقْـتَلا[١]

وقال المُتَلَمِّس[٢]:

٥٥٤ – تَفَـرَّق أهـلى مـن مقيم وظـاعِن فللـهِ دَرّي أيَّ أهلـى أتبـعُ[٣]

وحسبك: مبتدأ، وبه: خبره، والباء: زائدة، وإن شئت رفعت به بحسبك ورجلاً وفارساً وناصراً: مميزات لصحة دخول (من) عليه، وكذلك: أكرم به عالماً، وذلك لأنه لا يدري من أي وجه ترحمت وتعجبت، في قولك: ويحه، ولله دره! ومن أي وجه وقع الاكتفاء به في قولك: حسبك به، فرفعت الإبهام بهذه الأسماء، وبيّنت أنَّ الترحّم كان[٤] من جهة الرجولية، والتعجب من جهة الفروسية، والاكتفاء من جهة النصرة، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل، وهي من مميز المفرد؛ لأنَّ الإبهام فيها فصار كلّه[٥] ومثلها. يجوز أن تجعل هذه الأسماء أحوالاً، أي: أترحم له وأعجب منه، ويكفيك في حال الرجولية والفروسية والنصرة. وكذلك إذا قلت: يا لك فارساً، ففارساً: منصوب على التمييز؛ لصحة دخول (من) عليه.

قال الكميت:

---

(١) انظر البيتين في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٩٨٨. أنس وحرملة: أخوا مرقش.

(٢) هو جرير بن عبد العزّى – أو عبد المسيح – من بني ضُبَيعة، من ربيعة، والمتلمس لقبه، شاعر جاهلي، من البحرين، وهو خال (طرفة) (ت نحو ٥٠ ق. هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ١٧٩، والسمط ١: ٢٥٠، والخزانة ٣: ٧٣، والأعلام ٢: ١١١.

(٣) انظر ديوان المتلمس ١٥٤.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

(٥) كلمتان في (د) غير واضحتين ولعلها (نصا وكلية).

٥٥٥ – قتيلٌ بجَنْب الطَّفِّ من آل هاشم ... فيا لكَ لَحْماً ليس عنه مُذَبَّبُ[١]

ويضعف نصبه على الحال لجموده.

***



(١) الهاشميات ٢٦، تصحيح محمد الشنقيطي ١٣٢١، والروضة المختارة ٤٢ ، قتيلٌ : هو الحسين رضي الله عنه ، . الطفّ: جانب الفرات ، المذبب: الذابُّ المُدافِع .

«فصل:

الاستثناء: إخراج الشيء من حكم غيره بإلا، أو ما قام مقامها»

تصريف الاستثناء، من ثنيت الشيء أثنيه ثنياً، إذا عطفتَه، أو من ثنيته عن الأمر أثنيه إذا صرفته عنه، فإذا قلت: قام القوم، سبق إلى ذهن السامع عموم الحكم، فإذا قلت: إلا زيداً، فقد عطفت عليه بالإخراج من ذلك الحكم، وصرفت اللفظ عن عمومه بإخراجه من ذلك الحكم، وحقيقته تخصيص حكم عام، فكل استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناءً[1]، فإن النحويين لا يسمون الاستثناء إلا ما كان بإلا وما جرى مجراها، حتى لو قلت: قام القوم ولم يقم زيد، لم يسموه استثناء.

وكذلك إذا قلت: قام القوم لا زيد، كان عطفاً لا استثناء، وكذلك: قام زيد لا عمرو، الاستثناء فيه محال. والفقهاء - رحمهم الله - يسمون الجملة التي يعقبها[2] شرط استثناءً، كقول القائل: عبدي حرٌّ إن شاء الله، ووالله لا أكلمك إن زرت الأمير، ووجه التجويز أنه بالشرط قيد الجملة وأزال إطلاقها، ويؤيده مجيء ذلك في التنزيل بلفظة[3] (إلا)[4] في قوله[5]: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىٍٔ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۞ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

فالقائل إذا قال: أفعَلُ كذا إن شاء الله، فقد استعمل ما أُمر به بصيغة الاستثناء.

وأمّا الاستثناء الصناعي، فقد قال ابن جني[6]: هو أن تُخرِجَ شيئاً مما أدْخَلْتَ فيه غيره، أو تدخله فيما[7] أخرجت منه غيره. وغرضه شمول الإيجاب وغيره.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٦.

(٢) (تعقبها) في: ع.

(٣) (بلفظه) ساقط من: ع.

(٤) (بإلا) في: ع.

(٥) (قوله تعالى) في: ع.

(٦) انظر اللمع ٦٦.

(٧) (يدخله مما) في: ع.

ودخل فيه الاستثناء المنقطع، لكنه ينتقض بالعطف بلا، نحو: قام زيد لا عمرو.

وقيل: هو إخراج بعض الجملة منها بلفظة (إلا)، أو ما أقيم مُقامها.

وفيه نظر؛ لأنّه إن أريد بالجملة الجملة المستثنى عنها، وهو[1] قولنا: قام القوم، فزيدٌ ليس بعضاً منها، وإن أريد به القوم فإنا لم نُخْرِج زيداً من القوم، وإنما أخرجناه من شمول حكم القيام.

وقيل: هو استثناء بعضٍ من كلّ. ويرد عليه ما ذكرناه. وكلاهما لم يشمل الاستثناء المنقطع.

وقيل الاستثناء: إخراجُ ما لولاه لدخل أو يصحّ دخوله. والضمير في (لولاه) عائد إلى الاستثناء، فمثال ما يدخل لولا الاستثناء قولك: رأيت كلّ إخوتك إلا زيداً، فإن (كلًّا) للعموم / ومثال: ما يصحّ دخوله لولا الاستثناء قولك: رأيت رجالاً إلّا زيدًا ، [١٩٢] فإن رجالاً نكرة لا يجب أن يشمل زيداً ، لكنه يجوز، وهذا ينتقض بقولنا: قام القوم لا زيد، ولا[2] يشمل الاستثناء المنقطع، وما ذكرناه في المختصر سالمٌ من ذلك.

فإن قلت: ينتقض ما ذكرتموه بقولنا: ما قام إلا زيد، فإنّه استثناء، وليس فيه الحد المذكور، إذ لم تخرج زيداً من حكم غيره، فإنّ غيره ليس مذكوراً.

قلت: غيره مذكور حكماً لا لفظاً، فالتقدير: ما قام أحدٌ إلا زيد، والدليل عليه تذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي كقولك: ما قام إلا هند، لكنك حذفت الفاعل استغناء عنه بعموم النفي، وأنت تريده، ولا نعني بهذا أنه مضمر، وأنَّ ما بعد (إلا) بدل منه، بل نعني به أنَّ المعنى على ذلك. ولما حذف الفاعل أقيم ما بعد إلا مُقامه، كما أقيم المفعول حيث لم يسمّ الفاعل مُقامه[3]، لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، أو ما يقوم مقامه.

---

(١) (هو) ساقط من: ع.

(٢) لا (لا) في: ع.

(٣) (فاعله) في مكان (الفاعل مقامه) في: ع.

«وكلمة[١] إلا وغير وسوى ولا سيما وليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا وبله»

لما كان الاستثناء معنًى من المعاني وجب أن يُؤتى له بألفاظ تدلّ عليه ومجموع كلمة هذه العشر، اثنان منها مركبان، وهما: لا سيما ولا يكون، والبواقي مفردة. أما (إلا) فهي عند البصريين[٢] للاستثناء لا غير، وقد ذكرنا أنَّ في قولك: ما قام[٣] إلا زيد، مستثنى مقدر، ولهذا لو قال: والله لا أكلم زيداً إلاّ يوم الجمعة، وجب عليه الامتناع من كلامه في[٤] غير يوم الجمعة، ولم يكن ذلك إلّا لأن التقدير: والله لا أكلم زيداً كلَّ يوم يأتي عليّ إلا يوم الجمعة.

وهذا الذي جرّأ سيبويه[٥] على أن يسمّي هذا النوع استثناء، و(إلا) هي أصل كلم الاستثناء، لأن الاستثناء يلازمها ويفارق غيرها، فإن (غيراً) تجري صفة، و(لا سيما) يفك تركيبها، و(ليس) تستعمل مستقلة في بابها، وكذا (لا يكون) وإذا أزيلت منها (لا) رجعت واجبة.

وعدا وخلا: يفارقان[٦] الاستثناء على ما نذكره.

وحاشا: يصدّر بها الكلام كقوله:[٧] ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١][٨].

---

(١) (وكلمته) في: ع.

(٢) (عند البصريين) ساقط من: ع.

(٣) (مقام) ساقط من: ع.

(٤) (في) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٦٠.

(٦) (يفارق) في: ع.

(٧) (كقوله تعالى) في: ع.

(٨) (حاشا) في: ع.

وبَلْهَ: يفارقها الاستثناء، تقول: بله زيداً، أي: دعه[١]، ولأنّ (إلا) تقع[٢] حيث لا يقع غيرها، لأنها تقع في الاستثناء المنقطع، وعند تفريغ العامل، ويعرب المستثنى بعدها بأنواع الإعراب، ولا كذلك غيرها.

وذهب المازني[٣] إلى أن (إلا) قد تقع زائدة واحتج بقوله[٤]:

٥٥٦ - حَراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً   على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْراً

وقد تقدم الكلام عليه في باب كان[٥].

وذهب الكوفيون إلى أن (إلا) قد تجيء بمعنى الواو العاطفة، وأنشدوا:

٥٥٧ - وأرَى لها دَاراً بأغْدِرَة السِيـ   ـدانِ لم يَدْرُسْ لها رَسْمُ

إلاّ رَماداً هامِداً رَفَعَتْ   عَنْهُ الرِّيَاحَ خَوالِدٌ سُحْمُ[٦]

يعني: ورماداً، لأنه ليس بدارس، بدليل قوله: دفعت عنه[٧] الرياح خوالد سحم، ونحن نحمل على[٨] أن مضمون قوله: رَفَعَتْ عنه، وقع قبل دروس الرماد، كما تقول: مررت بقبر رجل أكل وشرب.

وأما (غير) فكلمة تفيد النفي، ومنه اشتق: تَغَيَّر وغَيَّر، وما تصرف منها.

فحقيقة قولك: تغير الشيء، أي: استبدل حالاً بحالة الأولى.

---

(١) لا (واو) في: ع.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٠٧.

(٤) هو ذو الرمة. الديوان ٣: ١٤١٩.

(٥) تقدم البيت برقم (٢٠٥).

(٦) قائلها: المخبل. انظر البيتين في مختار الصحاح (ألا) والصحاح واللسان (باب الألف اللينة).

(٧) (عليه) في: ع.

(٨) (على) ساقط من: ع.

ولا يجوز إدخال الألف واللام على (غير) نصّ عليه سيبويه[١]، لأنّه لا بدّ لها من الإضافة، والمضاف إليه إمّا مذكور، أو منويّ في حكم الثابت، فلا يجتمع معه الألف واللام، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه. نصّ عليه سيبويه. ولا يجوز إدخال الألف واللام على (كل، وبعض) أيضاً ذكره الأصمعي[٢]. وقيل: إن بعض العلماء أجازه، وأنشد أبو الفرج[٣] في كتاب الأغاني لمجنون بني عامر[٤]:

٥٥٨ – لا يُنكِرُ البعضَ من ديني فَيَجْحَدَهُ ولا يُحَدِّثُني أنْ سوفَ يَقْضِيني[٥]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٣٥.

(٢) وفي تهذيب اللغة ١: ٤٩٠. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفّع: «العلم كثيرٌ ولكنّ أخْذَ البَعْضِ خيرٌ من تَرْكِ الكُلِّ» فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في (بعض وكلّ)، لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]. قال أبو حاتم: ولا تقول العربُ الكلَّ ولا البعض. وقد استعمله الناسُ حتى سيبويه والأخفش في كتبهما، لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب اهـ.

(٣) هو علي بن الحسين، أبو الفرج الأموي، القرشي، أبو الفرج الأصبهاني، الأخباريّ النحويّ اللغوي الشاعر له «الأغاني» و«مقاتل الطالبيين» (ت ٣٥٦ هـ) في بغداد. انظر إنباه الرواة ٢: ٢٥١، والأعلام ٥: ٨٨.

(٤) هو قيس بن الملوّح العامري، شاعر غزل، من المتيمين، من نجد، وصاحبته (ليلى بنت سعد) (ت ٦٨ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٦٣، والسمط ١: ٣٥٠ والخزانة ٢: ١٧٠، والأعلام ٦: ٦٠ (لمجنون بن عامر) في: ع.

(٥) انظر البيت في ديوانه ٢٧٩، والأغاني ٢: ٢٨، ٤٢، واللسان (بعض). وقبله:

مَن عاذري من غريمٍ ذي عُسُرٍ يأبى فيمطُلني دَيني ويَلْويني

وروى صدرَ البيت فيه هكذا: لا يُبْعِدُ النقدَ من حقّي فيُنْكِرَه

وقد أجاز دخول (أل) على (كل) و(بعض) جماعة، منهم أبو علي الفارسي، وأبو نزار الحسن بن أبي الحسن، وابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري ١: ٢٣٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢، ٦٥، ورد المحتار ٢: ٢٣٥، والحديث النبوي في النحو العربي ١٢٠.

و(غير) قد تجيء زائدة. قال حسان بن ثابت[١]:

٥٥٩ - أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بغَيْرِهِ نَبِيٌّ أتى من عند ذي العرش هاديا[٢]

والتقدير: فلم نعدل سواه به، ويجوز أن يجعل (سوى) زائدة، والتقدير: فلم نعدله بغيره، ولا يجوز أن يكونا زائدين، ولا أن[٣] يكونا غير زائدين لفساد المعنى. وأمّا (سوى) فقد تكلّمنا عليه في فصل المفعول فيه، فليطلب هناك.

وأما (لا سيما) فمركبة من ثلاث كلمات: لا، وسيّ وما، ولا: نافية وإلا لم تقع في الاستثناء، وتلحن العامة في (لا سيما) فيطرحون منها (لا) ويخففون ياءها تارة، ويسكنونها أخرى، والسي: المثل، قال الحطيئة[٤]:

٥٦٠ - فإيّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هموزَ النّاب ليس لكم بسِيّ

وقال آخر:

٥٦١ - وقال رائدهم سِيّانَ سَيْرُكُمُ حيث اسْتَرَادَتْ مواشِيهمْ وتَسْريحُ[٥]

---

(١) الخزرجي، الأنصاري، أبو الوليد، صحابي، شاعر النبي ﷺ مخضرم (ت ٥٤ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٠٥، والخزانة ١: ١١١ والأعلام ٢: ١٨٨.

(٢) انظر البيت في ديوانه ٣٩٧، والمغني ١: ١٧٢، والجمهرة ١٧٨، والمزهر ١: ٥٨٢.

(٣) (أن) ساقط من: ع.

(٤) الديوان ١٣٩، وانظر البيت في الخصائص ٣: ٢٢٠، والمنصف ٢: ١٥ والإفصاح ٣١٥، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٤١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٥، والخزانة ٢: ٣٢١، واللسان (سوا). هموز الناب: من همزه إذا دفعه. السي: العدل، يقال: فلان سي فلان إذا كان مثله، يقال: هما سيان وهم سواء. ويروى: هموت الناب، ويروى: هموس الناب، والكل بمعنى واحد، يريد: خفي الناب.

(٥) هذا البيت مركب من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما:

وقال ماشيهم سِيَّان سَيْرُكُمُ أو أنْ تُقِيموا به واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وكانَ مِثْلَيْنِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً حيث اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيهم وتَسْريحُ

ماشيهم: ذو الماشية منهم، سيّان: مثلان. استرادت: رادت في طلب المَرْعى، يقول: إن الموضع مجدب،=

و(ما) إمّا زائدة، أو اسم مجرور، أو موصول. وحكى الجوهري[١]: إنّ فلاناً ليكرمك ولا سيّما إنْ أتيته قاعداً، أدخل العاطف على (لا سيما)، وهذا على جعل (ما) فيها كافّة، والتقدير: إن فلاناً ليكرمك/ ولا مثل إن أتيته قاعداً، ولا يجوز أن تجعلها زائدة، فإنه [١٩٣] حينئذ يصير (سيّ) مضافاً إلى جملة الشرط، وأنه لا يضاف إلى الجملة إلا أسماء الزمان.

وأما (ليس) ففعلٌ من أخوات (كان)، قد تقدم الكلام عليها.

ووجه إقامتها في باب الاستثناء ما فيها من النفي.

وأما (لا يكون) فمركبة من حرف[٢] النفي والفعل المضارع، والمجيء بحرف النفي لازم، لأنه بمجيئه ساغ الاستثناء، وإنما اختاروا المضارع دون الماضي لأن (لا) ينفى بها الماضي في الدعاء، فلو قالوا: قام القوم لا كان زيدًا، لالتبس الاستثناء بالدعاء.

وأما (عدا) ففعلٌ، يقال: عداني كذا، أي: انصرف عني وتجاوزني.

قال ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي[٣]:

٥٦٢ - هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ   وَعَدَتْ عَوَادٍ دَوَنَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

وأما (خلا) ففعلٌ أيضًا، ومنه قولهم: افعل ذلك وخَلاك ذمّ تجاوزك. قالت

=فسواء سرحوا نعمهم أم لم يسرحوها، فلا خصب يرتجى فيه. ويقال: سرح نعمه يسرحها، أي: أسامها. انظر ديوان الهذليين ١: ١٠٦ وشرح السكري ١: ١٢٢، واللسان ٤: ١٧٠، الصحاح (سيا) ٦: ٢٣٨٧.

(١) انظر الصحاح (سيا) ٢٣٨٧.

(٢) (حروف) في: ع.

(٣) انظر البيت في ديوان الهذليين ١: ١٦٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٨ واللسان (حبب) والصحاح ٦: ٢٤٢١ غضوب: اسم امرأة. العوادي: الصوارف. الوَلْي: المداناة. يروى (تشغب) بمعنى: تجور، ويروى (تشعب) بمعنى: تَفَرُّق.

ليلى الأخيلية[١]:

٥٦٣ - فلو آسَيْتَهُ لَخَلاكَ ذَمٌّ وفارَقَك ابنُ عَمِّك غيرَ قانِ[٢]

وأما (حاشا) فذهب الكوفيون غير الفراء[٣] إلى أنه فعل متصرف[٤]، يكون له فاعل ومفعول كغيره من الأفعال، لأنَّ حرف الجر يظهر[٥] بعده، وفي التنزيل: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] ولو كانت جاراً لم يقع بعده[٦] الجار، إما لتنافي المعنيين، وإما لتماثلهما، ولأن عاملاً لا يدخل على عامل، ولأنك تصل به معموله من غير أن تصله بكلام، يقال: فلان ذكر عند الأمير بكذا وكذا من السوء، فتقول: حاشا، ولأنّهم قالوا: نحاشي[٧] هذا كما تقول: نادى ينادي. قال النابغة[٨]:

٥٦٤ - ولا أرَى فاعلاً في النّاس يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَام مِنْ أحَدِ

ولأنّه ينصب ما بعده في الاستثناء. روي عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن

---

(١) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال، الأخيلية، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة، اشتهرت بأخبارها مع (توبة بن الحُمَيِّر) انظر السمط ١: ١١٩، ورغبة الآمل ٥: ٢١٩، ٨: ١٧٧، ١٧٩، ١٨٤، والأعلام ٦: ١١٦.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٦١، ومهذب الأغاني ٤: ٢٣٢ قالته ليلى صاحبة توبة بعد مقتله. وتروى القافية (غير قالِ).

(٣) وفي شرح ابن يعيش ٢: ٨٥: (وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له، وأن الأصل في قولك: حاشا زيد، حاشا لزيد، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها. وهذا فاسد، لأن الفعل لا يخلو من فاعل).

(٤) (مصرف) في: ع.

(٥) (تظهر) في: ع.

(٦) (بعدها) في: ع.

(٧) (يحاشي) في: ع.

(٨) أي: الذبياني في مدح النعمان بن المنذر. انظر الديوان ١٣، والإنصاف ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٥، ٨: ٤٨، ٤٩، والمغني ١: ١٣٠، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ٢: ٧٥٠، الأشموني ٢: ١٦٧، والمرتجل ١٨٩، والخزانة ٢: ٤٤، والهمع ١: ٢٣٣، والدرر ١: ١٩٨، والصحاح ٦: ٢٣١٥، وأسرار العربية ٢٠٨. أحاشي: أستثني.

يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[١].

وأنشد المُفَضَّل[٢]:

٥٦٥ - وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنُفٍ خُشْمِ
حاشى أبا ثوبانَ إنَّ أبا ثَوْبَانَ ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبدِ الله إنَّ به ضِنّاً على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[٣]

وغُلِّطَ ابنُ جني[٤] فيه حيث أنشد صدر البيت الثاني مع عجز الثالث.

وقال الفراء: حاشا فعل بلا فاعل، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] فحاشا ليس بحرف جرّ لما تقدم، فهو فعل، والجار والمجرور ليس فاعله، لأنّه لا يتوسط بين الفعل والفاعل حرف جر غير (من) و(الباء) نحو: ما جاءني من أحد، وكفى به، ولأنه لو كان فاعلاً لجاز طرح اللام.

---

(١) انظر المحتسب ١: ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٥، ٨: ٤٧، والجنى الداني ٥١٣، والمغني (حاشا) ١: ١٣١، وحدائق الدقائق ٣٨٨، وشرح الكافيجي لقواعد الإعراب ص ٨٥.

(٢) هو المفضل بن محمد الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، أخذ القراءة عن عاصم والأعمش ومجاهد: وعنه أبو زيد الأنصاري. وخلف الأحمر. له الأشعار المختارة المسماة (المفضليات) وهي (١٢٨) قصيدة، وتزيد وتنقصُ، وأصحُّها التي رواها عنه (أبو عبد الله بن الأعرابي). انظر نزهة الألباء ٥٦، وإنباه الرواة ٣: ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢: ٢٩٧، والأعلام ٨: ٢٠٤.

(٣) الأبيات للجُمَيْح الأسدي «منقذ بن طماح». انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٥٠٧، والمحتسب ١: ٣٤١، الإنصاف ٢٨٠ وشرح ابن يعيش ٢: ٨٤، ٨: ٤٧، والمغني (حاشا) ١: ١٣١، والأشموني ٢: ١٦٥، والعيني ٣: ١٢٩، والهمع ١: ٢٣٢، والدرر ١: ١٩٦.

رواحة: ابن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس. الخُشْم: جمع أخشم، وهي العظام الكثيرةُ اللحم. الفدم: العيي، الملحاة: مصدر ميمي - كالمرضاة - من فعل لحاه أي: لامه. قوله: ضناً على الملحاة، أي ضناً بالملحاة.

(٤) انظر اللمع ٧٠.

وقال جمهور البصريين[1]: حاشا: حرف جرّ وما بعدها في موضع نصب بها قبلها، وفيها معنى الاستثناء، كما أن (حتى) حرف يجرّ ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، لأن العرب قد جرّت بعدها، وأنشدوا: (حاشى أبي ثوبان).

ولا حجة في (حاشا أبا ثوبان)؛ لأنه يجوز أن يكون على لغة مَنْ قال: مررت بأباك، وأما نصب (عمرِو بنِ عبدِ الله) فيجوز أن يكون بفعل مضمر، كأنه قال: أعني عمروَ بنَ عبدِ الله، وأنشد الجوهري[2]:

٥٦٦ - فِي فِتْيَةٍ جعلوا الصليبَ إلهَهُمْ حاشايَ إنّي مسلمٌ مَعْذُورُ[3]

فلو كان فعلاً لقال: حاشاني، كما يقال: عاداني، ولأنه لو كان فعلاً دخّلوا عليه (ما) كما أدخلوها على عدا وخلا.

وأجاز المبرد[4] أن يكون (حاشا) حرفاً فتجرّ ما بعدها، وفعلاً فتنصب ما بعدها. ولعلّه أعدلُ الأقوال.

وأما (بلهَ) فيكون اسمَ فعلٍ، فتنصب ما بعدها بالمفعولية ومعناها: اترك، ودع.

ويكون مصدراً، فيجرّ ما بعدها بالإضافة إلى المفعول، على حدّ قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] وعن بعض العرب: بله زيدٍ[5]، بالجرّ، وأنشد ابن الأعرابي:

٥٦٧ - نصل السيوف إذا قصرن بخطونا قُدُماً ونلحقها إذا لم تلحق

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحيًا هَامَاتُها بَلْهَ الأَكُفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ[6]

---

(١) عقد في الإنصاف ١: ٢٧٨ مسألة في (حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين). انظر الكتاب ١: ٣٧٧.

(٢) انظر الصحاح (عذر) ٢: ٧٣٩.

(٣) قائله «الأقيشر الأسدي» انظر العيني ١: ٣٧٧، والهمع ١: ٢٣٢، والدرر ١: ١٩٧.

(٤) انظر المقتضب ٤: ٣٩١، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٥.

(٥) وفي الكتاب ٢: ٣١١ (وأما: بَلْهَ زيدٍ، فيقول: دَعْ زيداً. وَبلْهَ هاهنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ).

(٦) القائل «كعب بن مالك الصحابي» من قصيدة قالها يوم الخندق. انظر شرح ابن يعيش ٤: ٤٧، ٤٨،

يروى بنصب (الأَكُفَّ) وجرها، وروى أبو زيد فيها القلب إذا كان مصدراً، تقول: قام القوم بَهْلَ زيد. وعن قطرب[١] أنه يجوز رفع ما بعد بله.

ويفسرها بكيف[٢]، تقول: قام القوم بله زيدٌ، كأنه قال: كيف زيد.

ثم هي مصدر غير متصرف، كسبحان الله، ولم يشتق منها فعل، كويل.

وحُكي عن الأخفش[٣] يرى أن (بله) حرف جر إذا جر ما بعدها وهو فاسد، لأن حرف الجر لا بد له من فعل يتعلق به، ونحن نقول: بله زيد، فلا يؤتى معه بفعل، وفي جعل (بله) من كَلِم الاستثناء نظر.

(تنبيه):

معنى المغايرة في: غير، وسوى، ولا سيما. ومعنى النفي في: ليس ولا، وفي لا يكون. ومعنى المجاوزة في: عدا، وخلا. ومعنى التنزيه في: حاشا. ومعنى الترك في: (بله) سوّغ إقامتها مقام إلا.

وجميع كلم الاستثناء إذا دخلت بعد الإيجاب أوجبت نفي الحكم عمّا بعدها، وإن

والمغني ١: ١٢٣، والشذور ٤٠٠، والهمع ١: ٢٣٦، والدرر ١: ٢٠٠، والأشموني ٢: ١٢١، ٣: ١٠٣، وتهذيب اللغة ٦: ٣١٣ والخزانة ٣: ٢٠. ضاحيًا: من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله. والمعنى: إذا جعلت السيوف الأبدان بلا رؤوس فلا عجب أن تترك الأيدي بلا أكف. فبله: بمعنى كيف للاستفهام التعجبي.

(١) هو محمد بن المستنير، أبو علي البصري، أخذ عن سيبويه، وسمي قطربًا لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: إنما أنت قطرب لَيْلٍ، والقُطربُ: دويبة تدِبُّ ولا تفتُرُ (ت ٢٠٦ هـ). انظر نزهة الألباء ٩١، وإنباه الرواة ٣: ٢١٩، والأعلام ٧: ٣١٥.

(٢) وفي تهذيب اللغة ٦: ٣١٣ (قال أبو عبيد: قال الأحمر وغيرُه: بله معناه كيف ما أطْلعتهم عليه. وقال الفراء: معناه كيف وَدَعَ ما أطْلعتهم عليه.

(٣) وفي تهذيب اللغة ٦: ٣١٣ (قال جماعة من أهل اللغة: بلهَ معناها: على، وقال الفراء: من خفض بها جعلها بمنزلة (على) وما أشبهها من حروف الخفض).

دخلت بعد النفي أوجبت إثبات الحكم بعدها، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فالمعنى: إخراجُ زيد من القيام، وإن قلت: ما قام القوم، أوجب إدخال (زيد) في القيام.

«والمستثنى في الإعراب خمسة أضرب: الأول الواجب النصب، كقولك: قام القوم إلا زيداً»

[١٩٤] / إذا استثنيت بإلا من كلام موجب وجب النصب، كقولك: قام القوم إلا زيداً. قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٨٣] و﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠] وكذلك إنْ كان منقطعًا، كقولك: قام القوم إلا حماراً، والمراد بالموجب أن لا يكون معه حرف نفي، ولا ما يجري مجرى حرف النفي، كحرف الاستفهام، ولا يجوز أن يبدل، فتقول: قام القوم إلا زيدٌ، بالرفع، فإن البدل يصح وقوعه موقع المبدل منه، وأنت لا تقول: قام إلا زيد، إذ لم يسمع عن[1] العرب، ولم يأت النحويون في تعليل امتناعه بمقنع، وغايته أنهم قالوا: إن قولنا: قام إلا زيد، نقيض قولنا: ما قام إلا زيد، وهذا النفي يدلُّ على نفي القيام عن كلّ شيء غير زيد، مجتمعين ومفترقين، فينبغي أن يكون نقيضه، إثباتًا لقيام كل شيء غير زيد مجتمعين ومفترقين، وهو محال، لما فيه من الجمع بين النقيضين، ولا يخفى فساد هذا الكلام بأدنى تأمل، فإنا نقول: لا نسلم أن قولنا: قام إلا زيد، نقيض قولنا: ما قام إلا زيد ، فإن المتناقضين لا يمكن اجتماعهما، لا على الصدق ولا على الكذب، وهاهنا يجوز كذب الكلامين، إما بأن قام القوم كلهم مع زيد، وإما بأن لم يقم أحد منهم ولا زيد، بل نقيض قولنا: قام إلا زيد لم يقم بعض من هو غير زيد، أو قام زيد، ولئن سلّمنا أنهما متناقضان ولكن إذا كان النفي دالاً على نفي القيام مجتمعين ومفترقين، فينقضه لا يكون دالاً على إثبات قيامهم مجتمعين ومفترقين، بل على إثباته إما مجتمعين أو مفترقين، فإنّ نقيض انتفاء مجموع أمرين يكون بإثبات أحدهما لا بإثباتهما معا، ولهذا فإنّ قولنا: ما جاءني القوم، يدل على نفي مجيئهم مجتمعين ومفترقين، وقولنا: جاءني القوم، يدلُّ على مجيئهم إمّا مجتمعين أو مفترقين، وإلا لم يصحّ الكلام، وهذا ظاهرٌ غاية

---

(١) (من) في: ع.

الظهور. وأمّا ما حكي أنّ بعض القرّاء قرأ: ﴿فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فريقٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠][١] وقول الشاعر[٢] أنشده أبو علي:

٥٦٨ – وبالصريمَةِ منهم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ[٣]

فلعلّه نظرَ إلى المعنى، لأنّه فاعل، فكأنه قال: ولم يتبعه فريقٌ من المؤمنين، ولم يتغير النؤى والوتد، ويكون ورود (إلا) هاهنا كورودها في الاستثناء المنقطع.

(تنبيه):

المنقول أن (القومَ) مخصوص عند الإطلاق بالرجال، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] وقال زهير[٤]:

٥٦٩ – ومـا أدْرِي وسَـوْفَ إخَـالُ أدْرِي أقَـــوْمٌ آلُ حِـــصْنٍ أمْ نِسَـــاءُ

«وقوموا إلاّ عمراً»

إذا استثنيت بعد الأمر وجب النصب، سواء كان الأمر بالصيغة، كقولك: قوموا إلا عمراً، أو باللام، كقولك: لينطلق القوم إلا بشراً، وأسماء الأفعال بمنزلة الأفعال، فيما ذكرناه من الواجب والأمر، تقول: هيهات القوم إلا زيداً، وهلموا إلا عمرًا.

«ولولا ذهب القوم إلا بكرًا»

إنما يجب النصب، لأنّه تحضيض وحثّ على إيجاد الفعل، واستبطاء للمحثوث في

---

(١) والقراءة المشهورة (إلا فريقًا).

(٢) هو الأخطل، الديوان ١٦٨.

(٣) انظر البيت في المغني ١: ٣٠٥، والعيني ٣: ١٠٣، والأشموني ٢: ١٤٤، والتصريح ١: ٣٤٩. الصريمة: اسم موضع. الخَلَق: البالي. عافٍ: دارس. النُّؤْيُ: حفرة حول الخباء تمنع عنه الماء.

(٤) انظر شرح ثعلب لديوان زهير بن أبي سلمى ٧٣، و أمالي ابن الشجري ١: ٦٦٦، ٢: ٣٣٤، والمغني ١: ٤٠، ١٤٨، ٢: ٤٣٨، ٤٤٤، والهمع ١: ١٥٣، ٢٤٨، ٢: ٧٢، والدرر ١: ١٣٦، ٢٠٦، ٢: ٨٩، والصحاح (قوم) ٥: ٢١٦. والمراد أني سأبحث عن حقيقة أمرهم حتى أتبينهم. وذلك منه هزء وتهكم ووعيد.

تركه، فيشبه إما الإيجاب أو الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] [١] فقوم يونس: مستثنى من قريةٍ، لأن المراد أهل قرية، وقوله[٢]: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦] فقليلاً: مستثنى من (أولو بقية)، وعن الزجاج[٣] أنه يجيز فيه الإبدال، وحجته: أن التحضيض له نظر إلى الاستفهام وإلى النهي، وذلك يجوز فيه الإبدال[٤].

«ويجوز تقديمه على الفاعل دون الفعل»

المستثنى ليس مفعولاً، لأنه بعض المستثنى منه، والمفعول لا يكون بعض الفاعل، ويعمل فيه المعاني، كقولك: القوم في الدار إلا زيداً، والمفعول لا يعمل فيه إلا الفعل، إما ظاهراً أو مقدراً، لكنه مشبه بالمفعول من حيث إنه فضلة يأتي بعد تمام الجملة، كالحال والتمييز، فكما يجوزُ تقديم الحال والتمييز على الفاعل، نحو: (جاء راكباً زيد)، و(طاب نفساً عمرو) يجوزُ تقديم المستثنى على الفاعل لا[٥] مطلقاً، بل إذا كان مستثنى من الفاعل فتقول: قام إلا زيداً القوم، وسبقت إلا فرسَك الخيلُ[٦].

فإن اجتمع الفاعل والمفعول، وكان المستثنى من المفعول، كقولك: ضرب قومُك أصحابَنا إلا زيداً، لم يجز تقديمه على الفاعل، فلا تقول: ضرب إلاّ زيداً قومُك أصحابَنا، لما فيه من الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي منهما.

---

(١) (كانت) ساقط من: د.

(٢) (وقوله تعالى) في: ع.

(٣) انظر الهمع ١: ٢٢٣.

(٤) من (عن الفساد في الأرض) إلى (وذلك يجوز فيه الإبدال) عليه رطوبة في: د.

(٥) لا (لا) في: ع.

(٦) (ذلك الخيل) في: ع.

وأمّا تقديمه على الفعل فلا يجوز عند البصريين[١]، فلا تقول: إلا زيداً قام القوم، كما لا يجوز: والطيالسةَ جاء البرد، ولا: لا[٢] عمرو جاء[٣] زيد، لأنّ إلّا بمنزلة الواو المعية، من حيثُ إنّ كلّ واحد منهما يتعدّى الفعل قبلها بواسطتها إلى ما بعدها، وبمنزلة (لا) العاطفة في إخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها.

وأجازه الكوفيون، وأنشدوا لأبي زبيد الطائي يصف أسدًا[٤]:

٥٧٠ - إلى أنْ عَرَّسُوا وأَغَبَّ عنهم ... قريباً ما يُحَسُّ له حَسيسُ
خَلاَ أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطَايَا ... أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

قدم ما بعد (خلا) وهو مستثنى على الجملة وهو (أَحَسْنَ به)، وللعجاج :

٥٧١ - وَبَلْدَةٍ ليسَ بها طوريُّ ... ولا خلا الجِنَّ بها إنْسيُّ[٥]

---

(١) انظر الإنصاف ١: ٢٧٣.

(٢) لا (لا) في: ع.

(٣) (أخا) في: ع.

(٤) انظر ديوانه ٩٥، ٩٦، والمقتضب ١: ٢٤٥، والخصائص ٢: ٤٣٨، والمنصف ٣: ٨٤، والمحتسب ١: ١٢٣، ٢٦٩، ٢: ٧٦، والإنصاف ٢٧٣، ٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٩٧، ٣٨٨، ومجاز القرآن ٢: ٢٨، ١٣٧، ومجالس ثعلب ٢: ٤١٨، والأمالي ١: ١٧٦، والسمط ٤٣٨، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٥٤، والدرر ٢: ٦٨، واللسان (حسس، حسا) ومعجم الأدباء ٤: ١١١، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ١٣٥.

عَرَّسوا: نزلوا عن رواحلهم وناموا. وأَغَبَّ عنهم: قصّر في سيره. ما يحس له حسيس: لا يسمع له صوت. الشُّوس جمع شوساء، وهي النظر بمؤخر العين تكبّرًا وتغيّظًا. ذكر الشاعر أنّ قوماً يسيرون والأسد يتبعهم فلم يشعر به إلا المطايا. (منهم) في: د، ورواية الديوان (عنهم) و (حسن به) ويروى (حسين به).

(٥) انظر الرجز المصنف ٣: ٦٢، والسمط ١: ٥٦٦، والإنصاف ٢٧٤، والنوادر ٢٢٦، والأمالي ١: ٢٥٥، والمخصص ١٠: ١٢١، والخزانة ٢: ٢، والهمع ١: ٢٢٦، ٢٣٢، والدرر ١: ١٩٣، ١٩٦، واللسان (طور) طوري: يكون بمعنى أحد مع النفي كما هنا.

إنسيٌّ: مبتدأ، وبها: خبره، والجنّ: مستثنى، وقد قدّمه عليه، وقاسوه على الحال، ونحن لا نسلّم أنّ قوله: (خلا أنّ العتاق) مستثنى من أَحَسْنَ، بل هو متعلّق بالبيت الذي قبله، ولا يضرنا كون الاستثناء منقطعاً، فإنه كثير في كلامهم، وليس قول العجاج: (بها إنسي) جملة حتى يلزم تقدّم المستثنى على أول الكلام، بل قوله (بها) مكرر/ للتوكيد. [١٩٥]

وحدّ الكلام: وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن أنسي.

والفرق بينه وبين الحال: أنّ العامل في الحال بغير واسطة، وفي الاستثناء بواسطة، فكان الحالُ أقوى.

فإن قلتَ: بم انتصب (زيد) من قولنا: قام القوم إلا زيداً[١]؟

قلتُ: فيه أربعة أقوال:

قال البصريون: هو منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط إلا، كما ينتصب المفعول معه بتوسط الواو، وذلك لأن (إلا) لا تعمل، لدخولها على الاسم والفعل، فلا ناصب غير الفعل فيحمل عليه.

وقال الزجاج: إنه منصوب بمعنى (إلا)؛ لأنّ معناها: أستثني زيداً، وهذا يفضي إلى إعمال معاني الحروف وهو بعيد، ألا ترى أنّا لا[٢] نقول: ما زيداً قائماً، على معنى: نفيت زيداً قائماً، وذلك لا يتمّ، إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازاً واختصاراً، فلو أعملت معاني الحروف، كان فيه تطلّعًا إلى الأفعال، وفيه نقص للغرض، وتراجع عما اعتزموه، وأيضًا فإنك تقول: أتاني القوم غير زيد، ولو نصبت (غيراً) بأستثني لفسد المعنى.

وقال الفراء: أصل[٣] إلا زيداً: إنّ لا زيداً، فخففت (إنّ) وأدغمت في (لا)،

---

(١) عقد في الإنصاف ١: ٢٦٠ مسألة في (القول في العامل في المستثنى النصب) وانظر شرح ابن يعيش ٢: ٦، ٧.

(٢) لا (لا) في: ع.

(٣) (الأصل في) في مكان (أصل) في: ع.

فالنصب مستفاد من (إنّ) والرفع في النفي من (لا) العاطفة. وهو باطل، لأن الأصل الإفراد، ولأنَّ (إن) إذا خففت جاز إيطال عملها، وهاهنا لا يجوز الرفع.

وقال الكسائي: إنّ الأصل في قولك: قام القومُ إلا زيداً: قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم، وهو فاسد، لكثرة الإضمار، مع أنه لا دليل عليه، ولأنه أضمر أن وأعملها وهو عديم النظير.

«وذهبوا عدا زيداً، وخَلا عمراً»

النصبُ بعد (عدا) و(خلا) هو الكثير، والمنصوب بعدهما مفعول به، فإذا قلت: قام القوم عدا زيداً، وخلا زيداً، كان التقدير عدا القيام زيداً، أي: جاوزه، أو عدا بعضهم عن أن يكون زيدًا، والكلام جملتان.

وقيل: إنّ النافية حال، ومع هذا لا يجوز تقديمها على الأُولى. وقد رَوَى الجر بعد (عدا) أبو الحسن، وبعد (خلا) سيبويه[1].

«وكذلك ما عدا وما خلا»

إذا أدخلت (ما) على عدا وخلا، كقولك: قام القوم ما عدا زيداً، وما خلا عمراً، فيجب النصب عند أكثر النحويين، لأن (ما) مصدرية، وهي تتصل بالفعل كقوله[2]: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أي بتكذيبهم، فلو جعلت: عدا وخلا حرفي جرّ، لبقي (ما) بغير صلة؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يكون صلة إلا للذي والألف واللام، وأنشدوا للبيد[3]:

٥٧٢ - ألا كلُّ شيءٍ ما خَلاَ اللهَ باطلُ ... وكُلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ[4]

---

(١) وفي الكتاب ١: ٣٧٧ وفيه: «بعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خَلاَ عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت: ما خَلاَ، فليس فيه إلا النصب، لأن (ما) اسمٌ ولا تكون صلتها إلا الفعلَ هاهنا».

(٢) (كقوله تعالى) في: ع.

(٣) ديوانه: ١٣١.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٨، والشذور ٢٦١، والمغني ١: ١٤٢، ٢١٥، والعيني ١: ١٥، ٣: ١٣٤، والتصريح ١: ٢٩، والهمع ١: ٢٣، ٢٦٦، ٢٣٣ والدرر ١: ٢، ١٩٣، ١٩٧، والأشموني ١: ٢٨، ٢: ١٦٤.

وفي هذا البيت إشكال، لأنك إن جعلت الاستثناء من الضمير في (باطل) فقد قدمت المستثنى على عامله، وإن جعلته مستثنى من (كل) لم يكن له عامل لفظيّ فإن كلًّا مبتدأ، والابتداء لا يعمل في الاستثناء، وكذا إن جعلته من باطل.

وكان شيخنا ابن الخباز ـ رحمه الله ـ يقول: ليس هذا باستثناء، وكان يجعل (ما) زائدة، و(خلا الله): في موضع رفع، لأنه صفة لكلّ، أو في موضع جر، لأنه صفة لشيء، فكأنّه قال: كلّ شيء غير الله باطل.

فإذا قلت: قام القومُ ماخلا زيداً، فموضع (ما) المصدرية النصب على أنه ظرف زمان، والعامل فيها (قام) كأنه قال: قام القوم مدة ما خلا بعضهم زيداً، أي: خلو بعضهم عن أن يكون زيداً، وإن شئت جعلت المصدر حالاً، كما في قولهم: رجع عوده على بدئه[١].

وروي عن علي بن عيسى الربعي[٢] أنه أجاز الجرَّ مع ما عدا وما خلا، على جعل (ما) زائدة[٣]، ولم يرد به سماع.

«وليس ولا يكون وبَلْهَ»

إذا قلت: قام القومُ ليس زيداً، أو[٤] لا يكون زيداً، ففي (ليس)[٥] و(لا يكون) اسم مضمر، كما في (عدا) و(خلا) فاعل مضمر، وذلك الاسم والفاعل ضمير مفرد مذكّر مظهره بعض، فإنه مفهوم من سياق الكلام، لأنّ القوم[٦] كلّ[٧] من جملتهم زيد،

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٩٦، ١٩٧.

(٢) (الربعي) ساقط من: ع.

(٣) نسب ابن هشام هذا القول للجرمي والكسائي والفارسي وابن جني أيضًا. انظر المغني ١: ١٤٢.

(٤) (واو) في: ع.

(٥) (ليس زيدا) في: ع.

(٦) (لأن كل القوم) في: ع.

(٧) (كل) ساقط من: ع.

فالقوم بعمومه دلّ عليه، ولهذا لا يلحق هذه الأفعال ضمير تثنية ولا جمع ولا تأنيث، فتقول: قام القوم ليس أخويك، وليس إخوتك، وليس أختيك، وليس أخواتك. وكذلك: (لا يكون، وعدا، وخلا)، وإنما اختاروا المفرد المذكر[١]، لأنه الأصل، واختاروا الغائب؛ لأن الغائب إذا كان مفرداً مذكرًا لا يبرز ضميره في الفعل، قال الشاعر:

٥٧٣ – وأصبحَ ما في الأرض منّي بقيّة ... لنَاظِرها ليس العظامَ البواليَا

ولا يجوز تقديم المستثنى على: (ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا)، فلا تقول: قام القوم زيدًا ليس، لأنها جَرَتْ[٢] مَجْرَى حرف لا يتقدم ما بعده عليه، وهو (إلا).

ولا يجوز أن يكون[٣] خبر: (ليس، ولا يكون) ، جملة، لأنّ الجملة لا تكون[٤] مستثنى.

وأما (بلهَ) فقد تقدّم حكمها.

ومن خصائص المستكنّ في هذه الأفعال: أنّه لا يجوز العطف عليه، لفساد المعنى، فلو قلت: قام القومُ خلا زيداً وعمراً، لكان التقدير: وخلا عمراً وزيداً، وليس المراد هذا، لأنّ عمراً ليس بمستثنى منه. فإن قلت: قام القوم وعمرو خلا زيداً، قبُحَ؛/ [١٩٦] لفصلك بين المستثنى والمستثنى منه.

واعلم أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالكلام جملة واحدة. وإذا قلت: ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، فالكلام جملتان، ولم تفتقر الثانية إلى رابطة لجريها مجرى إلا زيداً، ولهذا لا يجوز تقديمها على الأول، فلا تقول: ليس زيداً قام القوم، ولا يكون عمراً ذهب الناس، كما لا تقول: إلا زيداً قام القوم.

---

(١) (المذكور) في: ع.

(٢) (حرف جرت) في: ع.

(٣) (يكون) ساقط من: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

فإن قلت: فما موضع الجملة الثانية من الإعراب؟

قلت: يحتمل أن لا يكون لها موضع من الإعراب، بل يكون كلاماً مستأنفاً، خصّص به ذلك العام، كما يقول القائل: جاءني الناس وما جاءني زيد.

وفي التنزيل: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] ثم قال: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فجرى ذلك مجرى إلا أن يكون له إخوة، ويحتمل أن يكون في موضع الحال، والتقدير: جاءني القوم وليس بعضهم زيداً[١]، ولا يكون بعضهم زيداً، كما تقول: جاءني زيد وليس معه عمرو.

ويجوز إسقاط الواو في الاستثناء، لأن (ليس ولا يكون) فيه نائبان عن إلا، ولا يجوز معها الواو، والتقدير: جاءني[٢] القومُ خالين من زيد، فحينئذٍ تكون الجملتان كلاماً واحداً.

(تنبيه):

إذا قلت: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، فيجوز[٣] أن تجعل قولك: ليس زيداً، استثناء، فلا يكون له موضع من الإعراب، ويكون على لفظٍ واحد في المذكر والمؤنث، في الإفراد والتثنية والجمع، ويجوز أن تجعله صفة أحَدٍ، ويكون موضعه[٤] من الإعراب على حسب إعراب أحد[٥]، ويظهر فيه ضمير التثنية والجمع والتأنيث، تقول: أتاني رجلان ليسَا أخويك، ورجال ليسوا إخوتك، وامرأة ليست جاريتك، وجاريتان ليستا أختيك، ونساء لسن أخواتك، وتقول: ما أتاني أحد إلا أن يكون زيدٌ، بالرفع على جعل (يكون) تامة، وبالنصب على جعلها ناقصة، كأنه قال: إلا أن يكون الآتي زيداً، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلَّآ

---

(١) من (ثم قال) إلى (وليس بعضهم زيداً) ساقط من: ع.

(٢) (ما جاءني) في: ع.

(٣) (ويجوز) في: ع.

(٤) (في موضعه) في: ع.

(٥) (واحد) في: ع.

﴿أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾[1] قُرئ بالرفع والنصب، على ما ذكرنا.

(آخر):

(ليس ولا يكون): يقعان صفة، تقول: رأيت المرأة ليست هندًا، ولا تكون هندًا، ومررت بامرأة ليست هندًا، ولا تكون[2] هندًا، ولا يوصف بِـ (عَدا وخلا)، فلا تقول: أتتني امرأة خلت هندًا، أو عدت جملاً، وذلك لأن (ليس ولا يكون)، لفظتها جحد مخالف لما بعدهما[3] ما قبلهما، فَجَرَتا في ذلك مجرى (غير)، فوصف بهما، كما وصف بغير.

وأمّا (عدا وخلا) فليسا كذلك، وإنما يستثنى بهما لا على أنهما جحد، بل على[4] تأويل أن معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء، وذلك يؤذن بمفارقة ما بعدهما لما قبلهما.

«وتقول: عداني وخلاني»،

قد دلّلنا على أنّ (عدا وخلا) فعلان، فإذا اتصلا بضمير المتكلم فلا بد من نون الوقاية، تقول: عداني وخلاني، كما تقول: رماني، أنشد الجوهري[5]:

٥٧٤ – عَـدَاني أنْ أزورك أنَّ بَهْمِـي ... عَجَـايا كُلُّهـا إلا قَلـيلاً

«ومنه»:

أي: من الواجب النصب.

«ما قام إلا زيداً أحدٌ»

---

(١) البقرة: ٢٨٢، والنساء: ٢٩، قرأ عاصم: ﴿تجارةً﴾ بالنصب، المعنى إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة، والمعاملة تجارة حاضرة. وقرأ باقي السبعة بالرفع، المعنى: إلا أن تقع تجارةٌ حاضرة، كقوله: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ أي: (وقع ذو عسرة). انظر السبعة ١٩٤، وحجة القراءات ١٥١، والإتحاف ١١٦.

(٢) (هند ولا يكون) في: ع.

(٣) (بعدها) في: ع.

(٤) (على أن يؤول تأويل) في: ع.

(٥) انظر الصحاح (عجا) ٦: ٢٤١٩، والعَجِيُّ: الذي تموت أمُّه فيربّيه صاحبُه بلبن غيرها، والأنثى عجية.

إذا استثنيت من النفي أو من الاستفهام أو من النهي، كقولك: ما قام أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلاّ زيد، ولا ينطلق أحد إلا بشرٌ، فالبدل هو المختار على ما سيأتي. فإذا قدمت المستثنى كقولك: ما قام إلاّ زيداً أحد، وجب النصب؛ لأن البدل قد بطل بالتقديم، فتعيّن النصب على أصل الاستثناء، ويسمّى أحسن القبيحين كما تقدم في قولك: فيها قائماً رجل. قال الكميت[1]:

٥٧٥ – ومـا ليَ إلاّ آلَ أحْمَـدَ شـيعةٌ ومـا ليَ إلاّ مَشْـعَبَ الحـق مشـعبُ[2]

وقال كعب بن جعيل الأنصاري[3]:

٥٧٦ – والنَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ، ليس لنا إلا السُّيُوفَ وأطْرَافَ القَنَا وَزَرُ[4]

وقال الفردزق[5]:

٥٧٧ – بقَبرِ امرئٍ تَقْرِي المِئينَ عِظَامُهُ ولم يَكُ إلا غالباً مَيِّتٌ يَقْرِي

---

(١) هو ابن زيد.

(٢) انظر البيت في المقتضب ٤: ٣٩٨، ومجالس ثعلب ٤٩، والشذور ٣٦٣، والكامل ٣: ٤٣٣، والإنصاف ٢٧٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٩، والعيني ٣: ١١١، والأشموني ٢: ١٤٩، والخزانة ٢: ٢٠٧، ورغبة الآمل ٤: ٢٤٥.

(٣) هو شاعر تغلب، عُرف في الجاهلية والإسلام، حضر مع معاوية وقعة صفين (ت نحو ٥٥ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٤٩، والسمط ٢: ٨٥٣ والخزانة ١: ٤٥٨، والأعلام ٦: ٨٠.

(٤) وقيل: قائله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه ٢٠٦ . انظر البيت في الكتاب ١: ٣٧١، والمقتضب ٤: ٣٩٧، والكامل ٢: ٤٣٣، والإنصاف ٢٧٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٩، ورغبة الآمل ٤: ٢٤٥، وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٥٦٨، ٨٤٠، وروي البيت في ديوان حسان (ثم ليس لنا).

فيك: يعني رسول الله ﷺ والألب، بفتح الهمزة وكسرها: القوم يجتمعون على عداوة إنسان. والقنا: الرماح. والوزر: الملجأ والحصن.

(٥) لم أجده في ديوانه. ونسبه المبرد لمكاتب لبني مِنْقَرٍ. انظر البيت في الكامل ٢: ٤٣٣، ورغبة الآمل ٤: ٢٤٢.

وحكى ابن الأنباري في «الإنصاف»[(١)] جوازَ الإبدال على نية التأخير، ويعضده ما رواه سيبويه[(٢)] عن يونس: أنّ بعض العرب يقول: ما لي إلا أبوك أحدٌ، وهو غريب، لما فيه من تقديم التابع على المتبوع.

ولا فرق في المستثنى المقدّم بين أن يكون المستثنى منه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كقولك: ما قام إلا زيداً أحدٌ، وما رأيت إلا زيداً أحدٌ، وما رأيت إلا زيداً بأحد.

(مسألة):

تقول: ما قام إلا زيداً أحد إلا أخوك، بنصب زيداً، لأنه مستثنى مقدّم، ويرفع أخوك، لأنك تجعله بدلاً، فإن قدّمته نصبته، تقول: ما قام إلا زيداً إلا أخاك أحدٌ،/ [١٩٧] فإن عطفت على المستثنى المقدّم اسماً قبل المستثنى منه وجب نصبه، تقولك: ما لي إلا أباك، وبِشْراً صديقٌ، فإن كان المعطوف بعد المستثنى منه جاز فيه الرفع والنصب، تقول: ما لي إلا أباك صديق وبِشْرٌ وبِشْرًا[(٣)]، فالرفع لأنه قد وقع في موضع لو كان فيه ما عطف عليه لكان مرفوعًا، والنصب لأنّ الذي عطفت عليه منصوب.

«وكذا المنقطع، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وبنو تميم: يبدلون[(٤)]»

الاستثناء المنقطع: هو أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وما بالدار أحدٌ إلا وتِداً، فالحمار والوتد ليسا من جنس الأحدين، فلا يمكن الإبدال، فيجب النصب على أصل الاستثناء، هذا لغة أهل الحجاز.

---

(١) انظر الإنصاف ١: ٢٧٧.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٧٢.

(٣) وفي الكتاب ١: ٣٧٢ (هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار) وذلك قولك: ما لي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمروٌ، ومَنْ لي إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ. أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمروٌ لي، لأنّ هذا المعنى لا يَنقُص ما تريد في النصب. وهذا قول يونسَ والخليل، رحمهما الله.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٧٩.

ويكون الاستثناء وارداً بمعنى الاستدراك، لقرب معنييها، فإنّ الاستدراك لا يشترط فيه المجانسة، فإنّك تقول: ما مررت ببغلٍ لكن حمار، ولهذا كان سيبويه[1] يقدّر (إلا) هاهنا بـ(لكن)، لاشتراكهما في أن ما بعدها يخالف لما قبلها.

والكوفيون[2] يقدرونه بسوى أو يكون (إلا) وارداً في موضع (لا) العاطفة، فكما يجوز: جاءني رجلٍ لا حمار، يجوز: ما جاءني أحدٌ إلاّ حماراً، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ﴾ [النساء: ١٥٧][3] فنصب لأنه ليس من جنس العِلْم.

وقال النابغة[4]:

٥٧٨ - وَقَفْتُ فيهَا أُصَيْلاَنَاً أسائِلُهَا عَيَّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِن أحَدِ
إلاّ أوَارِيُّ لأْياً ما أُبَيِّنُهَا والنُّؤْيُ كَالحَوْض بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ[5]

فاستثنى (أواري) ـ وهي محابس الدواب ـ من (أحد)، وليست[6] من جنسه، فنصب.

---

(١) وفي الكتاب ١: ٣٦٦ (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن).

(٢) انظر الإنصاف ١: ٢٦٦.

(٣) (لفي شك منه) ساقط من د، ع.

(٤) هو الذبياني. انظر الديوان: ٢.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٦٤، ومعاني الفراء ١: ٢٨٨، والمقتضب ٤: ٤١٤ والإنصاف ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٠، ٨: ١٢، ٩: ١٤٣، ١٠: ٤٥، ٤٦، وشرح شواهد الشافية ٤٨٠، والعيني ٤: ٥٧٨، والهمع ١: ٢٢٣، ٢٢٥، والدرر ١: ١٩١، والأشموني ٤: ٢٨ والخزانة ٢: ١٢٥.
أصيلان: مصغر أصيل شذوذًا، أو هو مصغر أُصلان بالضم، وهذا جمع أصيل أو هو مفرد كرمان وقربان. والأصيل: العشي. وأواري جمع آري، من تأسيت بالمكان: تحبست به. لأيًا: بطئًا، والنؤى: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء، من نَأى: بعد. والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة، لأنها في فلاة، فظلمت لذلك. الجلد: الصلبة. (الأواري) في: ع.

(٦) (ليس) في: ع.

وقال الحُصَيْنُ بن الحُمام بن ربيعة المُرّيّ[١]:

٥٧٩ – عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيَّ المصَمِّمَا[٢]

والقوافي منصوبة، والقصيدة من المفضليات. وأنشده سيبويه بالرفع، وغُلِّط فيه، وأما بنو تميم[٣] [فيجيزون النصب على الاستثناء والبدل][٤]، فيجيزون[٥] : ما جاءني أحدٌ إلا حمارٌ، وما بالدار أحدٌ إلا زيدٌ، وينشدون بيت النابغة (إلا أَوَارِيُّ) بالرفع.

قال بعضهم: إنه من قبيل الغلط، لأنّ الحمار من جملة الأحدين، فلا يكون لا كلهم ولا بعضهم ولا مشتملاً عليهم، ووجه تصحيحه إما على أنه أراد أن يذكر: ما جاءني أحد ولا حمير، فاقتصر على ذكر الأحدين تغليبًا لذوي العلم، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥] الآيةَ. فأتى بضمير ذوي العلم تغليباً لهم، وإما على أن يكون الاستثناء من القدر الذي وقعت فيه الشركة بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً، فالتقدير: ما جاءني إلا حمارٌ، وإمّا[٦] لأن الحمار بالنسبة إلى هذا[٧] القائل

---

(١) هو أبو زيد، سيد بني سهم بن مُرَّة، ويُعَدُّ من أوفياء العرب، شاعر جاهلي ويلقب (مانع الضيم) (ت ١٠ ق هـ) وقيل: أدرك الإسلام. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٤٨، والسمط ١: ٢٢٦، والخزانة ٢: ٧، ٣: ٣٥٢ والأعلام ٢: ٢٨٨.

(٢) انظر البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ٣٢٩، والكتاب ١: ٣٦٦ والخزانة ٢: ٥، والعيني ٣: ١٠٩، والأشموني ٢: ١٤٧. ونسبه بعضهم لضرار بن الأزور.

الضمير في (مكانها) للحرب، المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام، وهي قرى من أرض العرب. المصمم: الذي يمضي في العظم ويقطعه.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٦٤.

(٤) سقط من: د، وع، وأثبتُّه من نسخة الأزهرية.

(٥) (فيجرون) في ع.

(٦) (إما) ساقط من: ع.

(٧) (هذه) في: ع.

كالأحدين بالنسبة إلى غيره كما يقال: عتابك السيف وتحيتك الضرب[1]، قال[2]:

٥٨٠ – لـيس بيني وبـينَ قَيْس عِتَـابُ ... غـيرُ طَعْـن الكُـلَى وضَرْب الرِّقَـاب[3]

وقال عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب[4]:

٥٨١ – وخَيْـل قـد دَلَفْـتُ لهـا بخَيْـل ... تَحِيَّـــةُ بَيْــنِهم ضَرْبٌ وَجِيـــعُ[5]

لما وقع الضرب عند التلاقي من الفريقين لوقوع التحية بين المتلاقيين سماه تحية.

وقال أبو ذؤيب:

٥٨٢ – فـإنْ تُمْـس في قَـبْرٍ بِرَهْـوَةَ ثاويـاً ... أنيسُـــك أصْـــداءُ القُبُـــور تصـــيح[6]

جعل الأصداء أنيساً له؛ لأنها له كالأنيس للأحياء.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٠.

(٢) هو عمرو بن الأيهم التغلبي. قاله لما كان بين تغلب وقيس من عداوة وحرب.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٦٥، والمقتضب ٤: ٤١٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٠.

(٤) هو من مذحج، أبو ثور، فارس اليمن، وفد على المدينة سنة ٩ هـ في عشرة من بني زبيد، فأسلم وأسلموا، ثم ارتد بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم رجع إلى الإسلام (ت ٢١هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٣٧٢، والسمط ١: ٦٣، والخزانة ١: ٤٢٥، والأعلام ٥: ٢٦٠.

(٥) البيت في الديوان ١٣٧، والكتاب ١: ٣٦٥، ٤٢٩، والمقتضب ٢: ٢٠، ٤: ٤١٣ والنوادر ١٥٠، والخصائص ١: ٣٦٨، وشرح المرزوقي للحماسة ٢٤٦، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٠، وحاشية الشهاب على البيضاوي ١: ٣٢٢. الخيل: الفرسان. دلفت: زحفت. وجيع: موجع يقول: إذا تلاقوا في الحرب جعلوا الضرب الوجيع بدلاً من تحية بعضهم لبعض، وجعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٣٦٤، وشرح السكري ١: ١٥٠، وديوان الهذليين ١: ١١٦ والخزانة ٢: ٣. يرثي رجلاً يدعى «نشيبة». ثاوياً: مقيماً، والأصداء: جمع صدى، وهو طائر يقال له الهامة، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتيل إذا لم يدرك بثأره فيصيح: اسقوني اسقوني! حتى يثأر به. قال الشنتمري: وهذا مَثَل، وإنما يراد به تحريض وليّ المقتول على طلب دمه، فجعله جهلة الأعراب حقيقة. وجعله الأصداء أنيس المرثي على سبيل الاتساع.

وقال آخر[١]، وهو شاهد عليه وعلى إبدال المستثنى:

٥٨٣ – وَبلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ[٢]

جعل اليعافير والعيس أنيساً لهذه البلدة، لأنها لها كالأنيس لغيرها.

وأما ما رواه سيبويه[٣] عن أبي الخطاب: ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ، فـ (ما) الأولى نافية، والثانية مصدرية، وهي مع الفعل في موضع نصب، وفي (زاد) ضمير يعود إلى مذكور، فكأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيد إلا الضرر. فهذا وأشباهه لا يجوز فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذّر البدل، إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم، وإيقاع المستثنى موقعه، فلا يصحّ: ما زاد إلا النقصان، كما يصح: ما جاءني إلا حمارٌ.

ومنه قول النابغة[٤]:

٥٨٤ – ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سيُوفَهُمْ بهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ[٥]

وهذا تأكيد للمدح بما يشبه الذم، كما تقول: ليس فيه عيب إلا جوده، أي: إن كان جوده عيباً فهذا عيبه، وهذا في التحقيق ليس من الاستثناء في شيء.

---

(١) هو «جران العود» كما في ديوانه ٥٢ برواية «باباً ليس به» والبسابس جمع بسبس وهو القفر.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٣٣، ٣٦٥، والمقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧، ٤: ٤١٤، ومعاني الفراء ١: ٤٧٩، والإنصاف ٢٧١، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٠، ١١٧، ٧: ٢١، ٨: ٥٢، والشذور ٢٦٥، والعيني ٣: ١٠٧، والخزانة ٤: ١٩٧، والأشموني ٢: ١٤٧، والهمع ١: ٢٢٥، ٢: ١٤٤، والدرر ١: ١٩٢، ٢: ٢٠٢.

اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً، قال بعضهم: اليعفور: تيس الظباء. العيس: إبل بيض يخالط بياضها شقرة جمع أعيس، والأنثى عيساء.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٨١.

(٤) انظر ديوان النابغة الذبياني ٦٠.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٦٧، الكامل ٤٨، ٣٠٠، والمغني ١: ١٢٢، والهمع ١: ٢٣٢، والدرر ١: ١٩٥، والخزانة ٢: ٩. يمدح آل جفنة ملوك الشام من غسان. الفلول: جمع فل، وهو الثلم. والقراع والمقارعة: المضاربة.

ويجوز أن يكون (ما نقص) و(ما ضرّ) في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: ما زاد لكن أمره النقصان، وما نفع ولكن أمره الضرّ، وأمّا قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣][1] فيجوز أن يكون (عاصم) فاعل العصمة، و(من رحم) معصوماً، فيكون فاعل (رحم) ضميرَ الله والعائد إلى (مَنْ) هاء محذوفة، أي مَن رحمه الله، وأن يكون عاصم بمعنى معصوم، كما قالوا: ماءٌ دافق[2] وراحلة، بمعنى مدفوق ومرحولة، ومن رحم عاصماً، فيكون فاعل (رحم) ضميرَ (مَنْ)، فالاستثناء في هذين الوجهين منقطع؛ لأنه ليس المفعول من جنس الفاعل، ولا الفاعل من جنس المفعول.

ويجوز أن يكونا فاعلين، الأول: عاصم، والثاني: راحم، وأن يكونا مفعولين، الأول: معصوم، والثاني: مرحوم. فالاستثناء في هذين الوجهين متّصل.

[١٩٨] «/ الثاني: ما يجوز نصبُه وإبدالُه أولى، كقولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، وكذلك النصب والجر[3]»

إذا استثنيت من غير الواجب، وهو النفي والاستفهام والنهي، وجئت فيه بمستثنى متصل، كقولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ومتى جاءك القوم إلا عمرو؟ ولا يذهب القوم إلا بكر، جاز نصب المستثنى، لأن الكلام الذي قبله لما تمَّ أشبه الواجب، فصار المستثنى فضلةً، وجاز إبداله مما قبله، بأن يرفعه بعد المرفوع، وينصبه بعد المنصوب، ويجر بعد المجرور، فيقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما٨ مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، لصحة توجه الفعل إليه، وهو بدل بعض من كل.

فإذا قلت: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فَنَصْبُ زيدٍ إمّا على البدل، أو على الاستثناء، فإن كان بدلاً فلا يجوز تقديمُه بأن تقول: ما رأيت إلا زيداً أحداً، لأن البدل لا يتقدم على

---

(١) «وحال بينهما الموج فكان من المغرقين» ساقط من: ع.

(٢) قال تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨١.

المبدل منه، وإن كان على الاستثناء جاز التقديم، ويتبيّن الفرق أيضاً في قولنا: ما أعطيتُ الناس درهمًا إلا زيداً دانقاً، إن نصبته على الاستثناء لم يجز، لأنّ (إلا) لا تُعدِّي الفعل إلى شيئين بغير حرف عطف، وإن جعلته بدلاً جاز، فيكون (زيدٌ) بدلاً من الناس، و(دانق) بدلاً من درهم.

وامتنع الكوفيّون من تسميته بدلاً ، محتجّين بأنّ الفعل هاهنا منفيّ عن (أحد)، مثبت لزيد.

ومن شأن البدل أن يوافق المبدل منه في الفعل المسند إليه بالإيجاب والنفي. قلنا: لا نسلّم أنّ من شأن البدل ذلك، بل شأن البدل أن يعمل فيه العاملُ الذي عمل في المبدل منه أو مثله، كما في العطف والصفة، وإن تخالفا في الحكم كما تقول: جاءني زيدٌ لا عمرو، ومررت برجل لا كريم ولا عالم، وهاهنا ارتفع (زيدٌ) بقام، كما ارتفع (أحدٌ) به، والبدل هاهنا أولى وأجود بالاتفاق، للتطابق بين المستثنى والمستثنى منه في اللفظ، ولأن أكثر القُرّاء يقرؤون: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١][1] بالرفع، وكذلك قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦][2] لم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر.

(**مسألة**): لو قال المقرّ: ما لزيد عليّ مائة إلا درهمان، فأبدل لزمته (درهمان)، إذِ التقدير: ما له عليّ إلا درهمان[3]، وإن قال: ما له عليّ مائة إلا درهمين، بالنصب لم يلزمه شيء؛ لأن النصب في الاستثناء على التشبيه بالإيجاب. ومعنى قوله: في الإيجاب: عليَّ مائة إلاّ درهمين: عليَّ ثمانية وتسعون، فإذا دخل النافي على هذا الكلام صار معناه: ما له عليّ

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو «إلا امرأتُكَ» بالرفع على البدلية. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالنصب على الاستثناء. انظر السبعة ٣٣٨، وحجة القراءات ٣٤٧، والإتحاف ٢٥٩.

(٢) قرأ ابن عامر: (إلا قليلاً) بالنصب على الاستثناء، وباقي السبعة بالرفع بدل من فاعل (فعلوه) وهو المختار، والكوفيون يجعلونه عطفاً على الضمير بـ(إلا) تعطف عندهم. انظر حجة القراءات ٢٠٦، والإتحاف ١٩٢.

(٣) (فأبدل لزمته درهمان إذِ التقدير ما له عليّ إلا درهمان) ساقط من: ع.

ثمانية وتسعون، وهذا ليس إقرار بشيء، وهكذا ذكره ابن السراج في الأصول[١].

وكذلك لو قال: ما لزيد عليّ مائة غير درهمين بالنصب، فإن رَفَعَ[٢] (غيراً) فإنّ رَفَعَهُ على الصفة فهو جحود، كما تقول: ما له عليّ عبد زنجي، وإن رَفَعَهُ على البدل لزمه (درهمان).

«وتقول: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً، ولا أحد فيها إلا زيد، فتحمل[٣] البدل على محل المبدل منه على اللفظ»

إذا أبدلت من المستثنى منه اسماً فإن كان البدل مما يصح وقوعه موقع المبدل منه فتحمله على لفظه، تقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيد، وما أخذت من أحد إلا زيد، إذ يصح أن تقول: ما مررت بزيد، وما أخذت إلا من زيد، وإن كان مما لا يصح أن يقع موقعه فتحمل على محلّه لتعذّر حمله على اللفظ، كقولك: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ لا يجوز في (زيد) إذا لم تنصبه على الاستثناء إلا الرفع، إذ لو جررته حملاً على اللفظ لصار التقدير: ما جاءني إلا من زيد، وذلك غير جائز؛ لأنّ (من) زائدة[٤]، وهي لا تدخل إلا على النكرة في النفي، وهاهنا (زيد) معرفة، والكلام واجب.

ويجوز عند أبي الحسن حيث يرى زيادة (من) في الواجب.

وتقول: ما رأيت من أحد إلا زيداً، بنصب (زيد) إما على الاستثناء، أو على البدل المحمول على موضع الجار والمجرور.

وتقول: لا أحد فيها إلا زيدٌ، برفع (زيد) حملاً على موضع (لا أحد) وهو الرفع بالابتداء، ولا يجوز نصبه على البدل، لأنّ (لا) لا تعمل في المعارف. ومنه كلمة الشهادة:

---

(١) انظر الأصول ١: ٣٧٢.

(٢) (رفع) ساقط من: ع.

(٣) (فيحمل) في: ع.

(٤) (جائزة) في: ع.

لا إله إلا الله، ويجوز النصب على الاستثناء. وأما قول الشاعر[١]:

٥٨٥ - أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بمنعرج اللِّوَى ولا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلاّ مُضَيَّعَا[٢]

فهو استثناء، أو حال كأنه قال: للمعصيّ أمر مضيَّع، ثم أدخل (لا) و (إلاّ)/ وتقول: [١٩٩] ليس زيد بشيء إلا[٣] شيئاً لا يعبأ به، بنصب شيئاً، تحمله على موضع الجار والمجرور وهو النصب، بأنه خبر (ليس)، والباء زائدة للتوكيد. ومن أبيات الكتاب قولُ طرفة[٤]:

٥٨٦ - أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بيَـدٍ إلاّ يَداً لَيْسَتْ لَهَا عضُدُ[٥]

وتقول: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به[٦]، فلا يجوز جر (شيء) حملاً على اللفظ؛ لأن الكلام صار إيجاباً، والباء لا تزاد مع (ليس) و (ما) إلا في النفي. ولا النصبُ حملاً على الموضع، لأن (ما) إذا دخلت (إلا) على خبرها بطل عملها فتعيّن الرفع على أنّه خبر مبتدأ.

وأجاز الكوفيون[٧] خفض ما بعد (إلا) إذا كان نكرة لا غير، كقولك: ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٍ، وما زيد بشيء إلا شيءٍ لا يعبأ به، وهو فاسدٌ لما بينّا: أن حرف الجر هاهنا إنما دخلت لتأكيد النفي ولا يتعلّق بموجب و(ما) بعد (إلا) موجب.

«وتقول: ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد[٨]، فتبدل، وقيل: يجب النصب»

---

(١) هو «الكَلْحَبة اليربوعي» (جاهلي).

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٧٢، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ١٤٧، والنوادر ١٥٣ ونقائض جرير والأخطل ٩٤، وجمهرة الأمثال ٢: ٤٠٨، والخزانة ٢: ٣٦. اللوى: مسترقّ الرمل حيث يلتوي وينقطع.

(٣) (لا) ساقط من: ع.

(٤) انظر ديوانه ١٤٧، ٢٣٤، ٢٩٣، ونسب لأوس بن حجر وهو في ديوانه أيضاً: ٢١.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٦٢، والمقتضب ٤: ٤٢١، ومعاني الفراء ١: ٣١٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٠. لُبينى: اسم امرأة، وبنو لبينى من أسد بن وائلة، يعيرهم بأنهم أبناء أمة، أن ينسبهم إلى الأم، تهجيناً لشأنهم وأنهم هُجناء. لستم بيد: أي أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٩١.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٩١.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٩٢.

إذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى عنه، كقولك: ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، فخير من زيد صفة لأحد في المسألتين، وأبوك وعمرو متوسطان بين أحد وبينه، فمذهب سيبويه[1] جواز الإبدال، فترفع (أبوك) وتجرّ عمراً، لأنّ المستثنى منه مقدم على المستثنى، ولأنّ البدل من الموصوف لا من الصفة.

واختار المازني النصب، فتقول: إلا أباك، وإلا عمراً، لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى، فصار تقديمه عليها كتقديمه عليه[2]؛ ولأن الإبدال منه يقتضي كونه في الحكم المطرح، ووصفه يقتضي أن لا يكون في حكم المطرح فتناقض حكمُه، فإن أخرت الموصوف والصفة نصبت[3] بلا خلاف، كقولك: ما أتاني إلا أباك أحد خير من زيد، ولو أخرته عنهما جاز الإبدال والنصب، كقولك: ما أتاني أحد خير من زيد إلا أبوك وإلا أباك.

«الثالث ما يجب جرّه وهو المستثنى بغير وسوى وبَلْهَ مصدراً[4]»

غير وسوى: اسمان يجرّان ما بعدهما بالإضافة، وقد تقدم الكلام على (سوى) في الظروف. فإذا قلت: مررت برجلٍ غير زيد، فيجوز أن تقصد به المغايرة بالذات أي: مررت برجل ليس زيداً، ولا يلزم منه المغايرة في الصفات، لجواز اشتراك شيئين في صفات كثيرة، كالثوبين المنسوجين على منوال واحد، المتساويين طولاً وعرضاً، وخشونة وليناً.

ويجوز أن يقصد به المغايرة في الصفات، أي: مررت برجلٍ صفته ليست صفة زيد، ويلزم منه المغايرة بالذات. فعلى الأول يجوز: جاءني زيد غير عمرو، فتجعله حالاً، لأنه

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٢، وفيه بعد ذكر المسألتين: كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك.

(٢) لا (واو) في: ع.

(٣) (نصب) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٣.

معلوم، فلا فائدة في ذكره، وعلى الثاني يجوز إذ المعنى: جاءني زيد مخالفاً لعمرو، وهذا معنى يجوز أن يجهل.

وأما (سوى) فقد فسّرها الخليل[١] بمكان، فإذا قلت[٢]: [قام][٣] القومُ سوى زيد، كان معناه: مكان زيد، فزيد لم يقم، لأن الحَيِّز الواحد لا يشغله جسمان والفرق بينهما وبين غير أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك، كان معناه ليس إياك، ويلزم منه المغايرة بالذات أو بالصفة، على ما ذكرنا.

وإذا قلت: مررت برجل سواك، كان معناه: مررت برجل يغني غناك، ويسد مسدّك، ويقوم مقامك، هذا تفسير أبي سعيد.

وفرق آخر عن بعض المتأخرين[٤]، وهو أن (سوى) إذا أضيفت إلى معرفة صارت معرفة، لأنّ إضافتها كإضافة خلفك وقدامك، بخلاف (غير) فإنها تبقى على تنكرها.

وأمّا قولنا: مررتُ برجل سواك، فليس بقادح فيما ذكرنا، لأنّ صفة النكرة في الحقيقة ليست[٥] سواك، بل سواك[٦] منصوب على الظرف، والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة، كما تقول: مررت برجل عندك.

وأما (بَلْهَ) فقد سبق الكلام عليه.

«وحاشا»

قد تكلّمنا عليها، فإذا قلت: قام القوم حاشا زيدٍ، فَجَرَرْتَ كانت (حاشا) حرف جر، وهي وما بعدها متعلق بالفعل الذي قبلها، وإن نصبت زيداً، فحاشا فعل، وفيه

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٧٧.

(٢) (فإذا قلت) ساقط من: ع.

(٣) (جاءني) في: ع. وأثبتُّ ما في نسخة الأزهرية.

(٤) عبارة (بعض المتأخرين) مكتوب تحتها (وهو ابن يعيش) في: ع. انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٣، ٨٤.

(٥) (ليست) ساقط من: ع.

(٦) (بل سواك) ساقط من: ع.

ضمير غائب، والتقدير: حاشا بعضهم زيداً، أي: جانب بعضهم زيداً[١].

قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]: في (حاشا) ضمير ليوسف، ومعناه: حاشى يوسف من الفاحشة لله[٢].

«وعدا وخلا إذا كانا حرفي جر، وتقول: عدايَ وخلايَ»

قد تقدّم حكاية الجر بهما، فيكونان حرفَي جر، فعلى هذا تقول: قام القومُ عدايَ وخلاي، ولا تقول: عداني وخلاني، لأنّ نون الوقاية إنما يتصل بالفعل.

[٢٠٠] **«الرابع[٣]: ما يجوز جرُّه / ورفعه كقولك: قامَ القومُ لا سيّما زيدٍ وزيدٌ، والنصبُ ضعيفٌ»**

قد بينّا أنّ (لا سيما) مركبة من ثلاث كلمات، من (لا) النافية و(سي) أي: مثل، و(ما).

فإذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فيجوز في (زيد) الجر والرفع، فالجر على وجهين: أحدهما: أن تجعل (ما) زائدة وتجر زيداً بإضافة (سي) إليه، فكأنك قلت: لا سي زيد، وحركة (سي) إعرابية، كقولك: لا غلام رجل عندك، وخبر (لا) محذوف كأنك قلت: لا سي زيد قائم، ولا تريد نفي القيام عن مثل زيد، وإنما تريد نفيه عنه نفسه، كما يقول[٤] القائل لصاحبه: مثلك لا يفعل[٥] هذا، أي أنت لا تفعل هذا كما قال:

٥٨٧ - يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذلكا ... مِثْلِيَ لا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا[٦]

---

(١) (أي جانب بعضهم زيدا) ساقط من: ع.

(٢) انظر الجنَى الداني في حروف المعاني ٥٥٩-٥٦٠.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٥.

(٤) (تقول) في: ع.

(٥) (لا تفعل) في: ع.

(٦) انظر الإنصاف ١: ٣٠١، والبيان للأنباري ١: ٣٠٤.

وفائدةُ الإتيان بـ(مثل) تعظيمُ المضاف إليه، فإذا قلت: مثلك لا يفعل[١] كذا، فمعناه أن الإنسان الذي هو مشابه لك يَجِلُّ عن فعل هذا، فكيف بك، وهذا أبلغ من قولك: أنت لا تفعل هذا.

الثاني: أن يكون (ما) اسماً مجروراً بإضافة (سيّ) إليها، وزيد: مجرور على البدل من (ما) فإن (ما) قد جاءت لذوي العقول.

حكى أبو زيد[٢]: سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمده، وأما الرفع فعلى أن (ما) بمعنى الذي، وزيد: خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة (ما)، فكأنه قال: لا مثل الذي هو زيد، وحركة (سيّ) إعرابية على الظاهر للإضافة، ويجوز أن تكون بنائية لإضافتها إلى غير المتمكن، ويجوز النصب جوازاً بعيداً شبهوها بإلا، قال امرؤ القيس[٣]:

٥٨٨ - ألا رُبَّ يوم صالح لك منهما ... ولا سيَّما يوم بدارةِ جُلْجُل[٤]

يروى: يومٍ ويومٌ ويوماً على ما ذكرنا.

ثم إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فالكلام جملتان: الأولى فعلية، والثانية اسمية.

«الخامس ما يجري على إعرابه لو أسقطت إلا[٥]، وذلك بأن تدخل (إلا) بين شيئين[٦] أولهما يقتضي الثاني فيفيد الحصر، كقولك: ما زيد إلا قائم، وما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد»

---

(١) (لا تفعل) في: ع.

(٢) انظر حكاية أبي زيد في المفصل ١٤٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٥.

(٣) البيت من معلقته، وهو في ديوانه برواية: (ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالح).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٦، والمغني ١: ١٤٩، ٣٤٧، والخزانة ٢: ٦٣، والهمع ١: ١٣٤، والدرر ١: ١٩٩، والأشموني ١: ١٤٤. دارة جلجل: موضع يقال له الحمى.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٦.

(٦) (الشيئين) في: ع.

دخول (إلا) في الكلام على قسمين:

الأول: أن تدخل مؤثرة معنى[(١)] به اتصل الفعل الذي قبلها بالاسم الذي بعدها كقولك: قام القوم إلا زيداً، وقد ذكرنا حكمه.

الثاني: أن تدخل (إلا) مُوصلة للفعل إلى الاسم، بل يتوسط بين شيئين أولهما يقتضي الثاني، بحيث لو أسقطتها[(٢)] لم يتغير الإعراب عما كان عليه، ولا يكون لـ(إلا) أثر[(٣)] في اللفظ، إلا أنها إذا دخلت بين الفعل وفاعله أو مفعوله حَوَّلت الضمير المتصل إلى المنفصل، كقولك: ما ذهب إلا أنا، وما ضربت إلا إيّاك، وهذا يسميه النحويون تفريغ العامل، فيفيد الحصر، إمّا حصر المحكوم به في المحكوم عليه، وإمّا حصر المحكوم عليه في المحكوم به.

وذلك في مواضع:

الأول: أن يتوسّط بين المبتدأ والخبر، كقولك ما زيد إلا قائم، وفي التنزيل: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] و﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] و﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وتقول: ما في الدار إلا زيد، ولا يجوز النصب، وقد جاء منصوبًا في الشعر، وهو رديء، قال عُروة بن حزام[(٤)]:

٥٨٩ - يطالبنى عمّى ثمانينَ ناقةً   وما لي يا عَفْراءُ إلا ثمانيا[(٥)]

وهذا[(٦)] على حذف المستثنى منه، كأنه قال: وما لي يا عفراء إبل أو نوق إلا ثمانيًا،

---

(١) (معنى) ساقط من: ع.

(٢) (أسقطتها) في: ع.

(٣) (للأثر) في مكان (لالا أثر) في: ع.

(٤) هو من عُذْرة، شاعر، وهو أحد العُشّاق الذين قتلهم العشق، وصاحبتُه (عَفْراء) (ت نحو ٣٠ هـ) في وادي القرى (قرب المدينة). انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٢٢، والخزانة ١: ٥٣٤، والأعلام ٥: ١٧.

(٥) انظر أمالي القالي ٣: ١٦٠، والخزانة ٢: ٣١.

(٦) (وهذا يدل) في: ع.

لأن سياق الكلام يدلّ عليه.

وكذلك إذا كان الخبرُ جملةً اسمية، كقولك: ما زيد إلا أبوه منطلق، أو جملة فعلية مضارعة الفعل، كقوله[1]: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] لأن الأصل أن يستثنى من الاسم الاسم، والمضارع قريب منه.

ويقبح: ما زيدٌ إلا قام، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[2] فإنما أدخل (إلا)[3] على (كان) لكونها من عوامل المبتدأ والخبر، ويحسن بعض الحسن مع (قد).

ولا يجوز: ما زيد إلا قم إليه، لأنّ الأمرَ بعيدٌ من الأسماء جدًّا.

الثاني: أن يتوسط بين الفعل والفاعل، كقولك: ما قام إلا زيدٌ، وما يقوم إلا عمرو، وليقم إلا بِشْر، ولا يذهب إلا بكر.

ولا يجوز: ما قام إلا زيداً، بالنصب، لأنّ الفعل لم يستوفِ الفاعل، والأحسن أن تقول: ما قام إلا هند، بطرح علامة التأنيث من الفعل؛ لأن الكلام قد صار استثناء، وورودُ[4] مستثنى من غير مستثنى منه محالٌ، وليس في اللفظ، فيكون في التقدير، فكأنه قال: ما قام أحد إلا هند، هكذا علّلوه، وفيه نظر، ويجوز: ما قامت إلا هند، نظراً إلى الظاهر. وقرأ الحسن: ﴿فأصبحوا لا تُرَى إلا مساكنُهم﴾ [الأحقاف: ٢٥][5]،

---

(١) (كقوله تعالى) في: ع.

(٢) الأنعام: ٤، ويس: ٤٦.

(٣) (إلا) ساقط من: ع.

(٤) (وورد) في: ع.

(٥) قراءة الحسن بضم التاء من فوق مبنيًّا للمفعول (تُرَى) و(مساكنُهم) بالرفع. وقرأ عاصم وحمزة: (لا يُرى إلا مساكنُهم) مضمومة الياء والنون على ما لم يسم فاعله. وقرأ باقي السبعة: (لا تَرى إلا مساكنَهم) على خطاب النبي ﷺ. انظر حجة القراءات ٦٦٦، والقرطبي ١٦: ٢٠٧، والبحر ٨: ٦٥، والإتحاف ٣٩٢، والتصريح ١:٢٨٠.

فأنّث(١). وقال ذو الرمة(٢):

٥٩٠ - طَوى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما في غُروضِها   ومـا بَقِيَـتْ إلا الصُّـدورُ الجَراشِـعُ(٣)

وقال أيضًا(٤):

٥٩١ - كأنَّهـا جَمَـلٌ وَهْـمٌ ومـا بَقِيَـتْ   إلاّ النَّحيـزَةُ والألـواحُ والعَصَـبُ(٥)

الثالث: أن يتوسط بين الفعل والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، وهو كتوسطها بين الفعل والفاعل، كقولك: ما ضُرب إلا زيد، وما أُكرم إلا هند.

/ **الرابع**: أن يتوسط بين (كان) واسمها، بشرط تقديم الخبر، أو بين اسمها [٢٠١] وخبرها، تقول: ما كان قائمًا إلا زيد، وما كان زيد إلا قائماً، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٨٢].

ولا يجوز: ما كان إلا زيداً قائماً؛ لأنَّ ما قبل (إلا) لا يعمل(٦) فيما بعدها إذا لم يكن مستثنى.

الخامس: أن يتوسّط بين اسم (إنَّ) وخبرها، كقولك: ما إنْ زيداً إلا قائم، وما كان

---

(١) (فأنّث) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه ٢: ١٢٩٦.

(٣) البيت في المحتسب ٢: ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٧، والعيني ٢: ٤٧٧، والأشموني ٢: ٥٢. النحز: ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير. والأجراز جمع جُرْز: الأرضون اللاتي لا تنبت. والغُروض جمع غَرْض: وهو حِزَامُ الرحل. الجُرْشَعُ جمع جراشع: وهو المتفخُ الجَنْبينِ.
يصف الشاعر ناقته، يقول: طوى وهزل ما أصابها من شدة الاستحثاث والركض ومن السير في الأرض لا نبات فيها.

(٤) الديوان ١: ٤٣.

(٥) البيت في السمط ١: ٢٠١، وكنز الحفاظ ٦٢١، والجمهرة ٣: ١٨١، والصحاح واللسان والتاج (وهم). الوَهم: الجَمَل الضخم الذلول. النَّحيزة: الطبيعة. وألواحها: عظامها. يقول: هذه الناقة مُذكرة، خِلقتها خِلقةُ جملٍ، وما بقيت منها بقيّة، أي فنيَتْ من السير والتعب.

(٦) (تعمل) في: د.

زيداً إلا أسد.

ولا يجوز: ما إن إلا زيداً قائم، لما ذكرنا، ولأنه لا يفصل بين (إن) واسمها بغير الظرف، وحرف الجر.

السادس: أن يتوسّط بين الفعل والمفعول به، كقولك: ما ضربت إلا زيدًا، وحال الظرف مع الفعل كحال المفعول به، تقول: ما سرت إلا اليوم، وما جلست إلا أمامك.

واعلم أن المقصود بالذّكر والتخصيص: ما اتصل بإلا متأخّراً عنها، فإذا قلت: ما زيد إلا قائم، فإنه يقتضي حصر زيد في القيام، حتى ليس له حالة غيره. وإذا قلت: ما قام إلا زيد، اقتضى حصر القيام في زيد، حتى إنه لم يفعله غيره. وإذا قلت: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، وما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً، فالاختصاص في المرفوع، أي: أن عمراً لم يضربه غير زيد. وإذا قلت: ما ضرب زيد إلا عمراً، أو ما ضرب إلا عمرًا زيد، فالاختصاص في المنصوب أي: أن زيدًا لم يضرب غير عمرو. وفي التنزيل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] وقال عمرو بن معدي كرب[1]:

٥٩٢ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجَارَاتُها ... مَا قَطَّرَ الفارِسَ إلاّ أنَا[2]

وإذا قلت: ما أعطيت زيداً إلا درهمًا، وما ظننت عمراً إلا جالسًا، فتحصر إعطاء زيد في الدرهم، وظن عمرو في الجالس.

وإذا قلت: ما أعطيت درهمًا إلاّ زيداً، وما ظننت جالساً إلا عمراً، فتحصر إعطاء الدرهم في زيد، وظن الجلوس في عمرو، وهذا اللفظ يؤذن من حيث دليل الخطاب: بأن غير زيد يكون قد أعطيته غير درهم، وغير عمرو يكون قد ظننته غير جالس.

---

(١) الديوان: ١٥٥.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٧٩، شرح السكري ١: ٤٥، ودرة الغواص ٦٧، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٤١١، والإبدال لأبي الطيب ٢: ٧٤، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠٣، والمغني ١: ٣٠٩، والأشباه والنظائر ٤: ٩٧، واللسان والتاج (قطر). كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القادسية فقتله، وهو يرى أنه رستم، فقال هذا الشعر. قطره: صرعه على أحد قطريه، أي: جانبيه.

واعتبر بما ذكرنا إذا قلت: ما مررت إلا بزيد، وما[١] مرّ بزيد إلا عمرو. وقال السيد الحميري[٢]:

٥٩٣ - لو خيِّرَ المنبرُ فرسانَه ما اختار إلاّ منكم فارساً[٣]

فالتخصيص هاهنا في (منكم) فلو قال: إلا فارساً منكم، صار الاختصاص في فارسًا. وهكذا الحكم في الظروف وحروف الجر، تقول: ما جلس زيد اليوم إلا أمامك، وما جلس عمرو أمامك إلا اليوم، وما قام زيد إلا في الدار، وما قام في الدار إلا زيد.

ولا يخفى مما ذكرنا الحكم في دخول (إلا) في سائر المفاعيل والمشبهة بها، والتوابع كقولك: ما قمت إلا قياماً حسناً، وما زرتك إلا طمعاً في برّك، وما جاء البرد إلا[٤] والطيالسةَ، وما قام زيد إلا ضاحكًا. ومنه: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٥] وما جاءني رجل إلا عالم، وما مررت بأحد إلا زيد خير منه، فالجملة صفة.

ولو قلت: ما مررت بالقوم إلا زيد خير منه، فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة، ولا يجوز دخولها بين الفعل وبين مصدره. إلا أن يكون مخصوصًا، لقولك[٦]: ما ضربت إلا ضرباً شديداً، وإلا ثلاث ضربات، وإلا ثمانين جلدة، وقد تقدّم الكلام على قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

«وحكم (غيرٍ)[٧] حكم ما بعدَ (إلا)، فتنصب حيث نُصبَ وتُبدل حيث أُبدِلَ»

---

(١) (مررت) في: ع.

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، أبو هاشم، أو أبو عامر، شاعر إمامي (ت ١٧٣هـ) انظر طبقات الشعراء ٣٢، والأعلام ١: ٣٢٠ (الحميري) ساقط من: ع.

(٣) البيت في ديوانه ٢٥٩، والبرهان للزملكاني ١٨٦، ومفتاح العلوم ١٤٤.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦.

(٦) (كقولك) في: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٣.

الأصل في (غير) أن يقع صفة، والاستثناء فيها عارض معار من (إلا).

والفرق أنها إذا كانت صفة فلم توجب الاسم الذي وصفته بها شيئًا، ولم ينف عنه شيئاً فإنه مذكور على سبيل التعريف.

فإذا قلت: جاءني رجل غير زيد، فقد أخبرت بمجيء رجل هو غير زيد، ولا يلزم منه نفي المجيء عن زيد، وإن كانت للاستثناء فوجب إخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها.

فإن قلت: له عندي مائة غير درهم، فإن نصبت غيراً كان استثناء، وكنت مخبراً أن له عندك تسعة وتسعين، وإن رفعت كان وصفاً وكنت مخبراً أنَّ له عندك مائة هي مغايرة لدرهم، كما تقول: عندي درهم غير زائف، ورجل غير عاقل، فكل موضع يقع فيه غير استثناء يجوز أن يقع[1] صفة، ولا ينعكس، إذ لا يقع استثناء إلا في موضع يقع فيه (إلا).

فإذا قلت: جاءني غير زيد، ورأيت غير زيد، ومررت برجل غيرك، لم يقع إلا صفة.

ثم إذا رفعت للاستثناء[2] فلا يمكن أن يظهر الإعراب فيما بعدها لانجراره بالإضافة، أعربوا غيراً في نفسها إعراب المستثنى بعد (إلا)، فأوجبوا نصبها حيث يجب نصبه، وأجازوا إبدالها / ونصبَها حيث يجوز أن فيه، فإذا جاءت مجيء (إلا) في التوسط [٢٠٢] بين شيئين[3] يقتضي أحدهما الآخر وجب رفعه أو نصبه تنزيلًا له منزلة ما دخلت عليه (إلا).

فإذا قلت: قام القوم غيرَ زيد، وجب نصب (غير)، كما وجب نصب زيد في قولك: قام القوم إلاّ زيداً، لكن نصب زيد بالفعل بتوسط (إلاّ) ونصب (غير) بالفعل من غير توسط، وانتصابه ليس على الاستثناء، إذ المستثنى ما بعده، بل على أنه مشبه بالمفعول، وقد يشبه بالظرف لما فيه من الإبهام، كما في الجهات الست وما في معناها، فإن قولك:

---

(١) (تقع) في: ع.

(٢) (الاستثناء) في: ع.

(٣) (الشيئين) في: ع.

مررت برجل غيرك، غير متميز، كما أن قولك: مررت برجل سواك، كذلك، فكما[1] يتعدّى الفعل اللازم إلى (سوى) وأخواتها بنفسه يتعدّى إلى (غير)، وامتناع دخول (في) لا يقدح في هذا الشبه، إذ من الظروف ما لا يدخل عليه (في) نحو: عند وسوى ولدى وغيرها.

وتقول: ما جاءني أحد غير زيد، فيجوز[2] في (غير) النصب على الاستثناء، والرفع إما[3] على البدل أو على الصفة.

والفرق أنّ في الصفة لا ينوى طرح أحد، وفي البدل ينويه. وقُرئ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] [4] برفع (غير) على أنه بدل من القاعدين، أو صفة لهم، فإن (غيراً) وإن لم يتعرف بالإضافة، لكن لما لم يقصد بالقاعدين قوماً بأعيانهم جرى مجرى النكرة.

وبنصبه على أنه مستثنى من القاعدين، أو حالاً منهم، أو مستثنى من المؤمنين، أو حالاً منهم.

وبجرّه على أنه صفة للمؤمنين.

وتقول: ما جاءني غير زيد[5] أحد، بالنصب، ومن رفع هناك رفع هاهنا[6]، وما بالدار أحد غير حمار، بالنصب، وبرفعه على الصفة.

---

(١) (كما) في: ع.

(٢) (ويجوز) في: ع.

(٣) (إما) ساقط من: ع.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة (غيرُ) برفع الراء. وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. وروي الرفع والنصب عن عاصم. وقرأ الأعمش وأبو حيوة بكسرها. انظر حجة القراءات ٢١٠، والقرطبي ٥: ٣٤٣، والبحر ٣: ٣٣٠، والإتحاف ١٩٣.

(٥) (غير زيد) ساقط من: ع.

(٦) (هنا) في: ع.

وتقول في تفريع العامل: ما جاءني غير زيد، فترفعه بأنه فاعل.

وحكى الجوهري[١]: أنّ من العرب من[٢] ينصبه. وما رأيت غير زيد، بالنصب، فيكون مفعولاً، وما مررت بغير زيد، فتدخل الباء على غير.

وأجاز سيبويه[٣]: ما أتاني غيرُ زيد وعمرو، برفع (عمرو) حملاً على معنى الكلام؛ لأنّه من مواضع (إلا) فكأنّك قلت: ما جاءني إلا زيد وعمرو، وأنشد ابن الأعرابي:

٥٩٤ - ومَا أرَى بالسَّهْب غَيْرَ ذئْب وأعْنُزاً كَنَوَيَاتِ القَسْب[٤]

فنصب (أعنزاً)، لأنّ التقدير: وما أرى بالسهب إلا ذئباً وأعنزاً، فعلى هذا تقول: ما رأيت غير زيد وعمراً، على تأويل: ما رأيت إلا زيداً وعمراً.

وأجاز الكسائي والفراء فتحَ (غير)[٥] في كلّ موضعٍ يحسنُ أن تقعَ[٦] فيه (إلا)، فيجوز عندهما: ما جاءني غير زيد، كما تقول: ما جاءني إلا زيد، ولا يجوز: جاءني غير زيد، لأنك لا تقول: جاءني إلا زيد.

ولما دخل (غير) على (إلا) في الاستثناء أُعطي من أحكامها أنها لا تتقدم على الناصب، فلا تقول: غير زيد قام القوم، كما لا تتقدم (إلا) عليه.

---

(١) وفي الصحاح (غير) ٢: ٧٧٦ (قال الفراء: بعضُ بني أسد وقُضَاعة ينصبون غيراً إذا كان في معنى (إلا)، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم. يقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحد غيرَك).

(٢) (مَن) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٧٥.

(٤) البيت في كنز الحفاظ ٢٨٥ ، ونسب لراجز من ربيعةِ الجوع. السهب: الفلاة. النوى جمع نواة التمر. القَسْب: تمر يابس يتفتت في الفم صُلْبُ النواة. (الشهب) في: ع.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «غير» يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أنْ قام زيد.
وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.
وقد عقد في الإنصاف ١: ٢٨٧ مسألة (هل يجوز بناء «غير» مطلقاً؟).

(٦) (أن تقع) ساقط من: ع.

«وقد تكون (إلا) صفة بمعنى (غير) إذا كانت تابعة، ومنه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]»

الأصل في (إلا) أن تكون[1] للاستثناء، وفي (غير) أن تكون صفة، وقد تجعل (إلا) للصفة كما تجعل (غير) للاستثناء، لاشتراكهما في مخالفة ما بعدها لما قبلهما، فتقول[2]: جاءني رجال إلا زيد، كما تقول: غير زيد، لئلا يتوهّم أنّ زيدًا في الرجال، ولا يجوز أن يقع إلا صفة (إلا) في الموضع الذي يجوز أن يكون فيه استثناء، وذلك أن يكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع، بأن يكون نكرة منفية، أو معرفاً باللام لتعريف[3] الجنس؛ لأن هذا هو الموضع الذي يجتمع هي و(غير) فيه فتعارضا، فلا يجوز: مررت برجل إلا زيد، على معنى غير زيد، لأن موضوع (إلا) أن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها، وليس زيد بعضاً لرجل، ويجوز: ما جاءني رجل إلا زيد، وما رأيت رجلاً إلا زيداً، وما مررت برجل إلا زيد، لعموم النفي.

ومن مسائل الكتاب[4]: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبْنا، كما تقول: غير زيد، وهذا مدح له.

والفرق بين قولنا: ما مررت برجل إلا زيداً، على الاستثناء، وإلا زيد على الصفة: أن في الاستثناء يجب أن يكون زيد ممروراً به، إذ التقدير: ما مررت إلا بزيد، وإذا كان صفة كان المعنى: ما مررت برجل مغاير لزيد، ولا يلزم منه أن يكون زيد ممروراً به، وأما ما[5] أنشد سيبويه:

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (وتقول) في: ع.

(٣) (التعريف) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٧٠.

(٥) (وأما ما) ساقط من: ع.

٥٩٥ - وكُـلُّ أخ مفارِقُـهُ أخُـوه   لَعَمْـرُ أبيـكَ إلاّ الفَرْقَـدَانِ[١]

فإلاّ عند الكوفيين بمعنى الواو[٢] فإنَّ الفرقدين أيضًا يفترقان.

والبصريون يجعلونه صفة لكلّ، كأنه قال: وكلُّ أخ غير الفرقدين[٣] مفارقه أخوه، فإنّ هذا الشعر لجاهلي[٤] / لا يقول بفناء الأشياء، فيكون هذا الشعر صادراً منه [٢٠٣] على اعتقاده.

وقوله: إذا كانت تابعة يريد أنّ (إلا) وما بعدها إنّما تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور، ولا يجوز حذف الموصوف فيه، وإقامة الصفة مقامها، فلا تقول: جاءني إلا زيدٌ، وأنت تريد الصفة، ويجوز: جاءني غير زيد، لأنّ غيراً اسم متمكّن يعمل فيه العوامل، فيجوز[٥] أن يقام مقام الموصوف، وارتفاع (غير) هاهنا على أنّه فاعل، لا على أنه صفة موصوف محذوف، وكذلك النصب والجر، فإذا لم يبق النعت لا يجوز حمل (إلا) عليه في النعت مع أنّه لا يعمل فيها عامل. وشَبَّهَها سيبويه[٦] بأجمعين في التأكيد من حيث إن

---

(١) هذا البيت مختلف في قائله بين عمرو بن معدي كرب، وحَضْرَميّ بن عامر الأسدي، وسوَّار بن المضرب. انظر الكتاب ١: ٣٧١، والمقتضب ٤: ٤٠٩، والكامل ٣: ١٢٤٠، وحماسة البحتري ١٥١، والإنصاف ١: ٢٦٨، وأمالي المرتضى ٢: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٨٩، والمغني ٢: ٧٦، ٦٢٨، والبحر ١: ٤٤٢، ٢: ٢٦٧، والأشموني ٢: ١٥٧، والهمع ١: ٢٢٩، والدرر ١: ١٩٤، والأشباه والنظائر ٤: ١٩٢ وشعر عمرو ١٦٧، ٢٣٣، والخزانة ٢: ٥٢، ٤: ٧٩. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب، لا يفترقان.

وعلى هامش (د) وبعده:

وكُـلُّ قَرِينَـةٍ قُرِنَـتْ بـأخْرَى   وإنْ ضَـنَّتْ بِهَـا سَـيُفَرَّقَانِ

(٢) عقد في الإنصاف ١: ٢٦٦ مسألة: (هل تكون «إلا» بمعنى الواو).

(٣) (غير الفرقدين) ساقط من: ع.

(٤) (لجاهل) في: ع.

(٥) (ويجوز) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٣٧١.

أجمعين لا تليها[١] العوامل، فلا يجوز حذف المؤكد وإقامة أجمعين مقامه، فلا تقول: جاءني أجمعون، بل لا يكون تأكيدًا إلا بعد مؤكد مذكور. وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فأكثر النحويين على أن (إلا) صفة لآلهة كأنه قال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، والضمير في قوله: (لفسدتا)، يعود إلى السماوات والأرض، فالمعنى: ترتيب[٢] فساد السماوات والأرض على وجود آلهة[٣] مغايرة لله تعالى، ولا يجوز أن يكون (إلا الله) بدلاً[٤] من آلهة، لأنه يصير التقدير: لو كان فيهما إلا (الله) لفسدتا، وذلك فاسد[٥]؛ لأن[٦] (لو) شرط فيما مضى فهي بمنزلة (إن) في المستقبل، وأنت لو قلت: إن أتاني إلا زيد، لم يصح لأنّ الشرط في حكم الموجب، فكما لا يصحّ: أتاني إلاّ زيد، كذلك لا يصح: إن أتاني إلا زيد، فلو نصبت على الاستثناء، وقلت: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، جاز.

«وتقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، ترفع أحدهما، وتنصب[٧] الآخر»

إذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا[٨]، فإن كان زيدٌ وعمروٌ[٩] اسمين لشخص واحد رفعتَهما، الأول فاعل[١٠]، والثاني بدل منه، وإن كانا اسمين لشخصين فمعك مستثنيان، وليس معك مستثنى منه، فلا بدّ من رفع أحد الاسمين، إذ لا بد للفعل من

---

(١) (لا يليها) في: ع.

(٢) (ترتب) في: ع.

(٣) (الآلهة) في: ع.

(٤) (بدل) في: ع.

(٥) (وذلك فاسد) ساقط من: ع.

(٦) (لأنه) في: ع.

(٧) (وينصب) في: ع.

(٨) (عمرو) في: ع.

(٩) (فإن كان زيد وعمرو) ساقط من: ع.

(١٠) (الأول فاعل) ساقط من: ع.

الفاعل، ولا يمكن رفع الآخر؛ لأن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، فنصبناه مع أن المعنى يقتضي رفعه لأن كليهما فاعل. وعلّل الزمخشري[١] عدم جواز رفعهما بأن قال: لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو، ومراده أنك إذا رفعت الأول وقلت: ما جاءني إلا زيد، كان الكلام واجباً فيصير كقولك: جاءني زيد، فلو رفعت الثاني مع ذلك لكان بمنزلة رفع المستثنى في الواجب، كقولك: تركوني إلا عمرو، وعن أبي الحسن جواز رفع الاسمين على حذف حرف العطف فإنّك إذا أدخلت الواو رفعتهما.

«وما جاءني إلا زيداً إلاّ عمراً أحد، منصوبين[٢]»

لأنهما مستثنيان مقدّمان، ولا بدَّ في أمثال ذلك أن يكون على حذف حرف العطف، أو على أنّ (إلّا) قام مقام حرف العطف، لأن المستثنى الثاني غير الأول، أنشد سيبويه للكميت:

٥٩٦ – ومـا لِيَ إلاّ اللهُ لا شيءَ غـيرَه ... ومـا لِيَ إلاّ اللهَ غـيرَكَ نـاصِرُ[٣]

«فإن قدمت أحداً عليهما جاز نصبهما ورفعهما، والمغايرة بينهما»

إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً، فيجوز[٤] نصب الاسمين على الاستثناء، ورفعهما على أن (زيداً) بدل من أحد و(عمراً) بدل من زيد، إما على الغلط، وإما على أن له اسمين، وأن ترفع أحدهما على البدل وتنصب الآخر على الاستثناء.

ومتى رفعتهما أو نصبتهما جاز لك عطف أحدهما، على الآخر، ومتى رفعت أحدهما ونصبت الآخر لم يجز العطف لاختلاف الإعراب، وإن قدمت أحدهما على أحد

---

(١) انظر المفصل ٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٢.

(٢) وفي الكتاب ١: ٣٧٣ (وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بِشراً أحد، كأنك قلت: ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بِشر، فجعلت بِشراً بدلاً من أحد، ثم قدمت بشراً فصار كقولك: ما لي إلا بِشراً أحد، لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمراً أحد إلا بشر، فكأنك قلت: ما لي أحد إلا بشر).

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٧٣، والمقتضب ٤: ٤٢٤، والخزانة ٢: ٣٧٣.

(٤) (يجوز) في: ع.

وأخرت الآخر فلا يجوز في المقدم إلا النصب، ويجوز رفع المؤخر ونصبه.

(تنبيه):

يجوز استثناء بعض الأعداد من بعض، بشرط أن يكون المستثنى أقلَّ من المستثنى منه، كالمسألة المشهورة، وهي أن يقول المقرُّ: لزيدٍ عليَّ عشرة إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعة إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحداً، فإنّهم قالوا يلزمه خمسة، وأصله راجع إلى أنّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي. فطريق معرفة ذلك أن تجمع ما في العدد المقرّ به من الأزواج والأفراد، وتنقص الأقل من الأكثر، فما بقي فهو المقرّ بِهِ. ففي الصورة المذكورة تجمع أزواج العشرة بأن تضرب نصف العشرة فيما زاد عليه بواحد، وهو[1] ستة، فتصير ثلاثين، وذلك جميع الأزواج التي فيها، ثم تضرب نصف العشرة في نفسه، فيصير خمسة وعشرين، وذلك جميع الأفراد التي فيها تنقص الأقل من الأكثر تبقى خمسة، وهو[2] المقرّ به، فإن ابتدأ[3] بالفرد بأن يقول: لزيد عليّ أحد عشر إلا عشرة إلا تسعة، وهكذا إلى الواحد فتجمع الأفراد التي في ذلك العدد، بأن تضرب نصفه بزيادة نصف واحد، وهو ستة في نفسه، فيصير ستة وثلاثين، وهي الأفراد التي فيه، ثم تضرب نفسه بزيادة نصف واحد، وهو[4] ستة في نصفه بنقصان نصف واحد، وهو خمسة فيصير ثلاثين، وهي الأزواج التي فيه[5] تنقص الأقل من الأكثر، تبقى ستة، وهو المقرّ به، وأخصر[6] من هذا كلّه أن تجعل المقرّ به نصف العدد الذي ابتدأ به إن كان زوجاً، ونصفه بزيادة نصف واحد إن كان فرداً.

---

(١) (وهي) في: ع.

(٢) (وهي) في: ع.

(٣) (ابتداء) في: ع.

(٤) (وهي) في: ع.

(٥) (فيه) ساقط من: ع.

(٦) (وأخص) في: ع.

[٢٠٤]

«وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى / في نحو[١]: نشدتك بالله إلا فعلت[٢]»

نشدت: فعل يتعدى تارة إلى مفعول واحد، نحو: نشدت الضالة إذا طلبتها، وتارة إلى مفعولين، كقولهم: نشدتك الله إلاّ فعلت. حكاه سيبويه[٣]. وهو كلام محمول على المعنى، كأنه قال: ما أنشد، أي: ما أطلب منك إلا فعلك، وذلك لأنَّ إلّا إذا جاءت في كلام[٤] ولم يكن قبلها مستثنى منه، كان الكلام غير واجب، ألا ترى أنك لا تقول: ضربت إلا زيداً، وأمّا قول أبي ذؤيب الهذلي:

٥٩٧ – أَبَى القَلْبُ إلا أمَّ عَمْرٍو وأصْبَحَتْ تُحَـرَّقُ نَـارِي بالشَّـكاةِ ونَارُهَـا[٥]

فقد قال أبو علي: هو على حذف المستثنى، فكأنّه قال أبى القلب كلَّ شيء إلّا أم عمرو، فلما كان الكلام هاهنا واجباً صرف إلى غير الواجب قضاء من حق (إلا)، وأوقع الفعل موقع المصدر للدلالة عليه، كما قالوا: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، أي: سماعُك.

وكذلك[٦] أقسمت عليك إلّا فعلت[٧]، وكان القياس ليفعلن، لأنه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل، فيلزمه اللام والنون، لكنهم حملوه[٨] على: نشدتك الله إلا

---

(١) (نحو قولك) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٩٤.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٥٤.

(٤) (الكلام) في: ع.

(٥) انظر ديوان الهذليين ١: ٢١، وشرح السكري ١: ٧٠، ١٣٦٧، والعيني ٣: ١١٦، وشرح المرزوقي للحماسة ١٧٨٩، تحرق: توقد. الشكاة: النميمة والكلام القبيح والقالة.

(٦) (وكذلك قولك) في: ع.

(٧) انظر الكتاب ١: ٤٥٥.

(٨) (حملوا) في: ع.

فعلت، لأن المعنى فيهما واحد، وهو الطلب، ومنه قول ابن عباس[١]: بالإيواء والنصر إلا جلستم، وأراد بالإيواء والنصر قولَه تعالى[٢]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾ [الأنفال: ٧٢، ٧٤] فاستعطفهم بما ورد فيهم. والاستعطاف من خصائص الباء في القسم.

«ومنه: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمّا ضَرَبْتَ كاتِبَكَ سَوْطاً»

روي أن كاتباً لأبي موسى الأشعري[٣] كتب إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – من أبو[٤] موسى فكتب عمر – رضي الله عنه – عزمتُ عليكَ لمّا ضَرَبْتَ كاتبك سوطاً[٥]، أي: ما أطلب منك إلا ضربك. و(لمّا) مشددة الميم بمعنى (إلا).

وقُرِئ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤][٦] بتشديد الميم، فتكون (إنْ) نافية، وعزمت عليك: من قَسَمِ الملوك، وكانوا يعظّمون عزائم الأمراء.

واعلم أن إيقاع الفعل موقع الاسم المستثنى يختصّ بالقسم لأنّا لم نره في غيره، والأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لما) ماضية في اللفظ مستقبلة في المعنى، لأنك إذا قلت:

---

(١) حديث مشهور، ذكره التوحيدي في كتاب البصائر، وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا فقاله. انظر المفصل ٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٤، ٩٥.

(٢) (تعالى) ساقط من: ع.

(٣) هو عبد الله بن قيس، أبو موسى، من بني الأشعر، من قحطان، صحابي، من الشجعان. وفي الحديث «سيد الفوارس أبو موسى» وهو أحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية بعد حرب صفين (ت ٤٤ هـ) في الكوفة. انظر الأعلام ٤: ٢٥٤.

(٤) (أبي) في: ع.

(٥) وفي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير: أن كاتباً لأبي موسى كتب إلى عمر بن الخطاب: من أبو موسى، فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك، انظر المفصّل ٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٤، ٩٥.

(٦) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة «إن كل نفس لما» بالتشديد، فتكون (إن) بمعنى (ما)، و(لما) بمعنى (إلا)، وهي لغة مشهورة في هذيل. وقرأ باقي السبعة (لما) بالتخفيف فتكون (ما) زائدة على هذه القراءة، المعنى: إنّ كل نفس لعليها حافظ. انظر حجة القراءات ٧٥٨، والبحر ٨: ٤٥٤، والإتحاف ٤٣٦.

عزمت عليك لما فعلت، لم يكن قد فعل، وإنما طلبت فعله وأنت تتوقعه.

«ويحذف المستثنى تخفيفاً، كقولهم: ليس إلا، وليس غير[(١)]»

المستثنى لا يجوز حذفه إلا مع تبقية الكلمة التي وقع بها الاستثناء، فلا تقول: قام القوم وأنت تريد إلا زيداً، إذ لا دليل عليه، ولا يجوز أيضاً حذف المستثنى إلا مع (إلا) و(غير) تقول: أخذت منه عشرة دراهم ليس إلا، ففي (ليس) ضمير المأخوذ[(٢)]، وخبر ليس بعد (إلا) محذوف كأنك قلت: ليس المأخوذ إلا ذاك. وتقول: بعت الثوب بعشرة ليس غير، أي: ليس الثمن غير ذلك، فحذف المضاف إليه، وبني (غير) بعد الحذف. أما حذفه بعد (إلا) فلأنها أصل كلم الاستثناء، فاتسع فيها. وأمّا حذفه بعد (غير) فلأن المستثنى بها مضاف إليه، وقد دلّ الدليل عليه فجاز حذفه، كما تقول: مررت بكل صالحين، أي: بكلهم، وشبّه سيبويه[(٣)] حذف المستثنى[(٤)] بمثلِ قولهم: جاءني الذي أمس، تريد فعل أمس، فحذفوا الصلة لأن (الذي) جثة، لأنه فاعل (جاءني) و(أمس) ظرف زمان، والزمان لا يكون ظرفاً للجثث، فلا بدَّ من تقدير فعل، وبقوله[(٥)]: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي: ما منّا أحد.

وقال أبو الحسن[(٦)] إذا أضفت غيراً، وقلت: جاءني زيد ليس غيره، فيجوز[(٧)] في (غير) النصب على أنه خبر ليس والاسم مضمر، والرفع على أنه اسم ليس، والخبر مضمر، كأنك قلت: ليس الجائي[(٨)] غيره، أو ليس غيره جائياً، وإذا لم يضفها جاز فيه الفتح

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٥.

(٢) (أو) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٧٦.

(٤) من (بها مضاف إليه) إلى (حذف المستثنى) ساقط من: ع.

(٥) (تعالى) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٩٦.

(٧) (ويجوز) في: ع.

(٨) (الحال) في: ع.

والضم، وشبّهها بقوله:

٥٩٨ - يــا تَــيْمُ تَــيمَ عَــدِيّ[١]

وزعم أنَّ تيماً الأول قد حذف منه المضاف إليه، وبقي على لفظ ما هو[٢] مضاف من غير تنوين، إذ كانت الإضافة منوية.

وأجاز بعضهم تنوين (غير) إذا حذف منها المضاف إليه نظراً إلى اللفظ، كما ينون كلٌّ وبعضٌ إذا لم يضافا. وإن كانت الإضافة فيها منوية مرادة من قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

ولا يجوز حذف المستثنى بعد (عدا وخلا وحاشى)، لأنهن إنْ كنّ حروفَ جرّ بقين بلا مجرور، وإن كنّ أفعالاً لم يكن على المنصوب دليل.

ولا يجوز حذفه بعد (ليس ولا يكون)، لأنه خبر[٣] لها. وأيضاً فهذه كلّها دخيلة في باب الاستثناء، وللأصل من التصرف ما ليس للفرع.

***

---

(١) تمامه:

يــا تَــيْمَ تَــيْمَ عَــدِيّ لا أبــا لَكُــمُ ... لا يُــوقِعَنَّكم في سَــوْءَةٍ عُمَــــرُ

وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ. وينصح تيماً ألا تصغي إلى عمر وإلا أوقعها في سوء.

والبيت في ديوانه ١: ٢١٢، والكتاب ١: ٢٦، ٣١٤، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والكامل ٣: ٩٥٢، والخصائص ١: ٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠، ١٠٥، ٣: ٢١، والمغني ٢: ٥١٠، والعيني ٤: ٢٤٠، والهمع ٢: ١٢٢، والدرر ٢: ١٥٤، والأشموني ٣: ١٥٣ والخزانة ١: ٣٥٩، ٢: ١١٦، ٤: ٢٧٣ السوءة: الفعلة القبيحة.

(٢) (هو) ساقط من: ع.

(٣) (ليس) في مكان (خبر) في: ع.

«/ فصل:

[٥٠] النداء: تصويتك بمن تريد إقباله عليك، باسمه الظاهر لتخاطبه»

يقال: نِداء ونُداء، بكسر النون وضمّها، فمن كسر قال: هذا مصدر لفاعل تقول: نَادى ينادي مُناداة ونِداء، كما يقال: وَالى يُوالي مُوَالاة وولاء.

ومَن ضمّ قال: هذا صوتٌ، والأصواتُ قد كثُر مجيئها على (فُعال) كدُعاء وبُكاء وعُواء ورُغاء[١] وقد قالوا: صِياح وصُياح، بالكسر والضم، وسمع الله غَواثه وغُواثه، بالفتح والضم.

وحكى بعضُ المتأخرين[٢]: نُداً بالضمّ والقصر وهو غريب[٣]. وهمزته منقلبة عن واو، وأصله: نَداوٌ، لأنه من نَدَوْتُ، أي: جلستُ في النَادِي، والنادي والنَديّ: المجلس، ويا، وهما منقلبة عن واو، وتنادوا، أي: نادى بعضهم بعضاً، وتنادوا أيضاً: جلسوا في النادي، قال[٤]:

٥٩٩- تَنادَوْا وَماحَلّوا الحُبَى وتعاوَنوُا ... على جارِهِمْ والجارُ يُحْبَى ويُرْفَدُ[٥]

وحَدُّ النداء في الصناعة: تصويتُك بمن تريد إقباله عليك، لتخاطبه. ولا ينقض ذلك

---

(١) الرُغاَء: صوت ذوات الخفّ. وقد رَغَا البعير يَرْغُو رُغَاءً، إذا ضجَّ، وفي المثل: "كَفَى برُغَائِها منادياً" أي: إنّ رُغَاءَ بعيره يقوم مقامَ ندائه في التعرُّض للضيافة والقِرَى. انظر الصحاح (رغا) ٦: ٢٣٥٩.

(٢) تحت لفظ (بعض المتأخرين) هو (ابن يعيش) في: د.

(٣) قال في المصباح (النداء: الدعاء، وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر) فعلم أن لغاته أربع، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي، لأن قياس (فَاعَل) كنادَى: (الفِعَال)، وغيره سماعي، وقال الجوهري: المضموم اسم لا مصدر. انظر الصبان ١: ٣٧، ٣: ١٣٣، والخضري ٢: ٧٤، والصحاح (ندا).

(٤) قائله «عُصيمة المنقري» وقيل: «منازل بن زمعة المِنْقَري».

(٥) البيت في معاني الشعر: ١٠. والحبا جمع حبوة، وهو أن يجمع الإنسان بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها، وقد يكون باليدين عوض الثوب، ويقال: الاحتباء أو الحباء حيطان العرب.

بنداء الجمادات، كقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] وقول عنترة[1]:

٦٠٠ – يــا دارَ عَبْلَــةَ بــالجِواءِ تَكَلَّمِــي   وعِمِــي صَــباحاً دارَ عَبْلَــةَ واسْــلَمِي[2]

وبنداء ما لا يعقل، كقول كثير[3]:

٦٠١ – حيّتك عزةُ بعد الهَجْر وانصرفَتْ   فَحَــيِّ ويحــك مَــنْ حَيَّــاكَ يــا جمــلُ

وبنداء المأمور بالنداء، فإنه لا ينادى ليخاطب، لأنّا نقول: أما الآية فإنّ الله لا يبعد أن يخاطب الجمادات[4] وتخاطبه الجمادات، فإنّ كل الأشياء عند الله فهيمة[5]، لأنه تعالى قادر على أن يخلق العلم في الجمادات كما يخلقه في الحيوان قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤] وأما الدُّور فإنما يناديها العاشق إذا فارقها أحبابُه، معتقداً بأسفها على مفارقتهم، وصحّة الجواب منها، وأمّا الحيوان الأعجم فإنّه قد يصير له شعور بمراد الإنسان لطول مصاحبته، فربما إذا خاطبه باللفظ أو الإشارة فهم مراده.

وأمّا نداء المأمور فلا يرد نقضاً، لأنه إنما يدعوه ليخاطبه[6] بأنّ فلاناً يدعوك، أو[7] لأنّه لما كان يناديه ليخاطبه أمره صار كأنّه هو المنادى.

وقوله: باسمه الظاهر، يعني المنادى، لأنه لا يكون المنادى إلا اسماً، لأنه مخاطب، ولأنه مفعول به.

---

(١) وهو من معلقته، انظر ديوانه ١٨٩.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٤٢، ٢: ٢٠٣، وشرح شواهد الشافية ٢٣٨، والعقد ٥: ٥٠٣، والعيني ٢: ٤٣٤، والخزانة ١: ٢٩، ٣٢. الجواء: واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة.

(٣) انظر ديوانه ١: ١٥٩، وجمل الزجاجي ١٦٤.

(٤) (فتخاطبه) في: ع.

(٥) (فهمه) في: ع.

(٦) (ليخاطب) في: ع.

(٧) (واو) في: ع.

ونكب أبو سعيد عن تسميته مفعولاً به على الحقيقة، لأنه ليس هاهنا فعل يعمل فيه.

والتحقيق: أنّ النداء هو نفس العمل الذي تعبّر عنه بقولك: ناديت، كما أنك إذا ضربت رجلاً، فهو نفس العمل الذي تخبر عنه بقولك: ضربت، ولا يمكنك أن تلفظ بذلك المعنى، فيازيد بمنزلة المعاني الحقيقة، ويجري مجراه قولك: ليت زيداً قائم، ولعل عبد الله منطلق، وهل قام زيد؟ وكأنّ زيداً الأسد، فإنها معانٍ يعبّر عنها بقولك: تمنّيت، وتوقّعت، واستفهمت، وشبّهت.

ثم من النحويين من أجاز وقوع الحال عن[1] المنادى[2]، كقولك: يا زيدُ راكباً؛ لأنّ المنادى مفعولاً به، وذلك يقع الحال عنه.

ومنهم من منع محتجّاً بأنّ النداء واقع لا محالة راكباً كان أو لم يكن، ووقوع الحال عنه يؤذن باختصاص النداء بكونه راكباً، فتناقضا. وهذا يخالف قولك: يا زيد دعاء حقًّا، لأنه يذكر توكيداً للنداء، ولا كذلك الحال[3].

والأصل في النداء أن يكون بالاسم الظاهر، فلا ينادى المضمر؛ لأن المنادى قد يكون بعيداً فإذَا ناديته باسمه[4] الظاهر كان أبين، ولأنه قد يكون بحضرتك جماعة يصلح أن يصرف لفظ الخطاب إلى كل واحد منهم فيورث اللبس، وشذّ قوله[5]:

---

(١) (من) في: ع.

(٢) انظر الإنصاف ١: ٣٢٩.

(٣) (ولا يخفى فساد هذا الكلام بأدنى تأمل) زيادة في: ع.

(٤) (باسم) في: ع.

(٥) هو سالم بن داره، ونسبه العيني للأحوص، ورده البغدادي بقوله: زعم العيني أن قائله الأحوص وهو وَهَم، إنما قوله نثر لا نظم. وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفه، وقال: يا إياك قد كفيتك. ومنشأ الوهم أن النحويين ذكروا هذا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: وكقوله، فظن أن الضمير للأحوص، وقال: إن البيت لسالم بن دارة. انظر الخزانة ١: ٢٨٩ — ٢٩٠.

٦٠٢ - يـا مُـرَّ يـا ابـنَ واقـعٍ يـا أنتـا أنـتَ الـذي طَلَّقْـتَ عـامَ جُعْتَـا[1]

وقول الأحوص لابنه: اجلس يا إياكَ فقد كفيتك.

والمبهم إذا عرّي عن كاف الخطاب، نحو: هذا، وهذي، ينادى بلا خلاف.

«وحروفه: يا، وأيَا، وهَيَا، ويُنادى بها البعيد والنائم والساهي والقريب توكيداً وأي، والهمزة، ويُنادى بهما غير البعيد»

النداء ركن من أركان البلاغة، ومعنى من معانيها، وليس بخبر، ولهذا لا يدخله صدق ولا كذب.

وقولُ ابن بابشاذ[2]: النداء قد يدخله صدق وكذب، مثل قولنا: (يا فاسقُ) غلطٌ، لأنّ التكذيب لا يرد على النداء، إذ لا فرق بين نداء الاسم ونداء الصفة فيما يرجع إلى حقيقة النداء، وإنما يرد على أنه ليس فيه تلك الصفة، وذلك غير النداء.

ولما كان النداء معنى من المعاني، كالتمني والاستفهام والأمر، وُضِعت له حروف تدلّ عليه. كما وضعت لها حروف تدل عليها.

وحروفه خمسة:

الأول: / (يا) ولها فضل على غيرها، وذلك لكثرة النداء بها، ولم يأت في التنزيل [٢٠٦] النداء بغيرها[3]، و[4] لأنّها تقع[5] في باب الاستغاثة دون غيرها، ولا تقع في الندبة من

(١) الرجز في الإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٩ وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٠٤، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٧، ١٣٠ والخزانة ١: ٢٨٩، والعيني ٤: ٢٣٢، والأشموني ٣: ١٣٥، والهمع ١: ١٧٤، والدرر ١: ١٥١ وشعر الأحوص ٢١٦، والتصريح ٢: ٢٠٧.

(٢) (ابن بشار) في: ع. وانظر البحر المحيط ٢ : ٢١٩ .

(٣) ولذلك لا يقدّر غيرها من حروف النداء عند الحذف. انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣: ٦٢٥، ٦٣٨.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (يقع) في: ع.

حروف النداء غيرها[١]، والنداء[٢] لا يحتاج إلى الاستشهاد عليه.

الثاني[٣]: (أيا) وهي[٤] حرف قائم برأسه، وليست الهمزة في أوله[٥] للنداء، لأنه يفضي إلى الجمع بين حرفين بمعنى واحد، و[٦] لأنَّ الحروف لا يزاد فيها. ومن أبيات الحماسة:

٦٠٣ – أيا كبداً كادَتْ عَشِيَّةَ غُرَّب مـن الشَّوْقِ إثْرَ الظاَّعِنِين تَصَدَّعُ[٧]

الثالث: (هيا)، والأكثرون على أنه حرف قائم برأسه.

وقال ابن السّكيت: الهاء فيه بدل من همزة (أيا)[٨] كما قالوا: هياك في (إياك).

وقيل: هي (يا) أدخل عليها (ها) التنبيه مبالغةً، وأسقطت [ألفها] [٩] للتخفيف. قال ذو الرمة:

٦٠٤ – هيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاء بين جُلاجل وبين النقا آأنتِ أمْ أمُّ سالم[١٠]

وينادى بهن البعيد، إمّا بالوضع فلا يعلل، أو لأن أواخرها ألفات والألف أقعد في[١١] المد من أختيها. وينادَى بهن أيضًا من كان في حكم البعيد كالنائم والساهي، لأنه

---

(١) (وغيرها كثير) في: ع.

(٢) (والنداء) ساقط من: ع.

(٣) (والثاني) في: ع.

(٤) (وهو) في: ع.

(٥) (أولها) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) البيت لجِران العَوْد، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١: ١٢٢٧. غرب: ماء بنجد ثم بالشريف من مياه بني نمير.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣، والجنَى الداني ٥٠٧، والهمع ١: ١٧٢.

(٩) (ألف هيا) في: د، وما أثبته من: ع والأزهرية.

(١٠) تقدم هذا البيت برقم (١٢٧).

(١١) (من) في: ع.

غائب، وإن كان حاضراً. ويُنادى بهن القريب توكيداً، كما يقول العبد: يا الله، وهو أقرب إليه من حبل الوريد[(١)]، وإنه استبعاد للعبد نفسه.

قال الزمخشري: وقول الداعي: يا ربِّ، ويا الله استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار.

الرابع: (أي) وينادَى بها القريب، نحو: أيْ زيدُ، وأيْ ربِّ. أنشد الزجاجي:

٦٠٥ – ألم تستمع أيْ عبدُ في رونق الضحى بكـــاء حمامـــات لهـــن هديـــد[(٢)]

وقد تكون (أي) حرف تفسير ستأتي في موضعها.

الخامس: الهمزة كقولك: أزيدُ، والنداء بها كثير في كلام العرب. قال عروة بن حزام:

٦٠٦ – أعَفْرَاءُ كم من عَبْرَةٍ أنتِ هجتِها وأذْرَيْتِ دمعَ العين بالهملانِ[(٣)]

وأمّا قولهم: آأيْ بألف بعد الهمزة، وياء ساكنة، فإما أن يكونوا زادوا الألف بعد الهمزة في (أي) فأبقوا الياء على سكونها، أو[(٤)] قدموا الألف في (أيا) على الياء ونقلوا السكون الذي كان في الألف إلى الياء، وعلى كلّ حال هو مهجور الجانب، إذ لم يلتق ساكنان على حدّهما[(٥)]، ولم أظفر بشاهد له.

وأما (وا) فمختص بالندبة. وسيأتي هناك.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

(٢) قائله «كثير». وهو في جمل الزجاجي ١٦٨، والهمع ١: ١٧٢، والدرر ١: ١٤٧، ويروى (هديل).

(٣) البيت في الخزانة ٢: ٣٤ برواية:

أعفـراءُ كـم مـن زفـرة قـد أذقتِنـي وحـزنٍ ألـح العـين في الهمـلان

وجاء في نسخة (ع) بعد بيت عروة ما يلي: (وأنشد ابن جني:

أزَيْـدُ أخـا وَرْقَـاءَ إن كنـتَ ثـائراً فقـد عَرَضَـتْ أحْنَـاءُ حَـقٍّ فخاصِـمِ)

(٤) (واو) في: ع.

(٥) (غير حد) في: ع.

«والمنادى إما أن ينتصب لفظاً أو محلًا»

موضع المنادى النصب، لأنه مفعول، ثم إنه قد يبنى فلا يظهر الإعراب في لفظه، فيحكم على موضعه بالنصب.

«فالأول ثلاثة أقسام: المفرد النكرة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي»

المنادى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومشابه له.

فقدّم المفرد، لأنه الأصل، والنكرة لأنها أصل المعرفة، فإذا ناديت اسماً نكرة نصبته، كقولك: يا رجلاً، ويا غلاماً، وأنت لا تقصد رجلاً بعينه، أو[١] غلاماً بعينه، وإنما تقصد واحداً من الجنس، ولهذا مثّل بيد الأعمى، لأنه لا يبصر فلا يقصد في[٢] ندائه رجلاً معيناً يأخذ بيده. وإن كانت النكرة غير منصرفة لم تنوّن، نحو: يا أسودَ ويا أحمرَ، ولا فرق في ذلك بين الاسم والصفة.

وأجاز الكوفيون نداء الصفة كقوله:

٦٠٧ - فيا راكبا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامَايَ من نَجْرَانَ أنْ لا تَلاقِيَا[٣]

لأنّ الصفة لا بدّ لها من موصوف، فتكون الفائدة أتمَّ، ولم يجيزوا: يا رجلاً وهو باطل، فإن العرب نادت الاسم كثيراً. وقال تَوْبَة بن الحُمَيِّر[٤]:

---

(١) (ولا) في مكان (أو) في: ع.

(٢) (من) في: ع.

(٣) قائله «عبد يَغوثَ بن وقّاص» وهو في الكتاب ١: ٣١٢، والمقتضب ٤: ٢٠٤، والخصائص ٢: ٤٤٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٧، ١٢٩، والشذور ١١١، والأشموني ٣: ١٤، والعيني ٣: ٤٢، ٤: ٢٠٦، والخزانة ١: ٣١٣. وهذا البيت من قصيدة هي آخر شعره قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني. عرضت: أتيت العَروض، بالفتح، وهي مكة والمدينة وما حولها، وقيل: واليمن أيضًا.

(٤) من بني عُقَيْل العامري الخفاجي، أبو حرب، شاعر من عشاق العرب، كان يهوى (ليلى الأخيلية) (ت ٨٥ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٤٤٥، والسمط ١: ١٢٠، ٢: ٧٥٧، والأعلام ٢: ٧٣.

٦٠٨ - لَعَلَّكَ يا تَيْساً نَزَا في مَرِيرَةٍ ... مُعَذِّبُ لَيْلَى أنْ تَرَاني أزورُها[١]

وتقول: يا أخا رجل، ويا عبد امرأة، ولا يجوز أن تقصد بهذا معيناً، فإنه يصير معرفة وإنه نكرة، فيتناقض[٢] الحكم.

«والمضاف كقولك: يا أبا عليّ»

المنادى المضاف معربٌ منصوب، سواء كان معرفة، كقولك: يا أبا عليّ، ويا عبدَالله، ويا غلامي الأمير، ويا بني زيد. أو نكرة، نحو: يا رجلَ سوءٍ، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨][٣] و﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾[٤] وقال:

٦٠٩ - ألا يا عبادَ الله قلبي متَيَّمٌ ... بأحسنَ من صلّى وأقبحهم بَعْلا[٥]

وإنما لم يبن لأنّ المضاف إليه حلّ[٦] محلّ التنوين، ولا تنوين في المبني، وأمّا صَهٍ ومَهٍ فليس التنوين فيهما كما في زيدٍ وعمرٍو، وإنما ألحق التنوين ليدلّ على التنكير وإنّما وجب النصب في المنادى لأنه مفعول.

وللنحويين في ناصبه خمسة أقوال[٧]:

قال الكسائي: نصبوه لأنهم وجدوا أكثر الكلام منصوباً مع أن المضاف ثقل بالإضافة.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٣١٢، والمقتضب ٤: ٢٠٣، والنوادر ٧٢. وتوبة يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها. ومريرة: الحبل المحكم الفتل.

(٢) (فتناقض) في: ع.

(٣) «ما كانَ أَبُوكِ امرأَ سَوْءٍ» في: ع.

(٤) الأعراف: ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٥.

(٥) قائله «الأخطل» انظر الشعر المنسوب للأخطل ٣٩٢، والكامل ٤١٨ وجمل الزجاجي ١٦٠، والهمع ٢: ٧٠، والدرر ٢: ٨٦، واللسان ٢: ١٦٥.

(٦) (يحل) في: ع.

(٧) انظر: شرح الرضي للكافية ١: ١٣٢.

وقال الفراء في المضاف: إن المضاف إليه قد وقع موقع الألف المقدرة في زيداه، لأنهم قصدوا النداء بصوتين، وما قبل الألف مفتوح، ففتح المضاف تشبيهاً به. وهذا تحكم محض.

وقال بعض البصريين: إنه انتصب بفعل مضمر، تقديره: يا أدعو، ويا أريد، ويا أنادي، ويا أعني. / وهو باطل، لأنه إخراج للنداء إلى باب الإخبار الذي يدخله صدق وكذب. [٢٠٧]

وقال طائفة منهم: الناصب (يا) لأنها صارت بدلاً من الفعل المحذوف، بدليل أنها أميلت، والكلام بها مستغن مع المنصوب، ويتعلق بها حرف الجر، نحو: يا لزيد، وأن المنادى يحذف بعدها، قال:

٦١٠- أَمَسْلَمَ يا اسْمَعْ يا ابْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ويـا واحـدَ الـدُّنْيَا ويـا جَبَـلَ الأرْضِ[١]

وفيه نظر، لما بينّا أنّ (يا) بمنزلة العمل[٢] الصريح، وأنه لا يعمل وإنما[٣] تعمل[٤] اللفظ الدال عليه.

وقال العبدي[٥]: (يا) اسم فعل، فنصبت كنصبه، لأنّ (يا) اسم لقولك: أنادي، كما أنَّ (أفٍّ) اسم لقولك: أتضجر. وهو فاسد؛ لأنّ (أنادي) خبر وليس (يا) بخبر. ومن شرط اسم الفعل أن يوافقه في قبول الصدق والكذب وعدمه.

وعلى الجملة تحقيق ناصب المنادى مشكل، لأنك إن قدرته بظاهر أخرجت النداء

---

(١) قائله «أبو نخيلة» وانظر الإنصاف ١: ١٠٢، والأمالي ١: ٣٠ واللسان (نقص). (مسلم) مرخم مسلمة.

(٢) (الفعل) في: ع.

(٣) (إنما) ساقط من: ع.

(٤) (يعمل) في: ع.

(٥) هو أحمد بن بكر بن بَقِيّة العبدي، أبو طالب، النحوي. أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي. له (شرح الإيضاح لأبي علي) (ت ٤٠٦ هـ). انظر نزهة الألباء ٣٣٦، وإنباه الرواة ٢: ٣٨٦، وبغية الوعاة ١: ٢٩٨، والأعلام ١: ١٠٠.

إلى باب الإخبار، فإذا أردت تقريبه فقارب.

واعلم أن انتصاب المضاف دلّ على أنّ موضع المنادى المبني كقولنا: يا زيد منصوب، لأنّ ما لا يمكن اعتباره بنفسه اعتبر بغيره إذا وقع في موضعه.

«والمضارع له كقولك: يا ضارباً زيداً، ويا حسناً وجهه، معرفة أردت أو نكرة»

المضارع له: أي للمضاف، ويقال له المشابه للمضاف أيضاً، وهو كلّ اسم عمل فيما بعده رفعاً أو نصباً، فالرفع، كقولنا: يا قائماً أبوه، ويا حسناً وجهُه، ويا مضروباً غلامُه.

والنصب إمّا لفظيٌّ، كقولنا: يا ضارباً زيداً. وإما محليٌّ، وهو أن يكون بعد الاسم جار ومجرور، نحو: يا أفضلَ من زيد، ويا سائراً إلى الشام، ويا رؤوفاً بالعباد.

وينتصب لمشابهته[١] المضاف بأنه[٢] عمل فيما بعده، وأنّ الأول مخصص بالثاني، وأنّ المعمول فيه من تمام الأول، كما أنّ المضاف كذلك، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنادى نكرة، بأن يقصد واحداً غير معين ممن ضرب زيداً، أو معرفة، إما بأن يقصد واحداً معيّناً من الجنس، وحينئذ لا يجوز حذف حرف النداء منه، كما لا تقول: رجل وغلام، وإما بأن يكون ضارباً زيداً، علماً لشخص فتنصبه، كما لو سُمّي رجل بقولنا: زيد وعمرو، فتقول في ندائه: يا زيدًا[٣] وعمراً أقبِلْ، فتنصبه لمشابهته المضاف بالطول، وحينئذ يجوز حذفُ حرف النداء منه، كما تقول: أيا عمرو.

وكذلك لو سميته بثلاثة وثلاثين[٤] نصبت فقلت: يا ثلاثةً وثلاثين، ويجوز حذف حرف النداء منه، ولا يجوز إدخال حرف النداء على ثلاثة وثلاثين، لأنه يكون إدخالاً لحرف النداء على بعض الاسم، وإن ناديته وهو غير علم لم يجز حذفُ حرف النداء[٥]. ثم

---

(١) (لمشابهته) في: ع.

(٢) (لأنه) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٨، والأصول ١: ٣٤٤، والإيضاح العضدي ٢٣٤.

(٥) من (على ثلاثين لأنه) إلى (حذف حرف النداء) ساقط من: ع.

إن قصدت جماعة من الجماعات المعدودات بهذه العدة وجب النصب للتنكير فتقول: يا ثلاثة وثلاثين، ولو ناديت جماعة[1] معينة هذه العدة عدتها قلت: يا ثلاثة وثلاثون، ويجوز: يا ثلاثة والثلاثون.

«وتقول في المضاف إلى ياء المتكلم: يا غلامِ ويا غلامي ويا غلاميَ ويا غلامَا»

إذا أضفت المنادى إلى غير ياء المتكلم فلا يجوز حذف المضاف إليه أصلًا نحو: يا غلامك ويا غلامَنا ويا غلامه، لأن هذه الضمائر لا تغير ما قبلها، فلا[2] تبقي على المحذوف دليل، إذ لو قلت: يا غلام، لم يدر أنك تريد غلامنا أو غلامك أو غيرهما.

وإن[3] أضفت إلى ياء المتكلم فإن كان مفرداً صحيح الآخر كـ(غلام) ونحوه ففيه أربع لغات:

الأولى: وهي الشائعة الكثيرة (يا غلامِ) بحذف الياء، لأن كسرة الميم قبلها تدل عليها، والنداء موضع تغير وهو كثير في الكلام فخفّف، وفي التنزيل: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ و﴿يَٰرَبِّ﴾[4] في غير موضع.

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: (يا غلامي)، أمّا الإثبات فهو الأصل، وأمّا السكون فلأن ما قبلها متحرك، والحركة على الياء ثقيلة، فخفّفت. قرأ أبو عمرو[5]: ﴿يا

---

(١) (جماعة) في: ع.

(٢) (فلا) في: ع.

(٣) (فإن) في: ع.

(٤) (يا قوم) و(يا رب) وردتا في القرآن كثيرًا.

(٥) هو زَبَّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، أحد القراء السبعة، ومن أئمة اللغة والأدب، أخذ عن «نصر بن عاصم الليثي» وعنه «يونس» و«الخليل» و«اليزيدي» ولد بمكة (ت ١٥٤ هـ) بالكوفة. انظر نزهة الألباء ٢٤، وإنباه الرواة ٤: ١٢٥، وغاية النهاية ١: ٢٨٨ والأعلام ٣: ٧٢.

عبادي فاتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١٦][١].

وأنشد سيبويه لعبد الله بن عبد الأعلى:

٦١١ - وكنتَ إذ كنتَ إلهي وَحْدَكا لَمْ يَكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكَا[٢]

الثالثة: (يا غلامِيَ)، بفتح الياء، فإنه اسم مضمر على حرف واحد، ففتح كالكاف في غلامكَ، والتاء في فعلتَ، والنون في فعلْنَ. وقُرئ: ﴿يا عباديَ لا خوفٌ عليكُمُ اليومَ ولا أنتم تحزنون﴾ [الزخرف: ٦٨][٣] بفتح الياء، وكذلك: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٥٦] و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣][٤] وإذا وقفت عليها فلك الإسكان للخفة[٥]، وإلحاق الهاء لبيان الحركة، فتقول: يا غلامِيْ، يا غلامِيَهْ.

الرابعة: (يا غلامَا) بفتح الميم وبقلب الياء ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، تقول: (يا غلامَا أقبِل)، و(يا ربّا تجاوزْ عنّي). وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وذلك لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة، والألف أخفّ من الياء، ولذلك أجاز المازني ذلك في غير النداء، نحو: جاء غلامَا ورأيت غلامَا، ومررت بغلامَا، أنشد عبد القاهر:

---

(١) لم تنسب كتب القراءات إثبات ياء (عبادي) لأبي عمرو، بل ذكرت أنه يقرؤها بحذف الياء، ففي غيث النفع ٢٨٨: اتفق السبعة على قراءته بغير ياء بعد الدال في الحالين - أي: في الوصل والوقف - وفي الإتحاف ٣٧٥ واختلف عن رُوَيْس في (يا عباد) فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك والآخرون على الحذف وهو القياس. ولعلَّ المؤلفَ في نسبته القراءة بإثبات الياء لأبي عمرو متابعٌ لسيبويه حيث نسبها له أيضاً. انظر الكتاب ١: ٣١٦، ٣٢١.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣١٦، والمقتضب ٤: ٢٤٧، والمنصف ٢: ٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١١، والمغني ١: ٣٠٩، والعيني ٣: ٣٩٧، والدرر ٢: ٦٠.

(٣) قرأ عاصم في رواية أبي بكر بفتح الياء. وقرأ عاصم في رواية حفص وابن كثير وحمزة والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف. انظر السبعة ٥٨٨.

(٤) «على أنفسهم» في: ع.

(٥) (والخفة) في: ع.

٦١٢ - أطوّف ما أطوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى أُمَّا ويُرْوِينى النَّقِيعُ(١)

وإذا وقفت على هذه اللغة قلت: يا غلاماه، ويا رباه، لتبين الألف، ويجوز للشاعر حذف الألف، لأنّ الفتحة تدلّ عليها / قال مُتَمِّم بن نُوَيْرَة(٢): [٢٠٨]

٦١٣ - يا لَهْفَ من عَرْفَاءَ ذاتِ فَلِيلَةٍ جاءتْ إليَّ على ثلاثٍ تَخْمَعُ(٣)

وأجاز المازني في غير الشعر أيضاً، فتقول: يا زيد أقبل، لدلالة الفتحة على المحذوف، كما دلّت الكسرة على الياء. وحكى يونس(٤) عن العرب يا أبَ ويا أمَّ.

ومنهم من يقول: يا (غلامُ)، بالضمّ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة، كقولك: يا رب ويا قوم، يريدون: يا رب ويا قوم، لأنها إذا كانت مضافة في الغالب عُلِمَ أنها مضافة، والمتكلم أولى بذلك، لأن ضميره الذي هو الياء قد يحذف.

(تنبيه):

قال ابنُ السرّاج(٥): إذا ناديت اسم الفاعل المتعدّي المضاف إلى ضمير المتكلم، كقولك: (يا ضاربي)، و(يا شاتمي)، فإن قصدت به المضيّ كانت معرفة؛ لأنّ الإضافة محضة فجرت الياء فيه مَجرى الياء في: غلامي، فيجوز حذفها وإثباتها، وإن قصدت به

---

(١) قائله «نقيع بن جرموز»: جاهلي. انظر البيت في النوادر ١٩، والمقرب ١: ٢١٧ و٢: ٢٠٥، والعيني ٤: ٢٤٧، والهمع ٢: ٥٣، والدرر ٢: ٦٩، والأشموني ٢: ٢٨٢، واللسان ٢٣٨، الشطر الثاني هكذا: (إلى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ) في: ع ولا شاهد فيه هاهنا.

(٢) من بني يربوع، أبو نهشل، شاعر فحل، صحابي (ت نحو ٣٠ هـ) انظر السمط ١: ٨٧، والخزانة ١: ٢٣٦، والأعلام ٦: ١٥٤.

(٣) انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ٢٦٧، يعني ضبعا. والعَرْفاء: التي لها عَرْفٌ من الشعر في قفاها. والفلائل قِطَع الشعر وكلّ ملتفّ فليل. وتخمع: تظلع. وموضع (على ثلاث) نصب على الحال من ضمير (جاءت).

(٤) انظر الكتاب ٢: ٣١٨.

(٥) انظر الأصول ١: ٤٥٨.

الحال أو الاستقبال فإضافته في نية الانفصال، فلا يجوز حذف الياء، لأنها في التقدير صارت اسماً مستقلاً.

«ويا صاحبَ غلامي، بالياء لا غير»

إذا أضفت المنادى إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم، كقولك: يا صاحب غلامي ويا عبد أخي، فليس فيه إلا إثبات الياء، لأنك لو لم تضف الثاني إلى ضمير المتكلم لوجب فيه إثبات التنوين، نحو: يا صاحب غلام، ويا عبد أخ، فقد وقعت الياء في موضع شيء لا بد من إثباته، وليس كذلك الياء في: يا غلامي، فإنك لو لم تأت بها لكان مضموماً.

«وشذّ: يا ابن أم، ويا ابن عم، وقد يفتحان، والجيد إثبات الياء وتقلب[1] الياء ألفًا»

اللغة الجيدة الموافقة للقياس أن تقول: يا ابن أمي، ويا ابن عمي، كما تقول: يا صاحب غلامي، قال أبو زبيد الطائي[2]:

٦١٤ – يا ابنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ رُوحي ... أنت خَلَّيْتَني لدَهْرٍ شَديدِ[3]

ولا يمتنع فتح الياء. وفيه لغة ثانية، وهي: يا ابن أمِّ، ويا ابن عَمِّ، بحذف الياء والاجتزاء[4] بالكسرة، وذلك لأنهم جعلوا المضاف والمضاف إليه، وهو ابن أم وابن عم، بمنزلة اسم واحد، مثل غلام، فكما حذفوا الياء من (غلام) حذفوها من ابن أم وابن عم، وقد أعطوا المضاف والمضاف إليه حكم الكلمة الواحدة في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وهذا حَبُّ رُمّاني[5]، أراد هذا حبّي المتخذ من الرمان.

---

(١) (يقلب) في: ع.

(٢) ديوانه: ٤٨.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣١٨، وجمل الزجاجي ١٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٤، ١٣١، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢، والعيني ٤: ٢٢٢، والهمع ٢: ٥٤، والدرر ٢: ٧٠، والأشموني ٣: ١٥٧، واللسان (شقق). والبيت من قصيدة للشاعر يرثي بها أخاه. شُقَيِّق: مصغر شقيق وهو الأخ. ويروى: (ويا شقيق نفسي).

(٤) (والإجزاء) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٢١٧.

ولغة ثالثة، وهي: يا ابن أمَّ، ويا[1] ابن عمَّ بفتح الميم، إما لأنهم بَنَوْا الاسمين على الفتح، كخمسةَ عشرَ، لأنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة الشيء الواحد، فتكون فتحة نون (ابن) كفتحة تاء خمسةَ عشرَ، ولا يكون لأمَّ وعمَّ موضع من الإعراب؛ لأنّ شطر المركب الأول لا يكون مضافاً إلى شطره[2] الثاني، فإنّ الإضافة تنافي التركيب، وإمّا لأنهم أرادوا يا ابن أمّا، ويا ابن عمّا على ما نذكره الآن. فحذفوا الألف واجتزأوا بالفتحة عنها. وقُرئ قوله تعالى: ﴿ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠][3]، بكسر الميم وفتحها.

ولغة رابعة، وهي يا ابنَ أُمّا، ويا ابن عمّا، بالألف، والأصل: يا ابن أمي ويا ابن عمي، ففتحوا ما قبل الياء وقلبوها ألفاً، كما قالوا: يا غلامَا، كما كان قولهم: يا ابن أمِّ بمنزلة يا غلام.

قال أبو النجم:

٦١٥ – يا ابنةَ عَمّا لا تَلُومي واهْجَعِي ألم يَكُنْ يَبْيَضُّ إن لم يَصْلَعِ[4]

ويروى: يا بنت عمّا، وهذان لا يقاس عليهما لأنهما غُيِّرا، لكثرة الاستعمال من حيث إنهم ينادونهما كثيراً.

«وقالوا: يا أبت ويا أمّتِ، كسراً وفتحاً، وبالألف دون الياء»

لـ(أبٍ) و(أمّ) في النداء خاصة شأن لا يكون لغيرهما، وهو أنهما إذا نوديا لحقهما تاء

---

(١) (يا) ساقط من: ع هنا وبعض أماكن فيها بعد.

(٢) (شطر) في: ع.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم بالنصب، جعلوا (ابْنَ أمَّ) اسماً واحداً مثل خمسة عشر، ولذلك نصبوهما معًا، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الميم على الإضافة. انظر السبعة ٢٩٥.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣١٨، والنوادر ١٩، والمقتضب ٤: ٢٥٢، والمحتسب ٢: ٢٣٨، وجمل الزجاجي ١٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢، ١٣، والعيني ٤: ٢٢٤، والهمع ٢: ٥٤، والدرر ٢: ٧٠، والأشموني ٣: ١٥٧، والخزانة ١: ١٧٦ يخاطب امرأته وهي ابنة عمه.

التأنيث، ولا يلحقها في غير النداء، فإذا نوديا، فإن أضيفا إلى غير ياء المتكلم فهما على حالها، سواء في ذلك الظاهر والمضمر، قال الأعشى[١]:

٦١٦ - أَبَانَا فَلا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فإنَّا بخَيْرٍ إذَا لَمْ تَرِمْ

وإن أضيفا إلى ياء المتكلم لحقها التاء، ولزم حذف الياء، كقولك: يا أبة ويا أمّة، فالتاء في: أمّة، لتأكيد التأنيث وفي: أبة، نظرٌ إلى أنه نفسٌ أو نسمة.

وفيه ثلاث لغات:

الأولى: (يا أبة ويا أمّة)، جعلوا تاء التأنيث عوضاً من ياء المتكلم، ولهذا[٢] لم يجمعوا بينهما، لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض، وكسروا التاء لتدل على الياء. وقرأ أكثر القراء: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢][٣] بكسر التاء.

الثانية: (يا أبتا)، بقلب ياء الإضافة ألفاً، وأنشدوا:

٦١٧ - تقولُ بنتي قد أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٤]

وقيل: هذا مصحَّف[٥]، إنما الرواية / : تَأَنَياً علّك أو عساكا[٦]، والذي رواه الثقات [٢٠٩]

---

(١) ديوانه: ٤١. رام: برح وزال.

(٢) (هذا) في: ع.

(٣) قرأ ابن عامر بفتح التاء، وباقي السبعة بكسر التاء، انظر الإتحاف، وغيث النفع ٢٠٩.

(٤) نسب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ١: ٣٨٨، ٢: ٩٩ برواية (عساكن)، والمقتضب ٣: ٧١، والخصائص ٢: ٩٦، والمحتسب ٢: ٢١٣، والإنصاف ٢٢٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٦، ١٠٤، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢، ٣: ١٢٠، ٨: ٨٧، والمغني ١: ١٦٢، ١٦٥، ٢: ٧٨٠. والهمع ١: ١٣٢، والدرر ١: ١١٠، والأشموني ١: ٢٦٧، ٣: ١٥٨، والخزانة ٢: ٤٤١. والمعنى: قد حان رحيلك لعلك تجد رزقاً.

(٥) في الخزانة ٢: ٤٤٢ - ٤٤٣ (قد خطّأ أبو محمد الأعرابي الأسود في «فرحة الأديب» رواية (يا أبتا) وقال: إنما الرواية (تأنيا) وقال: هما من أرجوزتين، إحداهما يمدح فيها الحارث بن سليم الهجيمي وفيها:

تقول بنتي قد أنى أناكا فاستعزم الله ودغ عساكا

(٦) والثانية يمدح فيها إبراهيم بن عربي وفيها:

تصغير أيدي العرس المداكا تأنياً علّك أو عساكا

هو الأول، وإنما جمعوا بين التاء والألف التي هي عوض الياء، ولم يجمعوا بين التاء والياء لخفة الألف.

الثالثة: (يا أبة)، بحذف التي هي بدل الياء، وقائل هذا قاس الألف على الياء فحذفها[1]. وأما قول الشاعر[2]:

٦١٨ – تقولُ ابْنتي لَمَّا رَأَتْنِي شاحِباً   كَأَنَّكَ فِينَا يا أَبَاهُ غَرِيبُ

فقد قال أبو علي: إنّ الألفَ لام الكلمة أعيدت للضرورة، وهذا أحسن مِن حمْلِه على الإشباع، وهذه تاء التأنيث فالوقف عليها بالهاء. ومنهم من يقف عليها بالتاء، إما على لغة من يقول: هذه نبقت، وإما بالنظر إلى أن التاء في التقدير حشو مضافة إلى ياء المتكلم، أو هي بدل من ياء المتكلم فأبقى لفظها دالة عليه.

«والثاني قسمان: مبني على الضم، ومعرب، فالمبني: ما كان مفرداً معرباً قبل النداء معرفة إما قبل النداء، نحو: يا زيد، أو بالقصد في النداء، نحو: يا رجل ويا زيدان ويا زيدون»

المنادى المعرفة قسمان: **الأول:** أن يكون معرفة قبل النداء، وهو العلم. فإن كان فيه الألف واللام فقد أجاز بعضُ النحويين أن ينادى بعد نزع الألف واللام منه[3]، قال رؤبة[4]:

وجميع شراح الشواهد ينشدون الرجز هكذا:

تقول بنتي قد أنى أناكا   يا أبتا علّك أو عساكا

من (وقيل هذا مصحف) إلى (أو عساكا) ساقط من: ع.

(١) (فحذفوها) في: ع.

(٢) هو: أبو الجِذْرِجانِ. انظر البيت في النوادر ٢٣٩، والخصائص ١: ٣٣٩، والعيني ٤: ٢٥٣، والهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢١٥، واللسان (أبى).

(٣) (منه) ساقط من: ع.

(٤) انظر البيت في ديوانه ٢٩، والهمع ١: ١٧٤، والدرر ١: ١٥٢.

٦١٩ – إنَّــكَ يَــا حَــارِثُ نِعْــمَ الحَــارِثُ

وقال خُفَاف بن نُدْبَة[١]:

٦٢٠ – أعَبَّــاسُ إنَّ الــذي بَيْنَنَــا ... أَبَــى أن يجــاوِزَهُ أرْبَــعُ[٢]

والمختار أنه لا ينادى، لأنه إن نودي وفيه الألف واللام لم يجز لما فيه من الجمع بين جهتي التعريف، وإن نودي مع نزع الألف واللام ففيه تغيير الكلمة، والتغيير مخالف[٣] للأصل، والشعر شاذ، أو[٤] التسمية عند ذلك الشاعر بلا ألف ولام، وعلى هذا فالسبيل إلى ندائه أن تأتي بمَنْ فتقول: يا مَنْ هو الحارث، ويا مَنْ هو العباس. قاله ابن الدهان[٥].

وإن لم يكن فيه الألف واللام فينادى. ثم إنْ كان مبنيًا أو جملة مسمى بها فلا يغيره النداء، فتقول: يا هذا، ويا من لم يزل غفوراً، ويا[٦] تأبط شراً، ويا برق نحره، وإن كان مفرداً معرباً فيضم، سواء كان منصرفاً أو غير منصرف، نحو: يا زيدُ ويا أحمدُ.

وذهب البصريون: إلى أنه مبني على الضم، أما علة بنائه فلأنه صوت يُستدعَى به المنادى، ويطلب به إقباله، فجرى مجرى أسماء الأصوات، مع أن النداء نقله من الغيبية إلى الخطاب، فأشبه (أنت) و(إياك)، بإفراده، وتعريفه، ووقوعه على المخاطب موقع

---

(١) هو خفاف بن عمير بن الحارث، السُّلَمِيّ، من مضر، أبو خراشة، شاعر، عاش في الجاهلية زمناً، وأدرك الإسلام فأسلم (ت نحو ٢٠ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٤١، والأعلام ٢: ٣٥٦.

(٢) البيت في شعره ١٠٣، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٢٦، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ٩٠.

المخاطب عباس بن مرداس، يقول: إن الحرمات الأربع التي تجمعني وإياك، منعت أن يتخطاها ما بيننا من الشر، فهو يَقِف دونها، ويقصر عن تجاوُزِها.

(٣) (يخالف) في: ع.

(٤) (واو) في: ع.

(٥) هو سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاري، أبو محمد، المعروف بابن الدهان، النحوي، له (شرح الإيضاح) لأبي علي الفارسي، و(شرح اللمع) لابن جني (ت ٥٦٩ هـ) انظر إنباه الرواة ٢: ٤٧، وبغية الوعاة ١: ٥٨٧، والأعلام ٣: ١٥٣.

(٦) (ويا من تأبط) في: ع.

أسماء الخطاب.

فإن قلت: ما ذكرتم من علة البناء موجود في المنادى المنكور، والمضاف، مع أنهما معربان.

قلت: العلة ما ذكرنا، مع أنه موافق لـ(أنت) في تعريفه، وإفراده، والنكرة تخالفه في التعريف، والمضاف، في الإفراد.

ومنهم من فرق بأن النداء لم يؤثر فيهما، إذ الاسم[١] النكرة باق على تنكيره، والمضاف على تعريفه بالإضافة، وأما المفرد المعرفة، وهو[٢] العلم[٣] والنكرة المقصودة، فهو معرفة بالإشارة، والإقبال عليه منتقل عن العلم ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء في معناهما لم يؤثر في لفظهما، وقد أثر في معنى المفرد فأثر في لفظه، وهو ضعيف لما نذكره.

وأما بناؤه على الحركة، فلأن بناءه عارض. وأما بناؤه على الضمّ فتشبيهاً بالغايات، نحو: قبل وبعد، لأنّ الغايات عدلت عمّا يستحقها من الإضافة، كما أن المنادى عدل عما يستحقه من الخطاب إلى الغيبة[٤]، ولأن الفتح والكسر قد يكونان إعرابين للمنادى، نحو: يا عبد الله، ويا لزيد، فبني على حركة لم يكن إعراباً له[٥]، كما ذكرنا في الغايات، ولأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف[٦] إلى ياء المتكلم الذي سقطت ياؤه نحو: يا غلام، ولو بني على الفتح لالتبس بالنكرة غير المنصرفة، كقولك: يا أحمر، إذا أردت واحداً من الموصوفين بالحمرة، لا على التعيين فتعين الضم.

---

(١) (الاسم) ساقط من: ع.

(٢) (المعرفة وهو) ساقط من: ع.

(٣) (كالعلم) في: ع.

(٤) (إلى الغيبة) ساقط من: ع.

(٥) (له) ساقط من: ع.

(٦) (بالمضاف) ساقط من: ع.

وقال الكسائي: المنادى المفرد لا معرب له صحيحاً، من رافع أو ناصب أو خافض، فلم أخفضه لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولم أنصبه لئلا يشتبه بما لا ينصرف، فرفعته رفعًا بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما رفع برافع صحيح فرق.

وقال الفراء(١) : العرب أرادت أن تنادي بصوتين، صوت في أول الاسم، وصوت في آخره ليكون أبلغ في دعاء المنادى، فالأصل في يا زيد: يا زيداه، فحذف الألف، وبُني زيد(٢) على الضم، لأنه كالمقطوع عن الإضافة، ولا يخفى اضطراب هذين القولين.

والمختار: أنك إذا قلت: يا زيد، فالتعريف العَلَمِيّ الذي كان ثابتاً قبل النداء باق بعده، لأن النداء لا يُخرج زيداً عن كونه موضوعاً على الشخص المعين. ولا نعني بالعلمية غير هذا، ولأن التقدير التنكير في الاسم إن كان لغير الشركة فهو تحكّم، وإن كان للشركة فمحال، لأنا ننادي ما يمتنع فيه الشركة، نحو: يا الله، وما لا شركة فيه، نحو: يا فرزدق، فكيف نحكم بتنكيره(٣)، وأمّا اجتماع تعريفين عَلَمِيّ وخطابي، فلا يضر، لأن العَلَمِيّ معنويّ، والخطاب لفظي، فتباينا فلم يضر اجتماعهما.

القسم الثاني: ما كان نكرة قبل النداء، ثم نودي فتعرف لتوجه الخطاب إليه، وتخصيصه به / من بين جنسه، نحو: يا رجلُ، ويا غلامُ، ويا دارُ. قال الأعشى: [٢١٠]

٦٢١ – قَالَتْ هُرَيْرَةُ لما جِئْتُ زائِرَهَا ... وَيْلي عَلَيْكَ وَوَيلي منك يا رَجُلُ(٤)

والدليل على تعريفه وصفُهم إياه بالمعرفة في قولهم: يا فاسق الخبيث، والتعريف حصل بنفس (يا) مشروطاً بتوجيه الخطاب، لأن (يا) حرف، وتحصيل المعاني بالحروف أولى.

قال الشيخ: وينبغي أن يلحق: يا رجل، من أنواع المعارف بما فيه الألف واللام،

---

(١) انظر الإنصاف ١: ٣٢٣.

(٢) (زيد) ساقط من: ع.

(٣) (فكيف نحكم بتنكيره) ساقط من: ع.

(٤) تقدم البيت برقم (٣٥٦).

لأنه معرَّف بالحرف كما أن ما فيه الألف واللام معرَّف بالحرف، لكن تلك أقوى لكونها للحضور والغيبة جميعاً.

واعلم أنا نعني بالمفرد في قولنا: فالمبني ما كان مفرداً أن لا يكون مضافاً ولا مشابهاً له، سواء كان واحداً أو مثنى أو مجموعاً، نحو: يا رجلُ ويا زيدان ويا زيدون.

ونعني بالبناء على الضم في قولنا : (مبني على الضم): كونه مبنياً على ما يرتفع به حتى يدخل فيه التثنية والجمع، ولا يجوز دخول الألف واللام فيهما، كما لا يجوز في رجل وغلام، من نحو: يا رجل ويا غلام.

فإن قلت: كيف تحكم على المثنى والمجموع بالبناء وفيهما النون التي هي عوض من الحركة والتنوين.

قلت: النون فيهما إذا نوديا عوض من الحركة فحسب، كما في: الزيدان والزيدون، لأنهما صارا معرفتين بالقصد لا كالنون في (زيدان وزيدون) في غير النداء، لبقائهما على التنكير الصريح.

(تنبيه):

يجوز تنوين المنادى المعرفة في ضرورة الشعر، وكان الخليل يبقيه على الضم حينئذ، كقول الأحوص(١):

٦٢٢- سَلامُ الله يا مَطَرٌ عليها ... وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ(٢)

---

(١) ديوانه: ١٨٩.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣١٣، والمقتضب ٤: ٢١٤، ٢٢٤، ومجالس ثعلب ٧٤، ٤٧٤، والمحتسب ٢: ٩٣، وأمالي الزجاجي ٨١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤١، والإنصاف ٣١١، والمغني ١: ٣٧٩، والشذور ١١٣، والعيني ١: ١٠٨، ٤: ٢١١، والهمع ٢: ٨٠، والدرر ٢: ١٠٥، والأشموني ٣: ١٤٤ والخزانة ١: ٢٩٤، وطبقات فحول الشعراء ٢: ٦٦٧.

كان الأحوص يهوى امرأة فتزوجها رجل يقال له مطر، فلحقته الحسرة لذلك، وهجا زوجها.

فإنْ يكن النكاحُ أحلَّ شيءٍ فإنَّ نكاحَها مطرٌ حرامُ[١]

وذلك لأن الغرض من التنوين إقامةُ الوزن، فلا يزاد على قدر الضرورة.

وذهب أبو عمرو بن العلاء: إلى أنه ينصب، لأنه في موضع نصب، وإنما منع الفتحة لأجل البناء، فإذا زال يرد إلى أصله، كما أن غير المنصرف إذا نون في حالة الجرّ ترد[٢] إليه الكسرة، وإن لم يكن لها مدخل في الضرورة، وأنشدوا قول مُهَلْهِل[٣]:

٦٢٣ - ضربتْ صدرَها إليَّ وقالتْ يا عَدِيًا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[٤]

فعلى مذهبه إذا نوّنت النكرة المقصودة في الشعر قلت: يا رجلاً، فيشبه بالنكرة الصريحة، فالجيّد أن ينوّن مضموماً، كما هو مذهب الخليل دفعاً للبس.

«والمعرب هو المجرور بلام الاستغاثة أو التعجب مفتوحة، نحو: يا لَزيد ويا لَلماء»

الاستغاثة: طلب الغوث وهو الإعانة، ولما كان المستغاث به منادى أدخل عليه حرف النداء، ولما كان مجرد النداء لا يفيد معنى الاستغاثة جيء بحرف زائد يدل عليه، وهو اللام، فقالوا[٥]: يا لَزيد ويا لَعمرو. وأنشد سيبويه:

---

(١) انظر البيت في الديوان ١٨٩، وأمالي الزجاجي ٨٢، والعيني ١: ١٠٩، والخزانة ١: ٢٩٥.

(٢) (يرد) في: ع.

(٣) هو عدي بن ربيعة من بني جشم، من تغلب، أبو ليلى، شاعر، من أبطال العرب، أخوه كليب، ولما قتل جساس بن مرة كليبًا ثار المهلهل لأخيه، فكانت وقائع بكر وتغلب التي دامت أربعين سنة، وكانت للمهلهل فيها العجائب، وأما شعره فَعَالي الطبقة (ت نحو ١٠٠ ق. هـ). انظر جمهرة أنساب العرب ٣٠٥، والأعلام ٥: ٩.

(٤) انظر البيت في المقتضب ٤: ٢١٤، والمنصف ١: ٢١٨، والسمط ١١١، وأمالي ابن الشجري ٢: ٩، وشرح ابن يعيش ١٠: ٨، ١٠، واالشذور ١١٢، والعيني ٤: ٢١١، والخزانة ١: ٣٠٠.

(٥) (قالوا) في: ع.

٦٢٤ - يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً ‏ ‏ ‏ ‏ ويا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ[١]

وفسّر قوله: يا لبكر، بأنه استغاثهم للإنشار، كأنه قال: يا لَبكر لهذا الأمر، وفسّر قوله: يا لبكر أين أين الفرار، بأنه[٢] استفهم استطالة عليهم، أي: أين تفرون، فالنداء هاهنا قد وصل إلى الاسم الذي بعده، بحرف الجر، كما وصل الفعل إلى الاسم كذلك[٣] في قولك: مررت بزيد، ثم إن قلنا[٤] في قولك: يا عبد الله: إنه[٥] منصوب بـ(يا) نفسها، فاللام هاهنا متعلقة بـ(يا)، لأن ما نصب المفعول الصريح لا يتقاعد عن العمل في موضع الجار والمجرور، وإن قلنا: إنّ الناصب فعل محذوف، فهو العامل في موضع الجار والمجرور، والذي بعد لام الاستغاثة معرب، لأن دخول حرف الجر عليه[٦] أكد فيه أصل الأسماء الذي هو الإعراب، مع أنه معرب قبل النداء، ونظيره الألف واللام إذا دخل على غير المنصرف يدخله الجر لذلك[٧]، وفتح لام الاستغاثة؛ لأن المستغاث به منادى، فأشبه الضمير، وهي تفتح مع الضمير، نحو: لك مال، وله عبد، وتدخل هذه اللام على

---

(١) قائله «مهلهل» انظر البيت في الكتاب ١: ٣١٨، والخصائص ٣: ٢٢٩ والخزانة ١: ٣٠٠، والعقد ٥: ٤٧٨. يستغيث بني بكر بن وائل، والمستغاث به في الحقيقة هنا مستغاث من أجله. يقول: ادعوكم لأنفسكم مطالبًا لكم في إنشار كليب وإحيائه، يتوعدهم بذلك، وكانوا قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس، وهي خالة جسَّاس بن مرة الشيباني، وكان لها ناقة يقال لها «سَراب» فرآها كليب بن وائل في حِماه وقد كسرت بيض طير كان قد أجاره فرمى ضرع الناقة بسهم فوثب جساس على كليب فقتله، فهاجت حرب البسوس في ذلك أربعين سنة. ومعنى أنشروا: أحيوا.

(٢) (فإنه) في: ع.

(٣) (وكذلك) في: ع.

(٤) (قولنا) في: ع.

(٥) (فإنه) في: ع.

(٦) (عليه) ساقط من: ع.

(٧) (كذلك) في: ع.

المضمر، وإن لم[١] يدخل حرف النداء عليه، لأن هذا[٢] جار ومجرور. قال الكميت:

٦٢٥ – قَتِيلٌ بجَنْب الطفِّ مِنْ آلِ هَاشِم　　　فيا لَكَ لَحْماً ليس عنه مُذَبَّبُ[٣]

وزعم الفراء: أن أصل (يا لَزيد): يا آل زيد، فحذفت الهمزة والألف فصار يا لزيد، وهو باطل بقولنا: (يا لك)، ولو كان كما زعم لكان أصله: يا آلك، والمضاف إلى المخاطب لا يجوز نداؤه ولجاز أن تقول موضعه: يا آل زيد..

وأمّا لام التعجب، فكقولك: يا للعجب ويا للماء ويا للدواهي، كأنه قال: يا عجب احضر، فإنّ هذا من أوقاتك، وكأنه رأى ماء كثيراً فناداه متعجباً منه، وكأنه رأى أموراً منكرة فقال: يا للدواهي، أي: يا دواهي احضرن وتعالين، فإن هذا وقت لا ينكر حضوركن فيه.

«وتكسرها في المعطوف والمستغاث له، نحو: يا لَزيد ولِعمرو، ويا لَزيد لِعمرو[٤]»

إذا عطفت على المستغاث به اسماً، فإن أعدت حرف النداء وجبت إعادة اللام؛ لئلا يدخل (يا) على مجرور / ويجب فتحها، لأنه صار استغاثة مستأنفة، فتقول: يا لَزيد ويا لعمرو. وأنشد سيبويه: [٢١١]

٦٢٦ – يا لَقَوم مَنْ لِلْعُلَى والمَساعِي　　　يا لَقَوْم مَنْ للنَّدى والسماح

يا لَعَطَّافِنا ويا لَرياح　　　وأبي الحَشْرج الفَتَى النَّفَّاح[٥]

وإن لم تُعِدْ حرف النداء فلك أن لا تعيد اللام، فتقول: يا لَزيد وعمرو، ولك أنْ

---

(١) (لا) في: ع.

(٢) (هذه) في: ع.

(٣) تقدم برقم (٥٥٥).

(٤) (ويا لزيد لعمرو) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣١٩، والمقتضب ٤: ٢٥٧، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٨، ١٣١ والعيني ٤: ٢٦٨، والهمع ١: ١٨٠، والدرر ١: ١٥٦. يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم، يقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم. والنفّاح: الكثير العطاء.

تعيدها فتكسرها حينئذٍ، فتقول: يا لَزيد ولِعمرو، لأنه لا[١] لبس في كسرها إذا كان يخشى من الكسر التباس المستغاث به بالمستغاث له، وقد عُلم أنَّ المستغاث له لا يعطف على المستغاث به. وأنشدوا:

٦٢٧ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهول ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[٢]

ولك أنْ تفرق[٣] بين لامين، إحداهما للمستغاث به، والأخرى[٤] للمستغاث له، فتقول: يا لَزيد لِعمرو، فتفتح[٥] الأولى لما ذكرنا، وتكسر[٦] الثانية على الأصل لدخولها على المظهر، وفي الحديث[٧]: إنه لما ضُرب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال[٨] يا للهَ لِلمسلمين. وأنشد سيبويه لقَيْس بن ذَرِيحٍ[٩]:

٦٢٨ - تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاس للْواشِي المُطَاعِ[١٠]

---

(١) لا (لا) في: ع.

(٢) انظر المقتضب ٤: ٢٥٦، والمقرب ١: ١٨٤، والكامل ١٠١٧، وجمل الزجاجي ١٨٠، والعيني ٤: ٢٥٧، والهمع ١: ١٨٠، والدرر ١: ١٥٥، والأشموني ٣: ١٦٥، والخزانة ١: ٢٩٦.

(٣) (يفرق) في: ع.

(٤) (وللأخرى) في: ع.

(٥) (فيفتح) في: ع.

(٦) (ويكسر) في: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٣١ وسير أعلام النبلاء ٩: ٣٥١.

(٨) (قال) ساقط من: ع.

(٩) هو من بني كنانة، أحد عشاق العرب، وصاحبتُه (لُبْنَى) وهو من شعراء العصر الأموي (ت ٦٨ هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٢٨، والسمط ١: ٢٧٩، ٢: ٧١٠، والأعلام ٦: ٥٥.

وانظر الكتاب ١: ٣١٩، ٣٢٠، وجمل الزجاجي ١٧٩، والمقرب ١: ١٨٣، وشرح ابن يعيش ١: ١٣١، والعيني ٤: ٢٥٩.

(١٠) قال «شارح الجزولية» : قائله حسان بن ثابت، وقد نُسِب لقيس بن ذريح في الكتاب، وفي شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي، وفي شرح أبيات الكتاب للنحاس.

تكنفني الوشاة: أحاطوا بي، والوشاة جمع واشٍ: هو النمام، يعني: أن صاحبته تطيع الوشاة وترضى=

فاللام الأولى تتعلق بفعل النداء، والثانية بفعل محذوف. قال ابن بابشاذ: ولا يبعد أنْ يتعلقا بفعل النداء، وإن كانا[١] حرفاً واحداً، لأنّ معنييها مختلفان، كما تقول: أكلت من خبزك[٢] من رغيف، فمن الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض، وكلاهما متعلقان بأكلت، لاختلاف المعنيين، أمّا إذا كانا[٣] بمعنى واحد فلا يجوز تعلقها بفعل واحد، كقولك: سرت من البصرة من الواسط، لأن كلتيهما لابتداء الغاية فإن كانت الثانية بدلًا من الأولى جازت المسألة، كقولك: خرجت من الدار من بابها.

(تنبيه):

يجوز أن تقول: يا لَزيد، فتقتصر على المستغاث به كقوله: يا لَبكر ويجوز[٤]: يا لَزيد، على حذف المنادى، ويجوز: يا زيد[٥] لِعمرو، فيكون: زيد مستغاثاً به، لا في اللفظ، بل في المعنى لاقتران قولك لعمرو به. قال[٦]:

٦٢٩- يا عَجَباً لِهذِهِ الفَلِيقَهْ هَلْ يُذْهِبَنَّ القُوَباءَ الرِّيقَهْ[٧]

ويجوز: يا لي على حذف المنادى، كأنك قلت: يا قوم أدعوكم لي[٨].

=قولهم. انظر العيني ٤: ٢٥٩ – ٢٦٠.

(١) (كان) في: ع.

(٢) (خبزي) في: ع.

(٣) (كان) في: ع.

(٤) (يا لبكرة يجوز) في: ع.

(٥) (يا لزيد) في: ع.

(٦) القائل «ابن قنان».

(٧) انظر الرجز في المنصف ٣: ٦١، وجمل الزجاجي ١٧٩، وشرح شواهد الشافية ٣٩٩، والمغني ١: ٤١١، واللسان (قوب). الفليقة: الداهية. القوباء: داء يقشر الجلد. الريقة: الريق. ويروى (يا عجباً) بالتنوين على تقدير: يا قوم اعجبوا عجبًا. وبدون تنوين على تقدير: يا عجبي. ويروى (هل تغلبنَّ) ويروى (هل تذهبنَّ).

(٨) (يا قوم لي أدعوكم) في: ع.

«ويحذف حرف النداء من العَلَم المبنيّ على الضم، ومن المضاف نحو: يوسفُ، وربَّنا»

الحروف الدالة على معانٍ في الأسماء والأفعال حقُّها أن لا تحذف، لأنها إذا حذفت بطل معانيها الدالة هي عليها، وقد حذف بعض الحروف للدلالة، فمنها حرف[1] النداء.

والضابط في ذلك: أنّ كل اسم لا يجوز أن يقع صفة لأيّ في النداء كالعَلَم المفرد، والمضاف الإضافة المحضة، ومَنْ في الصلة، وأي وأية، جاز حذف حرف النداء منه، تقول: زيد أقبل، وأبا عليّ اجلس، ومن لا يزال محسناً أحسن إليّ، وأيها الرجل، وأيتها المرأة، لأن إقبالك عليه، وخطابك إياه ينبئ أنه منادى. وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] و﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] و﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِى﴾ [نوح: ٥] و﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] وقال الشاعر[2]:

٦٣٠ – مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالاَ[3]

وقال الأعشى[4]:

٦٣١ – أبا مالك سَارَ الذي قد صَنَعْتُمُ ... وأنْجَدَ أقْوَامٌ بِذَاكَ وأعْرَقُوا

وقال عدي بن زيد:

---

(١) (حروف) في: ع.

(٢) نسب البيت إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وليس في ديوان واحد منهم. انظر الخزانة ٣: ٦٢٩، ٦٦٦.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٠٨، والمقتضب ٢: ١٣٢، والمقرب ١: ٢٧٢ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٥، والإنصاف ٥٣٠، وشرح ابن يعيش ٧: ٦٠، ٦٢، ٩: ٢٤، والمغني ١: ٢٤٨، ٢: ٧١٣، والشذور ٢١١، والتصريح ٢: ١٩٤، والعيني ٤: ٤١٨، والأشموني ٤: ٥، والهمع ٢: ٥٥، والدرر ٢: ٧١. التبال: الوبال.

(٤) انظر الديوان: ٢٢٣. سار: اشتهر. أنجد: أتى نجدًا. أعرق: أتى العراق.

٦٣٢ - أيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهـ ـرِ أأنتَ المُبَرَّأُ المَوْفُورُ[١]

وقال أوس بن حِجر[٢]:

٦٣٣ - أيَّتُهَا النَّفْسُ أجْمِلِي جَزَعَا إنَّ الذي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا[٣]

مع أنَّ الأصل في هذا كله الإثبات، وفي التنزيل: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ﴾ [غافر: ٣٦][٤] و﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [يوسف: ٩٧].

«وشذ: أَصْبِحْ لَيْلُ[٥]»

لا يجوز حذف حرف النداء مما يجوز أن يقع صفة، وهو المبهم، لأن تعريفه بالإشارة، فصار تعريفه بالنداء، فجرى حرف النداء منه مَجرى لام التعريف، والنكرة المقصودة، فلا تقول: رجل أقبل، ولا غلام تعال، لأن تعريفه قد حصل بـ(يا)، فحذفها كحذف حرف[٦] التعريف من المعرفة، وهو غير جائز، ولأن الأصل أن ينادى النكرة[٧] معرفة بالألف واللام، موصوفاً بها، أي فيقال: يا أيها الرجل، فحذف منه ثلاثة أشياء: أي، وحرف التنبيه، وحرف التعريف، فلو حذف حرف النداء أيضاً لكان إجحافاً.

وشذّ من ذلك ما روي أن امرأ القيس تزوّج امرأة من طيّئ، فضاجعها ليلة وطالت عليها، لأنها كانت تبغضه، فكانت تقنع رأسها إلى السماء وتقول: أصبحْ ليلُ، هكذا

---

(١) انظر البيت شرح المرزوقي ١: ١١١، ٢٣٩، وعيون الأخبار ٣: ١١٥، والأغاني (٢: ٣٤ ساسي)، أمالي ابن الشجري ١: ٩١.

(٢) ديوانه: ٥٣.

(٣) انظر البيت في التعازي والمراثي ٦، ٣٠، والمصون ١٦، والكامل ١٢٠٥. تقول العرب: الحَذَر أشدّ من الوقيعة.

(٤) «ابنِ لي صرحاً» في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٢٦، جمهرة الأمثال ١: ١٩٢، حدائق الدقائق ١١٥. مَثَلٌ يقال لِلَّيلة الشديدة.

(٦) (حرف) ساقط من: ع.

(٧) (بالنكرة) في: ع.

ثلاث مرات.

قال الأعشى(١):

٦٣٤ - وحَتَّى يَبِيتَ القَوْمُ كالضيفِ ليلةً يقولـونَ: أصبحْ ليـلُ والليـلُ عـاتِمُ(٢)

ويروى: نَوِّرْ صُبحُ. وفي المثل: افْتَدِ مَخْنُوق(٣)، وتتابعي بقر، وأطرق كرى(٤). وقال العجاج:

٦٣٥ - جـارِيَ لا تَسْـتَنْكِري عَـذِيري سـيري وإشـفاقي عـلى بعـيري(٥)

أراد يا جارية، وقال آخر:

٦٣٦ - فقلـتُ لَـهُ: عَطَّـارُ هَـلاَّ أَتَيْتَنَـا بـدهن الخُزَامَـى أو بخُوصَـةِ عَـرْفَجِ(٦)

أراد يا عطار / وقال الشيخ: أرى أنه يجوز حذف(يا) من النكرة المضافة إلى [٢١٢] النكرة(٧)، كقولك: أخا رجُلٍ أقبل، لانتفاء العلتين اللتين عللنا بهما امتناع الحذف من: يا رجل.

---

(١) ديوانه: ٧٧.

(٢) انظر البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢٧٥، والتصريح ٢: ٢٠٨ الليل عاتم: محتبس.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٢٦.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٢٦، ٢: ١٩٩، (وأطرق كرى، إن النعامة في القرى) في: ع، ومشطوب عليه في: د.

(٥) انظر الرجز في الكتاب ١: ٣٢٥، ٣٣٠، والمقتضب ٤: ٢٦٠، والمقرب ١: ١٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٢: ١٦، ٢٠ والعيني ٤: ٢٧٧، والأشموني ٣: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٨٣، واللسان (عذر، وشقر، وجرس) يخاطب امرأته، يريد: يا جارية، وعذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله. وذلك أنه كان عزم السفر فكان يرمُ رحل ناقته لسفره، فقالت له: ما هذا الذي ترم؟!

(٦) انظر البيت في المحتسب ٢: ٧٠. الخزامى: عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهر، طيبة الريح. والعرفج: ضرب من النبات سهلي، وقيل: إنه طيب الريح، أغبر اللون إلى الخضرة، وله زهر أصفر، وليس له حب ولا شوك.

(٧) (إلى النكرة) ساقط من: ع.

«ولا ينادى ذو اللام، وقالوا: يا الله، بقطع الهمزة ووصلها»

لا تقول: (يا الرجل)، و(يا الغلام)، لأن قصد النداء يجعل الاسم معرفة، فإلحاق اللام به نقضٌ لذلك، وموجب لاجتماع علامتي التعريف فيه، وأجازه الكوفيون، واحتجوا بقولهم: (يا الله)، وبقوله:

٦٣٧ - إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقولُ: يا اللهم يا اللَّهُمَّا[1]

ويقول آخر:

٦٣٨ - مِنَ أَجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبي وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوصل عَنِّي[2]

والقياس على نداء الأعلام مع أن[3] فيه[4] جمعاً بين تعريفين.

والجواب: أما قولهم: (يا الله)، فهذا الاسم دالّ على ربّ كل شيء، وهو منتهى كلّ رغبة، وموضع كل سؤال، فالحاجة تدعو إلى كثرة ندائه على أن منهم من يقول: يا ألله[5]

---

(١) انظر الرجز في المقتضب ٤: ٢٤٣، والنوادر ١٦٥، والمخصص ١: ١٣٧، والمحتسب ٢: ٢٣٨، والإنصاف ٣٤١، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٦، وأسرار العربية ٢٣٢، والهمع ١: ١٦٨، والدرر ١: ١٥٥ والأشموني ٣: ١٤٦، والعيني ٤: ٢١٦، والخزانة ١: ٣٥٨، والتصريح ٢: ٢١٧. ذكر البغدادي: هذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب النحو، ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي قال وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جمًّا وأي عبد لكَ لا ألمّا

وهذا خطأ. فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان يقولها وهو يسعى بين الصفا والمروة.. وقد تمثل به النبي ﷺ وصار في جملة الأحاديث المشطورة في كتب الأحاديث.

(٢) انظر البيت في الكتاب ١: ٣١٠، والمقتضب ٤: ٢٤١، والإنصاف ٢٠٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٨، والهمع ١: ١٧٤، والدرر ١: ١٥٢، والخزانة ١: ٣٥٨.

(٣) (إن مع) في: ع.

(٤) (فيه) ساقط من: ع.

(٥) من (فهذا الاسم دال) إلى (من يقول يا الله) ساقط من: ع.

بقطع الهمزة. وألف الوصل إنما يثبت في الابتداء دون الدرج، فكأنه قد قدّر الوقف على (يا) ثم بدأ باسم الله فلم يكن حرف النداء إلى جانبه للفصل المقدر بينهما[١].

وهكذا الجواب عن قوله: (يا اللهم). وأما قوله[٢]: (يا التي)، فالألف واللام في (التي) زائدة لا تفيد التعريف، فصار كقولهم: يا مَنْ لا يزال محسناً. وأما نداء العلم فالفرق أن (يا) وحرف التعريف معرِّفان لفظيَّان، ولا كذلك التعريف العَلَمِيّ، ويا فإن، (يا) معرف لفظي، والعَلَم معرّف معنوي فافترقا.

وحمل أبو سعيد قول الشاعر:

٦٣٩ – فيـا الغُلامـانِ اللـذانِ فَـرَّا إيَّـاكُما أنْ تَكْسِبَانَا شَرَّا[٣]

على الضرورة. ويجوز أن يكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فكأنه أراد: فيا أيها الغلامان، وليس هذا بأبعد من دخول حرف الجر على الفعل الواقع صفة، كقول حسان[٤]:

٦٤٠ – ألستُ بنِعْمَ الجَارِ يُؤلَفُ بَيْتُهُ أخا قِلَّةٍ أو معدم المال مصرما[٥]

يريد بجار مقول فيه نعم الجار.

«والميم في: اللهم، عوض من (يا) فلا يجمع بينهما»

زادوا الميم في اسم الله تعالى في النداء زيادةً غير لازمة، إذ ليست من بنية الاسم، ولا

---

(١) (بينها) في: ع.

(٢) (قولهم) في: ع.

(٣) انظر الرجز في المقتضب ٤: ٢٤٣، والمقرب ١: ١٧٧، والإنصاف ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٨٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٩ وأسرار العربية ٢٣٠، والعيني ٤: ٢١٥، والأشموني ٣:١٤٥، والهمع ١:١٧٤، والدرر ١: ١٥١، والخزانة ١: ٢٥٨.

(٤) ديوانه: ١٢٨ برواية (كذِي العُرْفِ ذا مَالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا) ويروى (أخائلة).

(٥) انظر البيت في الإنصاف ٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٧. والمعنى أنه يجعل بيته مألفاً لكل الناس سواء كانوا أغنياء أم فقراء.

من ضرورة العلمية.

ويستعمل في النداء على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن لا يراد بها النداء المحض، كقولك: اللهم أثبنا.

الثاني: أن يذكرها المجيب تمكّناً للجواب في نفس السائل، وليعلم أنه على يقين منه، يقول لك القائل: أزيد قائم، فتقول أنت: اللهم نعم، واللهم لا.

الثالث: أن تستعمل[١] قبل (إلا) إيذاناً بندرة المستثنى، وقلة وقوعه، تقول: أنا لا أزورك اللهم إلا إذا لم[٢] تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل نادر.

وذهب **البصريون** إلى أن الميم في اللهمّ عوض من حرف النداء في أوله[٣]؛ لأنه لم يكن بد من نداء هذا الاسم، فكرهوا إدخال (يا) على ما فيه الألف واللام، فزادوا الميم عوضًا منه، ولهذا لا يجمع بينهما، وما جاء في الشعر محمول على الضرورة.

وذهب **الكوفيون** إلى أن الأصل: يا الله أمنا بخير، أي: اقصدنا، فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير، وحرف النداء، فصارت الميم إلى جانب الاسم، فقالوا: اللهم، وهذا فاسد؛ لأنهم وصلوا همزة القطع، وتلك لا توصل إلا في ضرورة الشعر، ولأنه لو كان كما زعموا لجاز أن يقال: (اللهم)، بحركات الميم، و(اللهمنّ) بنون التوكيد، و(الله أامم)، بفك الإدغام، كما تقول: يا زيد أردد، ولجاز: اللهم واغفر لنا، واللهم إن سألناك، كما تقول: زرني إن دعوتك، وإنما يقال: اللهم إن سألناك فأعطنا، وفي التنزيل: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢] ولما جاز: اللهم العن زيداً، لتنافر المعنى، ولكان قولنا: اللهم أمنا بخير، تكرارًا، واللهم لا تأمنا بخير، كما يقوله الإنسان حال غضبه متناقضاً.

---

(١) (يستعمل) في: ع.

(٢) (لم) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣١٠، وفيه « قال الخليل – رحمه الله -: اللهم نداء، والميم هاهنا بدل من يا ».

ثم مذهب سيبويه[1] أن هذا الاسم لا يوصف، فإنه صار بإلحاق الميم شبيهاً بالأصوات، نحو ماء، وتلك لا توصف. وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] وقوله: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] فمالك، وفاطر: عند سيبويه بدلان. وأجاز غيره الصفة، إذ لو جئت بـ(يا) فقلت: يا الله، لجازت صفته، فمع بدله كذلك.

«وقد يحذف المنادى، ومنه ﴿ألا يا اسجدوا﴾»

لما كان الحرف معناه في غيره لم يجز أن يُؤتى به، وهو غير داخل على غيره / إذ لا يحصل له معنىً، لكن حرف النداء يحذف المنادى بعده لفظاً لا تقديراً طلباً للاختصار مع علم المعنى، ولكون هذه الحروف ناصبةً للأسماء، والمنصوب بعدها معدود في قسم المفعول به، فهي بمنزلة الفعل المتعدي، فيجوز[2] حذفُ المنصوب بعدها، كما يجوز بعد الفعل المتعدي، وقد كثر حذفُ المنادى في كلامهم، قال:

٦٤١ – يا لَيْتَ شِعْرِي ـ والمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ ... هـل أغـدُوَنْ يومـاً وأمْـري مُجْمَـعُ[3]

أراد: يا هؤلاء، وقال آخر:

٦٤٢ – يـا لَعْنَـةُ الله والأقـوَام كُلِّهِـمُ ... والصـالحينَ عـلى سِـمْعَانَ مـن جـارِ[4]

وأما قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣١٠، وفيه «وإذا ألحقتَ الميم لم تصف الاسمَ، من قِبَلِ أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هَناهْ».

(٢) (ويجوز) في: ع.

(٣) انظر البيت في الخصائص ٢: ١٣٦، ومعاني الفراء ١: ٤٧٣، وإصلاح المنطق ٢٦٣، والحجة لابن خالويه ١٥٨، والنوادر ١٢٣، والمغني ٢: ٤٣٣، والهمع ١: ٢٤٧، والدرر ١: ٢٠٤.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٢٠، والكامل ١٠١٦، والسمط ٥٤٦، والإنصاف ١١٨ وشرح المرزوقي للحماسة ١٥٩٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٥، ٢: ١٥٤ وشرح ابن يعيش ٢: ٢٤، ٤٠، ٨: ١٢٠، والمغني ١: ٤١٤، والعيني ٤: ٢٦١، والهمع ١: ٧٤، ٢: ٧٠، والدرر ١: ١٥٠، ٢: ٨٦.

﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٤-٢٥] ففيه قراءتان[١]:

إحداهما: (ألاَّ يَسْجُدُوا) وأصله: أنْ لا يسجدوا، فأدغمت نون (أن) في لام (لا)، ويسجدوا: فعل مضارع منصوب بأن. ومعنى الكلام على حذف حرف الجر، وزيادة (لا)، لأن تقديره: فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا لله، فلا: زائدة، ويحتمل أن تكون (لا) نافية على بابها، ويكون (أن) في موضع نصب بدلاً من أعمالهم، كأنه قال: وزَيَّنَ لهم الشيطانُ أن لا يسجدوا، أي: وزيّن لهم ترك السجود.

الثانية: (ألا يا اسجدوا) ألا: حرف تنبيه، ويا: حرف نداء، وأصله: **ألا يا** اسجدوا[٢] فحذف همزة الوصل وألف يا[٣]، لالتقاء الساكنين، فصار في الظاهر كالفعل المضارع، كما قال:

٦٤٣- وقالت ألا يا اسْمَعْ أعِظْكَ بخُطْبَةٍ فَقُلْتُ: سميعاً فانطِقِي وأصِيبِي[٤]

والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، على هذه القراءة لا يتعلق هذا بما قبله.

ومذهب الشافعي[٥] – رضي الله عنه – أنها في كلتا القراءتين [آية][٦] من آيات السجدة، لأنّ سجدات القرآن بعضها أخبار، كقوله[٧]: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾[٨] و﴿خَرُّوا

---

(١) جميعُ السبعة شدّد اللام في (ألا يسجدوا) غير الكسائي فإنه خفّفها ولم يجعل فيها (أن). انظر السبعة ٤٨٠، والتبيان للعكبري ٢: ١٠٠٧، والإتحاف ٣٣٦.

(٢) (ألا يسجدوا) في: ع.

(٣) (والألف) في: ع.

(٤) البيت في الإنصاف ١: ١٠٢. ومعاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٢.

(٥) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد في غزة و(ت ٢٠٤ هـ) بالقاهرة. انظر الحلية ٩: ٦٣، والأعلام ٦: ٢٤٩.

(٦) من النسخة الأزهرية.

(٧) (لقوله تعالى) في: ع.

(٨) (الرعد) ١٥، النحل: ٤٩.

﴿سُجَّدًا﴾[١]، وبعضها أوامر، كقوله[٢]: ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧] و﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾ [النجم: ٦٢] و﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩]. وقال صاحب الكشاف[٣]: «وما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد فغير مرجوع إليه».

ومِن حذف المنادى قول الصَّلَتان العَبْدي[٤]، أنشده سيبويه:

٦٤٤- أيا شاعراً لا شاعِرَ اليومَ مِثْلَهُ ... جَريرٌ ولكنْ في كُلَيْب تَواضُعُ[٥]

فشاعراً هاهنا لا ينتصب على النداء، لأنه مقصود.

وذكر سيبويه أنه منصوب على الحال، كأنه قال: يا قائل الشعر شاعراً لا شاعر اليوم مثله. وفي هذا معنى التعجب كأنه قال: حسبك به شاعراً.

ويجوز أن يكون مفعولاً، كأنه قال: يا شعراء عليكم شاعراً، أي: الزموا شاعراً.

/ «وتوابع المنادى المضموم غير (أي) واسم الإشارة إذا أفردت نصبت، حملاً على المحل، ورفعت حملاً على اللفظ، نحو: يا زيدُ الطويلَ والطويلُ، ويا زيدُ الضحاكَ والضحاكُ، إلا البدل. ومثل عمرو إذا عطف فإنهما يبنيان، نحو: يا غلام بشر، ويا زيد وعمرو» [٢١٤]

---

(١) مريم: ٥٨، السجدة: ١٥.

(٢) (كقوله تعالى) في: ع.

(٣) وفي (ع) زيادة هنا وهي: (منهم من يجعل السجود مع القراءة بالأمر لأنه طلب ولا يراه مع القراءة بالخبر لأن الخبر ليس بطلب). انظر الكشاف [ص: ٢٥].

(٤) هو قثم بن خبيئة العبدي، من بني محارب بن عمرو، من عبد القيس، شاعر حكيم (ت نحو ٨٠ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٥٠٠، والسمط ١: ٥٣١، والخزانة ١: ٣٠٨، والأعلام ٦: ٢٩.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٣٢٨، والمقتضب ٣: ٢١٥، والأمالي ٢: ١٤٢، والخزانة ١: ٣٠٤ يفضل الشاعر جريرًا على الفرزدق في الشعر، ويفضل الفرزدق عليه في الشرف والفضل. وكليب رهط جرير، من بني تميم.

الأسماء المناداة أسماء ظاهرة، فيجوز إجراء التوابع عليها، إذ الحاجة قد تدعو إليه.

وعن الأصمعي: أنه لم يجز وصف المنادى، لأنه قد وقع موقع حرف الخطاب، وذلك لا يوصف، وجعل المرفوع خبر مبتدأ، والمنصوب مبنيًّا على فعل، فإذا قلت: يا زيد الكريم، ويا عمرو الجواد، فكأنك قلت: أنت الكريم وأعني الجواد.

واحتجّ أبو عليّ على جواز الصفة بأنه وإن وقع موقع حرف الخطاب فقد[1] أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، ولهذا أضافوه إلى ضمير الغيبة في قولهم: (يا تميم كلهم)، وهو عائد إلى تميم الذي هو المنادى، فلو كان مخاطباً من كل وجه لم يجز أن يعود إليه ضمير الغيبة.

ثم المنادى إن كان مبنيًّا على الضم غير (أي) واسم الإشارة والمضاف إلى ياء المتكلم فتابعه إمّا أن يكون مفرداً أو جملة، فإن كان مفرداً فإن كان صفة أو توكيداً أو عطف بيان جاز نصبه حملاً على المحل، ورفعه حملاً على اللفظ، قال جرير[2]:

٦٤٥ – فما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى   بـأَكْرَمَ مِنْـكَ يـا عُمَـرُ الجَـوَادَا[3]

والقوافي منصوبة. وقال آخر[4]:

٦٤٦ – يا حَكَمُ الوارثَ عن عبدِ المَلِكْ[5]

---

(١) (فقد) ساقط من: ع.

(٢) الديوان ١: ١١٨ برواية (بأجود).

(٣) البيت في المقتضب ٤: ٢٠٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٩٩، ٣: ١٤٣ والمغني ١: ١٤، والعيني ٤: ٢٥٤، والهمع ١: ١٨٦، والدرر ١: ١٥٣. وابن مامة هو كعب الإيادي، وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وكلاهما من أجواد العرب. وانظر أخبارها في العقد الفريد ١: ٢٩٣، ٢: ٢٨٦.

(٤) هو رؤبة الديوان ١٨ برواية (من عبد الملك).

(٥) الرجز في المقتضب ٤: ٢٠٨، والمغني ١: ١٤.

فرفع[١]، وإنما أجزنا الحمل على لفظ المنادى مع أنه مبني، ومع أنه لا يجوز: (مررت بعثمانَ الطويلَ) بالنصب، مع أن عثمان معرب، لكون علة فتحه لم توجد في الصفة، وذلك لكثرة النداء في كلامهم، وكثرة التصرّف فيه من الترخيم وغيره، والتغيير يؤنس بالتغيير، ولأن حركته تشبه الحركة البنائية[٢]، لأنها تحدث بـ(يا)، وتزول بزوالها، ولا شك أن النصب أجود؛ ليدل على أن المنادى مفعول، وقس على أن المنادى مفعول وقس على ما ذكرنا / التوكيد نحو: يا تميمُ أجمعين وأجمعون، وإنما أكدت بالجمع لأنك عنيتَ بتميم القبيلة، ولو قلت: جمعاء، جاز. [٢١٥]

وكذا حكم عطف البيان، تقول: يا غلامُ بِشر وبشراً، وإن كان بدلاً بُني كقولك: يا غلامُ بشرُ.

قال أبو علي: لأن البدل في التقدير من جملة أخرى، فكأنك قلت: يا بشرُ، وسيأتي تعليله في البدل إن شاء الله[٣]. وهذا يوجب أن لا يجوز: (يا غلامُ العباسُ) لأنك لا تقول: (يا العباس)، إلا على رأي الكوفيين.

وأما المعطوف المفرد فإنْ كان نكرة صريحة أو نكرة مقصودة فالجيد ذكر حرف النداء، كقولك: يا زيدُ يا رجلاً، ويا زيدُ ويا رجلُ، لأنك لو ابتدأت به لم يكن بد من إثبات حرف النداء، ويجوز الحذف على قبح، لأن حرف العطف قد قام مقام حرف النداء.

---

(١) (وقال آخر: يا حكم الوارث عن عبد الملك، فرفع) ساقط من: ع.

(٢) (الإعرابية) في مكان (البنائية) في: ع.

(٣) (الله تعالى) في: ع.

ولو قلت: يا رجل وزيد، جاز حذف حرف النداء بلا قبح، لأنك لو ابتدأته في النداء جاز حذف حرفه، وإن كان المعطوف علمًا، فإن كان معرًّى من الألف واللام نحو: زيد وعمرو، وعطفته على مفرد مضموم مثله، فإن أعدت حرف النداء، كقولك: يا زيد ويا عمرو، فالثاني مبني على الضم أيضاً بلا خلاف، وإن لم تعد حرف النداء فكذلك عند أكثر النحويين، فتقول: يا زيد وعمرو، لأن الثاني بمنزلة الأول في صحة دخول حرف النداء عليه.

وأجاز المازني نصبَه حملاً على موضع زيد، لأنك لمّا لم تُعِدْ معه حرف النداء جرى مجرى العَلَم الذي فيه الألف واللام، نحو: يا زيدُ والحارثَ، وإن كان فيه الألف واللام، نحو: الحارث والحسن والعباس، كقولك: يا زيد والحارث، ويا علي والعباس، فبناؤه[1] على الضم غير ممكن، لأن (يا) لا يصح دخولها عليه، فاختار الخليل وسيبويه[2] الرفعَ، حملاً على لفظ المعطوف عليه مراعاة لكونه منادى مفرداً معرفة. واختار يونس وأبو عمرو النصب حملاً على موضع المعطوف عليه، إذ الحمل على حركة البناء على خلاف الأصل.

وقال المبرد: إذا كان المعطوف اسمَ جنس كقولك: يا زيد والرجل فالجيد النصب، لأنه غير عَلَم فهو أقرب إلى النكرة، وإن كان المعطوف عَلَماً كقولك: يا زيد والحارث، فالجيد الرفع مراعاة لكونه عَلَماً فهو أشبه بالأول، قال الشاعر:

٦٤٧ - ألا يا زيدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا فقد جاوزْتُما خَمَرَ الطريق[3]

يُروى (الضحاك) بالرفع والنصب. وأما قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾

---

(١) (فبناه) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٠٥.

(٣) البيت في جمل الزجاجي ١٦٥، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٩، والهمع ٢: ١٤٢، والدرر ٢: ١٩٦.

[سبأ: ١٠][1] فقرئ (والطيرُ) بالرفع والنصب.

فالرفع إما بالحمل على لفظ: يا جبال، أو بالعطف على الياء في: (أوِّبي)، ويكون الفصلُ بالضمير قائماً مقام توكيدِ المضمر، أو هو مبتدأ محذوف الخبر كأنه[2] قال: والطير له مسخرة أو مأوبة.

والنصب إمّا بالحمل على[3] موضع: يا جبال، أو بأنه مفعول معه، والعامل فيه: أوّبي، أو هو من قبيل قوله[4]:

٦٤٨ - يـا ليـتَ زَوْجَـكَ في الـوَغَى ... متقلـــداً سَـــيْفاً ورُمْحاً[5]

إذ التقدير: وحاملاً رمحاً، فيكون التقدير: ولقد آتينا داود فضلاً، يا جبال أوبي معه، وسخرنا له الطير.

ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (فضلاً) لأنه لم يؤته الطير، وإنما آتاه تسبيح الطير، أو تسخير الطير.

وأما قول رؤبة يخاطب نصر بن سيّار[6] وكان والياً من قِبَلِ بني أمية:

---

(١) لا خلاف بين القراء في نصب (الطير) وقرأ الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو برفع (الطير) نسقًا على لفظ (جبال) أو على الضمير المستكن في (أوّبي) للفصل بالظرف، ولا يُقرأ بهذه القراءة لضعفها في الرواية، وإن كانت لها أوجه صحيحة في العربية. انظر الشواذ ١٢١، والإتحاف ٣٥٨، وغيث النفع ١٧١.

(٢) (كأنه) ساقط من: ع.

(٣) (في) في: ع.

(٤) هو: عبد الله بن الزبعري.

(٥) انظر المقتضب ٢: ٥١، والكامل ٢٨٩، ٣٢٤، ٦٥٦، والخصائص ٢: ٤٣١، والإنصاف ٦١٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٢١، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٠، وأمالي المرتضى ١: ٥٤، ٢: ٢٦٠، ٣٧٥، ودرة الغواص ٨٩، والأشموني ٢: ١٧٢، ورغبة الآمل ٣: ٢٣٤، واللسان (قلد).

(٦) من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة. كان من الخطباء الشعراء، ولي خراسان لهشام بن عبد الملك (ت ١١٣ هـ) انظر الخزانة ١: ٣٢٦ ورغبة الآمل ٣: ١٧٣، والأعلام ٨: ٣٤١.

٦٤٩ - إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرَ نَصْرَا[١]

فالأول مبني على الضم للنداء، والثالث منصوب لأنه القافية.

وأما الثاني فيروى على ثلاثة أوجه:

الأول: الضم على أنه بدل من الأول، كقولك: (يا غلامُ بِشْرُ)، فيكون الثالث عطف بيان للثاني محمولاً على محله.

الثاني: الرفع والتنوين على أنه عطف بيان للأول، محمول على اللفظ، كقولك: (يا غلامُ بشرٌ)، فيكون الثالث عطفَ بيانٍ للأول محمولاً على محله.

والثالث: النصب على أنه عطف بيان للأول محمول على الموضع، كقولك: (يا غلام بشراً)، فيكون الثالث توكيداً للثاني.

وكان شيخنا يقدح في تسمية هذا بدلاً، أو عطف بيان، ويقول: إنه توكيد لأنه بلفظ الأول.

وعن أبي عبيدة أنه كان لنصر بن سيار حاجب يسمى نصراً، وكان قد حجب رؤبة عن الوصول إلى نصر بن سيار، فقال رؤبة هذا البيت، يغري نصر بن سيار بحاجبه نصر[٢]، فكأنه[٣] قال: يا نصرُ اردع نصراً. ويكون تكرير الاسم عوضاً من إظهار الفعل، كقولهم: الأسدَ الأسدَ.

«وإذا أضيفت فالنصب لا غير، كقولك: يا زيدُ صاحب عمرو»

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٠٤، والمقتضب ٣: ٢٠٩، والخصائص ١: ٣٤٠، والخزانة ١: ٣٢٥، والمغني ٢: ٤٣٤، ٤٤٢، ٥١٠، والشذور ٤٣٧، ٤٥٠، والعيني ٤: ١١٦، والهمع ٢: ١٢١، والدرر ٢: ١٥٣، والأصول ١: ٤٠٧، وملحقات ديوانه ١٧٤.

سطرن: كتبن. ويعني بالأسطار آيات الكتاب الكريم (نصرا نصرا) في: ع.

(٢) (نصر) ساقط من: ع.

(٣) (كأنه) في: ع.

إن[١] كان التابع مضافاً فهو منصوب لا غير، تقول: يا زيد ذا الفضل، ويا زيد نفسه، ويا زيد نفسك، ويا تميم كلكم، لأن المنادى مخاطب، وإن شئت كلهم، لأن له حكم الغيبة، كما تقول: يا زيد الذي قام، ويا زيد الذي قمت، كما أنشده[٢] سيبويه:

٦٥٠ – يا أيُّها الذَكَرُ الذي قَدْ سُؤْتَنِي ... وفَضَحْتَنِي وطَرَدْتَ أمَّ عِيَالِيَا[٣]

والأوّل أجود، لأنه عائد على (الذي) وليس بمنادى، وكذلك البدل، نحو: يا غلام أبا عبد الله / والعطف، نحو: يا زيد وعبد الله، ويجوز تكرير حرف النداء معه، نحو: يا زيد ويا عبد الله، ويا زيد وأفضل من عمرو، ومعرفة قصدت به أو نكرة. والجيد إذا كان نكرة أن تفيد معه حرف النداء، وذلك[٤] لأن هذه التوابع لو حلّت محلّ المنادى لم تكن إلا منصوبة. وهذا معنى قول الخليل – رحمه الله[٥] –: جعلوا وصف المنادى بمنزلته إذا كان مضافاً[٦]. [٢١٦]

أنشد ابن جني[٧]:

٦٥١ – أَزَيْدُ أخَا وَرْقَاءَ إن كنتَ ثائراً ... فقد عَرَضَتْ أحْنَاءُ حَقٍّ فخاصِمِ[٨]

وإن وصفْتَ المنادى بصفةٍ مضافةٍ إضافةً غير محضة، كقولك: يا زيدُ الضاربَ الرجل، ويا زيدُ الحسنَ الوجه. قال أبو سعيد: حكم هذه الصفة حكم المفرد، يجوز رفعها

---

(١) (إذا) في: ع.

(٢) (أنشد) في: ع.

(٣) البيت لأبي النجم، وهو في المقتضب ٤: ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩٢، ٢: ١٥٢، والأشباه ٤: ١٣٧، ولم أعثر عليه في الكتاب لسيبويه.

(٤) (وذلك) ساقط من: ع.

(٥) (رحمه الله) ساقط من: ع.

(٦) (مضافا قال الشاعر) في: ع.

(٧) انظر اللمع ١٠٨.

(٨) البيت في الكتاب ١: ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٤، واللسان (حنا).

ورقاء: حي من قيس. وتقول العرب: فلان أخو تميم، أي من قومهم والثائر: طالب الثأر. وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، جمع حنو.

ونصبها، فتقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، والحسنَ الوجهِ، من حيث إن الإضافة غير محضة، فمضافها في حكم المفرد، فقضية هذا أنك إذا قلت: يا حسنَ الوجه، فنصبه ليس على أنه مضاف، بل على أنه مشابه للمضاف.

وقال ابن السراج[١]: لا يبعد أن يقال: إنه كالمضاف الحقيقي، نظراً إلى أنه جر المضاف إليه، وأنه لا يجوز الفصل بينهما، فإن جمعت صفتين مفردة ومضافة، كقولك: يا زيد الكريم ذا الحسب، فإن رفعت الكريمَ، فإن جعلت ذا الحسب صفة له رفعته، وإن جعلته صفة لزيد نصبته، وإن نصبت الكريم فليس في: ذا الحسب، إلا النصب. فإن قلت: يا زيدُ ذا الحسب الكريم، نصبت ذا المضافة، وأما الكريم فإن جعلته صفة لزيد رفعته [ونصبته][٢]، وإن جعلته صفة لذا الحسب فالنصب لا غير.

«وتوابع المنادى المعرب معربة إعرابه[٣]، نحو: يا رجلاً عالماً، ويا أبا الحسن الكريمَ، ويا لزيد الشجاع»

قد عرفت أن المنادى المعرب أربعة أقسام:

الأول: النكرة المحضة فتؤكدها[٤] بمثل لفظها، فتقول: يا رجلاً رجلاً، وتقول في وصفها: يا رجلاً عالماً، وكذلك: يا رجلين صالحين، ويا رجالاً صالحين، ويا رجلاً ذاهبة جاريتُه. وفي البدل: يا رجلاً غلامَ امرأة، ويا قومًا بني تميم تبدل منها المعرفة، ويا رجلاً أفضلَ من زيد، ويا رجلاً زيدُ، بالضم.

ولا يجوز: يا رجلاً العباس، إذ لا تقول: يا العباس.

الثاني: المضاف، فتقول في وصفه: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، بنصب العاقل إن جعلته

---

(١) الأصول ١: ٤٥٣.

(٢) أثبتُّها من نسخة الأزهرية.

(٣) (بإعرابه) في: ع.

(٤) (فيؤكدها) في: ع.

صفة لغلام، وبجرّه إن جعلته صفة لزيد، وإن وصفتهما[1] فاجعل صفة المضاف إليه إلى جانبه، ثم جيء بصفة المضاف، فتقول: يا ذا المال الكثير الكريم.

ولا يجوز: يا ذا المالِ الكريمَ الكثير، لأن فصلك بين الموصوف المجرور وبين صفته كفصلك بين المجرور والجار، لأنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف وتقول: يا غلامي بني تميم الصالحين العاقلين، ويا غلمان الرجلين الكريمين الصالحين. وتقول: يا أبا الحسن الكريم بالنصب، لا غير، لأن الحسن هاهنا غير مقصود قصده، فلا يجوز وصفه إلا إذا كان له ابن اسمه الحسن، فيجوز حينئذ.

وإذا أبدلت من المضاف مفرداً ضممته، تقول: يا غلامنا زيد، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى، فكأنك قلت: يا زيد، وتقول: يا غلامنا العباس، تنصب العباس وتجعله عطف بيان لا بدلاً، لأن (يا) لا يدخل على ما فيه الألف واللام.

وتقول: يا غلامنا أبا عمرو، فتجعل أبا عمرو عطف بيان، أو بدلاً، أو صفة.

وتقول: يا[2] أبا عمرو وزيدًا، بالنصب لا غير، إذا جعلته عطف بيان ؛ لأنه تابع لمنصوب.

الثالث: المشابه للمضاف، فتقول في النكرة المحضة: يا خيراً من زيد كريماً، وفي النكرة المقصودة: يا خيراً من زيد الكريمَ، كما تقول: يا رجلُ الصالح، لتعريفه بالقصد.

وتقول: يا خيراً من زيدٍ أجمعين، لأنك إذا عنيت بخير جماعة معينين، فإنَّ أفعل التفضيل إذا وصل بمن يقع على الجماعة بلفظ المفرد.

وتقول: يا خيراً من زيدٍ نفسِه أجمعين، تجعل: نفسه، توكيداً لزيد، وأجمعين: توكيداً لخير، لأنك تعني جماعة.

وتقول: يا أصحابنا أنفسنا أجمعين، ويا أصحابنا أجمعين أنفسكم، ويا أصحابنا

---

(١) (وصفتها) في: ع.

(٢) (يا) ساقط من: ع.

أنفسنا أنفسكم[١]، ويا أصحابنا أجمعين أجمعين، ويا أصحابنا أنفسنا أنفسهم، تجمع بين توكيدين/ الأول: للمضاف إليه، والثاني: للمضاف. [٢١٧]

الرابع: المستغاث به، يجر[٢] تابعه، لأنه مجرور، فتقول: يا لزيد الشجاع للمظلوم، ولا يبعد نصب الصفة حملًا على الموضع، لأن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به، وما مَثَّلْنا به في المنصوبات من التوكيد والصفة يسلط على ذكر المجرورات.

«وتوابع المضاف إلى ياء المتكلم منصوبة»

يعني أن تابع[٣] المنادى المضاف إلى ياء المتكلم منصوب، ولا يجوز: يا غلامي العاقل، بالجر، حملاً على كسرة غلام، ويجوز[٤]: يا زيد العاقل، بالرفع حملاً على ضمة زيد، لأن ضمته لم تعرض إلا في النداء، وكسرة المضاف إلى ياء المتكلم لم تعرض في النداء[٥]، فإنك تقول: جاء غلامي، فتستعمله في غير النداء، وفي هذا الفرقِ نظرٌ.

«والأكثر في: يا زيد بن عمرو، فتح زيد، كما حذفوا[٦] التنوين منه في قولك: جاء زيد بن عمرو»

يجوز وصف المنادى بابن وابنة، لأنهما يفيدان النسب، فإذا وصفت بهما فإن وقعا بين عَلَمَيْن فاللغة القليلة ضمُّ المنادى، تبقيه على الأصل، تقول: يا زيدُ بن عمرو، ويا هندُ ابنة عاصم، واللغة الشائعة فتحُه، تقول: يا زيدَ بن عمرو، ويا هندَ ابنة عاصم.

أنشد سيبويه:

٦٥٢ — يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ[٧]

---

(١) (وأنفسكم) في: ع.

(٢) (تجر) في: ع.

(٣) (توابع) في: ع.

(٤) (ونحو) في: ع.

(٥) (للنداء) في: ع.

(٦) (حذف) في: ع.

(٧) قائل الرجز: العجاج. وهو في الكتاب ١: ٣١٤. (عمر) هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، كان=

ويروى: فتى عمرو. أنشد أيضاً:

٦٥٣ يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ
سرادقُ المجدِ عليك ممدود[١]

أتبعوا آخر الأول آخر الثاني، وذلك لكثرة وقوع ابن وابنة في النداء بين عَلَمين، وهم مولعون بتغيير ما كثر في كلامهم، ولأنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت: يا زيد بن عمرو، فكأنك قلت: يامرء[٢] عمرو، ولم يعكسوا فلم يقولوا: يا زيد بن عمر، بضمهما للثقل، ولأن حركة الثاني إعرابية، تدل على معنى، وحركة الأول بنائية، لا تدلّ على معنى.

ولا يجوز جعل ما يدل على معنى تابعاً لما لا يدل على معنى؛ ولأن الأصل أن يكون المنادى منصوباً، ففيما فعلوه معاودة الأصل.

ولا خلاف في أن فتحة المنادى بنائية، لقيام علة البناء، وأجود القولين أن حركة الثاني إعرابية، لأنه مضاف إلى ما بعده. وصرّح عبد القاهر[٣]: بأنها بنائية أيضًا، لأنه ركب مع زيد، وجعلا بمنزلة: يا ابن أم، وابن عم، والكنية واللقب بمنزلة الاسم العَلم في النداء، والإضافة إلى الأم كالإضافة إلى الأب، فإن وقع الابن والابنة بين غير علمين، كقولك: يا زيد ابن الأمير، ويا زيد ابن أخينا، ويا رجل ابن زيد، ويا رجل ابن صاحب المال، ضم الأول؛ لأن هذا النداء لم يكثر في كلامهم ككثرة الأول، وكذلك إذا قلت: يا

=سيد أهل البصرة وواليها. لا منتظر: لا انتظار يحثه على إعطائه وتسريحه.

(١) نسب الرجز لرجل من بنى الجِرْماز، ولرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٢. انظر الكتاب ١: ٣١٣، والشنتمري ١: ٣١٤، والمقتضب ٤: ٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٥، والعيني ٤: ٢١٠، والأشموني ١: ١٤٢، واللسان (سردق). الحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي. وكان الحكم هذا أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك.

(٢) (يا مرء) كما في: ع والنسخة الأزهرية. و(يا مره) في: د.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٧٨٥.

هند ابنة الأمير ويا هند بنت عمّنا، ويامرأة ابنة[١] هند، ويامرأة ابنة الجارية، فتُجري الأول مجراه إذا كان الوصف بغيرهما، وكذلك إذا ثنيت الابن[٢] أو جمعته أو صغرته فإنك تضم فيه الأول لما ذكرنا كقولك: يا زيد وعمرو ابني بكر، ويا زيد وعمرو وبكر بني خالد، ويا زيد بني بكر، فإن كان[٣] الأول مصغراً، والابن مكبّراً جاز الإتباع، كقولك: يا عمير بن زيد، وإذا وصفت بابن وابنة في غير النداء وأوقعتها بين عَلَمين حذفت التنوين من الأول، كقولك: جاء زيدُ بنُ عمرو، ورأيت زيدَ بنَ عمرو، ومررت بزيدِ بنِ عمرو.

وعلّله سيبويه[٤] بكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين، لأن حق التنوين الثبوتُ في الاسم المنصرف، فلا يحذف إلا لعلّة قوية.

وقيل: هو لكثرة الاستعمال فحسب. وقيل: لالتقاء الساكنين فحسب، فإن التنوين وإن كان حرفاً صحيحاً، لكنه يشبه حروف المد واللين. على ما تقدّم في أوّل الكتاب.

وقُرِئ: ﴿ولا نَكْتُمُ شهادةَ اللهَ﴾ [المائدة: ١٠٦] بنصب (الله)، وحذف التنوين من شهادة. وكذا قُرئ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ [يس: ٤٠][٥]. ويظهر أثر الخلاف في قولنا: مررتُ بهند بنت عبد الله، فيمن صرف هنداً، فعلى مذهب سيبويه: يثبت التنوين لانتفاء أحد جزأي العلة، إذ لم يلتق فيه ساكنان، وكذا على مذهب مَنْ علل بالتقاء الساكنين، ومَنْ علل بكثرة الاستعمال، بحذف التنوين لوجود العلة، والحركةُ التي قبل التنوين المحذوف إعرابيةٌ عند أكثر النحويين، لتغيره بتغير العوامل.

وقال أبو سعيد: إنها بنائية فحذف التنوين، ومذهبه أن حركة اللام في: لا رجل، إعرابية مع أنَّ التنوين محذوف في الموضعين، ومن كانت لغته أن يقول: يا زيدُ بن عمرو،

---

(١) (ابن ابنة هند) في: ع.

(٢) (الأول) في مكان (الابن) في: ع.

(٣) (كان) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣١٤.

(٥) انظر الشواذ ١٢٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٦ والخصائص ٢: ٤٩٢.

بضم زيد[١]، فينبغي له أن يقول: مررت بزيدِ بن عمرو، فينون، وقد جاء بالتنوين في ضرورة الشعر، أنشد[٢] سيبويه:

٦٥٤ -/ جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَةْ [٢١٨]

كَريمَةٌ أخوالُها والعَصَبَةْ

كأنها حليةُ سيفٍ مُذهَبَةْ[٣]

فإنْ جعلت ابناً خبراً أثبتَّ التنوين، كقولك: زيدٌ[٤] بن عمرو، وإنَّ زيداً ابن عمرو، وظننت زيداً ابن عمرو، وذلك لأن اتصال الموصوف بالصفة أشدُّ من اتصال المبتدأ بالخبر[٥]، إذِ الصفة لا يجوز تقديمها على الموصوف، وتوافق الموصوف في التعريف والتنكير، ولا كذلك الخبر، ولهذا يكتب هاهنا بالألف، وثم بغير الألف.

وكذلك إذا أوقعته صفة للاثنين أثبتَّ التنوين، وكتبته بالألف، كقولك: مررت بزيد وعمرو ابني بكر، وكذلك إذا صغرته كقولك: مررت بزيد بُنَيّ بكر.

«ويجوز في تيم الأول من قوله: يا تيمُ عدي، الضم، والنصب أكثر»

إذا كان المنادى مضافًا وكرّر[٦] المضاف دون المضاف إليه، كقولك: يا زيد زيدَ عمرو، فالثاني منصوب بلا خلاف، ويجوز في الأول الضم على القياس، والنصب وهو الكثير، إما على أن تجعل الأول مضافاً والثاني زائداً توكيداً، فكأنك قلت: يا زيد عمرو، وإمّا على أن تنوي مع الأول مضافاً محذوفاً، كأنك قلت: يا زيد عمرو يا زيد عمرو،

---

(١) (عمرو) في مكان (زيد) في: ع.

(٢) (أنشد) ساقط من: ع.

(٣) قائل الرجز: الأغلب العجلي، انظر الكتاب ٢: ١٤٨، والمقتضب ٢: ٣١٥، والخصائص ٢: ٤٩١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٦ والهمع ١: ١٥٣، والدرر ١: ١٥٣.

(٤) (زيدا) في: ع.

(٥) (والخبر) في: ع.

(٦) (وكررت) في: ع.

فحذفته لدلالة المضاف إليه الثاني[١] عليه.

وأجاز السيرافي أن يكون الأول متبعاً للثاني على حدّ قولنا: يا زيد بن عمرو. قال جرير:

٦٥٥ - يـا تـيمَ تـيمَ عـديٍّ لا أبـا لَكُـمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[٢]

وكان عُمَر بن لَجَأ[٣] التيمي تعرّض لجرير، يقول: كفّوه عني حتى لا يلقينكم في هجاء فاحش لأجل تعرضه بي، يروى (تيم) الأول على الوجهين. وقال بعض ولد جرير، أنشده[٤] سيبويه:

٦٥٦ - يـا زيـدُ زيـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ تَطَاوَلَ الليلُ عليك فانزلِ[٥]

«وقالوا: يا أيُّها الرجلُ، توصَّلوا بأي[٦] إلى نداء ذي اللام، والتزموا رفع (الرجل)، لأنه المقصود، وتوابعه؛ لأنها توابع معرب فتقول: يا أيُّها الرجلُ الكريم، ويا أيها الرَّجلُ ذو المال، ويا أيها الرجل. وكذلك: يا هذا الرجل، ويجوز نصب الرجل فيه»

(١) (الثاني) ساقط من: ع.

(٢) تقدم برقم (٥٩٨).

(٣) من بني تيم بن عبد مناة، من شعراء العصر الأموي (ت نحو ١٠٥ هـ) بالأهواز. انظر الخزانة ١: ٣٦٠، والأعلام ٥: ٢٢٠.

(٤) (أنشد) في: ع.

(٥) نسبه سيبويه لبعض ولد جرير، وصحح البغدادي نسبته لعبد الله بن رواحه - رضي الله عنه - وهو في ديوانه ٩٩- ١٠٠. وانظر الكتاب ١: ٣١٥ والمقتضب ٤: ٢٣٠، والمنصف ٣: ١٦، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠، والمغني ٢: ٥٠٩، ٦٨٦، والخزانة ١: ٣٦٢، والهمع ٢: ١٢٢، والدرر ٢: ١٥٤، والأشموني ٣: ١٥٣، واللسان (عمل). اليعملات: الإبل القوية على العمل، جمع يَعْمَلة. والذبل: الضامرة لطول السفر. وأضاف زيداً إلى اليعملات لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها. فانزل: أي: عن راحلتك.

(٦) (بأي) ساقط من: ع.

لما كان ما فيه اللام[١] لا يُنادى فلا يقال: (يا الرجل)، جيء بـ(أيّ) توصّلاً إلى نداثه، لما فيها من الإبهام الشائع لجميع أسماء[٢] الأجناس، وأوليت حرف النداء فقالوا: يا أيها الرجل، وليس المقصود بالنداء (أي) نفسها، بدليل أنه لا يجوز الاقتصار عليها، وإنما المقصود بالنداء الصفة التي هي الرجل، ولكن لما كانت (أي) مناداة في اللفظ بنيت على الضم، ولما كانت (أي) تستوجب الإضافة حيث كانت جزءاً[٣] من كل وفي النداء قد[٤] منعت الإضافة، عوض عنها بحرف التنبيه الذي هو (ها) كما عوضت (ما) في قوله[٥]: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] وعاضدت (يا) في تنبيه المنادى، وأوليت ما فيه الألف واللام لتسد[٦] مسدّ حرف النداء.

ويجوز أنْ تصف (أيا) بكل شيء، من ذوي العِلْم وغيرهم، مفرداً ومثنى ومجموعاً، مذكراً ومؤنثاً، فإن وصفتها بالمؤنث أنّثتها. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] وإن وصفتها بالمثنى أو المجموع لم تُثَنِّها ولم تجمعها، بل تبقيها على لفظها، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٧] في غير موضع، ومن[٨] أبيات الحماسة:

٦٥٧ – يا أيُّها الرّاكِبانِ السّائرانِ مَعاً ... قُولاَ لِسِنْبِسَ فَلْتَقْطُفْ قَوافيها[٩]

---

(١) (الألف واللام) في: ع.

(٢) (أسماء) ساقط من: ع.

(٣) (جزاء) في: ع.

(٤) (قد) ساقط من: ع.

(٥) (قوله تعالى) في: ع.

(٦) (ليسدّ) في: ع.

(٧) وردت في القرآن الكريم كثيراً.

(٨) (في) في: ع.

(٩) قائله بعض بني قَفْعس. انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٦٧، الراكب: لمن ركب حيواناً إلا الفرس، فإنه يقال لراكبه فارس. القَطوف من الدوابّ: الذي في خَطْوه بُطْءٌ مع تقارُب. سِنْبِس: هم المأمورون. والمعنى: لا تكن هاهنا فأراك.

والفرق أن التثنية والجمع صفتان إضافيتان تحدثان بسبب انضمام الشيء إلى غيره، وذلك الانضمام غير لازم، ولا كذلك التأنيث فإنه صفة لازمة للمؤنث لا تفارقه.

و(أي) من قولك: يا أيها الرجل، موصوفة عند أكثر البصريين، والرجل صفتها.

وعند أبي الحسن أنّها موصولة، والرجل مرتفع بأنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: يا أيها هو[١] الرجل، أي: يا من هو الرجل، قال: لأن أيًّا لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا موصولة. وهو فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لما جاز ضمّه، لأن الموصول في النداء لا يبنى، فلا يقال: يا خير من زيد، بالضم، وإنما يقال: يا خيراً من زيد، لأن من زيد من تمام خير، ولعل الأولى أن يجعل الرجل من نحو: يا أيها الرجل، ونظائره عطفَ بيان.

وقول النحويين: إنه نعت تقريب، فإن النعت تحلية للموصوف، أو شيء من سببيه بمعنى، وهذه أجناس تفيد شرحاً وبياناً للأول، كالبدل والتأكيد وعطف البيان، فحمله عليه أولى/ ولما كان (أي) وصلة إلى نداء ذي اللام لم يجز: يا أيها زيد، لأن زيداً[٢] مستغن [٢١٩] عن الوصلة لأنك تقول: يا زيد، ولا يجوز أن يكون تابع (أي) مضافاً ليس فيه الألف واللام، لاستغنائه عن الوصلة، فإن كان فيه الألف واللام بأن تكون[٣] الإضافة غير محضة جاز، كقولك: يا أيها الضارب الرجل، ويا أيها المعمور الدار. ويا أيها الحسن الوجه، كما أنشد سيبويه لعبيدِ بن الأبْرَص[٤] يخاطب امرأ القيس:

٦٥٨ - يا ذَا الـمُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِهِ   حُجْرٍ تَمَنِّـي صاحبِ الأحْـلامِ[٥]

---

(١) (هو) ساقط من: ع.

(٢) (لأن زيدا) ساقط من: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) الأسدي، من مضر، أبو زياد، شاعر جاهلي، مُعَمَّر (ت نحو ٢٥ ق. هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٢٦٧، والسمط ١: ٤٣٩، والخزانة ١: ٣٢٣، والأعلام ٤: ٣٣٩.

(٥) البيت في الديوان ١٣٠، والكتاب ١: ٣٠٦، وأمالي الشجري ٢: ٣٢٠، والخزانة ٢: ٣٢٠. يخاطب امرأ القيس بن حجر، وكان امرؤ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه. يقول: ما تمنيته لن يقع، وإنما هو=

ولا يكون تابعها إلا مرفوعاً تقول: يا أيها الرجلُ، ولا[١] يجوز نصبُ (الرجل) كما جاز: يا زيد الظريف، لأن صفة زيد غير لازمة، والصفة هاهنا لازمة، لأنها المقصودة بالنداء، فكأنها هي المناداة.

وأجاز المازني نصب الرجل في قولك: يا أيها الرجل، حملاً على الموضع، وقياساً على غير المبهم. وهو ضعيف رديء في القياس، ولا يعضده سماع. فإن جئت للرجل بتابع[٢] لم يكن إلا مرفوعًا، لأن الرجل مرفوع[٣] رفعًا صحيحاً، تقول: يا أيها الرجلُ نفسُه أو نفسُك، ويا أيها القومُ كلُّهم أو كلُّكم، وكذلك الصفة بالمفرد والمضاف، تقول: يا أيها الرجلُ الكريمُ، ويا أيها الرجلُ ذو المال.

وأجاز ابن السراج[٤]: أن ينصب (ذا المال) ، بجعله بدلاً من (أي) وفي عطف البيان: يا أيها الرجل زيد، ويا أيها الرجل أبو عبد الله.

ولا يجوز أن تبدل من (الرجل) اسماً فلا تقول: يا أيها الرجلُ زيد، لأن البدل حقه أن يكون موضوعاً في موضع المبدل منه، وأنت لا تقول: يا أيها زيدُ فإن جعلت زيد[٥] بدلاً من (أي) جاز. ويجوز أن تصف (أياً) باسم الإشارة، فتقول: يا أيهذا[٦] ويا أيهذان ويا أيهؤلاء، ويا أيتهذه ويا أيتهاتان، ويا أيتهؤلاء، وذلك لأن المبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام، فجعل المبهم وصفته كاسم واحد، فكأنه قد وصف (أي) بما فيه الألف واللام. ويجوز[٧] يا أيهذا الرجل.

=أضغاث أحلام.

(١) (فلا) في: ع.

(٢) (تابع) في: ع.

(٣) (مرفوعا) في: ع.

(٤) انظر الأصول ١: ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٥) (زيدا) في: ع.

(٦) (يا أيهذا الرجل) في: ع.

(٧) (ونحو) في: ع.

قال ذو الرمة[١]:

٦٥٩ – ألا أيُّهذا الباخِعُ الوَجْدَ نفسَهُ لِشيءٍ نَحَتْهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ[٢]

ويا أيُّهذا أبو عمرو، إذا جعلت: أبا[٣] عمرو، بدلاً من (أي) لا من (هذا) لأنه[٤] لا يقع موقعه.

وقد يستغنون باسم الإشارة عن (أي) فيوقعونها موقعها، فيقولون: يا ذا الرجل، ويا هذا الرجل، فإذا قلت: يا ذا الرجل، فذا: وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، ويلزمها الصفة بما فيه الألف واللام. ولا يجوز في الصفة إلا الرفع كما كانت (أي) كذلك.

ويجوز أن تقول: يا هذا، فيقتصر عليه. وإذا قلت: يا هذا[٥] الرجل، فإن جعلت هذا[٦] وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، كما جعلت أياً وصلة وجب رفع الصفة، فتقول: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، ويا هؤلاء الرجال[٧]، ويا هذه[٨] المرأة، ويا هاتان الجاريتان، ويا هؤلاء النساء. وإذا جعلت بحيث تستغني به جاز في الصفة: الرفعُ والنصب، تقول: يا هذا الرجلُ والرجلَ، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ.

«وقولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، لفظه نداء، والمعنى الاختصاص»

أيها الرجل: في الأصل من خصائص النداء، لما ذكرنا أنَّ أيًّا جيء بها وصلة إلى نداء

---

(١) ديوانه ٢: ١٠٣٧.

(٢) البيت في المقتضب ٤: ٢٥٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٧، ١٥، والعيني ٤: ٢١٧، والأشموني ٣: ١٥٢، الأفعال لابن القوطية ١٢١، والأساس والصحاح واللسان والتاج (نجح). الباخع: القاتل. المقادر: جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر، والأصل المقادير، وحذفت الياء تخفيفاً.

(٣) (أبو) في: ع.

(٤) (لأنه) ساقط من: ع.

(٥) (ذا) في: ع.

(٦) (هذه) في: ع.

(٧) (ويا هؤلاء الرجال) في: ع.

(٨) (هذا) في: ع.

ذي اللام، فلا تقع[١] خبر مبتدأ ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها وقد نقلوها عن باب النداء، واستعملوها في باب آخر للاختصاص فقالوا: أما أنا فأفعل كذا أيُّها الرجل، ونحن نفعل كذا أيُّها القوم، واللهمّ اغفر لنا أيتها العصابة. وفي كتاب سيبويه: على المضارب الوضيعة أيها البائع[٢].

وردّه أبو سعيد، وقال: إنّ (أيًا) حيث استعملت في غير باب النداء لم تستعمل إلا للمتكلم، فلا يجوز: أنت[٣] تقول أيها الرجل، ولا زيد تفعل أيها الرجل[٤]، وهاهنا قد استعملها فيه مع الغائب، قال: والصواب أن تكون[٥] الرواية: وعليّ صارت الوضيعة أيها البائع، ولا يعنون بالرجل والقوم والعصابة والبائع إلا أنا ونحن والضمير في: لنا، والياء في: عليّ، لأنهم لم ينادوا غيرهم ليعلموه بذلك، وإنما أرادوا الاختصاص، فكأنّه قال: أمّا أنا فأفعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل كذا متخصصين به من بين الأقوام، واللهم اغفر لنا مخصوصين بذلك من بين العصائب، وعليَّ صارت الوضيعة متخصّصًا بذلك من بين البائعين، فاللفظ لفظ النداء، والمعنى الاختصاص لتقارب البابين، لأن في النداء ضربًا من الاختصاص/ لأنك إنما تنادي الإنسان لتخصصه [٢٢٠] بحديثك، وشَبَّهَهُ سيبويه[٦] بالاستفهام المنقول إلى باب التسوية كقولك: سواء عليّ أمَاتَ أم عاشَ، وعلمت أزيد عندك أم عمرو، وما أبالي أقام أم قعد، ولأضربنه ذهب أم مكث. وفي التنزيل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] وكذلك أسماء الاستفهام، نحو: علمت أبو مَنْ زيد، وعرفت كيف عبد الله، وعلمت أيهم في الدار، واللفظ في هذا كله للاستفهام، والمعنى التسوية، ولهذا يستحق الجواب وذلك لأن في الاستفهام تسوية، فإنك إذا قلت: أزيد قام أم عمرو؟ فقد استويا في علمك بأنه وجد القيام من أحدهما، ولا

---

(١) (يقع) في: ع.

(٢) هذه الشواهد الأربعة في الكتاب ١: ٣٢٦.

(٣) (أن) في: ع.

(٤) (ولا زيد تفعل أيها الرجل) ساقط من: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٣٢٦.

يعرف عينه، ولما كان المقصود هاهنا غير النداء لم يجز أن يؤتى بحرف النداء، فلا تقول: أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل.

وأجازوا دخول حرف النداء في الندبة، والفرق مشكل، ولا يجوز الزيادة عليه، فلا تقول: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل الكريم، احترازاً عن زيادة التغيير وأنها الرجل هاهنا في حكم المفرد، فهو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، كأنك قلت: أنا ذلك أو ذلك أنا، وموضع الجملة النصب على الحال، والعامل فيها الفعل الذي قبلها، لأن معنى الكلام: أما أنا فأفعل كذا، متخصصاً بذلك من بين الرجال، فلما تؤول بالحال كان موضعه نصباً على الحال.

❊❊❊



[باب الاختصاص]

«ومن الاختصاص[١]: نحن - معاشرَ الأنبياء - لا نورث، ونحن - العربَ - أقرى الناس للضيف»

هذا باب يسمى باب الاختصاص ذكره سيبويه[٢] - رحمه الله - مع أبواب النداء، وقال: «هذا باب ما جرى على موضع النداء نصبًا» [٣]، يعني: أن هذا الاسم هاهنا جاء مبنيًّا على فعل غير مستعمل إظهارُه، كما أن الاسم المنادى مبنى على فعل لا يستعمل إظهاره.

والذي يقع في هذا الموضع أربعة أسماء: بنون، ومعشر، وأهل، وآل.

قال بَشَامة النهشلي:

٦٦٠ - إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لِأَبٍ عَنْهُ ولاَ هُوَ بالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا[٤]

وفي الحديث[٥]: «نحن ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورث، وما تركناه فهو صدقة»، ومن رفع (معاشر) فقد أخطأ، لأن غرض النبي - عليه السلام - تعريف عدم الميراث، لا تعريف أنهم معاشر الأنبياء. ومن كلامهم[٦]: إنا - معشرَ العرب - نفعل كذا، وإنا - معشرَ الصعاليك - لا قوة بنا على المروة، وقالوا: نحن ـ آلَ فلان ـ كرماءُ. وفي

---

(١) (اختصاص) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٢٦.

(٣) (وصفا له) في الكتاب.

(٤) انظر البيت في الكامل ١: ٩٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٠٢ والشذور ٢١٨. والمعنى: إنَّا لا نرغب عن أبينا فننتسب إلى غيره، وهو لا يرغب عنا فيتبنى غيرنا ويبيعنا به. وشريت: بعت.

(٥) لفظ: (نحن معاشر الأنبياء) ليس في شيء من كتب الحديث، وعند أحمد: (إنا معشر الأنبياء لا نورث). انظر صحيح البخاري (كتاب الجهاد والسير - باب فرض الخمس) وصحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير) وشرح النووي ١٢: ٧٦.

(٦) انظر الكتاب ١: ٣٢٨، وشرح ابن يعيش ٢: ١٨.

الحديث[١]: «سلمان منّا أهل البيت».

فهذه الأسماء كلها غير مناداة فلا يعنون ببنين ومعشر وآل وأهل إلا أنفسهم، كما أنه لا يعني بقوله: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، إلا نفسه.

وهذه الأسماء منصوبة بأفعال مضمرة، كأنه قال: أذكرُ معاشرَ الأنبياء، ونعني آل فلان، وإنما لم يجعل معشرًا من قوله: إنّا معشر الصعاليك، بدلاً من النون والألف، لأنه ضمير المتكلم، وذلك لا يبدل منه، ولأنه لو كان بدلاً لجاء مرفوعاً مع المرفوع، ومجروراً مع المجرور، وأنهم نصبوه على كل حال، فقالوا: نحن آلَ فلان كرماء ، و«سلمان منا أهل البيت » ، فدلَّ على أنه ليس بتابع بل هو محمول على فعل مضمر، ولما كان الاسم المنصوب في هذا الباب ليس بمنادى حقيقي جاز أن يدخل فيه الألف واللام كقولهم: نحن - العربَ ـ أقرى للضيف[٢]، والتقدير: أذكرُ العرب، ومن الدليل على كونه ليس بمنادى قولُ رؤبة:

٦٦١ - بنا تَميماً يُكْشَفُ الضَبابْ[٣]

ولو كان منادى لقال: تميم، بالرفع، ولو كان بدلاً لجر، وذكر تميماً لأنه أبو القبيلة فهو يفخر به كما يفخر ببني فلان وآل فلان.

«وقالوا: الحمد لله الحميد، وأتاني زيد الفاسق الخبيث، ومررت بعمرٍو المسكين والبائس، بإضمار: أعني، والأول مدح، والثاني ذمّ، والثالث ترحم»

ما كان من الصفات مشتملاً على المدح، كالكريم والعالم والشجاع، فإذا[١] أجريته

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك مرفوعاً ٣: ٥٩٧، والهيثمي في مجمع الزوائد ٦: ١٣٠ مرفوعاً، وانظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢: ٤٢١.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٢٧.

(٣) الرجز في ملحقات الديوان ١٦٩، والكتاب ١: ٢٢٥، ٣٢٧، وشرح ابن يعيش ٢: ١٨، والعيني ٤: ٣٠٢، والأشموني ٣: ١٨٣، والخزانة ١: ٤١٢. قد جعل الضباب مثلًا لشدة الأمر واستبهامه. يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها.

على الموصوف وقلت: (مررت بزيد الكريم)، فإن لم يكن الأول مشهوراً عند المخاطب بأن كان ثمَّ زُيود، والسامع لا يعرف مَنْ تعني لم يجز نصب الكريم على المدح لأنه لا يعرف من تمدح، وإن عرفه جاز لك الجر على الصفة، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب بإضمار فعل، ويسميه سيبويه[٢] النصب على المدح والتعظيم/ لأن الصفة المذكورة تتضمن المدح، حتى لو لم تتضمن مدحاً تعيّن الإجراء، ولم يجز نصبه على المدح، كقولك: مررت بزيد البزّاز، وجاءني عمر التاجر، قالوا: الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك، وقرئ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] بإضمار: أعني، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: اذكر[٣] الصابرين.

وقالت خِرْنِقُ بنت هفان[٤] هي أخت طرفة من أمّه:

٦٦٢- لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأُزْرِ[٥]

---

(١) (إذا) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٤٨، وفيه (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح).

(٣) (ذكر) في: ع.

(٤) الخرنق بنت بدر بن هفان، من بني ضبيعة، البكرية العدنانية، شاعرة جاهلية (ت نحو ٥٠ ق. هـ) انظر السمط ٢: ٧٨٠، والخزانة ٢: ٣٠٦ والأعلام ٢: ٣٤٧.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، ومعاني الفراء ١: ١٠٥، والأصول ٢: ٤٠، والكامل ٧٥١، جمل الزجاجي ٨٢، والمحتسب ٢: ١٩٨، والإنصاف ٤٦٨، ٧٤٣، وشرح السكري ٢٠٩، والعيني ٣: ٦٠٢، ٤: ٧٢، والأشموني ٣: ٦٨، ٢١٤، والأشباه ٣: ٢٣٤، والهمع ٢: ١١٩، والدرر ٢: ١٥٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٤. لا يَبْعَدَنْ، بفتح العين، أي: لا يهلكن. سَمّ العداة، أي: هم كالسم لأعدائهم. والعداة: جمع عاد. الآفة: العلة والمرض. والجزر: جمع جزور وهي الناقة تجزر. جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها. والمعترك موضع ازدحام القوم في الحرب. والأُزْر: جمع إزار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن، والمعاقد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويثنى. وطيب المعاقد كناية عن العفة وأنها لا تُحَل= =لفاحشة. ويروى (النازلون).

فيجوز[١] رفع النازلين والطيبين، لأنها صفتا مرفوع، أو على إضمار مبتدأ تقديره: هم، ونصبهما[٢] على المدح بإضمار: أعني، ورفع النازلين، ونصب الطيبين وعكس ذلك، وحكم الذم والشتم كحكم المدح في أنه لا ينبغي أن يذم إلا بصفة فيها معنى الذم، وحق المذموم أن يكون مشهوراً عند السامع، كقولك: (مررتُ بزيدٍ الفاسق الخبيث)، وحينئذ يجوز في الصفة الوجوه الثلاثة: الإجراء، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على الذم[٣] بإضمار أذكر أو[٤] أعني. قال عمرو بن معدي كرب[٥]:

٦٦٣ - لَحَا اللهُ جَرْماً كُلَّها ذَرَّ شَارِقٌ   وجوهَ كلابٍ هَارَشَتْ فازْبَأَرَّتِ[٦]

وكأنه قال: أذكر وجوه كلاب، وسيبويه[٧] يسميه: النصب على الذم والشتم. ولو أجريت الصفة في البابين لم يخرج عن كونه مدحاً في الأول، وذمًّا في الثاني، لأن الصفة ثَمَّ صفة مدح، وهاهنا صفة ذم.

وأمّا الترحّم، فالعرب قد ترحّمت بالمسكين والبائس، قالوا: مررتُ به المسكين، فيجوز جرّه على البدل من الهاء، والنصب على فعل محذوف، كأنه قال: أذكرُ، والرفع على أنه مبتدأ، وما تقدّم خبره، وكذلك: مررت به البائس.

أنشد سيبويه:

---

(١) (ويجوز) في: ع.

(٢) (وهم ونصبها) في: ع.

(٣) (النصب) في مكان (الذم) في: ع.

(٤) (واو) في: ع.

(٥) الديوان: ٥٥.

(٦) انظر السمط ٣٦٦، وشرح المرزوقي للحماسة ١٦٠، والخزانة ١: ٤٢٢. لحاه الله: أهلكه، وهو دعاء، وأصل اللحو نزع قشر العود. ذرت الشمس: طلعت. هارشت: من المهارشة وهي تقاتل الكلاب. ازبأرّت: انتفشت حتى ظهر أصول شعرها وتجمعت للوثب. شبّه وجوههم بوجوه الكلاب في هذه الحالة.

(٧) انظر الكتاب ١: ٢٥٢، وفيه (وهذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه).

٦٦٤ - فأصْـبَحَتْ بِقَرْقَـرَى كَوَانِسَـا   فَـلاَ تَلُمْـهُ أن يَنَـامَ البائِسَـا[١]

أراد: أذكرُ البائسَ، ويجوز أنْ يكون منصوباً على أنه بدل من الهاء، ومنصوباً بتلمه، والهاء للَّوم. وقال طرفة[٢]:

٦٦٥ - لَنـا يَـوْمٌ ولِلْكِـرْوانِ يَـوْمٌ   تَطِـيرُ البائِسَـاتُ ولا نَطِـيرُ[٣]

الرواية بنصب (البائسات) على الترحم، والمسكين مِفْعِيل من السكون، والبائس فاعل من البؤس، وهو خشونة العيش.

وليس لك أن تترحم إلا بما ترحمتْ به العرب، ولك أن تمدح وتذمّ بكل صفة تتضمن المدح والذمّ نص عليه العلماء. وتقول: (إنّه المسكينَ أحمقُ)[٤] فالهاء اسم (إنّ) وأحمق خبره، والمسكين منصوب على الترحم.

ومن الأسماء المحمولة على[٥] أفعال مضمرة قولهم[٦]: سبحانك اللهَ العظيم، وبك اللهَ نرجو الفضل، والتقدير: أذكر الله، أو أقصد الله، أو أسبّح الله، لدلالة سبحان عليه، وإنما لم يَجُرُّوهُ على البدل، لأنّ ضمير المخاطب لا يُبدل منه.

«فصل:

---

(١) قائل الرجز العجاج، وهو في الكتاب ١: ٢٥٥، والمغني ٢: ٥٠٧، ٥٤٥، والهمع ١: ٦٦، ٢: ١١٧، ١٢٧، والدرر ١: ٤٥، ٢: ١٤٩، ١٦٤. وقَرْقَرى: موضع مخصب باليمامة. يقال: كنس الظبي وبقر الوحش: دخل كناسه، أي: بيته. ينعت إبلاً بركت بعد أن شبعت، فلذا نام راعيها. البائسَ: صفة للهاء في (تلمه).

(٢) ديوانه: ١٠٢.

(٣) البيت في الخزانة ١: ٤١٢، ورغبة الآمل ٢: ١٤٠. الكِرْوَان جمع كَرَوَان، وهو طائر، ويقال له: كرا. وهذا البيت من قصيدة لطرفة هجا بها عمرو بن المنذر بن امرئ القيس وأخاه قابوس بن المنذر وأمهما بنت الحارث بن عمرو الكندي آكل المرار.

(٤) (أحق) في: ع.

(٥) (عن) في: ع.

(٦) (كقولهم) في: ع.

الترخيم: حذف آخر الاسم»

الترخيم في اللغة[1]: الحذف والتليين، وجميع ما تصرّف من هذا التركيب يدلّ على اللين، منه: كلام رَخيم[2]، أي: سَهْل رَسْل. قال ذو الرمة[3]:

٦٦٦- لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[4]

ويقال: رخمة بمعنى رحمة؛ لأن الرحمة تدل على لين القلب، والرَخَمَةُ: طائر ضعيف، والرُّخامَى: نبت لين.

وعند النحويين يطلق على معنيين:

أحدهما: ترخيم يكون في باب التصغير، وهو حذف زوائد الاسم، إن كانت فيه، كقولهم في أسود: سُوَيْد، وفي كتاب: كُتَيْب على ما سيأتي في بابه إن شاء الله.

وترخيم يختصّ بباب النداء، وهو ما نحن بصدده، وهو حذف أواخر الأسماء بالشرائط التي نذكرها، وفيه ضعف في الاسم، وتليين له.

وإنما اختص الترخيم بالآخر لأن الأواخر مجال التغييرات[5] من الإعراب، والموقف، وزيادات التثنية، والجمع، والتأنيث، والنسب، وغيرها، ولأنه إذا مضى[6] معظم الاسم على السلامة كان أدلّ على باقيه.

---

(١) انظر الصحاح (رخم) ٥: ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

(٢) (رخم مرخم) في: ع.

(٣) الديوان ١: ٥٧٧.

(٤) البيت في الخصائص ١: ٢٩، ٣: ٣٠٢، والمحتسب ١: ٣٣٤، والسمط ٢٥٥، ٤٠٧، والمقصور والممدود ١١٩، وأمالي المرتضى ١: ١٣، ٥٢٢، وإصلاح المنطق ١٥٦، والأضداد لابن الأنباري ٢٤٢، والمسلسل ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ١: ١٦، ٢: ٤١٩، والعيني ٤: ٢٨٥، والأشموني ٣: ١٧١، وشرح شواهد الشافية ٤٩١. رخيم: لين. هراء: كلام كثير لا معنى له. نزر: قليل.

(٥) (التغيرات) في: ع.

(٦) (كان) في مكان (مضى) في: ع.

والترخيمُ كثيرٌ في كلامهم، ولم يأتِ في القرآن العزيز منه شيء، وروي أن بعض السلف قرأ: ﴿ونادوا يا مال﴾ [الزخرف: ٧٧][1] فقال ابن عباس[2]: ما أحوج أهل النار إلى الترخيم، لأنه تقليل للكلام.

«وشرائطه: أن يكون الاسم منادى، علماً، مضموماً، زائداً على ثلاثة أحرف»

للترخيم شروط:

الأول: أن يكون الاسم منادى، لأنّ النداءَ كثيرٌ في كلامهم، وإذا كثُر الشيءُ توخّوا له ضروباً من التخفيف، ولهذا لما كثُر المفعول اختاروا له النصب، ويجوز الترخيم في غير النداء، لضرورة الشعر، أنشد سيبويه لجرير[3]:

٦٦٧- ألا أضْحتْ حِبَالُكُمُ رِمامَا وأَضْحتْ منكَ شاسِعةً أُمامَا[4]

أراد: أمامة.

الثاني: أن يكون علماً، نحو: صالح ومالك وحارث، لأنّ نداء الأعلام أكثر من غيرها، وهذا يقتضي أن لا يجوز ترخيم النكرة المقصودة، كقولهم: يا فاسقُ ويا خبيثُ، وذلك لأن النكرة المقصودة معرضة لأن تنصب في النداء، وذلك إذا عريت من القصد، ولا كذلك العَلَم، فتغيير النداء للعَلَم أقوى، ولأن العَلَم موضوع على التغيير/ إذ قد [٢٢٢] يكون صفة، أو اسم جنس، ثم يوضع عَلَمًا، نحو: علي وأسد، والتغيير يؤنس بالتغيير.

---

(١) قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود - رضي الله عنهما - ويحيى والأعمش: «يا مال». انظر الشواذ ١٣٦، والمحتسب ٢: ٢٥٧.

(٢) انظر الكشاف ٣: ٤٩٦، ومعجم الأدباء ١: ٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨١.

(٣) الديوان ١: ٢٢١ برواية:

أأصبح وصل حبلكمُ رماما وما عَهْدٌ كعهدكِ يا أماما

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٤٣، والنوادر ٣١، وجمل الزجاجي ١٨٩ والإنصاف ٣٥٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٦، ٢: ٧٩، ٩١، والعيني ٤: ٢٨٢، ٣٠٢، والأشموني ٣: ١٨٤، والخزانة ١: ٣٨٩، الحبال هنا: حبال الوصل وأسبابه. والرمام: جمع رميم، وهو الخلق البالي. والشاسعة: البعيدة.

الثالث: أن يكون مبنياً على الضم، لأنّ المعرب لم يؤثر فيه النداء لفظًا ولا محلًا، بخلاف قولنا: يا حذام، فإنه يجوز ترخيمها، لأنها قد حلّت محلًّا يبنى[1] فيه[2] مثلها، ولهذا تقول: يا حذام الكريمةُ، ترفع الصفة، كما تقول: يا زينب الكريمة.

وقد جاء ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر مع أنه غير منادى. أنشد سيبويه:

٦٦٨ - خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا　　　أواصِرَكم والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ[3]

أراد: يا آلَ عكرمة.

الرابع: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، إذ لو رخّم ما كان على ثلاثة أحرف لنقص عن أقلّ الأصول، إذ لا يجيء الاسم على حرفين إلا وهو محذوف العين واللام، كـ(سه) و(أب)، فكنت تعدل به من الكثير الغالب إلى القليل النادر.

وأجاز أكثرُ الكوفيين: ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون متحرك الأوسط، فتقول في عُمَر: يا عُم، فإنه حينئذ يصير شبيهاً بالأسماء المتمكنة، نحو: يد، ودم، بخلاف ما كان ساكن الأوسط، نحو عَمْرو، فإنك لو رخمته، وقلت: يا عَم لصار على زنة الحروف والأسماء غير المتمكنة، نحو: هل، وكم، وعلى مذهبهم بنى المتنبي قوله يمدح به عمر بن سليمان الشرابي:

٦٦٩ - لَعَمْرُكَ ما يَنْفَكُّ عانٍ تَفُكُّهُ　　　عُمَ بنَ سُلَيْمانٍ ومالًا تُقَسِّمُ[4]

وكان يميل إلى مذهبهم كثيرًا.

---

(١) (يبنى) ساقط من: ع.

(٢) (فيها) في: ع.

(٣) قائل البيت زهير وهو في ديوان زهير بشرح ثعلب ٢١٤، والكتاب ١: ٣٤٣، والإنصاف ٤٣٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٦، ٢: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٠، والعيني ٤: ٢٩٠، والهمع ١: ١٨١، والدرر ١: ١٥٨، الأواصر جمع آصرة: القرابة. ويروى (أواصرنا).

(٤) انظر البيت في ديوان المتنبي بشرح الواحدي ١٨١ براوية: (أجِدَّكَ ما يَنْفَكُّ.. ومالٌ تُقَسِّمُ) ويروى: ما تنفكُّ.

ومنهم من أجاز ترخيم (عمرو) أيضًا، وهو قليل ضعيف.

والصحيح مذهب البصريين، لأنّ الترخيمَ حذفٌ، وهو على خلاف الأصل لأنه يورث في الاسم خفاءَ معناه الموضوع له، فلا يقدم عليه إلا فيما ورد[١] عن العرب ولم يجئ في كلامهم ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف.

«وشذ: يا صاحِ وأطْرِقْ كَرَى»

أورد هذا على أنهم نادوا غير علم، أما (صاح) فهو ترخيم صاحب، قال امرؤ القيس[٢]:

٦٧٠- أصاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ   كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[٣]

ولا[٤] يجوز أن يريد: (يا صاحبي)؛ لأن المضاف لا يرخّم، وذلك لكثرة نداء هذا الاسم، لأنّ الإنسان لا ينفكّ في سفره وإقامته مِن[٥] صاحبٍ يعينه فيناديه عند الحاجة إليه[٦].

وأما قولهم: (أَطْرِقْ كرى)، ففيه شذوذان: حذف حرف النداء من غير العلم، وترخيم غير العلم. وأصله: يا كروانُ، فحذف الألف والنون، ورخّم على قول من قال: يا حارُ، بالضم، فقلبت الواو ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار اللفظ: أطرِقْ كَرَى،

---

(١) (ورد) ساقط من: ع.

(٢) البيت في معلقته، انظر ديوانه ٢٤ برواية (أحارِ تَرَى بَرْقاً كأنَّ وَميضَهُ....).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٣٥، والمقتضب ٤: ٢٣٤، والخصائص ١: ٦٩، والإنصاف ٦٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٨٩. الوميض: لمع البرق. والحَبِيّ: السحاب المعترض بالأفق. المكلل: المتراكب.

(٤) (فلا) في: ع.

(٥) (لا ينفك من) في: ع.

(٦) (إليه) ساقط من: ع.

يقال[١]: «أطْرِقْ كَرَا أطْرِقْ[٢] [كَرَا][٣] إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى»[٤]، وهُوَ مَثَل معناه: أطْرِقْ يا كروان، وهو ذكر الحبارى، ويكون[٥] طويل العنق لئلا يأتي النعام إليك فتدوسك بأخفافها. يُضرب مثلاً للضعيف مع الأقوياء.

وقيل: معناه تطأطأ[٦]، واخفض عنقك للصيد، فإنّ أكبر منك، وأطول عنقًا منك، وهو النعام قد اصطيد، وحمل من الدوّ إلى القُرى، فضرب لمن يتكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه، أو لمن يدّعي شيئاً وهناك من هو أولى به منه.

ولم يرخّموا اسمًا خاليًا من تاء التأنيث غير عَلَم إلا هذين.

«وذو التاء لا يشترط فيه العَلَمية، ومجاوزة الثلاثة، قالوا: يا عاذل، ويا ثب، وتحذف التاء وحدها»

إنما لم يُشترط في ذي التاء هذان الشرطان، لأنّ ما فيه التاء حصل فيه وصفان فرعيان: التأنيث، فإنه فرع على التأنيث، وشبه[٧] التركيب بسبب التاء، والتركيب فرع الإفراد، مع أن ذا التاء كثير في كلامهم، فخفّفوه بالترخيم، لكنه لا بدّ من أن يكون مبنيًّا على الضم.

قال ذو الرمة[٨]:

---

(١) (يقال) ساقط من: ع.

(٢) (أطرق) ساقط من: ع.

(٣) أثبتُّها من النسخة الأزهرية.

(٤) انظر المقتضب ٤: ٢٦١، والزاهر ٢: ٣٦٢، ومجمع الأمثال ١: ٤٣١، وشرح الأعلم لديوان طرفة ١٠٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٢١، والكامل ١: ٣٩٨، وجمهرة الأمثال ١: ١٩٤، والمستقصى ١: ٢٢١.

(٥) (وهو) في: ع.

(٦) (تطأطأ) في: ع.

(٧) (وسببه) في: ع.

(٨) ديوانه ٢: ١٣٥٢.

٦٧١- أعاذلَ قد أكثرتِ من قيلِ قائلٍ وعَيْبٌ على ذي اللُّبِّ عذلُ العَوَاذِلِ[١]

وقال العجاج[٢]:

٦٧٢- جاريَ لا تَسْتَنكِرِي عَذيرِي سَيْرِي وإشْفاقي على بَعيرِي[٣]

وقالوا: يا ثُبَ أقبلي، يريدون: يا ثُبة، وهي الجماعة، قال تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] وقالوا: يا شَا ارْجُني[٤]، أرادوا: يا شاة ارجني، أي: أقيمي، وهذا[٥] على لغة من قال: يا حار، بالكسر، فأما على لغة من قال: يا حارُ بالضم، فيقال: يا شاةُ ارجني، ترد الهاء التي هي لام بعد حذف تاء التأنيث، لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين، ثانيهما حرف مدّ، فإنه عديم النظير.

ولو سمّيت رجلاً بـ(هبة) قلت في ترخيمه: يا هب، ولا تحذف من ذي التاء في الترخيم إلا التاء وحدها، سواء كان قبلها أصلي أو زائد، وسواء كان علماً أو لم يكن، وسواء بقي بعد حذفها ثلاثة أحرف أو أكثر، لأنها بمنزلة ما في شطري المركب.

قال امرؤ القيس[٦]:

٦٧٣- أفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدلُّلِ وإن كنتِ قَدْ أزْمَعْتَ صُرْمي فأجْمِلِي[٧]

---

(١) البيت في الأغاني ١٦: ١٠٨، الزهرة للأصفهاني ٣٢٧.

(٢) ديوانه ٢٢١.

(٣) تقدم برقم (٦٣٥).

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٣٠. يقال: شاة راجن: مقيمة في البيوت.

(٥) (وهذه) في: ع.

(٦) هو من معلقته. انظر ديوانه: ١٢.

(٧) انظر البيت في شرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ١٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٤، والمغني ١: ٥،= =والعيني ٤: ٢٨٩، والهمع ١: ١٧٢، والدرر ١: ١٤٧، والأشموني ٣: ١٢٧.

أزمعت: عزمت وأجمعت. صرمي: هجري. أجملي: أقصري وأحسني.

(تنبيه):

لك في نداء (طلحة) أربعة أوجه:

يا طلحةُ، بالضم، وهو ظاهر. ويا طلحَ ويا طلحُ، على مَذْهَبَيِ الترخيم، قال:

٦٧٤ – يـا طَلْـحُ أكـرمُ مَـنْ مَشَـى   حَسَـبـاً وأعْطَـاهُمْ لِتَالِـدْ[١]

ويا طلْحَةَ، بفتح التاء، وفيه قولان:

أحدهما: أنّ من العرب من يبني المنادى المفرد على الفتح، ليشاكل حركة البناء حركة الإعراب، قال:

٦٧٥ –   يا ريحُ من نحو الشمال هبي[٢]

الثاني: أنّ التاء بعد حذفها زيدت مقحمة، وأوضحه أبو عليّ: فقال: إنما فتحوا التاء لأنهم زادوها بين الحاء وبين حركته، فعلى قوله فتحة التاء هي فتحة الحاء، وفتحة الحاء ينبغي أن تكون إتباعاً لفتحة التاء. وفيه قول آخر: إنه زيدت التاء وحركت بالفتح إتباعاً للحاء على عكس ما قلنا في: زيد بن عمرو، وأنشدوا للنابغة[٣]:

٦٧٦ – كِلِينـي لِهَـمٍّ يـا أُمَيْمَـةُ ناصِـبِ   ولَيْـلٍ أقاسِـيهِ بَطِـيءِ الكَوَاكِـبِ[٤]

(آخر):

/ ذكر سيبويه أنه يجوز أن يرخّم المرخم، وأنشد للعجاج:

---

(١) البيت في المستقصى ١: ٢٨، واللسان (طلح).

(٢) انظر الرجز في العيني ٤: ٢٩٤، والأشموني ٣: ١٧٤، يس (النداء).

(٣) أي: الذبياني. انظر ديوانه: ٥٤.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣١٥، ٣٤٦، ٢: ٩٠، جمل الزجاجي ١٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢، ١٠٧، والعيني ١: ٣٧٠، ٣٩١، ٣٩٧، ٢: ٣١٦، والأشموني ٣: ١٧٣، ٤: ٢٠٠، والهمع ١: ١٨٥ والدرر ١: ١٦٠، كليني: اتركيني، من وكله إلى كذا. وناصب: متعب. بطيء الكواكب: طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها.

٦٧٧ - لقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ   أنَّكَ يا مُعَاوِ يا بنَ الأفْضَلِ[١]

فأصله[٢] عنده[٣]: يا معاوية، فرخّمه بحذف التاء، فصار يا معاوِيَ، ثم رخم ثانياً بحذف الياء، فصار يا معاوِ ، و(يا) بعده حرفُ نداء، و(ابن الأفضل) منصوب به، وقد خولف فيه، فجعلت الياء مع الواو من تمام الكلمة، ونصب ابنَ الأفضل؛ لأنه صفة مضافة، واللفظ: يا معاوي ابن الأفضل، ولعلَّ مذهبَ سيبويه إنما يصحّ على لغة[٤] من قال: يا حارُ، بالضم: ليجعله اسماً مستقلاً، ومثله قوله الآخر[٥]:

٦٧٨ - أيا بَجي أيا بَجي أَدَّ أخي   إنَّ أخي لفيكُمُ غيرُ دَعِي

وولَدَتْهُ حُرَّةٌ غيرُ زَنِي   من وُلْدِ عِمْرَانَ بنِ عمروِ بن عدي[٦]

أراد: يا بجيلة، فرخم بحذف الهاء، ثم ثانياً بحذف اللام.

«وفي الترخيم مذهبان: إبقاء ما قبل[٧] المحذوف على حاله، وهو الأكثر، وضمه، كقولك في حارث وجعفر وهرقل وثمود: يا حارِ ويا جعفَ ويا هرقْ ويا ثمو ويا حارُ ويا جعفُ ويا هرقُ ويا ثمي»

في الترخيم مذهبان:

أحدهما: أن يبقى ما قبل المحذوف على حاله من الحركات والسكون، فتقول في ترخيم برثن وجعفر وحارث وهرقل: يا برثُ، بالضم، ويا جعفَ، بالفتح، ويا حارِ

---

(١) الرجز في الكتاب ١: ٣٣٤، والخصائص ٣: ٣١٦، والهمع ١: ١٨٤، والدرر ١: ١٥٩، والخزانة ١: ٣٩٦. وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية. والمعنى: لقد رأى الراؤون رأيًا صحيحًا لا باطلًا.

(٢) (وأصله) في: ع.

(٣) (عنده) ساقط من: ع.

(٤) (مذهب) في: ع.

(٥) هو سعد بن المتنحّر البارقي (جاهلي).

(٦) انظر الرجز في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٥٦٤. وفرحة الأديب ١٢٣.

(٧) (ما قبل) ساقط من: ع.

بالكسر، ويا هرقْ، بالسكون. وهذا هو الكثير، لأنهم إذا أبقوا ما قبل[1] المحذوف على حاله كان أدلَّ على المحذوف، فإنهم لما حذفوا حرف اللين من المعتل اللام أبقوا ما قبله على حركته، ليكون دالًا على المحذوف، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولما يخشَ.

ولما حذفوا العامل أبقوا المعمول على إعرابه، ليدلّ على العامل المحذوف كما في المصادر، والمفعول به إذا نصبت بإضمار الفعل، قال زهير[2]:

٦٧٩ – يا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُم بِداهِيةٍ   لم يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي ولا مَلِكُ[3]

وقال النابغة[4]:

٦٨٠ – فَصالِحُونا جَمِيعاً إنْ بَدا لَكُمُ   ولا تَقُولُوا لَنا أَمْثَالَها عَامِ[5]

أراد يا عامر.

الثاني: ضمّ ما قبل المحذوف على كلّ حال، فيقولون: يا برثُ ويا حارُ ويا جعفُ ويا هرقُ، بالضم في الكلّ، جعلوا ما بقي اسمًا قائمًا برأسه، لأنه فرع التسمية ببعض الكلمة، لأنه يفهم الشيء منه بعد الحذف، كما كان يفهم منه قبله، وعلى كل حال لا بد من نية المحذوف، فضم الثاني في: يا برثُ، على الأول: هي الضمة التي كانت في حشو

---

(١) (ما قبل) ساقط من: ع.

(٢) هو في ديوانه بشرح ثعلب ١٨٠.

(٣) انظر البيت في جمل الزجاجي ١٨٢، والعقد ٥: ٤٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٢، والعيني ٤: ٢٧٦، والهمع ١: ١٦٤، والدرر ١: ١٦٠.

حار: ترخيم حارث وهو الحارث بن ورقاء الذي سلبه إبله وعبده يسارًا. الداهية: الأمر الشديد. السوقة: الرعية.

(٤) أي: الذبياني. انظر ديوانه: ٢٢٠.

(٥) انظر البيت في الكتاب ١: ٣٣٥. يقول النابغة لبني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومحالفتهم دونهم، فيقول لهم: صالحونا وإياهم جميعاً إن شئتم، فلن ننفرد بصلح معكم دونهم.

الكلمة، وعلى الثاني: ضمة مستأنفة بمنزلة الضمة في قولك: يا حار، فاتفق اللفظ، واختلف التقدير، فتقول[١] على هذا المذهب: يا حارَ بن عمرو، بفتح الراء، كما تقول: يا زيد بن عمرو، وتقول على الأول: يا حارِ بن عمرو، فتبقى الراء على كسرها؛ لأنها حشو الكلمة.

والفراء[٢] وافق البصريين في ترخيم هرقل على هذه اللغة في أنه يقال: يا هرقُ، بالضم.

وخالفهم فيه على اللغة الأولى، فهو يقول: يا هر، بحذف القاف واللام[٣] إذ لو قال: يا هرقْ، بالسكون، لأشبه الحروف، إذ ليس في الأسماء المتمكنة نظيره وهو فاسد، لأنه حذف حرفين صحيحين من المرخم، وحذف شطر الكلمة، وصيّر[٤] الاسم بالحذف على أقلّ من ثلاثة أحرف، وهذا كلّه لم يفعله العرب.

وأمّا صيرورة الكلمة على بناء الحروف فهو أمر عارض في الترخيم، فلا يعبأ به، ألا ترى أنا نقول في ترخيم حارث: يا حار، ووزنه: فاع[٥]، فيجيزه مع أنه وزن غير موجود في كلام العرب.

واعلم أنه لا تفريع على المذهب الأول، إذ ليس فيه سوى أن تحذف آخر الاسم، وتبقي ما قبل المحذوف على حاله، وإنما التفريع على المذهب الثاني لأنه يتغير فيه ما قبل المحذوف، وذلك يعرض في حروف العلة، ولنذكر منها ما يستدل به على ما لم نذكره.

فتقول في ترخيم (ثمود) على المذهب الأول: (يا ثمو)، فتبقي[٦] الواو، وإن كان

---

(١) (فتقول) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢: ٢١.

(٣) (واللام) ساقط من: ع.

(٤) (ويسير) في: ع.

(٥) (يا فاع) في: ع.

(٦) (فبقي) في: ع.

قبلها ضمة لأنها مدة حشو.

وعلى المذهب الثاني: (يا ثمي) فتبدل من ضمة الميم كسرة، ومن الواو ياء، لأنها صارت طرفًا، وليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره حرف علة قبله ضمة، وتكون التاء[١] ساكنة لفظاً، مضمومة تقديرًا، كما تقول في ترخيم (عماد) و(سعيد): يا عما ويا[٢] سعي، فالألف والياء على المذهب الأول ساكنتان لفظاً وتقديرًا، وعلى الثاني لفظًا لا تقديرًا.

وكذلك لو سميته بـ(عرقوة) و(ترقوة)، قلت على الأول: يا عرقوَ ويا ترقوَ، بالفتح، لأنك تريد التاء، وعلى الثاني يا عرقي ويا ترقي، كما ذكرنا.

وتقول في ترخيم (طفاوة) و(عباية) علمين على الأول: يا طفاو ويا عباي، فتبقي الواو والياء لأنك تريد التاء، وعلى الثاني يا طفاء ويا عباء، فتبدل من الواو والياء همزة، لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، كما قلت: كساء وسقاء، وأصلها: كساو وسقاي، فأبدلت اللامين.

وتقول في ترخيم (غليان) و(نزوان) علمين على الأول: يا غَلَيَ[٣] ويَا نَزَوَ، فتصحح الواو والياء لأنك تنوي الألف فلو قلبتها لجمعت بين ساكنين في التقدير، وعلى الثاني: يا غلاً ويا نزاً/ فتقلبها[٤] ألفين لوقوعها طرفين مفتوحًا ما قبلها، نحو: عصا ورحى. [٢٢٤]

وإن سميته بـ(أعميان) جاز ترخيمه على المذهبين، فتقول على الأول: يا أعميَ، بتصحيح الياء وفتحها، لأنك تنوي الألف، وعلى الثاني: يا أعما، بقلب الياء ألفًا.

وإن سميته بـ(حبليان)، فتقول على الأول[٥]: يا حبلَي، فتصحح الياء، وأما على

---

(١) (ويكون الياء) في: ع.

(٢) (يا) ساقط من: ع.

(٣) (يا غل) في: ع.

(٤) (فيقلبها) في: ع.

(٥) (على الأول) ساقط من: ع.

الثاني فقد منع المبرد وابن جني[١] ترخيمه، لأنك لو رخمته لقلت: يا حبلى، بقلب الياء ألفاً، فتصير ألف (فعلى) منقلبة، وهي لا تكون إلا زائدة.

ومن النحويين من يجيزه، لأن هذا التغيير عارض، فعلى هذا ينبغي أن ينون، لأنها ليست للتأنيث، فإنها منقلبة، وألف التأنيث لا تكون[٢] إلا زائدة.

ولو سميته بـ(حبلَوِيّ) لقلت في ترخيمه على الأول: حبلوِ، بكسر الواو، ومن أجاز ترخيمه على المذهب الثاني قال: يا حبلى فتكون ألف فعلى منقلبة عن واو، والواو منقلبة عن ألف تأنيث.

ولو سميت بـ(قاضين) قلت على الأول: يا قاضُ، بالضم: لأن أصله قاضون، ويا قاضِ، بالكسر[٣] إن جعلت النون معتقب الإعراب، وعلى الثاني قلت: يا قاضي، على اللغتين، لأن أصل (قاضون) : قاضيون، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وقد زال هاهنا.

ولو سميته بـ(عمين) جمع عم، قلت على الأول: يا عمو، وعلى الثاني: يا عمي، وإن جعلت النون معتقب الإعراب قلت: يا عمي، على المذهبين، لكن الياء على الأول ياء الجمع، وعلى الثاني لام الفعل، أعدتها لزوال التقاء الساكنين.

«والمحذوف إما حرف كما مثّلنا، وإما حرفان زائدان زيدا معًا، وإما حرف أصلي قبله مدة زائدة، كقولك في عثمان وأسماء ومنصور وعمار ومسكين: يا عثمَ ويا أسمَ ويا منصُ ويا عمَّ[٤] ويا مسكِ»

المحذوف من الترخيم إمّا حرف أو حرفان، ولا يُحذف أكثر من حرفين، لئلا يكثر مخالفة الأصل، فالذي حذف منه حرف واحد فذلك الحرف إمّا أصلي، كراء جعفر، وإما

---

(١) انظر اللمع ١١٩.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (بالكسر) ساقط من: ع.

(٤) (وياعم) ساقط من: ع.

زائد قبله أصلي، كنون فِرْسِن(١)، أو قبله زائد أيضاً كما إذا سميت رجلاً بأرطاةٍ(٢)، أو طائفية أو مرجانة، قلت في ترخيمه: يا أرطا ويا طائفي ويا مرجان، اكتفيت بحذف التاء لما تقدم، والذي حذف منه حرفان فهما إما أن يكونا زائدين، كما إذا سميت رجلاً بمسلِمَيْنِ أو بمسلِمِينَ أو بهندات أو ببصرى أو بصحراء، ومثله أسماء إذا جعلناها فعلاء و(٣) بعلباء أو بعثمان، فتقول(٤) في ترخيمه على المذهب الأول: يا مسلم أو يا مسلمَ، ويا هند ويا زيد(٥)، ويا صحر ويا أَسْمَ ويا عِلَب ويا عُثم، وعلى المذهب الثاني تضم(٦) ذلك كله، ولا يهمز الواو في قولك: يا مَرْوُ، لأن ضمّتها تشبه ضمة الإعراب. أنشد سيبويه:

٦٨١- يا نُعْمَ هل تَحْلِفُ لا تَدِينُها(٧)

أراد: نعمان، وقال الفرزدق(٨):

٦٨٢- يا مَرْوَ إنَّ مَطيَّتي محبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِباءَ ورَبُّها لم يَيْأَسِ(٩)

وقال لبيد(١٠):

(١) فرسن: مقدم خفّ البعير، لأنّه يفرس: أي يدق. انظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٣٣.

(٢) أرطى: شجر نوره كنور الخلاف، وثمره كالعناب مرة، تأكلها الإبل غضة، وعروقه حمر. واحدته: أرطاة. انظر القاموس (أرط) ٢: ٣٤٩.

(٣) (أو) في: ع.

(٤) (فتقول) ساقط من: ع.

(٥) (ويا بصر) في: ع.

(٦) (يضم) في: د.

(٧) الرجز في الكتاب ١: ٣٣٧. تدينها: تجازيها.

(٨) ديوانه ١: ٣٨٤ برواية (مروان إن مطيتي معكوسة).

(٩) انظر البيت في الكتاب ١: ٣٣٧، وجمل الزجاجي ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٨٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٢، والعيني ٤: ٢٩٢، والأشموني ٣: ١٧٨، والتصريح (٢: ١٨٦) الحباء: العطاء. أسند الرجاء إلى ناقته وهو يعني نفسه، مجازًا.

(١٠) أو أبو زبيد الطائي. وليس في ديوانيهما.

٦٨٣- يا أَسْمَ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ إن الحَـــوَادِثَ مُلْقِـــيٌّ ومُنْتَظَـــرُ[١]

وإمّا أن يكون أصلي وزائد بشرط أن يكون الزائد مدة، ولا يبقى بعد الحذف على أقل من ثلاثة أحرف، فتقول في ترخيم منصور وعمار ومسكين، إذا كنّ أعلامًا، على المذهب الأول: يا منص ويا عم ويا مسك، ويضم الكل على الثاني، أما حذف الآخر فلأنه طرف، وإما حذف ما قبله فلمجاورته مع كونه حرف علّة، قال عبد القاهر - رحمه الله -: كان المقصود بالحذف الأول، لأنه زائد، لكن الآخر حذف بمجاورته كما قال:

٦٨٤- ويُـرَى الـبَرِيُّ مـع السَّـقيمِ فـيُلطَخ[٢]

وفيه نظر، لأن الترخيم إنما يتسلط على الأواخر لا على المتحصن بالوسط، فكيف يكون المقصود بالحذف، وإنّما شرط أن يكون قبل الآخر مدة، ونعني بها حرف علة ساكنا ما قبلها، من جنسها، لأن الواو والياء لو كانتا متحركتين لم يحذفا، لتحصينهما بالحركة، فتقول في ترخيم قَنَوَّر[٣] وهَبَيَّخ[٤]: يا قنو ويا هبي، ولو كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة لم تحذفا أيضا ؛ لنقصان مدهما، فتقول في ترخيم فردوس وغُرنيق[٥] علمين على المذهب الأول: يا فِرْدَوْ ويا غرني، وعلى الثاني: يا فردا ويا غرنا بقلبهما ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وإنما شرطنا أن تكون المدة زائدة، لأنه لو كان قبل الآخر ألفاً منقلبة من ياء أو واو،

---

(١) انظر البيت في الكتاب ١: ٣٣٧، وجمل الزجاجي ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٧، والعيني ٤: ٢٨٨، ملحقات أبي زيد ١٥١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٧٩٥.

(٣) قنور: كهبيخ، الضخم الرأس، والشرس الصعب من كل شيء. انظر القاموس ٢: ١٢١.

(٤) الهبيخ: الأحمق المسترخي ومن لا خير فيه. والوادي العظيم. والنهر الكبير. والغلام الناعم. انظر القاموس ١: ٢٧٢.

(٥) الغرنيق: الكركي، أو طائر يشبهه. انظر القاموس ٣: ٢٧١.

وهما عينان، كمختار ومنقاد، لم تحذف الألف[١]، لأنها بدل من أصل، فلو: حذفتها لحذفت أصلين، فيبقى الاسم على فاء الفعل، وذلك إجحاف، فتقول في ترخيمها: يا مختا ويا منقا، بالألف، وكذلك تقول في المسمى بمستقيم: يا مستقي بإثبات الياء، لأنها مبدلة من الواو التي هي عين الفعل، وأصله: مستقوِم، كمستخرِج بخلاف يا عنتريس فإنك تحذفها فتقول: يا عنتر، لأنها زائدة، ووزن الكلمة (فنعليل) لأنه من العترسة، وهي الشدة، يقال: ناقة عَنْتَريس[٢]، أي: شديدة[٣]. وكذلك تقول في مستقام: يا مستقا، فلا يحذف الألف.

وقولنا: بشرط أن لا يبقى بعد الحذف على أقل من ثلاثة أحرف، احترازٌ من مثل ترخيم ثمود وسعيد وعماد، فإنك لا تحذف منه إلا الحرف الأخير، إذ لو حذفت حرف العلّة معه لبقيت الكلمة على أقلّ الأصول. أنشد سيبويه لأوس بن حجر[٤]:

٦٨٥ – تَنَكَّرْتِ عنّا بعدَ معرفَةٍ لِمِي ... وبعدَ التَّصابي والشبابِ المُكَرَّمِ[٥]

أراد: يا لميس فلم يحذف الياء.

«وتقول في معدي كرب: يا معدي، فتحذف الثاني»

إذا رخمت المركب حذفت شطره الثاني، فتقول في معدي كرب: يا معدي وفي يا رامهرمز: يا رام، لأن الشطر الثاني جرى مجرى الحرف الأخير من الكلمة، لأن التصغير يقع على الصدر، ثم تأتي[٦] بالثاني كما تفعل في تاء التأنيث، تقول: بعيلبك ومعيدي كرب/ وعلامة التثنية والجمع أيضًا تلحق الأخير، تقول: معدي كربان، ومعدي كربون،

---

(١) (الأول) في: ع.

(٢) من (فإنّك تحذفها فتقول) إلى (ناقة عنتريس) ساقط من: ع.

(٣) (شديد) في:ع، وانظر شرح الرضي للشافية ٢: ٣٥١.

(٤) ديوانه: ١١٧.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨١.

(٦) (يأتي) في: ع.

وتحذف الثاني في النسب كقولك: بعلي، وأنت تحذف في الترخيم ما لا تحذفه في النسب، كراء جعفر، فحذف ما تحذفه في النسب أولى.

وكذلك لو سميتَ رجلًا بخمسةَ عشرَ، قلت في ترخيمه: يا خمسة، وأما قبل التسمية فلا يجوز ترخيمه، لأنه نكرة، ولأن بعد الترخيم لا تبقى[1] الدلالة على المقدار الذي هو مدلوله.

«ولا ترخم الجملة، ولا اسم الإشارة، ولا المندوب»

لو سميتَ رجلاً أو امرأةً بجملة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر، نحو: تأبَّط شرًّا، وشابَ قرناها، فيدخل عليه حرف النداء، لأنه في معنى اسم مفرد، وجَانِبُ المعنى أقوى من جانِبِ اللفظ، ولهذا يصرف (ضرب) إذا سمي به، فتقول: يا تأبط شرًّا، ويا شابَ قرناها، ولا يجوز ترخيمه، لأنّ النداء لم يؤثر فيه البناء، فصار كالمستغاث به والمعرب، وذلك لا يرخم بالإجماع، ولأنّ الجملة لو رخمت لم يدر أنّ التسمية هل هو واقع بذلك الجزء المذكور أم به، وتضميم[2] إليه، بخلاف قولك في حارث: يا حار، إذ قد علم أنّ التسمية لا تكون[3] ببعض الكلمة في كلام العرب، وكذا يزيد إذا كان فيه ضمير، كقوله[4]:

٦٨٦ – نُبِّئْتُ أخوالي بَنِي يزيدُ ظُلْماً علينا لهمُ فديدُ[5]

لا يجوز ترخيمه لأنّ الضمير المنوي كالظاهر المصرّح به، وأما الخالي من الضمير فيرخّم.

---

(١) (يبقى) في: ع.

(٢) (وتضميمه) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) نسب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٧٢.

(٥) الرجز في مجالس ثعلب ١٧٦، وشرح ابن يعيش ١: ٢٨، والمغني ٢: ٦٩٣، والعيني ١: ٣٨٨، ٤: ٣٧٠، والأشموني ١: ١٣٢، ٣: ١٦٠، والتصريح (٢: ٦٨) والخزانة ١: ١٣٠، وشرح الدماميني للتسهيل (باب الاسم العلم) وشرح ابن مالك للتسهيل ١: ١٩١. فديد: صوت.

أنشد سيبويه:

٦٨٧ – فقالوا تَعالَ يا يَزِي بنَ مُحَرِّمٍ   فقلتُ لهم: إنِّي حَليفُ صُداءِ[1]

وأما اسم الإشارة: فلا يجوز ترخيمه أيضاً، لأنه ليس بعَلَم، ولأنه يجري مجرى النكرة في أنه لا يلزم المسمى، والمندوب لا يرخّم أيضاً، لأن المقصود من الندبة اشتهار المصيبة، ولهذا زادوا في آخره ألفاً، وفي الترخيم إخفاء للاسم. فتنافيا.

* * *



(١) قائله: يزيد بن مُحَرِّم (جاهلي). انظر البيت في الكتاب ١: ٣٣٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨١، والخزانة ١: ٣٩٦، صداء: حيٌّ من بني أسد، وقيل: اسم فرس.

«فصل:

الندبة: البكاءُ على الميت، وتعديدُ محاسنه»

يقال: ندبت الميت، من باب طلب، نَدْباً ونُدْبة، بضم النون، إذا بكيت عليه وعدّدت محاسنه.

وفائدته: إظهار التفجع والإعلام بعظم هذا الأمر، وتأثّر النادب منه ليساعد عليه، إذ الإنسان يحبّ المساعدة على ما ينزل به من المصائب؛ ليخف عنه بعض الشيء، وأكثر من يتكلّم بالندبة النساء؛ لضعفهنّ عن تحمّل المصيبات، ولهذا بُشّر أعرابيٌّ بمولودة، وقيل له: نِعْمَ المولودة مولودتُك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتُها بكاء، وبِرُّها سَرِقة[1]. أي: إن بَدَلَ النصرة منها بكاء، وبَدَلَ البرِّ منها السرقة، كما قالوا: عتابك السيف، قال نصيب[2]:

٦٨٨ - بنفسي كلُّ مهضوم حشاها　　إذا ظُلِمَتْ فدمعتُها انتصارُ[3]

وما أحسنَ قولَ أبي تمام[4]!:

٦٨٩ - خُلِقْنَا رِجالاً للتجلّد والأسَى　　وتلْكَ الغَوَانِي للبُكا والمآتِمِ

«ولها حرفان: وا، ويا[5]، والأول مختصّ»

الندبة: شعبة من النداء، فيفتقر إلى حرف مثله، ولها حرفان:

أحدهما: (وا)، ولا تستعمل إلا فيها، وذكره أحسن، لأنها تختصّ بها.

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ١٤٨، والإنصاف ١: ٩٩.

(٢) ديوانه: ٨٩، برواية (إذا قهرت فليس لها انتصار).

(٣) انظر البيت في اليتيمة للثعالبي ٣: ٩٢، وثمار القلوب ٢٢ (انتصارا) في: ع.

(٤) ديوانه ٣: ٢٥٩.

(٥) (وا، ويا) ساقط من: ع.

والثاني: (يا)، وهو مشترك بينها وبين النداء، ولا يقع من حروف النداء في الندبة إلا (يا) وذلك يدل على سعة مجالها.

«والمندوب كالمنادى في أحكامه إلا في أمرين: الأول: جواز إلحاق آخر المندوب ألفًا، وهاء ثابتة في الوقف، محذوفة في الوصل، كقولك: وازيداه، وازيدا يا قوم»

المندوب: منادى، لأن دعاءه على طريقة النداء، ألا ترى أن (يا) حرف نداء، و(وا) تلي الاسم على حد ما[1] يليه (يا) وليس نداؤه ليجيب، وإنما نداؤه لإظهار الحزن، أو لأنه لعظمته[2] عند النادب وعزته عليه لم يطرأ عليه الموت.

فحكمُ المندوب حكم المنادى، يبنى على الضم مفردًا، وينصب مضافًا ومشابهًا له، ويؤتى معه بالتوابع، إلى غير ذلك من الأحكام/ إلا في أمرين: [٢٢٦]

الأول: أنك مخير في الاسم المندوب بين إلحاق الألف وتركها، وإلحاقها أولى لما فيه من مدّ الصوت المناسب للندبة، لأن الغرض منها إظهار التفجع، واختاروا الألف، لأنها أقعد في المد من أختيها، إذ المد لا يفارقها، فإذا لم تلحقها فالجيد أن يندب بـ(وا) ليُعلم أنك نادب، إلا أن تكون هناك[3] حال مشاهدة تدل على الندبة، وإذا لحقت الألف فلا فرق بين أن تأتي بـ(وا) أو (يا) ، لأن الألف لا تلحقَ إلا المندوب، فلا يلتبس بالمنادى.

وأما قولك في نداء المضاف إلى ياء المتكلّم، يا غلامَا أقبلْ، وعند الوقف: يا غلاماه، فهو قليل، والهاء اللاحقة بعد الألف مبيّنة لها، لأنّ الألف حرف خفي لكونه يخرج[4] من أقصى الحلق، والوقف على الحرف يزيده خفاء.

---

(١) (يا) في: ع.

(٢) (يعظمه) في: ع.

(٣) (هناك) ساقط من: ع.

(٤) (تخرج) في: ع.

وفي حديث عمر – رضي الله عنه – : « وا دَفْراه »[١]. فإذا وصلت حذفتها، كقولك: وازيدا ذا الفضل[٢]، ووازيدا يا قوم، لأن ما بعد الألف قام في البيان مقام الهاء، وأجرى الشاعر الوقف مُجرى الوصل فحذفها فقال:

٦٩٠ – وأذودُها ستراً محاسنها فتعقّني وتقول: يا أبتا[٣]

وقال جرير[٤] يرثي عمرَ بن عبد العزيز[٥]:

٦٩١ – حُمِّلْتَ أمْراً عظيماً فاضطلعتَ له وقُمْتَ فيه بدين الله يا عُمَرَا[٦]

أراد: يا عُمَراه. ولو سمّيت رجلاً بجملة أوقعت علامة الندبة في آخرها فقلت: وا تأبط شرّاه.

«ويلحق ذلك المضاف إليه فيقال: وا أبا علياه، ووا غلام زيداه»

إذا كان المندوب مضافًا وأردت إلحاق العلامة، فلا يلحقها المضاف، لما فيه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وندبه بعض الاسم بل يلحقها المضاف إليه فتقول: وا أبا علياه، وواعبد الملكاه، ووا أمير المؤمنيناه.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل ١٧: ٦٢. برواية: يا دَفْراه، أي: يا نَتْناه من هذا الأمر أو يا ذُلاه.

(٢) (ويا) في: ع.

(٣) البيت في الإفصاح ١٩٤.

(٤) انظر ديوانه ٢: ٧٣٦.

(٥) هو أمير المؤمنين، وكان يُدعى (أشجّ بني أمية) رَمَحَتْه دابةٌ وهو غلام فشجّته (ت ١٠١ هـ). انظر الحلية ٥: ٢٥٣، والأعلام ٥: ٢٠٩، ١٠: ١٦٠.

(٦) انظر البيت في المغني ١: ٤١١، العيني ٤: ٢٢٩، ٢٧٣، والهمع ١: ١٨٠، والدرر ١: ١٥٥، والأشموني ٣: ١٣٤، ١٦٧، ١٦٩ والتصريح ٢: ١٦٤، ١٨١. (فاصطنعت) في : ع والنسخة الأزهرية . ويُروى : (فاصطبرت) .

وأجاز ابن السراج[١]: وا غلام الرجليه، بقلب ألف الندبة ياء، لكسرة[٢] اللام حفظًا لإعراب المضاف إليه، وإن كان المضاف إليه منونًا، كقولك: وا غلام زيد، وأردت إلحاق العلامة، فمذهب[٣] سيبويه[٤] أنك تحذف التنوين لا[٥] لالتقاء الساكنين، كما في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحدُن۞ اللهُ الصمدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢] [٦] و﴿بِنُصْبٍ وَعَذَابِن۞ أُرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [ص: ٤١-٤٢][٧] بل[٨] لأن التنوين عاقب ألف الندبة، كما عاقبت ياء الزناديق تاء الزنادقة، فلم يجمعوا بينهما، فإذا حذفت التنوين فتحت الدال بمجاورة ألف الندبة، فتقول: وا غلام زيداه.

وللفراء فيه أقوال ثلاثة[٩]:

الأول: أنه يحرك التنوين بالفتح، فيقال: وا غلام زيدناه، فالتحريك[١٠] لالتقاء الساكنين، والفتح، ليصح اللفظ بألف الندبة، وفي هذا إلباس بندبة غلام زيد المضاف إلى النون، والألف الذي للمتكلم، ولكن القرينة تفصل بينهما.

الثاني: وا غلام زيدنيه[١١]، فيه كسر النون، لالتقاء الساكنين وقلب ألف الندبة ياء.

الثالث: وا غلام زيديه، حذف التنوين، لالتقاء الساكنين أوللمعاقبة، وقلب ألف

---

(١) انظر الأصول ١: ٤٣٥.

(٢) (لكسر) في: ع.

(٣) (ومذهب) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٢٣.

(٥) (لا) ساقط من: ع.

(٦) (أحد) في: ع.

(٧) (عذاب) في: ع.

(٨) (بل) ساقط من: ع.

(٩) (ثلاثة) ساقط من: ع.

(١٠) (بالتحريك) في: ع.

(١١) (زيد) في: ع.

الندبة [ياء][١]، لكسرة ما قبلها.

«وتقول: وازيد بن عمراه، ووازيدا ذا الفضل»

إذا وصفت المندوب العَلَمَ بـ(ابنٍ) مضافٍ إلى علم، كقولك: وازيد بن عمرٍو، فلا خلاف في جواز إلحاق العلامة آخر المضاف إليه ابنٌ، فتقول: وازيد بن عمراه لأن ابنًا جرى مع الأول مَجرى اسم واحد، فكأنك قلت: وامرء عمراه، أنشد ابن جني في المُغْرِب[٢]:

٦٩٢ - واعَمْــــرُو واعَمْــــراهْ وعَمْـــــرُو بـــــنُ الـــــزُّبَيْراهْ

وإن وصفته بغير ذلك من الصفات ألحقت العلامة بالموصوف دون الصفة، فتقول: وازيدا الظريف، ووازيدا ذا الفضل.

«ولا يجوز: وازيد الظريفاه»

فإنّ الخليل وسيبويه[٣] لا يُجيزانِ إلحاق العلامة[٤] الصفة، لأنَّ الصفة خارجة عن الندبة.

وأجازه يونس، كما ألحقناه آخر المضاف إليه، بل هاهنا أولى، لأنَّ الصفة هو الموصوف في الحقيقة، ولهذا يشاركه في إعرابه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه،

---

(١) أثبتُّها من النسخة الأزهرية.

(٢) لعله كتاب (المغرب في شرح القوافي) ذكره ياقوت في معجم الأدباء مع مؤلفات ابن جني ١٢: ١٠٣. والبيت في المقرب ١: ٣٩، وشرح الكافية الشافية ٣: ١٣٤٧، والأشموني ٣: ١٧١.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٢٤. وعلى هامشه (قوله: وازيدُ الظريفاهْ الخ). قال أبو سعيد: ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس، أو مما حكاه عن العرب فيحتج له؟ وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر. وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة، لأن الخبر منقطع عن المندوب، والصفة من تمامه.

(٤) (علامة) في: ع.

وتعريفه وتنكيره، ولأنهم قالوا: واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[١]، والجمجمة: القدح. قاله[٢] رجلٌ ضاع منه قدحان فندبهما. وألزمه الخليل أن تقول: يا زيد أنت الفارس البَطَلاه، فإن البَطَل خارج عن الندبة، كما أن الظريف خارج عنه، وهذا إلزام ضعيف، لأن البَطَلَ لم يتعلق بزيد تعلّقًا لفظيًّا، لأنه من جملة أخرى، بخلاف الظريف. وقياس قول الخليل وسيبويه أنك لا تلحق علامة الندبة التوكيد ولا عطف البيان، وإذا أبدلت من المندوب جاز أن تلحقه علامة المندوب، لأن البدل قام مقام المبدل منه، فتقول: واغلامنا زيداه.

«/ وتقول: واغلاماهْ، وواغلامياهْ»

إذا ندبت المضاف إلى ياء المتكلم، فإن كان بحيث لا يجوز حذف الياء منه لعدم ما يدل عليه لو حذف، كما كان المضاف منقوصاً أو مقصوراً، أو مثنى أو مجموعاً جمع السلامة، فتثبت التاء، وتوضع علامة الندبة بعدها، فتقول إذا ألحقت[٣] علامة الندبة: واقاضياه، وواعيساياه، وواغلامياه، ووانبياه، وإن لم تلحق العلامة فيجوز[٤] واعيسايه. وهو أجود للبيان، كما قال:

٦٩٣ - أنــا سُــحَيْمٌ وَمَعِــي مِدْرَايَــهْ[٥]

وإن كان بحيث يجوز حذف الياء منه، وهو ما إذا كان المضاف صحيحاً أو جارياً مجراه، كظبي ودلو، فيمن قال: يا غلامِ، بكسر الميم[٦]، قال: واغلاماه، فتح الميم لمجاورة ألف الندبة.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٢٣، وشرح الرضي للكافية ١: ١٥٧.

(٢) (قال) في: ع.

(٣) (لحقت) في: ع.

(٤) (ويجوز) في: ع.

(٥) قائله: سحيم بن وثِيل. المِدْرَى: القَرْنُ، والجمع المَدَارَى. انظر الكنز اللغوي وخلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ١٦٢، واللسان (ثني) ١٤: ١٢١ صادر.

(٦) (الميم) ساقط من: ع.

ومَنْ قال: يا غلاميْ، بإسكان الياء، فله في الندبة لغتان:

أحدهما: أن تحذف الياء لالتقاء الساكنين، فتقول: واغلاماه، وهو رديء، لأن هذه التاء ليست عريقة في السكون، إذ قد يقال: غلامي، بالفتح، وعصاي بالإجماع، وإذا لم يكن الشيء عريقاً في السكون لم يعامل معاملة الساكن الأصلي، ألا ترى أنا نقرأ: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١] فتبقى[١] هذه الحروف موقوفات الأعجاز، ولا تحركهن[٢] لالتقاء الساكنين، فإنها غير متمكنين في السكون.

الثاني: أن تقول[٣]: واغلامياه، فتثبت[٤] الياء، وهو جيّد، إذ الأصل في ياء المتكلم أن تبنى على الحركة، لأنها اسم مضمر على حرف واحد[٥]، ومَنْ قال: يا غلاميَ، بفتح الياء قال: واغلامياه، بإثباتها قولاً واحداً، لأنها متحرّكة قبل ألف الندبة، فهي بمنزلة الدال من (يزيد)، إذا قلت: وايزيداهْ، فإن لم تلحق العلامة قلت: واغلاميه، في الوقف، ولك أن تحرك الياء، كما قال ابن قَيْس الرُّقَيَّات[٦]:

٦٩٤ - تَبكيهمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً وتقول سَلْمَى وارَزِيَّتِيَهْ[٧]

ومَنْ قال: يا غلاما، بالألف قال: واغلاماهْ، ومعك في التقدير ألفان، الألف المبدلة من

---

(١) (فيبقى) في: ع.

(٢) (يحركهن) في: ع.

(٣) (يقول) في: ع.

(٤) (فيثبت) في: ع.

(٥) (واحد) ساقط من: ع.

(٦) عُبَيد الله بن قيس بن شُرَيْح، من بني عامر بن لُؤَي، أبو هاشم، وأبو هشام، شاعر قريش في العصر الأموي (ت نحو ٨٥ هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٥٣٩ والسمط ١: ٢٩٤، والخزانة ٣: ٢٦٧، والأعلام ٤: ٣٥٢.

(٧) انظر البيت في الكتاب ١: ٣٢١، والمقتضب ٤: ٢٧٢، والعيني ٤: ٢٧٤، ديوانه: ٩٩. يرثي الشاعر سعدا وأسامة، ابني أخيه، وكانا قُتِلا في المدينة يوم الحرة. والدهماء: السوداء، وهي أيضًا العدد الكثير من الناس. والمعولة: الباكية. والرزية: المصيبة. (وارزيتيه) في: د.

ياء المتكلم، وألف الندبة، فحذفت المبدلة وأبقيت الزائدة[١]، فاتّحد اللفظ، واختلف التقدير.

«وتقول: واموساه، فلا تقلب»

إذا ألحقتَ علامةَ الندبة المقصورَ المندوب حذفتَ آخره، لالتقاء الساكنين فقلت: واموساه، وإنما تبين علامة الإلحاق في الوقف، لأنك تقف على الهاء فإن وصلت وقلت: يا موسى ذا الفضل، لم يدر[٢] أأنت مُلحِقٌ[٣] علامة الندبة أم حاذفٌ، وإنما لم تقلب ألف المقصور لأجل علامة الندبة كما قلبت لأجل ألف التثنية، كقولك: موسيان، لأنَّ ألف الندبة غير لازمة[٤]، وزيادة التثنية لازمة، وللازم فضل على غير اللازم.

«ولا تغير ألف الندبة إلا في قولك: واغلامكيه، وواغلامهوه، وواغلامكموه، وواغلامهموه للبس»

حق ألف الندبة أن يبقى لفظها لحصول تمديد الصوت الذي هو المقصود من الندبة بها[٥]، ولم يغيروا لفظها إلا في مواضع خافوا فيها اللبس.

الأول: إذا ندبت المضاف إلى ضمير المخاطبة قلبت ألف الندبة ياء لكسرة الكاف قبلها فقلت: وَاغلامَكِيَهْ، إذ لو فتحت الكاف إتباعًا للألف وقلت: واغلامكاهْ، التبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب، فإن وصلت وقلت: واغلامكى يا هند،، تثبت الياء؛ لأنها بدل من ألف الندبة، وإنما اخترنا ندبة المضاف إلى ضمير المخاطب مع أنه لا ينادى لأجل المندوب في الحقيقة، ليس بمخاطب، إذ لا ينادى ليجيب، فجرى مجرى غير المندوب، نحو: هذا غلامك، وأما المنادى فمخاطب فلو ناديت المضاف إلى ضمير المخاطب لجمعت بين مخاطبين، مضاف ومضاف إليه. فإن ندبت المضاف إلى ضمير المخاطب قلت: واغلامكاه، وفي الوصل: واغلامكا يا زيد، وإن ندبت المضاف إلى ضمير المخاطبين

---

(١) من (قال: واغلاماه) إلى (وأبقيت الزائدة) ساقط من: ع.

(٢) (لم يدر) ساقط من: ع.

(٣) (تلحق) في: د.

(٤) (لازم) في: ع.

(٥) (بها) ساقط من: ع.

والمخاطبتين قلت: واغلامكماه، وواغلامكما يا زيدان، أو يا هندان، وهذا ملبس، لأن ألف الندبة قد وقعت موقع ألف الاثنين التي تزاد بعد الميم، فما يدرى ألحقت أم حذفت.

الثاني: إذا ندبت المضاف إلى ضمير الغائب قلبت ألف الندبة واوًا، لانضمام ما قبلها فقلت: واغلامهوه، لأنك لو فتحت الهاء محافظة على الألف، وقلت: واغلامهاه التبس بالمضاف إلى ضمير الغائبة، وتقول في الوصل: واغلامهو ذا الفضل، وهذا ملبس، لأن ألف الندبة حلّت محلّ الألف بعد هاء الإضمار، فإن ندبت غلام الغائبَيْنِ والغائِبِينَ[1] قلت: واغلامهماه[2]، وفي الوصل: واغلامهما ذا الفضل، واللبس قائم.

[٢٢٨] الثالث: أن يندب المضاف/ إلى ضمير المخاطبين أو الغائبين، فتقلب ألف الندبة واواً، لانضمام الميم قبلها، إذ لو فتحت الميم للألف، لالتبس بندبة المضاف إلى ضمير الاثنين، فتقول: واغلامكموه، واغلامهموه، فإن وصلت حذفت الهاء، وهو ملبس لما ذكرنا. وإن ندبت المضاف إلى ضمير المخاطبات والغائبات قلت: واغلامكنّاهْ، وواغلامهنّاه.

«الثاني: إنه لا يندب إلا الاسم المشهور عَلَماً أو صفة غالبة، فلا تندب[3] النكرة ولا[4] المبهم فلا تقول: وا رجلاه، ولا وا هذاه، ولا من[5] في الداراه، وقالوا: وَامَنْ حفرَ بئْرَ[6] زمزماهْ، لأنه لشهرته بمنزلة: وا عبد المطلباه»

لما كان الغرض من الندبة إظهار التفجّع لم يندب كل اسم، كما ينادى كل اسم، بل[7] لا يندب إلا الاسم العلم الخاص، كزيد وعمرو، أو الصفة الغالبة، كالصعق،

---

(١) (والغائبتين) في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (ولا يندب) في: ع.

(٤) لا (لا) في: ع.

(٥) (وامن) في: ع.

(٦) (بئر) ساقط من: ع.

(٧) (بل) ساقط من: ع.

ليعرف بذلك المفقود، فيعذره من يسمعه في تفجعه، فلا يجوز ندبةُ النكرة، مفردةً كانت أو مضافة، فلا تقول: وارجلاهْ، ولا ندبة المبهم، فلا تقول: واهذاه، ولا وا[١] تلكاه. قال[٢] سيبويه[٣]: لأنك لا تعذر في تفجعك على النكرة، كما لا تعذر إذا قلت: وامَنْ لا يعنيني أمرُه، فإن التفجع عليه مناقض لقولك.

ولا يندب الموصول لأنه غير موضوع لمعيّن، وإنّما الصلة تخصصه، فلا يعرفه إلا مَنْ يعلم الصلة، فلا تقول: وَامَنْ أكرم الضيوفاه، لأنّ هذا لا يعرفه كلُّ واحد، وأجازه الكوفيون محتجين بقول العرب: وَامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهْ[٤]، وليس فيه حجة، لأن هذا بمنزلة قولهم: واعبد المطلباه، إذ قد شاع، أي: شاع[٥] أن حافرَ زمزم هو عبدُ المطلب بن هاشم بن عبد مناف[٦] جدّ النبيّ - عليه السلام - إذ كان في ذلك فضيلة عظيمة، ومنقبة شريفة. قال الشاعر[٧]:

٦٩٥ - أقُولُ وما قَوْلي عَلَيْك بِسُبَّةٍ ... إلَيْكَ ابنَ سَلْمَى أنتَ حَافِرُ زَمْزَمِ
حَفِيرةُ إبراهيمَ يومَ ابنِ هَاجَرٍ ... ورَكْضَةُ جِبرِيلٍ على عَهْدِ آدَمِ

وسلمى: اسم أمّه، وهي: سُلمى بنت عدي من بني النجار. وكان اسمه شيبة[٨].

---

(١) (وا) ساقط من: ع.

(٢) (وقال) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٢٣-٣٢٥.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٢٤، والمقتضب ٤: ٢٧٥.

(٥) (أي شاع) ساقط من: ع.

(٦) هو أبو الحارث، قيل: اسمه شيبة، و(عبد المطلب) لقب غلب عليه. وهو زعيم قريش في الجاهلية (ت ٤٥ ق. هـ) في مكة. انظر الأعلام ٤: ٢٩٩.

(٧) قائلها: خويلد بن أسد والد خديجة رضي الله عنها. انظر البيتين في الإنصاف ١: ٣٦٣ ومعجم البلدان ٣: ١٤٩ وسبل الهدى والرشاد ١: ١٩١.

(٨) على هامش (ع): وكان يقال له: شيبة الحمد.

«ولا يحذف حرف النداء عن المندوب، ولا عن المستغاث به»

فلا تقول: عمراه، ولا لزيد، لأن الندبة والاستغاثة محتاجان إلى مد الصوت، لشهرة الفجيعة، وللغوث[1]، ولهذا[2] زادوا فيها حرفًا، لزيادة مدّ الصوت، فإسقاط ما حقّه الإثبات يناقض ما قصدوه.

❊ ❊ ❊



(١) (والغوث) في: ع.

(٢) (وهكذا) في: ع.

«ذكر المجرورات:

وهي إما مجرور بحرف جر وهو الأصل، أو بإضافة اسم مثله إليه»

قد تقدّم الدليل على وجوب تقديم المرفوعات، وأن يليها المنصوبات فلم يبق إلا تأخر المجرورات.

و(الجرُّ) من عبارات البصريين، و(الخفضُ) من عبارات الكوفيين.

وقد تقدّم وجه تسميته بها، والمقتضي للجرّ هو الإضافة كما أن الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب، والعامل غير المقتضي، فإن عامل الرفع غير الفاعلية وعامل النصب غير المفعولية، هذا معنى كلام الزمخشري[1].

وليس المراد من الإضافة إضافة الاسم إلى الاسم، لأن تلك راجعة بالتأويل إلى حرف الجر، ولأنا لو فسرناه به لم يكن لإضافة[2] الفعل إلى الاسم دخول تحت هذه، بل المراد منه إضافة الفعل إلى الاسم، وذلك لا يكون إلا بحرف الجر، نحو: مررتُ بزيد.

ويجوز أنْ يُفَسَّرَ بالإضافة المطلقة، ليدخل تحته كلتا الإضافتين.

وللجر عاملان: حرف جر، واسم مضاف إلى اسم، وحرف الجر هو الأصل، لأن الحرف مفتقر إلى غيره، وحرف الجر لا ينفك عن المجرور.

والمضاف غير مفتقر وقد ينفك عن الإضافة، ولأن الاسم المضاف إضافة حقيقية لا يعمل إلا بتأويل حرف الجر على ما سيأتي. وغير الحقيقي محمول عليه، فكلاهما[3] فرع على حرف الجر فهو الأصل/ وقوله أو بإضافة اسم مثله إليه، إنما أسند الجر إلى الإضافة، [٢٢٩] لأنها شرط الجر، لا أنها العاملة للجر، فإن الجرّ بحرف جر مقدر أو بالاسم المضاف

---

(١) انظر المفصل ٨٢.

(٢) (الإضافة) في: ع.

(٣) (وكلاهما) في: ع.

على ما سيأتي.

وهذا كما قال ابن جني في الفاعل[١]: وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والرفع بالفعل لا بالإسناد.

***



(١) انظر اللمع ٣١.

«فصل:

حروف الجر: وتسمّى حروفَ الإضافة، لإضافتها معاني الأفعال إلى الأسماء، ثلاثةُ أقسام»

إنما قال: حروف، ولم يقل: أحرف، لأنها أكثر من عشرة. وقولنا: حروف الجر هو من إضافة العامل إلى العمل، كما قال حروف الجزم، وتسمى[1] كلّها حروف الإضافة، لإضافتها معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، فليس في الكلام حرف جرّ إلا وهو متعلّق بفعل أو ما هو في معنى الفعل، إمّا في اللفظ كقولك: سرتُ من بغداد إلى الكوفة، وإمّا في التقدير كقولك: المال لزيد، إذ التقدير المال حاصل لزيد، أو يحصل لزيد. وكذلك: زيد في الدار، أي[2]: مستقر في الدار، أو استقرَّ في الدار.

والكوفيون يسمونها: حروف الصفات، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات.

وإنما عملت هذه الحروف لأنها اختصّت، و[3] اختصاص الشيء بالشيء دليل[4] على شدة اقتضائه إياه، وطلبه له، وإنما عملت في الأسماء، لاختصاصها بها، وإنما عملت الجرَّ، لأنها توسطت بين الأسماء والأفعال فعملت عملًا متوسطًا بين الخفة والثقل، ولأنها لو عملت في الرفع والنصب لم يبن لها أثر، لأن الفعل يعمل ذلك دونها.

«الأول: ما يلزم الحرفية»

إنما بدأ بها لقوّتها في هذا الباب.

«فمنه: من»

إنما بدأنا بها، لأنّ من معانيها ابتداء[5] الغاية، ولكل فعل ابتداء، وقد تعرض

---

(١) (يسمى) في: ع.

(٢) (أي) ساقط من: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (دل) في: ع.

(٥) (الابتداء) في: ع.

عوارض مانعة من الانتهاء، و[١] لهذا لا تدخل على: عند، ولدن، وغيرها.

«وهي لابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة»

فإنّ معناه أن[٢] أول جزء من السير قارَنَ جزءًا من البصرة. وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠][٣]، فـ(مِنْ) الأولى لابتداء الغاية في النداء، والثانية إمّا[٤] بدل من الأولى[٥]، فتكون[٦] الشجرة في الشاطئ، كما تقول: محمدٌ أفضل من قريش من هاشم، وإما حال من البقعة، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤] فـ(مِنْ) فيه لابتداء غاية النداء[٧].

«وزيد أفضل منك»

(مِنْ) فيه لابتداء غاية الفضل، لأن المعنى تفضيل زيد على المخاطب، وعلى من كان في مرتبته أو دونه، لأنه إذا فضله فضل من ساواه ومن دونه.

وقيل: إنها إذا كانت لابتداء الغاية في فعل متعدٍّ جاءت[٨] لابتداء غاية الفعل في الفاعل، ولابتداء غاية الفعل في المفعول، كقولك: شممتُ من الطريق المسكَ من الدار، ورأيت من السطح الهلالَ من خلل السحاب[٩].

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (أن) ساقط من: ع.

(٣) (الوادي) في: د.

(٤) (إما) ساقط من: ع.

(٥) (الأول) في: ع.

(٦) (فيكون) في: ع.

(٧) (غاية الابتداء) في مكان (الغاية) في: ع.

(٨) (جازت) في: ع.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٣، وشرح الرضى للكافية ٢: ٣٢١.

وردَّه بعضهم بأن الفعل لا يكون له ابتداآن، وجعل الثانية في موضع النصب على الحال، أي: فائحاً من الدار، لائحًا من خلل السحاب.

«وللتبيين، كقوله: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]»

الرجس: عبارة عن الشيء القذر، وهو يشمل[١] الأوثان وغيرها، فلو لم يذكر من الأوثان، لكان ظاهر اللفظ أمراً باجتناب كل رجس، فلما قال: من الأوثان، بيّن الرجس المجتنب.

وتعرف (من) التي للتبيين بصحة وضع الذي قبلها، إذ يصح أن تقول: فاجتنبوا الرجس الذي من الأوثان.

وحمل بعضهم الآية على القلب، أي: الأوثان من الرجس، وفيه بُعد من جهة اللفظ، والمعنى واحد[٢].

«وللتبعيض كقولك: أخذتُ[٣] من المال»

فلو أسقطت لجاز أن تكون قد أخذتَ جميع المال، ما لم يمنع مانع عقلي، كقولنا: شربتُ ماء البحر، فإنّ استيعابه بالشرب غير ممكن، ومن التبعيض قولُه تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] لأن النداء يقع في بعض اليوم. ومنه[٤]: ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١].

فإنَّ الطيبات وإن كانت جميعها مباحة لهم، لكن جيء بِمِنْ نظراً إلى حقيقة التصرف في الأكل، لأنه غير واقع بالجميع.

وقد تكون بدليّة، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾

---

(١) (يشتمل) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢.

(٣) (أخذت) ساقط من: ع.

(٤) من (إذا نودي) إلى (ومنه) ساقط من: ع.

[التوبة: ٣٨] يعني بدل الآخرة.

وهي عند المبرد لابتداء الغاية أبدًا، وهو اختيار الزمخشري/ فكأنه جعل الأوثان في [٢٣٠] ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ مبدأ غاية الاجتناب، والطيبات في قولـه: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ مبدأ أكلهم.

قال الجوهري[١]: وقد تكون (من[٢]) بمعنى على، كقوله[٣]: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧][٤] أي: على القوم.

وقال في الكشاف[٥]: هو نَصَر الذي يطاوعه: انتصر، قال: وسمعت هُذَلِيًّا يدعو على سارق: اللهم انصرهم منه، أي: اجعلهم منتصرين منه.

«وزائدة مع النكرة في غير الواجب، كقوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] وخالف أبو الحسن الشرطين محتجاً بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]»

زيادة الحروف على خلاف الأصل، لأنّ الحروف قليلة، وإذا لم يكثر الشيء في كلامهم لم[٦] يكثر التصرّف فيه، ولأنّ الحروف في الأصل نائبة عن الجمل المؤتلفة من الفعل والفاعل، ألا ترى: أنَّ وإنَّ بمعنى: حققتُ، وكأنَّ بمعنى: شبهت، ولَعَلَّ بمعنى: توقّعتُ، وليت بمعنى: تمنّيتُ.

وسيبويه[٧] يرى أنها لا تزاد[٨] إلا في غير الواجب، يعني في النفي والاستفهام

---

(١) انظر الصحاح (منن) ٦: ٢٢٠٩.

(٢) (من) ساقط من: ع.

(٣) (كقوله تعالى) في: ع.

(٤) (نصرنا) في: ع، خطأ.

(٥) انظر الكشاف ٢: ٥٧٩.

(٦) (لم) ساقط من: ع.

(٧) انظر الكتاب ١: ٣٦٢.

(٨) (يزاد) في: ع.

والنهي، لا[١] الأمر، وإن كان الأمر داخلاً في غير الواجب إذا أطلقوه.

فالنفي كقولك: ما جاءني من أحد، وفي التنزيل: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] والاستفهام كقولك: هل عندك من طعام، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وقُرِئ برفع (غير) في الآيتين، حملاً على الموضع، لأن التقدير: ما لكم إله، وهل خالق بالجر، حملاً على العامل الأقرب. ويجوز[٢] على هذا أن تقول: ما رأيت من رجلٍ عالمٍ وعالماً بالجر والنصب.

والنهي، كقولك: لا تلبسْ من ثوب، ولا تقتنِ من درهم، واعتماد سيبويه في ذلك على السماع. وتقول: ما جاءني من رجل، ولا أخوك، بالرفع لا غير. وما رأيت من رجل، ولا زيداً، بالنصب، لا غير، لأن (مِنْ) لا تزاد في المعارف.

وذكر عبد القاهر[٣]: أنّ زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، لأنها تُعَدّي الأفعال إلى المنصوب، كقولك: أخذت (من زيد)، فإن موضع من زيد نصب، ولا تعدي الأفعال[٤] إلى المرفوع وزيادتها مع المرفوع ضعيفة.

وقال سيبويه[٥]: لا فرق بين قولنا: ما جاءني من رجل، وما جاءني رجلٌ. وحكى أبو سعيد عن قوم: أنك إذا قلت: ما جاءني رجلٌ، كان نفياً لمجيء رجل واحد.

فيجوز[٦] أن تقول: ما جاءني رجل بل رجلان. وما شربت ثوباً بل ثياباً.

وإذا قلت: ما جاءني من رجل. فقد نفيت المجيء عن قليل الجنس وكثيره، فلا

---

(١) (واو) في مكان (لا) في: ع.

(٢) (فيجوز) في: ع.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٢٤.

(٤) من (إلى المنصوب) إلى (ولا تعدى الأفعال) ساقط في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٦٢، وفيه (معنى: ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، ولكن «مِنْ» دخلت هنا توكيدًا كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل).

(٦) (ويجوز) في: ع.

يجوز: ما جاءني من رجلٍ بل رجلان.

وقال بعضهم: يجوز أن تريد بقولك: ما جاءني رجلٌ، نَفيَ الجنس، ولكن يزاد (من) توكيدًا من حيث إنَّ (مِنْ) تتناول البعض، فينفي كلَّ بعضٍ للجنس الذي نفاه جملة، كأنه قال: ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو ولا بكرٌ، ولا غيرُهم من أبعاض هذا الجنس، فالنفي بمِنْ مفصّل، وبغير مِنْ مجملٌ.

وأما إذا قلت: ما جاءني مِن أحد، فمِن: زائدة للتوكيد لا محالة، لأنَّ الاستغراق قد حصل من لفظٍ واحد، ولهذا لا يرى سيبويه زيادتَها في الواجب؛ لأنّ استغراق الجنس في الواحد محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي.

وأجاز أبو الحسن[١] زيادة (من) في الواجب، تقول: جاءني من رجل، وكذا مع المعرفة، واحتج بقوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] وبقوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۞ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٣-٤] وبقوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وبقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤][٢].

والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، ويكفر عنكم سيئاتكم، وكلوا مما أمسكْنَ عليكم. قلنا: (مِنْ) فيها كلها للتبعيض، لأن الله لا يغفر كل ذنب، ولا يُكفر كلَّ سيئة، فإنه لا يغفر الشرك، ولا ما يتعلق بالعبد، ولا يؤكل من الصيد كله، إذ لا يؤكل الفرث والدم. وأما قول بعض العرب[٣]: قد كان من مطرٍ فخل عني. فهو في غاية الشذوذ، أو يكون في (كان) ضمير الشأن، والجار والمجرور جملة تفسير الشأن، كمسألة الكتاب: (أقول ما أقول أنّ بسم الله) تقديره: أنه بسم الله، أي: أنه أبدأ باسم الله.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٢-١٣.

(٢) (وكلوا) بالواو في: د، ع وهو خطأ.

(٣) انظر المغني ١: ٣٦٠، والتصريح ويس ٢: ١١، وشرح الرضى للكافية ٢: ٣١٩، ٣٢٣.

(تنبيه):

«مِنْ» إذا كانت لابتداء الغاية اختصّت عند البصريين[١] بالمكان، كقولك: سرت من البصرة، والحجةُ فيه الاستعمالُ.

وعند الكوفيين يجوز استعمالها لابتداء غاية الزمان أيضًا، قال تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقال: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

وقال زهير[٢]:

٦٩٦ - لِمَنِ الدِّيارُ بُقنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[٣]

ومن أبيات الحماسة:

٦٩٧ - مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرى ... مِنَ الخَيْلِ إلا خارِجِيًّا مُسَوَّمَا[٤]

/ وقال آخر[٥]: [٢٣١]

---

(١) انظر شرح الرضي للكافية ٢: ٣٢٠.

(٢) البيت في ديوان زهير بشرح ثعلب ٨٦.

(٣) انظر الإنصاف ١: ٣٧١، وجمل الزجاجي ١٥٠، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٨٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٣، ٨: ١١، والمغني ١: ٣٧٣، وشرح الرضي للكافية ٢: ٣٢١، والعيني ٣: ٣١٢، والهمع ١: ٢١٧، والدرر ١: ١٨٦، والأشموني ٢: ٢٢٩، والتصريح ٢: ٢١، والخزانة ٤: ١٢٦، بقوله في مدح هَرِم بن سِنَانٍ. القُنَّة: الجبل الصغير، وقيل: الجبل السهل المستوي. الحِجْر: مكان. أَقْوَيْنَ: خَلَوْنَ. على هامش (ع): أي: خلت الديار.

(٤) قائله: الحصين بن الحمام (جاهلي). انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٨٨، والمقرب ١: ١٩٨، وشرح التبريزي لاختيارات المفصل ١: ٣٢٨، والأغاني ١٢: ١٢٠ الخارجي من الخيل: الجواد. المسوَّم: المعلَّم للحرب.

(٥) قائله: كَعْب بن جُعَيْل.

٦٩٨ – ألاَ حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بنَ عامِرِ إذَا ما تلاقَيْنَا مِن اليومِ أوْ غَداً[١]

وأجيب: بأن التقدير في الآية الأولى: أسس من تأسيس أول يوم. وفيه نظر، لأن تأسيس أول يوم أخص من التأسيس، فيكون قد جعل الخاص مبتدأ للعام. قال الشيخ: (من) فيه للتبعيض، لأن (أول) أفعل التفضيل، و(يوم) مفرد نكرة بمعنى الجمع المعرفة، والتقدير: من أول الأيام، وأولُ الأيام يجوز[٢] أن تكون أياماً. وكذا الآية الثانية (من) فيه للتبعيض، لأن النداء يقع في بعض اليوم.

وأمّا بيت زهير فقيل التقدير فيه: من مرِّ حجج، ومن مرِّ دهر، والتقدير في بيت الحماسة: من طلوع الصبح. وفيه نظر، لأنَّ المصدر المضاف إلى الزمان يجوز أن يجعل زمانًا، كما تقول: مكثت عندك ذهاب يوم الجمعة، وانقضاء شهر رمضان. أي: مدة ذلك، وذلك لما بين المصدر والزمان من المشابكة.

وجعل الشيخ التقدير أيضاً: من مرّ حجج، لكنه جعله مفعولاً له، لأنه الذي أوجب إقواءه وخلوقيته.

وأما البيت الآخر فـ(مِنْ) عند أبي الحسن زائدة، ويجوز أن يجعل للتبعيض لأن التلاقي إنما يكون في بعض اليوم، وغدًا: منصوب، لأنه معطوف على موضع الجار والمجرور.

«وإلى، وهي: لانتهاء الغاية»

تقول: سرت من البصرة إلى بغداد، فهي نقيضة (من) لأنه طرف بإزاء طرف (من) ولكنها لا تختصّ بالمكان، كما اختصّت (مِن) به، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] و﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [النور: ٤٢]، وتقول: رغبت إلى الله، دللتَ بها على أنّ منتهى رغبتك الله عز وجل.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٥، والمقتضب ٤: ١١٢، ١٥٤، والمحتسب ٢: ٣٦٢، والإنصاف ٣٣٥، ٣٧٦. النَّدمان: الجليس على الشراب، يقال للواحد والجمع.

(٢) (لا يجوز) في: ع.

«وقالوا: قد تجيء بمعنى (مع) كقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]»

ومنهم قولهم: التَّمْرَةِ إلى التَّمْرَةِ تَمْرٌ[١]، والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ[٢]. وقول الشاعر[٣]:

٦٩٩- وأنتِ التي حَبَّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا ... إليَّ وأوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهما[٤]

قال ابن قتيبة[٥]: وقد يجيء بمعنى (في)[٦]، وأنشد قولَ النابغة[٧]:

٧٠٠- فَلاَ تَتْرُكَنِّي بالوَعِيدِ كَأنَّنِي ... إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أجْرَبُ[٨]

أي: في الناس، والحق أنها بمعنى النهاية، أما مجيئها بمعنى: مع وفي، فيمكن تخريجه على معنى النهاية، بأن تكون متعلقة بمحذوف، كأنه قال مضافة إلى أموالكم، ومضافاً إلى

---

(١) هذا من قول أحيحة بن الجُلاح، وذلك أنه دخل حائطًا له فرأى ثمرةً ساقطة فتناولها فعُوتِب في ذلك، فقال هذا القول، يريد أن ضمّ الآحاد يؤدي إلى الجمع. انظر مجمع الأمثال ١: ١٣٧.

(٢) مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير. والذود من الإبل: من ثلاثة إلى عشرة. انظر مجمع الأمثال ١: ٢٧٧، والجنى الداني ٣٧٣، والمغني ١: ٧٨، واللسان ١٥، ٤٣٤.

(٣) هو كُثَيِّر، أو جميل، وهو في ديوانه ١٠١.

(٤) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٢٨٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٦، والمغني ١: ١٧٥، والهمع ٢: ١٣١، والدرر ٢: ١٧٠، واللسان (بدا). شَغْب وبدا، قيل: هما من بلاد اليمن، وفي القاموس ١: ٨٩ مَنْهَلٌ بين مصر والشام.

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، الكوفي، النحوي اللغوي. أخذ عن إسحاق بن راهُويهْ وأبي حاتم السجستاني، وعنه ابن درستويه (ت ٢٧٦ هـ) ببغداد. انظر نزهة الألباء ٢٠٩، وإنباه الرواة ٢: ١٤٣، وبغية الرواة ٢: ٦٣، والأعلام ٤: ٢٨٠.

(٦) انظر أدب الكاتب ٣٩٥. وذكر (إلى) تكون بمعنى (في) ابن مالك في التسهيل ١٤٥، وردّه ابن عصفور، بأنها لو كانت بمعنى (في) لساغ أن تقول: زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة، فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذلك. راجع رأي ابن عصفور الجنى الداني ٣٧٥، والمغني ١: ٧٩.

(٧) ديوانه: ٧٨ (قول) ساقط من: ع.

(٨) وانظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٨، والمغني ١: ٧٩، والأشموني ٢: ٢١٤، والهمع ٢: ٢٠، والدرر ٢: ١٣. يقوله للنعمان بن المنذر يستعطفه. القار: القطران.

(بدا) ومضافاً إلى الناس. وهذا اختيار الزمخشري[1] لأنها لو كانت بمعنى (مع) لساغ استعمالها بمعنى (مع) في كل موضع، فجاز أن تقول: سرت إلى زيد، تريد مع زيد، وهذا غير جائز لعدم الاستعمال.

«وأجازوا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، كقوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦][2] والظاهر خروجه منه، لقوله: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]»

لما كانت (إلى) لانتهاء الغاية، والنهاية قد تقع[3] على أول حدود الشيء، وعلى التوغل فيه. ولكن يمتنع من مجاوزته، لأنَّ النهاية غاية، وما كان[4] بعده شيء لم يسمّ غاية.

وأما قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فمنهم من يستدل به على أنها بمعنى (مع) لدخول المرفق في الغسل. ومنهم من يستدلّ به على دخول النهاية لدخول المرفق في الغَسْل. والجواب: إنّما وجب غسل المرفق ليتحقق بذلك استيعاب الذراع بالغَسْل.

ومنهم[5] من جعل (إلى) هاهنا غاية في الإسقاط، فإن اليد اسم للجارحة المخصوصة من رؤوس الأصابع إلى الإبط، فالآية تقتضي[6] وجوب غَسْل جميعها، كما اقتضى وجوب غَسْل جميع الوجه، فلما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ أسقط ما فوقها إليها. وهذا متكلّف. والدليل على أنَّ النهاية غير داخلة قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإنّ الليل غير داخل في الصيام.

---

(١) انظر المفصل ٢٨٣، وشرح ابن يعيش ٨: ١٤.

(٢) (وأيدكم) ساقط من: ع.

(٣) (يقع) في: ع.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٥.

(٦) (يقتضي) في: ع.

وذكر بعض المتأخرين: أنه إذا قال: (بعتك هذا القراح[١] من هذه الدار إلى تلك الشجرة)، فتدخل الشجرة في البيع، لدخولها في القراح الذي أخبر أوّلاً أنه[٢] مبيع، وأما ما أنشد ابن الدهان:

٧٠١ – وتَـذْكُرُ نَعْـمَاهُ لـدُنْ أنْـتَ يـافِعٌ إلى أنتَ ذُو فَدَّيْنِ أشهبَ كالنَّسْرِ[٣]

يقال: إنَّ أصله: إلى أن صرت ذا قدين، فحذف للضرورة، وإنما أضمر (صار) لأنها للانتقال، وسياق الكلام يستدعي الانتقال.

«وتقلب ألفها مع المضمر/ ياء، فيقال: إليك وإليه» [٢٣٢]

(إلى) إنْ دخلت على ظاهرٍ أبقيت ألفَها، فتقول: سرت إلى عمرٍو، إذ الأصل في الحروف أن لا تتصرف[٤] فيها، وإن دخلت على مضمر قلبت ألفها ياء حملاً لها ولـ(لدى) على (على)؛ لأنهما لا ينفكان عن الإضافة مثلها، تقول إليّ ولديّ. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥][٥] ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ﴾ [هود: ١٢٣][٦].

«وحتى: ومعناها معنى (إلى)»

حتى: بالحاء هي[٧] اللغة المشهورة، ولغة هذيل وثقيف: عتَّى، بالعين، وبه قرأ ابن

---

(١) في القاموس ١: ٢٤٢ (القراح: الأرض لا ماءَ بها ولا شجَر).

(٢) (لأنه) في: ع.

(٣) انظر البيت في ارتشاف الضرب ٣: ٤٥٣، والمساعد ١: ٥٣٣، والهمع ١: ٢١٥، والدرر ١: ١٨٤ ويروى (ذو فودين أبيض كالنسر).

(٤) (يتصرف) في: ع.

(٥) ﴿ثم إن علينا حسابهم﴾ في: ع.

(٦) ﴿يرجع الأمر﴾ في: ع.

(٧) (هو) في: ع.

مسعود[١]: ﴿عتّى حين﴾[٢] فقال عمر- رضي الله عنهما-[٣]: أقرئ الناسَ القرآن بلغة قريش.

ومعناها: انتهاء الغاية بمعنى (إلى)[٤]، ولا ينخلع عنها هذا المعنى إلا إذا كانت ناصبة للفعل في أحد معنييها[٥]، كقولك: أسلمتُ حتى أدخل الجنة معناها: كي أدخل. وهي في جميع معانيها يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، وإن اختلف[٦] الإعراب، وقد تستعمل غاية ينتهي الأمر عندها لا بها[٧]، كما تكون[٨] (إلى) كذلك،[٩] كقولك: صمتُ رمضان حتى يوم العيد، أي: إلى يوم العيد[١٠].

«ولا تدخل على المضمر»

فلا تقول: (حتّاك) استغنوا عنها بإليك.

وأجازه المبرد،[١١] فتقول: حتى هو، وحتى إيانا، وحتاه، وحتاك، ولا يعضده سماع. وأمّا قول الشاعر:

---

(١) (رضي الله عنه) في: ع.

(٢) يوسف: ٣٥، المؤمنون: ٢٥، الصافات: ١٧٤. انظر تهذيب اللغة ١: ٩٦ والمحتسب ١: ٣٤٣، والهمع ٢: ٢٣، والجنى الداني ٥٠٨، والبحر ٥: ٣٠٧.

(٣) (عنه) في: ع.

(٤) (إلى) ساقط من: ع.

(٥) (معنيها) في: ع.

(٦) (اختلف) في: ع.

(٧) (لأنها) في: ع.

(٨) (يكون) في: ع.

(٩) (ذلك) في: ع.

(١٠) (أي إلى يوم العيد) ساقط من: ع.

(١١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٦، والجنى الداني ٤٩٩، والمغني ١: ١٣١، والهمع ٢: ٢٣.

٧٠٢ – وأُعْطِيه ما يَرجُو وأُوليه سُؤله   وأُلحِقُه حتّاهُ بالقَوْمِ لاَحِقُ[١]

فحتى: ها هنا ابتدائية، وأراد: حتى هو، بدليل رفع لاحق، فحذف الواو للضرورة.

«وهي إما عاطفة وستذكر»

أي: في حروف العطف، وذكر ابن جني[٢]: أنها في الكلام على أربعة أضرب: ناصبة، وجارَّة، وعاطفة، وحرف ابتداء. وهذا مذهب الكوفيين لا مذهبه، فإنه بصري.

وعند البصريين: الناصبة هي الجارة، والنصب بأن مضمرة، والحق ما قاله أبو عليّ في الإيضاح[٣]، وهو[٤] أنها على ثلاثة أضرب: عاطفة، وجارة، وابتدائية، وأسقط الكسائي الجارّة.

«وإما حرف ابتداء، كقولك: مررت بالقوم حتى زيد ممرور به»

معنى كونها حرف ابتداء: أنه يستأنف بعدها الكلام كما يستأنف بعد إنما وكأنما، ونحوهما من حروف الابتداء، فيقع بعدها الجملتان، فإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر فيشترط أن يكون خبرُ المبتدأ من جنس ما تقدمه، كقولك: مررتُ بالقوم حتى زيد ممرور به[٥]، و: أجلست القوم حتى زيد جالس.

ولا يجوز: قام القومُ حتى زيد قاعد، ولا مررت بهم حتى عمرو مضروب، لأنها النهاية خلاف البَدْأةِ[٦].

---

(١) انظر البيت في الخزانة ٤: ١٤٠، وشرح الرضي للكافية ٢: ٣٢٦.

(٢) انظر اللمع ٧٦.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٧.

(٤) (وهي) في: ع.

(٥) (به) ساقط من: ع.

(٦) (البداية) في: ع.

قال امرؤ القيس[١]:

٧٠٣ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ[٢]

رَفْعُ الجياد دليل أنها ليست حرف جر، ودخول الواو دليل أنها ليست عاطفة، فهي ابتدائية، و[٣] قال جرير[٤]:

٧٠٤ - فَما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلَةَ أشْكَلُ[٥]

وقال الفرزدق[٦]:

٧٠٥ - فيا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأَنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[٧]

والمراد: تسبّني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني.

وإذا وقع بعدها الفعل فيكون نهاية ما قبله كقولك: وقفتُ حتى دخلتُ على الأمير، ويرتفع المضارع بعدها كما قال:

---

(١) الديوان: ٩٣، برواية (مَطَوْتُ بهم....).

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤١٧، ٢: ٢٠٣، والمقتضب ٢: ٤٠، وجمل الزجاجي ٧٨، ومعاني الفراء ١: ١٣٣، وشرح ابن يعيش ٥: ٧٩، ٨: ١٥، ١٩، والمغني ١: ١٣٦، ١٨٣، والهمع ٢: ١٣٦، والدرر ٢: ١٨٨. والمعنى: أن الخيل ذلت من الإعياء فلم تحتج إلى أرسان.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) الديوان ١: ١٤٢، برواية: (تمور دماؤها).

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ١٨، والمغني ١: ١٣٧، ٤٣٢، والعيني ٣: ٣٨٦ والهمع ١: ٢٤٨، ٢: ٢٤، والدرر ١: ٢٠٧، ٢: ١٦، والأشموني ٣: ٢٠٠، واللسان (شكل) الأشكل: البياض تخالطه حمرة.

(٦) الديوان ١: ٤١٩.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٤١٣، والمقتضب ٤: ٤٠٦، والأصول: ١: ٤٢٥، والجمل للزجاجي ٧٨، وشرح ابن يعيش ٨: ١٨، ٦٢، والمغني ١: ١٣٧، ومعاني الفراء ٤: ١٣٨، والهمع ٢: ٢٤، والدرر ٢: ١٦. كليب: رهط جرير. نهشل ومجاشع: ابنا دارم رهط الفرزدق.

٧٠٦- أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودانَ حَتَّى ... أُحِبُّ لحبِّها سُودَ الكلابِ[١]

ونذكر مباحثها في نواصب الأفعال إن شاء الله تعالى.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (حتى) الداخلة على الجملة حرفُ جر، لأنها بمعنى الجارة في المفرد، لكنّ الجر لا يظهر في الجملة.

وحكي أن أبا عليّ ردّ عليه هذا القول في «الأغفال»[٢]، وذلك لدخولها على الفعل كما ذكرنا، ولأنها لو كانت حرف جرّ لوجب أن تكون[٣] معدية للفعل إلى الاسم على حدّ الباء في قولك: مررت بزيد، وهذا يفضي إلى جعل الجملة مفعولاً، فيكون: زيدٌ قائم، في قولنا: قام القوم حتى زيد قائم، في موضع نصب بـ(قام)، وهذا باطل، إذ لا يعقل لتعدي (قام) إلى (زيد قائم) معنى.

«وإمّا جارّة، ومجرورُها إمّا آخرُ/ جزءٍ من الشيء، كقولك: (أكلتُ السمكَةَ حتّى رأسِها). ويجوز النصبُ والرفعُ، أو ملاقيه، كقولك: (نمت البارحة حتى الصباح)، ولا يجوز: (نمت الليلة حتى نصفها)، ويجوز (إلى نصفها)»

(حتى) إنما جرّت تشبيهًا بـ(إلى)، لأنها في معناها، وهي ضعيفة، في الجر، لأنها تدخل[٤] على المفردات والجمل. وشأن حروف الجر أن تلزم المفرد، ولأن المعنى الذي يثبت لها في المفرد هو المعنى الذي يثبت لها في الجملة، وذلك انتهاء الغاية، وحق الحرف إذا كان عاملاً في موضع، وهاملًا في موضع[٥]، أن يزول[٦] في حال إهماله المعنى الذي كان له

---

(١) انظر البيت في جمل الزجاجي ١٩٥، وعيون الأخبار ٤: ٤٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٧.

(٢) انظر الأغفال ٢: ٧٩.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (لا تدخل) في: ع.

(٥) (وهاملا في موضع) ساقط من: ع.

(٦) (تزول) في: ع.

في حال إعماله، ألا ترى[١] أنّ (أن) المصدرية لما وليها المضارع نصبته، كان[٢] معناها الاستقبال،[٣] ولما وليها الماضي خلع عنها الدلالة على المستقبل، ولهذا لا[٤] يقع بعدها الماضي الصريح، فتقول: (سرّني أنْ قمت أمسِ).

وذهب الكسائي[٥]: إلى أنها لا تكون حرفَ جرّ، فإذا قلت: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فتقديره عنده[٦]: حتى أُنهي[٧] ضربي إلى زيد، فيكون الجر بإلى وهو فاسد، لاشتماله على الحذف الكثير، وإضمار الجارّ.

ويبطله قولنا: حتّام، وشرطوا في الجارّة أن يكون مجرورُها آخر جزء من الشيء، أو ملاقياً لآخر جزء منه، كمسألَتَي السمكة والبارحة، لأن الغرض من (حتى) أن ينقضي الاسم الذي تعدى إليه الفعل شيئاً فشيئاً حتى يؤتى على آخره، ولذلك لم يجيزوا: أكلت السمكة حتى نصفها، ولا نمت الليلة حتى نصفها، وأجازوا: إلى نصفها.

قال[٨] الزمخشري[٩] في المسألتين: قد أُكِلَ الرأسُ، ونيم الصباح، أما أكل الرأس فواجب، لأنه جزء من السمكة، وقد ذكر الفعل واقعًا على جملتها، فلو لم يذكر الرأس لكان مأكولاً.

وأما البارحةُ فهي في الأصل[١٠] اسمُ فاعل، من برح المكان يبرح، فوقعت على

---

(١) (يرى) في: ع.

(٢) (وكان) في: ع.

(٣) (للاستقبال) في: ع.

(٤) (لا) ساقط من: ع.

(٥) انظر الهمع ٢: ٨.

(٦) (عنده) ساقط من: ع.

(٧) (انتهى) في: ع.

(٨) (وقال) في: ع.

(٩) انظر المفصل ٢٨٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥.

(١٠) (في الأصل) ساقط من: ع.

الليلة الماضية، وذلك من باب غلبة الصفات، فيقال من لدُنِ الصبح إلى أن تزول الشمس: سَهرنا الليلةَ، وفيما[١] بعد الزَّوالِ إلى آخر النهار: سَهِرْنا البارحةَ. هكذا حكاه ثعلب[٢].

فإذا قلت: نمت البارحةَ حتى الصباح، فينبغي أن لا يدخل الصباح في النوم، لأن البارحة[٣] اسم لليلة والصباح ليس من الليلة.

وبهذا قال ابن السراج[٤].

والدليل عليه أنك تقول: صمتُ رمضانَ حتى يوم العيد، فإن يوم العيد ليس داخلاً في الصوم، ولا يجوز في يوم العيد إلا الجرّ، لأن معنى العطف قد زال، فإنك لم تَصُمْهُ.

والجيّدُ في مسألة السمكة الجرُّ، إذ لا يفتقر إلى إضمار، وأجازوا فيه النصبَ على العطف، ولا يخرج عن كونه غاية.

ومنع الزجاجي[٥] الرفعَ وقبح عليه[٦] منعه، لأن قصارى ما يحتج به أن الخبر لم يذكر في اللفظ، وهذا غير مانع من الجواز، ألا ترى أنهم أجازوا: مررتُ بزيد وعمرٌو، فرفعوا عمراً على أنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وعمرو مررت به، وإن كان الأجود الجر بالعطف على زيد.

فإن قلت: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها أكلته، فالأوجه الثلاثة جائزة فيه بلا خلاف، لأنك صرحت بما يصلح أن يكون خبرًا.

فإذا جررت الرأس كان (أكلته) توكيدًا، لأن الرأس قد دخل في الأكل.

---

(١) (وما) في: ع.

(٢) انظر درة الغواص ١٤.

(٣) (البارحة).

(٤) انظر الأصول ١: ٥١٩.

(٥) انظر جمل الزجاجي ٦٩.

(٦) (عليه) ساقط من: ع.

وإن رفعت كان (أكلت) في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ.

وإن نصبت لم يكن لأكلته موضع من الإعراب.

ونصب الرأس إمّا بالعطف، ويكون (أكلته) توكيداً، أو بفعل مضمر، كأنه قال: حتى[1] أكلت رأسها أكلته، وعلى هذا أنشدوا:

٧٠٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[2]

وأجازوا في (نعله) الجر، والرفع، والنصب، على ما ذكرنا.

وفي البيت إشكال لم يُنَبِّهْ عليه غيرُ شيخِنا ابن الخباز[3]، وهو أنهم أوجبوا أن يكون الاسمُ الذي يدخل عليه (حتى) جزءاً مما قبلها على كل حال، فإن نصبت (نعله) فلا يجوز أن تعطفه على (الصحيفة) ولا على (الزاد) لأنه ليس جزءاً منهما.

ولا على (رحله)؛ لأن النعل لا يخفف بإلقاء الصحيفة، وإنما يخفف الرحل بإلقاء النعل منه.

وإن جررت فيطالب بالشيء الذي النعل جزء منه، ولم يلفظ به في البيت.

وإن رفعت بالابتداء فكذلك، ألا ترى أنك لا تقول: قام زيد حتى عمرو قائم، لأن عمراً ليس جزءاً منه.

/ واعلم أنهم إذا استعملوها حرفَ جر، فيجوز[4] أن يحذف قبلها ما يكون الذي [٢٣٤]

---

(١) (حتى) ساقط من: ع.

(٢) البيت منسوب للمتلمس ولمروان النحوي، وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين مختومين أوهمهما أن فيهما أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلا أن المتلمس فضّ صحيفته فوجد فيها أمراً بقتله فرجع.

انظر البيت في الكتاب ١: ٥٠، وجمل الزجاجي ٨١، وشرح ابن يعيش ٨: ١٩، والمغني ١: ١٣٢، ١٣٦، ١٣٩، والعيني ٤: ١٣٤ والأشموني ٣: ٩٧، والهمع ٢: ٢٤، ١٣٦، والدرر ٢: ١٦، ١٨٨.

(٣) انظر توجيه اللمع لابن الخباز ٢٤٥.

(٤) (ويجوز) في: ع.

دخلت عليه نهاية له في موضع دون موضع.

أجازوا[١]: سرت حتى وقت العشاء، ولم يجيزوا: سرت حتى بغداد. والفرق أن الأزمنة تحدث على الترتيب والتدريج.

كما هو مقتضى (حتى) بخلاف الأمكنة، فإنها أمور ثابتة، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥] هي: مبتدأ، وهو عائد على الملائكة، وسلام: خبره، وقد تقدمه، أراد: هي سلام، أي: مسلِّمة حتى مطلع الفجر.

وقيل: (هي) تعود إلى ليلة القدر، وسلام: خبرها، أي ليلة القدر سلامة، أي سلامة على الناس، وعلى كل حال قد حذف الزمان الذي الفجر غاية له.

«و(في) و[٢] معناها الظرفية، كقولك: المالُ في الكيس، نظرت في العلم، وأنا في حاجتك»

معنى (في) الظرفية والوعاء، وهو أن يكون الشيء مقرًّا لغيره، محيطاً بجملة أجزائه، مشغولاً بما حلّ فيه، إمّا كله كقولك: المال في الكيس، والحمرة في الدم.

وإمّا بعضه كقولنا: زيد في دمشق، والأصل أن تدخل على ما يكون ظرفًا حقيقة، وقد تدخل على ما يكون جزءَ الشيء، كقولك: هذا ذراع في الثوب، فإن كل الشيء مشتمل على جزئه فلا تظنن أن (في) هاهنا بمعنى (من) وإن كان جزءُ الشيء[٣] بعضاً منه.

وتدخل على الزمان لإحاطته بالشيء إحاطةَ المكان به، فتقول: قيامك في يوم الجمعة، وعلى الحدث على الاتساع، كأنّ الحدث قد بلغ من الظهور بحيث صار مكاناً للشيء ومحيطاً به.

ومنه: أنا في حاجتك، وفي فلانٍ عيب، وفي هذا الأمر شكٌّ. وفي التنزيل: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الإنسان: ٣١] و ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ [إبراهيم: ١٠] ومنه: رأيتُه في عنفوان

---

(١) (وأجازوا) في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) من (كقولك هذا ذراع) إلى (كان جزء الشيء) ساقط من: ع.

شبابه، وفي أمره ونهيه، كأن هذه الأمور محيطة، ويجوز أن يُقَدَّر مضاف محذوف، أي: في زمان أمره ونهيه.

«وقيل: إنها في قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] بمعنى على»

نظراً إلى الظاهر، وهو أن الجذع عال.

وقال الزمخشري[1]: الحقيقة أنها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه. فلما كان الصلبُ بمعنى الاستقرار والتمكّن عُدّي بفي، ومثله قولُ امرأة من العرب[2]:

٧٠٨ - ونَحْنُ صَلَبْنَا النَّاسَ في جِذْعِ نَخْلَةٍ   فَـلاَ عَطَسَـتْ شَـيْبَانُ إلا بِأَجْـدَعِ[3]

«ويفتح ياء المتكلم معها كقولك (فيَّ)»

وقد يقال بالكسر أيضاً، وأنشدوا:

٧٠٩ - قال لها: هَلْ لكِ يا تَا فِيِّ   قالت له: ما أنتَ بالمرضِيِّ[4]

«و(الباء) وهي للإلصاق، كقولك: أمسكتُ الحبل بيدي، وبه داء، ومررت بزيدٍ»

الباء: يسمى حرفَ الإضافة، وحرفَ المضاف، وحرفَ الاستعانة، ولها معان،

---

(١) انظر المفصل ٢٨٤، وشرح ابن يعيش ٨: ٢٠.

(٢) هكذا نسبته في الخصائص ٢: ٣١٣، وفي شرح ابن يعيش ٨: ٢١ ونسبته في اللسان (عبد) إلى سويد بن أبي كاهل.

(٣) انظر البيت في المقتضب ٢: ٣١٩، والكامل ٨٢٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٧، والمغني ١: ١٨٣، والاقتضاب ٤٣١، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥٢، والمخصص ١٤، ٦٤. والأجدع: الأنف المقطوع، والتقدير: فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع. ويروى: (هُمُ صلبوا العبدي... بأجدعا).

(٤) قائل الرجز الأغلب العجلي (صحابي). وهو في معاني الفراء ٢: ٧٦ والمحتسب ٢: ٤٩، والخزانة ٢: ٢٥٧. ضمير (لها) يعود على امرأة تقدم ذكرها. لكِ: خبر مبتدأ محذوف، وهو متعلّق قوله (فيّ)، تا: اسم اشارة منادى يشار به إلى المؤنث. المعنى: هل لك رغبة فيّ؟ قالت له: لست بالمرضيّ، فيكون لي رغبة فيك.

يعمُّها الإلصاق والاختلاط، وهو تفسير سيبويه[١].

فالإلصاق[٢]، كقولك: أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بِيَدِي.

قال ابن جني[٣]: أي أَلْصَقْتُهَا[٤] به، وبه داء، أي لصق به داء وخامره، ومررت بزيد، أي: ألصقت مروري به.

قال الزمخشري[٥]: وهذا وارد على الاتساع.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥] أي: من يُرِد أمراً من الأمور بإلحاد، أي: يميل عنه واقع بظلمٍ.

«وبمعنى (في) كقولهم: بفيه الإِثْلَبُ[٦]»

أي: التراب والحجارة، بكسر الهمزة واللام وفتحهما، وتدخل على الزمان بهذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۞ وَبِالَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]. معناه: في الليل، وهو كثير.

«وللاستعانة، كقولك: كتبتُ بالقلم»

وعَمِلَ النجّار بالقَدُوم، فلا يصل أثر الكاتب إلا بالقلم، ولا أثر النجار إلا بالقَدُوم، ومنه: قتلته بالسيف، وطعنته بالرمح.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٤، وفيه (وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلتُ به، وضربته بالسوط: ألزقتَ ضَرْبَكَ إيّاه بالسَّوط. فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله).

(٢) (فالإلصاق) ساقط من: ع.

(٣) انظر اللمع ٧٤، والخصائص ٢: ٢٧٤.

(٤) هكذا في اللمع (ألصقها) في: د، ع.

(٥) انظر المفصل ٢٨٥.

(٦) انظر القاموس ١: ٤٢.

«وللمصاحبة»

هي أن تفيد معنى واو الحال.

«كقولك: ركبَ زيدٌ بسلاحه»

أي: ركب وعليه سلاحُه. ومنه: دخل عليَّ بثياب السفر، واشترى الفرسَ بسرجه ولِجامه، أي: ومعه سرجُه ولِجامُه.

«وللمقابلة، كقولك: بعتُ الشاة بدرهم»

واشتريت العبد بدينارين.

«وللسببية»

/ وهي أن تفيد معنى لام التعليل.

«كقولك: بك نجوت»

وبتوفق الله حججتُ، وبزيد أصبتُ الغرضَ، وجلدته بقَذْفِه.

«وزائدة كقولهم: بحسبك زيد، وحسبك به، وكفى بالله، وليس زيد بقائم، وقرأت بالسورة، ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٥]»

معنى كونها زائدة: أن يكون دخولها كخروجها، بحيث لا يُخِلّ سقوطُها بحكم يحتاج إليه، وحينئذ لا يفتقر إلى فعل يتعلق به، إذ لو تعلقت بفعل تضيفه إلى الاسم لاختلّ الكلام بسقوطها، كما يختلّ بسقوطها[1] في قولنا: مررت بزيد، وكذا كلّ حرف جَرٍّ يجيء زائداً[2].

والباء تجيء زائدةً مع المرفوع والمنصوب. وزيادتُها مع المرفوع ضعيفةٌ في القياس،

---

(١) (كما يختل بسقوطها) ساقط من: ع.

(٢) (زائدا) ساقط من: ع.

لأنّ الرافعَ يقتضي المرفوعَ من غير واسطة. ومع المنصوب حسنة، لا تكون قد زيدت بين شيئين، أحدهما يتعدى إلى الآخر بحرف الجر في بعض المواضع وإن كان هاهنا غير محتاج إلى التعدي.

أمّا زيادتها مع المرفوع، ففي ثلاثة مواضع:

مع المبتدأ في قولهم: بِحَسْبِكَ أن تفعلَ، وبحسبك زيدٌ. قال[١]:

٧١٠ - بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أن يَعْلَموا　　　بأنّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرّ[٢]

ومن أبيات الحماسة:

٧١١ - بِحَسْبِكَ أنْ قد سُدْتَ أخْزَمَ كُلَّها　　　لِكُلِّ أُناسٍ سَادَةٌ وَدَعائمُ[٣]

ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذه الكلمة، فأمّا في غير الإيجاب فقد جاء غير الباء، قالوا: هل من رجل في الدار؟ وهل لك من حاجةٍ؟ ومع خبر المبتدأ، كقولك: حسبُك بزيد ناصراً، إن جعلنا به خبر حسبك، ولك أن ترفع بزيد بحسبك، كأنك قلت: لبحسبك زيد، أي: ليكفيك.

وزعم أبو الحسن[٤] أنها في قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] زائدة، والمعنى جزاء سيئة مثلها، بدليل قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠][٥] ولا يبعد ذلك، وزيادتها في خبر المبتدأ أقوى قياساً منها في المبتدأ، لمشابهة خبر المبتدأ الفاعل.

---

(١) القائل: الأشعر الرقبان الأسدي (جاهلي).

(٢) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٤٦٩، وسر الصناعة ١: ١٥٤، والنوادر ٧٣، والخصائص ٢: ٢٨٢، واللسان (ضرر).

(٣) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٤٦٨. أخزم: رهط حاتم.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١١٥، ٨: ٢٣، والمغني ١: ١١٧، والجنى الداني ١١٦.

(٥) (بدليل قوله: وجزاء سيئة سيئة مثلها) ساقط من: ع، (وجزاء سيئة مثلها) في: د، وما أثبته هو الصواب، انظر الشورى: ٤٠.

والباء تزاد مع الفاعل، وقد كثر في فاعل (كفى) وفي التنزيل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] وليست زيادتها فيه بلازمة، بل يجوز أن لا تزاد كما قال سحيم عبد بني الحسحاس[١]:

٧١٢ – عميرةَ وَدِّعْ إن تجهَّزْتَ غاديـاً كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيـا[٢]

ومن ذلك قولُ امرئ القيس[٣]:

٧١٣ – ألاَ هَلْ أتَاهَا -والحَوَادِثُ جَمَّةٌ- بأنَّ امْرأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا[٤]

فقوله: (بأنّ) في موضع رفع بأنه فاعل (أتاها) أي: هل أتاها ذهاب امرئ القيس.

ويجوز أن يكون الفاعل في النية، والمراد: هل أتاها النبأ بذلك، فتكون[٥] الباء مزيدة مع المفعول، وأما زيادتها مع المنصوب، فقد زيدت مع المفعول به، وقد جاء ذلك مع (كفى) كثيرًا.

---

(١) ديوانه: ١٦.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٠٨، والخصائص ٢: ٤٨٨، والإنصاف ١٦٨، وطبقات فحول الشعراء ١: ١٨٧، والأغاني ٢٠: ٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٥، ٧: ٨٤، ١٤٨، ٨: ٢٤، ٩٣، ١٣٨، والمغني ١: ١١٣، والعيني ٣: ٦٦٥ والأشموني ٣: ١٩، والتصريح ٢: ٨٨. عميرة: اسم محبوبته. غادياً: مبكرًا بالرحيل.

(٣) لا يوجد في ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية الأصمعي وشرح الأعلم، فلم أجد هذا البيت في قصيدته التي مطلعها:

سَمَالَكَ شوقٌ بعد ما كان أقْصَرَا وحَلَّت سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

ووجدته في زياداته التي زادها الطوسي والسكري وابن النحاس وأبو سهل في هذه القصيدة. انظر آخر ديوانه ٣٩٢.

(٤) انظر البيت في الخصائص ١: ٣٣٥، والمنصف ١: ٨٤، والإنصاف ١: ١٧١ وشرح ابن يعيش ٨: ٢٣، ٢٤، والخزانة ٤: ١٦١، واللسان (بقر). تَمْلِك: اسم أمة. بيقر: أي ترك الخمر، ويقال بيقر الرجل: إذا أعيا، ويقال: بيقر الرجل: إذا لم يدر أين يسلك.

(٥) (فيكون) في: ع.

وقال عليه السلام: «كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوته».

و«كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما يسمع»[١].

وقد جاء مفعول (كفى) بغير زيادة، أنشد المبرد[٢]:

٧١٤ – ما نِلْتُ من أعراضِهِم كفَاني ... وإن سَكَتُّ عَرَفُوا إحْسَانِي

وتزاد في خبر (ليس) كثيراً، كقولك: ليس زيدٌ بقائم، وفي التنزيل: ﴿لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] الباء الأولى متعلقة باسم الفاعل، والثانية التي تصحب ليس. وتقول: ما كان زيد بقائم، وما زيد بقائم، وقد تقدّم هذا كلّه.

ومن زيادتها مع المفعول أيضًا قولهم: قرأت بالسورة، أي: قرأت السورة. قال[٣]:

٧١٥ – هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٤]

وكذلك قوله تعالى: ﴿تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أي: ولا تلقوا أيديكم لأن الفعلَ متعدٍ بنفسه. وفي التنزيل: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾[٥] و﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾[٦].

ويجوز أن تكون الباء فيه غير زائدة، ويكون المفعول محذوفاً، والتقدير: ولا تلقوا

---

(١) الحديث الأول رواه مسلم من حديث ابن عمرو مرفوعًا. والحديث الثاني رواه مسلم في مقدمة صحيحه. انظر المقاصد الحسنة ٣١٨، والجامع الصغير (حرف الكاف).

(٢) انظر البيت في الكامل ٧٩٧.

(٣) قائله «الراعي النميري»، أو القتال الكلابي وهو في ديوانيهما، انظر الخزانة ٣: ٦٦٧.

(٤) البيت في أدب الكاتب ٤١٦، وشرح المرزوقي للحماسة ٣٨٣، ٥٠٠، والمخصص ١٤، ٧٠، والجنى الداني ٢٣٥، والمغني ١: ٢٧، والبحر ١: ٤٠٩.

والحرائر: الكريمات، وأخمرة جمع حمار. يقول: هن خيرات كريمات يتلون القرآن، ولَسْنَ بإماء سود ذوات حمر يسقنها، وجملة (لا يقرأن) صفة ثابتة لـ(ربات).

(٥) الأعراف: ١٠٧، والشعراء: ٣٢. (فألقى) في المصحف.

(٦) الحجر: ١٩، وسورة ق: ٧.

أنفسكم بأيديكم، كما تقول: ألقاه بيده، وألقى نفسه بيده، فإنَّ حَذْفَ المفعول أيسرُ من زيادة الحروف.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۞ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦] و﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

وأما قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠][1] فمن قرأ: (تَنبت)[2] بفتح التاء، فالباء للمصاحبة، أي: تنبت وفيها الدهن، كقولك: دخل عليّ بثياب سفرِه.

ومن قرأ (تُنبت) بالضم، فالباء زائدة، أي: تنبت الدهنَ، لأنها تنبت الزيتون الذي يُعتصر منه الدهن.

والتحقيق: أنها للمصاحبة والمفعولُ محذوف كأنه قال: تنبت الزيتونَ وفيها الدهن، أو تنبت ما تنبته وفيها الدهن.

ومن الزيادة قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وقال الفقهاء: إنها فيه للتبعيض. وهو غير معروف[3]، وحسنه أبو طالب العبدي.

[٢٣٦]

"/وهي مكسورة"

فتقول: مررتُ بزيد، على المشاكلة، لتكون[4] حركتها من جنس عملها، لأنها تعمل[5] الجرَّ الذي الأصلُ فيه أن يكون بالكسر، حملاً لها على لام الجرّ، لاجتماعهما في

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بضم التاء وكسر الموحدة، مضارع أنبت بمعنى نبت. وقرأ الباقون بفتح التاء وضمّ الباء. انظر معاني الفراء ٢: ٢٣٢، والقرطبي ١٢: ٢٣٢، والإتحاف ٣١٨.

(٢) (تنبت) ساقط من: ع.

(٣) قال ابن جني في (سر الصناعة) ١: ١٣٩ (فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت). وانظر الجنى الداني ١٠٧.

(٤) (ليكون) في: ع.

(٥) (لا تعمل) في: ع.

عمل الجرِّ، ولزوم كلّ أحد منهما الحرفية، وفي كونهما[١] من حروف الذّلاقة.

ومنهم مَنْ يفتحها، فيقول[٢]: مررت بزيد، لأن حق الحروف الأحادية أن تبنى على الفتح، لأن الفتح أخفُّ كـ (لامِ) التوكيد، وسينِ الاستقبال، وكافِ التشبيه وهمزةِ الاستفهام، وواوِ العطف، وفائِه، وتاءِ القسم.

«وتقول (بِهِ) فتكسر الهاء»

لأجل الباء، على اللغة الأولى، ولا تقول (بهو) لأنهم يستثقلون الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم، إذ فيه خروج من الخفيف إلى الثقيل، ولهذا لم يجئ في الكلام (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، وجاء (فِعِل).

وأهل الحجاز يجيئون بالضم على الأصل، فيقولون: بهو داء.

وحكى أبو علي: أنهم يقرؤون: ﴿فَخَسَفْنَا بهو وبدارِهِ الأرْضَ﴾ [القصص: ٨١] مراعاة لأصل ها[٣] الضمير، لأنّ أصلها أن تكون مضمومة، كقولك: زيدٌ ضربني غلامُه، وإنما تكسر إذا تقدمها كسرة أو ياء، كقولك: مررت بثوبه وهو عليه، والكسر هو الأكثر ومَنْ فتحها كسرها مع ياء المتكلم، فتقول (بي) كما تقول (لي) لئلا تنقلب[٤] الياء ألفًا، وتفتحها[٥] مع غيرها من المضمرات، فتقول (بهو) كما تقول (لهو).

«و(اللام): وهي للاختصاص، كقولك: الجُلُّ للفرس»

اللام: أصل حروف الإضافة، لأن أخلص الإضافات وأصحَّها إضافةُ الملك إلى المالك، وسائر الإضافات مضارعة لها، وقد تكون[٦] للاختصاص ولا ملك، كمثالنا

---

(١) (كونها) في: ع.

(٢) (فتقول) في: ع.

(٣) (لأصلها) في: ع.

(٤) (ينقلب) في: ع.

(٥) (يفتحها) في: ع.

(٦) (يكون) في: ع.

ومنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] والفضل له، والمنَّة له، لأن هذا ليس مما يُتَمَلَّكُ، ولكنها مما يُسْتحق ويُخْتص، ولا خلاف في حرفيتها.

ولم يجعلوها اسمًا، لدخول حرف الجرّ عليها في قوله[١]:

٧١٦ - فَلاَ واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِلِمَا بِهِ أبداً دَوَاءُ[٢]

لأنّها لم تدخل عليها في غير هذا الموضع، فجعلوا الثانية زائدة مؤكدة.

ومثله في الشذوذ والبعد: دخوله على الباء في قوله[٣]:

٧١٧ - فأصبحن لا يسألنهُ عنْ بما به أصعَّدَ في عُلو الهوى أمْ تَصَوَّبَا[٤]

«وللملك، كقولك: المال لزيد»

أي: هو مالكه[٥] ومستحقه، والملك داخل تحت الاختصاص والاستحقاق، فكلُّ مالك مختصّ[٦] مستحقّ، ولا ينعكس.

«وللتعليل، كقولك: زرتُك لشرفك»

إذا كانت[٧] للتعليل فتدخل على المعنى والعين، كقولك: زرتك لأنك تكرمني،

---

(١) هو: مسلم بن معبد الوالبي (عصر الأمويين).

(٢) انظر البيت في معاني الفراء ١: ٦٨، والخصائص ٢: ٢٨٢ والمحتسب ٢: ٢٥٦، وشرح ابن يعيش ٧: ١٨، ٨: ٤٣، ٩: ١٥، والمغني ١: ١٩٧، ١٩٩، ٣٩٠، والعيني ٤: ١٠٢، والأشموني ٣: ٨٣، والهمع ٢: ٧٨، ١٢٥، ١٥٨ والدرر ٢: ٩٥، ١٦١، ٢٢١، والتصريح ٢: ١٣٠، ٢٣٠، والخزانة ١: ٣٦٤، ٢: ٣٥٢، ٤: ١٦٢، ٢٧٣ ويروى (ولا للما بهم).

(٣) هو: الأسود بن يعفر.

(٤) انظر البيت في المغني ١: ٣٩١، والأشموني ٣: ٨٣، والتصريح ٢: ١٣٠، والخزانة ٤: ١٦٢. ويروى (فأصبح).

(٥) لا واو في: ع.

(٦) (مختص به) في: ع.

(٧) (كان) في: ع.

وجئتك للسمن واللبن، أي: من أجلهما، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] ويمكن أن يوجّه على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون: ١٨][1] جعلهم علّة لإنزاله.

ويجوز أن يجعل للاختصاص، وأظهرُ منه للاختصاص[2] قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾[3].

«وللعاقبة، كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]»

وذلك لأن كون موسى عدوًّا لفرعون متأخرٌ عن الالتقاط، وارد بعده، فمعنى ذلك أن عاقبة الالتقاط كانت عداوةَ موسى لفرعون، ولأجل ذلك سمّيت لامَ العاقبة. ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة.

ويحتمل أن تكون للتعليل، وذلك لأنّ فرعونَ وإن لم يقصد بالتقاط موسى أن يكون عدوًّا له وحزنًا، فهو في صورة القاصد لذلك لأنّه التقطه، ويؤيّد هذا المعنى أنّ الكهان قالوا له: يُولد في بني إسرائيل مولودٌ، يكون زوالُ ملكِكَ على يديه، فأمر بقتل الغلمان، واستحياء النساء، فلما التقطَ موسى واستحياه، قوي أنه قصد كونه عدوًّا له، لِـمّا تمكّن في نفسه من قول الكهان، ومنه قول سابق البَرْبَرِيّ[4]:

٧١٨- أموالُنا لـذوي الميراث نجمعُها ... ودورُنا لخراب الدهر نبنيها[5]

وقول آخر[6]:

---

(١) (وأنزلنا لكم) في: د، والصواب ما أثبته.

(٢) (معنى للاختصاص) في: ع.

(٣) الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠.

(٤) هو سابق بن عبد الله البربري، أبو سعيد، شاعر، من الزهاد، وهو من موالي بني أمية، والبربري لقبه، ولم يكن من البربر (ت نحو ١٠٠) انظر الخزانة ٤: ١٦٤، والأعلام ٣: ١١١.

(٥) انظر الحاشية الكبرى للدمنهوري على الكافي ٨٧.

(٦) هو مالك بن أسماء. كما في الفاخر ٧٠.

٧١٩ – هُمُ سَمَّنُوا كَلْباً لِيَأْكُلَ بَعْضَهُمْ   وَلَوْ أَخَذُوا بالحَزْمِ مَا سَمَّنوا الكَلْبَا[١]

«وللتعجب، كقولهم: لله درُّك»!

قال المتلمس:

٧٢٠ – تفرّق أهلي من مقيم وظاعنِ   فللّه درّي أيَّ أهلي أتبعُ[٢]

ومنه قولهم في القسم: للهِ لأفْعَلَنَّ.

وعبر الزمخشري[٣] عن هذا كلّه بالاختصاص، وهو جيّد، لأنّه معنى عام في جميع مدارها.

وقال بعضهم: معنى اللام الملكُ خاصةً في الأسماء، وما ضارع الملك في الأسماء وغيرها.

«وبمعنى (إلى) كقوله: ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]»

المعنى: أَوْحَى إليها، ومنه[٤]: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥] و﴿مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] و﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

«وزائدة، كقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]»

(اللام) زائدة، لأنّ الفعل متعدٍّ بنفسه، تقول[٥]: عَبَرْتُ الرؤيا عَبْراً، إذا فسرتها، وعلى هذا تقول: لزيد ضربت، ولك أكرمت.

ويحتمل أن يجعل في هذا المثال للتعليل./ وقال عبد القاهر: اللام ليست بزائدة، إنما

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١: ٥٢٥.

(٢) تقدم برقم (٥٥٤).

(٣) انظر المفصل ٢٨٦.

(٤) (قوله تعالى) في: ع.

(٥) (تقول) في: ع.

هي معدية، لأن الفعل لما تقدم عليه المفعول كسب بذلك ضرباً من الضعف، فقوي باللام، وأما قول الشاعر[١]:

٧٢١ – وَمَلَكْتَ ما بين العراقِ ويَثْرِبٍ ... مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ[٢]

فاللام زائدة بلا شك.

وقد[٣] ذكر بعضهم للاّم[٤] الجارة عشرين موضعاً سنذكره بعد ذلك.

«وهي مكسورة مع المظهر، مفتوحة مع المضمر»

اللام الجارة: إن دخلت على المظهر كُسِرَتْ في غير الاستغاثة، تقول: المال لِزيد، ليُجانس عملها، ولا يرد علينا الكاف، فإنه ليس لازماً للحرفية، ولأنها لو فتحت لالتبست بلام الابتداء إذا أدخلت على مبنيّ أو مقصور، كقولك: لمن عندك غلامٌ، وليحيى عبد سوء، وإن الغلامَ لعيسى.

وإن دخلت على المضمر فتكسر مع ياء المتكلّم، محافظة على الياء وتفتح مع غيرها، تقول: لَنا، ولَك، ولَه، لأنّ الأصلَ في الحروف الأحادية البناء على الفتح، ولا لبس فيها بلام الابتداء، لأنّ صيغ المضمرات تبيّن المرفوع من المنصوب والمجرور، لأنك إذا أردت الملك قلت: إن هذا لَكَ، وإن أردت التأكيد قلت: إن هذا لأنت.

وقد يقع اللبس في قولك: لَهما غلامان، ولَهم غلمان، ولَهن جوار، ولكن القرينة تبيّنه.

---

(١) هو: ابن ميادة (الرماح بن أبرد).

(٢) انظر البيت ١: ٢٣٧، والعيني ٣: ٢٧٨، والأشموني ٢: ٢١٦، والهمع ٢: ٣٣، ١٥٧، والتصريح ٢: ١١.
الشاعر يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. والمعنى: إنَّ حكمك أدخل الراحة على قلوب المسلمين والذميين المعاهدين.

(٣) (قد) ساقط من: ع.

(٤) (اللام) في: ع.

ومن العرب من يفتحها مع المظهر أيضًا على الأصل، وتشبيهًا بالمضمر، قرأ سعيد بنُ جُبَيْر: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][١]، وحكى الكسائي: ما كنتُ لَآتيك، وأنشد أبو سعيد لجميل[٢]:

٧٢٢- أُريدُ لَأنسى ذِكْرَها، فكأنّما تَمَثَّلُ لي ليلى بكُلِّ سبيلِ[٣]

بفتح اللام في الكل، وقُرئ: ﴿لَئَلا يعلم﴾ [الحديد: ٢٩][٤] بالفتح والتخفيف، وقالوا: أصله لئلا، ففتحت اللام ثم حذفت الهمزة استثقالاً، فصار (لَلاَّ) فأبدلت اللام[٥] الثانية ياء، لاستثقال اجتماع[٦] ثلاث لامات، فصار ليلا[٧].

ومنهم من يكسرها مع المضمر تشبيهًا بالمظهر، فيقول: المالُ لِهِ، كما تقول: مررتُ بِهِ.

«ورُبَّ: بحركات الباء»

يقال: ربَّ بتشديد[٨] الباء وفتحها، وهو الأصل، لأن الفتح أخف الحركات. وفي الضم توالي ضمتين، وفي الكسر توالي ضمة وكسرة، والكل ثقيل. ورُبُّ، بضم

---

(١) قرأ الكسائي: بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون: بكسر اللام الأولى ونصب الثانية. انظر معاني الفراء ٢: ٧٩، والمحتسب ١: ٣٦٥، والكشاف ٢: ٢٧، والتبيان للعكبري ٢: ٧٧٣، والقرطبي ٩: ٣٨٠، والبحر ٥: ٤٣٧.

(٢) وقيل قائله: كثير، انظر ديوانه ٢: ٢٤٨.

(٣) انظر البيت في طبقات فحول الشعراء ٢: ٥٤٦، والأمالي ٢: ٦٥، والكامل ٣: ٨٢٢، والاقتضاب ٦٤، والمحتسب ٢: ٣٢، والمغني ١: ٢١٦، والخزانة ٤: ٣٣٠.

(٤) روى هذه القراءة بن مجاهد عن الحسن، كما في البحر ٨: ٢٢٩.

(٥) (اللام) ساقط من: ع.

(٦) (اجتماع) ساقط من: ع.

(٧) (لئلا) في: ع.

(٨) (بتشديد الباء) ساقط من: ع.

الباء[١] اتباعًا للراء، ورُبِّ، بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ورُبَّة بتشديد الباء وإلحاق تاء التأنيث، وقد حكيناه في فصل (لا) المشبّهة بليس[٢]. ورُبَه، بتخفيف الباء، لكثرة الاستعمال. ورُبْ، بسكون الباء وتخفيفها، إما على حذف الباء الأخيرة، أو على حذف الأولى وإسكان الثانية، لأنه ليس في كلامهم حرف ثنائي مبني على الحركة. ورُبَ، بفتح الباء وتخفيفها على حذف الباء الأولى، قال أبو كبير:

٧٢٣ - أزهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنَّه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[٣]

وقرئ: ﴿رُبَما يودُّ الذين﴾ [الحجر: ٢][٤] بتخفيف الباء.

ورُبُ، بضم الباء وتخفيفها، وهي مخفّفة من رُبُّ بالضم والتشديد، وقد بان بقولهم: ربَ وربُ، مخففتين أنهم يعتبرون المحذوف، إذ لو لم يعتبروه لأسكنوا[٥] لئلا يبنوا الحرف الثنائي على الحركة. ورَبَّ بفتح الراء وتشديد الباء وفتحها، ورَبَ، بتخفيف الباء وفتحها[٦] مع فتح الراء.

فهذه عشر لغات، وهي راجعة إلى الحذف والزيادة، وإلا فهي حقّ الحرف أن لا تتصرف فيه.

والدليلُ على حرفية (رُبَّ) خلوُّها من علامات الأسماء والأفعال، وكون معناها في

---

(١) (الباء) ساقط من: ع.

(٢) من (وربة بتشديد الباء) إلى (المشبهة بليس) ساقط من: ع.

(٣) البيت في ديوان الهذليين ٢: ٨٩، وشرح السكري ٣: ١٠٧٠، والمحتسب ٢: ٣٤٣، والمقرب ١: ٢٠٠، والإنصاف ٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤، ٣٠٢ وشرح ابن يعيش ٥: ١١٩، ٨: ٣١، والخزانة ٤: ١٦٥. القَذَال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهيضل: الجماعة من الناس. لجب: كثير الجلبة مرتفع الأصوات. لففت: جمعت. يروى (فإنني) في مكان (فإنه) ويروى (مرس) في مكان (لجب) ومعنى مرس: شديد.

(٤) قرأ عاصم ونافع بتخفيف الباء. وقرأ باقي السبعة بالتشديد. انظر السبعة ٢٦٦.

(٥) (ولأسكنوا) في: ع.

(٦) (ورب) بتخفيف الباء وفتحها ساقط من: ع.

غيرها، فإنها تفيد معنى التقليل، كما أنّ (من) تفيد معنى الابتداء فيما بعدها، ولأنّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها.

وذهب الكوفيون إلى أن (ربَّ) اسم مثل (كَمْ) واحتجُّوا بما حكى: ربَّ رجُلٍ ظريفٌ، برفع (ظريف) على أنّه خبر رُبَّ، وأنشدوا:

٧٢٣ - إن يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يكنْ عاراً عَلَيْكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ[١]

وبأنها تفارق حروفَ الجرّ في أنها تقع[٢] صدر الجملة، وبخصائصها التي تذكر بعد، والأصل في حروف الجرّ أن تقع وسطًا لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.

والصواب مذهبُ البصريين، إذ لو كانت[٣] اسمًا لأعربت كَحَبَّ ودُرًّ، وأمّا ما رووا[٤] وأنشدوا فهو شاذ.

قال ابن السراج[٥]: هو من قبيل التشبيه، يريد التشبيه بـ(كَمْ).[٦]

وأما مفارقتها حروف الجر بخصائصَ، فلا تدلّ على اسميتها، ألا ترى[٧] أن ما يُفارق حروف النفي في إعمال أهل الحجاز إيّاها في رفع اسم ونصب الخبر، وذلك لا يوجب اسميتها.

«ومعناها: التقليل»

المشهور من معناها التقليل، وهي نقيض (كم) في الخبر، وهي تقع في جواب مَنْ

(١) قائله: ثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب. انظر المقتضب ٣: ٦٦ والمقرب ١: ٢٢٠، أمالي ابن الشجري ٢: ٣٠١، والمغني ١: ٢٤، ١٤٣، ٢: ٥٥٦ والهمع ١: ٩٧، والدرر ١: ٧٣، والخزانة ٤: ١٨٤.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) (كانتا) في: ع.

(٤) (رووا) ساقط من: ع.

(٥) انظر الاصول ١: ٥١٠.

(٦) (يريد التشبيه بكم) ساقط من: ع.

(٧) (يرى) في: ع.

قال: أو قدرت أنه قال: ما لقيتَ رجلاً؟ فقلت في جوابه: رُبَّ رجلٍ لقيتُه أي: ذلك قليل.

قال المبرد(١): (ربَّ) تُبْنَى عمّا أوقعتها عليه أنه كان وليس بالكثير، ولذلك لا يقع إلا على نكرة.

قال عبد القاهر(٢): وقد غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم: رُبَّ بلد قطعتُ، لأنهم يأتون به في موضع المدح، وعَدِّ المآثر، كما قال امرؤ القيس:

٧٢٥ - ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالِح ... ولا سِيَّما يَوْمٌ بدارَةِ جُلْجُلِ(٣)

قال: وكذا (ربّما).

وأنشد لأبي العطاء السندي(٤):

٧٢٦ - فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفناء فَرُبَّما ... أقامَ بِهِ بَعْدَ الوُفودِ وُفُودُ(٥)

«ولها صدر الكلام»

لمضارعتها النفي، فلا يعمل فيها ما قبلها، فكما لا تقول: ضرب عبد الله ما زيداً، لا تقول: لقيت رُبَّ رجل كريم. ولمضارعتها الخبرية، ولها صدر الكلام لمشاركتها (كم) الاستفهامية في اللفظ، ولها صدر الكلام لما تقتضيه من معنى الاستفهام.

«وخصائصها: تنكير مجرورها»

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٢٧.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٢٩.

(٣) تقدم برقم (٥٨٨).

(٤) هو أفلح بن يسار، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. له ترجمة في الشعر والشعراء ٢: ٧٦٦، ومعجم الشعراء ٤٨١، والعيني ١: ٥٦٠. قاله في رثاء يزيد بن هبيرة، وقيل: معن بن زائدة.

(٥) انظر البيت في المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٢٩ وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨٠٠، وأمالي القالي ١: ٢٧١، وزهر الآداب ٣: ٢١٣، والأشباه والنظائر ٢: ٨٥، والخزانة ٤: ١٦٧.

لأن التقليل والتكثير لا يُتصوّران إلا في النكرة، فإنّ المعرفة متعين لا يحتمل التقليل ولا التكثير.

وأما قولهم: رُبَّ رجل وأخيه، فجوازه مبني على أنّ الضمير العائد على النكرة نكرة، وهو قول أبي سعيد.

ومَنْ قال: إنه معرفة فينبغي أن لا يجيز هذه المسألة، وعلى هذا بنوا: لا رجل وأخاه عندك، وهذه ناقة وفصيلها راتعان، وكلٍّ شاة وسخلتها بدرهم.

«وصفته»

أي: لا بد[1] من صفة مجرورها، لأنّ الفعل الذي تتعلّق به قد يُحذف كثيراً فجيء بالصفة، لتكون[2] بدلاً عنه، فتقول: ربَّ رجل كريم رأيت، وربَّ رجل مثلك أو غيرك أكرمت.

ولك أن تصف مجرورها بالجملة، نحو: ربّ رجل أبوه قائم[3] رأيت، وربّ رجل انطلق غلامه أكرمت. فموضع الجملة من الإعراب الجرّ.

«وحذف فعلها في الأكثر»

وذلك لأنّها تستعمل في الأكثر جواباً، فجاز حذفُ فعله، لدلالة السؤال عليه، وهم يحذفون الشيء كثيراً إذا دلّ عليه الدليل.

وفي التنزيل: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢].

فـ(إلى) تتعلّق[4] بمحذوف دلّ عليه سياق الكلام، كأنّه قال: مرسلاً إلى

---

(١) (ولا) في: ع.

(٢) (ليكون) في: ع.

(٣) (انطلق) في مكان (أبوه قائم) في: ع.

(٤) (متعلق) في: ع.

فِرْعَوْنَ وقَوْمِهِ.

ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم: إنّه لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر، وصار حذفه كحذف الفعل العامل في الباء من: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] والمراد: أبدأ بسم الله، أو: بدأتُ باسم[١] الله، فترك ذكره لدلالة الحال عليه.

وأمّا قول الشاعر[٢]:

٧٢٧ - رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وأَسْرَى مِنَ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[٣]

فهرَقْته: صفة لرَفد، وهو القدح العظيم، ومن معشر: صفة لأسْرَى جمع أسير، والفعل محذوف تقديره: ملكت أو سبيت.

«وتأخيره[٤] إذا لفظ به»

أي: يجب مجيء الفعل الذي تسلّطه على الاسم بعد مجرورها، كقولك: ربّ رجل كريم لقيت، لما تقدم أنّ لها صدر الكلام.

«وكونه ماضياً، كقولك: ربَّ رجل كريم رأيت»

ولا يقال: ربَّ رجل كريم أرى، ولا لَأَرَيَنَّ، قالوا ذلك، لأنها جواب لسؤال فيه فعل ماضٍ، فينبغي أن يكون الجواب مطابقًا للسؤال.

---

(١) (بيسم) في: ع.

(٢) هو الأعشى. انظر ديوانه: ١٣.

(٣) انظر البيت في الإيضاح العضدي ٢٥٢ وشرح ابن يعيش ٨: ٢٨، والمغني ٢: ٦٤٩، والعيني ٣: ٢٥١، والهمع ١: ٩، والدرر ١: ٥.

الرفد: القدح الضخم، يكنى بإراقة الرفد عن الموت. أقتال جمع قِتْل، بكسر وسكون وهو العدو.

(٤) (وتأخره) في: ع.

«وقد تترك[١] الصفة»

ويكون اللفظ بالفعل عوضاً عنها، كما أنّه يجوز حذف الفعل، ويكون اللفظ بالصفة عوضًا عنه.

«وتُكَفّ بـ(ما) فتلي[٢] الاسم والفعل الماضي»

معنى الكَفّ: أن تُرَكَّبَ أحد الحرفين مع الآخر، ويكون ذلك التركيب ذريعة إلى بطلان عمله فيما يعمل فيه، وكَفُّ حروف الجر قبيح، بخلاف (إنّ) وأخواتها، فإنها تَنْصِبُ وترفع، فهي كالفعل، والكفُّ قد دخل الفعل، قالوا: قلّما، وطالما، وكثر ما، فكفّوها بـ(ما)، قال[٣]:

٧٢٨ - قَلَّمَا عَرَّسَ حتى هِجْتُهُ بالتَباشِيرِ من الصُّبْحِ الأُوَلْ[٤]

فكذلك قالوا: إنّما/ وقد كفّوا من حروف الجر ثلاثة: مِن، وربّ، والكاف. قالوا [٢٣٩] في (من) إنه لمّا يفعل ذلك،[٥] ومعناه تقليل وقوع الأمر به، أنشد أبو سعيد:

٧٢٩ - وإنّا لَـمِمّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رأسه تُلْقِي اللسانَ مِنَ الفَمِ[٦]

وأمّا (رُبّ) فإذا كُفّت بـ(ما) وليها الفعل الماضي، والجملة الاسمية، تقول: ربّما قام

---

(١) (يترك) في: ع.

(٢) (فيلي) في: ع.

(٣) هو: لبيد، يصف صاحباً له عَرَّسَ في السفر فأيقظه.

(٤) انظر البيت في شرح المرزوقي ١: ٣٢٢، ٤: ١٨٢١، وشرح التبريزي للحماسة ١: ١٦٨، ٤: ١٥٦، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٧٣، واللسان (بشر) ٥: ١٢٨.

(٥) (ذلك) في: ع.

(٦) قائله: أبو حَيّة النُّمَيْري (الهيثم بن الربيع) انظر الكتاب ١: ٤٧٧، والمقتضب ٤: ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٤، والمغني ١: ٣٤٤، ٣٥٧ والهمع ٢: ٣٥، ٣٨، والدرر ٢: ٣٥، ٤١، والتصريح ويس ٢: ١٠.
الكبش: كبير القوم.

زيدٌ، وربّما زيدٌ قائمٌ.

وقد أحيل معنى الجملة الاسمية إلى المضي، قال جَذِيمةُ بنُ الأَبْرَش[١]:

٧٣٠ - رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ[٢]

وقال أبو دُؤاد الإيادي[٣]:

٧٣١ - رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ[٤]

قال أبو علي[٥]: ولما كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى وجب أن يكون[٦] (رُبَّما) أيضًا

---

(١) هو جذيمة بن مالك بن فَهْم التنوخي القضاعي، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، جاهلي، وكان يقال له: الوضاح، والأبرش (ت نحو ٣٦٦ ق. هـ). انظر القاموس (البَرَش) ٢: ٢٦٢، والخزانة ٤: ٥٦٩، والأعلام ٢: ١٠٥.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٥٣، والمقتضب ٢: ١٥، والنوادر ٢١٠، والمرتجل: ٢٣٢، والإيضاح العضدي ٢٥٣، وطبقات فحول الشعراء ١: ٣٨، والمقرب ٢: ٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٠، والمغني ١: ١٤٣، ١٤٦، ٣٤٣، والعيني ٣: ٣٣٤، ٣: ٣٢٨، والهمع ٢: ٣٨، ٧٨، والدرر ٢: ٤١، ٩٩، والأشموني ٢: ٢٣١، ٣: ٢١٧، والتصريح ٢: ٢٢، واللسان (شمل) ١٣: ٣٨٩.

أوفى على الشيء: أشرف، والعَلَم: الجبل المرتفع. والشمالات: جمع شمال، وهي ريح الشمال الباردة الشديدة الهبوب.

(٣) اختلفوا في اسمه، فقال بعضهم: هو جاريةُ بن الحَجَّاج، وقال الأصمعي: هو حَنْظَلَةُ بن الشَّرْقِيّ، وكان في عصر كعب بن مامة الإيَادِيّ، وهو شاعر جاهلي. انظر الشعر والشعراء ١: ٢٣٧، والسمط ٢: ٨٧٩، والعيني ٢: ٣٩١ والخزانة ٤: ١٩٠.

(٤) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٢٩، ٣٠، والخزانة ٤: ١٨٨، والمغني ١: ١٤٦، ٣٤٣، والعيني ٣: ٣٢٨، والأشموني ٢: ٢٣٠، ٢٣٢، والهمع ٢: ٢٦، ٢٨، والدرر ٢: ٢٠، ٤١، والتصريح ٢: ٢٢.

الجامل: جماعة الإبل. المؤبل: كثير الإبل. العناجيج: أحسن الخيل. والمعنى: أنه إذا قامت الحرب حشد لها الإبل الكثيرة وأحسن الخيول مع أمهارها.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٣.

(٦) (تكون) في: ع.

كذلك يدخل على الماضي، يريد أنك لا تقول: رُبَّما يقوم زيد، وقد أولعتْ به العامة.

ولك أن تجعل (ما) زائدة، وتقول: (ربّما رجلٍ عندك) بالجرّ، أنشد أبو سعيد:

٧٣٢ - رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقيلٍ دونَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[1]

«وقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ في معنى: ود»

قد ذكرنا أنه لا يقع بعد (ربما) إلا الفعل الماضي. فأما قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] أوقع المضارع فيه بعد (رُبَ) حاكياً للفظه، نظرًا إلى الظاهر، لأنهم إنما يودون ذلك يوم القيامة، ولم يأت. والمضارع في تأويل الماضي، وهذا الذي سوّغ إيقاعه بعد (رُبَّ) لأنّ ما أخبر الله ـ تعالى ـ به فهو كائن لا محالة، ألا ترى أنّ أبا حنيفة[2] – رحمه الله – قرأ: ﴿مَلَكَ يومَ الدين﴾ [الفاتحة: ٤][3] على لفظ الفعل الماضي[4]، ونصب اليوم، وذلك لأنّ الله – تعالى – أخبر بكون يوم الدين، فجعل الملك ثابتًا عليه، وإن كان غير موجود الآن، لأنّ ما أخبر الله به يبلغ في الثبوت مبلغ الموجود الذي قد مضت عليه الأزمنة المتطاولة، وفي التنزيل مواضع كثيرة من هذه كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤][5] ولا يجوز أن تجعل (ما) في قوله: (ربما) زائدةً، لأنه يلزم منه إدخال (ربّ) على الفعل، فيصير التقدير: ربّ يودّ.

---

(١) قائله: عدي بن الرعلاء الغساني. انظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٣ والمغني ١: ١٤٦، ٣٤٦، والعيني ٣: ٣٤٢، والهمع ٢: ٣٨، والدرر ٢: ٤١ والأشموني ٢: ٢٣١، والتصريح ٢: ٢١، والخزانة ٤: ١٨٧. بُصْرَى: بلدة بالشام. نجلاء: واسعة.

(٢) هو النعمان بن ثابت، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، أصله من فارس، (ت ١٥٠ هـ) انظر النجوم الزاهرة ٢: ١٢، والأعلام ٩: ٤.

(٣) انظر الكشاف ١: ٥٦، والبحر ١: ٢٠.

(٤) (الماضي) ساقط من: ع.

(٥) (فنادى) في: ع.

ويجوز أن تجعلها اسمًا، وتكون[1] (يودّ) صفة لِـ(مَا) على حذف العائد[2]، كأنه قال: ربّ يوم يودّ فيه الذين كفروا لو كانوا مسلمين عرفتم، وحذف الفعل لإقامة الصفة مقامه، وأمّا قول أميّة بن الصّلت الثقفي[3]:

٧٣٣ – رُبَّمَا تَـكْرَهُ النُّفُوسُ مِـنَ الأَمْـــ ـــرِ لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ[4]

فالظاهر أن (ما) نكرة موصوفة، لإعادة الضمير إليها في قوله: (له). و(تكره النفوسُ): في موضع جر بأنه صفة (ما) وحذف العائد، والتقدير: تكرهه. و(له فَرْجَة) أيضًا في موضع جرّ بأنه صفة (ما)، ويجوز أن يكون[5] (ما) كافّة[6]، ونكرة على حكاية الحال. وكان ينبغي أن يقال: كرهت، وعلى هذا تكون (من) زائدة على قول أبي الحسن.

و(له فَرْجَةٌ) في موضع نصب، لأنه حال من الأمر.

وفَرْجة، بفتح الفاء، يقال: لك في هذا الأمر فَرْجة، بالفتح، وفي الجدار فُرجة، بالضمّ لا غير.

«وشذ: رُبَّهُ رجلاً»

لا يجوز دخول (ربَّ) على المضمر، لأنه معرفة، فلا يقال: رُبِّي، ولا رُبُّك، بالاتفاق.

---

(١) (ويكون) في: ع.

(٢) (العامل) في: ع.

(٣) ونُسب أيضًا لحنيف بن يعمر اليشكري، ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، ولعبيد بن الأبرص أو لغيرهم. انظر أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره) ٣٥٩ – ٣٦٠.

(٤) انظر البيت في الكتاب ١: ٢٧٠، ٣٦٢، والمقتضب ١: ٤٢، والبيان والتبيان ٣: ٢٦، ومجالس العلماء ١٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٨، وشرح ابن يعيش ٤: ٢، ٨: ٣٠، والخزانة ٢: ٥٤١، ٤: ١٩٤، والمغني ١: ٣٢٨، والشذور ١٣٢، والعيني ١: ١٨٤، والهمع ١: ٨، ٩٢، والدرر ١: ٤، ٦٩، والأشموني ١: ١٥٤، واللسان (فرج). العِقال، بالكسر: حبل تشد به قوائم الإبل. المعنى: إنّ بعد العسر يسراً، وبعد الضيق فرجًا.

(٥) (تكون) في: ع.

(٦) (كافة) ساقط من: ع.

وروي عن العرب[١]: رُبَّهُ رجلاً، أدخلوها على ضمير الغائب.

قال أبو علي[٢]: أضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير، كما فعلوا ذلك في: نِعْمَ رجلاً زيد، لأنها دخلت على ضمير الغائب الذي هو محتاج إلى التفسير، وهو عائد على غير مذكور، فافتقر إلى المفسّر كما افتقر الضمير في نِعْمَ، ففسّر بنكرة علم من المجيء بها أنّ الهاء هي المرادة بها، فقيل: ربّه رجلاً، إلا أنّ المضمر في نِعْمَ مرفوع لا يظهر، لأنه فاعل، والفاعل المضمر إذا كان واحداً يستكنّ في الفعل، والمضمر مع (رُبَّ) مجرور تظهر صورتُه، وهذا إنّما يفعلونه عند تعظيم الأمر وتفخيمه، فيكنّون[٣] عن الاسم قبل جَرْيِ ذكره، ثم يفسرونه بظاهرٍ بعد البيان برجلٍ.

والكوفيون يسمّون الضمير في (ربَّه) الضمير[٤] المجهول، لأنه غير عائد إلى مذكور قبله، و(رجلاً) فيه منصوب على التميز، والعامل فيه الهاء، لأنها أشبهت عشرين من حيث إنها مبهمة، صالحة لكلّ مذكّر، كما أنّ عشرين صالح لكلّ ما يصفه العدد، وهذه ضرورة ألجأت النحويين إلى إعمال المضمر، مع أنّ المضمرات بعيدة عن الأفعال، إذ لا دلالة لها على لفظ الفعل، حتى لو وقعت كناية عما يعمل لم تعمل[٥]، فلا يجوز: ضربني زيداً حسن وهو عمراً قبيح، فما ظنك بالضمير/ إذا وقعت كناية عن غير عامل ولا مذكور، لكنهم لما لم يكن في الكلام ناصب لرجلٍ إلا هو نسبوا الفعل إليه. [٢٤٠]

وعند البصريين لا يتجاوز قولهم: ربّه رجلاً، إلى تأنيثٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، لأنه على خلاف للأصل[٦] لما فيه من دخول (ربّ) على المضمر.

والكوفيون يقيسونه فيقولون: ربّها امرأة، وربّهما رجلين، أو امرأتين، وربّهم رجالاً،

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٠٠.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٣.

(٣) (فيكون) في: ع.

(٤) (في ربه الضمير) ساقط من: ع.

(٥) (لم يعمل) في: ع.

(٦) (الأصل) في: ع.

وربّهنّ نساء، والناصب للنكرات في هذه المواضع الهاءات.

واعلم أنّ الهاء في قولهم: ربّه رجلاً[١]، نكرة، صرّح به الزمخشري[٢]، لدخول (ربّ) عليها، ولشدّة إبهامها، إذ ليست عائدة على مذكور، وإنّما تركت صفتها التي تلزم المجرور بربّ، نظراً[٣] إلى لفظها الذي وَضْعُه في الأصل على التعريف، فإنّ للألفاظ حصّة من المراعاةِ كما أنّ للمعاني حصّة منها.

ومن النحويين مَنْ يرى تعريفَها، لأنّها مضمر، والمضمرات لا تنفك من التعريف، ولهذا لا تُوصف كما لا توصف سائر المضمرات، وإنّما هو في معنى المنكور، إذا كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بضمير مقصود، ولذلك ساغ دخول (ربّ) عليه.

«و(الواو) و(التاء): وتُذْكَرَان في القسم»

لأنها لا تكونان حرفَي جرٍّ إلا فيه، نحو: والله وتالله.

«الثاني: ما يكون اسماً وحرفاً، فمنه (على) ومعناها الاستعلاء، وحرفيتها في قولك: زيد على الفرس. ومنه: عليه دين، وصعب عليَّ الأمر، و﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]»

(على): تكون[٤] اسمًا وحرفًا. أمّا حرفيتها فقد قال أبو عليّ:[٥] في قولك: على زيدٍ ثوبٌ، أضافت استقرار الثوب إلى زيد، وهذا شأن الحروف[٦]، لأن شأنها أن تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.

ومعناها: الاستعلاء، وذلك يظهر في علوّ جثّة على جثّة، نحو: زيدٌ على الفرس، وعمرو على الدار.

---

(١) (رجلا إلى تأنيث نكرة) في: ع.

(٢) انظر المفصل ٢٨٦.

(٣) (ونظرا) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٩.

(٦) (الحرف) في: ع.

وقد يستعملونها مجازاً فيما غلب على الإنسان، فدخل تحت حكمه، كقولك: صعب عليّ الأمرُ، لأنها لما صَعُب عليك قهرك وغلبك، وكنت معه في التقدير كمن يكون تحت شيء آخر تصرفه بمشيته، ومن ذلك: عليه دين، لأنه منقاد لكم المدين.

وأما قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[١] فالمراد بالسلام السلامة، وهذا دعاء، وغرض الداعي أن تشملهم السلامة، وتحيط بهم من جميع جوانبهم.

وأمّا قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾[٢] جعل المتقين كالمستعلين على الهدى، لجذبهم إياه بأسبابه إلى أنفسهم بما وصفه قبل هذا.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦] إنّما أتى بقوله: من فوقهم، لأنّ (على) قد تستعمل لغير الاستعلاء، يقال: خربت على فلان الضيعة، أي: أنها خربت وهي في ملكه، فلما كان (على) تفيد الملك جيء بقوله: من فوقهم إمحاضاً للاستعلاء.

وأما قول الفرزدق:

٧٣٤ – لقد كانَ في مَعْدانَ والفِيلِ شاغِلٌ ... لِعَنْبَسَةَ الراوِي عليَّ القَصائِدا[٣]

إنما أتى بـ(على) لأن عَنْبَسة الفيل[٤] كان يروي ما يسوء الفرزدق.

وأما قولهم: (مررت[٥] عليه) فاتّساع، وليس فيه استعلاء حقيقة. ويجوز أن يكون

---

(١) الأنعام: ٥٤، والأعراف: ٤٦، والرعد: ٢٤.

(٢) البقرة: ٥، ولقمان: ٥.

(٣) انظر ديوان الفرزدق ١٧٩، ومراتب النحويين ٣٠، وتاريخ العلماء النحويين ١٦١، ومعجم الأدباء ١٦: ١٣٤، وإنباه الرواة ٢: ٣٨١. وأمالي المرتضى ١: ٣٥٣.

(٤) هو عنبسة بن معدان من بني أبي بكر بن كلاب. أخذ النحو عن أبي الأسود، وروى الشِّعْر، وروى لجرير شعراً. انظر أخبار النحويين ٢٣، ونزهة الألباء ١٢ وإنباه الرواة ٢: ٣٨١، وبغية الوعاة ٢: ٢٣٣.

(٥) (وأما قولهم مررت) ساقط من: ع.

المراد: مررت على مكانه، فيكون منه استعلاء[١]، كما يقال: أمررت يدي عليه، إذ المراد فوقه.

«وقد تجيء بمعنى (مع) كقوله[٢]:

٧٣٥- لا جَزَعَ اليَوْمَ على قُرْبِ الأجَلْ[٣]»

أي: مع قرب الأجل، لأن غرضه إظهار شجاعته، وذلك لا يتمّ إلا إذا نفى جزعه المقارن لقرب الأجل، ألا تراه قال قبل هذا البيت:

٧٣٦- المَوْتُ أحْلَى عِنْدَنَا مِنَ العَسَلْ

ولو جعلته على حدّ قولنا: جزعت على الشيء، إذا خفت فواته، لم يكن له[٤] معنى، إذ ليس غرضه أن ينفي جزعه على قرب الموت خيفة فوات القرب، وإنما المنفي ما ذكرنا.

ومنه[٥] ما أنشد عبد القاهر[٦]:

٧٣٧- وأصْفَدَنِي عَلَى الزَّمانَةِ قائِدا[٧]

ويقال: (هو على أنه صغير السنّ/ يقول الشعر)، (على) فيهما بمعنى (مع). [٢٤١]

ويقال: إن (على) توضع موضع (عن) كقوله[٨]:

٧٣٨- إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاها[٩]

---

(١) من (حقيقة) إلى (منه استعلاء) ساقط من: ع.

(٢) قائل الرجز: الأعرج المعنى، أو الحارث الضبي، أو عمر بن يثربي.

(٣) انظر الرجز في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٩٠، والعقد ٤: ٣٢٧ والطبري ٥: ٢١٧، واللسان (بجل).

(٤) (له) ساقط من: ع.

(٥) (ونتبه) في: ع.

(٦) (رحمه الله وإيانا) في: ع.

(٧) عجز بيت للأعشى وصدره: (تَضَيَّفْتُهُ يَوْمًا فَقَرَّبَ مَقْعَدِي). انظر ديوانه: ٦٥، والفتح الوهبي ٢٩، والتمام ٩١. أصفدني: أعطاني. الزمانة: الضعف والعاهة. ويبدو الأعشى هنا مسناً وقد عمي لأنه أعطاه قائداً.

(٨) هو: قُحَيْف بن سليم العقيلي.

(٩) انظر البيت في النوادر ١٧٦، والمقتضب ٢: ٣٢٠، والخصائص ٢: ٣١١، ٣٨٩ والمحتسب ١: ٥٢، ٣٤٨،=

أي: إذا رضيت عني، فإنّ المشهور في الاستعمال رضي عني، وغضبت عليه.

وفي التنزيل: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[١] و﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

«وتقلب[٢] ألفها ياء مع المضمر»

(على)[٣] إن دخلت على مظهر، أُقِرَّتْ ألفها، تقول: على زيد ثوبٌ، وعلى يحيى درهم.

وإن دخلت على مضمر، فأقلّ اللغتين إقرار ألفها، تقول: علاك درهم، وعلاه ثوب، أنشد الجوهري[٤]:

٧٣٩ - أيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاها
نَاجِيَةً وناجِياً أبَاها
طَارُوا عَلاهُنَّ فَشُلْ عَلاهَا
واشْدُدْ بَمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها

وعلى هذا تقول: علايَ، وعلانا، كما تقول: عصايَ، وعصانا، والأكثر[٥] أن

=والإنصاف ٦٣٠، والاقتضاب ٤٣٢، والكامل ٣: ٨٢٤، وأدب الكاتب ٣٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٠، والمغني ١: ١٥٣، والعيني ٣: ٢٨٢، والأشموني ٢: ٢٢٢، والهمع ٢: ٢٨، والدرر ٢: ٢٢، والتصريح ٢: ١٨.

(١) المجادلة: ٢٢، والبينة: ٨.

(٢) (ويقلب) في: ع.

(٣) (إلى) في: ع.

(٤) انظر الرجز في الصحاح (علا) ٦: ٢٤٣٨، والنوادر ٥٨، ١٦٤، والخصائص ٢: ٢٦٩، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٤، ١٢٩، والخزانة ٣: ١٩٩، وشرح شواهد الشافية ٣٥٥، واللسان (طير، علا).

القلوص: الناقة الشابة الناجي: الماضي. طاروا: أسرعوا مخفين. فشُلْ: ارتفع واركب، علاها: يريد عليها، وهي لغة بني الحارث بن كعب. المثنى: مصدر ميمي من ثنيت الشيء ثنياً ومثنى إذا عطفته. الحَقَب: حبل يشد به الرحل إلى بطن البعير.

(٥) (والأكثرون) في: ع.

تقلب[١] ألفها ياء، فتقول: عليكَ، وعليه، وعليّ، وفي التنزيل: علينا، وعليكم وعليه، وعليها، وعليهم.

أمّا القلب فلأنهم لو قالوا: علاك لتوهّمت فيها الفعلية، مع أنّ المضمر شديد الاتصال بحرف الجرّ.

واحترزنا بهذا القيد عن النقض بالمقصور والمبنيّ، نحو: على يحيَى درهمٌ، وعليّ من عندك دينار، وإنما عدلوا عن الياء لأنهم لو قلبوها إلى الواو فقالوا[٢]: علوك، وعلونا، لأشبه الفعل المسند إلى ضمير الجمع.

واعلم أنَّ في حرفية (على) نظرًا، إذ يمكن أن يقال عند التجريد: إنها اسم لدخول حرف الجر عليها[٣] في الجملة على ما سيأتي، فإن خصيصة الشيء لا يلزم أن تكون موجودة معه في جميع الصور، بل يكفي وجودها معه في صورة واحدة، وهذا الشك وارد على (عن) ونظائرها.

«واسمينها في قولك: جئت من عَلَيْه»

(على) إذا كانت اسمًا فهي ظرف مكان بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجر، كما يدخل على غيرها، تقول: جئت مِنْ عَليه، أي من فوقه، قال كعب بن زهير[٤]:

٧٤٠- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعد ما تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزاءَ مَجْهَلِ[٥]

---

(١) (يقلب) في: ع.

(٢) (ولقالوا) في: ع.

(٣) (عليهما) في: ع.

(٤) لم أره في ديوانه، وأكثر المراجع نسبت البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي.

(٥) انظر البيت في الكتاب ٢: ٣١٠، والمقتضب ٣: ٥٣، والكامل ٨٢٤، ٨٢٦، والنوادر ١٦٣، والمقرب ١: ١٩٦، وجمل الزجاجي ٨٣، والاقتضاب ٤٢٨، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٧، ٣٨، والمغني ١: ١٥٦، ٢: ٥٨٧، والعيني ٣: ٣٠١، والهمع ٢: ٣٦، والدرر ٢: ٣٦، والأشموني ٢: ٢٢٦ والخزانة ٤: ٢٥٣، والتصريح ٢: ١٩، واللسان (علا).

وقال الصِّمَّةُ بنُ عبد الله القُشَيْري[١]:

٧٤١- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما   رأتْ حاجِبَ الشمسِ ارْتَقى وتَرَفَّعا[٢]

وقال آخر[٣]:

٧٤٢- باتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ   نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أجْوازَ الفَلا[٤]

وعلا: قد تجيء فعلاً، وليست من هذا الباب، لأنها ترفع وتنصب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، إذ لو كانت حرف جر لم تلها (في)، وقال دُرَيْد بن الصِّمَّة:

٧٤٣- صَبا ما صَبا حَتَّى عَلا الشَّيْبُ رأسَهُ   فَلَمَّا عَلاهُ قال للباطِلِ: ابْعُدِ[٥]

وليس للفعلية معها إلا الاشتراك اللفظي.

ومذهب المبرد: أنّ الاسمية مع الحرفية على الاشتراك فقط، لأنّ الحرف لا يشتق ولا يشتق منه، وقيل: الأصل أن تكون حرفاً، وإنما كثر استعمالها، فشبهت بالاسم،

يصف قطاة وفرخها. غدتْ مِنْ عليه: أي طارت من فوقها. تم ظمؤها، أي: كملت مدة صبرها عن شرب الماء. تَصِلُّ أي: تصوّت من أحشائها لشدة العطش. عن قيض: معطوف على (من عليه) أي: وطارت عن قيض وهو قشر البيض. زيزاء: أرض غليظة. مجهل: مقفر يتيه فيها الناس. يروى (تم خِمْسُها) و(ببيداءَ مَجْهَلِ).

(١) نسبه المبرد في الكامل ٣: ٨٢٤ لابن الطَّثْرِية (يزيد بن سلمة بن سمرة القشيري).

(٢) انظر البيت في المقتضب ٢: ٣٢٠، ٣: ٥٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٨. حاجب الشمس: قرنها، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع.

(٣) هو: غيلان بن حريث الربعي. كما نسبه ابن بري.

(٤) انظر الرجز في الكتاب ٢: ١٢٣، والمنصف ١: ١٢٤، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٤٨، والاقتضاب ٤٢٧، وشرح ابن يعيش ٤: ٨٩، والخزانة ٤: ١٢٥، ٢٦١، واللسان والصحاح (نوش) يصف إبلًا وردت حوضًا وتناولت ما فيه تناولاً من فوق، مستغنية عن المبالغة فيه، يسقيها أهلها على قدر المسافة التي يقطعونها، والأجواز: جمع جوز، وهو الوسط.

(٥) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨٢١، والأصمعيات ١٠٨. صبا: من الصبوة وهي جهلة الفتوة واللهو.

وأجريت مجراه، وأدخل عليها حروف الجر، كما يشبه الاسم بالحروف ويجري مجراه من نحو: كم، وكيف.

«و(عن): ومعناها البعد والمجاوزة»

تقول: انصرفت عن زيد، أي: تركته وتجاوزته، وصرف الله عنك الأذى، أي: جعله مجاوزاً لك، وجلست عن يمينه، أي: متراخيًا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، ويقولون: سقاه عن العيمة، وهي شهوة اللبن، لأنّ السقي يبعدها، وأطعمه عن الجوع، لأن الإطعام يبعد الجوع، وتقول: نقلت الحديث عن زيد، فالحديث قد تجاوز زيداً إليك.

وأما استعمال (من) في موضع يصلح أن تستعمل[1] فيه (عن) كقوله: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] لا يجعلها[2] بمعنى (عن)، إذ لو استعملت هاهنا (عن) كان معناها المجاوزة، فلما استعملت (من) كان معناها[3] ابتداء الغاية، ويجوز أن تكون مفيدة للتعليل.

«وحرفيتها في قولك: رميتُ عن القوس»

(عن) أضافت الرمي إلى القوس، كما أنَّ الباء في قولك: مررت بزيد، أضافت معنى المرور إلى زيد.

وكذلك إذا قلت: انصرفْتُ عن زيد، ونظائره.

وقد جاءت بمعنى (على) وهو غريب، أنشد الجوهري:

٧٤٤ - جَلَدَتْ جَعارِ عند باب وِجَارِها بِقَحْزَنَتِي عن جنبها جَلَداتِ[4]

---

(١) (يستعمل) في: ع.

(٢) (تجعلها) في: ع.

(٣) (معناه) في: ع.

(٤) انظر الصحاح (قحزن) ٦: ٢١٧٩، واللسان (قحزن) ١٧: ٢٠٩.

أراد: على جنبها، والقحزنة: الهراوة، وهي العصا الضخمة.

«واسميَّتها في قولك: جئت من عن يمينه»

أي: من ناحيتها، فدخول حرف الجر دليل الاسمية.

وقال قَطَرِيُّ بن الفُجاءَةِ[1]:

٧٤٥- فَلَقَدْ أرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيَّةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأمَامِي[2]

وقال القُطامي:

٧٤٦ -/ فقلتُ للرَّكْبِ لَمّا أنْ علا بِهِمْ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[3] [٢٤١]

وبناؤها إذا كانت اسماً لمشابهتها الحرف في أنها لا تستقل بنفسها.

واعلم أنّ الاستدلال بدخول (من) على اسمية (على) و(عن) غير مستقيم عند الكسائي، لأن ابن قتيبة رُوي عنه في أدب الكاتب[4]: أنه يجوز دخول (مِنْ) على جميع الكلم الجارة، لأنّ لها من التصرّف[5] ما ليس لغيرها، و(على) و(عن) لا تدخل عليهما غير (من).

---

(١) من بني مازن، شاعر فارس ورأس من رؤوس الخوارج، (قطر) (ت ٧٨ هـ) بالري أو بطبرستان. انظر السمط ١: ٥٩٠، والأعلام ٦: ٤٦.

(٢) انظر البيت في شرح المرزوقي ١: ١٣٦، وشرح ابن يعيش ٨: ٤٠، والمغني ١: ١٦٠، ٢: ٥٨٧، والعيني ٣: ٥٠٠، والأشموني ٢: ٢٢٦، والهمع ١: ١٥٦، ٢: ٣٦، والخزانة ٤: ٢٥٨، والتصريح ٢: ٢٣. الدرية: تهمز ولا تهمز، من الدرء، وهو الدفع، ومن الدري، وهو الختل.

(٣) انظر البيت في المقرب ١: ١٩٥، وجمل الزجاجي ٧٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٤١، والعيني ٣: ٢٩٧، والاقتضاب ٤٢٧، واللسان (حبا). الحبيا: موضع بالشام. قَبَل: يقال: نظرة قَبَل إذا لم يتقدّمها نظر، ومنه يقال: رأينا الهلال قَبَلاً، إذا لم يكن رؤى قبل ذلك.

(٤) انظر أدب الكاتب ٣٩٢.

(٥) من (مستقيم) إلى (التصرف) ساقط من: ع.

«و(الكاف): ومعناها التشبيه إلا إذا زيدت»

معنى الكاف: التشبيه، سواء كانت اسماً أو حرفاً، إلا إذا زيدت، فإنه يخلع[١] عنها معنى التشبيه، ويكون دخولها كخروجها لما سنذكر.

«وحرفيتها في قولك: جاءني الذي كزيد»

الكاف: هاهنا لا يجوز أن تكون[٢] اسماً على تقدير: جاءني الذي هو كزيد، على حدّ ما روي: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)[٣]، وقرئ[٤]: ﴿تمامًا على الذي أحسنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤][٥] لأنّ ذلك نادر، والقراءة شاذّة خارجة عن السبع.

وقد استمرّ وقوع الكاف وحدها صلة، فلا يحمل ذلك على الشاذّ النادر، ولهذا استقبحوا: (جاءني الذي مثل زيد)، ولم يستقبحوا: (جاءني الذي كزيد)، فدلّ على أن الكاف حرف جرّ.

«و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]»

من مواضع حرفيّة الكاف أن تكون[٦] زائدة، كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ والتقدير: ليس مثله شيء، إذ لا يجوز أن تكون للتشبيه، لأنه يصير التقدير: ليس مثلَ مثله شيءٌ، ففيه إثبات مِثْلٍ لله تعالى، وتَنَاقُضٌ، لأنه إذا ماثله شيءٌ، فقد ماثل هو ذلك الشيء، فيكون هو مثلَ مثلِه، وإذا حكمت بأنه ليس مثلَ مثله شيءٌ، فتكون[٧] قد[٨] نفيت عنه أنه شيءٌ، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

---

(١) (تخلع) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٩٩.

(٤) برفع «أحسنُ».

(٥) (وتفصيلا لكل شيء) في: ع.

(٦) (يكون) في: ع.

(٧) (فتكون) ساقط من: ع.

(٨) (فقد) في: ع.

وقيل: إن مثلاً في حكم المطرح، والكاف للتشبيه، كأنّه قال: على التمثيل ليس كهو شيء، كما تقول العرب: مثلُكَ لا يفعل هذا، يريدون: أنت لا تفعل هذا، كما قال:

٧٤٧ – يـا عـاذِلِي دَعْنِـي مِـنْ عَـذْلِكا مِـثْلِيَ لا يَقْبَـلُ مِـنْ مِثْلِكـا[١]

أي: أنا لا أقبل منك، وإنما أتوا بالمثل إيذانًا بأنّ من يكون في مثل حال المخاطب من العظمة أو من الحقارة لا يفعل هذا فكيف هو، وأمّا قوله[٢]:

٧٤٨ – فَصُيِّروا مِثْلَ كَعصْفٍ مَأكُول[٣]

فالكاف زائدة، لا عمل لها، والجر بإضافة (مثل)، إذ لو كان بالكاف لأضفت (مثلًا) إلى حروف الجر، وهو مُحال.

«واسميتها في قوله: يضحكن عن كالبَرَد الـمُنْهَمّ »

الكاف: أوسع مجالاً في الاسمية من (على، وعن) لدخول حروف[٤] الجرّ عليها، فمن ذلك أنه دخل[٥] عليها الباء، تقول: مررت بكزيد، أي: مثل زيد. قال امرؤ القيس[٦]:

٧٤٩ – فرُحْنا بِكابْنِ الماءِ ينفض رأسه تَصَـوَّبُ فيـهِ العَـيْنُ طَـوْراً وتَرْتَقـي[٧]

---

(١) تقدم برقم (٥٨٧).

(٢) قائله: حميد الأرقط، كما نسبه سيبويه، وقيل: رؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٨١.

(٣) انظر الرجز في الكتاب ١: ٢٠٣، والمقتضب ٤: ١٤١، ٣٥٠، والمغني ١: ١٩٦ والعيني ٢: ٤٠٢، والهمع ١: ١٥٠، والدرر ١: ١٣٣، والأشموني ٢: ٢٥، والخزانة ٤: ٢٧٠. العصف: التبن.

(٤) (حرف) في: ع.

(٥) (فمن ذلك أنه دخل) ساقط من: ع.

(٦) انظر ديوانه: ١٧٦. يصف فرساً.

(٧) انظر البيت في الاقتضاب ٤٢٩، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٩، ٨٢٦. يقول: رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته وسرعة عدوه، وابن الماء: طائر. تصوب: تنظر إلى أعلاه وأسفله إعجاباً به.

ودخل عليها (عن) قال الراجز[١]:

٧٥٠- يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[٢]

أي: المذاب، تقول: هممت الشَّحمَ أهمّه همّاً، إذا أذبته، يصف نسوة بصفاء الثغر، وأن أسنانهن كالبَرَدِ الذائب، لصفائها ورقّتها ودخل عليها (على)، أنشد ابن قتيبة في أدب الكاتب:

٧٥١- عَلَى كالخنيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى   لـه قُلُـبٌ عُفِـي الحيـاضِ أجـونُ[٣]

ودخل عليها الكاف، قال خِطام المُجَاشِعي[٤]:

٧٥٢- لم يبـقَ مـن آيٍ بهـا يُحَلَّـيْنْ
غـيرَ رمـادٍ وحُطـامِ كِنْفَـيْنْ
وغـيرَ وَدٍّ جـاذلٍ أو وَدَّيـنْ
وصـالياتٍ كَكَمـا يُـؤَثْفَيْنْ[٥]

---

(١) هو: العجاج.

(٢) انظر الرجز في المخصص ٩: ١١٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٤٢، ٤٤، والمغني ١: ١٩٦، والعيني ٣: ٢٩٤، والهمع ٢: ٣١، والدرر ٢: ٢٨، والأشموني ٢: ١٢٥، والخزانة ٤: ٢٦٢، والتصريح ٢: ٢٢.

(٣) ينسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر، وينسب لسلامة العجلي.

انظر البيت في أدب الكاتب ٣٩٤، والاقتضاب ٤٣٠، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥١. الخنيف: ثوب أبيض غليظ من كتّان. السحق: البالي. يريد أنه يمشي بناقته فوق ذلك الطريق الشبيه بالثوب البالي، وذلك الطريق يتجاوب في أنحائه البوم. القُلُب: الآبار، واحدها: قليب، عُفِي: جمع عاف وهو الدارس. أُجون: قد أجن ماؤها أي: تغيّر لطول عهده بالاستقاء منه، وهو جمع أجن.

(٤) وهو خِطام بن نصر، الراجز. انظر الخزانة ١: ٣٦٩.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٣، ٢٠٣، ٢: ٣٣١، والمقتضب ٢: ٩٧، ٤: ١٤٠، ٣٥٠ ومجالس العلماء ٧٢، ومجالس ثعلب ٣٩، والخصائص ٢: ٣٦٨، والمنصف ١: ١٩٢، ٢: ١٨٤، ٣: ٧٢، والمحتسب ١: ١٨٦، والمخصص ٨: ٧٦، ١٤: ٤٩، ٩٤، ١٦: ١٠٨، وأدب الكاتب ٣٩٣، والاقتضاب ٤٣٠، وشرح=

فالكاف الأولى حرف جر، والثانية اسم، ولا يجوز العكس للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ووقعت فاعلة.

قال الأعشى(١):

٧٥٣ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَهْلَكُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ(٢)

فالكاف فاعلة (يَنْهَى) إذ لو جعلها حرفاً لبقي (ينهى) بغير فاعل. وقيل: الفاعل هاهنا موصوف محذوف، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن، وهو ضعيف، لأنه لا يجوز حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف هاهنا فاعل، والصفة جملة، ولا يصح إسناد الفعل إلى الجملة، إذ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً وأما قوله(٣):

٧٥٤ - ... وحُقَّ لمثلي يا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ(٤)

/ فالمراد: (أن يجزع) فكأنه قال: وحُقَّ لمثلي الجزعُ. [٢٤٣]

=الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥١، والإفصاح ٢٢٥، والرصف ١٩٧، ٢٠١ وشرح ابن يعيش ٨: ٤٢، والعيني ٤: ٥٩٢، والمغني ١: ١٩٧، والخزانة ١: ٣٦٧، ٢: ٣٥٣، ٤: ٢٧٣، وشرح شواهد الشافية ٥٩. واللسان: (أثف) و(ثفا).

والمعنى: لم يبقَ من علامات بدار المحبوبة تزينها غير رماد وتبن ووعاءين للراعي، وغير وتد منتصب أو وتدين وأثافي مطلية ما برحت على حالها كما أبقاها أهلها.

(١) انظر الديوان: ٦٣.

(٢) انظر البيت في المقتضب ٤: ١٤١، والخصائص ٢: ٣٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٩، ٢٨٦، وشرح ابن يعيش ٨: ٤٣، والعيني ٣: ٣٩١، والخزانة ٤: ١٣٢، والهمع ٢: ٣١، والدرر ٢: ٢٩، ويس ٢: ١٨. الشطط: الغلو، يذهب فيه الزيت والفُتُلُ لأن الطعنة غائرة.

(٣) عجز بيت وصدره: (جَزِعْتُ حِذَارَ البَيْنِ يوم تَحَمَّلوا) وهو لجميل. انظر ديوانه: ٥٧.

(٤) انظر البيت في الخصائص ٢: ٢٣٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٢٧، ٨: ٤٣ والخزانة ٣: ٦٢٣.

(تنبيه):

إذا قلت: زيدٌ كعمرو، فالكاف يجوز أن تكون[١] اسماً مرفوعة المحلّ من غير أن يقوم مقام محذوف، كقولك: زيدٌ مثلُ عمرو، وأن تكون[٢] حرفاً موضعها الرفع، لأنها قائمة مقام محذوف تعلّقتْ به.

«ولا تدخل[٣] على المضمر»

منع سيبويه من دخول الكاف على المضمر، لضعف تمكّنها في بابها، إذ لا تلزم[٤] الحرفيّة، والاستغناء عنه بمثل، فلا تقول: زيد كي، ولا كَكَ، استغناء عنه بمثلي ومثلك، وقد أدخلوها على غير الياء والكاف من المضمرات وهو من قبيل الضرورة. أنشد سيبويه للعجّاج[٥]:

٧٥٥ - فـلا تَـرَى بَعْـلاً ولا حَلائِـلَا　　　كَـــهُ ولا كَهُـــنَّ إلا حـــاظِلا[٦]

وأنشد أيضًا[٧]:

٧٥٦ - نحّـى الـذُّباباتِ شِـمالاً كَثَبـا　　　وأمَّ أوْعـــالٍ كَهـــا أوْ أقْرَبـــا[٨]

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (يدخل) في: ع.

(٤) (يلزم) في: ع.

(٥) وقيل: قائله رؤبة، وهو في ديوانه: ١٢٨ يمدح سليمان بن علي.

(٦) انظر الرجز في الكتاب ١: ٣٩٢، والعيني ٣: ٢٥٦، والأشموني ٢: ٢٠٩، والهمع ٢: ٣٠، والدرر ٢: ٢٧، والتصريح ٢: ٤، والخزانة ٤: ٢٧٤.

البعل: الزوج. الحليلة: الزوجة، الحاظل: المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن. يعني أن تلك الأتن جديرات بأن يمنعهن هذا العير.

(٧) نسبه سيبويه للعجاج أيضًا (يصف الراجز حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد).

(٨) انظر الكتاب ١: ٣٩٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٦، ٤٢، ٤٤، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥، والأشموني ٢:=

وقال الشَّنْفَرَى[١]:

٧٥٧- فإنْ يكُ مِنْ جنٍّ لَأَبْرَحَ طارِقاً وإنْ يكُ إنساً ماكها الإنسُ تَفْعَلُ[٢]

أي[٣]: ما مثل هذه الفعلة، كقولك: من يَعُقَّ لا يفلحُ بعدَها. ويروى: ماهكا بالقلب: وهو رديء لأنهما كلمتان.

وبنى أبو محمد اليزيدي[٤] وهو إمام كبير في العربية على الشاذ، وقال:

٧٥٨ – شَكوتم إلينا مجانينَكم ونَشكو إليكم مجانيننا

= ٢٠٨، والخزانة ٤: ٢٧٧. نحاه تنحية: أبعده عنه، وجعله في ناحية. وفاعل نحى ضمير يعود إلى حمار وحش ذكره. يعني أنه مضى في عدوه ناحية، فجعل الذنابات في جانب شماله، وأم أوعال في ناحية يمينه. ورواية المراجع: (خلى الذنابات)، والذنابات، جمع ذِنابة بكسر الذال، وهي آخر الوادي، ينتهي إليه السيل. وكذلك آخر النهر. ورواية الزنجاني: (الذبابات) بالموحدتين، وهي الجبال الصغار. الكثب: القرب. أم أَوْعَال: هضبة في ديار بني تميم. وضمير (كها) للذنابات.

(١) هو عمرو بن مالك الأزدي، من قحطان، شاعر جاهلي، يمنيّ، وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم، وهو صاحب «لامية العرب» التي مطلعها:

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميلُ

شرحها الزمخشري في «أعجب العجب» المطبوع مع شرح آخر منسوب إلى المبرد، ويظن أنه لأحد تلاميذ ثعلب (ت نحو ٧٠ ق هـ) انظر السمط ٤١٣، والخزانة ٢: ١٦، والأعلام ٥: ٢٥٨.

(٢) هذا البيت من لامية العرب، انظر العيني ٣: ٢٦٩، والهمع ٢: ٣٠، والدرر ٢: ٢٦، والخزانة ٤: ٥٤١. جاءت رواية المراجع (طارقاً) وهو الذي يأتي ليلًا. البرح: الشدة.

(٣) تفسير (لماكها).

(٤) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ، أبو محمد، النحوي، المقرىء اللغوي بصريّ، سكن بغداد، أخذ عن أبي عمرو والخليل، وعنه ابنه محمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وكان يؤدب أولاد يزيد بن منصور الحميري (خال المهدي) فنسب إليه، ثم أدب المأمون (ت ٢٠٢ هـ). انظر نزهة الألباء ٨١، وإنباه الرواة ٤: ٢٥، والأعلام ٩: ٢٠٥.

فلـــولا المعافـــاةُ كُنَّـــا كَهُـــمْ ولـــو لا الـــبلاءُ لكـــانوا كَنَـــا[١]

«وقد كُفَّتْ[٢] بـ(ما)، فقيل (كما) بمعنى الحين أو لعلّ أو ما مصدرية»

كَفُّوا الكافَ بـ(ما)، كما كفّوا (رُبَّ)، فقالوا: (كما)، كما قالوا: (رُبّما)، وحينئذ تلي الجملتين، ولا يخرج بذلك عن التشبيه، إذ الغرض تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة هما موجودان.

فإذا قلت: زيدٌ قاعدٌ كما عمرو قائم. أو كما أنَّ عمراً قائم، فمعناه أن قعودَ زيد لا محالة فيه، كما أنّ قيام عمرو لا محالة فيه.

وإذا قلت: زرني كما أزورك، فاحتلمت الكاف هاهنا أن تكون[٣] بمعنى الحين، كما تقول: أدخل كما يسلمُ الإمام، أي: حين يسلم. قاله أبو سعيد.

وأن يكون بمعنى: لعل، أنشدوا الرؤبة[٤]:

٧٥٩- لا تَظْلِمِ النَّاسَ كَما لا تُظْلَمُ[٥]

أي: لعلك لا تظلم[٦]. ويروى: (لا تَشْتُمِ الناسَ كَمَا لا تُشْتَمْ)

وأنشدوا لأبي النجم:

٧٦٠- قلــتُ لِشَــيْبان: ادْنُ مِــنْ لِقائِــه

(١) انظر البيتين في الهمع ١: ٦١، والدرر ١: ٣٨، والخزانة ٤: ٢٧٥.

(٢) (كففت) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) انظر ملحقات ديوانه: ١٨٣.

(٥) انظر الرجز في الكتاب ١: ٤٥٩، والإنصاف ٢: ٥٨٧، ٥٩١، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٦، والخزانة ٣: ٥٩١، والعيني ٤: ٤٠٩، والهمع ٢: ٣٨، والدرر ٢: ٣٤، والأشموني ٣: ٢٨٢.

(٦) (تظلم) في: ع.

كَـما تُغَـدِّي القَـوْمَ مِـنْ شِـوائِهْ[١]

أي: لعلّنا، وأن تكون[٢] الكاف غير مكفوفة، وتكون (ما) مصدرية فيكون (ما أزورك) في موضع جرّ، أي: زرني كزيارتي إياك، كقوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أي: بتكذيبهم.

وأجاز الكوفيون النصبَ بها على تأويل كيما، تقول: اسمع كما تُحدِّثَ، أي: كيما تحدث، وأنشدوا لعَديّ بن زَيد:

٧٦١ – اِسْـمَعْ حَـدِيثاً كَـما يَوْمـاً تُحَدِّثُـهُ   عَـنْ ظَهْـرِ غَيْـبٍ إذا مـا سـائِلٌ سَـأَلَا[٣]

قلنا الرواية: (تحدِّثُه) بالرفع، ولو نصبنا لفصلنا بين الفعل وعامله، وأنشدوا:

٧٦٢ – وطَرْفَكَ لَمـا جئتنـــا فاصْرِفَنَّـهُ   كما يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ يُصرفُ[٤]

قلنا: الرواية: (لكي يَـحْسَبوا)، وفيما ذكروه الحذف من الحرف، مع أنه يبقى بعد حذفه على حرف واحد، وهو بعيد.

ولو جاز هذا لجاز مع غير(ما)؛ لأنّ (ما) لا يجدي عندهم شيئًا، فلا فرق بين أن يؤتى بها أو لم يؤت.

«و(مذ)، و(منذُ) : والأغلب على (مذ) الاسمية للحذف، وعلى (منذ) الحرفية»

من الكَلِمِ المشتركة بين الاسمية والحرفية: مذ، ومنذ، ويستبين حرفيتهما بجرّ ما بعدهما.

---

(١) الرجز في الكتاب ١: ٤٦٠، والإنصاف ٢: ٥٩١، يقول هذا لابنه شيبان يأمره باتباع ظليم من النعام وأن يدنو منه لعله يصيده، فيطعم الناس منه بعد شيّه.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) انظر البيت في مجالس ثعلب ١٢٧، والإنصاف ٢: ٥٨٨، واللسان (كيا) أراد بلفظ (كما): كيما.

(٤) قائله: جميل، أو عمر بن أبي ربيعة. ويروى: (أما) في مكان (لما) و(تنظر) في مكان (يصرف). انظر البيت في الإنصاف ٥٨٦، والمغني ١: ١٩٢، والعيني ٤: ٤٠٧، والهمع ٢: ٦، والدرر ٢: ٥، والأشموني ٣: ٢٨١.

قال أبو علي[١]: تقول: منذُ كم سرتَ؟ فهذه حرف؛[٢] لإيصاله الفعل إلى (كم)، كما أن الباء في قولك: بمَن تَـمُـرُّ؟ كذلك، وإنما مثل بمن تمرّ، لأن الباء دخلت على (من) الاستفهامية الواجبة التقديم، كما أن (منذ) في المثال المذكور دخلت على (كم) الاستفهامية الواجبة التقديم. وتستبين اسميتها[٣] برفع ما بعدهما، كقولك: ما رأيتُه منذ البارحةُ، وما زارنا عمرو منذ أسبوع.

قال أبو علي[٤]: الأغلب على (مذ) أن تكون اسماً للحذف، لأنهم يدّعون أنّ أصل مذ منذ، فحذف النون، واستدلوا عليه بأنّا لو سمّينا رجلاً بـ(مُذ) لقلنا في تصغيره: مُنَيْذ، وفي جمعه: أمناذ، حكوه عن سيبويه، وهذا لا يثبت لهم إلا إذا ثبت[٥] أنَّ أصل مذ: منذ، ليكون المحذوف عين الكلمة، ويكون نوناً ، فاستدلالهم به عليه يكون دوراً، كَيْفَ وأن ابن الدهان قال: لا يمنع أن يكون المحذوف من مذ حرف علة، ويكون لاماً/ فيكون من [٢٤٥] باب يد وغد ودم، لأنّ ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنة لم يجئ إلا محذوف اللام، ما خلا (سَهٍ) والحمل على الأكثر متعيّن، حتى قال: لو سمّينا بـ(مذ) لقلنا في تحقيره: مُذَي، وفي تكسيره أمْذَاءٌ. ثم إذا صحّ لهم أن أصل مذ: منذ، فعدّهم إياهما حرفين فيه نظر، لأنه حينئذ ينبغي أن يعدّوا أن المخففة وأن الثقيلة حرفين، بل ينبغي أن يعدّوا اللغات العشر المتخالفة التي في رُبَّ عشرة أحرف، وهذا لا يقول به أحد.

واستدلَّ بعضُهم على أنَّ أصل مذ: منذ، بتوافقهما في أكثر اللفظ والمعنى، وأن بعض العرب يقول: ما رأيته مُذُ اليوم، بضم الذال، وقد تقرّر أنّ[٦] الكلمة البنائية التي بناؤها لازم لا تحرّك، كـ(مَنْ) و(إنْ)، فلولا أنّهم لمحوا بها أصلاً لم يحركوها، وليس ذلك الأصل

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٦١.

(٢) (حروف) في: ع.

(٣) (يستبين اسميتها) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٦١.

(٥) (أثبت) في: ع.

(٦) (أن) ساقط من: ع.

إلا ما ذكرنا، كما أنّهم قالوا: (ذهبتمُ الآن)، فضمّوا ميم الكناية، لأنّ أصله: ذهبتمو.

وقال الكسائي: إنّما قالوا: (منَ القوم)، ففتحوا نون (من) لأنّ أصلها: مَنَا.

ومنهم من يقول: (مُذِ اليوم)، بالكسر، على أصل التقاء الساكنين، وبناء (مذ) على السكون، لأنه الأصل، وعلى الضم، لإتباع الميم، وبناء (منذ) على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الضم لإتباع الميم؛ لأنّ الحاجز غير حصين، إذ هي غنّة في الخيشوم ساكنة، ولو بنوْها على الكسر على أصل التقاء الساكنين لخرجوا من ضمّ إلى كسر، وذلك قليلٌ في كلامهم[١].

ومثله في الإتباع قولهم: مُنْتُن، بضم التاء إتباعا للميم، ومِنْتِن، بكسر الميم إتباعًا للتاء، ومنهم من يكسر ميمها مع البناء على الضمّ على ما كان عليه. وهذه اللغة دخيلة ضعيفة، لأنّ فيه خروجاً من كسر إلى ضم، إذ الحاجز غير حصين، لأنّه ساكن، والقرآن العزيز على كثرة جمله وغزارة تأليفاته لم يأتِ فيه مذ ولا منذ.

«فإذا كانا حرفين جَرّا ما بعدهما، لابتداء غاية الزمان في الماضي، وبمعنى (في) في الحاضر، كقولك: منذ كم سرت، وأنت عندنا مذ اليوم»

مذ ومنذ: إذا كانا حرفَيْ جَرّ، فإنْ دخلتا على الماضي كانتا لابتداء غاية الزمان، كقولك: ما زرتنا منذ شوال، ما جاء زيد منذ رمضان. ومعناه: أنّ انقطاع الرؤية الذي[٢] قد قارن الرؤية قد قارن[٣] جزءاً من شوّال، أمّا الجزء الأخير أو أجزاء متوالية يدخل فيها الجزء الأخير، وجميع ما مضى بعده خال من الرؤية إلى وقت حديثك، وإذا كانا للحاضر[٤] كانا بمعنى (في)، تقول: أنت عندنا منذ الليلة، أي: في الليلة. قاله[٥] أبو علي[٦].

---

(١) (في كلامهم) ساقط من: ع.

(٢) (الذي) ساقط من: ع.

(٣) (قد قارن) ساقط من: ع.

(٤) (الحاضر) في مكان (للحاضر) في: ع.

(٥) (قال) في: ع.

(٦) انظر الإيضاح العضدي ٢٦١.

ومنذ: أوسع تصرّفًا في الجرّ، لأنّها موفورة الصيغة، فجانبُ الحرفية فيها[١] أقوى، فلذلك انجرَّ بها الماضي والحاضر، تقول: ما رأيته منذ شوال، وأنت عندنا منذ اليوم، و(مذ) ضعيفة الحرفية لما لحقها من الحذف، فجرّها الحاضر أكثر مما جرّها الماضي، كقولك: أنت عندنا مُذُ الليلةُ، فرفع الماضي بعد مذ أكثر. وقيل: إنهما اسمان في الجر، فيكون ما بعدهما مجروراً باضافتهما إليه.

فعلى[٢] هذا يكون بناؤهما لافتقارهما إلى الإضافة، وينبغي أن يكونا بمعنى (في) في قولنا: ما رأيته منذ البارحة، وما زارنا منذ رجب، ظرفين غير متصرفين، كـ(سَحَر)، إذا قصدت سحر يوم بعينه، ويكونان مستويين في مرتبة الاسمية، يجرّان الماضي والحاضر على السوية.

(تنبيه):

تقول: منذ كم سرت؟ فيجب تقديم (منذ) على العامل، لاتصالها بكم الاستفهامية، كما تقول: بمَنْ مررتَ؟ ولو قلت: ما رأيتك منذ البارحة، وجب تأخيرها، لأن (ما) في حيّز ما لا يتقدم عليها.

ولو قلت: (لم أرك منذ البارحة)، جاز (منذ البارحة لم أرَكَ)، لأنّ ما في حيز (كم) يتقدّم عليها وقد تقدّم هذا كله، ولا يمتنع أن تستعمل[٣] (منذ) مع فعل الإثبات كقولك: زرتك منذ يوم الخميس، وأقمت عندك منذ صَفَر، ويكون المعنى استمرار الإقامة إلى وقت حديثك.

«وإذا كانا اسمين ارتفع ما بعدهما على الابتداء أو[٤] الخبر»

---

(١) (فيها) ساقط من: ع.

(٢) (فعل) في: ع.

(٣) (يستعمل) في: ع.

(٤) واو في: ع.

إذا كانا اسمين ارتفع ما بعدهما، وهما مبنيان مثلهما/ إذا كانتا حرفين؛ لأنهما إن كانتا [٢٤٥] للأمد[١] فلاستغراقهما المدة أشبهتا لام التعريف في مثل قولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ، وإن كانتا لابتداء المدة فلجريهما مجرى (من) التي لابتداء غاية المكان.

واختلف النحويون في رفع الاسم الثاني من قولك: ما رأيته مذ يومان، ما زارنا منذ ليلتان.

فمذهب ابن جني أنه مبتدأ، ومذ خبره، لأنه قال[٢]: معناه بيني وبين الرؤية يومان، وبيني وبين الزيارة ليلتان.

ومذهب أبي علي[٣] أن (مذ) مبتدأ وما بعده خبره، لأنه قال: تقديره: أمد ذلك يومان. هذا مذهب البصريين.

وللكوفيين قولان آخران:

أحدهما: أنهم يجعلون (منذ) مركبة من: (من) و(ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) فإذا قلت: ما رأيته منذ يومان، فأصله عندهم: ما رأيته من ذو هو[٤] يومان.

أي: من الزمان الذين هو يومان، فحذفوا (هُوَ، وَوَا، وذو)، اجتزاء بالضمة، وضموا الميم إتباعًا فصار (منذ).

والذي حملهم عليه كسر ميم (منذ) في بعض اللغات، فعلى هذا يكون (يومان) خبر المبتدأ.

---

(١) (الأمد) في: ع.

(٢) عقد في الإنصاف ١: ٣٨٢ مسألة في (القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ) وانظر شرح ابن يعيش ٨: ٤٥.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٦١.

(٤) (وهو) في: ع.

الثاني: أن تقديره: ما رأيته من إذ مضى يومان، فحذف الفعل وهمزة إذ.

ولا يخفى ركاكة هذين القولين.

وإذا قلت: ما رأيته منذ يومان، فالكلام جملتان، وموضع الثانية وهي قوله: منذ يومان نصب الحال عند السيرافي. وقال غيره: لا موضع لها[١] من الإعراب؛ لأنّ الجملة إذا وقعت حالاً جاز تقديمها على العامل فيها، واستعمالها وحدَها، ويكون فيها الواو والعائد، وهذه ليست كذلك، بل هي على الحقيقة جواب لسؤال مَنْ قال: كم الزمان الذي انقطعت فيه الرؤية؟

وإذا قلت: ما رأيته منذ يومين، فالكلام جملة واحدة.

«ولها[٢] معنيان: الأمد، ويشترط فيه العدد، كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومنذ أسبوع، ومذ رمضان»

لها إذا كانتا اسمين معنيان:

الأول: الأمد، ما رأيته مذ يومان، لما قلت: ما رأيته، احتمل أن يكون زمان انقطاع الرؤية يومين أو أقل أو أكثر، فبيّنت بقولك: (يومان) المدة التي انقطعت الرؤية فيها[٣]، ويجوز أن تأتي بالنكرة المحددة كقولك: ما رأيته مذ يوم، ومذ ليلة، ومذ ساعة، ومذ أسبوع، ومذ شهر، ومذ عام، ومذ سنة، لأن هذه كلها ذوات مقادير محصورة.

ويجوز: ما رأيته منذ شهران، ومذ ثلاثة أشهر، لأنه تثنية أو جمع لمقدار معلوم، فيكون معلوماً، والأصل أن تقع فيه النكرة، ويجوز[٤] أن تأتي بالمعرفة الصريحة كقولك: ما

---

(١) (له) في: ع.

(٢) (ولها) في: د وما أثبته فهو من: ع.

(٣) (فيهما) في: ع.

(٤) من (ما رأيته منذ شهران) إلى (ويجوز) ساقط من: ع.

رأيته مذ رمضان، ومذ المحرم، لأنّ أسماء الشهور واقعة على عدد مخصوص، ولا يضره كونه ثلاثين أو تسعة وعشرين، فإنّ المشهور بين الناس الثلاثون.

ولا يجوز: ما رأيته مذ حينٌ، ومذ دهرٌ، ولا مذ زمانٌ، لأنّ هذه كلّها لا تدلّ على مقدار.

ولو قلت: ما رأيته مذ دهورٌ، أو مذ زمانٌ طويلٌ، فهو ضعيف، لأنه لا يُعرف ابتداؤه ولا انتهاؤه، والذي حسنه بعض الحسن الصفة[1].

ويجوز: ما رأيته مذ أشهر، بشرط أن تحمله على أقل الجمع، وهو ثلاثة ولا ينفك من ضعف، والأجود أن تصرّح بالعدد.

وجملة الأمر: أنّ كلّ ما صحّ وقوعه جواباً لِـ(كَمْ) من أسماء الزمان صح وقوعه بعد (مذ ومنذ)، لإرادة الأمد، فتقول: ما رأيته منذ عشرون يوماً، ومذ الصيف، كما نذكرهما في جواب كم.

ولا تخرج[2] عنه إلا مسألةٌ واحدة، وهي أنه يجوز إذا قيل: كم سير عليه؟ أن تقول: الليل والنهار، إذا قصدت المبالغة والتكثير، فإنّ (كم) سؤالٌ، والسائل قد يكون جاهلاً بالمبالغة والتكثير. ففي ذكر ذلك فائدة.

ولم يجيزوا: ما رأيته مذ الليل والنهار، لأنّ الغرض بذكر ما بعد (مذ) بيان الأمد. وهذا لا يحصل بذكر الليل والنهار.

«وأول المُدّة كقولك: ما رأيته مذ البارحةُ، ولا بدَّ فيه من المعرفة أو النكرة المخصوصة»

المعنى الثاني: أول المدة، كقولك: (ما رأيته مذ البارحة)، أو (منذ[3] يوم الخميس) تقصد أن أولَ زمان انقطعت فيه الرؤية كان البارحة أو يوم الخميس، فحينئذ لا فرق بين

---

(١) (الصيغة) في: ع.

(٢) (يخرج) في: ع.

(٣) (مذ) في: ع.

هذا، وبين ما إذا جررت يوم الخميس إلا في الإعراب، فهما مستويان في ابتداء الغاية.

/ ولا يجوز: (ما رأيته منذ[١] حينٌ)، وأنت تقصد أوّلَ المدة، لأنّ كلّ أحد يعلم أنّ [٢٤٦] أوّل جزء المدة من انقطاع الرؤية قَارَنَ حيناً ما فصار[٢] كقولك: سرت من مكان، في عدم الفائدة، ويجوز أن تقع هاهنا النّكرة الموصوفة، فتقول: ما رأيته مذ يوم خرج فيه زيد، وما رأيته مذ ليلة تمّ فيها القمر، فإنّ الصفة صارت مخصوصة. ولهذا يقع في جواب (متى) على ما أجازه أبو علي.

«وتقول: ما رأيته مذ خرج زيدٌ ويومَ الجمعة، بالنصب»

لأنه ليس لك أن ترفعه أو تجرّه، إذ لم يتقدم مرفوع ولا مجرور، فتعيّن النصبُ وإن لم يتقدمه منصوب، لأنّ إضمارَ الناصب سائغٌ كثيرٌ، بخلاف الرافع والجار، فتحمله على فعل تقديره: وما رأيته يوم الجمعة.

وموضع قوله: خرج زيدٌ، الجرُّ لا بـ(مذ)، لأنّ (مذ) إن كانت حرف جر فهي لا تدخل[٣] على الفعل، وإن كانت اسمًا فلا تكون مضافة إلى ما بعدها، لأنّه يقع بعدها المرفوع، بل لأنّ (مذ) سواء كانت حرف جر أو اسماً لا تدخل إلا على الزمان، فالتقدير: ما رأيته مذ زمانِ خرج زيد، بجرّ زمان أو رفعه، فحُذف الزمان وأقيم المضاف إليه مقامه.

فإن جعلت (مذ) حرف جر فقد جعلت حرف الجر إلى جانب الفعل، وهذا يستجيزونه في (مذ) لما عُلِم أنه لا بد لها من زمان، فهو وإن كان محذوفاً، ثابتٌ في التقدير، ومنذ بمنزلة مذ، تقول: ما رأيته منذ دخل الشتاءُ ورجبًا، وما رأيته منذ سار الحاج وقُدوم الغُزاة.

«ولم يجيزوا: ما رأيته مذُ اليومُ والبارحةُ»

---

(١) (مذ) في: ع.

(٢) (يصار) في: ع.

(٣) (يدخل) في: ع.

لأنك لما قلت: ما رأيته مذُ اليومُ، جعلت اليومَ ابتداء المدة، فيجب أن[١] تكون[٢] الرؤية واقعة في البارحة، إذ لو كانت منتفية لم يكن اليوم ابتداء المدة، وإذا كانت واقعة لم يصحّ العطف.

«وأجازوا: ما رأيته مذُ البارحةُ واليومُ»

لأنه لما قال: ما رأيته مذُ البارحةُ، فالانتهاء مسكوت عنه، فجاز أن تكون[٣] الرؤية قد حصلت في اليوم، وجاز أن لا تكون قد حصلت، فأخبرت بعدم الحصول.

ويجوز نصب (اليوم) حملاً على المعنى، لأن معنى قولك: ما رأيته مذ البارحة ما رأيته البارحة، فكأنك قلت: ما رأيته البارحة واليومَ.

«وإذا قلت: ما رأيته مُذُ أسبوعٌ، أو شهرٌ، أو سنة، جاز إنْ قصدت الأمد»

لأنّ الغرض العدد، وقد حصل، فجرى قولك: ما رأيته مذ أسبوع، مجرى قولك: ما رأيته منذ سبعة أيام، وكذا الشهر والسنة.

«وامتنع إن قصدت أوّل المدة»

لأنّ علم السامع محيط بأن أول المدة كان في أسبوعٍ ما، وفي شهرٍ ما، وفي سنةٍ ما.

وإذا جررت ما بعد (مذ) في هذه المسألة، لم يجز أيضاً، لأنّ الجارّة لا تكون إلا لابتداء الغاية.

(تنبيه):

أجازوا: (ما رأيته مذ قيامُ زيد)، بالرفع والجر، وكذا جميع المصادر للتواشج الذي بين المصدر والزمان، على ما تقدّم في الظروف.

---

(١) (زمان) في مكان (فيجب أن) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

ولم يجيزوا: (ما رأيته منذ عَبْدَ الله)، لأنه ليس في الجثة دليل على الزمان.

وحكى ابن السراج: ما رأيتهُ مُذُ الحاجُ، لأن له ميقاتَ سفرٍ وقدومٍ معلوماً.

فيجوز[١] على هذا: ما رأيته منذ البدر، ومنذ الهلال، لأنّ ذلك مختصّ بزمان معين.

«الثالث: ما يكون فعلاً وحرفاً، وذلك: حاشا، وعدا، وخلا، وقد ذُكِرن، ومعناهن: التنزيه»

قد شرحناها في الاستثناء شرحاً تاماً، فلا حاجة بنا إلى إعادته.

«وعند سيبويه[٢] أنّ (لولا) في: لولاي، ولولاك، ولولاه، و(كي)، في: كيمه، حرفا جر، والكثير: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو»

(لولا) إذا وقع بعدها الظاهر كان مرفوعاً، وارتفاعُه عندنا بالابتداء على ما تقدّم، فكان حقّه إذا وقع بعدها المضمر أن يكون/ ضميراً منفصلاً مرفوعاً. [٢٤٧]

وفي التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ﴾ [سبأ: ٣١].

وقال الهذلي[٣]:

٧٦٣ - فلولا نحنُ أرْهَقَهُ صُهَيْبٌ حُسَامَ الحَدِّ مَذْرُوبًا خَشِيبَا

ومن أبيات الحماسة:

٧٦٤ - وحَتَّى رأى مِنِّي أدَانِيكِ رِقَّةً عَلَيْكِ ولَوْلاَ أنتِ ما لانَ جَانِبِي[٤]

لكن أجاز سيبويه[٥] أن يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه.

---

(١) (ويجوز) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٨٨، ٢: ٣٠٦.

(٣) هو أبو خِراش. انظر البيت في ديوان الهذليين ٢: ١٣٥، وشرح السكري ٣: ١٢٠٧، والجمهرة ٢: ٢٨٢.
أرهقه: أغشاه. الحسام: الحادّ. المَذْروب: الحديد. الخَشْب: الحديث عهد بالصقال.

(٤) قائله: مِرْداس بن هماس الطائي. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٤٠٨.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٨٨.

واعتماده فيه على الرواية عن العرب.

قال يزيد بن أم الحكم الثقفي[١]:

٧٦٥- وكَمْ موْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى ... بأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٢]

وقال آخر[٣]:

٧٦٦- أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أرَاقَ دِمَاءَنا ... وَلَوْلاكَ لم تَعْرِضِ لأَحْسَابِنا عَبْس[٤]

وقال آخر[٥]:

٧٦٧- أوْمَتْ بِعيْنيها مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلاكَ هذا العَامَ لم أحْجُجِ

أنت إلى مكةَ أخْرَجْتَني ... لولاك هذا العامَ لم أخْرُجِ[٦]

---

(١) نسب المؤلف هذا البيت ليزيد بن أم الحكم، وإنما هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، البصري، شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، كان أبيّ النفس، من حكماء الشعراء (ت نحو ١٠٥ هـ). وأم يزيد: بكرة بنت الزبرقان بن بدر. انظر السمط ١: ٢٣٨، والخزانة ١: ٥٤، والأعلام ٩: ٢٣٢. (أم الحكيم) في: ع.

(٢) انظر البيت في الكامل ٣: ١٠٩٧، والخزانة ١: ٤٩٦، ٢: ٤٣٠، والعيني ٣: ٨٧، ٢٦٢، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٨، ١١٩، وعيون الأخبار ٣: ٨٣، والهمع ٢: ٣٣، والدرر ٢: ٣٣.

والبيت من قصيدة جيدة في عتاب ابن عمه، وقيل: في عتاب أخيه. طِحْتَ: هلكت. أجْرامه: جمع جرم، وهو الجسد. النِّيق: أعلى الجبل.

(٣) البيت لعمرو بن العاص. من قصيدة يخاطب فيها (معاوية) في شأن الحسن بن علي، رضي الله عنهم أجمعين.

(٤) انظر البيت في الإنصاف ٢: ٦٩٣، وشرح ابن يعيش ٣: ١٢٠، والعيني ٣: ٢٦٠ والأشموني ٢: ٢٠٦، ويروى (حسن) في مكان (عَبْس).

(٥) البيتان من شعر عمر بن أبي ربيعة كما رواه العلماء، ونسبهما التبريزي في شرح ديوان أبي تمام للعرجي، وليسا في ديوانه، وسبب توهمه أنَّ للعرجي أبياتاً على هذا النمط. انظر الخزانة ٢: ٤٢٩ وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٧٨.

(٦) انظر الإنصاف ٢: ٦٩٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨١، والخزانة ٢: ٤٢٩، ٤٣١ وشرح ابن يعيش ٣: ١١٨ -١٢٠، والهمع ٢: ٣٣، والدرر ٢: ٣٣ وشرح التبريزي لديوان أبي تمام ١: ٢٠٠. ويروى الشطر

وقال آخر:

٧٦٨- أَسْـمَعْتُكُمْ يَـوْمَ أدعـونِي مـودّاة لـولاكم شـاع لحمـي عنـدها ودَمِـي[1]

فذهب سيبويه[2] وسائرُ البصريين: أنّ الياء، والكاف، والهاء، في موضع جر بـ(لولا)، وذلك لأن هذه الضمائر ليست من ضمائر[3] المرفوع، فنحكم بأنها في موضع رفع.

و(لولا) غير ناصبة فنحكم بأنها في موضع نصب[4]، فتعيّن الجرّ، لأنّه أصل[5] في الضمائر المتصلة والنصب محمول عليه.

وخالف الكوفيون سيبويه فيه بعد أن ساعدوه على صحة الرواية، وقالوا: كلُّ حرف جرٍ لا بدّ له من أن يتعلّق بفعل يضيفه إلى الاسم، كقولك: مررتُ بزيد، إلا إذا كان زائداً، كقولك: بحسبك أن تفعل.

و(لولا) ليست بزائدة، لأنّ الكلام يختل بإسقاطها، فإنها تدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره.

و(لولا) ليس معها فعل تضيفه إلى الاسم، ولا يمكن أن يقال: إذا قلنا: لولاك لعاقبت زيداً، أنها عدت عاقبت إلى الكاف، لأن عاقبت من تمام مقتضى لولا، فلم تجئ لتعديه.

وقالوا: هذه الضمائر هاهنا في موضع الرفع، اعتباراً للمضمر بالظاهر، كما يعبر به

الأخير (وتركت الحج لم أخرج).

(١) انظر البيت في الهمع ٢: ٣٣، والدرر ٢: ٣٣.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٨٨.

(٣) (ضمائر) ساقط من: ع.

(٤) (فنحكم بأنها في موضع نصب) ساقط من: ع.

(٥) (لأن أصله) في: ع.

في سائر المواضع، مع أن ضمير المرفوع قد استعير للمجرور في قولهم: ما أنا كأنت، فهاهنا: استعير المرفوع للمجرور.

وأنكر المبرد[١] أن يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه، وهذا مقاومة لكلام العرب، فلا يلتفت إليه.

وأمّا (كي) فهي عند البصريين، إما ناصبة أو جارّة أو جائز فيها الأمران وسنذكر الاحتجاج على كونها حرفَ جر في نواصب الأفعال إن شاء الله تعالى.

والذي يستدل به هاهنا قول العرب: كيمه، أدخلت (كي) على (ما) الاستفهامية وحذف ألفها، و(ما) الاستفهامية لا يحذف ألفها إلا إذا كانت مجرورة إما باسمٍ مضاف، وإما بحرف جر، تقول: مجيءُ مَ جئت، ومثل مَ أنت.

وفي التنزيل: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و﴿فِيمَ أَنتَ﴾ [النازعات: ٤٣].

ولا[٢] يحذف ألف (ما) الموصولة إلا في قولهم: (ادعُ بم شئت)، أي: بالذي شئت.

والفصيح: (ادعُ بما شئت)، فلما حذف ألف (ما) الاستفهامية مع (كي) ولا قائل باسميتها، فهي حرف جرّ بمنزلة (لِمَ)، وفي معناه، ويقول القائل: أنا أزور زيداً، فتقول له: كيمه، أي: لِمَ تزوره؟ فيقول: كي يحسن إليّ[٣]. ذكرها الزمخشري[٤] في قسم الحروف، ونصَّ على أنها حرف تعليل.

وذهب الكوفيون إلى أن (كي) ناصبةٌ للفعل المضارع، ولا تكون[٥] حرفَ جرٍّ[٦] إذ

---

(١) انظر المقتضب ٣: ٧٣، والكامل ٣: ١٠٩٧.

(٢) (فلا) في: ع.

(٣) (إلي) ساقط من: ع.

(٤) كما في المفصل ٢٩١، حيث قال: بمعنى له.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) (جر) ساقط من: ع.

لو كانت حرف جرّ لم تختصّ بها الاستفهامية، لأنه لا حرفَ جرٍّ هكذا.

وقولهم: (كيمه) لا حجة فيه، لأنّ (ما) في موضع نصب، ومورد هذا الكلام غير ما ذكرتم، وهو أن يقول القائل: أنا أزور زيدًا كيما يكرمني، فلم يسمع السامع ما بعد (كي) فيقول[١] له[٢]: كيمه، أي: كي تفعل ماذا؟ فيقول المتكلم: يكرمني[٣] فإذا هي الناصبة للفعل لا الجارة. ولم يستبعده الزمخشري.

وهذا فاسد، لأنّ (كي) سؤال عن العلّة لا عن شرح اللفظ، إنما يسأل عن شرح اللفظ الغريب بها ، و(ما) الاستفهامية لا يحذف ألفها مع النواصب، فلا يقال: أنْ مَه، ولا لنْ مَه، ولا إذًا مَه ، إذا قال القائل: أريد أن أقوم، أو لن أذهبَ، أو إذًا أكرِمَ زيداً، فلم يفهم السامع ما[٤] بعد هذه الحروف.

وناصب الفعل لا يحذف منصوبه؛ لأن عوامل الأفعال ضعيفة، ولأن (ماذا) لا يَعْمَلُ فيه ما قبله كما أعملتموه.

وأما قوله – عليه السلام – صنعتَ ماذا؟ فقد قالوا: همزة الاستفهام فيه محذوفة أراد[٥] أصنعت؟ ثم قال: ماذا؟ فالهمزة سؤال عن نفس الصنع، و(ماذا) سؤال عن نوعه، كما يقول القائل: أضربت؟ فيقال له: نعم، فتقول: مَنْ ضربت؟

«ولا يحذف المجرور»

لأنه إذا لم يجز حذف الفاعل مع أنَّ العاملَ فعلٌ مستقلٌّ بالمفهومية، فلأن لا يجوز حذف المجرور مع أنّ عامله حرف غير مستقل بنفسه أولى، وشذّ ما أنشده أبو علي:

---

(١) (فتقول) في: ع.

(٢) (له) ساقط من: ع.

(٣) (كي يكرمني) في: ع.

(٤) (ما) ساقط من: ع.

(٥) (أي إذ) في مكان (أراد) في: ع.

٧٦٩ – يا صَاحِباً رُبَّتَ إنْسَانٍ حَسَنْ   يَسْأَلُ عَنْكَ اليَوْمَ أوْ يَسْأَلُ عَنْ[١]

أراد: يسأل[٢] عنّي، فحذف الياء مجزئاً بكسرة النون، ثم أسكن النون للقافية، وكذلك ما أنشده أبو سعيد:

٧٧٠/ قَالَتْ سُلَيْمَى: لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنّ   يَغْسِلُ جِلْدِي ويُنَسِّينِي الحَزَنْ [٢٤٨]

وحَاجَةً لَيْسَ لَهَا عِنْدِي ثمَنْ   مطلوبةً قَضَاؤُهَا مِنْهُ ومِنْ

قالَتْ بنات العم: يا سلمى وإنْ   كان عييّاً مُعْدِماً، قالتْ: وإنْ[٣]

أراد: منه ومِنّي، ففعل به ما فعل بعنّي.

«ولا يُقَدَّمُ على الجارّ»

لأنّ الحرف في غاية الضعف لعدم استقلاله، وعدم تصرفه في نفسه، فأولى أن لا يتصرف في معموله، وإذا لم يجز تقديم معمول (إن) عليها، مع أنها أقوى، فأولى أن لا يجوز تقديم المجرور على الجار مع أنه أضعف، إذ لا يعمل إلا عملاً واحداً.

«ولا يفصل بينهما»

الجارّ إذا كان اسمًا مضافًا فسيأتي حكمه، وإن كان حرفاً لم يجز الفصل بينه وبين مجروره، لأنّ حرف الجر ضعيف لما ذكرناه، ولأنه قد يكون على حرف واحد فيشتد اتصاله به.

وشذّ ما أنشد[٤] أبو زيد[٥] في نوادره لزيد الخيل:

---

(١) انظر البيت في النوادر ١٠٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٢، والخزانة ٣: ٣٢٣.

(٢) (يسأل) ساقط من: ع.

(٣) قائل الرجز: رؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٨٦، والمقرب ١: ٢٧٧، والمغني ٢: ٧٢٤، والعيني ١: ١٠٤، ٤: ٣٣٦، والأشموني ١: ٣٣، ٤: ٢٦، والهمع ٢: ٦٢، والدرر ٢: ٧٨، والتصريح ١: ٣٧، ١٩٥.

(٤) (ما أنشده) في: ع.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو زيد، اللغوي النحوي، البصري، قال ابن الأنباري: كان=

٧٧١ – ويَقْذِفُ شماخُ بنُ عَمْرٍو ورَهْطُهُ ... ويَـا رُبَّ مِنْهُـمْ دَارِعٍ وَهْـوَ أَشْـوَسُ[١]

أراد: ويا ربَّ دارعٍ منهم، وما أنشده ابن الدهّان:

٧٧٢ – بحالقـةٍ لا يُسْـتَطاعُ ارتقاؤُهَـا ... ولـيس إلى منهـا النـزولِ سـبيلُ[٢]

أراد: وليس إلى النزول منها سبيل، وأنشد أيضاً:

٧٧٣ – ... إنّ عَمْـراً لا خَـيْرَ في اليـوم عَمْـرِو[٣]

أراد: لا خير في عمرو اليوم.

وأقبح منه ما أنشده صاحب «الترقيص»[٤]:

٧٧٤ – وامْـدُدْ لَـهُ في غَرْبِـهِ وَشَرْقِـهِ ... جاهـاً وزِدْ في عمـره ورِزْقِـهِ

ولا عَلَى النارَ تُسَلِّط رِقِّهِ

أراد: ولا تُسَلِّط النّارَ على رقِّه.

«ولا يضمر الجارّ»

لأنه والمجرور بمنزلة شيء واحد، ولهذا لا يفصل بينهما، ولا يُقدّم المجرور على

=سيبويه إذا قال: سمعت الثقة، عنى أبا زيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وأبو حاتم السِّجِسْتَانِيّ، وأبو العيناء محمد بن القاسم. و(النوادر) من كتبه، (ت ٢١٥ هـ). انظر أخبار النحويين ٥٢، وإنباه الرواة ٢: ٣٠ وبغية الوعاة ١: ٥٨٢، والأعلام ٣: ١٤٤.

(١) انظر البيت في النوادر ٧٩، يروى (شماسُ بن عمرو) يقال رجل أَشْوَسُ، والشَّوَسُ: النظر بمؤخر العين تكبّراً أو تغيّظاً. انظر القاموس ٢: ٢٢٤.

(٢) انظر البيت في الخصائص ٢: ٣٩٥، ٣: ١٠٧ وصدر البيت فيه برواية: (لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق) والمقرب ١: ١٩٧، برواية (مخلفة) في مكان (بحالقة) والأشموني ٢: ٢٣٦.

(٣) انظر الأشموني ٢: ٢٣٦.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن المُعَلّى الأزدي. معجم الأدباء ١٩: ٥٥.

الجارّ، ولا يعطف على الجارّ، ولا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجارّ، فإضماره كإضمار بعض الشيء، لكنه قد يحذف للتخفيف، وذلك إما[١] بأن يحذف، ثم يوصل الفعل إلى الاسم فينصبه كالظروف، نحو: قمت اليوم، تريد: في اليوم، ونظائره، وإما بأن يحذف[٢] ولا يوصل الفعل، فيكون المحذوف كالمثبت في اللفظ فيجرّون به الاسم، وهو نظير حذف المضاف[٣] وتبقية عمله، وذلك: الباء واللام وربّ.

وإنما جعلنا ذلك إضمارًا لأنّه ببقاء عمله كالمذكور.

«إلا الباء، ومنه: خيرٍ عافاك الله»

الباء: تضمر[٤] في القَسَمِ كقولهم: لأفعلنَّ، وفي غيره، روي أنه كان يقال لرؤبة بن العجاج[٥]: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ عافاكَ اللهُ، أي بخير، وهذا بعيد، لأنه لم يتقدم ذكر حرف يدلّ على المحذوف، وإنما جرّأه على الإضمار أنه يقال: أصبحتُ بخير، وأمسيتُ بخير[٦].

والباء فيه إما بمعنى (في) أي: أصبحت في خير، كما تقول: لا عيب به أي: لا عيب فيه، وإما للحال أي: أصبحت وعندي خير، كما تقول: اشترى الفرس بسرجه ولجامه، أي: ومعه سرجه ولجامه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١][٧].

---

(١) (إما) ساقط من: ع.

(٢) من (ثم يوصل الفعل) إلى (وإما بأن يحذف) ساقط من: ع.

(٣) (المضاف) ساقط من: ع.

(٤) (يضمر) في: ع.

(٥) انظر الكامل ٢: ٤٣٥، والإنصاف ٣٩٨، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٣، والمغني ١: ٢٢٦، وشرح الرضى للكافية ٢: ٣٣٤.

(٦) (وأمسيت بخير) ساقط من: ع.

(٧) قرأ حمزة وحده (والأرحام) خفضاً. وقرأ الباقون (والأرحامَ) نصبًا. وقرأ عبد الله (وبالأرحامِ) . انظر=

في قول بعضهم : أراد (وبالأرحام) .

ومن مسائل الكتاب: قد مررتُ بزيد إلا زيد فعمرو[١]، وقد مررت برجل صالح إلا صالح فطالح، أراد: إلا أكن قد مررت بزيد فقد مررت بعمرو، وإلا أكن قد مررت برجل صالح فقد مررت برجل طالح، فحذف لدلالة ما تقدم عليه.

«واللامُ في: لاهِ أبوك[٢]»

يريدون: لله أبوك، قال ذو الإصْبع:

٧٧٥ – لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أفْضَلْتَ مِنْ حَسَبٍ   عنّا ولا أنتَ ديّاني فتَخزُوني[٣]

المراد: لله ابنُ عمك، وعن في (عنّا) بمعنى: على، وتخزوني، من قولهم: خزوته، إذا قهرته وغلبته، فاللام الباقية: فاء الفعل، والمحذوفة هي الجارة، إذ لو كانت الجارة هي[٤] الباقية لكُسِرَت[٥] لكسرها مع المظهر في اللغة الشائعة، والألف منقلبة عن الياء بدليل قولهم: لَهْيَ أبوك[٦]، ظهرت الياء لما قلبت إلى موضع اللام، وبُني على الكسر لتَضمنه لام التعريف كما بني أمسِ.

=السبعة ٢٢٧، والبحر ٣: ١٥٧.

(١) (زيد فعمرو) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٤٤ وشرح ابن يعيش ٨: ٥٢.

(٣) انظر البيت في مجالس العلماء ٧١، والخصائص ٢: ٢٨٨، والمقرب ١: ١٩٧، والإنصاف ٣٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣، ٢٦٩، وإصلاح المنطق ٣٧٣، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٧٥٠، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٣، ٩: ١٠٤، والمغني ١: ١٥٨ والعيني ٣: ٢٨٦ والأشموني ٢: ٢٣٣.

(٤) (وهي) في: ع.

(٥) (كسرت) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ٢: ١٤٤، ٨: ٥٤.

«ورُبَّ بعد (واو العطف)، كقوله: (وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ) والفاء كقوله:

فإن أهلِكْ فَذي حنقٍ لظاهُ　　　عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا

و(بل) كقوله:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وأصباب

وحيث لا حرف كقوله:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ»

قد كثر الجرُّ بعد الواو التي مذهبها مذهب (رُبّ) كقول رؤبة:

٧٧٦- وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ　　　مُشْتَبِهِ الأعْلام لَمّاعِ الخَفَقْ[١]

/ القاتم: المغبر، والأعماق: جمع عمق، وعمق المهمة طوله على وجه الأرض، [٢٤٩] والخاوي: الخالي، والمخترق: الممر، والأعلام: الجبال التي[٢] يُهتدى بها، وقوله: مشتبه الأعلام، أي: أن أعلامه يُشبه بعضُها بعضاً، فيشتبه على السالك الهداية فيه، والخَفَق أصله الخَفْقُ، فحرّكه، يريد أنّه يلمع فيه السراب.

فذهب البصريون إلى أنَّ الجرّ بـ(رُبَّ) مضمرةً، لأنَّ هذه الواو عاطفة فلا تعمل، ولأنَّ (ربَّ) يظهر بعدها، كقول المُرَقِّش الأكبر:

٧٧٧- ورُبَّ أسِيلةِ الخَدَّيْنِ، بِكْرٍ　　　مُنَعَّمَةٍ، لَها فَرْعٌ وجِيدُ[٣]

فلو كانت هي العاملة لجمعت بين حرفَي جر، وذلك لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الجرّ بالواو نفسها، لأنّها تقع في صدور القصائد، كما

---

(١) تقدّم الرجز برقم (٩).

(٢) (الذي) في: ع.

(٣) انظر البيت في شرح التبريزي على اختيارات المفضل ٢: ٩٩٨، والعيني ٤: ٧٢. فرع: شعر تام، وجيد: عنق.

أنشدنا من قول رؤبة، فلو كانت الجرّ بـ(رُبّ) مضمرة، لكانت هذه عاطفة، ولا يتقدّم ما يعطف عليه.

والجواب: أنه معطوف على شيء محذوف منوي في نفس القائل، كأنه قال: رب أرضٍ موحشةٍ سلكتُ، وقاتم الأعماق خاوي المخترق رأيتُ، وما جرى هذا المجرى، والدليل على أنّ الجرّ بـ(ربّ) المضمرة بعد الواو أنّ هذا الجرّ جاء بعد الفاء وبل، قال امرؤ القيس[1]:

٧٧٨- فمثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طرَقْتُ ومُرضعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ[2]

وقال ربيعةُ بن مَقْرُوم الضَّبِّي:

٧٩٩- فإنْ أهْلِكْ فَذي حَنَقٍ لظاهُ .... البيتَ[3]

والحَنَق: الغيظ، بفتح النون، والكسرُ لغةٌ، ولظاه أي: ناره.

وهذا الكلام يسلّى به عن العيش بعد قضاء حاجته، وإدراك ثأره وإرغام عدوه، وقال رؤبة[4]:

٧٨٠- بل بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ[5]

---

(١) البيت من معلقته. انظر ديوانه: ١٢، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ١٢٠.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٩٤ وروايته: (ومثلِكِ بِكراً قَدْ طرقْتُ وثَيِّباً.. مُغْيَلِ)، والمغني ١: ١٤٥، ١٧٣، والعيني ٣: ٣٣٦، والهمع ٢: ٣٦، والدرر ٢: ٣٨ والأشموني ٢: ٢٣٢، واللسان (غيل).

التمائم: التعاويذ، واحدها تميمة. مُحْوِل: قد أتى عليه حول. والعرب تقول لكل صغير: محول ومحيل، وإنْ لم يأت عليه حول. ومغيل: يقال أغيلت المرأة، فهي مغيلةٌ ومغيلٌ، والولد مغيلٌ إذا أرضعتْ ولدها وهي حبلى، أو وُطئت وهي حبلى.

(٣) انظر البيت في أمالي ابن الشجري ١: ١٤٣، والمغني ١: ١٧٧، والخزانة ٤: ٢٠١. وعجزه:

يَكادُ عليَّ يَلْتَهِبُ التِهابا

(٤) ديوانه: ٦.

(٥) الرجز في الخزانة ٤: ٢٠٤، والأشموني ٢: ٢٣٢، واللسان (صبب).

وصُعُد، بضمتين: جمع صعود، وهو خلاف الهبوط. والأصباب: جمع صبب[١]، وهو الحدور. وقال رؤبة[٢] أيضاً:

٧٨١ - بَـلْ بَلَـدٍ مِـلْءِ الفِجَـاجِ قَتَمُـه

لا يُشْـتَرَى كُتَّانُـهُ وَجَهْرَمُـهْ[٣]

مع أنّ الفاء وبل، عاطفان بالاتفاق فدلّ على أنّ الواو كذلك، وقال آخر[٤]:

٧٨٢ - فإمَّـا تُعْرِضِـنَّ أُمَيْـمَ عَنِّـي وتَنْزَعُـكِ الوُشَـاةُ أُولُـو النِّبَـاطِ

فَحُـورٍ قَـدْ لَهَـوْتُ بِهِـنَّ عِيْـنٍ نَـواعِمَ فِي المُـروطِ وفِي الرِّيَـاطِ[٥]

فالفاء ها هنا جواب الشرط لا جَارّة، ولأنه قد وجد الجر حيث لا حرف، كما أنشد ابن جني:

٧٨٣ - رسـمِ دارٍ وقفْـت في طَلَلِـهْ كدتُ أقْضِي الحَيَاةَ من جَلَلِهْ[٦]

أراد: وربّ رسمِ دار.

---

(١) (صبيب) في: ع.

(٢) ديوانه: ١٥٠.

(٣) الرجز في الإنصاف ٥٢٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٠٥ والمغني ١: ١٢٠، والشذور ٣٢٣، والعيني ٣: ٣٣٥، والأشموني ٢: ٢٣٢، والهمع ٢: ٣٦، والدرر ٢: ٣٨، واللسان (جهرم).

الفجاج: الطرق. القتم: الغبار. الجهرم: بُسُط من شَعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم.

(٤) هو: المتنخل الهذلي.

(٥) انظر ديوان الهذليين ٢: ١٩ وشرح السكري ٣: ١٢٦٧ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٣، ١٤٤، ٣٦٦، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٣. يَنْزِعُكَ: يَوَدُّونَكِ. النباط: الذين يَستنبطون الأخبار ويستخرجونها. الحور: الشديدة بياض الحَدقة الشديدة سوادها. والعِين: ضخامة العَيْن وسعتها.

(٦) قائله جميل. ديوانه: ٨٤، انظر أمالي القالي ١: ٢٤٦، والأشموني ٢: ٢٣٣، واللسان (جلل). جلله: أجله.

«وموضع الجارّ والمجرور نصبٌ، ولذلك جاز مررت بزيدٍ وعمراً
إلا إذا زيد مع المرفوع فإنّ موضعه رفع[١]»

إذا أردت أن تعرف موضع الجارّ والمجرور من الإعراب، فانظر إلى الاسم الذي دخل عليه الجارّ لو سُقِطَ ما إعرابه، فإن كان يعرب بالنصب علمت أن موضعه نصب، وذلك ما[٢] حرف الجر فيه مزيد، كقوله: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو للتعدية به، كقولك: مررت بزيد، وإن كان يعرب بالرفع علمت أن موضعه رفع، وذلك أن يكون حرف الجر فيه مزيداً لا غير، كقولك: بحسبك أنْ تفعل، وما من أحد خير منك، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾،[٣] وما جاءني من أحد.

أقول: ويمكنُ أن يكونَ حرفُ الجر فيه للتعدية، وذلك إذا أقيم الجار والمجرور موضع الفاعل في الفعل المبني للمفعول، كقولك: مُرَّ بزيدٍ.

فإذا[٤] عطفت اسماً على قولك مررت بزيد، جاز فيه الجرّ وهو أولى، لأنّه حمل على الظاهر غير مفتقر إلى تأويل النصب، والتقدير: وجُزت عمراً، والرفع على تأويل الابتداء، والتقدير: وعمرو ممرور به.

وأجاز ابن السراج[٥]: ضربت زيداً وعمرٌو، أي: وعمرٌو مضروب، وإذا عطفت على فاعل (كَفَى)من قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ونظائره جاز لك الجر والرفع على ما ذكرنا.

وتقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة)، فلك في (امرأة) الجرّ على اللفظ، والرفع على الموضع.

وتقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا هندٌ)، برفع (هند) لا غير لأنه معرفة.

---

(١) (إلا زيد مع المرفوع فإن الموضع رفع) في النسخة الأزهرية.

(٢) (مما) في: ع.

(٣) النساء: ٧٩، ١٦٦، والفتح: ٢٨.

(٤) (فإن) في: ع.

(٥) انظر الأصول ٢: ٦٣-٦٤.

و(من) لا تزاد إلا مع النكرة، وقرأت القراء: ﴿مَا لَكُمْ من إلهٍ غيرِه﴾[١]، و(غيرُه) بجرّ التابع[٢] ورفعه حملًا على اللفظ والموضع.

* * *

---

(١) الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهو: ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون: ٢٣ و ٣٢. قرأ الكسائي وحده (غيره) خفضاً وقرأ الباقون رفعاً. انظر السبعة ٢٨٤ والإتحاف ٢٢٦.

(٢) (التوابع) في: ع.

«فصل:

القَسَمُ: جملة خبرية موجبة، تُذكر[1] لتوكيد خبر موجب أو منفي»

القسَم: اسم للمصدر الذي هو الإقسام، يقال: أقسم قسماً، قال الهذلي[2]:

٧٨٤ – فَقُلْتُ خُذْها لا شَوًى ولا شَرَمْ   قَدْ كُنْتُ أقْسَمْتُ فَثَنَّيْتُ القَسَمْ

أي: حلفت مرتين، ويقال: أقسم مُقْسَماً على مفعول كالمُدْخَل والمُخْرَج.

قال زهير[3]:

٧٨٥ – ألاَ أبْلِغِ الأحلافَ عني رسالةً   وذُبيانَ: هل أقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

ثم القَسَم يجب أن يكون جملة؛ لأنّ المفرد لا يدلّ على أكثر من نفسه، فلا يحصل منه الفائدة القسمية.

وأن تكون[4] موجبة؛/ لأنّ الغرض منها إثبات الحَلِفِ بالمعظم الذي ثبتت [٢٥٠] عظمته في نفس الحالف.

وإنّما جيء بالقسم في الكلام لتوكيد ما يدّعيه الحالف من إثباتٍ أو نفي، وذلك لأن الإنسان قد يخبر بخبر يتعقبه توهّم الشك أو الكذب أو التكذيب، فيأتي بها يثبت عظمته

---

(١) (يذكر) في: ع.

(٢) قائل الرجز: عمرو ذو الكلب، وقيل: أبو خراش، وقيل: رجل من هذيل. انظر ديوان الهذليين ٣: ٩٧، وشرح السكري ٢: ٥٧٦. خذها، أي: الرمية، يقول للذئب. الشَّوَى: الذي يَتَعَدَّى المَقْتَلَ. الشَّرَمُ: الخدش بين الجلد واللحم.

(٣) البيت من معلقته، انظر ديوانه بشرح ثعلب ١٨، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٣٢٥، والمغني ١: ٣٨٧.

الأحلاف: أسَدٌ وغَطَفان، أي: هل أقسمتم كلَّ الأقسام لَتَفْعَلُنَّ ما لا يَنبغي.

(٤) (يكون) في: ع.

عنده، أو عنده وعند المخاطب، فيحلف ويُعَقِّبُ الحلفَ بذكر الجملة المدعاة لنفي الكذب[١] عن تلك الجملة[٢].

ولهذا لو قلت: (أقام زيد)، فقال المسؤول مجيباً: (اللهم نعم)، كان أبلغ من قوله: نعم، لأنه تمكّن في نفس السامع أنَّ من كان بصدد من ذكر الله ـ تعالى ـ الذي من شأنه إثابة المطيعين، ومُعاقبة العاصين، لا يليق به الكذب، وهذا معنى متعارفٌ مستمر بين الناس.

ألا ترى أنَّ من لاذ بحقو كريم، يقبح غاية القبح صدور البخل عنه، ومن كان[٣] يكثر الدخول إلى بيت الله تعالى، كان صدور الفسق عنه أشنع. وعقد القَسَم خلاف عقد الخبر، لأنك إذا قلت: أحلفُ بالله على سبيل الخبر لا على سبيل الإنشاء كان بمنزلة العِدَة بأنك سَتَحْلِف.

وكذلك إذا قلت: (حلفت) فإنك قد أخبرت أنك أقسمت فيما مضى، ولو قلت: (والله لأفعلن) كان هو القسم نفسه، وهو كما إذا قلت: (يا زيدُ) كنت منادياً غيرَ مخبر، ولو قلت: أنادي، أو ناديت، كنت مخبراً.

ثم لما كان الغرض من القسم التأكيد، وهو يشتمل على ثلاثة أشياء:

جملة مؤكِّدة وهي القسم، وجملة مؤكَّدة وهي المقسم عليها، والاسم الذي يلصق به ليعظم به ويفخم، وهو المقسَم به، وقد نهى النبي – عليه السلام – أن يُحلف بغيرِ الله تعالى.

وقد وَرَدَ القَسَمُ في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيراً نحو: والشمسِ، والقمر، والليلِ، والنهارِ، والسماءِ والأرضِ، تفخيماً وتعظيماً لأمر الخالق فإنَّ في تعظيم الصنعة تعظيم الصانع. أو يكون هناك مضاف محذوف، كأنه قال: ورب الشمس والقمر، هذا من

---

(١) (لنفي الجملة) في: ع.

(٢) (عن تلك الجملة) ساقط من: ع.

(٣) (كان) ساقط من: ع.

حيث الشرع. فإنّ النبيّ - عليه السلام[١] - نهى أن يُحلف بغير الله تعالى[٢].

وأما من حيثُ العربيةُ فإنهم كانوا[٣] يحلفون بآلهتهم وآبائهم وبمن يحبونه.

وفي التنزيل: ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤].

وأمثالُ ذلك كثيرٌ في كلام العرب، ولا تعلُّق للنحويّ إلا بما تسوّغُه[٤] الصّناعةُ وهو جوازُ القَسَم بكلِ اسمٍ يجوز دخول حروف القسم عليه.

«والاسميةُ قليلة نحو: لَعَمْرُك، وايْمُنُ الله، وايْمُ الله»

إنما كانت الجملةُ الاسمية في القَسَم قليلةً، لأنّ القسم مصدرٌ فحقّه أنْ يعبّر عنه بالفعل، ولأنّ القسم لا بدّ فيه[٥] من حروف جر، وهو إنما جيء[٦] به ليتعدّى الفعل إلى الاسم، لكنهم قد جاؤوا بالجملة الاسمية، وحملوها في المعنى على الجملة الفعلية، قالوا: (عليّ لعهدُ الله لأفعلن)، إذا رفعت (عهدُ الله) بالابتداء، وإن رفعته بالظرف على مذهب أبي الحسن، فهو يجري مجرى الفعل والفاعل.

وكذلك (أمانةُ الله لأفعلن)، و(عهدُ الله لأفعلن)، وهما مبتدآن[٧] محذوفا[٨] الخبر، أي: أمانة الله لازمة لي، وعهد الله لازم لي.

قال الشاعر:

---

(١) (صلى الله عليه وسلم) في: ع.

(٢) انظر صحيح البخاري (كتاب الإيمان - باب لا تحلفوا بآبائكم) ٤: ١٥١. وفتح الباري ١١: ٥٣١.

(٣) (كانوا) ساقط من: ع.

(٤) (يسوغه) في: ع.

(٥) (له) في: ع.

(٦) (يجيء) في: ع.

(٧) (مبتدآت) في: ع.

(٨) (محذوفات) في: ع.

٧٨٦ – إذا مـــا الخُبْـــزُ تَأْدِمُـــهُ بِلَحْـــمٍ   فـــذاكَ أمانَـــةَ اللهِ الثَّرِيـــدُ(١)

وليس قوله: لأفعلن، خبرَ أمانة الله، لأنه ليس فيه عائد، ولأنّه يبقى القسم حينئذ بلا جواب.

وأمّا قوله: (لَعَمْرُكَ)، فالعَمْرُ: الحياةُ، وفيه ثلاث لغات: عُمْر كَبُرْد، وعُمُر كطُنُب، وعَمْر كَكَعْب.

ولم يختاروا للقسم إلا المفتوح، فإنَّ القَسَمَ كثيرٌ في كلامهم، وكذلك القسم بالعَمْر فاختاروا له ما يخفُّ لفظُه. وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] كأنه تعالى حلف ببقاء النبي – عليه السلام(٢) – ولذلك قال ابن عباس: لم يُقْسِمِ اللهُ بحياة أحد غير النبي – عليه السلام – . وقيل: العَمْرُ هاهنا بمعنى العَمور، محذوف الزائد(٣)، يقال: عَمَرَ يَعْمَرُ إذا عَبَدَ.

وحكى أن أعرابيًا قال: أَمْضِي أعمُرُ الله، أي: أعبُدُ الله.

ويجوز أن يكون البيت المعمور من هذا، الذي يُعمَر فيه. وقال النابغة(٤):

٧٨٧ – لَعَمْـرِي ومَـا عَمْـرِيَ عَـلَيَّ بِهَـيِّنٍ   لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلاً عَـلَيَّ الأَقَـارِعُ(٥)

فإذا قلت: (لعمرُكَ لأفعلن)، فعمرك مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: لعمرك ما أقسم به، أو لعمرك قسمي، والتزم حذف خبره لطول الكلام، كما حذف الخبر في قولك: (لولا

---

(١) يقال: هو مما وضعه النحويون. انظر الكتاب ١: ٤٣٤، والأصول ١: ٤٣٣، وشرح ابن يعيش ٩: ٩٢، ١٠٢، ١٠٤، واللسان (أدم) ومعناه أحلف بأمانة الله.

(٢) (صلى الله عليه وعلى آله وسلّم) في: ع.

(٣) (الزوائد) في الأزهرية.

(٤) أي الذبياني. انظر ديوانه: ٤٩.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٢٥٢، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٠٧، والمغني ٤٣٦.

الأقارع: بنو قريع بن عوف.

زيد)، واللام في (لَعمرك) هي المسمّاة لام الابتداء؛ لأنها تدخلُ على الجملة من المبتدأ والخبر، قال تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

وأمّا (ايْمُن) فاسم يستعمل في القسم كثيراً، ولا يضاف إلا إلى الله - تعالى - أو إلى الكعبة.

/ قال نُصَيبٌ: [٢٥١]

٧٨٨ - فقالَ فريقُ الحَيِّ لَمّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وفريقٌ: لايْمُنُ الله ما ندرِي(١)

وذهب البصريون: إلى أنه مفرد على وزن أفعل، إذ قد جاء عليه المفرد، نحو: آجر وآنك، والمفرد هو الأصل، ولأنّ العرب قد تصرّفت فيه وغيّرته تغييراً لم يجئ مثله في الجمع، فقالوا: اَيمن، واَيم، واَمْ، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة، والأصل فيها(٢) الكسر لأنها همزة وصلٍ، وإنها فتحت لأن هذا الاسم غير متمكنٍ لا يستعمل إلا في القسم، فضارَعَ الحرف ففتح همزته، تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لامَ التعريف.

و(من الله) و(م الله) بضم الميم وكسرها فيهما.

واشتقاق (اَيمن) عند سيبويه(٣) من اليُمْن، وهو البركة، يقال: يمن فلان علينا فهو ميمون، فـ(ايمن) أفعل منه، فإذا قال المُقْسِم: اَيْمُن الله لأفعلن، فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن.

وذهب الكوفيون: إلى أنه جمع يمين، كما قال أبو النجم:

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ١٤٧، ٢٧٣، والمقتضب ١: ٢٢٨، ٢: ٩٠، ٣٣٠، والمنصف ١: ٨٠، والإنصاف ٤٠٧، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٥، ٩: ٩٢، والمغني ١: ١٠٦، والهمع ٢: ٤٠، والدرر ٢: ٤٤.

ذكر في أبيات قبله أنه تصنع البحث عن إبل ضالة له. مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بصاحبته. نشدتهم: سألتهم أي عن الإبل الضالة.

(٢) (منها) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٤٦، ١٤٧.

٧٨٩ – يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ[١]

وإن همزته همزة قطع، وإنما أسقطت في الوصل لكثرة الاستعمال، وبهذا يشعر كلام الزمخشري[٢]، والوجه هو الأول.

«والفعلية، نحو: أقسمت»

قد ذكرنا أن الأصل في القسم الجملة الفعلية، فمن ذلك (أقسمت) قال:

٧٩٠ – فأقسمتُ بالبيت الذي طاف حَوْلَهُ ... رجالٌ بَنَوْهُ من قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ[٣]

وفي التنزيل: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

«وآليت»

قال الأعشى[٤]:

٧٩١ – فآلَيْتُ لا أَرْثي لَها مِنْ كَلالَةٍ ... وَلا مِنْ حَفًى حَتَّى تلاقي مُحَمَّدا[٥]

«وحلفت»

وفي التنزيل: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] و﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْاْ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ٩٦].

---

(١) انظر الرجز في الكتاب ١: ١١٣، ٢: ٤٧، ١٩٥، والنوادر ١٦٥ والخصائص ٢: ١٣٠، ٣: ٦٨، والمنصف ١: ٦١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٠٦ والإنصاف ٤٠٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٤١، ٩: ٩٢. وهو في صفة الراعي وإبله، يعرض لها يميناً وشمالاً، مزعجًا لها.

(٢) انظر المفصل ٣٤٤.

(٣) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٨: ٣٣، ٩: ٩٣.

(٤) ديوانه: ١٣٥.

(٥) انظر البيت في شرح التبريزي للحماسة ١: ٢٠٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١١٢ وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٠، ١٠٢، يمدح النبي، صلى الله عليه وسلم.

«ومنه: علم الله، ويعلم الله»

قال الحارث بن عُبَادٍ[١]:

٧٩٢ - لم أَكُنْ مِنْ جُنَاتِها عَلِمَ اللـهُ وإنِّي   بِحَرِّهــا اليــومَ صــالي[٢]

وقال الحارث بن هشام المَخْزُومِي[٣]:

٧٩٣ - اللهُ يعلـمُ مـا تركـت قتـالَهم   حتـى عَلَـوْا فـرسي بأشـقرَ مُزبـدِ[٤]

وإنما وقعَ (عَلِمَ اللهُ)، و(يعلمُ اللهُ) قسماً، لأنه إذا أخبر عن الله بالعلم، ثم عقبه بجوابه على طريقة القسم أوجب[٥] أنّ الأمر حقٌّ، لأنّه لا يدخل في علم الله إلا ما وقع في الوجود، وعلى ذلك حملوا قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، أي: ليدخلن ذلك في الوجود فيصير عالماً به حقيقة.

وكذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١] أي: حتى يدخل جهادكم وصبركم في الوجود فنعلمه وهذا كثير.

«وعاهدت الله»

وقد أنشدنا بيت الفرزدق في فصل المصدر.

«وأخذت الميثاق»

---

(١) هو أبو منذر، حكيم جاهلي، شاعر، شجاع، انتهت إليه إمرة بني ضبيعة وهو شاب (ت نحو ٥٠ ق. هـ). انظر الخزانة ١: ٢٢٦، والأعلام ٢: ١٥٨.

(٢) البيت في السمط ٢: ٧٥٧، والكامل ٢: ٥٩٤، والخزانة ١: ٢٢٦.

(٣) القرشي، أبو عبد الرحمن، صحابي، أسلم يوم فتح مكة (ت ١٨ هـ). انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ١٨٨، والأعلام ٢: ١٦١.

(٤) البيت في الخصائص ١: ٤٢، وسيرة ابن هشام (غزوة بدر) عَيّر حسانُ (الحارثَ) بفراره يوم بدر من المسلمين، فقال هذا في قصيدة يعتذر بها عن فراره. ويعني بالأشقر المزبد: الدم، حيث يعلوه الزبد.

(٥) (لوجب) في: ع.

وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١].

ويستعملون (شهدت) استعمال فعل القسم، وفي التنزيل: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٨].

وقد يحذف المقسَم به، وفي التنزيل: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ [القلم: ١٧]، وقال[1]:

٧٩٤ – فأُقسِمُ لو شَيْءٌ أتانا رَسُولُهُ ... سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفعا[2]

«ولا يتعدّى إلا بحرف جر»

لأن فعلَ القسم غيرُ متعدّ، فإذا أردتَ تعديته فلا بد من حرف الجر.

«وذلك الباء»

وقد ذكرنا مواضعها في حروف الجر، وهي في القَسَم بمعنى الإلصاق، لأنك إذا قلت: (حلفت بالله)، فالباء[3] قد[4] ألصقت الحلف بالله.

«ومن خصائصها أنها تجر الظاهر والمضمر تقول: بالله، وبك»

كما يجرها في غير القسم، وفي التنزيل: ﴿وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤]، وقال الشاعر[5]:

٧٩٥ – ألا نادَتْ أُمَامَةُ باحْتِمَالِ ... لِتَحْزُنَنِي فلا بِكِ ما أُبالِي[6]

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه: ٢٤٢ برواية (أجدَّكَ) في مكان (فأقسم).

(٢) البيت في تأويل مشكل القرآن ١٦٦، وشرح ابن يعيش ٩: ٧، ٧٤، والخزانة ٤: ٢٢٧.

(٣) (فالباء) ساقط من: ع.

(٤) (فقد) في: ع.

(٥) هو: غُوَيَّةُ بن سُلْمِيّ بن رَبيعة (جاهلي).

(٦) البيت في الخصائص ٢: ١٩، وشرح المرزوقي للحماسة ١٠٠١، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٤، ٩: ١٠٠، ١٠١.

«ويظهر فعل القسم معها نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾[١]»

﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] و﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٥٦] وقالت[٢] غنية الكلابية:

٧٩٦ - أحلِفُ بالمَرْوَةِ حقًّا والصَّفَا ... إنكَ خيرٌ مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا[٣]

«ويكون للاستعطاف، نحو: بالله أَجِبْني»

تستعمل للاستعطاف (الباء) وحدها، وذلك بأن يتعقَّبها كلام ليس بخبر، من أمرٍ أو نهي أو استفهام، نحو: (بالله قمْ)، و(بالله لا تفعلْ)، و(بالله متى تزورنا)، ويقرب بهذا إلى قلب المخاطب.

قال[٤]:

٧٩٧ - بدينكَ هل ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمًا ... قُبَيْلَ الصبح أم قَبَّلْتَ فَاهَا[٥]

وتقول: بالله إن جلست فحدّثنا، وبالله إنْ قَدِم الأميرُ فمتى يدعُونا إليه؟ وبالله إن جلستَ فلا تتكلم. قال ابنُ هَرْمة[٦]:

---

(١) الأنعام: ١٠٩، والنحل: ٣٨، والنور: ٥٣، وفاطر: ٤٢.

(٢) (وقال) في: ع.

(٣) تقدم البيت برقم (٢٥٩).

(٤) هو المجنون. ديوانه: ٢٨٦ برواية: (ليلى) في مكان (نعما)، و(أو) في مكان (أم).

(٥) البيت في المنصف ٣: ٢١، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠٢ والمغني ٢: ٦٤٧ والخزانة ٤: ٢١٠. الخطاب في البيت لزوج ليلى.

(٦) هو إبراهيم بن علي بن سَلَمَةَ بن عامر بن هَرْمة الكناني القرشي، أبو إسحاق، شاعر غزل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم (ت ١٧٦ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٥٣ والسمط ١: ٣٩٨، والخزانة ١: ٢٠٤، والأعلام ١: ٤٤.

٧٩٨ - بالله ربِّكَ إنْ دَخلْتَ فقُلْ لـه: هــذا ابــنُ هَرْمَــةَ واقفــاً بالبــابِ[1]

وتقول: أتزوُرنَا[2] بالله؟ وارفق بنا بحياتك، فتقدم الجملة على باء الاستعطاف/ [٢٥٢] وهذا القسم لا يُجاب، فإنهم أجروا الجملة المذكورة معه مجرى جوابه، ولا يظهر فعل القسم مع باء الاستعطاف، والاعتماد فيه على الاستعمال.

والتحقيق أنّ هذا ليس بقَسَم، بل الباء فيه تتعلق بمحذوف، كأنه قال: أسألك بدينك أن تصدقني وتعرفني هل ضممت إليك نُعْمًا، فحذف لدلالة الحال عليه فإنه لو كان قَسَماً لاحتاج إلى مُقسَم عليه،[3] ولكان يجاب بما يجاب به الأقسام.

فإن قلت: فما تصنع بقوله:

٧٩٩ - أيـا خَـيْرَ حَـيٍّ في البريـةِ كُلِّهَـا أبــالله هَــلْ لي في يَمينـيَ مـنَ عَقْـلِ[4]

سماه (يميناً)، لقوله: هل في يميني.

قلت: التقدير: هل في يميني من عقل إن حلفت بأنك خيرُ حيّ في البرية لا أنه جعل هذا الكلام يميناً.

فهذه ثلاث خصائص للباء لا توجد في غيرها: الدخول على المضمر، وظهور فعل القسم معها، واستعمالها للاستعطاف.

«والواو: وتجر[5] الظاهر فقط والحَلِفُ بها أكثر»

من حروف القسم الواو، والدليل على أنها تستعمل للقسم الخالص: دخولُ الواو

---

(١) انظر شعره: ٧٠، والصناعتين ٦٨، وهو فيهما برواية (فقل لها) وشرح ابن يعيش ٩: ١٠١، ورصف المباني ٢٢٤.

(٢) (تزورنا) في: ع.

(٣) (مقسم به) في: ع.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٩: ١٠٢.

(٥) (ويجر) في: ع.

العاطفة عليها على ما سيأتي، ولا تجر إلا الظاهر، والحلف بها كثير، لأنه متى لفظ بها وبعدها المجرور عُلم أنها للقسم، لأنها لا تجر إلا فيه، ولهذا لم يظهروا فعل القسم معها للعلم به بخلاف الباء، فإنّها تجرّ في القسم وغيره، فاحتاج إلى إظهار فعل القسم، ليعلم أنها للقسم، واستعمال حرف يدل على المقصود دلالة قاطعة أحسن من استعمال ما يتردد بينه وبين غيره.

«وهي بدل من الباء»

زعم النحويون[1]: أن الواو في القَسَم بدل من الباء، فأصل والله: بالله، أقاموا الواو مقام الباء، لأنها تشابهها في المخرج، فإنهما شفويّان، وفي المعنى فإن الباء للإلصاق، والواو للجمع، وهما متماثلان، لأنك إذا ألصقت فقد جمعت، وفيه نظر؛ لأن البدل ينبغي أنْ يوجد في موضع يبقى فيه أصل يدل على الأصل المتقدم كما أن بقاء القاف واللام في قال، وبقاء الباء والعين في باع، ومعهما ألف لا يكون أصلاً في مثله، دليل على أنَّ الألف بدل من الواو والياء، وليس هاهنا ما يدل على أن أصل الواو هو[2] الباء، لكنهم لما رأوا الواو تنقص درجتها عن درجة الباء بالخصائص الثلاث، فلا تدخل على المضمر، ولا يظهر معها فعل القسم، ولا تكون[3] للاستعطاف، حكموا بأنها بدل منها.

«والتاء: وتختص باسم الله»

زعم النحويون[4]: أن التاء بدل من الواو، فأصل والله: تالله، كما قالوا: تراث، وتخمة، وأصلهما: وراث ووخمة، لأنهما من الوراثة والوخامة، وذلك لما رأوها تنقص عنها من حيث إن التاء لا تدخل على غير اسم الله تعالى، وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ﴾ [يوسف: ٩١] في مواضع، والواو تدخل على كل اسم ظاهر، والإشكال عليه ما ذكرنا في الواو.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٩٩.

(٢) (وهو) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٩٩.

وحكى أبو الحسن[١]: تَرَبِّ الكعبة، فإن رَبَّ الكعبة هو الله ـ جل وعلا ـ ولا يقاس عليه لأنه شاذ.

«وقد تجيء للتعجب»

كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩١] أقسموا متعجبين من إيثار الله يوسف عليهم[٢].

وقد تعرى عن التعجب، كقوله تعالى حاكياً عن إبراهيم[٣]: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] إذ ليس فيه تعجب.

«ومثلها فيه وفي القسم اللام نحو: لله لا يؤخَّرُ الأجلُ»

اللام: بمنزلة التاء في التعجب والقسم، أنشد سيبويه لعبد مناة الهذلي[٤]:

٨٠٠- لله يَبْقَى على الأيَّام ذو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ[٥]

والقسم باللام قليل، ولا تزايلها معنى التعجب.

وعن ابن السراج: أنه قد يزايل في بعض المواضع.

«ومن نحو: مِن ربي، لا غيرُ، وقد يضم ميمها»

من حروف القسم (مِن) ولا يدخل إلا على (ربي) تقول: مِن ربي لأفعلن. وقد

---

(١) انظر شرح الرضى للكافية ٢: ٣٣٤.

(٢) (عليه السلام وعليهم) في: ع.

(٣) (صلوات الله على نبينا وعليه) في: ع.

(٤) هذا موافق لما قاله الزمخشري في المفصل. انظر شرح ابن يعيش ٩: ٩٨ ونسبه السكري إلى أبي ذؤيب. انظر شرح السكري ١: ٢٢٧، ونسبه الحلواني إلى (مالك بن خالد الختاعي) ٢: ١٤٤. والخزانة ٤: ٢٣١. ونسبه ابن السراج في الأصول ١: ٤٣٠ إلى (أُمية بن عائذ).

(٥) يبقى، أراد لا يبقى، فحذف النافي، الحِيَد جمع حَيْد، وهو كل نتوء في قرن أو جبل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: شجر الياسمين. والآس: الريحان. ومنابتها الجبال وحزون الأرض.

تضم ميمها في القسم[١] لا غير.

حكى سيبويه[٢]: مُنْ رَبِّي إنَّكَ لأَشِرٌ.

وقيل: إذا ضم ميمها فهي محذوفة من ايمُن، ولا يبعد، فعلى هذا يكون مبتدأ محذوف الخبر، كأنك قلت: ايمُن ربِّي قسمي.

وإن جعلناها حرف جر، وهو الظاهر، فيكون لابتداء الغاية، فقد جعل الرب لابتداء غاية الحلف.

«وقالوا: آلله، وأفا الله[٣]، ولا ها الله ذا، وإي ها الله ذَا»

قد عوّضوا من حروف القسم ثلاثة أشياء/ فجرّوا بها اسم الله ـ تعالى ـ خاصة، فلا [٢٥٣] يجمع بينها وبين حرف[٤] القَسَم.

الأول: ألف الاستفهام، كقولك: (آ الله لتذهبن)، يقال[٥] لمن يعد بالذهاب. ومُدَّ ألف الاستفهام كما مدّ في قوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ليفرق بين الخبر والاستخبار.

الثاني: قطع همزة الوصل بشرط تقدم حرف الاستفهام، وحجز فاء العطف بينهما، نحو: (أفأالله[٦] لتفعلن)، يقال لمن يعد بشيء، والفاء عاطفة، كأنك قد عطفت كلامك على كلام، وقطع همزة الوصل عوضٌ من حرف الجر.

الثالث: ها التي للتنبيه وذلك في الجواب بالنفي والإيجاب، تقول في النفي: (لا ها

---

(١) (في القسم) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٤٥.

(٣) (وآفاء الله) في: ع.

(٤) (حرفي) في: ع.

(٥) (يقال) ساقط من: ع.

(٦) (آفاء الله) في: ع.

الله)، وفي الإيجاب: (إي ها الله ذا).

وفي ألف (ها)[١] وجهان[٢]: إثبات الألف، وإن كان بعدها ساكن فإنه مدغم، فهو كدابّة وشابّة، وأجودهما حذفها لالتقاء الساكنين كما في قولك:

٨٠١ – ...... حلقتا البطان ....[٣]

وذهب غلاما السلطان.

ومذهب الخليل: إنّ (ذا) من جملة جواب القسم، فأصل الكلام: لا والله لا الأمر هذا، وإي والله للأمر[٤] هذا، كأن قائلاً قال لك: أَرْكِبِ الأميرَ، فقلت له ذلك، فحذف واو القسم، وقدمت (ها) إلى جانب حرف الجواب الذي هو (لا) أو (أي) وصار المقسم به فاصلاً بين حرف التنبيه واسم الإشارة، كما فصل بينهما بالواو العاطفة في قوله[٥]:

٨٠٢– ونحنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا فقلتُ: لَهُمْ هـذا، لهاها، وذا لِيَا[٦]

أراد: وهذا ليا، وحذفوا قولهم: لا الأمر، وللأمر،[٧] فذا الملفوظ[٨] به من جملة جواب القسم.

---

(١) (ألفها) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩: ١٠٦.

(٣) قطعة من بيت وتمامه:

التقت حلقتا البطانِ بأقوا م وطارَتْ نفوسُهُمْ جزعا

(٤) (الأمر) في: ع.

(٥) نسبه الأعلم للبيد. قاله البغدادي.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٣٧٩، والمقتضب ٢: ٣٢٣، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٤، والهمع ١: ٧٦، والدرر ١: ٥٠، والخزانة ٢: ٤٧٩، ٤: ٤٧٨. وانظر الشعر المنسوب للبيد ٣٦٠ (الكويت).

(٧) (لا الأميرُ وللأمير) في الأزهرية.

(٨) (والملفوظ) في: ع.

وقال أبو الحسن: ذا: اسم إشارة إلى مصدر[١] وقع توكيدًا للقَسَم، فإن قوله: إي[٢] ها الله، بمنزلة قوله: أحلف، فقال[٣]: ذا، أي: هذا الحلف، وجواب القسم محذوف تقديره: إي ها الله ذا للأمر كذا. وهكذا ورد[٤] عن العرب.

وحُكِيَ عنهم أيضًا[٥]: لا ها الله ذا لقد كان كذا، فلو كان ذا[٦] جواباً لم يؤت له بجواب آخر من غير عطف[٧].

«وقد يحذف الجار فينصب الاسم، نحو: أباك لأفعلن،
ولا يجوز الجرّ إلا في اسم الله»

قد تقدّم في باب المفعول به أنّ حذف حرف الجر لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإنما ساغ[٨] في القَسَم في اختيار الكلام، لأنّ القسم لما كثُر في كلامهم توخّوا[٩] له ضروباً من التخفيف، تقول: اللهَ لأقومنّ، وأباك لأفعلنّ، وكذلك: يمن[١٠] الله، وأمانة الله، وعمرَك الله. قال ذو الرمة[١١]:

---

(١) (المصدر) في: ع.

(٢) (أي) ساقط من: ع.

(٣) (وقال) في: ع.

(٤) (أورد) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٢٩٣.

(٦) (ذا) ساقط من: ع.

(٧) (حلف) في: ع.

(٨) (شاع) في: ع.

(٩) (تواخوا) في: ع.

(١٠) (يمين) في الأزهرية.

(١١) انظر ملحقات ديوانه: ١٨٦١.

٨٠٣- ألا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَـهُ - اللهَ- ناصِـحٌ   ومَـنْ قَلْبُـهُ فِي الظِّبـاءِ السَّـوانِحِ[١]

وكان القياس أن يجوز: أقسم اللهَ لأقومن، وأحلف أباك لأفعلن، لأنّ ما جاز مع حذف الفعل وهو في تقدير الثبوت جاز مع[٢] ثبوته، ولكنّهم لا يكادون يقولون ذلك، بل يحذفون الفعل والحرف جميعاً، والقياس يقتضي أنّه حذف الحرف أولاً، فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه، ثم حذف الفعل توسّعاً، لكثرة دور الإقسام على ألسنتهم.

وقال أبو علي[٣]: وربما أضمر حرف الجر فقيل: الله لأفعلن. وتصديره بربما[٤] دليل على تقليله، وقد حكاه سيبويه[٥] في الخبر لا الاستفهام.

وأجاز الكوفيون ذلك في كل مقسم به، للعلم بموضعه.

والبصريون يقصرون الجرّ على اسم الله تعالى، لأنهم كثيراً ما يقسمون به، فحذف حرف الجر، وهم يريدونه، والشيء إذا علم موضعه جاز حذفه، وعليه قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فيمن جرّ، وجواب القسم ﴿ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقرئ: ﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾ [المائدة: ١٠٦][٦] على إخراج اسم

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٢٧١، ٢: ١٤٤، والمخصص ١٣: ١١١، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠٣. السانح من الظباء: ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به. ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن. وقد جعله ذو الرمة مشؤومًا لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه. والمعنى: ألا رب من قلبي له بالله ناصح، أي أحلف بالله.

(٢) من (الفعل) إلى (جاز مع) ساقط من: ع.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٦٥.

(٤) (وتقديره) مكان (وتصديره بربما) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٤٤.

(٦) روي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش (شهادة) بالتنوين (آلله) بقطع الألف دون من، وخفض هاء الجلالة، ورويت هذه عن الشعبي. انظر البحر ٤: ٤٤.

الله من الإضافة، وجعله قَسَماً حتى لا يجيزونَ : الرحمنَ لأفعلنَّ ، مع أنّ (الرحمن) لا يطلق إلا على الله تعالى، لأنّ ذلك شاذٌّ، والشاذُّ لا يقاس عليه.

«ولا بد للقَسَم من جواب»

لأن القسم إنما جيء به لتوكيد المقسم عليه فهي كالشرط مع الجزاء، أو كالتابع مع المتبوع، أو كالمؤكِّد مع المؤكَّد، فلا يُجاء به وحده، إذ لا يقال: جاء أجمعون.

وأمّا قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] وقوله: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٩٥].

فالجواب محذوف تقديره: يحلفون بالله لكم (لقد) آمنا، إذِ الكلام في المنافقين، وكان هذا دأبهم فحذف للعلم به[١]. وكذلك قول جِرَان العَوْد[٢]:

٨٠٤- ونصبح لم يُشْعَرْ بنا غيرَ أننا ... على كلّ حال يَحْلِفونَ ونَحْلِفُ

كأنّه قال:/ يحلفون لقد كنتم في مكان ريبة، ونحلف ما كنا. [٢٥٤]

ونظيره مجيء جواب القسم من غير قسم. وهو[٣] في التنزيل كثير كقوله: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ومثال[٤] ذلك الشرط والجزاء، فإن الشرط قد يجيء من غير جواب، كما تقول: أزور زيداً وإن شتمني، يريد وإن شتمني زرته.

وقد يجيء جواب الشرط من غير شرط، كقوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] فيمن جزم وهو كثير.

---

(١) (به) ساقط من: ع.

(٢) انظر ديوانه: ١٨.

(٣) (هو) ساقط من: ع.

(٤) (ومثل) في: ع.

«وهو إن كان موجباً، فإن كان جملة اسمية جئت بإن المكسورة أو اللام أو بهما، تقول: والله إنك ذاهبٌ، ولَزيد قائم، وإنَّ زيداً لقائم»

لما كان الجواب جملة قائمة بنفسها افتقرت إلى رابط، كما أنّ الجملة الابتدائية أجنبية من الشرط لا يدخل على المبتدأ والخبر، فإذا وقعت في جوابه احتاجت إلى حرف يربطها به، وهو الفاء ثم[1] جواب القسم إن كان جملة ابتدائية فلها حرفان: إنّ واللام، تقولُ: والله إنّ زيداً قائم، ووالله لَزيد أفضل من عمر. وقال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]. وقال الشاعر:

٨٠٥ - حلفْتُ بربِّ مكةَ والمُصَلّى ... لها والراقصات غَداة جَمْعِ

لأَنْتِ على التَّنائي فاعْلمنه ... أحبُّ إليَّ من بَصَري وسمعي[2]

ويجوز الجمع بينهما لشدة التوكيد، وهو في القرآن كثير، كقوله: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] والجواب ﴿إِنَّ إِلَـٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ٤].

(تنبيه):

إذا قلت: إن زيداً قائم، فلا يفتقر إلى تقدير قَسَم هذا جوابه، لأن (إنّ) حرف أشبه الفعل، فمجيئها كمجيء الفعل، وكذلك لام الابتداء في قولك: لَزيدٌ أفضل من عمرو، عند البصريين.

وعند الكوفيين اللام جواب قسم محذوف، لأنها قد تلي[3] المنصوب في قولك: لَطعامُك زيد آكل، فصارت بمنزلة اللام الداخلية على الفعل، وتلك جواب قسم، قلنا: التقدير: لزيدٌ آكلٌ طعامَك، فقدّم كما تقدّم عامله الذي هو خبر المبتدأ.

---

(١) (القائم) في مكان (الفاء، ثم) في: ع.

(٢) البيتان في الأمالي ٢: ٩٦، برواية (ورَبّ الواقفين غداة جَمْع) والمستقصى ١: ٣١٤. ونسب إلى قيس بن ذريح. انظر ديوانه ١٣٦. غداة جَمْع: يوم عرفة.

(٣) (يلي) في: ع.

«وإن كانت فعلية ماضيةَ الفعل جئت باللام، أو قد، أو بهما، وهو الأجود، نحو: والله لقد قام زيد»

أما (اللام) فلأنها تربط جملة الجواب بجملة القسم، وأما (قد) فلأنها تقرّبه من فعل الحال القريب من الاسم، ليحسن دخول اللام المشابهة لام الابتداء من حيث إنها للتوكيد، وتلك تختص بالأسماء، ويجوز الإتيان باللام وحدها على قبح. قال امرؤ القيس:

٨٠٦- حلفتُ لها بالله حَلْفَةَ فاجِرٍ ... لَنَامُوا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ[١]

وبـ(قد) وحدَها على قبح أيضًا إذ لم يجئ باللام، وأما قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، قيل: إنه جواب القسم في: قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، وقيل: جواب القسم محذوف، وهذا كلام جيء به على سبيل الاستطراد من غير أن يجعل جواباً للقسم، ولا يجوز أن تحذفهما فتقول: والله فَعَلَ.

«وإن كان فعلها مضارعًا جئت باللام أو إحدى النونين أو بهما، وهو الأجود نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]»

إنما كان الأجود المجيء بهما إذ لولا النون لأشبهت اللام لام الابتداء، لو قلت: والله ليفعل، لكان كقولك: إنّ زيداً ليفعل، ولولا اللام لم يتعيّن القَسَم، فإن النون تستعمل[٢] لغير القَسَم أيضًا، وفي التنزيل: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] ويجوز على ضعف أن تأتي[٣] باللام وحدها، نحو: والله لأفعل. ذكره أبو علي[٤].

---

(١) تقدم البيت برقم (٢٣).

(٢) (يستعمل) في: ع.

(٣) (يأتي) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٦٥.

وقال المرزوقي(١) في قول زَيْد الفَوارس(٢):

٨٠٧- تَـألَّى ابـنُ أوسٍ حَلْفَـةً لِـيَرُدَّنِي عـلى نِسْـوَةٍ كَـأنَّهُنَّ مَفائِــدُ(٣)

إنّه يروى بفتح اللام، وضم الدال، على أن تكون اللام لام اليمين، والنون وحدها.

وأنشدوا:

٨٠٨- وقتيـلَ مُـرَّةَ أثْـأرَنَّ فإنَّـهُ فِـرْغٌ وإنّ أخَـاكم لم يُثْـأرِ(٤)

(تنبيه):

لو قلت: (واللهِ إنّ زيداً ليقوم)، فاللام لأن لا غير، إذ لو جعلناها للقَسَم لبقي (إنّ) بلا خبر.

ولو قلت: (إن زيداً واللهِ ليقومن)/ فاللام للقسم لاغير، لأجل النون والقسم [٢٥٥] وجوابه خبر إنّ.

ولو قلت: (إنّ زيداً والله ليقوم)، فالأقوى أن تجعل اللام خبر إن، واليمين معترضة بين الاسم والخبر.

ويجوز أن تجعلها جواب القسم، لأنه جملة، فلو قلت: (إنَّ زيداً والله لقائم)، فاللام لـ (إنَّ) لا غير، لأن قائم مفرد، فلا يقع جواب القسم.

---

(١) هو أحمد بن محمد، أبو علي المرزوقي النحوي، من أهل أصبهان، أخذ عن أبي علي الفارسي، له (شرح الحماسة لأبي تمام) و(شرح المفضليات) (ت ٤٢١ هـ) انظر إنباه الرواة ١: ١٠٦، وبغية الوعاة ١: ٣٦٥، والأعلام ١: ٢٠٥.

(٢) هو زيد بن حُصَيْنَ بن ضِرار الضَّبِّي، فارس، شاعر جاهلي، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٠٤، والخزانة ١: ٥١٧، والأعلام ٣: ٩٧.

(٣) انظر البيت في شرح المرزوقي ٢: ٥٥٧، والمقرب ١: ٢٠٦، والهمع ٢: ٤٢ والدرر ٢: ٤٦، والخزانة ٤: ٢١٨. تألى: حلف. المفائد: جمع المِفْأد، وهي المساعير.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٥٥٨، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٤٩٩. مُرَّة: هو مُرَّة بن عوف، أبو قبيلة. فِرْغ: هدر، يقال: ذهب دم فلان فِرْغاً وهدراً، إذا لم يقتل قاتله.

ولو قلت: (إن زيداً واللهِ لكَذَبَ)، فاللام للقسم، لأنّ اللام التي في خبر (إنَّ) لا تدخل على الفعل الماضي.

ولو قلت: (إن زيداً ليقومن)، فاللام جواب قسم محذوف، لأن هذه اللام لا تكون لـ (أنّ) لأجل (النون).

فلو[1] قلت: (إنّ زيداً ليقومن والله)، كان أقوى لدلالة هذا القَسَم على المحذوف، ولا يكون (ليقومن) جواب هذا القسم، لأن جواب القسم لا يتقدم عليه. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] اللام الأولى لإنْ والثانية لليمين.

(تنبيه):

لا مدخل للأمر[2] في جواب القَسَم، لأن الأمر ليس من باب الإخبار، فلا يدخله الدعوى.

«وإن كان منفيًا فتأتي في الجملة[3] الاسمية بـ(ما)، أوْ (لا)، أوْ (إنِ) النافية، تقول: واللهِ ما زيد قائم أو قائمًا، ولا رجلَ أفضل منك. وإنْ زيدٌ قائم»

إذا كانت الجملةُ الاسمية المجاب بها القسم منفيةً، فلك أن تجيبها بثلاثة أحرف:

(ما) الحجازية والتميمية، تقول: والله ما زيد قائماً، والله ما زيد قائم، ووالله ما زيد[4] بقائم، وفي التنزيل: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨].

و(لا) كقولك[5]: واللهِ لا رجل في الدار، ولا يجب التكرار لأنك أعملتها، واللهِ لا

---

(١) (ولو) في: ع.

(٢) (لا يدخل الأمر) في: ع.

(٣) (بالجملة) في: ع.

(٤) (قائم، ووالله ما زيد) ساقط من: ع.

(٥) (كقولك) في: ع.

زيد في الدار ولا عمرو، فتكرّر لأنك لم تعملها.

ويجوز أن تجيب بـ(لا) التي تعمل عمل ليس، تقول: والله لا رجل أفضل منك.

و(إن) النافية، تقول: والله إنْ زيد قائم، وفي التنزيل: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] و﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

«وتنفى الفعلية في الماضي بـ(ما وإنْ) مقربَة من الحال،
وبـ(لا) مستقبلةَ الفعل في المعنى»

تقول: والله ما فعل زيد، ووالله إنْ فعل زيد، وهما نافيتان مقرّبتان للفعل الماضي من الحال. وفي التنزيل: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

وتقول[١]: والله ما قام زيد وإنْ كلمك، فـ(إنْ) إمّا نافية فتكون[٢] الجملتان جوابين والواو عاطفة، وإمّا شرطية والواو حالية.

وتقول: والله لا فَعَلَ زيد، فـ(لا) نافية، والفعل ماضٍ من جهة اللفظ ومستقبل من جهة المعنى، نصّ عليه أبو بكر بن السرّاج[٣]، والدليل عليه قول المؤمّل[٤]:

٨٠٩ - حَسْبُ المُحبِّينَ في الدنْيا عَذابُهُمْ   والله لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَها سَقَرُ[٥]

حلف على نفي تعذيب النار، وذلك متوقّع، فعلى هذا يجوز أن تقول: والله لا قام زيد غداً.

---

(١) (وتقول) ساقط من: ع.

(٢) (فيكون) في: ع.

(٣) انظر الأصول ١: ٤٣٥، ٢: ٢٠٠.

(٤) هو المؤمل بن أُمَيْل المحاربي، شاعر كوفي، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وانقطع إلى المهدي قبل خلافته وبعدها (ت نحو ١٩٠ هـ) انظر السمط ١: ٥٢٤، والخزانة ٣: ٥٢٣، والأعلام ٨: ٢٩١.

(٥) انظر البيت في الأغاني ١٩: ١٥٠، والمغني ١: ٢٦٨، والخزانة ٣: ٥٤٣، ٤: ٢٢٨.

ولم يُجز أبو بكر أن تقول: والله لما قام زيد، لأنّ اللام للإيجاب، و(ما) للنفي فلا يجتمعان، وأما قول النابغة[١]:

٨١٠- فَلاَ عَمْرُ الذي أُثْنِي عَلَيْه ... وَمَا رَفَعَ الحَجِيجُ إلى إلالِ

لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْني ... فكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالِي؟[٢]

فاللام زائدة.

«وتَنْفِي المضارع بـ(ما) و(إنْ) حالًا، وبـ(لا) مستقبلا»

تقول: والله ما يقوم زيد، وتالله إنْ ينطلقُ عمرو، ووالله لا يذهبُ بكر، وما وإن إذا أدخلتا على المضارع أخلصتاه للحال، ولا تخلصه للاستقبال.

«وقد تحذف[٣] (لا)، ومنه: تالله تفتؤ تذكر»

يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريدها، تقول: والله يقوم زيد، تريد: لا يقوم زيد، إذ قد علم أنه لو كان إيجاباً لم يخل من اللام أو من النون أو منهما، وتقول: والله قام زيد، تريد: لا قام زيد، لأنه لو كان إيجابًا لم يخل من اللام أو من قد أو منهما كليهما[٤]، وفي التنزيل: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أراد: لا تفتؤ، وقال امرؤ القيس[٥]:

٨١١- فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً ... ولَوْ قَطَعُوا رأسِي لَدَيْكِ وَأوْصَالِي[٦]

---

(١) أي: الذبياني، انظر ديوانه: ١٣٩.

(٢) يعني الله تعالى. وإلال: جُبَيْل عن يَمِينِ الإمامِ بِعَرَفَةَ. والبيت في لباب الآداب ٣٧٩.

(٣) (يحذف) في: ع.

(٤) (كليهما) ساقط من: ع.

(٥) البيت من معلقته، انظر ديوانه: ٣٢.

(٦) انظر البيت في الكتاب ٢: ١٤٧، والمقتضب ٢: ٣٢٦، والخصائص ٢: ٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٩، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٠، ٨: ٣٧، ٩: ١٠٤، والمغني ٢: ٧٠٩، والعيني ٢: ١٣، والأشموني ١: ٢٢٨، والهمع ٢: ٣٨، والدرر ٢: ٤٣.

ذكر أنه تعرض للرقباء الذين أمروه بالانصراف عن محبوبته. والأوصال: جمع وصل، وهو العضو من الأعضاء.

أراد: لا أبرح، ويروى برفع يمين ونصبها، وقال الهذلي[١]:

٨١٢- تَـاللهِ يَبْقَـى عـلى الأيَّـامِ مُبْتَقِـلٌ   جَوْنُ السَّراةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ[٢]

أراد: لا يبقى، وذكر أنه لا يجوز حذف (ما)؛ لأنها للحال. فلو حذفت لم يكن على الحال دليل، وهو ينتقض بحذف (لا) فإنّها لنفي الاستقبال، ولا يبقى بعد حذفها دليل عليه[٣].

[٢٥٦] / ومنهم من علّل بأن (ما) تكون عاملة في لغة أهل الحجاز، والحرف العامل لا يحذف كان، وفي كلام بعضهم[٤] إشعار بجواز حذف (ما) أيضاً.

وعن ابن الدهّان: أنّ منهم من يجيب القسم بـ(لم) و(لن) فيجيز: والله لم أقم، ووالله لن أقوم، والمرجع فيه إلى الاستعمال.

(تنبيه):

تقول: أنا والله لا أقوم، فـ(لا أقوم) إمّا خبر (أنا) والقسم معترض بين المبتدأ والخبر، أو هو[٥] جواب القسم، والقسم وجوابه خبر المبتدأ. فلو قلت: أنا لا أقوم والله، فلا أقوم خبر المبتدأ، لأنّ جواب القسم لا يتقدّم عليه.

«ويجوز: والله وربِّ السماء»

فتدخل واو العطف على واو القسم لأنهما متغايرتان وإن اتفق لفظهما،

---

(١) هو أبو ذؤيب. انظر ديوان الهذليين ١: ١٢٤.

(٢) انظر البيت في شرح السكري ١: ٥٦، وإصلاح المنطق ٤٠٣، وشرح ابن يعيش ٧: ١١١، ٩: ٩٦، ٩٨، والتاج واللسان (كور، وبقل) والصحاح (بقل)، مبتقل: حمار يأكل البقل. جَوْنُ السَّراة: أسود الظهر. رباع في سنه، أي ألقى رباعيته، وهي السن بين الثنية والناب. غرد: كثير النهاق.

(٣) (عليهم) في: ع.

(٤) في حاشية النسخة الأزهرية: (المراد به صاحب الدرّة).

(٥) (وهو) في: ع.

أنشد المفضل.

٨١٣ - أَرِقتُ، فلم تَخْدَعْ بَعْينَيَّ هَجْعَةٌ ووالله، ما دَهْرِي بِعِشْقٍ، ولا سَقَمْ[١]

«وإذا قلت: وحقِّك وحقِّ زيد[٢]، فالثانية عاطفة»

ولا يجوز أن تجعلها للقسم إلا على سبيل الغلط أو البداء، وكذلك الواوات الست التي بعد قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] كلُّها للعطف، وكذلك في نظائرها، لأنها لو كانت للقسم لكانت أقساماً مستقلّات، ولافتقر كلّ واحد منها إلى جواب، فلما جيء لكلّها بجواب واحد دلّ على أنّ الثانية وما بعدها واو عطف، ولأنه وقع موقعها الفاء كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣]: والفاء ليست بحرف قسم.

«وتقول: حلفتُ لأفعلن»

إذا تلقيت القسم بجملة فعلية، فإن كان الحالف يحلف على فعل غيره فليس فيه تفريع، فتقول: حلفت ليذهبن زيد، وحلف زيد لتذهبن[٣] يا رجل، وإن كان الفعلان في القسم وجوابه لفاعل واحد تفرّعت المسائل، فإن كانا للمتكلم قلت: حلفتُ لأفعلَنّ، لا يجوز غيرُه، كما تقول: قلت إني منطلق.

«وحلفْتَ لتفعلَنّ»

وهو الأجود، نظراً إلى لفظ الخطاب.

«ولأَفعلَنّ»

---

(١) البيت لراشد بن شِهاب (جاهلي). انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٣١٨، والهمع ٢: ٣٩، والدرر ٢: ٤٤. تَخْدَع: تدخل. أي: سهرتُ فلم يدخل في عينيَّ شيءٌ من النعاس. والنَّعْسَةُ: اسم للمَرَّةِ، كأنه يريد بها القليلَ.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٤٦.

(٣) (زيد، وحلف زيد لتذهبن) ساقط من: ع.

تحكي[١] كلامه، وفيه ضعف، لأنه ملتبس بأن يكون قد حلف على فعل المتكلم، ولا ينقض بقولنا: يا زيد حلفت لتفعلن، إذ يجوز أن يكون حكاية لمخاطبته إياك فيكون حلفًا على فعل نفسك، لأن الفعلين كليهما للمخاطب، وصرف الكلامين إلى وجه واحد أحسن.

و(لا) كذلك هاهنا، فإن فيه بالتكلم والخطاب.

«وحلفَ زيدٌ ليفعلَنَّ»

فتأتي بياء الغائب، وهذا أولى لأنّ الحالفَ غائبٌ.

«ولأفعلَنَّ»

فيحكى كلامَه، وفيه إلباس بالحلف على فعلك.

«واحْلِفْني لأَفْعَلَنَّ»

يحكي[٢] كلامك الذي تقوله بعد الاستِحْلاف.

«ولَتَفْعَلَنَّ»

تحكي كلام المستحلف، لأنه يقول لك: أحلف لتفعلن.

«وأحلفت زيداً ليفعلُنَّ»

وهو أحسن، لأنّ المستحلفَ غائبٌ.

«ولَتفعَلَنَّ»

لأنك حين[٣] استحلفته قلت له: أحلف لتفعلن.

«ولأفعَلَنَّ»

---

(١) (يحكي) في: ع.

(٢) (تحكي) في: ع.

(٣) (حين) ساقط من: ع.

يحكي كلامه حين حلف، وأما قوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النمل: ٤٩] فتقاسموا إن كان ماضياً جاز (لَيُبَيِّتُنَّهُ)، لأن الحالفين غُيَّبٌ، و(لتبيتنه) نظراً إلى لفظهم، وإن كان أمراً جاز (لَتُبَيِّتُنَّهُ)، لأنهم مخاطبون[١]، و(لَنُبَيِّتُنَّهُ)، لأنهم إذا حلفوا جاؤوا بالنون، لأنهم مخبرون[٢] عن أنفسهم.

❊ ❊ ❊



(١) (يخاطبون) في: ع. قرأ الجمهور: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بنون الجماعة وفتح التاء التي قبل نون التوكيد. وقرأه حمزة والكسائي وخلف بتاء الخطاب في أوله وبضم التاء الأصلية قبل نون التوكيد. وذلك على تقدير: أمر بعضهم لبعض. التحرير والتنوير لابن عاشور (النمل: ٤٩).

(٢) (يخبرون) في: ع.

«فصل :

الإضافة: ضمُّ اسم إلى اسم ليس تابعاً ولا خبراً ولا[١] مركّباً معه»

سمّي بذلك لأنّ الاسم الأول مسند إلى الثاني، ومعتمِد عليه في معناه.

والإضافة في اللغة: الإسناد، تقول: أضفتُ ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، قال امرؤ القيس[٢]:

٨١٣ - فلـمّا دَخَلْنَـاه أَضَـفْنَا ظُهُورَنَـا إلى كـلّ جـارِيٍّ قَشـيبٍ مُشَـطَّبِ[٣]

وفي الحدّ الذي ذكرناه قيود:

(الضمّ)، ولولاه لكان مفرداً، وهو مضاف للإضافة.

وكونه (ضمَّ اسم إلى اسم)، ليعلم أن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين. وقد علّلنا ذلك في صدر الكتاب.

وأن (لا يكون تابعاً)، لأنّ التابع مثل الأول في إعرابه، وليست هذه حال المضاف إليه.

وأن (لا يكون خبراً)، والخبر يطلق/ على الكلام الذي يدخله الصدق والكذب، [٢٥٧] نحو: زيد قائم، وعلى الجزء المسند إليه من قولنا: زيد قائم، وعلى الحال كقولنا: جاء زيد راكباً، والمضاف إليه ليس واحداً من هذه الثلاثة.

---

(١) (لا) ساقط من: ع.

(٢) انظر ديوانه: ٥٣.

(٣) انظر البيت في الشذور ٣٢٥، والتصريح ٢: ٢٩ وهو من قصيدته التي فاخرَ بها علقمة الفحل. أضفنا: أسندنا. الحاري: المنسوب إلى الحيرة، وأراد رجالاً تصنع بها. مُشَطَّب: مخطط.

وأن «[لا][١] يكون مركّباً معه»، احترازًا من مثل: بعلبك، ومعدي كرب، لأن المضاف عامل في المضاف إليه، أو نائب عن العامل، وصدر المركب غير عامل في عجزه.

«وذلك»

أي ذلك الضمّ[٢].

«يوجب جر المضافِ إليه»

لا المضاف، لأنّ الإضافة مقدّرة بحرف الجر، نحو: غلام زيد، وثوب خزّ، معناه: غلام لزيد، وثوب مِن خزّ.

وحرف الجر لا يتقدم عليه ما يدخل عليه.

ثم قيل: جُرَّ المضاف إليه بحرف الجر المقدّر، لأنّه الأصل، فالأولى تقديره كما أنّا نقدّر الأفعال في المنصوبات بالعوامل المضمرة، نحو: أهلاً وسهلاً، وإن كنّا قادرين، على تقدير الأسماء.

وقيل: الجر بالمضاف، إذ لو كان بحرف الجر لامتنع في الإضافة غير المحضة، فإن حرف الجر غير مقدر فيها، ولأنه لو كان بينهما حرف جرّ مقدر لنوّن الأول، لأنّ للمقدّر حكم الثابت، ألا ترى أنّا ننوّن (قائماً) من قولنا: زيدٌ قائمٌ اليوم، ولا نضيفه لكون حرف الجرّ مقدّراً بينهما، ولأنّ الإضافة لو تضمّنت حرف الجرّ لوجب بناؤها أو[٣] بناء أحدهما، فَافْرق بين قولنا: (يفهم منه)، وبين قولنا: (يدل عليه).

فإنّ المرادَ من الدلالة: الدلالةُ الوضعية، فإذا (دلّ عليه) يلزم أن يكون قد وضعه

---

(١) (لا) في الأزهرية وهي ساقطة من: د، ع.

(٢) (وذلك أي ذلك الضم) ساقط من: ع.

(٣) (بناؤهما أو) ساقط من: ع.

له، وإذا (فُهِمَ منه) جاز أن يكون من عُلَقِه ويدلّ عليه بالالتزام[1].

فإن قلت: هلّا بنيتم المضاف لتضمّنه معنى حرف الجر؟

قلت: حرف الجر في التقدير داخل في المضاف إليه، فهو أولى بالتضمن، وعلى كل تقدير لا يجوز أن يبنى واحدٌ منهما، لأن الإضافة في كلام العرب كثيرة جدًّا، فلو بني المضاف إليه لهذا المعنى لكان مخالفة للأصل، لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب.

«ولا يَفْصِل بينهما إلا الألفُ واللامُ»

المضاف إليه حلّ محلّ التنوين من المضاف، ومحلَّ لام التعريف في كونه يتعرف به. وكما لا يجوز الفصل بين التنوين وما حل فيه، ولا بين الألف واللام وما حل، لا يجوز بين المضاف والمضاف إليه، وإنما جاز الفصل بينهما بالألف واللام، لأنّ الألف واللام[2] تُغَيّر[3] طبيعة الاسم من العموم إلى الخصوص، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، ولا يفصل بينهما بالتنوين لما تقدم في صدر الكتاب، ولا بأس بفصل الإعراب بينهما، لأن الإعراب ضروري للاسم، لدلالته على المعنى المختصّ به، من الفاعلية والمفعولية، ولأنه حركة، والحركة شديدة الامتزاج بالحرف، والتنوين حرف[4] فافترقا. وكل زيادة زيدت على الاسم وصارت حرف إعرابه جرى مجرى حرف إعرابه، الذي كان قبل الزيادة، في جواز الفصل به، كقولك: هذه ضاربةُ زيدٍ وضاربا زيدٍ، وضاربو زيدٍ، وزَيديُّ قومك.

«وهي إما محضة، وهي التي لا ينوى بها الانفصال»

الإضافة تنقسم قسمين: محضة، وغير محضة، وقد يقال: إلى معنوية ولفظية، فالمحضة والمعنوية: هي التي لا ينوى بها انفصال المضاف من المضاف إليه، ولهذه العلة سمّيت محضة، لأنها خالصة الإضافة، من قولهم: محضت له الودَّ، وأمحضتُه، وقد مَحُضَ

---

(١) (بالتزام) في: ع.

(٢) من (وما حل) إلى (الألف واللام) ساقط من: ع.

(٣) (يغير) في: ع.

(٤) (حرف) ساقط من: ع.

الشيءُ فهو محض، أي: خالص. قال أبو خراش الهذلي:

٨١٥ – ولَمْ أدْرِ مَـنْ أَلْقَـى عليـه رِداءَهُ   عـلى أنـه قَـدْ سُـلَّ مـن ماجِـدٍ مَحْـضِ[١]

وسمّيت معنوية، لأنّها أثرت معنى لولا هي لم يُفْهَم، ولأنها قد صَيَّرَتِ الاسمين متلازمين، ولولا هي لم يتلازما، فإنك إذا قلت: غلام زيد، بفكِّ الإضافة لم تجد للأول تعلّقًا بالثاني.

وقيل[٢]: لأنّ فيها حرف إضافة مقدراً يُوصِل[٣] معنى ما قبله إلى ما بعده.

وغير المحضة واللفظية: هي التي يُنوى بها الانفصال، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، فإنك لو فككت أحد الاسمين من الآخر وقلت: هذا ضاربٌ زيداً، وجدت لأحد[٤] الاسمين تعلُّقاً بالآخر، فإنه عامل فيه.

فإن قلت: هذا يُشكل بإضافة المصدر، كقولك: أعجبني ضربُ زيدٍ، فإنهم يجعلونه من الإضافة المحضة، ولهذا يصفونه بالمعرفة، فيقولون: أعجبني ضربُك الشديدُ، وسرّني كلامُك الحسنُ، مع أنّك إذا فككت أحد الاسمين من[٥] الآخر وجدت لأحد[٦] الاسمين تعلّقاً بالآخر، كقولك: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً.

قلت: قد أُجيبَ عنه: بأنّا إنما جعلنا إضافة المصدر من الإضافة المحضة، من حيث

---

(١) انظر البيت في ديوان الهذليين ٢: ١٣٥، ٢: ١٥٨، وشرح السكري ١٢٣٠، وشرح المرزوقي للحماسة ٧٨٧، والإنصاف ١: ٣٩٠، وأمالي المرتضى ١: ١٩٨، والسمط ٦٠١. وذلك أنّه لما صُرِع ألقَى عليه رجل ثيابَه فواراه، وهذا على عادة العرب، وشُغِلوا بقتل عروة، فنجَا خِراش.

(٢) انظر شرح يعيش ٢: ١١٨.

(٣) (توصل) في: ع.

(٤) (لإحدى) في: ع.

(٥) (من) ساقط من: ع.

(٦) (لإحدى) في: ع.

إن المصدر من الأسماء الأول غير المشتقة، فجرى مجرى الحجر والثوب، وإضافة ذلك محضة، وأما تأثيره فمن حيث إنّ المصدر يجري مجرى (أن) والفعل، والفعل[١] يتعلّق بالاسم إذا ذكر مع (أن).

وهذا جواب غير مرضي كما ترى.

«ويَكْسِبُ فيها المضاف من المضاف إليه التنكير، والتخصيص، والتأنيث، والعموم، والجزاء، والاستفهام»

الأسماء قسمان:

قسم لا يجوز إضافته، وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، نحو: أنا، وأنت وهو، وهذا، وهؤلاء، والجملة المسمى بها، نحو: تأبط شرًّا، وذَرَّى حَبًّا.

وقسم يجوز إضافتُه، فمنه ما يلزم الإضافة، وذلك إذا كان معناها لا يعقل إلا بالنسبة إلى غيرها، وهي إمّا ظروف، أو غير ظروف، وذلك نحو: كِلا، وكِلتا، وأيّ، وخلف، وأمام، ووراء، وقُدام، وحِذاء، وإزاء، وحده، ودون، ومَيْداء، وميتاء، وقِيدَ، وقِدا، وقاب، وقيس، وسبحان، ومعاذ، وأُولُو، وأُلات، وكل، وبعض.

ومنه ما لا يلزم الإضافة، وهو كلّ اسم نكرة لا يتوقّف تعقّل معناه على غيره كرجل وغلام.

ثم المضاف هذه الإضافة يكسب من المضاف إليه سبعة أحكام:

الأول: التنكير كقولنا: هذا زيدُ رجلٍ، ولا بد هاهنا أن تقدّر في (زيد) التنكير قبل الإضافة، فإن إضافة المعرفة غير جائزة، لأنه إن أضيف إلى المعرفة تعرَّف به، والاسم لا يتعرف من وجهين، وإن أضيف إلى النكرة صار شائعاً، وذلك يناقض التعريف. ولهذا لا

---

(١) (والفعل) ساقط من: ع.

يجوز إضافةُ المبهمات، لأن المعنى المعرف لها قائم فيها كما في الرجل، بخلاف (زيد) فإن[١] تعريفه معنوي، فجاز أن يقدّر تنكيره.

فمعنى قولنا: إنّ المضاف يَكتسِب من المضاف إليه التنكير، أن الإضافة إلى النكرة تدل على أنه نكرة قبل الإضافة، فالإضافة تفيد التخصيص حينئذ.

الثاني: التعريف إمّا بأن يكون المضاف نكرة بالوضع قبل الإضافة، كقولنا: غلام زيد، وإمّا بأن يقدر فيه التنكير، كقولنا: زيدُ عمروٍ، ومنه قول علي – رضي الله عنه[٢] –: كيف رأيتُ مُضَريّ ويَمنيّ[٣].

الثالث: التخصيص، وذلك بإضافة نكرة إلى نكرة، كقولنا: غلامُ رجل، وزيد رجل.

الرابع: التأنيث، وذلك على نوعين:

الأول: أن يضاف جزء[٤] إلى جملة يفهم من إسناد الفعل إلى الجملة إسناده إلى ذلك الجزء، كقول الأعشى[٥]:

٨١٦ – وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قد أذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ[٦]

أنّث الفعل لأنه يفهم من شروق القناة شروق صدرها، وقالوا: ذهبتْ بعض أصابعه، لأن بعض الأصابع إصبع، ولم يجيزوا: ذهبت عبد أمك، لأن العبد ليس

---

(١) (فإنه) في: ع.

(٢) (كرم الله وجهه) في: ع.

(٣) انظر الكامل ١: ٣٦٣.

(٤) (جزءا) في: ع.

(٥) ديوانه: ١٢٣.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٢٥، والمقتضب ٤: ١٩٧، ١٩٩، والخصائص ٤: ٤١٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٥١، والمغني ٢: ٥٦٧، والعيني ٣: ٣٧٨، والهمع ٢: ٤٩، والدرر ٢: ٥٩، والأشموني ٢: ٢٤٨. يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني. تشرق: تغصّ. صدر القناة: أعلاها. ومجاز شرق صدر القناة ناجم عن مواصلة الطعن.

جزءاً من الأم.

ومنه قول جرير[١]:

٨١٧ – إذا بعضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأيتامَ فَقْدُ أبِي اليتيم[٢]

لأن بعض السنين منها. وقول جرير[٣] أيضًا:

٨١٨ – لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجبالُ الخُشَّعُ[٤]

قيل: سُور جمع سورة، وقيل: سور[٥] المدينة أعلى ما فيها، فيفهم من تواضع المدينة تواضعه، كما يفهم من شروق القناة شروق صدره.

الثاني: أن يكون الشيء معنى في المؤنث، بحيث إذا أسندت الفعل إلى المؤنث علم إسناده إلى ذلك المعنى، كقولك: آذتني هبوبُ الرياح، وأفنتني طول الليالي، لأنك لو قلت: آذتني الرياح، عُلم أن المراد هبوبها، ولو قلت: أفنتني الليالي، عُلم أنك تريد طولَها، قال الشاعر[٦]:

٨١٩ – أرى مَرَّ السِّنِينَ أخَذْنَ مِنِّي كما أخَذَ السِّرارُ من الهِلالِ

---

(١) ديوانه: ٢١٩.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٥، ٣٢، والمقتضب ٤: ١٩٨، وشرح ابن يعيش ٥: ٩٦، والخزانة ٢: ١٦٧. يعني هشام بن عبد الملك. السنة: الجدب. تعرقتنا: ذهبت بأموالنا.

(٣) ديوانه: ٩١٣.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٥، ومجاز القرآن ١: ١٩٧، والمقتضب ٤: ١٩٧، والكامل ٢: ٤٨٦، والخصائص ٢: ٤١٨، والخزانة ٢: ٢٢٦، واللسان (سور).

خبر الزبير: مقتله حين انصرف يوم الجمل وقتل في طريقه غيلة. تواضعت: تضاءلت وخشعت.

(٥) (سورة) في: ع.

(٦) هو جرير. انظر الكامل ٢: ٤٨٦، والهمع ١: ٤٧، والدرر ١: ٢٠. والبيت من قصيدة في هجاء الفرزدق، السّرار، بفتح السين وكسرها: آخر ليلة من الشهر يستسر فيها الهلال. ويروى (رأت).

وقال آخر[١]:

٨٢٠ - طُولُ الليالي أسْرَعَتْ في نَقْضي
أخَذْنَ بَعْضِي وتركْنَ بعضي
طَوَيْنَ طُولي وطَوَيْنَ عَرْضِي[٢]

وقال ذو الرمة[٣]:

٨٢١ - مَشَيْنَ كَما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَهَا مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[٤]

الخامس: العموم، وذلك إمّا بأن يكون مضافاً إلى كلّ، كقولك: جاءني غلام كلّ رجل، فغلام عام لإضافته إلى كلّ، أو إلى المعرّف باللام، إمّا مفرد كقولك: نِعْمَ غلامُ الرجل زيدٌ، لأنّ اللام هاهنا تفيد العموم على ما سيأتي في باب نعم وبئس، وإما جمعاً عاماً، كـ(الرجال) في قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤]، و(الأئمة) في قوله - عليه السلام -: «الأئمة من قريش»[٥].

السادس: الجزاء، كقولك: غلامَ من تضربْ أضربْ، ففي (غلام) معنى الجزاء، لأنك لو أوقعت (إن) مقام (مَنْ) لأوقعت غلامًا في حيزها فقلت: إن تضرب غلام زيد أضربْ.

---

(١) نُسب الرجز في الكتاب للعجاج، وبعضهم نسبه للأغلب العجلي.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٦، والمقتضب ٤: ١٩٩، والخصائص ٢: ٤١٨، والبيان والتبين ٤: ٦٠، والخزانة ٢: ١٦٨، والمغني ٢: ٥٦٧، والعيني ٣: ٣٩٥، والأشموني ٢: ٢٨٤، والتصريح ٢: ٣١.

(٣) ديوانه ٢: ٧٥٤ برواية (رويداً كما).

(٤) انظر البيت في الكتاب ١: ٢٥، ٣٣، ٧٣، والمقتضب ٤: ١٩٧، والكامل ٢: ٤٨٦ والخصائص ٢: ٤١٧، والمحتسب ١: ٢٣٧، والأشموني ٢: ٢٤٨، والخزانة ٢: ١٦٩، والأشباه والنظائر ١: ٢٠٧، والمخصص ١٧: ٧٨. جعل النساء في اهتزازهن حين يمشين بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتُزعْزعها. والنواسم: الضعيفة الهبوب.

(٥) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني كتاب سماه « لذة العيش في طرق حديث: الأئمة من قريش ». انظر المقاصد الحسنة ٢٨٢.

السابع: الاستفهام، كقولك: غلام مَنْ أنت؟ ففي غلام معنى الاستفهام، ولهذا لو جئت بالهمزة التي قامت مَنْ مقامها أوقع الغلام في حيزها، كقولك: أغلامَ زيد أنت؟

/ «وتقدر باللام إن لم يَصْدُق المضاف[١] إليه على المضاف كقولك: غلام زيد» [٢٥٩]

الإضافة المحضة تقدّر تارة باللام، كقولك: غلام زيد، وتارةً بمِنْ كقولك: ثوب خزٍّ. والفرق بينهما أنّ التي بمعنى اللام لا يجوز فيها الإخبار بالثاني عن الأول، ولا اتباع الثاني الأول، ولا انتصاب الثاني عن الأول، ولا إطلاق الثاني على الأول، لأنه ليس إياه، فلا تقول: الغلام زيد، ولا عبد امرأة في قولنا: عبد امرأة، ولا عبد مرأة، ولا رأيت مرأة عبدًا.

ولو قلت: رأيت زيداً، لم يكن مخبراً عن رؤية غلام زيد، والتي بمعنى من يجوز فيها جميع ذلك، لأنه هو، فتقول: الثوب خزّ، وثوب خزّ.

ويكون (خزّ) عطف بيان أو بدلاً، وهذا ثوبٌ خزًّا، ورأيت خَزًّا، وأنت تريد الثوب، وعلى العكس.

«ثمّ التي بمعنى اللام»

يجوز أن يراد بها الملك كقولك: غلام زيد، ويجوز أن يُراد بها[٢] الاختصاص، فإن العرب تضيف الشيء إلى الشيء إذا كان له به أدنى ملابسة، قال الوليد بن عُقبة بن أبي معيط[٣]:

---

(١) (والمضاف) في: ع.

(٢) من (الملك) إلى (يراد بها) ساقط من: ع.

(٣) هو أبو وهب، الأموي القرشي، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه، أسلم يوم الفتح وبعثه الرسول – صلى الله عليه وسلم – على صدقات بني المصطلق، ثم ولاه عمر صدقات بني تغلب، وولاه عثمان الكوفة، وعزله لشربه الخمر وحدّه وحبسه، واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية، ولكنه رثى عثمان وحرّض معاوية على الأخذ بثأره (ت ٦١ هـ) بالرقة. انظر الأعلام ٩: ١٤٣ (عتبة) في: ع.

٨٢٢ - أَرَى الـــجَزَّارَ يَشْـحَذُ شَـفْرَتَيْه   إذا هَبَّـــتْ رِيـــاحُ أبي عَقَيـــلِ[١]

أضاف (الرياح) إلى (أبي عقيل) لأنه ينحر الإبل، ويقري الناس وقت هبوبها، وقال آخر:

٨٢٣ - إذَا كَوْكَبُ الخَرْقـاءِ لاح بسُـحْرَةٍ   سُـــهَيْلٌ أَذَاعَـتْ غَزْلَهَـا في القرائِـبِ[٢]

أضاف الكوكب إليها لجدها في العمل وقت طلوعه. قال ذو الرمة[٣]:

٨٢٤ - أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقـاءَ مَنزِلَـةً   مـاءُ الصَّبابَةِ مـن عَيْنَيْـكَ مَسْـجُومُ[٤]

أضاف (الماء) إلى (الصبابة)، لأنها سبب انسكابه، وقال أيضًا:

٨٢٥ - فـما أقـولُ ارْعَـوَى إلا تَـــهَيَّضَه   حـظٌّ لـه مـن خبـالِ الشَّـوقِ مقسـوم

أضاف (الخبال) إلى (الشوق)، لأنه يحدث عنه، وهذا كثير في كلامهم.

ومن الاختصاص قوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] و﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢] و﴿إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٣] فإن (الناس) مستحقون لربوبية الله تعالى، وكونه مالكاً لهم، وإلهاً لهم، لأنهم مخلوقون محدثون، وما كان كذلك استحقّ أن يكون له خالق

---

(١) انظر البيت في أمالي الشجري ١: ١٥، وجمهرة أشعار العرب ١: ٨٧، وشرح القصائد السبع ٥١٥.

(٢) انظر البيت في المقرب ١: ٢١٣، والمحتسب ٢: ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٨، والعيني ٣: ٣٥٩، كوكب الخرقاء: هي امرأة كان في عقلها نقصان. من الخرق، وهو الجهل والحمق، لاح: ظهر، سهيل: اسم نجم يطلع وقت السحر. أذاعت: فرقت. المعنى: أنّ هذه المرأة كانت تنام عن الغَزْل ثم إذا أحسّت بطلوع سهيل فرّقت غزلها بين قرائبها النساء.

(٣) ديوانه: ١: ٣٧١.

(٤) انظر البيت في مجالس ثعلب ٨١، والخصائص ٢: ١١، وشرح ابن يعيش ٨: ٧٩، ١٤٩، ١٠: ١٦، والمقرب ٢: ١٨٢، والمغني ١: ١٦٠، والخزانة ١: ٣٧٩، ٢: ٤١، ٤: ٣١٤، ٤٩٥، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧، والعيني ١: ٤١٢، والرصف ٢٦، ٣٧٠، والممتع ٤١٣. وشرح التبريزي للحماسة ٣: ١٥٢، ٢٧٠، ترسمت: نظرت إلى الرسم. الصبابة: رقة الشوق.

محدث، وكل ما جاء في القرآن محمولٌ على هذا.

«وكل الدراهم»

(كل) اسم لجملة أجزاء الشيء، وأجزاء الشيء غير الشيء، والجزء[١] هو الطائفة من الشيء، وهذه الإضافة أيضًا بمعنى اللام، لأنّ (كلًّا) للعموم، فلو كانت الإضافة بمعنى (من) لكان كل الشيء بعضًا[٢] منه، وهو محال ولا كذلك قولك: أجزاء الدراهم، فإنه يجوز أن يكون بمعنى اللام، لأنّ الأجزاء غير المتجزئ.

ويجوز أن يكون بمعنى (من)؛ لأن الأجزاء من الدرهم درهم.

«وجميع القوم»

(جميع) فعيل من الجمع، واستعملته العرب اسماً، كقول لبيد[٣]:

٨٢٦ – عَرِيَتْ وكانَ بها الجَميعُ فأبْكَرُوا ... مِنْها وغُودِرَ نُؤْيُها وثُمامُها

وصفةً كقول طرفة[٤]:

٨٢٧ – وإنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِني ... إلى ذِرْوَةِ البَيْتِ الرَّفيعِ المُصَمَّدِ[٥]

---

(١) (والجز) في: ع.

(٢) (بعض) في: ع.

(٣) البيت من معلقته. انظر شرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٣٧١، عَرِيَتْ: خلت من أهلها. أَبْكَرُوا: ارتحلوا في أول الزمان. غُودِر: تُرِكَ. النُّؤي: حاجزٌ يُجعل حول الخيمة، لئلا يصل السيلُ إليها. والثُّمام: نبت يُجعل حول الخيمة أيضًا ليمنع السيل، ويقي الحر.

(٤) انظر ديوانه: ٢٩.

(٥) البيت من معلقته. انظر شرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٢٥٧، والاقتضاب ٢٤٣، ٤٣٢، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٨، والسمط ٢: ٩٣٣، وبصائر ذوي التمييز ٣: ٤٤١، والأشموني ٣: ٢٢٦، والخزانة ٤: ١٣٩.

ذروة كل شيء: أعلاه. المُصَمَّد: الذي يُصْمَدُ إليه أي يُقْصَد.

ولهذا استعملوه حالًا.

وفي التنزيل: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨].

وفسّر أبو سعيد قولنا: مررت بهم جميعاً، على وجهين:

أحدهما: أن يكون قد مرَّ بهم مروراً واحداً وهم مجتمعون.

والثاني: أن يكون قد[1] جمعهم بأنواع المرور وهم مفترقون.

فقد تبيّن[2] ممّا ذكرنا صحّة قولنا: (جميع القوم)، لأن الجميع عبارة عن الجمع قومًا كان أو غيرهم، والقوم عبارة عن الآحاد فقد تغاير المفهومان.

«وعين الشيء»

(العين) يُعبّر به عن العضو المعين، ويجعل عبارة عن حقيقة الشيء، يقال: رأيته بعينه أي: بحقيقته لا شبهة فيه فمسمّى عين غير مسمى زيد، فجاز أن تقول: عين زيد.

وأما عين الشيء فاللام فيه إن كانت جنسية فتشمل الموجود والمعدوم، فقد تغاير المفهومان، وإن كانت للعهد فيكون معيناً من جهة الذكر، فيصير التقدير: عين زيد، أو عين الفرس، أو عين قيامك غدًا.

«ونفسه»

(النفس) يطلق على الإنسان، وعلى المعنى المغاير للبدن، وعلى الدم، وكيف كان، فإضافتها إلى ما بعدها جائزة لتغاير المعنيين.

والعرب قد تجري نفس الشيء مجرى غيره فتخاطبه[3] كما تخاطب غيره، أنشد ابن جني:

---

(١) (قد) ساقط من: ع.

(٢) (تبينا) في: ع.

(٣) (فتخاطب) في: ع.

٨٢٨ - قالت له النفس تَقَدَّمْ راشداً إنك لا ترجعُ إلا حامداً[١]

«وبـ(مِنْ) / إن صَدَق نحو: ثوبُ خَزٍّ» [٢٦٠]

الإضافة التي بمعنى (مِنْ) هي إضافة الشيء إلى جنسه، أي: إلى مادته التي يتركب هو منه تارة، ومن غيره أخرى فيضاف إليه للتبيين، كقولك: ثوب خزّ، وباب ساج، وكساء صوف، والتقدير: ثوبٌ من خزّ، وبابٌ من ساج، وكساءٌ من صوف.

وقال النحويون: هذه إضافة تبعيض، وقضية هذا أن تكون[٢] (من) المقدرة فيه للتبعيض، فإن الثوب بعضُ الخزِّ.

قال الشيخ: وهو فاسد، لأنّ الشيء إذا كان بعض الشيء لم يجز إطلاق اسم عليه، إذ لا يجوز أن يقال: الخمسة عشرة، وقد أجمعوا على جواز قولك: هذا الثوب خزٌّ.

وفيه نظر، لأن بعض الشيء قد يراد به أنه فرد من أفراده، كما يقال: زيدٌ بعض الإنسان، وبهذا المعنى يصح إطلاقه عليه، كما تقول: زيد إنسان، والـخَزُّ اسم دابّة، بها سُمِّي الثوب[٣] المتخذ من وبره خزًّا، حكاه المطرزي[٤].

«ومنه»

أي: مما[٥] يقدر بمن.

«مائة درهمٍ»

---

(١) قائل الرجز أبو النجم. انظر الخصائص ١: ٢٢، ٣: ٢٥، وشرح ابن مالك للتسهيل ١: ٤، والخزانة ٢: ٢٠٦.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (الثوب) ساقط من: ع.

(٤) انظر المغرب (خزز) ١: ٢٥٣.

(٥) (ما) في: ع.

نصّ عبد القاهر على أن إضافة الأعداد إلى مميّز أنها بمعنى (من)[١]، فإذا قلت: مائة درهم، فالمعنى مائة من الدراهم، لأن المائة عدد، والعدد يتناول جمل المعدودات، فيصح أن تكون[٢] المائة دراهم، وبهذا: قال ابن السراج.

وحكى سيبويه[٣] عن الخليل أنّك إذا قلت: ثلاثة كلاب، فتقديره: ثلاثة من كلاب.

فإن قلت: عشرة أكلب، فلا يجوز أن نعني بالأكلب هاهنا جمع القلة كما هو في اللغة، لأنّه يصير التقدير: عشرة من عشرة، وهو محال، بل ينبغي أن يريد[٤] بالأكلب[٥] أكثر من عشرة، ليصحّ التبعيض، إذ يجوز إطلاق القليل على الكثير. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾ [التوبة: ١١١]، وفيه: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ [النحل: ٧].

وحكى ابن الخشاب[٦] عن بعض النحويين: أنّ إضافة العدد إلى المعدود بمعنى اللام؛ لأن العدد غير المعدود. واستضعفه.

وحكى أيضاً: أنك إذا قلت: ثلاثمائة درهم، فإضافة (ثلاثة) إلى (مائة) بمعنى (من) لأنهما عددان.

ومن الإضافة المحضة إضافة الاسم العام إلى الخاص للبيان، كقولك: شهر المحرم، وطعام الحنطة، وشراب الماء، وقال عنترة[٧]:

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٧٣٥.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢.

(٤) (يزيد) في: ع.

(٥) (بالأكلب) ساقط من: ع.

(٦) انظر المرتجل ٢٦٦، ٢٦٧.

(٧) ديوانه: ٢٤٦ برواية (ذات الحرمل).

٨٢٩ - طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسومِ المَنْزِلِ بينَ اللَّكِيكِ وبَيْنَ نبت الحَرْمَلِ[١]

وهذه الإضافة يجوز أن تكون بمعنى اللام، لأن الشهر غير المحرّم، فإن الشهر عام، والمحرّم خاص، وحقيقة العام مغايرة لحقيقة الخاص.

ويجوز أن يكون بمعنى (من)، لأنّ العام يكون جزءاً من الخاص.

«وقيل: إنها قد تُقَدَّرُ[٢] بفي: كقولهم: فلان ثَبْتُ الغَدَر»

الضمير في (إنها) عائدة إلى الإضافة المحضة.

قال الإمام عبد القاهر: أثبت لها قسماً ثالثاً. وجعله مقدراً بفي، وذلك كقولهم: فلان ثَبْتُ الغَدَر، بفتحتين أي: في الغدر، وهو الموضع الظَّلِفُ الكثير الحجارة، فإن الفعل يتعدى إلى المكان بفي، والمراد ثابت في قتال وكلام[٣].

قال ابن السكيت[٤]: يقال: ما أثبت غَدَرَهُ، أي: ما أثبته في الغَدَرِ، والغَدَرُ الجِحَرَةُ، واللَّخَاقِيقُ من الأرض، وهي[٥] خروق الأرض وشقوقُه.

قال: يقال ذلك للفرس، والرجل[٦]، إذا كان لسانه[٧] يثبت[٨] في موضع الزلل والخصومة، ولا يبعد حمل هذه الإضافة على اللام، لاختصاص ثبوته بهذا[٩] الموضع، كما

---

(١) انظر معجم ما استعجم ١١٦٢، الثَّواء: الإقامة. واللَّكيك وذات الحَرْمَل: موضعان.

(٢) (يقدر) في: ع.

(٣) (وكلام) ساقط من: ع. وانظر اللسان (ثبت) ٢: ١٩.

(٤) انظر الصحاح (غدر) ٢: ٧٦٦، وشرح ابن يعيش ٢: ١١١٩.

(٥) (وهو) في: ع.

(٦) (في الرجل) في: ع.

(٧) (لشانه) في: ع.

(٨) (تثبت) في: ع.

(٩) (بهذه) في: ع.

يقال: هذه مطية حرب، أي: مطية للحرب، وليس كل حرف يصح[1] ذكره بين الاسمين يكون[2] مقدراً في الإضافة.

ألا ترى أنك تقول: هذا زيد عمرو، إذا شابهه، ومع هذا لا يقدر بالكاف، وإن صحت وإنها يقدر باللام، إذِ الغرض التعلق، والاختصاص يدلّ عليه، فأمّا كونه تشبيهاً أو ملكاً أو ظرفاً، فذلك أمر يرجع إلى غير لفظ الإضافة.

«وإما غير محضة، وهي إضافة الصفة إلى معمولها، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ أو غداً، وهندٌ جائلة الوشَاحِ، وعمرو معمورُ الدار، وحَسَنُ الوجه»

إضافة الصفة إلى معمولها على نوعين:

الأول: إضافة الصفة إلى ما يكون بها منصوباً، وذلك إضافة اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى مفعوله، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، كقولك: هذا ضاربُ زيد الآن، ومررت برجل شاتم عمرو غدًا، سواء في ذلك المفرد والتثنية والجمع، وفي التنزيل: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨] و﴿هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] و﴿مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]. في قراءة الجماعة، وأبو عمرو نَوَّنَ ونصب. و: ﴿واللهُ مُتِمُّ نُورَهُ﴾ [الصف: ٨][3] في قراءة حفص[4].

وكذلك إذا قلت[5]: هذا معطي زيدٍ درهماً، وهذا معطي درهمٍ زيداً. وكذلك اسم المفعول الجاري على الفعل المتعدي إلى مفعولين إلى مفعوله الأول.

---

(١) (صح) في: ع.

(٢) (تكون) في: ع.

(٣) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (مُتِمُّ نورِه) مضافًا، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (متمٌّ نورَه) بالتنوين وفتح الراء. انظر السبعة ٦٣٥.

(٤) حَفْص بن عُمَر، النحوي الضرير، الدُّوري - نسبة لموضع بقرب بغداد - أبو عمر إمام القراءة في عمره، وأول من جمع القراءات (ت ٢٤٦ هـ) انظر لطائف الإشارات ١: ١٠١، والأعلام ٢: ٢٩١.

(٥) (قلنا) في: ع.

والثاني: إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كقولك: هذا رجل معطي درهم الآن، وهذا رجلٌ مكسوُّ الجبةِ غداً. وإن كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي فإضافته محضة، إذ لا ينوى فيها الانفصال.

قال بعض المتأخرين: وعندي أنه لا يقدّر حينئذ[١] أيضًا بحرف الجر. وقيل: هي بمعنى اللام.

الثاني: إضافة الصفة إلى مرفوعها، وذلك في ثلاثة مواضع:

إضافة اسم الفاعل من فعل لازم إلى فاعله، كقولك: هند جائلةُ الوشاحِ / المعنى [٢٦١] جائل وشاحُها.

وإضافة المفعول إلى ما بني له فعله الجاري هو عليه كقولك: زيد معمورُ الدارِ، المعنى معمور دارُه. قال الشاعر[٢]:

٨٣٠ - سَهْلُ الفِناءِ إذا حَلَلْتَ ببابِه   طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ[٣]

وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل إلى المرفوع، كقولك: زيد حسنُ الوجه أي: حسنٌ وجهُه. ولا تقول: إن الصفة مضافة إلى منصوبها، إذ يجوز نصب الوجه إذا نونت حسناً، وذلك لأن النصب دخيل على الرفع.

(تنبيه):

إذا قلت: هند ضاربةُ الغلامِ، احتمل إضافة الصفة إلى منصوبها أي: ضاربةٌ غلامَها، وإلى مرفوعها، أي: ضارب غلامُها، ولا فرق من جهة اللفظ.

---

(١) (حينئذ) ساقط من: ع.

(٢) هو محمد بن بشير الخارجيّ (شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية).

(٣) انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨٠٨، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ١٥٥.
معنى (مؤدَّبُ الخُدّامِ) تنبيه على اقتدائهم بمولاهم في تفقد الوُرّاد وإكرامِهم.

«ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ»

الإضافة غير المحضة في نيّة الانفصال على ما بيّنّا[١]، ولا تفيد الإضافة إلّا تخفيفاً في اللفظ، وهو حذف التنوين من المفرد، ونون التثنية والجمع.

ولا يُنْقَض هذا بقولنا: هؤلاء ضواربُ زيدٍ، لأنّا إذا نصبنا قدّرنا تنويناً، كما تقدره في خمسة عشر، إذا قلنا: خمسةَ عشرَ درهماً، ومعنى المضاف إليه هاهنا بعد الإضافة، كمعناه قبلها، من كونه فاعلاً ومفعولاً، ولا يستثنى منه إلا الظرف كقولك: يا ضارب اليوم، فإنه قبل الإضافة يجوز أن يكون ظرفاً، وأن يكون مفعولاً به على السعة، وبعد الإضافة مفعول به لا غير، لأنّ إضافةَ الصفة إليه وهو ظرف مُحالٌ.

«فإن المضاف فيها باقٍ على تنكيره، وإن أضيف إلى المعرفة»

المراد بهذا دلالة الدليل على أنّ هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، لأن المضاف فيها باقٍ على تنكيره، وإن أضيف إلى المعرفة لما ذكره.

وإنما قال باق على تنكيره[٢]، ولم يقل: نكرة، وذلك لأن المضاف هاهنا قد يكون معرفة قبل الإضافة، فيبقى على تعريفه، ولا يكون تعريفه مستفاداً من الإضافة، بل مما كان قبل الإضافة، إذ التعريف هاهنا لا يمنع الإضافة، لأنّه لا يقصد بها أن يسري التعريف من المضاف إليه إلى المضاف، لكنه لم يرد ذلك إلا في المعرف باللام، تقول: مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، وذلك لأنّ هذه الإضافة في معنى الانفصال تقع[٣] بعد الإضافة صفة النكرة، كما تقع[٤] قبلها، فلما قصدوا أن يصفوا بها المعرفة لم يجدوا بدًّا من إدخال الألف واللام.

---

(١) (بيناه) في: ع.

(٢) من (وإن أضيف) إلى (على تنكيره) ساقط من: ع.

(٣) (يقع) في: ع.

(٤) (يقع) في: ع.

ويشترط أن يكون المضاف إليه معرّفاً باللام، فلا يجوز: مررت بزيد الحسن وجه، لما فيه من إضافة معرفة إلى نكرة، من غير أن تفيد تخفيفاً، فإذا ثنّيت أو جمعت جازت الإضافة، تقول: مررت بالزيدين[1] الحسنَي وجهٍ، وبغلمانك الحسني وجوه؛ لأنك تستفيد بإضافة المثنى والمجموع تخفيفاً في اللفظ بحذف النون، ولنذكر دلائلَ بقائه على تنكيره.

«لدخول رُبَّ عليه»

قال جرير[2]:

٨٣١ – يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطلبكمْ لاقى مُبَاعدةً منكمْ وحِرْمانا[3]

«وجريه صفةً على النكرة»

قال جرير[4] أيضًا:

٨٣٢ – ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا لَدَى فَرسٍ مُسْتقبلِ الريح صائمِ[5]

وفي التنزيل: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فـ(مستقبل أوديتهم)، و(ممطرنا)، قد جرتا صفتين على (عارضٍ) في الموضعين.

«ووصفه بالنكرة»

---

(١) (بالزيدي) في: ع.

(٢) ديوانه: ١٦٣.

(٣) انظر البيت في الكتاب ١: ٢١٢، والمقتضب ٣: ٢٢٧، ٤: ١٥٠، ٢٨٩، وشرح ابن يعيش ٣: ٥١، والمغني ٢: ٥٦٥، والعيني ٣: ٣٦٤، والهمع ٢: ٤٧، والدرر ٢: ٥٦، والأشموني ٢: ٢٣٠، ويروى (يعرفكم) في مكان (يطلبكم).

(٤) ديوانه ٢: ٩٩٤، ومجالس ثعلب ١: ٥٧، والنقائض ٧٥٣.

(٥) مُسْتَنُّ الحَرورِ: مجرى الريح الحارة. لدى: عند. صائم: قائم.

أنشد سيبويه لذي الرمة[١]:

٨٣٣ - سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ من جانِبَيْ قَساً ... وحُبَّ بها من خابِطِ اللَّيْلِ زائِرِ[٢]

«وانتصابه على الحال»

قال الأعشى:

٨٣٤ - قالَتْ هُرَيْرَةُ لَمّا جِئْتَ زائِرَها ... وَيْلِي عَلَيْكَ، وَوَيْلِي مِنْكَ يا رَجُلُ[٣]

نَصَبَ (زائرَها) على الحال.

ومنه إضافة (كلّ) إليه وهو مفرد، قال المَرّار الفَقْعَسي[٤]:

٨٣٥ - سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رأسِهِ ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[٥]

«وإضافته مع اللام نحو: الضَّاربُ الرَّجُلِ والضاربك، ولا تقل: الضارب زيد»

إذا أضفت اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة[٦] المشبهة، فإن كان فيه تنوين حذفت التنوين، قلت: ضاربُ زيدٍ، ومضروبُ عمرو.

---

(١) ديوانه ٣: ١٦٨٣.

(٢) انظر البيت في الكتاب ١: ٢١٢، واللسان (خبط، قسا) نعت خيال الحبيبة. يخبط: يسير على غير هدى. قسا: موضع. حُبَّ بها: أحْبِبْ بها.

(٣) تقدم البيت برقم (٣٥٦).

(٤) هو المرار بن سعيد الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، نسبته إلى فقعس من بني أسد بن خزيمة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٩٩، والسمط ٢: ٢٣١، والخزانة ٢: ١٩٦، والأعلام ٨: ٨٢.

(٥) انظر البيت في الكتاب ١: ٨٥، ٢١٢، والمحتسب ١: ١٨٤، واللسان (عروس) مُعْطِي رأسِه: ذلول منقاد، يعني البعير. ناج: سريع. والصُّهْبة: بياض يضرب إلى الحمرة، وذلك نجار الكرم والعتق. والـمُتَعَيِّس والأعيس: الأبيض تخالطه شقرة. المعنى: سَلِّ هَمَّك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك، بكل بعير ترتحله للسفر هذا نعته.

(٦) (والصفة) في: ع.

وإذا ثنّيت المضاف أو جمعته حذفت النون، كما تحذف التنوين من المفرد، تقول: مررت برجَلَيْنِ ضاربَيْك. وبرجال مُكْرِمِيكَ، وأمّا ما أنشده سيبويه:

٨٣٦ – ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ   جميعاً وأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ[1]

وأنشد أيضًا، وزعم أنه مصنوع:

٨٣٧ – هم القائلونَ الخَيْرَ والفاعِلُونَه   إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الدهرِ مُعْظَما[2]

فذهب سيبويه إلى[3] أنّ هذه الهاء هاءُ الضمير، وكان حقّه أن يقول: / محتضروه [٢٦٢] والفاعلوه، فأثبت النون للضرورة، ففيه شذوذ واحد.

وقال المبرد[4] : إنها هاء السكت أثبتها في الوصل وحقُّها الوقف، وحرّكها وحقُّها السكون، ففيه شذوذان.

وإن كان المضاف معرَّفاً باللام فتقول: هذا الضاربُ الرجلَ، بالنصب، وهو الأصل والكثير في كلام العرب، لأنه اسم فاعل جار على فعل متعدّ، والألف واللام قد منعاه من التنوين فإضافته لا تؤثر تعريفاً ولا تخفيفاً.

قال المتنخّل الهذلي:

٨٣٨ – السالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظانَ كالِئُها   مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

---

(١) انظر البيت في الكتاب ١ : ٩٦، والكامل ١: ٣١٧، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢٥ والمقرب ١: ١٢٥، والخزانة ٢: ١٨٨، وأفاد البغدادي أنه مصنوع. الارتفاق: الاتكاء على المرفق، كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس. مُحْتَضِرونه: حاضرونه، المُعْتَفُون: الذين يطلبون المعروف والإحسان، جمع معتف. رواهق: جمع راهقة، يقال: رهِقَه، إذا غشيه وأتاه.

(٢) انظر البيت في الكتاب ١: ٩٦، والكامل ١: ٣١٧، ومجالس ثعلب ١٢٣،، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢٥، والهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢١٥، والصحاح ٦: ٢٥٥٩ برواية (مقطعا).

(٣) (إلى) زيادة مني ضرورية لصحة النص، وهي ساقطة من: د، ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١٢٥.

والتاركُ القِرْنَ مصفراً أنامِلُهُ كأنَّهُ من عُقارٍ قهوةٍ ثِمَلُ[١]

ويجوز الجرُّ على[٢] التشبيه بالحسن الوجه، لأنه مثله في اللفظ. أنشد ابن السرّاج:

٨٣٩ - أبأنا بِهِمْ قَتْلَى، فَما في دِمائِهِمْ شِفاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِياتُ الحَوائِمِ[٣]

بجرّ الحوائم بإضافة الشافيات إليه، وقال الكميت يمدح النبي، عليه السلام:[٤]

٨٤٠ - نفسي فداءُ الذي لا الجَوْرُ سُنَّته ولا المعاذير من بخلٍ وتبخيلِ

الحازِمُ الرأي والميمونُ طَائِرُه والمستضاءُ به والصادقُ القيلِ

وتقول: هذا الضاربُ زيداً، ولا تضيف؛ لأنك لا تستفيد بالإضافة تعريفاً ولا تخفيفاً.

وأجازه الفرّاء، وتأوله بأن التقدير: هذا الذي هو ضاربُ زيدٍ، وهو فاسد؛ لأنه حذف الموصول وشطر صلته، وأبقى بعض الاسم، وتقول: هذان الضاربان الرجلين، وهذان الضاربا الرجلين، ولك في (الرجلين) الجرُّ والنصبُ مع حذف النون. وسيأتي في اسم الفاعل. وتقول: هؤلاء المكرمون العلماء، والمكرمو العلماء، بالجر والنصب، ويكون حذف النون: إذا نصبت لطول الكلمة بالصلة والموصول، لا[٥] للإضافة، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ

---

(١) انظر ديوان الهذليين ٢: ٣٤، وشرح السكري ٣: ١٢٨١، والخصائص ٢: ١٦٧، والعيني ٣: ٥١٦، والأشموني ٢: ٢٩٠، والهمع ١: ١٨٧، ٢: ١٤٥، والدرر ١: ١٦٠، ٢: ٢٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٠١، الثُّغرة والثغر واحدٌ، وهو مَوضِع المخافة ومكانُ الخَوْف. والمَلُوكَ: التي تَهالَكُ، وهي الغَنِجَة المُتَكَسِّرة. الخَيْعَل: دِرْع يُخَاطُ أحدُ شِقَّيْه ويُتْرَكُ الآخر. الفُضُل: هو الخيعل ليس تحته إزار. مصفراً أنامله، أي: نُزِف دمه حتى ذَهَبَ دمه، واصفرَّت أنامِلُهُ، وعادَ كأنه سكرانُ.

(٢) (الجر على) ساقط من: ع.

(٣) قائله: الفرزدق. ديوانه ٢: ٣١٠، والتصريح ٢: ٢٩، أبأنا بهم: قتلنا بهم. الحوائم، الواحدة حائمة: العطشى. يريد أنهم شفوا غليلهم بدمائهم.

(٤) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في: ع.

(٥) (لا) ساقط من: ع.

ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] وفيه ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج: ٣٥][١] وقرئ بالنصب.

وتقول: (هند الضاربة الجارية)، وإن شئت جررت. و(أختاك المشتريتان العَبْدينِ)، وإن شئت حذفت النون. ولك في (العبدين) الوجهان. و(الهنداتُ المشتريات العبيد)، بالنصب والجرّ.

وتقول: (هذا الحسنُ الوجه واليد)، فإن نصبت الوجه وجب نصب اليد، وإن جررت الوجه وجب جر اليد، إذ ليس للوجه موضع من الإعراب غير الجرّ، لأن النصب فيه ليس بأصيل، وإنما هو دخيل. وتضيف ما فيه الألف واللام إلى المضمر فتقول: الضاربَي، والضارباي، والضاربِي، والضاربك، والضاربوك، والضارباتك، والضاربه، فتضيف ما لا تنوين فيه، ولا نون إلى المضمر المتّصل. وإن لم تقل: الضارب زيد، وذلك ليكون الباب على منهاج واحد، فكما تقول: ضاربه تقول: الضاربه. قال عبد الرحمن بن حسان[٢]:

٨٤١ – أيُّها الشَّاتِمِي لتُحْسَبَ مِثْلِي ... إنما أنتَ في الضَّلالِ تَهِيمُ[٣]

ويعتبر المضمر هاهنا بالمظهر.

فإذا قلت: ضاربك، أو ضارباك، أو ضاربوك، فالكاف في موضع الجر، وإذا قلت: الضارباك، أو الضاربوك، فالأجود أن يكون الكاف مجروراً، ويجوز أن يكون منصوباً كما ذكرنا في: الضاربا زيداً والضاربو زيداً. هذا مذهب سيبويه[٤] حكاه عنه السيرافي.

---

(١) انظر الإتحاف ٣١٥.

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر، ابن شاعر (ت ١٠٤ هـ) في المدينة. انظر الأعلام ٤: ٧٤.

(٣) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٢: ١٢٣.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٠٣.

وكان الأخفش يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل نصباً على كل حال، ويقول: إنه عاقب التنوين والنون، إذ لا يقول: ضاربُنْك[١] ، ولا ضاربانك، ولا ضاربوك كما[٢] تقول: ضارب زيداً، فصار بمنزلة ما لا ينصرف، وذلك يعمل من غير تنوين كقولك: هنَّ ضواربُ زيداً، وحواجّ بيت الله. ولا يخفى ضعف هذا الدليل.

وإيراد الزمخشري[٣] يشعر بأن الضمير في قولك: الضاربك والضارباك، ونظائره في موضع جر بالإضافة، كما كان ذلك في ضاربك، وأنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور، وقد يقال: إنه رأي سيبويه.

«ومنها»

أي : من الإضافة غير المحضة.

«زيد أفضل الرجال، وهند فضلى النساء»

أفعل التفضيل إذا كان مجرّداً من اللام فإضافته على معنيين:

أحدهما: أن تضيفه إلى ما يشاركه في الفضيلة التي اشتق منها، كقولك: زيد أفضل الرجال، وهند فُضلى النساء. فيلزم أن يكون الرجال يشاركون زيداً في الفضل، وزيد يفضلهم فيه، والمضاف فيه نكرة، لأنّ الإضافة فيه غير محضة، إذ التقدير: زيد أفضل من الرجال، ولهذا يجري صفة على النكرة في قولهم: مررتُ برجل أفضل القوم.

وقيل: إنه معرفة، فإنّ الإضافة أحدثت فيه معنى البعضية، وهو أن يكون زيد من الرجال، إذ لا يجوز إضافته إلا إلى ما يكون هو منهم، فلا تقول: الياقوت أفضل الزجاج، بخلاف ما إذا أثنيت بمن، فإنه لا يلزم أن يكون منهم، فيجوز: الياقوت أفضلُ من الزجاج.

وثانيهما: أن تأخذ له الزيادة مطلقة، ويكون غرضُك من الإضافة تخصيصه به.

---

(١) (ضارب ك) في: ع.

(٢) (كما) ساقط من: ع.

(٣) انظر المفصل ٨٤.

فإذا قلت: زيد أكرم القوم، كان معناه زيد كريم القوم، أي أنكَ إذا تصفحت هؤلاء القوم لم تجد فيهم متبالغًا في الكرم غير زيد، فيكون أفعل بمعنى فاعل فهذا إن أضفته إلى نكرةٍ[1] كان نكرةً، كقولك: زيد أفضل رجل، وإن أضفته إلى معرفةٍ كان معرفةً، كقولك: زيد أفضلُ الرجال.

«ويضاف إلى ما يضاف إليه أيّ»

يعني: أفعل التفضيل، فإذا أضيف إلى المعرفة وجب أن تكون مثناة أو مجموعة، فلا تقول: زيد أفضلُ الرجال، ولا أفضلك، وإنما تقول: زيد أفضلُ الرجلين، وأفضلُ الرجال وأفضلكما، وأفضلكم، فإذا قلت: زيد أفضل الرجلين، فالمعنى إثبات فضله على الرجلين المعهودين، أحدهما زيد، ولا يلزم معه إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المثنى غير الواحد، وإذا قلت: زيد أفضل الرجال، فالمعنى إثبات فضله على واحد من الرجال المعهودين، فإن أردت بالرجال تعريفَ العموم كان معناه إثبات الفضل على الجنس كلّه، وإن أضيف إلى النكرة جاز أن تكون[2] مفردة ومثناة ومجموعة بشرط أن يشاكلها صاحبها الذي يجرى عليه، فتقول: زيد أفضلُ رجل[3]، والمعنى إثبات فضله على الجنس إذا فضلوا واحداً واحداً، والزيدان أفضل رجلين أي: أنهما يفضلان الجنس إذا فضلوا اثنين اثنين، والزيدون أفضل رجال على ما ذكرنا، ولا يجوز زيد[4] أفضل رجلين، ولا أفضل رجال، وسيأتي حكم (أي) في فصل الاستفهام إن شاء الله.

[٢٦٣] «/ ومنها: مررتُ برجلٍ غَيركَ ومثلَك وشبْهَكَ»

المضاف إلى المعرفة إضافة معنوية يتعرف بها إلا أسماء توغلت في الإبهام، فما نجعت فيها الإضافة، فبقيت على تنكيرها، وذلك: غير ومثل وشبه وسوى ونحو وهد، في

---

(١) (النكرة) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (من رجل) في: ع.

(٤) (زيدا) في: ع.

معنى[1] : مثل، فهذه لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لأن معانيها لا تقبل التعريف، لأن (غيرك) في قولك: (مررت برجل غيرك)، لا يختص معناه الذي هو المغايرة بالمرور به، لأن (غيرك) عبارة عن كل شيء ليس إياك، وهذا شائع بين جميع الأمور الموجودة في الخارج التي يصدق عليها أنها غيرك.

وإذا قلت: (مررت برجل مثلك). لم تختص المماثلة بالممرور به، إذ ما من شيء إلا وهو يماثلك بوجه ما، فثبت أنّ معانيها تنافي تعريفها بالإضافة، فبقيت على تنكيرها، ولذلك وصف بها النكرة.

وفي التنزيل: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥] بالجرّ في قراءة الكسائي و﴿هل من خالقٍ غيرِ اللهِ﴾ [فاطر: ٣][2] في[3] من قرأ بالجر، و﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧].

وأدخل عليها (ربّ)، أنشد سيبويه لأبي مِحْجَن الثقفي:

٨٤٢ – يا رُبَّ مِثْلِكَ في النساءِ غَرِيرَةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ[4]

وزيدتْ فيها (من) التي لا تزاد إلا مع النكرة في غير الواجب، قالت أم الأحنف بن قيس[5] :

٨٤٣ – والله لو لا دقَّةٌ في شكله وحَنَفٌ أزرى به في رِجله

---

(١) (بمعنى) في: ع.

(٢) الجر قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالرفع. انظر السبعة ٢٨٤.

(٣) (في) ساقط من: ع.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢١٢، ٣٥٠، والمقتضب ٤: ٢٨٩، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢٦.

الغريرة: الشابة التي لم تجرب الأمور ولا تعلم ما يعلم النساء من الحب. المتعة: ما وُصِلَتِ المرأةُ به بعد الطلاق من ثوب أو دراهم أو طعام ونحوه، كأنّه يهدد زوجته بذلك. بطلاق: عند طلاق.

(٥) الأحنف لقبه، واسمه الضحاك، وقيل: صخر، ابن قيس بن معاوية التميمي، أبو بحر سيد تميم، وأحد العظماء الدهاة الفصحاء الشجعان الفاتحين (ت ٧٢ هـ) انظر الأعلام.

ما كان في صبيانكم من مثله[١]

فإن شهر المضاف إليه بمغايرة المضاف أو بمماثلته يعرف بالإضافة إليه، تقول: عجبت من الصالح غير الطالح، وفي التنزيل: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٧] من كل وجه، وتقول: مررت بزيد مثل عمرو، إذا اشتهر زيد بمشابهة عمرو، بأن يشبهه في جُلِّ خصاله، وتعرف شدة المغايرة والمماثلة بأنه متى ذكر أحدهما أشعر بالآخر.

وشبيه ومثيل: يتعرفان بالإضافة، لأن شبيهك ومثيلك من يغلب عليه مشابهتك، فلا تجريهما وصفاً إلا على المعرفة إذا أضفتهما إليها، كقولك: مررت بزيد شبيه عمرو، ومثيل بكر، فشبيه أخص من شبه، فإذا قلت: ما أنت شبيه زيد، جاز أن يكون شبهه، وإذا قلت: ما أنت شبه زيد، لم يكن شبيهه، لأنه يلزم من نفي العام نفي الخاص، ولا ينعكس.

واعلم أنك إذا قلت: مررت برجلين مثلك، كان معناه أن الرجلين الممرور بهما إذا اجتمعا حصل منهما مثلك، وكلّ واحد منهما لا[٢] يستعمل بمماثلتك، وإذا قلت: مررت برجلين مثليك. كان معناه أنّ[٣] كلّ واحد منهما مثلك. ومررت برجال مثلك وبرجال أمثالك، على ما ذكرنا. واختلفت[٤] العربُ في: واحد أمه، وهو الذي ليس لأمه غيرهُ، أو الكريم الذي لم تلد أمٌ مثله، فهو واحد بالنسبة إليها، كما تقول: هذا واحد العرب، أي الواحد الذي لا نظير له فيهم.

وفي: عبد بطنه، وهو الخسيس الذي هو لبطنه عبدٌ، أي منصرف فيما فيه شهوة طعامه، فأكثرهم يجعلونهما معرفتين، وهو القياس، لأنهما مضافان إلى اسم مضاف إلى معرفة، فصار كقولك: غلام أخيه، وبعض العرب يجعلهما نكرتين. قال حاتم[٥]:

---

(١) انظر الرجز في شرح التبريزي للحماسة ٢: ١٨٧، واللسان (حنف) وفيه (وأنشد لِدايةِ الأحنف وكانت ترقّصه وهو طفل). الحنف: الاعوجاجُ في الرِّجل، وهو أن تُقْبِل إحدى إبهاميْ رجليه على الأخرى.

(٢) (لم) في: ع.

(٣) (معناه أن) ساقط من: ع.

(٤) (واختلف) في: ع.

(٥) ديوانه: ٢١٢.

٨٤٤- أمـاوِيّ إنّي رُبَّ واحِـدِ أُمِّـهِ أجَـرْتُ، فـلا قَتْـلٌ عليـه ولا أَسْرُ[١]

فأدخل (رُبّ) عليه، وتنكير المضاف إلى المعرفة[٢] إنما يكون إمّا لكونه في معنى الانفصال كقولك: ضارب زيد، وحسن الوجه، وإمّا لاشتراك المعنى كمثل وغير، وكلا المعنيين منتفٍ ها هنا، فيبقى أن يكون مبنيًا على ما قاله أبو سعيد. وهو أن الضمير العائد إلى النكرة نكرة، وذلك بأن يقدر موصوفاً نكرة، كأنك قلت: رجلٌ واحدُ أُمِّه، ورجلٌ عبدُ بطنِه[٣].

وقال العبدي: ومعنى الصفة في عبد بطنه أكثر، فلا يبعد أن يكون نكرة، ثم إذا قلنا: إنّ واحداً وعبداً معرفتان، فلا يعود الهاء في أمه وبطنه إليهما، وإلا لكانا معرفتين بالإضافة إلى ما تعرف[٤] بالإضافة إلى ضميريهما، وضميراهما هما[٥] في المعنى، فيكونان معرفتين بنفسيهما وهو[٦] مُحال.

وصرّح الزمخشري في (الفائق) بامتناع قولنا: سيد غلامه، أي: سيد غلام السيد، وقال في قوله- عليه السلام-: « بازل عامها »[٧]، أنّ الهاء ليس عائداً إلى (بازل)، بل هو

---

(١) انظر البيت في الهمع ٢:٤٧، والدرر٢:٥٦، ومجمع الأمثال١:١٢٣، والعقد الفريد ١:٢٩٠ - ٢٩١، والخزانة ٢:١٦٢. أماوِيَّ: منادى مرخم ماوية، وهي زوجة حاتم.

(٢) (معرفة) في: ع.

(٣) وفي الإيضاح العضدي ٢٦٨ : (وقد زعموا أن بعض العرب يجعل: واحدَ أمِّه وعبدَ بطنِه، نكرة. والأكثر أن يكون معرفة)

(٤) (يعرف) في: ع.

(٥) (هما) ساقط من: ع.

(٦) (فهو) ساقط من: ع.

(٧) روي هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وقد أخرج أبو داود في سننه (٤٥٥١) : عن علي -رضي الله عنه- أنه قال في شبه العمد : « أثلاث ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها وكلها خلفة» . وانظر السنن الكبرى ٨: ٦٩، والفائق ١:١٠٥، والنهاية ١:١٢٥، ومجالس العلماء ٥٨ .

راجع إلى موصوف محذوف، والتقدير: ناقة بازل عامها، وإن قلنا: إنهما نكرتان فلم نرَ لهم نصًّا فيه. والظاهر جواز العود إليهما/ كما تقول: مررتُ بضاربِ أخيه، فإن الهاء عائدة إلى [٢٦٤] ضارب، ولا مانع منه، لأنه غير معروف بها.

«ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه»

اتّفق النحويون على امتناع إضافة الشيء إلى نفسه إذا اتفق اللفظان، كقولك هذا زيدُ زيدٍ، وهذا عمرُو عمرو، وأنت تعني بالثاني ما تعني بالأول، لأن الغرض من الإضافة التخصيص أو التعريف، والشيء لا يُخَصِّصُ نفسَه ولا يعرِّفها، فإن اختلف اللفظان واتفق المعنى، فلم يجزه البصريون أيضاً لما ذكرنا، إذ الألفاظ تابعة للمعاني. وأجازه الكوفيون محتجين بقولهم: حبل الوريد[١] ونظائره، وسنذكرها بعد هذا، ونذكر وجوه تأويلها. وبقولهم: سعيدُ كرزٍ، وقيسُ قفة، وزيد بطَّة.

والجواب: أنه اشتهر باللقب دون الاسم، فأضيف إعلاماً بأن صاحب هذا اللقب هو صاحب هذا الاسم. ويقول حاتم[٢]:

٨٤٥ - يَسْعَى الفَتَى، وحِمَامُ المَوْتِ يُدْرِكُهُ وكلُّ يَوْمٍ مَضَى يُدني له الأَجَلا

والجواب: أنّ الحِمامَ (فِعال) مِن حُمَّ الأمرُ، أي[٣]: قُضِيَ، والمقضى يكون من الموت ومن غيره، فأضيف للتبيين. ويقول كعب بن زهير:

٨٤٦ - مِنْ خادرٍ مِنْ ليوثِ الأُسْدِ مَسكنُهُ بـبطْنِ عَثَّـرَ غِيـلٌ دونـه غِيـلُ[٤]

و(عامها) في: ع.

(١) قال الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

(٢) انظر البيت في ديوانه: ٢٠١، وحماسة البحتري ٩٣.

(٣) (إذا) في: ع.

(٤) انظر البيت في ديوانه: ٢١، وشرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد ٩٤. خادر: يقال خَدَر الأسد في عرينه، لزمه وأقام به فهو خادر. من ليوثِ الأُسدِ: أي ذلك الهِزَبر القائم في زَأْرَتِهِ من أشد الأسود.

والجواب: أنّ الليوث جمع ليث، تخفيف ليّث، وأصله: ليوث، واشتقاقه من اللَّوثة، بفتح اللام، وهي القوة، فالليث بمعنى الشديد، فكأنه قال: من أشداء الأسد.

«ولا إضافة الموصوف إلى صفته ولا العكس»

لأن المضاف إليه يجوز أن يغاير المضاف في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإعراب والصفة والموصوف[١] ، بحسب أن يتفقا في هذه الأشياء فتدافعا.

«وتأولوا قولهم: حَبُّ الحصيد»

فقد جاء أشياء تخالف في الظاهر ما ذكرنا من امتناع[٢] إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين، ومن امتناع إضافة الموصوف إلى الصفة، ومن العكس[٣].

فمن ذلك قولهم: (حَبُّ الحصيدِ). وفي التنزيل: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّـٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق: ٩]. فتقدر فيه وفي نظائره موصوفاً محذوفاً، والتقدير هاهنا: حب السنبل الحصيد، فإنَّ الحبّ لا يحصد، إذِ الحصاد اقتلاعه من موضعه، وإنما يحصد السنبل المشتمل على الحب.

«وحبل الوريد»

وفي التنزيل: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]. وليس المراد بالوريد الحبل، وإنما

مسكنه: مبتدأ، غيل: خبر، من بطن عَثَّرَ: وصف لخادر. بطن عَثَّر: مكان مشهور بكثرة السباع، الغِيل: أجمة الأسد. دونه غِيل: أي قريب منه عرين آخر. والمعنى أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لهو أشد مهابة من ذلك الهَيْصم الكاسر المنفرد، المكشر عن أنيابه، الهاجم على أن شبح يتراءى له، أضف إلى ذلك أنه بين جمعٍ عرمرم من الأسود.

(١) (والموصوف) ساقط من: ع.

(٢) (امتناع) ساقط من: ع.

(٣) (وبالعكس) في: ع.

المراد به الدم والطعام، وهو فعيل بمعنى فاعل، كأنه قال: حبل الدم الوارد أو الطعام الوارد.

و(حق اليقين)[١]، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١]. والحق هو اليقين لكن التقدير هاهنا حق القول اليقين، أو حق الأمر اليقين، والأمر غير الحق لاختلاف المعنيين، إذ الأمر قد يكون غير حق. وفي التنزيل: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]. هذا كله مما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه.

«وجانب الغَرْبِي[٢]»

وفي التنزيل: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]. وهذا وأمثاله مما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته، إذ الغربي يجوز أن يكون صفة للجانب، والتقدير: جانب المكان الغربي، والجانب والمكان متخالفان في المعنى.

«ومسجد الجامع»

والجامع يجوز أن يكون صفة للمسجد، بأن يقال: المسجد الجامع، والتقدير: مسجد الوقت الجامع، أو مسجد اليوم الجامع، وهو يوم الجمعة، أي: مسجد الوقت المعروف بصلاة الجمعة.

«وصلاة الأولى[٣]»

والأصل أن يقال: الصلاة الأولى؛ لأنها أول صلاة فرضت، والتقدير: صلاة الساعة الأولى.

---

(١) من (وفي التنزيل ونحن) إلى (وحق اليقين) ساقط من: ع.

(٢) وفي الإيضاح العضدي ٢٧٢ (وقال الراعي:

وقَــرَّبَ جَانِــبَ الغَــرْبِيِّ يــأْدُو ... مَــدَبَّ الســيلِ واجتنــبَ الشَّــعَارَا)

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٧١.

«وبقلة الحمقاء»

فالتقدير: بقلة الحبة الحمقاء، وذلك لأنها تنبت في مجاري السيول فتجحفها[١]، فقد وضعت نفسها حيث تزول، فلذلك وصفت بالحمق. وفي المثل: أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ[٢]، والرجلة هذه.

«وعكسه»

أي: وعكس قولهم: وجانب الغربي ونظائره، لأنّ هناك في الظاهر أضيف الموصوف إلى صفته، وهاهنا أضيفت الصفة في الظاهر إلى موصوفها.

[٢٦٥] «/ أَخْلَاقُ ثيابٍ، وسَحْقُ عِمَامَة، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وجائِبَةُ خَبَرٍ، ومُغَرِّبة خَبَر»

السحق: الخَلَقُ، ولعله في الأصل مصدر وضع موضع المفعول، أو هو صفة على فعل.

والجرد: الثوب الخلق، فَعْل بمعنى مفعول، فكأنه قد جُرِّد، والقطيفة الكساء ذو الخملة، ومنه القطائف[٣] للخبر المعروف.

والجائبة: فاعلة من جاب يجوب، إذا قطع.

والمغرِّبة: مفعلة من غرب بمعنى: تغرّب، والأصل في ذلك أن يقال: ثياب أخلاق، وعمامة سحْق، وقطيفةٌ جَرْد، وخبر جانب، وخبر مغرّب، ولكن أضيف للبيان، إذ الأخلاق قد تكون من الثياب، ومن غيرها.

والسَّحْقُ من العمامة ومن غيرها، والجرد من القطيفة ومن غيرها[٤]، والجائب

---

(١) (فيحجفها) في: ع.

(٢) انظر جمهرة الأمثال ١: ٣٩٥، ومجمع الأمثال ١: ٢٢٦. والرجلة: البَقْلَة الحمقاء، لأنها تنبت في مجاري السُّيول فتجترفُها.

(٣) (القطايف) في: ع.

(٤) (غيره) في: ع.

والمغرب من الخبر ومن غيره[١]، والتاء في جائبة ومغربة للمبالغة، مثلها في نسَّابة وعلّامة، لا للتأنيث فإن الخبر مذكر، ومن ذلك قول العجاج[٢]:

٨٤٧ – وكَثْـرَةُ الحـديث عـن شُـقُورِي بعـد الجَـلاَ ولاَئِـحِ القَتـيرِ[٣]

إذ اللائح قد يكون من القتير ومن غيره، فأضيف للبيان.

وقال الفرزدق[٤]:

٨٤٨- فإنَّكَ إذْ تَهْجُو تميماً وتَرْتَشِي سرابيل قيسٍ أو سُحوقَ العَمائِمِ
كُمهَرِيقِ ماءٍ بالفَلاة وغَـرَّهُ سَـرابٌ أذاعته رِياحُ السَّـمائِمِ

وقوله: رياح السمائم، كقولهم: صلاة الأولى، ومسوغه أن الريح قد تكون[٥] سموماً، وقد تكون غيره، فأضيف للبيان.

وقال النابغة[٦]:

٨٤٩ – فلا لَعَمْرُ الذي قَدْ زُرْتُـهُ حِجَجاً وما هُرِيقَ على الأنْصَابِ مِنْ جَسَدِ
والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ تَمْسَحُها رُكْبانُ مَكَّةَ بينَ الغِيلِ والسَّـنَدِ[٧]

---

(١) من (والسحق من العمامة) إلى (ومن غيره) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه: ٢٢١ برواية (وكثرة التخبير.. مع الجلا).

(٣) الشقور: الأمور والحاجات، يقال: أبثثه شُقُوري، أي أطْلَعْتُه على سري. الجلا والجلح: انحسار الشعر إلى النصف من الرأس أو فوقه. القتير: الشيب.

(٤) ديوانه ٢: ٣١٣ برواية: تبابين قيس سراب أثارته. السحوق: البالية الواحد سحق. وانظر سر الفصاحة ٣٠٠.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) ديوانه ١٩ –٢٠.

(٧) البيتان من معلقة النابغة الذبياني. انظر شرح ابن النحاس للقصائد التسع ٢: ٧٥٩: ٧٦٠، وشرح ابن يعيش ٣: ١١، والخزانة ٢: ٣١٥، ٣٦٤، ٤: ١٠٥.

فالعائذات فيه يصح أن يكون صفة للطير، وليس تقديمه عليه تقديماً للصفة على الموصوف، ولكن جعله مفعولاً جعلاً أوليًا كما تقول: رأيت الضاربات، ولما كانت العائذات من الطير وغيرها بينه بها فإن جعلت كسرة التاء في العائذات جرًّا كان انتصاب الطير على أنه بدل، وإن جعلتها نصباً كان الطير إما عطف بيان أو بدلاً.

«وأضيف المسمى إلى اسمه في نحو: سرنا ذا صباح، وذات يوم، وذات ليلة، وذات مرة، وداره ذات اليمين[1]، وذات الشمال»

الاسم لفظ دال على المسمى والمسمى معنى مدلول عليه الاسم، فهما متغايران، ولهذا إذا قلت: قلت زيداً، وعنيت الاسم صحت المسألة، وإن عنيت المسمى فسدت، لأنّ المعنى ليس بمقول.

ولو قلت: ضربت زيداً، انعكس الحكم فلما ثبت التغاير بينهما صحت إضافة أحدهما إلى الآخر.

فإذا قلت: سرنا ذا صباح، فذا هو مسمى صباح، فكأنك قلت: سرنا صاحب هذا الاسم الذي هو صباح، وكذلك الكلام في بقية الأمثلة، قال ابن مدركة الخَثْعَمِي[2]:

٨٥٠- عَزَمْتُ عَلَى إقامَةِ ذِي صَبَاحِ   لأمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[3]

هريق: بمعنى أريق. الأنصاب: الأصنام. الجسد: الدم اللاصق. المؤمن: يريد الله تعالى، آمن الطير في الحرم. العائذات: ما عاذ من الطير بالبيت. الغيل: الماء. والسَّنَد: سند الجبل. ويروى: (بين الغيل والسعد).

(١) (وذات) في: ع.

(٢) هو أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي، أبو سفيان، شاعر فارس من المعمرين، كان سيد خثعم في الجاهلية، وأدرك الإسلام فأسلم، ثم أقام بالكوفة، وانحاز إلى (عليّ) فقتل في إحدى (المعارك) (ت ٣٥هـ). انظر الخزانة ١: ٤٧٨، ٣: ٣٦٦، والأعلام ١: ٣٦٦.

(٣) البيت في الكتاب ١: ١١٦، والمقتضب ٤: ٤٣٥، والخصائص ٣: ٣٢، والتبصرة ٣٠٨، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٦، والمقرب ١: ١٥٠، وشرح ابن يعيش ٣: ١٢، والهمع ١: ١٩٧، والدرر ١: ١٦٨، والخزانة ١: ٤٧٦، ٢: ٥٤٥.

أنشده سيبويه، على أن (ذا صباح): ظرف غير متمكن، واستعمل اسما في الشعر، والزمخشري[١] أنشده على إضافة المسمى إلى اسمه، وإنما أنّث اليوم في قوله: (ذات يوم)، على تأويل المدة، مع أنَّ التذكير أجود، كقولهم: سرنا ذا صباح.

وأما اليمين والشمال فمؤنثتان، وفي التنزيل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] وليست (ذو) هذه هي التي يتوسل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، نحو: مررت برجلٍ ذي مال، لأن هذه تضاف[٢] إلى الأعلام، ولك أن تثني وتجمع إذا أضيف إلى مسمَيَن أو مسمين، تقول: مررت بذوَي زيد وعمرو، ومررت بذوِي زيد وعمرو وبكر، ومررت بذوَي زيد، وبذوي زيد، إذا اشتركا أو اشتركوا في الاسم، أنشد أبو الفتح في الخصائص:

٨٥١ - إذا ما كنْتُ مثلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ودِينارٍ فَقَام عليَّ ناعِي[٣]

وقال الكُمَيت:

٨٥٢ - إليكم ذوي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ نوازعُ من قلبي ظِماء وألْبُبُ[٤]

أي: إليكم يا أصحاب هذا الاسم، وتقول: مررت بذواتَي هند وزينب، وبذوات

أي عزمت على أن أقيم صباحًا وأؤخر الغارة على العدوّ إلى أن يعلو النهار، ثقة مني بقوتي وظفري بهم. فإن الذي يُسَوّده قومه لا يُسودونه إلا لأمر عظيم. وكان العرب يختارون الصباح للغارة، التماسًا لغفلة العدوّ، فخالفهم هو لاعتزازه بشجاعته.

(١) انظر المفصل ٩٣.

(٢) (يضاف) في: ع.

(٣) انظر الخصائص ٣: ٣١، وشرح ابن يعيش ٢: ١٣، واللسان (ذا في باب الألف اللينة) أي: مثل كل واحد من الرجلين المسمَّيَيْن عَدِيًّا وديناراً.

(٤) انظر الخصائص ٣: ٢٧، والمحتسب ١: ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ١: ٥٤، ٣: ١٢، ١٥٥، والخزانة ٢: ٢٠٥، واللسان (لبب).

والنوازع من النزاع إلى الشيء، وهو الحنين والميل إليه، والألبب: جمع اللب، وهو العقل.

هند وزينب وسعدى، وبذواتَي هند، وبذوات هند، كما ذكرنا في المذكر.

ومن النحويين من ذهب إلى أنّ (ذو) هاهنا زائدة، فإذا قلت: لقيته ذات يوم، فكأنك قلت: لقيته يوماً، وضعّفه ابن جني، فإنّ الأسماء بابها أن توضع للمعاني وزيادتها تنافي ذلك.

«/ والمضاف في قولهم: هذا حي زيد، وثم اسم السلام عليكما، ونفيت عنه مقام الذيب زائد» [٢٦٦]

الزيادة مخالفة للأصل خصوصاً زيادة الأسماء لما ذكرنا، وقد زادت العرب أسماء. فمن ذلك (حي)، قالوا: هذا حي زيد وأتيتُك وحيّ زيد قائم.

وسمع أعرابي[١] يقول في أبيات قالهنَّ حيُّ رَبَاح.

وأنشد أبو زيد في النوادر[٢]:

٨٥٣ – يـا قُـرَّ إنَّ أبـاكَ حَـيَّ خُوَيْلَـدٍ قـد كُنْـتُ خائِفَـهُ عـلى الإحْمـاقِ[٣]

وأنشد أبو علي في كتاب الشعر[٤]:

٨٥٤ – أبـو بَحْـرٍ أشَـدُّ النَّـاسِ مَنًّـا عَلَيْنَـا بعـد حَـيِّ أبي المُغِـيرَهْ[٥]

قالوا: (حَيُّ) زائد في جميع الأمثلة.

---

(١) انظر المفصل ٩٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣.

(٢) انظر النوادر ١٦١، ونسبه لجبار بن سلمى.

(٣) البيت في الخصائص ٣: ٢٨، والمقرب ١: ٢١٣، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣ والأشموني ٤: ١٢٣ والخزانة ٢: ٢١٦.

قُرّ: مرخم قُرّة. والإحماق: ولادة الأحمق. يهجو قُرّة بن خويلد. ويذكر أنه كان يخشى أباه أن يلد أحمق، وقد تحقق ما يخشاه.

(٤) ص٤١.

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه ٤٨. انظر اللسان (حيا) ١٨: ٢٣٣. أي بعد أبي المغيرة.

وقال صَدْر الأفَاضِل الخُوَارِزميّ[١] : إذا قال قائل: هذا حَيُّ زيد، وأراد: هذا زيد، فإنما يريد أنَّ زيدًا المذكور لا شيء فيه مما يطلب من الرجال سوى أنه حيٌّ[٢]. وهذا معنى حسن، ويدلّ عليه أنهم قالوا: أتيتك وحيّ فلانةٍ شاهدٌ، فلو كان (حيٌّ) زائداً[٣] من كل وجه لقالوا: شاهدة، فأنثوا، لأنّ المراد وفلانة شاهدة.

ومنه (اسم)، قال لبيد[٤] :

٨٥٥- تَمَنَّى ابنتاي يَعيشَ أبوهُما ... وهَلْ أنَا إلاّ مِنْ ربيعة أو مُضَر

فقُوما فقُولا بالذي تعلمانه ... ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تحلِقَا الشَعَرْ

وقُولا هُوَ المرءُ الذي لا صديقه ... أضاع، ولا خانَ الصديقَ ولا غَدَر

إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقدِ اعْتَذَر

وقال ذو الرمة[٥] :

٨٥٦- تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ ... جَوَانِبُهُ مِن بَصرةٍ وسِلامِ[٦]

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي النحوي، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل، من فقهاء الحنفية. له (التخمير في شرح المفصل) بسيط، و(السبيكة في شرحه) متوسط، و(المُجَمَّرة في شرحه) صغير، (ت ٦١٧ هـ). انظر بغية الوعاة ٢: ٢٥٢ والأعلام ٦: ٨.

(٢) انظر التخمير ٢: ٤٢.

(٣) (زائد) في: ع.

(٤) ديوانه: ٧٤ – ٧٥.

(٥) ديوانه ٢: ١٠٧٠.

(٦) انظر البيت في إصلاح المنطق ٢٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤، ٤: ٧٢، ٨٥، والخزانة ١: ٥٠، ٢: ٢٢٠، ٣: ٨٩، والأشموني ٣: ٢١١، واللسان (شيب بصر) البيت.

من قصيدة في مدح إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة، وهو في وصف قَطْعِة القفار على إبله. تداعين: دعا بعض القلص بعضًا – وهو جمع قلوص وهي الناقة الشابة –، الشيب: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. المتثلم: المتكسر والمتهدم، أراد في حوض متثلم. البصرة: حجارة رخوة فيها بياض، وبه سميت البصرة. والسِّلام: جمع سَلِمه وهي الحجارة.

وقال أيضًا[١] :

٨٥٧ – لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلاّ ما تَخَوَّنَهُ　　　داعٍ يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغُومُ[٢]

أراد: ثم السلام عليكما، وتداعين بالشيب، ويناديه بالماء، كما قال الراجز[٣] :

٨٥٨– 　　　يدعونني بالماء ماء أسودا[٤]

ويحتمل فيها كلها تقدير مضاف إلى (اسم) كأنه قال: ثم مسمى اسم السلام عليكما، ومسمى اسم السلام هو السلام، والألف واللام في قوله: يدعونني بالماء زائدة، لأنه صوت والأصوات بمنزلة الحروف، فلا يدخلها اللام، وكذا في قوله باسم الماء.

وقال أبو علي: يجوز أن لا يكون الألف واللام فيه زائدة ويريد بالماء هذا المشروب[٥] ولا يريد به الصوت.

وأما قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فيجوز أن يكون الاسم زائدًا أي: سبح ربَّك، ويجوز أن يكون غير زائد. لأن التسبيح التعظيم والتنزيه، وأسماء الله تعالى يجب لها ذلك.

---

(١) ديوانه ١: ٣٩٠.

(٢) انظر البيت في الخصائص ٣: ٢٩، والمنصف ١: ١٢٦، ٣: ١٣٤، والإفصاح ٨١، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٢٢، وشرح ثعلب لديوان زهير ٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤، والأشموني ٣: ٢١٢، والخزانة ٢: ٢٢٠، ٣: ٨٦، والمخصص ٨: ٢٧، واللسان (نعش، خون، بغم، ما).

نعش طرفه: رفعه، تَخَوَّنَ: خان. البغام: صياح الظبية لولدها بأرخم ما يكون من صوتها. وبغم فلان صاحبه: لم يفصح له عن معنى ما يحدثه. القاموس.

(٣) (الآخر) في: ع.

(٤) انظر الرجز في الخصائص ٣: ٣٠، والمنصف ١: ١٢٦، ٣: ١٣٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤، ٤: ٨٢. الماء: صوت الشاء، أي: يدعونني، يعني الغنم بالماء، أي يقلن لي: أصبت ماء أسود.

(٥) (الشروب) في: ع.

وأما قوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤] فيجوز أن يكون الباء والاسم زائدين، ويجوز أن يكون الباء وحدها زائدة.

وأما قوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النصر: ٣] فالباء للحال و(حمد) غير زائد، والتقدير: سبّح حامداً لله كما تقول: دخل عليَّ بسلاحه، أي: وعليه سلاحه.

ومنه (مقام)، قال الشماخ[١]:

٨٥٩ - وماءٍ قد وردتُ لوصلِ أرْوَى ... عليه الطَّيرُ كالوَرَقِ اللَّجينِ

زَعَرْتُ به القَطا ونَفَيْتُ عَنْهُ ... مَقامَ الذِّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعينِ[٢]

أراد: ونفيت عنه الذئب، لأنّ مراده أنه ورد الماء فطرد عنه الذئب.

ويجوز أن يؤخذ على ظاهره؛ لأنه إذا نفى عنه مقام الذئب فقد نفى الذئب[٣]. و(الرجل اللعين) شيء يعمل في الزرع منصوبًا تخافه الطير فلا تسقط عليه.

«ويضافُ أسماء الزمان إلى الجملةِ الفعليةِ والاسمية تقول: آتيكَ يوم تقدم، وآتيك يومَ زيدٌ قائمٌ»

إنما جاز إضافة أسماء الزمان إلى الفعل لما بينهما من التواشج، إذ الزمان مفهوم من بناء الفعل وصيغته، ولأن الفعل يدل على زمان حاضر، والاسم على زمان عام، فيكون

---

(١) ديوانه ٣٢٠ - ٣٢١.

(٢) انظر الخصائص ٢: ١٢٣، والمحتسب ١: ٣٢٧، والسمط ٦٦٣، ومجالس ثعلب ٤٧٥، والمنصف ١: ١٠٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣، والخزانة ٢: ٢٢٢، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ١١١، واللسان (لعن).
الطير: أراد ريش الطير، اللجين: الذي قد ركب بعضُه بعضاً فتلجن.
والمعنى أنه يشبه كثرة ريش الطير وتراكمه على هذا الماء بالورق الساقط من الشجر إذا كثر ورَكِبَ بعضُه بعضًا حتى تلجن. ذعرت به: أفزعت، ونفرت. والباء بمعنى (في). نفيتُ: طردت وأبعدت، يريد أنه ورد هذا الماء مبكرًا. مقام الذئب، أي: الذئب. اللعين: المطرود المُقصي.

(٣) (فقد نفى الذئب) ساقط من: ع.

إضافته للتخصيص.

والظروف المضافة إلى الفعل نوعان:

أحدهما: ما يجب إضافته إلى الفعل وهي: إذ، وإذا، ولما.

فـ(إذ): لما مضى، ويضاف إلى الجملتين، تقول: جئت إذا قام زيد، وإذ زيد قائم. ويجوز وضع المضارع موضع الماضي، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنفال: ٣٠].

و(إذا): لما يأتي من الزمان، ويضاف إلى الجملة الفعلية لا غير، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩].

ويجوز وضع الماضي موضع المضارع توسعاً، وفي التنزيل: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢].

ويكون المعنى على المستقبل، إذ قد علم أن (إذا) للمستقبل، فلا يلتبس، ولا يجوز: آتيك زمن قام زيد، لأن (زمناً) ليس للاستقبال حتى يلزم من دخوله على الماضي قلبه إلى الاستقبال، ولما يضاف إلى الجملة الفعلية الماضية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩].

والجمل بعد هذه كلّها في موضع جر بالإضافة، وموضعهن النصب، وقيل: إن (لما) حرف اذا أضيف إلى الفعل.

وثانيها: ما يجوز إفراده وإضافته إلى الفعل وإلى غيره، وذلك نحو: حين، ويوم، وليلة. وفي التنزيل: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ [ص: ٨٨].

[٢٦٦] / و﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] و﴿لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ﴾ [المعارج: ١١] وحين، ويومٌ، وليلةٌ، غير مخصوصات بزمان.

فإن أردتَ بِهِنَّ الماضي فأَجْرِهِنَّ مُجْرَى (إذ) وقل أتيتك[1] يومَ قدمت. وأتيتك يومَ

---

(١) (وقل آتيك) في: ع.

زيد قادم.

وإن أردت بهنّ المستقبل فأجرهن مُجرى (إذا) تقول: آتيك يوم يقدم زيد.

ولا يجوز: آتيك يوم زيدٌ قادم، كما لا يجوز: آتيك إذا زيدٌ قادم.

فإن قلت: إذا كان المعنى في قولك: آتيك يومَ تقدم[١] : آتيك يوم قدومك فهلا أجزتم نصب الفعل لكونه في موضع المصدر، وهو مفهوم من (أن) والفعل؟

قلت: لا يصح تقدير (أن) هاهنا، لأنه موضع يقع فيه المبتدأ والخبر، تقول: أتيتك يومَ زيد قادم، وأن المصدرية لا تدخل على المبتدأ والخبر هكذا قاله ابن السراج[٢] .

قال سيبويه[٣] : فإن قلت: يكون ذلك زمنَ زيدٌ أمير، كان خطأ، حدثنا بذلك يونس عن العرب.

هذا كلامه، وعليه أنه لما وقع في خبر يكون، ومعمولاً له جرى مجرى إذا، وإذ[٤] ، لا يجوز إضافتها إلى المبتدأ والخبر.

وأمّا قول الزمخشري[٥] : وتقول: ما رأيتك منذ دخل الشتاء، ومذ قدم فلان فظاهره يوهم بأن منذ ومذ مضافان إلى الفعل، وليس كذلك، فإنهما إن كانا حرفَي جر لم يليا[٦] الفعل، ولم يـجُرَّا غيرَ الزمان، فالتقدير: ما رأيتك منذ زمان دخل الشتاء، ومذ يوم قدم فلان، فيكون المضاف[٧] إلى الفعل زماناً، وإن كانا[٨] اسمين لم يخبر عنهما بغير

---

(١) (آتيك يوم تقدم) ساقط من: ع.

(٢) انظر الأصول ٢: ٩، ١٠.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٦١، وفيه (هذا) بدل (ذلك).

(٤) (وإذا) في: ع.

(٥) انظر المفصل ٩٦.

(٦) (يليها) في: ع.

(٧) (المضاف اليه) في: ع.

(٨) (كان) في: ع.

الزمان، فالتقدير: ما رأيتك منذ الزمان دخل الشتاء، ومذ الزمان قدم فلان، فالمضاف إلى الفعل زمان، وذلك لأننا لو لم نقدر الزمان لبقيا هما مبتدآن بلا خبر لأن قولك: دخل الشتاء، وقدم فلان، جملة ليس فيها عائد، ثم يأتي[١] ذلك الإخبار عنهما بغير الزمان.

(تنبيه):

الأصل في إضافة الزمان إليه[٢] الفعل المضارع، لقربه من أسماء الفاعلين، ويتلوه الماضي، ولا يجوز إضافتها إلى فعل الأمر، لبعدها من الأسماء جدًّا، إذ لا يقع خبرَ مبتدأ، ولا صفة، ولا صلة، ولا حالًا.

«وكذلك (حيث) نحو: اجلس حيث جلس زيدٌ، وحيث زيدٌ جالس»

شبهوا (حيث) بأسماء الزمان لما فيها من الإبهام، فأضافوها إلى الجملتين، وفي التنزيل: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: ٦][٣] و﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦].

ولم يأت فيه إضافتها إلى الجملة الاسمية، وهو قليل في الكلام، ومن الظروف التي تضاف إلى الفعل هنا بحركات الهاء، وأصلها تكون[٤] للمكان، ثم استعيرت للزمان، وبابها أن تضاف إلى المفرد، قال الأعشى[٥]:

٨٦٠ – لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ[٦]

---

(١) (تأتي) في: ع.

(٢) (إلى) في: ع.

(٣) (من وجدكم) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) ديوانه: ٣.

(٦) انظر الخصائص ٢: ٤٧٤، والمحتسب ٢: ٣٩، والمقرب ١: ١٠٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٧، والعيني ٢: ١٠٦، ٤: ١٩٨، والهمع ١: ١٢٦، والدرر ١: ٩٩، والتصريح ١: ٢٠٠. لات هنا: أي ليس وقت ذكرها.

وقد أضافوها إلى الجملتين وأجروها مُجرى (إذ) قال الشاعر[١]:

٨٦١- حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وبَدَا الذي كانتْ نَوَارُ أجَنَّتِ[٢]

فأضافها إلى الفعل.

«ومما يضاف إلى الفعل (آية)، قال:[٣]

٨٦٢ – بآيةِ تُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثاً»

تمامه:

كأنَّ على سَنابِكِها مُداما[٤]

وذلك لقرب معنى (آية) من معنى الوقت، فإن الآية العلامة، والأزمنة علامات لأنها أجزاء متعاقبة فيجوز تخصيص الأفعال الحادثة بوقت دون وقت فيكون ذلك الجزء

---

(١) قيل هو شبيب بن جُعيل التغلبي، كان بنو قتيبة بن معن (الباهليُّون) أسروه في حروب كانت بينهم وبين تغلب، فقال شبيب يخاطب أمه، وهي بنت عمرو بن كلثوم هذا الشعر. وقيل هو حجل بن نضلة حين أسر (نوار بنت كلثوم) وفرّ بها إلى المفاوز.

(٢) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٣: ١٥، ١٧، والمغني ٢: ٦٥٥، والعيني ١: ٤١٨، والخزانة ٢: ١٥٦، ٢: ٤٨٠، والهمع ١: ٧٨، ١٢٦، والدرر ١: ٢٥، ٩٩، والأشموني ١: ١٤٥، ٢٥٦.

وفي (نوار) وجهان: الرفع على منع الصرف، والبناء على الكسر مثل حذام. حنت: من الحنين، وهو الشوق. هَنَّا: لغة في (هنا)، وهي في الأصل اسم إشارة للمكان، ولكنّهم توسّعوا فيها واستعملوها للزمان في هذا البيت. فصح إعرابها خبر لات، وإضافتها إلى الجملة بعدها. أجنت: سترت وأخفت. ورواه الآمدي في المؤتلف ١١٥ (حَنَّتْ نَوَارُ وأيُّ حين حَنَّتِ).

(٣) قال البغدادي في الخزانة ٣: ١٣٥: (لم أره منسوباً للأعشى إلا في كتاب سيبويه) وليس في ديوانه.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٦٠، وشرح ابن يعيش ٣: ١٨ والمغني ٢: ٤٦٩، ٧١٠، والهمع ٢: ٥١، والدرر ٢: ٦٣. ويروى (يقدمون) كما في: ع. أي: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء شعثًا، متغيرة، من السفر والجهد. وشبه ما يسيل من عرقها ممتزجاً بالدماء على سنابكها بالمدام، وهي الخمر. والسنابك: جمع سنبك، وهو مقدم الحافر (تمامه) ساقط من: ع.

المختص وجود الحادثة به علامة.

كما تقول: علامة أذان المؤذن زوال الشمس، فإن دخل بينهما وبين الفعل (ما) كقوله[١]:

٨٦٣- ألاَ مَــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّــي تَمِــيماً   بآيَــةِ مــا تُحِبّــونَ الطَّعَامَــا[٢]

فيجوز أن تجعل (ما) زائدة، والإضافة[٣] إلى الفعل، ويجوز أن تجعلها مصدرية فتكون الإضافة إلى المصدر.

«و(ذو) في قولهم: اذهب بذي تَسْلَمْ[٤]»

واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبي بذي تسلمين، واذهبا بذي تسلمان، واذهبْنَ بذي تسلمن، وفيه ثلاثة أقوال:

أحدهم: أن يكونوا قد أوقعوا الفعل موقع المصدر، لدلالته عليه، وهو دعاء كأنه قال: اذهب بصاحب سلامتك، أي: اذهب وأنت مسلم، كما قال جميل:

٨٦٤ – جَزِعْتُ غَدَاةَ البينِ يومَ تَـحَمَّلوا   وحُــقَّ لِــمِثْلي يــا بُثَيْنَــةُ يَــجْزَعُ[٥]

أي: وحُقّ لمثلي الجزع.

---

(١) هو يزيد بن عمرو بن الصعق يعيّر تميماً بحب الطعام.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٦٠، والكامل ١: ١٤٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٨ والمغني ٢: ٤٦٩، ٧١٠، والهمع ٢: ٥١ والدرر ٣: ٩٣ والخزانة ٣: ١٣٨. ويروى: (ألا أبلغ لديك بني تميم) ويروى: (بآية ذكرهم حب الطعام) جعل ذلك آية يُعرفون بها لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم، ووفود البرجمي عليه حين شمّ رائحة المحرقين منهم، وكانوا تسعة وتسعين، فظنه طعاماً يصنع، فعرج عليه. فأمر به فقذف في النار ليكمل عدد المحرقين به مائة، كما كان أقسم عمرو بن هند. والقصة بالتفصيل في الخزانة.

(٣) (فالاضافة) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٤٦١، والأصول ٢: ١٥.

(٥) تقديم برقم (٧٥٤).

والثاني: أن يكون (ذو) بمعنى صاحب، فهو صفة لموصوف محذوف، يكون زماناً، فكأنه قال / : اذهبْ بزمان ذي تسلم. [٢٦٨]

والثالث: أن يكون (ذي) لغةً في (ذو) الطائية التي بمعنى الذي، كما قال:

٨٦٥ – إنّ منّا ذُو تلوذ به إذ توارى الغُرُّ بالأكمه

فلا يكون مضافاً، بل يكون (تسلم) صلة له، كأنه قال: اذهب بذي تسلم به.

وقول الزمخشري[1] : اذهب بذي سلامتك: تفسير منه بالأول، وقوله يعني بالأمر الذي يسلمك تفسير بالثالث، وما عدا أسماء الزمان، وهذه الأسماء لا يجوز إضافتها إلى الفعل، إلا إذا سمّيت بالجملة، كقولك: جاءني غلام تأبط شراً، وكقوله:

٨٦٦ – نُبِّئْتُ أخوالي بَني يزيدُ[2]

لأنّ الفعل معناه يأبى الإضافة.

«ويحذف المضاف إذا أمن اللبس، ويعرب المضاف إليه بإعرابه، كقوله: واسألِ القريةَ»

الحكم الذي يتناول المضاف إذا لم يصح تناوله المضاف إليه جاز حذف المضاف، طلبًا للاختصاص كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]، يريد: أهل القرية، وأهل العير، لأنّ القرية جماد لا يصح سؤالها. وأمّا ما جاء في الأشعار، من سؤال الربوع والأطلال والديار والمنازل، فهو تعلّة للنفس وتذكّر لما مضى، ولهذا أنكر لبيد على نفسه ذلك فقال:

٨٦٧ – فَوَقَفْتُ أَسْأَلُهَا وكيف سؤالُنا صُمّاً خوالِدَ ما يَبِينُ كلامُها[3]

---

(١) انظر المفصل ٩٩.

(٢) تقدم برقم (٦٨٦).

(٣) هو من معلقة لبيد، انظر ديوانه ٢٠٩، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٣٧٠.

وكذلك العير حيوان أعجم، لا يصح سؤاله، فقدرنا مضافاً محذوفاً، وهو الأهل، وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، لأنّ المأمور بالسؤال يعقوب النبي – عليه السلام[١] – ولا يبعد من معجزات النبي أن يكلمه الجماد والحيوان، كما روي عن النبي – عليه السلام– أنه كلمه الذراع المسموم، وحنّ إليه الجذع الذي كان يخطب عليه.

وحذف المضاف في الشعر كثير، قال[٢]:

٨٦٨ – وبَنُـو رَوَاحَـةَ يَنْظُـرونَ كـما نَظَـرَ النَّـدِيُّ بـأنْفِ خُـثْمِ[٣]

أراد: كما نظر أهل الندى. وقال آخر[٤]:

٨٦٩ – وشَرُّ الـمَنايا ميِّـت بـينَ أهلِـهِ كَهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الـحَيَّ حاضِرُهْ[٥]

أي: ميتة مَيْتٍ، وقال عُرْوَة بن الوَرْد:

٨٧٠ – كَثِـيرٌ عَيْبُـهُ والعَيْـبُ جَـمٌّ ولكـنَّ الغِنَـى ربٌّ غَفُـورٌ[٦]

أراد: ولكنّ الغنى غنى ربٍ غفورٍ. وقال آخر:

---

(١) (على نبينا وعليه الصلاة والسلام) في: ع.

(٢) (قالوا) في: ع.

(٣) تقدم البيت برقم (٥٦٥).

(٤) هو الحطيئة كما في الكتاب، وليس في ديوانه من رواية السكري.

(٥) انظر البيت في الكتاب ١: ١٠٩، والإنصاف ٦١، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع الطوال ٤٥١، والبيت من أبيات أربعة رواها ابن سلام في الطبقات ٩٤ – ٩٥ يفضل فيها عيينة بن حصن على زبان بن سيار. والمعنى: شرّ المنايا موت الإنسان على فراشه بين أهله قد أسلمه إلى الموت من حضره من أهله. يروى: (وسط أهله) ويروى: (كَهُلْكِ الفتاة أيقظَ الـحَيَّ حاضِرُه) أي: حاضر الـهُلك.

(٦) انظر البيت في أمالي المرتضى ١: ٥٠، والإنصاف ١: ٦٤، والبيان في غريب القرآن ١: ١١٠، والعقد الفريد ٣: ٢٩ ويروى (قليل عيبه).

٨٧١ – المالُ يُزْرِي بأقوامٍ ذَوِي حَسَبٍ   وقد يُسَوِّدُ غيرَ السيِّدِ المالُ[1]

أي: فَقْدُ المالِ يَزْرِي، وهو كثير واسع.

وكان أبو الحسن – مع كثرته – لا يقيسه بل يقصُرهُ على السماع.

وإذا حُذف المضاف لم يمكن جرّ المضاف إليه لأنه قد حذف من اللفظ ما يجرّهُ.

وحكى صاحب الكشاف أنه قرئ قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧][2] : بالجر على تأويل: واللهُ يريد عرضَ الآخرة. وهو بعيد، والذي حسَّنه جرى ذكر المضاف قبله. وإن كان الحكم الذي يتناول المضاف يصح تناوله المضاف إليه لم يجز حذف المضاف للبس، لا تقول: ذهب زيد، وأنت تعني: ذهب غلام زيد، لأن الذهاب يصح من زيد كما يصح من غلامه.

ولا يجوز: واسأل القريةَ وزيداً، وأنت تعني وأهل زيد، لما ذكرنا، وقد جاء المُلْبس في الشعر، وهو شاذ، قال ذو الرمة[3]:

٨٧٢ – عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ بعدَما   قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القومِ هَوْبَرُ[4]

يريد: ابن هَوْبر، وقال أوس بن حُجْر[5]:

٨٧٣ – فهلْ لكُما فيما إليَّ فإنَّني   بصيرٌ بما أعْيَا النِّطَاسيّ حِذْيما[1]

---

(١) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٣: ٢٤.

(٢) قرأ الجمهور (الآخرة) بالنصب، وقرأ سليمان بن جماز المدني بالجر. وقرئ: (يريدون) بالياء. انظر المحتسب ١: ٢٨١، والكشاف ٢: ١٦٨ والبحر ٤: ٥١٨.

(٣) الديوان: ٢: ٦٤٧.

(٤) انظر البيت في المقرب ١: ٢١٤، ٢: ٢٠٥، وتأويل مشكل القرآن ١٥٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٣، والهمع ٢: ٥١، والدرر ٢: ٦٤، والخزانة: ٣٣٢. قضى نحبه: قتل. وابن هوبر من بني الحارث بن كلاب، من مذحج القحطانية وكان من أشراف اليمن الذين قتلوا يوم الكلاب. النقائض ١٥٠.

(٥) الديوان: ١١١ برواية (فهل لكم فيها.. طبيب).

أراد: ابن حِذْيم.

(تنبيه):

إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، أعطوا الثابت حق المحذوف من الإعراب، وقد أعطوه حقه من غيره أي: من غير الإعراب[٢] أيضًا. قال حسان[٣]:

٨٧٤ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحيق السَّلْسَلِ[٤]

ذكر الضمير في (يصفِّق) إما بأن يعيده إلى (بردى)، لأنه نهر، ويكون قد ذكر المؤنث غير الحقيقي، أو لأنه أعطوه حكم المضاف المحذوف، وهو مذكر، إذ التقدير: ماء بردى، وقد جاءت إعادة الضمير محمولة على جهتي الثابت والمحذوف، قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] أعاد الضمير في (أهلكناها) وفي (جاءها)[٥] إلى القرية.

وفي (وهم) إلى أهل، بدليل إعادة الضمير إليه في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ۞ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧-٩٨] / وقد جاءت إعادة الضمير إلى المحذوف، من غير مراعاة الثابت. قال [٢٦٩] تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩].

---

(١) انظر البيت في الخصائص ٢: ٤٥٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٥، والخزانة ٢: ٢٣٢ وشرح شواهد الشافية ١١٦. كان أوس جاور في قوم غير قومه فاقتسموا معزاه، فهجاهم، وعرض عليهم أن يردوا إليه ماله فيخرجهم من مخزاة فعلتهم، فإنه كفيل بذلك طبيب به، وابن حذيم متطبب عند العرب، من يتم الرباب.

(٢) (أي من غير الإعراب) ساقط من: ع.

(٣) الديوان: ١٢٢.

(٤) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٣: ٢٥، ٦: ١٣٣، والخزانة ٢: ٢٣٦، والهمع ٢: ٥١، والدرر ٢: ٦٤، والأشموني ٢: ٢٧٢.

البريص: موضع بالشام. بردى: نهر دمشق. والرحيق: الخمر، والسلسلة: السهلة اللينة. تصفق: تمزج.

(٥) (جاءها) في: ع.

«وإبقاؤه على إعرابه قليل، كقولهم: ما كلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً»

حذفُ المضاف وإبقاءُ عمله ضعيفٌ في القياس، لأنه حذف للجار، وإبقاء عمله قليل في الاستعمال، فمن ذلك قولهم: (ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاء شحمةً)[١]، فكل: مرفوع بها، وسوداء: مجرور بالإضافة، وتمرة: منصوبة، لأنها خبر ما، وبيضاء مجرور أيضاً على تقدير كلّ، كأنك لفظت بها، فقلت: ولا كل بيضاء، وشحمة: منصوبة عطفاً على تمرة، وكان أبو الحسن وجماعة من البصريين والكوفيين يحملون ذلك على العطف على عاملين، فإنَّ بيضاء مجرور عطفاً على سوداء، والعامل فيها كل وشحمة منصوبة عطفاً على خبر (ما).

والخليل وسيبويه لا يجيزان ذلك على ما سيأتي في موضعه، ويحملون ذلك على حذف كلّ الثانية لدلالة الأولى[٢] عليه، فإنَّ حذف الجار قد جاء في كلامهم على ما سبق، وقال[٣]:

٨٧٥- وما زُرْتُ سَلمَى أنْ تكونَ حَبيبةً إليّ، ولا دَيْنٍ بها أنا طَالِبُهْ[٤]

ويعضده القياس لمشاركته الفعل في كونه عاملاً، ولم يثبت العطف على عاملين.

ويجوز في هذا المثل رفع (تمرة) و(شحمة) على إهمال (ما).

ويجوز رفع (بيضاء) و(شحمة) على الاستئناف، مع نصب (تمرة) على الإعمال،

---

(١) انظر المَثَل في الكتاب ١: ٣٣، والمقتضب ٤: ١٩٥، والأصول ٢: ٧٠، والكامل ٣٩٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٥٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٦، وجمهرة الأمثال ٢: ٢٨٧، ومجمع الأمثال ٢: ٢٨١، ٣٠٤.
والمعنى: ليس كلُّ ما أشبه شيئاً ذلك الشيء.

(٢) (الأول) في: ع.

(٣) القائل: الفرزدق. انظر ديوانه ١: ٨٤.

(٤) البيت في الإنصاف ٣٩٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٤١٨، والمغني ٢: ٥٨١، والعيني ٢: ٥٥٦، والهمع ٢: ٨١، والدرر ٢: ١٠٥، والأشموني ٢: ٩٢، ٢٣٥.
يقول: إنه لم يزر سلمى لأنها حبيبة إليه، ولا لدين يطالبها به، ولكن زارها لغير ذلك. وقيل: إنه أراد بسلمى أحد جبلي طيئ أجأ وسلمى.

ورفعها على الإهمال.

ويجوز نصب (تمرة) و(شحمة) ورفع (بيضاء)[1] عطفاً على كل، ولعله أحسن الوجوه الخمسة، إذ لا حذف فيه.

«وما مثل[2] أخيك ولا أبيك يقولانِ ذاك[3]»

لا بدّ هاهنا من تقدير (مثل)، لا من جهة العطف على عاملين بل من جهة[4] أنك ثنيت الخبر وهو (يقولان) و(مثل) موحد، فلا بد من تقدير (مثل) آخر ليصح الكلام، ويكون قد حذفه لدلالة (مثل) الأول عليه، فلو وجدت الخبر وقلت: تقول ذاك لم يحتج إلى تقدير (مثل) آخر.

وأورد سيبويه[5] هاهنا قولهم: وما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه.

وردّ عليه بأن تقدير (مثل) آخر هاهنا ليس بلازم، بل يعطف (أخيه) على (عبد الله) ويكون خبره محذوفاً، لدلالة خبر الأول عليه، كما تقول: زيد قائم وعمرو.

«وحذف المضاف إليه نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]»

حذف المضاف إليه أقلُّ من حذف المضاف وأبعدُ قياساً، لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص[6]، فحذفه نقض للغرض وتراجع عن المقصود، ولأنه أيضاً بمنزلة حذف المجرور وإبقاء الجار، لكنه قد جاء عنهم حذفُه، وهو على أنواع:

---

(١) من (وشحمة على الاستئناف) إلى (ورفع بيضاء) ساقط من: ع.

(٢) (ولا مثل) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٣.

(٤) (جهة) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٣.

(٦) (والتخصيص) في: ع.

الأول: أن يزيل التنوين من المضاف إليه من غير أن يبنى، فيكون حذفه دليلًا على الإضافة، كما قالوا: مررت بخير، وأفضل من ثُمَّ، وقطعَ الله الغَدَاةَ يَدَ ورجلَ مَنْ قال ذاك.

وقال الأعشى[1]:

٨٧٦ - ولا نقابِـــلُ بالعِصِيـــ ـــيِ ولا نُرامِـــي بالحجـــاره[2]
إلا عُلالَـــــة أوْ بُـــــدا هَـــــةَ ســـابِحٍ نَهْـــدِ الجُـــزارَهْ

وقال الفرزدق:

٨٧٧ - يـا مَـنْ رَأى عارِضـاً أرِقْـتَ لـه بـــينَ ذراعـــيْ وجَبْهـــةِ الأســـدِ[3]

حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة المضاف إليه مع الاسم الثاني عليه.

قال الفرّاء: وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان مثل اليد والرجل والذراع والجبهة، وكذلك نصف وربع الدرهم، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام، فلا يجيز: اشتريت دارَ غلام زيد، ولكن عبد وأمة زيد.

الثاني: أن يبنى نحو: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]: وقد تقدم.

---

(١) الديوان: ١٥٩، مع خلاف في ترتيب البيتين.

(٢) انظر الكتاب ١: ٩١، ٢٩٥، والمقتضب ٤: ٢٢٨، والخصائص ٢: ٤٠٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٢، والمقرب ١: ١٨٠، والعيني ٣: ٤٥٣، والخزانة ١: ٨٣، ٢: ٣٤٦، ٣: ١٣.

العلالة: آخر جري الفرس. البداهة: أوله. سابح: فرس يسبح بيديه في العَدْوِ. نَهْد: ضخم القوائم. الجُزارة: أطراف الجزور، وهي اليدان والرجلان والرأس. سميت بذلك لأن الجزار يأخذها عمالة له.

والمعنى: نحن أصحاب حرف نقاتل على الخيل، ولسنا أصحاب إبل يرعونها ومعهم عصيهم فيقاتل بعضُهم بعضاً بالعصي والحجارة.

(٣) انظر البيت في الكتاب ١: ٩٢، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والخصائص ٢: ٤٠٧، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ٦٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٢١، والمغني ٢: ٤٢٥، ٦٨٦، والعيني ٤: ٤٥١، والأشموني ٢: ٢٧٤، والخزانة ١: ٣٦٩، ٢: ٢٤٦. العارض: السحاب. ذراعا الأسد وجبهته: من منازل القمر.

الثالث: أن ينون وهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون التنوين عوضاً صريحاً من المضاف إليه، وذلك في الاسم غير المتمكن، نحو: كان، ذاك، إذ، وحينئذٍ، وسيأتي شرحه في موضعه.

وثانيهما: أن يكون في التنوين شائبة العوض وشائبة الأمكنية، كقولهم:

مررت بكلٍّ قائماً، وفي التنزيل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠] والتقدير: كلهم أو بعضهم، وأيها و(تدعو) هاهنا بمعنى: تسموا، كما تقول: دعوت أخاك زيدًا، أي: سميته، وذلك لأنَّ الكفار أنكروا على النبيّ - عليه السلام[1] - تسمية الله بالرحمن، فنزلت هذه الآية، فكأنه قال: قل سمّوا ربي الله أو سمّوا[2] ربي الرحمن، أيَّ اسم تسمّوا ربي ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

«وحذفا في نحو: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ أي: من أفعال ذوي تقوى القلوب»

حذف المضاف والمضاف إليه معاً لأمن اللبس، / وفي التنزيل: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] قال صاحب الكشاف:[3] والتقدير: فإنّ فعلَها، أو فإنّ إقامتها من أفعال ذوي تقوى القلوب، إذ الشعائر أنفسها ليست من التقوى، وفيه ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] التقدير: من أثرِ حافر فرسِ الرسول. [٢٧٠]

وأنشد أبو علي لأبي دؤاد الأياديّ[4]:

٨٧٨ - ألا مَنْ رأى لي رَأيَ بَرْقٍ شريقِ ... أسالَ البحارَ فانْتَحَى للعَقِيقِ[5]

---

(١) (صلى الله عليه وسلم) في: ع.

(٢) (وسموا) في: ع.

(٣) انظر الكشاف ٣: ١٣.

(٤) شعره: ٣٢٧.

(٥) انظر البيت في مجمل اللغة ١: ١١٧ وشرح ابن يعيش ٣: ٣١.

الرأي: اللمعان والتلألؤ. شريق: معناه مشرق. والبحار جمع بحر، والمراد به الوديان. والعقيق: مكان.=

التقدير: أسال سقيا سحابة، أي سحاب البرق، فحذف سقياً، فبقي أسال سحابه، ثم حذف سحاباً فاستكن البارز المجرور في الفعل، فصار أسال البحار. قال الكَلْحَبَةُ العُرَني[1] :

٨٧٩- فَــأَدْرَكَ إِبْقَــاءَ العَــرَادَةِ ظَلْعُهَــا وقَــدْ جَعَلَتْنِــي مِــنْ خُزَيْمَــةَ إِصْــبَعَا[2]

أي: جعلتني ذا مسافة إصبع.

«وتقول: غلامي، ودلوي، وظبيي، وعدوّي، ووليي»

تجوز الإضافة إلى الاسم، كما يجوز إلى غيره من الأسماء، وذلك كل منصوب متصل لأنّه يكون مجروراً متصلاً، ومنها ياء المتكلم فإن أضفت إليه اسماً صحيحاً، أو ما هو في حكم الصحيح كسرت آخره في الرفع والنصب والجر[3] ، كقولك: هذا غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، وقد تقدم علّة كسره في صدر الكتاب.

وكذلك تقول: دلوي، وظبيي، وعدوّي، ووليي، لأنها في حكم الصحيح على ما تقدم في موضعه. وفي التنزيل: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ [يوسف: ١٠١].

وكذلك الجمع، نحو: عُشْوِيّ، وعُمْيي، في جمع: أعشى وأعمى، وقد تحذف هذه الهاء في النداء على ما تقدم، وفي غير النداء أيضًا قال:

=وانتحى له: أي قصده وسار إليه.

(١) هو هُبَيْرة بن عبد الله بن مناف بن عَرِين التميمي اليربوعي العَرِيني شاعر جاهلي، من فرسان تميم. انظر رغبة الآمل ١: ٩، والأعلام ٩: ٦٦.

(٢) انظر البيت في النوادر ١٥٣، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ١٤٦، وشرح ابن يعيش ٣: ٣١، والمغني ٢: ٦٩١، والعيني ٣: ٤٤٢، والأشموني ٢: ٢٧٢، والخزانة ٢: ٢٤٥، ورواية المراجع (حَزِيمَةَ). العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج. إبقاء العرادة: ما تبقيه وتدخره من نشاطها، ويروى (إرقال العرادة) وهو نوع من السير.

(٣) (والجر) ساقط من: ع.

٨٨٠ – فما وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ　　وَلا وَجَـدَ العُـذْرِيُّ قَبْـلِ جَمِيـلُ(١)

أراد: قبلي. وقال آخر:

٨٨١ – ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَولَى قَرابةٍ　　فَما عَطَفَتْ يوماً عليكَ العَواطِفُ(٢)

وقال آخر:

٨٨٢ – أما تُرضَى عدوهِ دون موتي　　لما في القلب من حَنَق الصدور(٣)

«وقاضِيَّ»

إذا أضفت المنقوص إلى الياء أسكنت ياءه، وأدغمتها في ياء المتكلم وفتحتها، إذ إسكانها غير جائز، لالتقاء الساكنين، والفتح أخفُّ، تقول: هذا قاضِيَّ، ورأيت قاضِيَّ، ومررت بقاضي، وكذلك الجمع نحو: جوارِيّ.

«وبشرَاي وهُذَيل يقول بُشْرَيَّ»

إذا أضفت المقصور إلى الياء تعذر كسر الألف، ووجب أن تبقى حينئذ على سكونها وبعدها الياء مفتوحة، لأنّ الفتحة حركتها في الوصل فتقول: بشرايَ، وفي التنزيل: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] و﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] و﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] وحكي أنّ الحسن قرأ: ﴿هي عصايِ﴾ بكسر الياء(٤) على أصل التقاء الساكنين وهو ضعيف.

---

(١) انظر الإنصاف ٢: ٥٤٥، والهمع ١: ٢١٠، والدرر ١: ١٧٦، ٢: ٢٤١.

النهدي: نسبة إلى نَهْد وهي قبيلة من قبائل اليمن، يرجع نسبها إلى قضاعة. العذري: هي قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاعة أيضاً. ومن بني عذرة جميل بثينة. ومنهم عروة بن حزام صاحب عفراء، ومنهم مجنون ليلى. قبلِ: أصله (قبلي) حذفت ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة.

(٢) انظر البيت في العيني ٣: ٤٤٣، والهمع ١: ٢١٠، والدرر ١: ١٧٧، والأشموني ٢: ٢٦٩، ٢٧٤.

(٣) من (أراد قبلي) إلى (حنق الصدور) ساقط من: ع.

(٤) انظر المحتسب ٢: ٤٨، والبحر ٦: ٢٣٤.

وأنّ نافعاً[١] قرأ: ﴿قل إنّ صلاتي ونُسُكِي ومَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢][٢] بالسكون، أجرى الوصل مُجرى الوقف.

وهذيل يقلبون ألف المقصور ياء، فيقولون: هُدَيَّ وبُشْرَيَّ، وفي حديث طلحة:[٣] «فوضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ»، [٤] وقال أبو ذؤيب الهذلي:

٨٨٣ - سَبقُوا هَوَيَّ وأعْنَقوا لِهَوَاهُمُ   فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٥]

وذلك لأنّ ياء المتكلم ينبغي أن يكون ما قبلها مكسورًا[٦]، فلما تعذّر كسرة الألف عدلوا بها إلى حرف[٧] من جنس الكسرة، ولا تزول فتحة الياء هاهنا البتة، إذ لو أسكنت

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم الليثي بالولاء المدني، أبو رُوَيْم، أو أبو الحسن أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة وكان إمام المسجد النبوي (ت ١٦٩ هـ). انظر لطائف الإشارات ١: ٩٣، والأعلام ٨: ٣١٧.

(٢) قرأ السبعة (محيايَ) بتحريك الياء، و(مماتْي) بسكون الياء غير نافع، فإنّه أسكن الياء في (وَمَحْيَايْ) ونصبها في (مماتِيَ). انظر السبعة ٢٧٤.

(٣) هو طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي، المدني، أبو محمد، صحابي، من العشرة المبشرين، قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة، ودفن بالبصرة (ت ٣٦ هـ) انظر الرياض النضرة ٢: ٢٤٩، والأعلام ٣: ٣٣١.

(٤) انظر مقاييس اللغة ٥: ٢٠١ والمفصل ١٢٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٣، والنهاية ٤: ٢٣٤. والعقد الفريد ٥: ٦٤. واللُّج: السيف بلغة طيء.

(٥) انظر البيت في المحتسب ١: ٧٦، وديوان الهذليين ١: ٢، وشرح السكري ١: ٧ والمقرب ١: ٢١٧، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٦٨٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨١، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٣، والعيني ٣: ٤٩٣، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٥٢، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٦، والقرطبي ٧: ١٥٣، والبحر ١: ١٦٩، والهمع ٢: ٥٣، والدرر ٢: ٥٨، والأشموني ٢: ٦١. والصحاح واللسان (هوى)، وهذا البيت من قصيدته التي رثى بها بنيه. أراد: (هواي)، أعنقوا: أسرعوا. تُخُرّموا: أُخِذُوا واحداً بعد واحد. مصرع: يجوز أن يراد به: الموضعُ، ويجوز أن يراد به: الحَدَثُ.

(٦) (مكسورا) ساقط من: ع.

(٧) (حروف) في: ع.

لكان جمعاً بين الساكنين على غير حدّه، وشبه (سحيم) كاف المخاطب بياء المتكلم، فقلب ألف المقصور معها ياء، أنشد أبو سعيد له[١] :

٨٨٤ـ يا ابنَ الزُّبَيْرِ طَالما عَصَيْكَا
وطَـالَمـا عَنَّيْتَـنَا إلَيْكـا
لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنا قَفَيْكا[٢]

قوله: (عصيكا) أراد: عصيت، وكان من لثغته[٣] أنه يبدل من التاء كافاً فكان يقول: أحْسَنْكُ واللهِ، ويريد: أحسنْتُ.

«وأبي، وأخِي، وفِيَّ، أجودُ من فمي»

إذا أضفت أباً وأخاً وحماً وهَناً إلى الياء، قلت: أبي[٤] ، وأخي، وحمي[٥] وهَني، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ [ص: ٢٣].

وأجاز المبرد[٦] : أبِيَّ وأخِيَّ وحَمِيَّ وهنيّ، بياء مشددة الأولى بدل من لام الفعل، والثانية ياء المتكلم، وأصله: أبوي، فأسكنت الياء وحركت بالكسر إتباعاً للواو، ثم أسكنت الواو استثقالاً للكسرة عليها، ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم

---

(١) نسبه أبو زيد لراجز من حِمْيَر، يخاطب عبد الله بن الزبير.

(٢) انظر النوادر ١٠٥، والمقرب ٢: ١٨٣، والتمام ٣٨، والمغني ١: ١٦٤، والعيني ٤: ٥٩١، والخزانة ٢: ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ٤٢٥، والأشموني ١: ٢٦٧، ٤: ٢٨٣، والمخصص ١٧: ١٤٤ ويروى (وطالما عنيكنا إليكا) يريد عنيتنا. وعنيتنا إليك: بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك.

(٣) (لغته) في: ع.

(٤) (أبي و) ساقط من: ع.

(٥) (وحمي) ساقط من: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٣٦.

أدغمت في الياء، وهو ضعيف لا يعضده سماع. وأما ما احتج به من قول الشاعر[١]:

٨٨٥- قَدَرٌ أَحَلّكَ ذا المجازِ وقد أرى وأَبِيَّ ما لَكَ ذو المجازِ بِدارِ[٢]

فيجوز أن يكون قد أقسم بآباء نفسه، وأصله (أبين) كما قال[٣]:

٨٨٦ - / فَلَمّا تَعَرَّفْنَ أَصْوَاتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا[٤]

وقال[٥]:

٨٨٧- ويُدَفِّنَّ البُعولةَ والأَبِينَا[٦]

فحذف النون للإضافة، وأدغم الياء في الياء.

وأما (فم) فإذا أضفته إلى ياء المتكلم كان بالياء في الأحوال الثلاثة، تقول: هذا فيّ، وفغرت فيّ، ووضعته في فيّ، وذلك لأنك تقول: هذا فوك، ورأيت فاك، ومررت بفيك، فتكون حركة الفاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف، كما في: ابنم، وامرئ، وقد تقدم أن هذه الحروف جارية مجرى الحركات، فكما يجب أن يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً

---

(١) هو مُؤَرِّج السُّلَمي (من شعراء الدولة الأموية).

(٢) البيت في مجالس ثعلب ٤٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٦، والمغني ٢: ٥٢٠، والخزانة ٢: ٢٧٢.

ذو المجاز: موضع بمنى كان به في سوق الجاهلية. وأبي: الواو للقسم. والمعنى: أن قدراً لا يغالب هو الذي أحلك ذا المجاز، ولكن أقسم بأبي أن ليس ذو المجاز بدار لك.

(٣) القائل: زياد بن واصل السلمي (جاهلي)، قاله البغدادي.

(٤) انظر البيت في الكتاب ٢: ١٠١، والمقتضب ٢: ١٧٤، والخصائص ١: ٣٤٦ والمحتسب ١: ١١٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٧، والخزانة ٢: ٢٧٥، واللسان (أبي).

البيت من أبيات يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نسائهم، وعرفن أصواتهن فدينهم، لأنهم أبلوا في الحروب.

(٥) هو غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره النبي ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٧.

كذلك يجب أن يأتي بالياء هاهنا، وإذ جاء الياء لزم كسر الفاء لما ذكرنا من التبعية، ثم تدغم في ياء المتكلم فصار في الأحوال.

فإن قلت: لم قلبتم الألف هاهنا ياء مع أنها دالة على الإعراب، وامتنعتم من قلب[١] ألف التثنية ياء[٢].

قلت: لأنَّ في ألف التثنية وُجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء، وعارضه الإخلال بالإعراب، وهاهنا وجد سببان لقلبها[٣] ياء، وهو وقوعها موضع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير، إذ حركة الفاء تابعة لما بعدها، فقوي سبب قلبه. هذه هي اللغة الفصيحة.

ومنهم من يقول: فمي[٤]، وهو قليل، قال:

٨٨٨- شكوتُ أميرَ المؤمنينَ ظُلامتي فكان حبائي أنْ جُرِزْتُ على فمي

وأما (ذو)[٥] فقد تقدم أنها لا تضاف إلى مضمر.

«وغلامايَ، وغلاميَّ»

إذا أضفت المثنى إلى ياء المتكلم قلت في الرفع: هذان غلاماي، وفي النصب والجر: رأيت غلاميَّ، ومررت بغلاميَّ، فتدغم الياء في الياء وتفتح ياء المتكلم، لأنك لو أسكنتها لالتقى ساكنان.

«وضارِبيّ، ومصطَفَيّ في الأحوال»

إذا أضفت الاسم الصحيح الآخر أو المنقوص المجموعين جمع السلامة إلى الياء كالضارِبين، والقاضِيين، جاء في الأحوال على صورة واحدة، تقول: هؤلاء ضارِبيَّ

---

(١) (قبل) في: ع.

(٢) (ياء) ساقط من: ع.

(٣) (لقلبهما) في: ع.

(٤) (في) في: ع.

(٥) (ذو) ساقط من: ع.

وقاضِيَّ، وكذلك النصب والجر، وأصله في الرفع ضاربون فحذفت النون للإضافة، فبقي ضاربوي فقلبت الواو ياء، لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت إحداهما في الأخرى، فصار ضاربي، أجرى ياء المتكلم - وإن كان منفصلًا - مُجرى الياء التي من[1] نفس الكلمة، نحو: مرمى ومخشى، وأما النصب والجر فظاهر.

وشذّ قراءة حمزة:[2] ﴿وما أنتم بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢][3] بالكسر، وعذرته أن الإسكان في ياء النفس لما كَثُر صار كالأصل، فلما تقدّمها ساكن حركها بالكسر، لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك على أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء.

وإذا أضفت (مصطفين) ونحوه من الأسماء المقصورة المجموعة جمع التصحيح جاء في الأحوال على صورة واحدة، تقول: هؤلاء مصطفَيَّ، وأصله: مصطفَوِيَّ، فعمل به ما ذكرنا. وكذلك النصب والجرّ.

فإن قلت: هلا أسقطتم علامة الإعراب في المثنى والمجموع هاهنا[4]، كما أسقطتموه في المفرد، نحو: غلامي؟

قلت: الدليل يقتضي إثبات علامة الإعراب في الجميع للبيان، خالفناه في المفرد[5]، خوفاً من انقلاب ياء المتكلم، وقد أَمِنَّا من انقلابها مع التثنية والجمع، فأثبتنا علامة الإعراب.

---

(١) (في) في: ع.

(٢) هو حمزة بن حبيب، التيمي - مولاهم - الزيّات، الكوفي، وهو من تابعي التابعين، وأحد القراء السبعة، وعنه أخذ الكسائي (ت ١٥٦ هـ) انظر مراتب النحويين ٥٢، ولطائف الإشارات ١: ٩٦، والأعلام ٢: ٣٠٨.

(٣) حرك حمزة ياء «بِمُصْرِخيّ» الثانية إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح، وروى إسحاق الأزرق عن حمزة فتح الياء الثانية. انظر السبعة ٣٦٢.

(٤) (ها هنا) ساقط من: ع.

(٥) (الصحيح) في: ع.

«ذكر التوابع»

التوابع: جمع تابع، لأن فاعلاً إذا كان من صفات[١] غير ذوي العلم جمع على فواعل. قالوا: جِمالٌ بَوازِلٌ وعَوَاضِهٌ[٢].

«وهي التي لا يؤتى بها إلا على سبيل التبع لغيرها»

التابع عند النحويين: كلُّ ثان شرك الأول في إعرابه، ولم يجب المجيء به غالبًا.

والمراد بالثاني ما لا يكون مقصوراً في استحقاق الإعراب، بل يكون تابعًا لغيره كالتكملة، وهذا يشمل التابع والمفعول.

وقولنا: شرك الأول في إعرابه يفصله من المفعول[٣].

وقولنا: لم يجب المجيء[٤] به، يفصله من خبر المبتدأ.

وأما التابع: فلا يجب المجيء به، فإنه إن كان تابعاً للمرفوع فقد حصل الاستغناء بالأصل، وإن كان تابعاً للمنصوب أو المجرور فالمجيء بالأصل غير واجب، فالتابع أولى.

وقولنا: غالباً، احتراز من مثل قولنا: ما في الدار رجلٌ يبغضك، فإن هاهنا يجب الإتيان بالصفة والموصوف جميعاً، لاختلال[٥] المعنى عند إسقاط واحد منهما.

وقال الزمخشري[٦] : / التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل [٢٧٢] التبع لغيرها. وفيه نظر، فإن التوابع قد تكون للأسماء والحروف أيضاً، ولكن لا يستوفيها إلا الأسماء، فلذلك خصّها بالذكر.

---

(١) (صفات الاسم) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٦.

(٣) من (وقولنا شرك) إلى (من المفعول) ساقط من: ع.

(٤) (المجيء) ساقط من: ع.

(٥) (لاختلاف) في: ع.

(٦) انظر المفصل ١١٠، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٨.

وكذا[١] الكلام في قول ابن جني:[٢] معرفةُ ما يَتْبَعُ الاسمَ في إعرابِهِ، وما ذكرنا شمل الكل.

«وهي: التأكيد، والصفة، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحرف[٣]»

وذلك لأنّ التابع إن كان بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن كان بغير واسطة، فإن كان هو المعتمد بالحديث فهو البدل، وإلا فإن كان مشروطَ[٤] الاشتقاق فهو الصفة، وإلا فإن اشترطت فيه الشهرة دون الأول فهو عطف البيان، وإلا فهو التوكيد.

ومن النحويين من أثبت قسماً سادساً سماه (الإتباع).

وسيأتي في آخر فصل التوكيد.

ولا يستوفي الأقسام إلا الاسم، وأما الفعل فيثبت له التوكيد اللفظي والبدل، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]. فجزم (يضاعفْ ويخلدْ)؛ لأنهما بدلان من (يلقَ)، والعطف بالحرف، وأما الحرف فلا يثبت له إلا[٥] التوكيد اللفظي.

وقدم التوكيد على النعت، لأنّ التوكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه، إذ يتضمن حالاً من أحواله، فكأنه مخالف له. ولذلك قد يكون بالجملة بخلاف التأكيد.

وقدم النعت على عطف البيان، لأن عطف البيان ضربٌ من النعت، والعام مقدم على الخاص وقدم عطف البيان على البدل؛ لأنّ البدل قد يكون[٦] غير الأول، وأخّر

---

(١) (كذا) ساقط من: ع.

(٢) انظر اللمع ٨١.

(٣) من (وهي التأكيد) إلى (بالحرف) متن في: د، لا في: ع.

(٤) (مسقط) في: ع.

(٥) (إلا) ساقط من: ع.

(٦) من (بالجملة بخلاف) إلى (البدل قد يكون) ساقط من: ع.

العطف بالحرف، لأنه يتبع الأول بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة.

وقدّم أبو الفتح[١] النعت على غيره، والبدل على عطف البيان.

والزمخشري[٢] أيضاً قدّم البدل عليه.

وبدأ الزجاجي[٣] بالنعت ثمَّ بالعطف ثم بالتوكيد ثم بالبدل وأغفل عطف[٤] البيان.

* * *



---

(١) في كتابه اللمع ٨٢، ٨٧، ٩٠.

(٢) انظر المفصل ١١١.

(٣) انظر جمل الزجاجي ١٣، ١٧، ٢١، ٢٣.

(٤) (عن عطف) في: ع.

«فصل:

التوكيد، والتأكيد: تمكين المعنى في النفس بتكرير ما يُقصَد تمكينُه»

التوكيد، والتأكيد لغتان، والأولى لغة القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلۡأَیۡمَـٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِیدِهَا﴾ [النحل: ٩١]. ومعناهما[١] في اللغة الإحكام.

قال صاحب الإصلاح[٢] : يقال: أوكدتُ الحبل[٣] والسَّرْجَ وآكدتهما، أي: أحكمت عملهما، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر، لأنهما يُصرَّفان تَصَرُّفاً واحداً ليس أحدهما أغلبَ حتى يجعل أصلاً، فإذا قلت: مؤكِّد ومؤكَّد، بالهمز فهو من التأكيد لا غير، وإذا قلته بالواو فيجوز أن يكون من التوكيد والواو أصلية، وأن يكون بدلاً من الهمزة كجُوَن، وأصله جؤن.

وعند النحويين يطلق التوكيد[٤] على معنيين:

أحدهما: توكيد لا يكون تابعاً للأول في إعرابه بل يذكر لإثبات معنى الكلام، فيقولون: المصدر يذكر[٥] لتوكيد الفعل ودخلت (إنّ) لتوكيد الكلام، والقسم لتوكيد الجملة، والنون لتوكيد الفعل.

والثاني: وهو المقصود هاهنا أن يكون تابعاً للأول في إعرابه، وهو عبارة عن تمكين المعنى في النفس بتكرير ما يقصد تمكينه، وذلك لأنّ المجاز كثير شائع في كلام العرب،

---

(١) (ومعناها) في: ع.

(٢) انظر إصلاح المنطق ١٥٩، وفيه (قالوا: وكَّدتُ العَهْدَ والسَّرجَ توكيداً وأكّدته تأكيداً).

(٣) (أولدت الخيل) في: ع.

(٤) من (والواو أصلية) إلى (يطلق التوكيد) ساقط من: ع.

(٥) من (لإثبات معنى) إلى (المصدر يذكر) ساقط من: ع.

وقد يعبرون عن حقيقة الشيء بأكثره وبملابسه[١].

فإذا قلت: (قام القوم)، جاز أن تريد أكثرَهم، أو (رأيت الخيلَ)، جاز أن تريد فرسانها، فإذا زال ذلك الاحتمال بالتكرير استقرّ في النفس.

«وهو إمّا تكرير صريح، كقولك: قام زيدٌ زيدٌ،
وهذا يكون في الكلم الثلاث وفي الجمل»

التوكيد ينقسم قسمين:

تكرير صريح، وتكرير غير صريح. ومنهم من يقول: تكرير لفظيّ، ومعنويّ. والخلاف لفظيّ.

فالتكرير الصريح هو: أن تعيد اللفظ بعينه، وهو أبلغ في التوكيد، لتكرر ما يدل بصريحه على المعنى[٢] المقصود.

ولما كان المذكور نفسَ الأول اتّسع مجاله فلم يختص بنوع، بل دخل الكلم الثلاث بجميع أنواعها فتقول: قام زيدٌ زيدٌ.

أنشد الزمخشري لأعشى همدان[٣]:

٨٨٩ – مُـرّ إنِّي قـدِ امْتَـدَحْتُكَ مُـرًّا   واثقــاً أنْ تُثيبَنـي وتَسُرّا

مُـرَّ يـا مُـرَّ مُـرَّةَ بـنَ تُلَيْـدٍ   مـا وَجَـدْنَاكَ في الحـوادِثِ غِـرًّا[٤]

وقال آخر:

---

(١) (وبملابسته) في: ع.

(٢) (على معنى) في: ع.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث، وهو شاعر محسن، كوفي من شعراء الدولة الأموية وكان زَوْجَ أخت الشعبي الفقيه، والشعبي زوجُ أخته. قتله الحجاج. انظر المؤتلف والمختلف ١٢.

(٤) انظر البيتين في المفصل ١١١، وشرح ابن يعيش ٣: ٣٩، ٤٠ يمدح مرة بن تليد.

٨٩٠ - كَمْ نِعْمَةٍ أسديتُها كَمْ كَمْ وكَمْ(١)

وقال آخر(٢):

٨٩١- ألا يا اسلمِي ثمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثَ تَحِيّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمِي(٣)

وتقول: أنت أنت ذاهبٌ، وإيّاك إيّاك أكرمتُ.

ولا يدخل المضمر المتصل، لأنه متصل بعامل فلم يبق للثاني ما يتصل به، وتقول: قام قام زيد، ويقوم يقوم زيد، واذهب اذهب، قال:

٨٩٢ - فأيْنَ إلى أيْنَ النَّجَاةُ ببغلَتي أتاكَ أتاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ(٤)

فتجري الفعلين مجرى شيء واحد، فإن (اللاحقون) لو كان مرتفعًا بأتاك الأول لقال: أتاك أتوك. ولو كان مرتفعًا بالثاني لقال: أتوك أتاك(٥).

وفي التنزيل: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وقال جرير(٦):

٨٩٣ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأهْلُهُ فَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُوَاصِلُهُ(٧)

---

(١) الرجز في تأويل المشكل ٢٣٦ وتفسير القرطبي ١٧: ١٦ والسراج المنير ٤: ١٦١ ومعاني القرآن ١: ١٧٧ والصاحبي ٢٤٢ وأمالي المرتضى ١: ٨٤. والصناعتين ١٩٣: قال الشاعر:

كَمْ نِعْمَةٍ كانَتْ لَكُمْ كَمْ كَمْ وكَمْ كانَتْ وَكَمْ

(٢) هو حميد بن ثور. ديوانه ١٣٣.

(٣) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٣: ٣٩، ورصف المباني ٤٥٣.

(٤) انظر البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢٤٣، والعيني ٣: ٩، وشرح ابن عقيل ٢: ١٦٨، والخزانة ٢: ٣٥٣، والهمع ٢: ١١١، ١٢٥، والدرر ٢: ١٤٥، ١٥٨، والأشموني ٢: ٩٨، والتصريح ١: ٣١٨.

(٥) من (ولو كان) إلى (أتاك) ساقط من: ع.

(٦) الديوان ٢: ٩٦٥، برواية (فأيهات أيهات.. وأيهات وَصْلٌ بالعقيق تواصله).

(٧) انظر البيت في الخصائص ٣: ٤٢، والمقرب ١: ١٣٤، والمرتجل ٢٥٤، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٥، والشذور ٤٠٢، والعيني ٣: ٧، ٤: ٣١١، والهمع ٢: ١١١، والدرر ٢: ١٤٥. العقيق: واد بالعالية.

وأما[١] الحرف فالأحادي[٢] لا يكرر، لثقل اجتماع المثلين، وشذّ قوله[٣]:

٨٩٤- فـلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً شِفاءُ[٤]

وغيره يكرر، فتقول: إنَّ إنَّ زيداً منطلقٌ، وإذا سألك إنسانٌ عن شيء جاز أن تقول في الجواب: نَعَمْ نَعَمْ، أو: لا لا. وتكرر الجملة فتقول: جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ.

فإن اختلفت جهةُ تكرير الجملة لم يعد توكيداً كقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في غير موضع، والألف في (تكذّبان) للثقلين، وهما الجن والإنس، لأنه ذكر الأنام، والأنام الجن والإنس[٥]، فقد جاءت الآية المكررة في كل موضع يطاء ذكرها عقب[٦] ذكر نعمةٍ متقدمةٍ، والنعم المذكورة مختلفة، ففي تكريرها تحريض على الاعتراف بالنعمة التي قبلها، وحثّ على شكرها، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٧] فإن هذا الدعاء وطيء عقب جمل[٨] تختلف فاختلفت جهة تكريره.

«أو تكرير غير صريح، وذلك بتسعة أسماء: نفس وعين، ومعناهما إثبات الحقيقة، وكلّ وأجمع وأجمعون، وجمعاء وجمع، وكلا وكلتا، ومعناهنّ العموم، تقول: قام زيدٌ نفسُه، والقوم كلُّهم، والرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما»

---

(١) (أما) ساقط من: ع.

(٢) (الأحادي) ساقط من: ع.

(٣) هو مسلم بن معبد الوالبي (شاعر في الدولة الأموية). يقوله في ابن عمه عمارة بن عبيد الوالبي.

(٤) انظر البيت في معاني الفراء ١: ٦٨، والخصائص ٢: ٢٨٢، والمقرب ١: ٢٣٨، والرصف ٢٠٢، وسر الصناعة ١: ٢٨٣، والإنصاف ٥٧١، وشرح ابن يعيش ٧: ١٧، ٨: ٤٣، ٩: ١٥، والمغني (الكاف، وكي، وهل) والعيني ٤: ١٠٢، والأشموني ٢: ٢٨٢، والصبان ٣: ٣٨١، والهمع ٢: ٧٨، ١٢٥، ١٥٨، والدرر ٢: ٩٥، ١٦١، ٢٢١.

(٥) من (لأنه) إلى (والإنس) ساقط من: ع.

(٦) (عقيب) في: ع.

(٧) المطففين: ١٠، والمرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٨) (جملة) في: ع.

القسم الثاني من التوكيد: التكرير غير الصريح، وذلك مختصّ بأسماء معارف وهي تسعة:

الأول: النفس، وهي في اللغة الروح، ومنه: زهقت نفسُه، والدم، وقدر ما يدبغ به الجلد، وعبارة عن جملة بدن الإنسان، وفي التنزيل: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وعن حقيقته، ثم جعل عبارة عن حقيقة الشيء مطلقاً، فأجرى توكيداً على ذوي العلم وغيرهم، من المذكر والمؤنث، لأن الحقيقة أمر مشترك بينها، تقول: قام زيد نفسه، ورأيت هنداً نفسها، واشتريت العبد نفسه، والدار نفسها.

الثاني: العين، وله في اللغة[١] معان كثيرة، والذي نقل منه، وهو العضو المبصر، فجعل عبارة عن حقيقة الشيء، وذلك لأن العين يتأتى بها أكثر مصالح الحيوان، كما سموا الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن المشرفة عينًا، لأنه لو لا العين لبطلت الخصلة المرادة منه، فكأنه قد صار كله ذلك العضو[٢]، ويقارب هذا قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠].

نسب العمل إلى اليدين، لأن أكثرَ ما يتولاه الإنسان يعمله بيديه، والعين بمنزلة النفس في الجري على ذوي العلم وغيرهم، تقول: جاء زيد عينُه، ومضت جاريتك عينُها، وقرأت الكتاب عينَه، ومررت بالمدينة عينها.

الثالث: كلّ، وهو عبارة عن جملة أجزاء الشيء، وحكمُه أن يكون مضافاً، كقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ و﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣].

فإن أضيف إلى النكرة كان نكرة، أنشد سيبويه:

٨٩٥ – كأنّــا يــومَ قُــرَّى إنْـــ ... نَمَــا نَقتــلُ إيَّانَــا

---

(١) (في اللغة) ساقط من: ع.

(٢) (المعضو) في: ع.

(٣) ورد في القرآن كثيراً.

قَتَلنا منهُمُ كلَّ فَتَىً أبيَضَ حُسَّاناً[١]

نصب أبيض وحُسَّاناً، لأنه صفة (كل) وهو نكرة، وإن أضيف إلى المعرفة فهو معرفة، كقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وإن أفرد فهو في[٢] نية الإضافة، وفي التنزيل: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ وَمِن كُلّٖ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾ [فاطر: ١٢]، أي من كل واحد من البحرين.

وقال سيبويه[٣]: إنه لا يجوز أن يُوصف ولا أن يوصف به، تقول: مررت بكلٍّ قائماً، فتنصب قائماً على الحال، لأن كلًّا في تقدير المضاف إلى المعرفة، فهو معرفة.

ولا يجوز الوصف به، لأنه لما كان[٤] مضافاً إلى المضمر جرى مَجرى المضمر من حيث / إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة. [٢٧٤]

ولا يجوز إدخال الألف واللام عليه.

وأجازه بعض العلماء وهو يجري على ذوي العلم وغيرهم، تقول: جاءني إخوتُك كلُّهم، وأخواتك كلُّهن، وقبضتُ الدراهم كلَّها.

ومن العرب من يؤنّثه، فيقول: كلتهن منطلقة.

الرابع: أجمع، وهو أفعل من الجمع، وهو معرفةٌ علمٌ، أما كونه معرفة فلجريه على

---

(١) البيتان لذي الإصبع العدواني، أو أبو بجيلة، أو بعض اللصوص وهما في الكتاب ١: ٢٧١، ٣٨٣، والخصائص ٢: ١٩٤، والإنصاف ٦٩٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٢، والخزانة ٢: ١٩٤.

قُرّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. والحُسّان كرُمَّان: الحسن. وصف أن قومه أوقعوا ببني عمهم، فكأنهم قتلوا أنفسهم، أو يكون شبه أعداءهم الذين قتلوهم بأنفسهم، في السيادة والحسن.

(٢) (ففي) في: د.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٧٣.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

المعرفة، قال كلحبة العرني:

٨٩٦- ونادى مُنادي الحَيِّ أنْ قـدْ أُتِيـتُمُ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وقـد شَرِبَـتْ مـاءَ الـمَزادَةِ أجْمَعا[١]

وأما علميته فلأنه معرفة[٢]، وليس بمضمر، لأنه يدلّ على صريح معناه بالوضع من غير نيابة إشارة فاعل، وإلا لم يخل من حرف خطاب أو تثنية، ولا بموصول، وإلا لم يخلُ من صلة، ولو كان معرفة باللام لوجب ملازمتها له، ولو كان معرفة بالإضافة لم يستمر إفراده، فبقي أن يكون علماً موضوعاً على الجمع معنى والعموم فهو علم معنوي فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل.

وقيل: إن تعريفه من حيث كونُه في نية الإضافة، وحذف[٣] المضاف إليه، وهو فاسد، لأن التعريف بالإضافة لا يؤثر في منع الصرف.

وقيل: إنها معدولة عن الألف واللام، والأصل: الأجمع والأجمعون، وهو أيضاً ضعيف، لأنه لو كان كذلك لبني كما بنى أمسِ، فالتحقيق الأول.

وأما قولهم: جاء القوم بأجمعهم، فهو من باب اتفاق الألفاظ، واختلاف التقديرات، وليس هذا ذاك.

والدليل عليه: أنهم قالوا: جاء القوم بأجمعهم، بضم الميم.

الخامس: أجمعون، وهو يجري توكيداً على ذوي العلم المذكرين، كقولك: (جاء القومُ أجمعون)، لأنه جمع تصحيح.

ولا يجوز: (اشتريت الثيابَ أجمعين)، ويؤكد به من غير (كل)، وفي التنزيل: ﴿ وَإِنَّ

---

(١) انظر البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ١٤٣، ونقائض جرير والأخطل ٩٤، والخزانة ١: ١٨٧، ٢: ٢٤٦.

شربتْ: يعني فرسه عرادة وكانت قد شربت الفِراغ أجْمع. وهو حوض من أدم، وثقل بطنها فقصّرت.

(٢) من (فلجريه) إلى (معرفة) ساقط من: ع.

(٣) (حذف) في: ع.

جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] قال أبو البقاء[١]: «لأنه منصوب على الحال»، وهو غريب عجيب، وأجمعون: صيغة مرتجلة للجمع، لا أنه جمع صريح لا جمع، لأنه معرفة ولو كان جمعه على حدّ زيد وزيدين لينكر فكان يقال: الأجمعون، كما يقال: الزيدون.

السادس: جمعاء، وهو يجرى توكيداً على المفرد الذي يمكن[٢] تجزيئه، كقولك: رأيت الدار جمعاء، أو المفرد الدال على الجمع كقولك: رأيت القبيلة جمعاء، وجمعاء: معرفة، لجريه توكيداً على المعرفة، وليس جمعاء من أجمع، كحمراء من أحمر، لأنهم جمعوا مذكَّره بالواو والنون، وأحمر لا يجمع كذلك، ولأنها ليسا بصفتين، وإلا لدخلت عليهما الألف واللام، وقد وضعا في أول أحوالهما معرفة، ولأنهم قالوا: في جمع جمعاء: جُمَع، فلو كان من باب حمراء لقيل فيه: جُمْعٌ.

السابع: جُمَع، وهو يجري توكيداً على جمع المؤنث بمنزلة أجمعين في جمع المذكر، تقول: جاءت النساء جُمَعُ، ورأيت الدار جُمَع، فتجريه[٣] على المؤنث من ذوي العلم وغيرهم. وسيأتي علّة منع صرفه في باب ما لا ينصرف.

(تنبيه):

حُكي عن الزجاج أنك إذا قلت: (جاء القومُ كلُّهم) جاز أن يجيئوك مجتمعين ومتفرقين. وإذا قلت: (جاء القوم أجمعون)، اختص مجيئهم بالاجتماع.

وهذا ليس بصواب؛ لأنّ أجمعين حينئذ لا يكون توكيداً لاشتماله على فائدة زائدة ليس في الكلام الأوّل، ولهذا جعلنا (ضرباً) في قولك: ضربت ضرباً، مصدراً مؤكداً، ولو قال: ضرباً شديداً لم يجعله توكيداً، ولأنه لو أريد بأجمعين معنى الاجتماع لوجب نصبه على الحال إذ التقدير فعل في هذه الحالة ويصير نكرة.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢: ٧٨٢، وروح المعاني ١٤: ٥٢.

(٢) (المفرد الذي يمكن) ساقط من: ع.

(٣) (فيجري) في: ع.

الثامن: كِلا، وهو اسم موضوع لتوكيد الاثنين المذكورَيْنِ على جهة العموم، كما أنَّ (كلا) موضوع لتوكيد الجمع على جهة العموم.

التاسع: كِلْتَا، هو اسم موضوع لتوكيد المؤنثين على سبيل العموم، كما أن كِلاَ كذلك في المذكرين.

وسنشرح هاتين الكلمتين بعد هذا.

«وإذا جُمِعَ بينها فيُذْكر أوّلاً النفس، ثم العين، ثم كل، ثم أجمع إلى جُمَع»

الأسماء التي يؤكّد بها إن استعمل واحد منها فلا خفاء في وقوعه بعد المؤكّد، وذلك نفس وعين وكل وأجمع وتوابعه، تقول: جاء زيدٌ نفسُه، والقوم أجمعون، وإن استعمل أكثر من واحد فتقدّم النفس على العين، تقول: جاء زيدٌ نفسُه عينه، لأن النفس عبارة عن حقيقته، والعين مستعارة من العضو المعروف.

وتقدَّمُ العين على كلّ، فتقول: جاء القوم أعينُهم كلُّهم؛ لأن العين دال على الحقيقة، وكلّ على الأجزاء.

وتقدّم كلّ على أجمع وأخواته، فتقول: جاء الجيشُ كلُّه أجمع، ورأيت القومَ كلَّهم أجمعين، ومررت بدارك / كلِّها جمعاء، ورأيت النساءَ كلَّهن جُمَع، لأنّ كلًّا أبلغ تمكّنًا مع [٢٧٥] أجمع وأخواته، لأنه يفرد، ويضاف ويكون مبتدأ ومفعولاً وفاعلاً ومجروراً، ولا يكون أجمع في شيء من ذلك.

ولهذا يجوز في قولك: (إنَّ القومَ كلَّهم في الدار)، نصب كلّهم على التأكيد، ورفعه على الابتداء، والجار والمجرور والجملة خبر إنّ. وقرئ: ﴿قل إنّ الأمرَ كلَّه لله﴾ [آل عمران: ١٥٤][1] بالنصب والرفع.

ولا يجوز في أجمع وتوابعه إلا التأكيد، ولا[2] يخفى مما ذكرنا أنّ النفس إذا تقدّم على

---

(١) قرأ أبو عمرو وحده (كلُّه) بالرفع، وباقي السبعة بالنصب فـ(كله) بالرفع مبتدأ، و(لله) خبر، وتكون (كله) توكيداً في النصب. انظر السبعة ٢١٧.

(٢) (وما) في: ع.

العين فأولى أن تقدم على كلّ وأجمع وأخواته.

«ويتبع أجمع وأخواته أكتع أبصع أبتع، لشدة التوكيد»

قد جاؤوا لأجمع بتوابع تنزلت منه منزلة نطشان من عطشان، للتوافق في لام الفعل، وهي أكتع أبصع أبتع، فإذا جيء بها بعد أجمع أثبتت[١] هكذا.

وقال ابن كيسان[٢] : لك أن تبتدئ بأيّ الثلاثة شئت بعد أجمع، لأنهن للتأكيد، ومعناهن معنى أجمع وليس إتيانهن كلّهن بضربة لازم[٣] وإنما الخيرة فيه إليك.

وأجاز بعضُهم: جاء القومُ أكتعون، بجعلها كأجمعين من غير أن تكون تابعة.

وأكثر ما يمكن جمعه من ألفاظ التوكيد سبعة، فتقول: (جاء القومُ أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون[٤] أبتعون)، وما ذكرناه من تعريف (أجمع) - وأنّ تعريفه بالعلمية، وأنَّ جمعه على غير واحده، وأنّ مؤنّثه ليس[٥] على بناء مذكّره - مطّردٌ في (أكتع) وفروعه، فتقول في مؤنثه: كتعاء بصعاء، وفي جمع المؤنث كتع بصع بتع.

وقوله: لشدة التوكيد، هو كلام ابن جني[٦] فيها، وهذا يؤذن بأن الاشتقاق لها كنطشان.

ومنهم من قال: أكتع من قولهم: حَوْلٌ كَتِيعٌ، أي تَمامٌ[٧].

ومنه: (ما بالدار كتيع)، أي أحد؛ لأنه إذا لم يتخلف أحدٌ منهم قد تَمّوا. وأَبْصَعْ

---

(١) (أثبت) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٤٦.

(٣) وعلى هامش (ع): قال الهروي في الغريبين: يقال: ضربة لازب ولازم، أي أمر يلزم. وفي القاموس: صار ضربة لازب، أي ثابتاً.

(٤) (أبصون) في: ع.

(٥) (ليس) ساقط من: ع.

(٦) انظر اللمع ٨٥.

(٧) انظر علل النحو ٣٨٨ وشرح الرضي للكافية ١ : ٣٣٦.

بالصاد المهملة من البَصْع وهو الجمع، قال الجوهري[١] : سمعتُه من بعض النحويين، ولا أدري ما صحته.

قال[٢] : وقد يقال بالضاد المعجمة، وليس بالعالي، وهو من قولهم: جَبْهَتُه تَبْضَعُ، أيْ تسيل عرَقاً، لأنّ فيه تتابعاً. أنشد الجوهريُّ[٣] لأبي ذؤيب:

٨٩٧- تَـأْبى بِـدِرَّتِهَا إذَا مـا اسْتُغْضِـبَتْ ... إلاّ الحَمِـــيمَ فإنَّـــه يَتَبَضَّـــعُ[٤]

وأبتع: بتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة، من البتع، وهو طول العنق مع شدة مغرزها، لأنهم إذا تكملوا[٥] اشتدوا وقووا.

«وكلّها تتبع ولا تقطع[٦] ، بخلاف النعت»

يعني لا يجوز في هذه الأسماء أنْ يعرب بإعراب غير إعراب متبوعه، فيقطعها عن التبعية، لأن القطع يؤذن بصحة دخول العوامل عليه لو كان هو أوّلا، وأجمع وأخواته لا يَلِينَ العوامل، وكل وكلا وكلتا يقل أن تَلِينَ العوامل.

والنفس والعين، يدلان على حقيقة الشيء، فقطعهما عنه، كقطع الشيء عن نفسه، وهو محال، ولهذا لا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا تقول: قام القوم كلهم وأجمعون، لأن ألفاظه بمعنى واحد، فهو كعطف الشيء على نفسه، بخلاف النعت فإنه يثبت حالاً للأول لولا هو لم يثبت، فيؤذن بمغايرته للأول، ولهذا يجوز قطعه عن التبعية، وعطف

---

(١) انظر الصحاح (بصع) ٣: ١١٨٦.

(٢) انظر الصحاح (بضع) ٣: ١١٨٦.

(٣) انظر الصحاح (بضع) ٣: ١١٨٧.

(٤) انظر البيت في ديوان الهذليين ١: ١٧، وشرح السكري ١: ٣٤، والسمط ٤٤٨، والمخصص ١٤: ٣٧، والصناعتين ٧٨، والإبدال. البيت من مرثيته المشهورة. تأبى بدِرَّتها أي: تأبى بدرة العدو. الحميم: العرق. يتبضع: يتفجر.

(٥) (تكلموا) في: ع.

(٦) (يتبع ولا يقطع) في: ع.

بعض ألفاظه على بعض، لأنّ كل واحد منهما يُثبت غيرَ ما يُثبته الآخر، وسيأتي ذلك في موضعه.

«ونفس وعين وكلّ وكلا وكلتا: يُضَفْنَ[1] إلى ضمير المؤكد، ويقال: أنفسهما وأنفسهم وأعينهما وأعينهم وأعيانهم»

هذه الأسماء الخمسة، قابلة للتنكير والتعريف، بدليل إضافتها إلى النكرة تارة، وإلى المعرفة أخرى، وفي التنزيل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فكل: نكرة، ونفس: نكرة.

وتقول: مررت بكلٍّ قائماً، فهذا معرفة، لأنه في نية الإضافة إلى مذكور متقدّم. وكِلا وكِلتا لم يوجدا إلا مضافين إلى المعرفة، فالإضافة أثّرت فيهما التعريف، فلو لم يضافا إليه لتنكّرا إذا ثبت ذلك لم تجر[2] هذه الأسماء على المعارف توكيداً من غير إضافة إلى معرفة، فيضيف إلى ضمير المؤكد، كقولك: قام زيد نفسه، والرجلان كلاهما، وجاريتاك كلتاهما، والقوم أنفسهم، والنساء أعيانهنّ، وفي التنزيل: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ [الحجر: ٣٠] وفيه ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١][3] . يقرأ بالرفع على توكيد النون، وبالنصب على توكيد المفعول.

ويقال في جمع نفس: أنفس ونفوس، ولم يستعمل في التوكيد إلا الأوّل.

ويقال في جمع عين: / [أعين[4] وعيون، إذا أردت العضو، وأعيان إذا أردت [٢٧٦] الحقائق، ولم يستعمل في التوكيد إلّا أعين وأعيان.

---

(١) (تضفن) في: ع.

(٢) (يجز) في: ع.

(٣) قرأ الجمهور (كلهن) بالرفع على التوكيد للنون (يرضين)، وأبو إياس حوبة بن عائذ بالنصب تأكيدًا لضمير النصب في (آتيتهن) انظر الشواذ ١٢٠، والبحر ٧: ٢٤٣.

(٤) ملاحظة: ساقط من (د) صفحتان، وأثبتها من (أ، ع)، وهما ما بين الحاصرتين، والظاهر أنّ ترقيم صفحات (د) كان بعد السقط. انظر ١٥٥ ق من: ١، و ١٢٨ ق من: ع.

ونفس وعين: يضافان إلى ضمير الواحد والاثنين والجمع، والأحسن الأكثر أنْ تقول: جاء الرجلان أنفُسُهما، كما تقول: ما أحسن وجوههما! ويجوز جاء الرجلان نفساهما ونفسُهما وقد ذكرنا علّته في باب التثنية.

وكِلا وكِلتا: لا تضافان إلّا إلى ضمير الاثنين، لأنّهما لا يجريان توكيداً إلا على الاثنين.

وكل: لا يضاف إلا إلى ضمير الجمع، لأنه يجري توكيداً على الجمع، وقد يجري توكيداً على المفرد، فيضاف إلى ضميره.

ولا يجوز أن تحذف المضاف إليه وتجعلها في حكم المعرفة وتجريها توكيداً فتقول: جاء زيد نفس، وأنت تريد نفسه، لأن الحذف يخالف[1] الأصل، ولأنّ حذف المضاف إليه ضعيف جدًّا، ولأن الاسم يعود نكرة بالحذف.

«ولا يؤكد بالأسماء التسعة إلا المعارف، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة بها نحو: سرتُ يوماً كلّه»

التوكيد اللفظي: يجري في النكرات كما يجري في المعارف، تقول: أخذت درهماً درهماً.

وأمّا التوكيد المعنوي بالأسماء التسعة فهي معارف بلا خلاف، إما بالعلمية كأجمع وأخواته، وإما بالإضافة ككل ونفس وعين وكلا وكلتا، فلا يجوز أنْ تؤكَّد بها النكرات عند البصريين، لأنه إذا لم يجز وصف النكرة بالمعرفة مع أن الوصف يمتاز عن الموصوف بالمعنى، فألا[2] يجوز توكيد النكرة بالمعرفة مع أنه لا يمتاز عنه، أولى.

وأجاز الكوفيون[3] توكيد[4] النكرة المحدودة بها.

---

(١) (تخالف) في: ع.

(٢) (فإن لا) في: ع، وما أثبته فمن: أ.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٤٤.

(٤) (توكيده) في: أ.

والمحدودة ما دلت على مقدار معين له ابتداء وانتهاء، وجاز وقوع الحكم ببعضه، نحو: يوم وليلة وأسبوع وشهر وعام وسنة ودرهم ودينار وكُرّ ومَكُّوك[١]، فيقولون: سرت يوماً كلّه، وسهرت ليلةً كلّها، وأنشدوا:

٨٩٨ - لَكِنَّـهُ شَـاقَهُ أنْ قِيـلَ ذَا رَجَـبُ ... يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ[٢]

وأنشدوا:

٨٩٩ - زَحَـرَتْ بِـهِ لَيْلَـةً كلّهـا ... فَجِئْـتَ بِـهِ مُؤْيِـداً خَنْفَقِيقَـا[٣]

وأنشدوا:

٩٠٠ - يـا لَيْتَنِـي كُنـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعاً ... تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ يومـاً أجْمَعَـا[٤]

---

(١) الكُرُّ: بالضم واحد أكرار الطعام. المختار . المكُّوك: مكيال مذكر. المصباح.

(٢) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، وهو في الإنصاف ٢: ٤٥١، ٤٥٥، ومجالس ثعلب ٤٠٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٤٤، ٤٥، والشذور ٤٢٩، والعيني ٤: ٩٦، والأشموني ٣: ٦٦، والتصريح ٢: ١٢٥، والهمع ١: ١٣٤، والخزانة ٢: ٣٥٨. أكثرهم يروونه مثل رواية المؤلف، والصواب في روايته أنه بنصب (رجب) في آخر البيت لأنه من قصيدة أولها:

يَـا لَلرِّجَـالِ لِيَـومِ الأربعـاءِ، أمَـا ... ينفَـكُّ يُحْـدِثُ لي بعـد النُّهـى طَرَبَـا

إذْ لاَ يَـزَالُ غَـزَالٌ فيـه يفتِنُنِـي ... يَهْـوِي إلَى مَسْـجِدِ الأحْـزابِ مُنْتَقِبَـا

ويحكي الكوفيون: (ليت زيداً قائماً) على أنه ليت هي الناصبة للاسمين جميعًا. انظر البيت أيضًا في التمام ١٦٨.

(٣) البيت لشييم بن خويلد. وهو في الإنصاف ٢: ٤٥٣، والخزانة ٢: ٣٥٨، واللسان (خفق) زحرت: ولدت. مُؤْيداً خنفقيقا: ناقصاً مقصرًا.

(٤) الرجز في المقرب ١: ٢٤٠ والأشموني ٣: ٧٦، ٧٨، والهمع ٢: ١٢٤ والدرر ٢: ١٥٦، ١٥٧، والخزانة ٢: ٣٥٧.

الذلفاء، الذلف: صغر الأنف، واستواء الأرنبة، ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا. قال البغدادي: قال ابن عبد ربه في العقد الفريد: نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي فكلما بكى قَبَّلَتْهُ فأنشأ يقول هذا الرجز. وبعده:

وحمل أصحابنا جميع ذلك على الضرورة، إذ لم يأت ذلك في كلام فصيح، ولم يأت في نثر، وكذا الكلام في قوله:

٩٠١ - إذَا القَعُــودُ كَــرَّ فيهــا حَفَــدا ‏ ‏ ‏ يَوْمًــا جَدِيــداً كلَّــهُ مُطَــرَّدا[١]

ومنهم من يرفع كلّه بجديد، وكذا قوله:

٩٠٢ - ‏ ‏ ‏ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أَجْمَعَا[٢]

ورواه أبو الحسن: (يوما) بغير تنوين، ويقال: إنه أراد يومي، فأبدل من ياء المتكلم ألفًا.

«ولا يؤكّد بكل وأجمع، إلا ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسًّا أو حكماً، كقولك: أكلت الرغيفَ كلَّه، واشتريت العبدَ كلَّه[٣] . ولا يجوز: جاء زيدٌ كلُّه[٤]»

لما كان المستفاد من كلّ وأجمع الشمول والإحاطة وجب أن يجريا على شيء ذي أجزاء، يمكن وقوع الحكم المذكور ببعضه دون بعض.

وذلك إمّا أنْ يكون جمعًا صريحًا كالرجال، أو اسمًا دالًّا على الجمع كنفر ورهط، أو اسمًا منفردًا يمكن أن يراد بلفظه بعض الشيء دون بعض، فتقول: أكلتُ الرغيفَ كلَّه. لأنّه يصح وقوع الأكل ببعضه، وشريتُ العبدَ كلَّه، لأنَّ المشترى يصحّ أن يقع

إذا بكيــتُ قَبَّــلَتْني أربعــاً ‏ ‏ ‏ إذن ظللــتُ الــدهرَ أبكــي أجمعــا

(١) الرجز في الإنصاف ٢: ٤٥٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٤٥، والخزانة ٢: ٣٥٨، واللسان (طرد).

القَعود: البكر من الإبل حين يركب، أي يمكن ظهره من الركوب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنتان. حَفَدَ: فعل ماض، ومعناه: خف في العمل وأسرع. اليوم المُطَرَّد: الطويل.

(٢) الرجز في المقرب ١: ٢٤٠، والإنصاف ٢: ٤٥٤، ٤٥٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٤٤، ٤٥، والعيني ٤: ٩٥، والأشموني ٣: ٧٨، والهمع ٢: ١٢٤، والدرر ٢: ١٥٧، والخزانة ١: ٨٧، ٢: ٣٥٧.

صرت: صوتت. البَكْرَة: ما يستقى عليه الماء من البئر.

(٣) (واشتريت العبد كله) ساقط من: ع، وأثبته من: أ.

(٤) (ولا يجوز جاء زيد واشتريت العبد كله) في: ع وهو ظاهر الخطأ، وما أثبته فمن: أ.

ببعضه. ومنه:

٩٠٣- وقـــدْ شَرِبَـــتْ مَـــاءَ المَـــزادةِ أجْمَعـــا[١]

وقد أنشدناه؛ لأنّ الشربَ يصحّ وقوعه ببعض الماء.

وإذا قلت: جاء زيد، أو تكلّم عمرو، لم يجز أن توكّده بكلّ وأجمع، لأنّ وقوع الحكم ببعض المذكور مُحال، فإن أردت بقولك: جاء زيد كلّه، أنّه جاء سالم الأجزاء والأعضاء جاز.

ويجوز: رأيت زيداً كلَّه، لأنك قد ترى بعض ظاهره دون بعض.

«وكلا وكلتا: اسمان مفردان يلزمان الإضافة إلى المثنى المعرفة لتوكيده»

كِلا: اسم مقصور على زنة مِعًا، وألفه ليست بزائدة، لئلا تبقى الكلمة على حرفين، ثم قيل: إنها منقلبة عن الياء.

قال سيبويه[٢]: لو سميت بكلا وثنيتَ لقلبت الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيه الإمالة، والأمثل أنْ تكون[٣] منقلبة عن واو، لأنها قد أبدلت تاء في كلتا. وأصله كِلْوا لا كِلْتَا، لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر، وإنما أميلت لكسرة الكاف.

وكلتا: ليست تأنيث كِلا، على حد ضاربة وضارب، لأن الألف في (كلتا) علامة تأنيث كذكرى، وليس في العربية اسم مؤنث بالألف مبني على مذكّره، ولأن التاء في كِلتا في حشو الكلمة، وقبلها ساكن، وليس شأنُ تاء التأنيث ذلك.

ومن زعم أنَّ التاء في بنت وأخت للتأنيث فقد أخطأ، وإنما التأنيث مستفاد من الصيغة، كدعدٍ وهندٍ ودارٍ ونارٍ.

---

(١) تقدم برقم (٨٩٦).

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨٣، وعلل النحو ٣٩٠، وشرح ابن يعيش ١: ٥٤.

(٣) (يكون) في: ع.

ووزن كِلْتَا عند البصريين[١] (فِعْلَى) كذِكْرَى وذفرى، ألفه للتأنيث والتاء فيه بدل من لام الفعل، كتاء بنت وأخت. وعند الجرمي وزنها (فِعْتَل) والتاء زائدة للتأنيث، والألف لام الفعل.

وحجته أنه لا فرق بين كلا وكلتا إلا التاء، فدلّ على أنها الزائدة. وهو بعيد، لأنَّ فِعْتلاً لم يوجد ثبتاً، ولأن علامة التأنيث لا تقع حشواً، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

فعلى مذهبه ينصرف كِلتا نكرة، لأنَّ أقصى أحواله أن يكون كقائمة وقاعدة. وعند سيبويه[٢] لا ينصرف نكرة[٣] ولا معرفة لألف التأنيث .

ثم إن كِلا وكِلتا، لعموم الاثنين والاثنتين[٤] من ذوي العلم وغيرهم، تقول: رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، واشتريت الثوبين كليهما، والدارين كلتيهما، وإنما يؤتى بهما في موضع لو لم يذكرا لاحتمل وقوع الحكم بالواحد، لأنهم قد يذكرون الحكم منسوباً إلى اثنين ويريدون واحداً، فقد قيل في قوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] أنه أراد من أحدهما.

فإذا قيل: قام الرجلان كلاهما، فكلاهما له فائدة، وهو أنه لو لم يذكر لجاز أن يتوهم إسناد القيام إلى أحدهما، فعلى هذا كلُّ موضع يقتضي اثنين اقتضاء واجبًا لا يجوز إجراء كلا ولا كِلْتا فيه، فلا يحسن: رأيت أفضل الرجلين كليهما، ولا: أيّ الرجلين كليهما[٥] عندك، لأن هذه المواضع تقتضي[٦] التبعيض، والواحد لا يحتمل التبعيض. ولا: اختصم الرجلان كلاهما، ولا: تضاربَ الزيدان كِلاهما، لأن هذا الفعل لا يستغني بواحد.

---

(١) انظر علل النحو ٣٩١ وشرح ابن يعيش ١: ٥٥، وشرح الرضي للشافية ١: ٢٢١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٨٣.

(٣) لا (واو) في: ع، وزدتها لتصح العبارة.

(٤) (والاثنتين) ساقط من: ع، وأثبته من: أ.

(٥) (كلاهما) في: ع.

(٦) (يقتضي) في: ع.

ولا يضافان إلا إلى المعرفة، ليكون للتأكيد فائدة، فيكون ذلك إما مثنى ظاهرًا أو مضمراً، نحو: كِلا الرجلين وكِلاكما وكِلاهما، أو ما هو في معنى المثنى، نحو: كِلانا، لأن النون والألف بمنزلة (نحن) يصلح للمثنى والمجموع، وقد أضيف إلى المفرد كقوله[١] :

٩٠٤ – إن للخير وللشرِّ مَدًى وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[٢]

وهذا ليس بضرورة، لأنه لو قال: وكِلا ذينك، لاستقام الوزن، فهو إمَّا مفرد في موضع التثنية، كما تقول: عيني لا تنام[٣] ، أراد المذكور، كأنه قال: وكِلا ما ذكرت، وهو مثنى، أو أفرد لذكر الخير والشر، فأضاف إلى اسم، وهو يريد اسمًا آخر، أي: كِلا ذلك. وهذا وفيه ضعف لما فيه من حذف المعطوف. وإضافته إلى المظهرين رديء، كقوله:

٩٠٥ – كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ التي ضُرِبَتْ به على دَهَشٍ أَلْقَاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُهْ[٤]

/ «ويفرد خبرهما حملاً على اللفظ، ويثنى حملاً على المعنى» [١٥٥ أ]

قال البصريون: في كِلا وكِلتا إفرادٌ لفظي، وتثنية معنوية، لأنَّ الضمير العائد إليهما يفرد[٥] تارة، ويثنَّى أخرى، فتقول: كلا الرجلين قائم، وكِلا الرجلين قائمان، فلو تطابق لفظهما ومعناهما على شيء واحد لم يجز اختلاف الضمير.

وذهب الكوفيون[٦] : إلى أنهما مثنيان لفظًا، كما أنهما مثنيان معنى. واحتجوا على

---

(١) هو عبد الله بن الزِّبَعْرَى. أدرك الإسلام وأسلم في الفتح كما في الإصابة ٤: ٨٧.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٣: ٢، ٣، والمقرب ١: ٢١١، والمغني ١: ٢٢٣، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦١، والأشموني ٢: ٢٦٠، والعيني ٣: ٤١٨، والتصريح ٢: ٤٣. هو من قصيدة قالها بعد وقعة أحد شماتة بالمسلمين. قِبَل: طريق واضح. والمعنى أن كِلا ما ذكر من الخير والشرّ وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق، التي يصرف الإنسان فيها شؤونه.

(٣) (لا ينام) في: ع.

(٤) البيت في المقرب ١: ٢١١، وشرح ابن يعيش ٣: ٣.

(٥) (يفردان) في: ع.

(٦) عقد أبو البركات في الإنصاف ٢: ٤٣٩ مسألة في (كلا وكلتا مثنيان لفظًا ومعنى أو معنى فقط .؟).

ذلك: بأنه قد استعمل مفردهما في قول الراجز:

٩٠٦ - فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلاَمَى واحِدهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرونَةٌ بِزائِدَهْ[١]

قلنا: لو كان مفرداً لكسر التاء، والرواية بفتحها بالاتفاق، حذف الألف للضرورة، وأبقى بالفتحة، للدلالة عليها، كما قال رؤبة:

٩٠٧ - كَأَنَّهَا وَهْيَ تَهاوَى في الرَّقَقْ[٢]

أراد: في الرّقاق، وهي الأرض السّهلة. وبتثنية خبرها[٣] قال الفرزدق:

٩٠٨ - كِلاهُمَا حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيْهِما رابِي[٤]

وقال الأسود بن يَعْفُر[٥]:

---

(١) انظر البيت في الإنصاف ٤٣٩، والعيني ١: ١٥٩، والأشموني ١: ٧٧، والهمع ١: ٤١، والدرر ١: ١٦، والخزانة ١: ٦٢، والتصريح ١: ٨٠، واللسان (كلا). والسُّلامى بزنة الحُبارى، واحد السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.
(إحداهما) في مكان (كلتاهما) في أ.

(٢) انظر الرجز في الديوان ١٠٨، واللسان (رقق) ١١: ٤١٤.

(٣) (وقال) في: ع وبدون واو في: أ.

(٤) انظر البيت في الخصائص ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤، والنوادر ١٦٢، والإنصاف ٣٣٧ وشرح ابن يعيش ١: ٥٤، والمغني ١: ٢٢٤، والهمع ١: ٤١، والدرر ١: ١٦، والأشموني ١: ٧٨، والعيني ١: ١٥٧، والتصريح ٢: ٥٤.
وهو في هجاء جرير، وكان جرير زوّج بنته من ابن زوجته، ثم طلقها منه بفدية، فيذكر الفرزدق أنّ ابنة جرير وزوجها سارا معًا في حياة الزواج وجدّا في ذلك، ووقعت الألفة بينهما ثم انقطع الوئام وهما لا يودان ذلك، وذلك من فعل جرير وعسفه. وليس الشعر في وصف فرسين. أقلعا: كفا. رابي: منتفخ.

(٥) النهشلي الدارمي التميمي، أبو نهشل، وأبو الجراح، شاعر جاهلي، من أهل العراق، ويقال له: أعشى بني نهشل، ولما أسنَّ كُفَّ بصره، (ت نحو ٢٢ ق. هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢٥٥، والسمط ١: ٢٤٨، والخزانة ١: ١٩٥ والأعلام ١: ٣٣٠.

٩٠٩- إنّ المنيَّـةَ والحُتُـوفَ كِلاهُمـا   يُـوفِي المَخـارِمَ يرقُبـان سَـوادِي(١)

وهذا حجتنا، لأنهما حُمِلَا على اللفظ والمعنى، مع أنه معارض بإفراد خبرهما، فإنه أفصح وأكثر، وفي التنزيل: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[الكهف: ٣٣]، ومن أبيات الحماسة:

٩١٠ - كِلاَ أَخَوَيْنَا إنْ يُـرَعْ يَـدْعُ قَوْمَـهُ   ذَوِي جَامِـلٍ دَثْـرٍ وجَمْـعٍ عَرَمْـرَمِ
كِـلاَ أَخَوَيْنَـا ذُو رِجَـالٍ كأنَّهـم   أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُـلِّ أغْلَـبَ ضَيْغَمِ(٢)

وقال جرير(٣):

٩١١ - كِـلاَ يَـوْمَيْ أُمامَـةَ يَـوْمُ صَـدٍّ   وإنْ لَمْ نَأْتِـهَا إلاّ لِمَامَـا(٤)

وقال آخر:

٩١٢ - كِلانَا اجْتَـازَ فَـانْظُرْ كَيْـفَ تَبْقَـى   أحاديـثُ الرجـالِ عـلى الزَّمـانِ(٥)

وقال(٦):

٩١٣ - أُكَاشِـرُه وأَعْلَـمُ أنْ كِلانَـا   عـلى مـا سـاءَ صاحِبَه حَـرِيصُ(٧)

---

(١) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٩٦٧، والمغني ١: ٢٢٤. يوفي: يشرف، المخارم: الطرق، سوادي: شخصي.

(٢) القائل: بعض بني أسد في فريقين من قومه اقتتلا على بئر، قال: كلا صاحبينا إن يُفْزَعْ يستغثْ بقوم ذوي عَدَد وعُدَّة. الجامل: الإبلُ. الدثر: الكثير، العرمرم: الجيش العظيم. انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٥٤. وشرح التبريزي ١: ١٣٤.

(٣) الديوان ٢: ٧٧٨ برواية (يوم صدق).

(٤) البيت في الإنصاف ٤٤٤، وشرح ابن يعيش ١: ٥٤.

(٥) البيت في المزهر ١: ٦٠٢.

(٦) قيل: قائله عدي بن زيد، ولم يرد في ديوانه ولا ملحقاته.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٤٤٠، والمقتضب ٣: ٢٤١، والإنصاف ١: ٢٠١، ٢: ٤٤٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٨، وشرح ابن يعيش ١: ٥٤، أكاشره: أضاحكه، ويقال: كشر عن نابه إذا كشف عنه.

وبكونهما مع المضمر بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجرّ، وهو معارض][١]
/ بأنه لو كان مثنى لم يختلف حاله بالإضافة إلى المظهر والمضمر.

«وإذا أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في كل حال، وكذا إلى المضمر في الرفع، وبالياء في النصب والجرّ»

كِلا وكِلتا، مع أنّهما يلزمان الإضافة وآخرُهما لا يتغير، معربان. فإنَّ الأصل في الأسماء الإعراب وعدمُ الاختلاف يجوز أن يكون للألف التي[٢] في آخرهما، فإذا أضيفا إلى المظهر كانا بالألف على كل حال، تقول: جاءني كلا أخويك، وكلتا أُختيك، ورأيت كِلا أخويك، وكِلتا أختيك[٣]، ومررت بِكلا أخويك، وبكلتا أُختيك، كما تقول: عصا أخويك، وذكرى أختيك.

وإذا أضيفا إلى المضمر، فمن العرب من يقرّ الألف في الأحوال كلّها، تقول: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كلاهما وكلتاهما، ومررت بكلاهما وكلتاهما، وهذا لا سؤال فيه، لأنه موافق للأصل، والأكثر إقرار[٤] الألف مع الرفع، وقلبها ياء في الجر والنصب، تقول: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما، وليس هذا الاختلاف بإعراب، كالزيدون والزيدين، إذ لو كان إعراباً لما اختلف حاله بالإضافة إلى المظهر والمضمر، وإنما هو تغيّر لحق الألف تشبيهًا لهما بعَلَى ولدى وإلى، لأنهما يلزمان الإضافة مثلهن، وأولئك تقرّ ألفاتها مع الظاهر، ويقلبن ياء مع المضمر، فتقول: على زيدٍ، وإلى عمرٍو، ولدى بكرٍ، وعليك وإليك ولديك.

وإنما كان التشبيهُ مختصّاً بحالتَي النصب والجر دون الرفع، لأنّ الأصل المشبه به

---

(١) هنا ينتهي ما سقط من النسخة (د) مع توالي الترقيم بها، وهنا صفحتان سقطتا لم يتنبه عليهما المرقم، وقد أثبت هذا من نسخة أ، ع.

(٢) (الذي) في: ع.

(٣) (ورأيت كلا أخويك، وكلتا أختيك) ساقط من: ع.

(٤) (إبراز) في: ع.

ليست له حالة رفع، أي: لا يكون[١] في موضع يرفع فيه حالتا جر ونصب، لأنه يجر ما بعده وهو معه في موضع نصب.

«وتقول: جئتكم كلّكم، ومررت بهم أجمعين، وأنت أنت ذاهب، وإيّاك إيّاك أكرمت، وجئت أنت، ورأيته هو، ومررت بكم أنتم»

لا يجوز توكيد المظهر بالمضمر، فلا تقول: قام زيد هو، لأنه لو أكّد به لبقي المجرور بلا توكيد، لأنَّ المؤكد يكون ضميراً منفصلاً، وليس للمجرور ضمير منفصل، ولاختص[٢] التوكيد بالغائب، لأن الظاهر غائب ليس بمتكلم ولا مخاطب، وأما المضمر فيجوز توكيده بالمظهر إذا كان من الأسماء[٣] التسعة، كقولك: جئتم كلّكم، ومررت بهم أجمعين، ورأيتهما كليهما، وفي التنزيل: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] وبالمضمر المنفصل، فإن كان المضمران الجاري أحدهما على الآخر منفصلين فلا يؤكّد الأول إلا بما يجانسه[٤] إعراباً، فتؤكّد المرفوع بالمرفوع، والمنصوب بالمنصوب، كقولك: أنت أنت ذاهبٌ، وإيّاك إياك أكرمتُ[٥]، وعلّته ظاهرة.

وإن كان الأول متّصلًا، فلا يؤكد بما يجانسه إعراباً إلا المرفوع، كقولك: جئتَ أنت، وقمنا نحن، وفي التنزيل: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥] و﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وأمّا المنصوب، فلا يؤكد بمثله، فلا تقول: رأيتك إيّاك، لأنه يلتبس بالبدل، والمجرور ليس له ضمير منفصل، فاستعاروا لهما ضمير المرفوع، فقالوا: رأيتك أنت، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن، ورأيتُه هو، ومررت بكم أنتم، ومررت بنا نحن.

فإذا قلت: رأيتك أنت، فأنت في موضع نصب، لأنه تأكيد لمنصوب.

---

(١) (تكون) في: ع.

(٢) (ولا اختص) في: ع.

(٣) (أسماء) في: ع.

(٤) (بمجانسه) في: ع.

(٥) (أكرمته) في: ع.

وإذا قلت: مررت بك أنت، فأنت في موضع جر، لأنه تأكيد لمجرور.

«ويقبح: زيد قام نفسُه، وإنّما تقول: قائم هو نفسه، وكذلك عينه، لأن النفس والعين تليان العوامل»

للنفس والعين شأن تنفصلان به عن أخواتهما، وذلك أنهما إذا جرّتا توكيدًا على المضمر المرفوع المتصل أكّد المضمر المرفوع المتصل بمضمر مرفوع منفصل قبلهما، يستوي في ذلك مستكنه وبارزه، تقول: زيد قام هو نفسه، وأخوك خرج هو عينه، والزيدان قاما هما أنفسهما، وجواريك حَضَرْنَ هنّ أعيانهنّ، وذلك لأن نفسًا وعينًا اسمان يليان العوامل، أي: يعمل فيهما العوامل، لا بحكم التبعية، تقول: طابت نفس زيد، ورأيت نفسه، وجاء بنفسه، ورغبت في نفس ما عندك، وكذلك عينه. فلو قالوا: زيد قام نفسه، وأخوك خرج عينه، من غير توكيد، جاز أن يظن أن نفسَه وعينَه فاعلان للفعلين اللذين قبلهما، لا يؤكدان، فيجيء بالضمير المرفوع المنفصل مؤكّداً، إيذاناً بأنهما مؤكّدان.

فإن قلت: ينبغي أن يقال: النساء حضرْنَ أنفسهن، من غير توكيد، لأنَّ بروز النون يمنع أنفسهن من أن يرتفع بالفعل.

قلت: حملوا البارز على المستكن / لاجتماعهما في الإضمار، وامتزاجهما بالفعل، من غير أن يجوز الفعل بينهما.

وإن كان المضمر المؤكد منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد، فتقول: ضربتك نفسك، ومررت بك عينك، إذ لا لبس، فإن أكّدته كان أبلغ.

«وتقول: الجيْش خرج كلُّه، من غير توكيد إلحاقاً لكل بأجمعَ»

هذا إشارة إلى إشكال أورده الشيخ أبو علي[1]، وهو أن كِلاً يلي العوامل كالنفس والعين، وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا

---

(١) انظر الإيضاح العضدي: ٢٧٣.

طَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢] و﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقد أجزتم: الجيش خرج كله، من غير توكيد، مع أنه كلّه يشتبه بالفاعل.

وأجاب: بأن كلاً مشابه لأجمع، لكونهما للإحاطة والعموم. وكما جاز: الجيش خرج أجمع من غير توكيد جاز: الجيش خرج كلّه من غير توكيد[١]. وفيه نظر؛ لأنَّ أجمع لا يلي العوامل فلا يشتبه بالفاعل، ولا كذلك كلّ.

«وقالوا: حَسَنَ بَسَن، وَسيّغ ليّغ، وهو توكيد، وقيل: إتباع»

من النحويين من أثبت للتوابع قسماً سادساً سماه: الإتباع، وهو ما جاء من إتباع الأسماء اسمًا يوافقها في أكثر حروفها، كقولهم: عطشان نطشان، وجائع نائع، وسيغ ليغ، وحسن بسن، وشحيح نحيح، وقبيح شقيح، ولا يبعد جعل هذه الأسماء توكيداً لفظياً، فإنا إذا جعلنا أكتعين أبصعين أبتعين توكيداً لأجمعين، مع أنها لا توافق[٢] أجمعين إلا في لام الفعل، فلأن تجعل هذه الأسماء توكيداً مع توافقها الأصل في أكثر حروفها كان أولى.

❊❊❊

(١) (جاز الجيش خرج كله من غير توكيد) ساقط من: ع.

(٢) (لا يوافق) في: ع.

فهرس الجزء الثاني

١٢٠٠ من النحويين من أثبت للتوابع قسما سادسا سماه (الإتباع) مثل: حسن بسن، وسيغ ليغ، ولا يبعد أن تكون توكيدا لفظيا

